فرائد النحو الوسيمة

شرح

الدرة اليتيمة

أرجوزة نحوية

للشيخ سعيد بن سعد الحضرمي

المتوفى ١٣٢٢ هـ

تأليف

محمد بن علي بن حسين المالكي المكي

من علماء القرن الرابع عشر الهجري

ويليها

شرح المكودي على الآجرومية

تحقيق ودراسة

محمود نصار

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: Farā'id al-naḥw al-wasīmah
šarḥ al-Durrah al-Yatīmah
Followed by: Šarḥ al-Makkūdi
ʿalā al-ʾĀjurrūmiyyah
classification: *Syntax*

Author	:Muḥammad ben ʿAli ben Ḥusayn al-Māliki
Editor	:Maḥmūd Naṣṣār
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages	:464
Year	: 2008
Printed in	: Lebanon
Edition	: 1st

الكتاب: فرائد النحو الوسيمة
شرح الدرة اليتيمة
ويليها: شرح المكودي على الآجرومية

التصنيف	: نحو
المؤلف	: محمد بن علي بن حسين المالكي المكي
المحقق	: محمود نصار
الناشر	: دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات	: 464
سنة الطباعة	: 2008
بلد الطباعة	: لبنان
الطبعة	: الأولى

ISBN 2-7451-4883-4 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-4883-4 (13 dig)

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٨م - ١٤٢٩ هـ

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax:+961 5 804813
P.o.Box:11-9424 Beirut-lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة
مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨١٠/١١/١٢ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
sales @al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الْحَمدُ لله الَّذِي أنزل عَلَى عبده الكتاب ولَم يَجعل له عوجًا، ثُمَّ الصلاة والسلام عَلَى خير خلق الله، نور الهدى، وإمام الأنبياء، وسيد ولد آدم، صفوة الله عَلَى العالَمين وعلى أهله، وصحابته، والتابعين، ومن سار عَلَى هديه إلَى يوم الدين..

بعد أن مَنَّ الله عليَّ وقمتُ بتحقيق كتاب: «عِلَلِ النَّحْوِ للوراق» وبلغ نَحو سبعمائة صفحة، ثُمَّ حققت «شرح ألفية ابن مالك» لحفيد ابن القيم الجوزية، ومع تَمرين الطلاب للشيخ خالد الأزهري ويقع في مُجلدين يبلغ عدد صفحاتِهما (١٥٢٨) صفحة، ثُمَّ الآجرومية بعدة شروح وآخرها شرح الشيخ مُحَمَّد أبو النجا عَلَى شرح الشيخ خالد الأزهري لَها، وقدمت لِمكتبة النحو العربي كتاب «شرح الفواكه الجنية عَلَى متممة الآجرومية» للشيخ جَمال الدين أبي علي عبد الله بن أَحْمَد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، و«كَشْفُ النِّقَابِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ» للفاكهي أيضًا؛ ها أنا ذا أضعُ لبنة فِي صرح النحو العربِي هو كتاب:

«فَرَائدُ النَّحْوِ الوَسِيمةِ شَرْحُ الدُّرَة الْيَتيمةِ» للأستاذ الشيخ مُحَمَّد علي بن حسين المالكي غفر الله له، من علماء القرن الرابع عشر الْهجري، الَّذِي شرح فيه الدرة اليتيمة وهي للشيخ سعيد بن سعد بن نبهان الَّذِي مات سنة (١٣٢٢هـ).

وعوّلت فِي تَحقيقه عَلَى طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده الَّتِي طبعت سنة (١٣٤٦هـ). وَالَّتِي لَم تُحقق عَلَى الإطلاق وجدت أن الكتاب يتسم بأنه به أكثر من ألف شاهد شعري، وأكثر من مائة موضع فِي القراءات القرآنية؛ ناهيك عن العلم الغزير الَّذِي ضمه هذا السِّفر الجليل من مسائل النحو العربي، والَّذِي أراه للعلماء أولاً مصباح هداية إلَى قواعد النحو العربي، وللطلاب طريق نور وبصيرة للتعلم والمعرفة عن النحو العربي.

ورب الكعبة إن الكتاب لَخليق أن يُحقق، وجدير أن يدقق النظر فيه لِمَا فيه من علم نافع، ومعلومات غزيرة.

والشيخ مُحَمَّد بن علي بن حسين المالكي استفرغ فيه خلاصة علمه فِي النحو فكان غرة عَلَى جبينه، ونورًا له فِي قبره، وذكرى تنفعُ من بعده بعد موته.

أُهْدي هذا الكتاب إِلَى روح والدي الشيخ مُحَمَّد مَحمود حسن نصار -رَحِمَهُ الله تعالى رَحْمَةً واسعة- لِمَا له من فضل عَلَيَّ، وَإِلَى أخي الأستاذ المهندس: طه نصار، وأخي إسْمَاعيل مُحَمَّد، وأختي أمينة، وأختي فاطمة، وزوجتي إيْمَان، وولداي مروة، وَمُحَمَّد، وَإِلَى زميلتي منصورة بنت الشاطر بن مُحَمد بن سليمان الَّتِي هِيَ عالِمة فِي الدين، وداعية إِلَى الله عَلَى بصيرة، ومعلمة واعية، أراها من المخلصين الذين لَهم باع فِي فهم الدين، وهي ذات أدب رفيع وسلوك قويم، وفهم لكتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ صائب.

وأُهدي كتابي إِلَى طلاب العلم فِي مكتبة المصطفى ﷺ، وَإِلَى روح شيخي حامد إبْرَاهِيم أَحْمَد -رَحِمَهُ الله تعالَى- ذلك المهندس البارع الذكي الولي، العبد الصالِح نَوَّرَ اللهُ قبره، وجعل الجنة مثواه.

وَإِلَى ولديه اللذين لَهما عليَّ أَيادي بيضاء، الأستاذ المهندس مُحَمَّد حسام الدين حامد إبْرَاهِيم أَحْمَد الدروي، والأستاذ النابغة الكريم الورع مُحَمَّد حَمدي حامد إبْرَاهِيم الراعيين لِمكتبة المصطفى، واللذين يسهران عَلَى حفظها، وحراستها، والإنفاق عليها، جعلها الله ذخرًا لوالدهِما، ولَهُمَا، ومتعهما بالصحة والعافية، وجزاهُمَا الله عني وعن الباحثين الذين يؤمون مكتبتهما خير جزاء، فإنَّها مفتوحة لله تعالَى وَقْفًا للاطلاع العام وعنوانُها ١٧ شارع وحدة الدمرداش بالعباسية، القاهرة.

المحقق
(محمود نصار)
محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار
تليفون المنزل - مصر - القاهرة
٠٢٠٢٤٩٨٢٩٦٠

*** المنظومات النحوية:**

- من أشهر المتون النحوية المنظومة فِي عصر العثمانيين:

١- أرجوزة لعصام الدين بن عربشاه الإسفراييني، المتوفى سنة (٩٥١هـ)، باسم «الألغاز النحوية». انظر: كشف الظنون (١/١٥٧).

٢- منظومة لشرف الدين العمريطي، فرغ منها سنة (٩٧٦هـ)، وسَمَّاها: «الدرة

البهية فِي نظم الآجرومية». انظر: كشف الظنون (١/١٥٨).

٣- منظومة إبْرَاهِيم الكرمياني المشهور بشريفي، المتوفى سنة (١٠١٦هـ)، سَمَّاها: «الفوائد الجميلة». وهي نظم لشافية بن الحاجب. كشف الظنون (٢/١٠٢١).

٤- أرجوزة لعمر الفارسكوري، المتوفى سنة (١٠١٨هـ)، سَمَّاها: «جوامع الإعراب، وهوامع الآداب»، وهي نظم لِجمع الجوامع وشرحه هَمع الهوامع، لِجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). انظر: خلاصة الأثر للمحبي (٣/٢٢١).

٥- ألفية فِي النحو، لعلي بن مُحَمَّد الأجهوري المالكي، المتوفى سنة (١٠٦٦هـ). انظر: خلاصة الأثر للمحبي (٣/١٥٧).

٦- منظومة نَحوية لِحسن العطار، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ). انظر: تاريخ الأدب العربي لِجرجي زيدان (٤/٢٥٧).

٧- منظومة فِي الإخبار بالظرف، لِمحمد الخضري الدمياطي، المتوفى سنة (١٢٨٧هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/١٠١).

٨- منظومتان لناصيف اليازجي، المتوفى سنة (١٢٨٨هـ).

الأولَى اسمها: «الخزانة» فِي علم الصرف.

والثانية سَمَّاها: «جوف الفرا» فِي علم النحو.

انظر: الأعلام للزركلي (٧/٣٥٠).

* * * *

*** منظومات نحوية ظهرت فِي أواخر العصر العثماني:**

١- أرجوزة لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي، المتوفى سنة (١٣٠٢هـ)، واسمها: «نظم المقصود» نظم فيها المقصود فِي الصرف المنسوب لأبي حنيفة.

٢- ومنظومة: «الدرة اليتيمة فِي علم النحو» لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي، المتوفى سنة (١٣٢٢هـ)، وسوف نُفرد لَها دراسة، وهو كتابنا هذا.

٣- النظم المشهور بـ«الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة» المعروف بـ«ألفية ابن بون» للمختار بن بون الشنقيطي، المتوفى سنة (١٣٠٠هـ).

*****

* خصائص هذه المتون:

لِهذه المتون النحوية المنظومة، ولأسْمَاء ناظميها خصائص هِيَ:

١- أنّها موجزة العبارة؛ لأن هدفها تعليمي.

٢- تتصف بالاختصار الشديد؛ ليفي ذلك إيصال المعلومة إلَى الطالب بسهولة.

٣- يغلب عليها طابع التمليح عَلَى التصريح؛ لأن جانب الملاحة هو قريب إلَى النفس، وفيه طابع الإثارة والتشويق.

٤- يغلب عليها طابع الإيجاز والرمز وهذا نابع لما تقتضيه الأوزان الشعرية من تقديم أو تأخير أو حذف، واستعارة وكناية، وتفنين.

٥- اختيار بَحر الرجز؛ لأنه أوفى بحور الشعر نغمًا، وأكثرها مطاوعة فِي تفاعيله للحذف، والزحافات والعلل.

٦- اختيار المزدوج من بَحر الرجز لطول المنظومات العلمية الَّتِي لا يُمكن الالتزام بقافية واحدة فيها.

٧- اضطرار ناظميها إلَى مزاوجة القافية فِي شطري كل بيت.

*****

* مآخذ عَلَى هذه المتون[1]:

عَلَى الرغم من هذه المميزات السالف ذكرها نَجد أن النقاد يذهبون إلَى أن:

١- هذه المتون خالية من القيمة الفنية.

٢- وصفها د: شوقي ضيف فِي كتابه: «التطور والتجديد فِي الشعر الأموي» (ص٢٨٢) بقوله: «إنَّها مُجرد متون علمية منظومة، وليست فِي الحقيقة أشعارًا تُصاغ، ويعبر بِهَا أصحابها عن حاجاتِهم الوجدانية أو العقلية».

٣- ووصفها د: مُحَمَّد مصطفى هدارة فِي كتابه: «اتجاهات الشعر العربي فِي القرن الثاني الهجري» (ص٣٦٧) بقوله: «إن الشعر التعليمي قد أصبح فِي العصور المتأخرة النوع الوحيد الَّذِي لا يَحمل من الشعر إلا اسْمَه».

*****

(١) طبع في مكتبة مصطفى البابي الحلبي (٦٠) متنًا من هذه المتون بعنوان (مَجموع مهمات المتون).

* **نتائج ظهور المتون والشروح فِي النحو العربي فِي العصور المتأخرة:**

تَمثلت تلك النتائج فِي:

١- ظهور نوع خاص من المتون النحوية يبحث فِي موضوع واحد، أو مسألة واحدة بإيجاز، مثال ذلك كتاب: «الشذا فِي أحكام كذا». لأبي حيان الأندلسي. انظر: كشف الظنون (١٠٢٨/٢)، المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، وطبع في الأشباه والنظائر للسيوطي مُختصرًا بعنوان: نفح الشفا في مسألة كذا.

وكتاب: «أحكام كل وما تدل عليه» لتقي الدين السبكي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ). انظر: كشف الظنون (٢١/١).

٢- تصنيف بعض الكتب عَلَى شكل أسئلة فِي النحو وإجابتها، مثال ذلك كتاب: «الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية» للراعي الأندلسي، المتوفى سنة (٨٥٣هـ). انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٢٨/١).

٣- لُجوء بعض المؤلفين لِهذه المختصرات من المتون بشرح متونِهم، بالإضافة إلَى ما يقوم به غيرهم فِي هذا المضمار، ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاري فِي شرحيه عَلَى متنيه: «قطر الندى»، و«شذور الذهب». والشيخ خالد الأزهري فِي شرحه لِمقدمة الأزهرية.

*****

ملامح فنية
للحواشي والتقريرات

كَانَ نتيجة الإفرازات الفكرية والثقافية؛ لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم مثل الفرس فِي إيران، والأتراك فِي تركيا، ومن بعدهم العثمانيين أن يكون الهدف من وراء تلك الحواشي وهذه التقريرات أن تكون طابعًا شاملاً لتدريس العلوم، ومنهجًا سائدًا من مناهج التأليف النحوي.

لذلك يُعد عصر الْمَماليك أول من أوصل إلينا فيه الْمُتون، والشروح، والْحواشي، والتقريرات.

فتواصلت الأجيال بين السابق المتقدم، واللاحق المتأخر زمنًا، ثم تبعهم بعد ذلك علماء العصر العثماني.

١- الحواشي:

حشى، يَحشو، حشوًا، أي: إضافة ما يعين القارئ عَلَى فهم النصوص عند النحاة.

بدأ هذا اللون من الحواشي فِي أواخر عصر المماليك، وشاعت وانتشرت فِي العصر العثماني حَتَّى تغلغلت فِي نفوس الدارسين، ورسخت فِي وجدانِهم فتحقق هذا النفع، وتعمق رسوخه فِي القرن العاشر الهجري حين ظهرت صورة منهج تأليفي ذائع.

* لذا عملت الحواشي عَلَى:

١- إيضاح ما غمض من عبارات الشروح.

٢- توضيح كذلك المسائل الَّتِي تبدو عويصة عند المتعلمين.

٣- إكمال ما فيها من نقص فِي الحقائق والشروط الَّتِي لَم يستوفها الشرح.

٢- التقريرات:

هِيَ تعليقات عَلَى الْحواشي بِهدف:

١- إبداء الملاحظات عَلَى الحواشي.

٢- منشأ الحواشي كَانَ هدفه تعليميًا، فالمعلم إذا درس كتابًا، أو أقره كَانَ يعالِج المباحث الَّتِي يتضمنها الْمَتن والشرح.

٣- توضيح ما غمض، أو قصر، أو نقص فِي كتب الْحَواشي، من هنا كَانَ يطبعه كاملاً مع الْمَتن والشرح.

*****

١- الاستشهاد بالآيات القرآنية:

كَانَ للشيخ مُحَمَّد بن علي بن حسين المالكي المؤلف باعًا طويلاً فِي الاستشهاد بالآيات القرآنية ولاسيما التي كان فيها أكثر من قراءة ولاسيما القراءات السبع.

وهو حينما يستشهد بالآيات لا يكتفي بالقراءات السبع، بل يَحتج بقراءة كقراءة أبي السمال، وغيره من أصحاب القراءات الأربعة عشر، فهو يذكر القراءات الشاذة الَّتِي تُروى عن الحسن، ومُجاهد، وابن مسعود، وأبي العالية، وحسين بن عمر، وأبي السمال وغيرهم.

٢- الاستشهاد بالحديث النبوي:

نَحنُ لا نوافق العديد من العلماء الذين لا يَحتجون بالْحديث النبوي لاختلاف الرواية، ولكن اختلاف الرواية كَانَ جريًا عَلَى التعدد والتنوع الَّذِي عند البشر، والَّذِي سار عليه

رسول الله ﷺ فِي الإقناع والإفهام؛ نظرًا لاختلاف مستويات البشر، وتنوع الفروق الفردية لَهم.

وَالنَّبِي ﷺ أفصح العرب، وأصدقهم قولاً، وأخلصهم لَهجة، وأقدرهم عَلَى التعبير ببلاغة يعجز عنها أرباب الفصاحة والبلاغة.

٣- الاستشهاد بالأشعار:

استشهد الشارح بالعديد من الأبيات الشعرية لاسيما الذين يُحتج بِهم كامرئ القيس، ولبيد، وطرفة، وحسان بن ثابت، وزهير بن أبي سلمى، وغيرهم الكثير، وهو حينما يستشهد يأخذ بالشواهد الشعرية الَّتِي فيها تعقيد للقواعد أو خروج عَلَى القواعد وهي أبيات من كل بُحور الشعر العربي ومن رجزه.

*****

الشواهد النحوية

استشهد الأستاذ الشيخ مُحَمَّد بن علي بن حسين المالكي فِي كتابه: «فرائد النحو الوسيمة» بالآتي:

١- بالآيات القرآنية.
٢- الأحاديث النبوية الشريفة.
٣- الأشعار.
٤- الأمثال.
٥- الأقوال المأثورة عن العرب.

* التفصيل

الاستشهاد:

ويعنِي الاستشهاد الاحتجاج بِهذه الآيات، أو الأحاديث، أو الأشعار، أو الأمثال، أو الأقوال المأثورة، والْحق يقال إن العربي الأصيل كَانَ عَلَى السليقة البدوية لا يلحن، ولا يُخطئ فِي النحو.

لكن نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم من العجم من أمثال الفرس والروم فِي الشام، والقبط بِمصر... وغيرهم فشا فيهم اللحن واحتاجوا إِلَى تدوين أشعارهم، ثم ظهر النحو، وَكَانَ أبو الأسود الدؤلي بأمر من سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه أول مَنْ دَوَّن النحو.

ثُمَّ أكثر العلماء فِي إظهار القواعد والأحكام النحوية العاصمة للذهن من الخطأ أو

الذلل؛ وَحَتَّى يصان اللسان العربي كَانَ الاحتجاج بكتاب الله أولاً، ثُمَّ بأفصح من نطق بالضاد بأقوال سيد الْمُرسلين، ثُمَّ بأشعار الشعراء لاسيما شعراء المعلقات، والعرب الفُصحاء والبدو الْخُلَّص.

٭ الأمثال:

وهو قول موجز بليغ يغلب عليه السجع، أو الْجِنَاس، أو التورية يُضمن فيه خلاصة التجارب عن الحياة، وهذه الأمثال فصيحة، وأقوالها بليغة، وَبِها صياغة عربية فصيحة.

وهي لا تصدر إلا عن عقلاء الرجال، وأصحاب الخبرة فِي الحياة.

٭ أقوال العرب والأساليب النحوية:

استشهد الشارح بالعديد من العبارات الدائرة فِي كتب العربية نَحو: (لا أبا لك، هذا حلو حامض، من كذب شرًا له، لا أرنيك هاهنا، هذا جحر ضب خرب، عمّرك الله...)، وهذه الأقوال مأثورة عن الفصحاء والبلغاء الذين لَهم باع فِي المعرفة، والمنطق السليم، والفهم الصائب.

٭٭٭٭٭

٭ مصادر الكتاب:

١- كَانَ المؤلف جامعًا ومعولاً عَلَى أمهات كتب العربية، ككتاب سيبويه، والمبرد فِي المقتضب، وابن جني فِي خصائصه، ومحتسبه، ومنصفه، وسر صناعة الإعراب، فهو ينقل عن كتب التفسير، ومعاني القرآن، والاحتجاج للقراءات، والوقف، والابتداء، والقراءات الشاذة، واللغة، والشعر، والفقه.

وهو تارة يصرح بأسْمَاء هذه الكتب، وتارة ينقل عن مؤلفيها دون ذكرها.

٢- وينقل عن الخليل بن أَحْمَد، وأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، والفراء، والزجاج، وأبي الفتح عثمان بن جني، عليهم جَميعًا شآبيب الرحمة والرضوان من الله الغفور الرحيم.

٣- ولَم يكتف بذلك؛ بل نقل عن الأصمعي، والكسائي، والمبرد، وأبي عبيدة فِي مواضع عديدة.

٤- وهو ينقل عن المتأخرين كابن هشام، وأبي حيان، والسيوطي.

٥- ينقل أقوال النحاة عن المصريين: البصريين، والكوفيين، وأحيانًا يرجح أحد

الأقوال عَلَى غيره، أو أحد الآراء عَلَى الرأي الآخر.

*****

*** منهجي فِي التحقيق:**

١- قمت بتخريج الآيات القرآنية ببيان اسم السورة، ورقم الآية.

٢- خرجت الأحاديث النبوية من مظانِها الرئيسية، كصحيح البُخَاري، ومُسْلِم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومسند أَحْمَد.... وغيرها من الكتب المعتمدة ولاسيما أنني حققت من الكتب الستة صحيح البخاري، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، وجميعها طبعت في دار الكتب العلمية ببيروت.

٣- خرجت الآثار - وهي قول الصحابة والتابعين -، والأقوال المأثورة عن حكماء العرب وبلغائهم من حكم وأمثال وأقوال مشهورة عن العرب.

٤- خرجت الأبيات الشعرية من مظانِها واعتمدت فِي تَخريجها عَلَى:

أ- بيان البحر، وتفسير غريب الشواهد.

ب- بيان قائل هذا البيت ما أمكن معرفته، وأحيانًا أعرب بعض الشواهد الشعرية.

ج- بيان موضع الشاهد فيها كما نصّ على ذلك النحاة.

د- ودعمت كل ذلك بأقوال العلماء، والآراء الواردة فِي ذلك ما كَانَ إِلَى ذلك سبيلاً.

هـ- ثُمَّ ذكرت المصادر الواردة فِي هذا الشاهد، وأعتمد فِي ذكرها غالبًا عَلَى معجم الشواهد العربية للأستاذ: عبد السلام هارون -رَحِمَهُ اللهُ-.

٥- أعربت بعض الشواهد الشعرية.

٦- ما لَم أعرفه أو أقف عليه نرجو مِمن يستدل عليه أن يتصل بنا عَلَى التليفون الآتي، مصر(٠٠٢)، القاهرة: (٠٢/٤٩٨٢٩٦٠)

والْحَمْدُ لله رب العالَمين....

* *** *

ترجمة الشيخ
سعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي
«ناظم الدرة اليتيمة فِي علم النحو»

اسمه:

«سعيد بن سعد بن نبهان» وهو من رجال القبائل في تريم، وكان يسكن في قرية «دمونة» وكان يدرس على يد السيد عبد الله بن هارون بن شهاب، وكان من حَملة السلاح استعدادًا لِما كان يَحصل بين القبائل من ثارات، فإذا حضر إِلَى منْزل السيد لتلقي العلم وضع سلاحه فِي الْخَارج ودخل، وعندما علم الشيخ بذلك نَهاه عن حَمل السلاح، فتركه وواظب على طلب العلم حَتَّى أصبح من العلماء، وألف عددًا من الرسائل غير هذه المنظومة.

نسبه:

هو العلامة الفاضل العامل الشيخ سعيد بن سعد بن مُحمد بن علي بن مُحمد بن عبد الله بن مُحمد بن عبد الله بن نبهان، التريْمي الْحَضرمي الشافعي.

مولده:

كان مولده بـ«دمونة» -إحدى نواحي تريم ومصايفها الشهيرة، وذلك في أواخر العقد السادس من القرن الثالث عشر الهجري، على وجه التقريب. «ذكر أخوه الْمُعَمَّر: فرج بن سعيد: أنه توفي وعمره ٩٥ سنة»، وسيأتي أن وفاته كانت سنة «١٣٥٤هـ» وبناء على هذا تكون ولادته سنة «١٢٥٩هـ».

نشأته:

لقد نشأ الشيخ سعيد -رَحِمَه الله- منذ صغره على مَحبة العلم والرغبة فِي تَحصيله، والجد فِي طلبه، على الرغم من أن أباه كان من القبائل -حَملة السلاح-، وكان طلب العلم خاصًا بالسادة الأشراف الْمنتسبين إِلَى أهل البيت في تلك الديار، أما القبائل فكانوا حَملة سلاح وأهل حرب، وقد خرج الشيخ الناظم وقليل من أبناء القبائل عن هذه القاعدة فنافسوا الأشراف في طلب العلم، ولَم يعد طلب العلم الآن خاصًا بالأشراف، بل أصبح في متناول الجميع، و«مقدم» فخذ آل نبهان. كما أن أمه كانت بنت مقدم قبيلة «آل سلمة» -أي رئيسها- إلا أن الشيخ -رَحِمَهُ الله- نشأ نشأة أخرى، وقد ترك له أبوه

الحرية فيما اختاره لنفسه.

صفاته:

كان معتدل القامة، آدم اللون، أجش الصوت -وفي صوته غنة- قوي النظر، حاد السمع، سريع الحافظة، لباسه قميص وجبة ورداء، وعمامة كبيرة -عليه هيبة ووقار كما هي عادة العلماء والمشايخ- قليل الكلام، بعيدًا عن حب الظهور، مُحبًّا للخير وأهله، يُحب الفقراء ويُجالسهم، ويعطف عليهم وعلى الأرامل واليتامى، كريْمًا سَخيًّا باذلاً للنصح والموعظة لا يَخاف فِي الله لومة لائم، كثير العبادة، مُحافظًا على صلاة الْجماعة فِي المسجد، ملازمًا لقيام الليل.

وكان من أشد الناس انتقادًا لِما يَجري بين القبائل من قتال وثارات، ويصارحهم بأن أعمالَهم تلك مُخالفة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وليست من صفات المؤمنين الصادقين، بل هي من أعمال الْجَاهلية.

طلبه للعلم:

قرأ القرآن الكريم، وأتقن تَجويده، ثُم حَفِظَه، وكان مُجدًا في طلب العلم مثابرًا على تَحصيله، صبورًا على ملازمة أهله، وكان مشهورًا بدمونة -وهي قرية مشهورة بالعلماء ومساجدهم-، لذلك نال حظًّا وافرًا من العلوم الشرعية، وفنون العربية وآدابِها.

شيوخه:

وبعد تَخرجه من «الكُتَّاب» اتصل بشيوخ العلم في تريم، وسيئون، وغيرها.

وكان من أخص شيوخه السيد العلامة: «عبد الرَّحْمَن بن هارون بن عبد الله بن شهاب» فقد لازمه منذ صغره، فقرأ عليه فِي كتب التوحيد، والْحديث، والفقه، والتصوف، والتفسير وغيرها.

وعندما توفي شيخه المذكور بِجيزان في طريقه إلَى الحج سنة «١٣٠٥هـ» التحق بشيخه الثاني العلامة السيد: «عبد الرحمن بن مُحمد» المشهور، مؤلف «بغية المسترشدين» المتوفى بتريم سنة «١٣٢٠هـ».

ومن شيوخه:

السيد: «عمر بن حسن الحداد» المتوفى بتريم، سنة «١٣٠٨هـ».

ومنهم السيد العلامة: «عيدروس بن عمر الحبشي» المتوفى بالعزفة سنة «١٣١٤هـ».

ومنهم السيد: «أَحْمَد بن مُحمد الكاف» المتوفى بتريم، سنة «١٣١٨هـ».

ومنهم الشيخ العلامة: «أَحْمَد بن عبد الله البكري» الْخطيب، المتوفى بتريم، سنة «١٣٣١هـ».

ومنهم السيد: «علي بن محمد الحبشي» بسيئون المتوفى سنة «١٣٣٣هـ».

ومنهم السيد العلامة: «أحمد بن حسن العطاس» المتوفى بِحريضة، سنة «١٣٣٤هـ».

وغيرهم من شيوخ العلم والتقوى في ذلك العصر.

انتصابه للتدريس:

وبعد أن أتقن الأخذ والتلقي في العلوم الشرعية، والحساب، والفلك، وعلوم الآلة، انتصب للتدريس وأفاد طلبة العلم، فدرَّس في بيته، وفي رباط تريم العلمي الشهير، وفِي جاوة عندما سافر إليها.

***

تلاميذه:

وكان من تلاميذه الذين تَخرجوا على يديه الشيخ «علي بن عبيد بن علي بن موسى باغوث» فقد أخذ عنه أخذًا تامًّا في الفقه، والفرائض، والحساب، ومعرفة قسمة التركات، والمساحات، وكان هذا الشيخ هو المعول عليه فِي كتابة الوثائق والصكوك فِي «تريم» و«دمونة»، وقد توفي فِي عام «١٣٥٤هـ» قبل شيخه بأشهر.

ومن تلاميذه أيضًا السيد: «مُحمد بن أَحْمَد» المشهور، قاضي دمون سابقًا.

مؤلفاته وشعره:

اشتغل الشيخ سعيد -رَحِمَهُ الله- بالتأليف، وكان الناظم يقول الشعر، إلا أن شعره لَم يُجمع، فضاع وتفرق.

والغريب أن صاحب كتاب تاريخ الشعراء الحضرميين لَم يُترجم له.

ومن مؤلفاته التي طبعت ما يأتي:

١- هداية الصبيان «أرجوزة في علم التجويد».

٢- منحة الوليد في علم التجويد.

٣- عقد الدرر فِي علم التجويد.

٤- سلك الدرر فِي علم التجويد.

٥- ما يتوصل به الأولاد إِلَى معرفة ما لابد منه من أحكام الطهارة والصلاة.

٦- مرشد الإخوان إِلَى معاني هداية الصبيان.

٧- منتهى الغايات.

٨- كفاية الإخوان «منظومة مطولة فِي علم التوحيد».

٩- الدرر البهية فِي علم التوحيد.

١٠- دليل الْخَائض إِلَى علم الفرائض.

١١- الدرة اليتيمة فِي علم النحو «وهي هذه المنظومة».

١٢- تذكرة الحفاظ فِي مترادفات الألفاظ.

وفاته:

كانت وفاته في «٩» من شهر جُمادى الأولَى من سنة «١٣٥٤هـ» أربع وخَمسين وثلاثِمائة وألف للهجرة. -ذكر مترجمه أن هذا التاريخ كتب على قبره- وقد تَجاوز سِنُّهُ التسعين.

*** ***

ترجمة العلامة الشيخ

مُحَمَّد بن علي بن حسين المالكي المكي

«شارح الدرة اليتيمة فِي علم النحو»

تكاد تضن علينا الْمَراجع بترجمة لِهذا العلم، وهو شارح الكتاب الأستاذ العلامة الشيخ مُحَمَّد بن علي بن حسين الْمَالكي المكي، حيث لَم أعثر له عَلَى ترجْمَة لكن كتابه قيم جدًّا.

والشرح متداول، وهو مطبوع منذ ثَمانين سنة، فقد طُبع سنة «١٣٤٦هـ»، ولَم يُعاد طبعه.

والكم الغزير من المعلومات دفعني إلَى تَحقيقه، أضف إلَى ذلك أن شارحه فرغ من تأليفه فِي يوم الأربعاء ١٨ من شوال سنة «١٣٢٢هـ».

*** ** ***

بسم الله الرحمن الرحيم

أمَّا بعد:

حَمْدًا لله، والصلاة والسلام عَلَى رسول الله، وعلى آله والأصحاب، ما استقامت الألسن بالإعراب، فهذا شرح يُسمَّى بـ«**فرائد النحو الوسيمة عَلَى الدرة اليتيمة**» للشيخ سعيد الحضرمي بن نبهان عامله الله تعالَى بالرضا والقبول والغفران، جَمعه العبد الفقير إِلَى المولَى العلي مُحَمَّد علي بن حسين الْمَالكي الــمكي أدام الله نفعه، وأحسنَ فِي العالَمين وقعه...

* *** *

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْـداً لِمَـن شَـرَّفَنَا بِالْمُـصْطَفَى وَبِاللِّـــسَانِ الْعَرَبِـــي أَسْـــعَفَا

* **قَالَ المؤلف أجزل الله تعالَى ثوابه:**

(بسم الله الرحمن الرحيم) أؤلف مستعينًا أَحْمَدُ، أو حَمدت (حَمْدًا) أي: ثناءً بِجميل الصفات أعني.

(لِمن شرفنا) بِمتابعة. (المصطفى) حيث قَالَ تعالَى فِي كتابه العزيز: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. أو إرادتي لِمن شرفنا بالمصطفى ﷺ. (وباللسان العربي) أي: اللغة العربية. (أَسْعَفَا) أي: من أسعفنا وساعدنا بِمعرفة أحكامها وأسرارها عَلَى فهم كلامه تعالَى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب.

ثُــمَّ عَلَــى أَفْــصَحِ خَلْــقِ اللهِ وَآلِـــهِ أَزْكَـــى صَـــلاَةِ اللهِ

(ثُمَّ عَلَى أفصح خلق الله) سيدنا مُحَمَّد خاتَم الرسل الكرام بشهادة قوله ﷺ[٢]: «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ»[٣].

---

(٢) قَالَ أبو حيان فِي ارتشاف الضرب (١٧٤٥/٣): وَفِي الحديث: «**أنا أفصحُ من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترضعت فِي بنِي سعد**». انظر الْحَديث فِي: النهاية فِي غريب الحديث (١٧١/١) بيد، وغريب الحديث للهروي (١٤٠/١).

(٣) قَالَ السيوطي فِي اللآلئ المصنوعة: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قَالَ ابن كثير وغيره من الحفاظ. وأورده أصحاب الغريب، ولا يُعرف له إسناد. وَرَوَاهُ ابن سعد، عن زكريا بن يحيى بن يزيد السعدي =

أي: أفصح العرب وإذا كَانَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أفصح العرب فهو أفصح من غيرهم بالأولَى، والْجَار والمجرور خبر مُقَدَّم وقوله: (وآلِه) بالجر عطف عَلَى أفصح أي: وعلى آله وقوله: (أزْكَى) أي: أنْمَى.

(صلاة الله) أي: رحمته المقرونة بالتعظيم، مبتدأ مؤخر، ولَم يذكر السلام جريًا عَلَى عدم كراهة الإفراد، بل إذا صَلَّى فِي مجلس وسلم فِي آخر، ولو بعد مُدّة كَانَ آتيًا بالمطلوب من آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والناظم قد جَمع بينهما آخر المنظوم.

يَــا طَالِــبًا فَــتْحَ رِتَــاجِ الْعِلْــمِ وَقَاصِــدًا سَــهْلَ طَــرِيقِ الْفَهْــمِ

(يا طالبًا فتح رتاج العلم) فِي القاموس[٤] الرِّتَاج ككتاب، الباب المغلق عليه وعليه باب صغير. اهـ

والمراد بباب العلم: طريقه الَّذِي يوصل إليه، وهو علم الإعراب بدليل ما بعده.

(و) يا. (قاصدًا سهل طريق الفهم) أي: طريق الفهم السهل، أو سهلاً من طريق موصل للفهم؛ أي: من الطرق الموصلة لفهم العلوم الشرعية وغيرها.

اجْــنَحْ إِلَــى الــنَّحْوِ تَجِــدْهُ عِلْمًــا بِــهِ انْــتِفَاعُ كُــلُّ عِلْــمٍ عَمًّــا

(اجْنَح) أي: مِلْ. (إِلَى) تعلم علم.

(النَّحْو) وهو علم بأصول أي: قواعد تُحفظ مراعاتها للســـــان عن الخطأ فِي النطق[٥].

مرسلاً بلفظ: «**أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر**». قلت: إسناده فيه مُحَمَّد بن عمر هو الواقدي وهو وضاع. كذا قَالَ علماء الحديث. وَرَوَاهُ الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «**إنا أعرب العرب ولدتُ فِي بَنِي سعد، فأنى يأتيني اللحن**». كذا نقله فِي مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا لِجلال الدين السيوطي ثُمَّ قَالَ فيه: والعجب من المحلى حيث ذكره فِي شرح جَمع الجوامع من غير بيان حاله. وكذا من شيخ الإسلام زكريا الأنصاري حيث ذكره فِي شرح الجزرية. ومثله: «**أنا أفصح العرب بيد أني من قريش**». وأورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده. انتهى. كشف الخفاء للعجلوني (١/٢٣٢) رقم (٦٠٩).

(٤) القاموس المحيط (١/١٩٧) باب: الجيم فصل الراء (رتج) طبع شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، طبعة ثانية (١٣٧١هـ ١٩٥٢م).

(٥) انظر: التعريفات للجرجاني (ص٢١٤، ٢١٥)، الفواكه الجنية (ص١٢).

وفائدته[٦]: حفظ اللسان عن الْخَطأ فِي تلاوة كـــلام الله وكلام رسوله، وكلام العرب، وتسهيل فهم كلام الله تعالَى، وكلام رسوله الموصل إلَى العلوم الشرعية وغيرها فلذا قَالَ: (تَجده) أي: علم النحو. (علمًا... به انتفاع كل علم عما) فيه متعلق بـ(عما) و(انتفاع): مبتدأ، وهو مضاف، و(كل) مضاف، و(علم) مضاف إليه، و(عم) فعل ماض فاعله ضمير انتفاع وألفه للإطلاق، والجملة خبر انتفاع، وجُملة المبتدأ والخبر صفة (علمًا) فِي مَحل نصب والرابط الْهَاء فِي (به).

❋ موضوع النحو:

وموضوع النحو: «الكلمات العربية، من حيث ما يعرض لَها بِجعلها فِي الكلام العربي من إعراب وبناء».

وَهَـــاكَ فِـــيْهِ دُرَّةٌ يَتِـــيمَةٌ ....

(وهاك) أي: خُذ. (فيه) أي: فِي النحو مَجموعة منظومة تُسمى؛ للطافتها وكثرة معانيها مع انْسِجَامِ ألفاظها، (دُرَّةٌ يتيمة) أي: جوهرة نفيسة لا نظيرَ لَها فِي بابِها؛ حيث أنّها احتوت عَلَى ما فِي كبار الكتب مع اختصارها وسهولة ألفاظها.

.... **أَرْجُـو لَهَـا حُـسْنَ الْقَـبُولِ قِـيْمَهْ**

(أَرْجُو لَها) أي: لِهذه المنظومة المسماة بِما ذكر من المولى الكريم، (حسن القبول) بِجعلها من العمل الصالِح الَّذِي لا ينقطعُ ثوابه إلَى يوم القيامة بانتفاع العباد به. (قيمه) أي: ثوابًا وهي مشتملة عَلَى سبعة عشر بابًا.

❋ أبواب الكتاب:

الأول: فِي حد الكلام، والكلمة وأقسام الكلمة.

الثاني: فِي أقسام الإعراب.

الثالث: فِي إعراب الاسم المفرد وجَمع التكسير.

والرابع: فِي إعراب الأسْمَاء الْخَمسة.

والخامس: فِي إعراب المثنى.

والسادس: فِي إعراب جَمع المذكر السالِم.

---

(٦) جاء في الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص١٢) بتحقيقي: فائدته: معرفة صواب الكلام من خطئه.

والسابع: فِي إعراب ما جُمع بألف وتاء مزيدتين.

والثامن: فِي إعراب الأفعال الـــخمسة.

والتاسع: فِي قسمة الأفعال.

والعاشر: فِي النواصب.

والحادي عشر: فِي الجوازم.

والثاني عشر: فِي النكرة والمعرفة.

والثالث عشر: فِي المرفوعات من الأسْمَاء.

والرابع عشر: فِي المنصوبات من الأسْمَاء.

والخامس عشر: فِي إعمال اسم الفاعل.

والسادس عشر: فِي إعمال المصدر.

والسابع عشر: فِي الجر.

والله أعلم..

****

بَاب
حد الكلام والكلمة وبيان أقسامها

حَــدُّ الْكَــلاَمِ لَفْظُــنَا الْمُفِــيدُ نَحْــوَ أَتَــى زَيْــدٌ وَذَا يَــزِيْدُ

(بَاب حد الكلام و) حد (الكلمة و) بيان (أقسامها) أي: أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

أمَّا (حد(٧) الكلام(٨)) أي: تعريفه وبيان معناه فِي اصطلاح النحاة فهو: (لفظنا)

---

(٧) قال الفاكهي فِي كتابه (الحدود النحوية): «اعلم أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسْمَان لِمُسمى واحد، وهو ما يُميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا».

انظر: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ص٤٦)، وعلل النحو للوراق (ص١٨١) بتحقيقي، والتعريفات ص٧٣.

(٨) قال سيبويه في الكتاب (١/١٢): «هذا باب: علم ما الكلم من العربية. فالكلم: اسم، وفعل، وحرف، جاء لِمعنى ليس باسم ولا فعل».

معاشر العرب. (المفيد) وهو (نَحو) قولك: (أتى زيد وذا يزيد) فِي كونه مركبًا من فعل وفاعل، كالمثال الأوّل، فإن (أتى) فعل ماض، و(زيد) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، أو من مبتدأ وخبر كالمثال الثاني، فإن (ذا) اسم إشارة مبتدأ مبني عَلَى السكون فِي مَحل رفع بالابتداء و(يزيد) خبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فِي آخره؛ وكونه مقصودًا فعلم من هذا أن الكلام عند النحاة هو ما قيد بِخمسة قيود:

الأول: اللفظ. **وهو لغةً:** مصدر لفظتُ الشيء، من باب ضرب إذا طرحته من الفم خاصة.

وَفِي عُرف النحاة: صوت معتمد عَلَى مَخرج من مَخارج الفم محقق كاللسان، أو مقدّر كالْجَوف.

*** وأفراد اللفظ:**

أ- **إمَّا مُحققة:** وهي ما يُمكن النطق بِهَا بالفعل كزيد، أو بالقوة كالْمَحذوفات من نَحو مبتدأ أو خبر؛ لتيسر النطق بِهَا صراحة.

ب- **وإمَّا مقدرة:** وهي ما لا يُمكن النطق بِهَا أصلاً، وهي الضمائر المستترة إذا لَم يوضع لَها ألفاظ حَتَّى ينطق بِهَا؛ وإنّما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرًا لِمعناها، وتدريبًا للمتعلم كما قاله الرضي.

وأما تقسيمها إلَى:

أ- مستتر جوازًا.

ب- ووجوبًا؛ فإنّما هِيَ تفرقة اصطلاحية، ويَخرج عن هذا القيد الدوال الأربع وهي:

الكتابة، والإشارة، والعقد بالأصابع الدالة عَلَى أعداد مَخصوصة، والنصب كعرف أي: العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة، وكذا لسان الْحَال، فإن هذه وإن أفادت السامع فائدة يَحْسُن سكوته عليها لا تُسَمَّى كلامًا؛ لأنّها ليست لفظًا.

القيد الثاني: كونه عربيًّا أي: عينه العرب ليدل عَلَى معنى مَخصوص؛ فخرج كلام الأعاجم؛ فإنه وإن كَانَ لفظًا مركبًا مفيدًا فائدة تامة لا يُسمى كلامًا؛ لأنه ليس بتعيين العرب.

القيد الثالث: كونه مركبًا من كلمتين فأكثر؛ فخرج المفرد كـ(زيد)؛ فإنه وإن كَانَ لفظًا تركب من الزاي والياء والدال لا يُسمى كلامًا؛ لأنه ليس مركبًا من الكلمات.

القيد الرابع: كونه مفيدًا[٩] وهو فِي عرف النحاة: ما يَحْسُن السكوت عليه فخرج به نَحو: (غلام زيد، وإن قام عمرو) مِمَّا يُسَمَّى فِي عرف النحاة مفهمًا، لا مُفيدًا؛ لعدم تَمام فائدة فلا يُسمى كلامًا؛ لكونه ليس مُفيدًا.

والقيد الخامس: كونه مقصودًا فخرج كلام النائم والساهي، ومُحاكاة الطيور.

وَحَدُّ كَلِمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدٌ وَهِيَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ

*** حد الكلمة:** أمَّا (حـد) الـ(كلمة فـ)هِيَ (قـولٌ مفرد) والقول عبارة عن اللفظ الموضوع لِمعنى[١٠]، فيخرج عنه المهمل[١١] كديز، والمفرد[١٢] هنا عبارة عما ليس مركبًا، فيخرج به الكلام والكلم والمركب الإضافي؛ فلا يُسمى شيء منها كلمة.

وأما العلم الإضافي كعبد الله فمجموع الجزأين كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة اصطلاحية.

*** أقسام الكلام:**

(و) أما بيان أقسام الكلمة فـ(هِيَ اسم)[١٣] وهو كلمة دلت عَلَى معنى فِي نفسها، ولَم تقترن بزمن وضعًا كـ(أنا وزيد وهذا).

.... أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ

---

(٩) قال ابن مالك:

كلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ وَاسمٌ وفعلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
وَاحِدُهُ كلمةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ

انظر: إرشاد المسالك إلَى حل ألفية ابن مالك (٨١/١) بتحقيقي.

(١٠) شرح المقدمة الكافية فِي علم الإعراب لابن الحاجب (٢١٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/١)، الفوائد الضيائية للجامي (٢/٢، ٣)، حاشية الجرجاني عَلَى الرضي (٢/١).

(١١) قَالَ ابن الحاجب فِي شرح الوافية (٤/١): «موضوعًا لِمعنى يَخرج المهملات مثل ديز، ولاز مِما لا يوضع». اهـ

(١٢) قَالَ الجرجاني: «قوله: (مفرد) احتراز من مثل: (قام زيد)، وشبهه؛ فإنه لفظ وضع لِمعنى ولكنه مركب، وهو نسبة القيام إلَى زيد». شرح المقدمة الكافية فِي علم الإعراب (٢١٥/١).

(١٣) انظر: الأصول لابن السراج (٣/١)، والمبرد في المقتضب (٣/١).

(أو فعل) وهو كلمة دلت عَلَى معنى فِي نفسها، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة[١٤] وضعًا كـ(قام ويقوم وقم). والأزمنة الثلاثة هِيَ: الماضي، والْحَال، والاستقبال.

(وحرف يقصد)[١٥] أي: به معنى، لا كحروف الهجاء وهو كلمة دلت عَلَى معنى فِي غيرها كـ(لَم، وَفِي، وهل)، هذا تَميز الثلاثة بالتعريف؛ وأمَّا تَمييزها بالعلامات والتقسيم.

* **علامات الاسم:**

فَاسْمٌ بِتَنْوِينٍ ....

(فاسم) يتميز (بـــ) خَمس علامات علامتين آخره، أحدهما: حرف، كـ(تنوين) وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا، وتفارقه خطـــًا ووقـــفًا.

* **أقسام تنوين العوض**[١٦]**: وهو أربعة أقسام:**

الأول: تنوين التمكين وهو: اللاحق للأسْمَاء الْمُعْرَبَة كـ(زيد، ورجل، ورجال) إلا الجمع بالألف والتاء كـ(مسلمات) وإلا نَحو: (جوارٍ، وغواشٍ)، وسيأتي حكمهما.

الثاني: تنوين التنكير[١٧]، وهو اللاحق للأسْمَاء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتِها، نَحو: (مررت بسيبويه، وسيبويهٍ آخر).

---

(١٤) هذا إجْمَاع من النحويين، قَالَ الزجاجي... إيضاح علل النحو (ص٤٢، ٤٣).

(١٥) قَالَ سيبويه فِي الكتاب (١/٥): «هذا باب ما الكلم العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف، جاء لِمعنى ليس باسم ولا فعل». اهـــ وينظر: المقتضب (١/١٤١)، أصول ابن السراج (١/٣٨)، جمل الزجاجي (ص١٧)، إيضاح علل النحو للزجاجي (ص١٤)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (ص٦)، اللمع لابن جني (ص٩٠)، المفصل للزمخشري (ص٦)، المقرب لابن عصفور (١/٤٠)، التسهيل لابن مالك (ص٣).

(١٦) قَالَ ابن جني: «من وجوه التنوين أن يلحق عوضًا من الإضافة، وذلك نَحو قولِهم: (يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ)». انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٤)، الجنى الداني (١٤٥)، كشف المشكل (٢/٤٠٠)، شرح الجمل لابن عصفور (١/١٠٩)، شفاء العليل (٢/٨٨٨)، المساعد (٢/٦٧٨)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٢٢)، ارتشاف الضرب (٢/٦٨٨)، إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (١/٩٠).

(١٧) تنوين التنكير: هو ما يلحق بعض الأسْمَاء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتِها، نَحو: مررت بسيبويه، وسيبويهٍ الآخر. انظر: الكتاب (١/٢٢)، ارتشاف الضرب (٢/٦٦٧)، المساعد (٢/٦٦٧)، الجنى الداني (١٤٥)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٢١، ١٤٢٢)، شفاء العليل (٢/٨٨٨)، هَمع الهوامع (٢/٧٩)، الأشموني (١/٣٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١/١٠٨)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٩٤، ٤٩٥)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/٩٠).

الثالث: تنوين المقابلة[١٨]، وهو اللاحق للجمع بالألف والتاء فِي مقابلة النون فِي جَمع المذكر السالِم نَحو: مسلمات.

أقسام تنوين العوض:

الرابع: تنوين العوض[١٩]، وهو عَلَى ثلاثة أقسام:

١- عوض عن جُملة، كتنوين (إذ) من نَحو قوله تعالَى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]. فإنه عوض عن جُملة: ﴿بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣].

والأصل: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تَنْظرون.

٢- وعوض اسم كتنوين كل من نَحو: (كل قائم) فإنه عوض عَمَّا تُضاف إليه، والأصل: كل إنسان قائم.

٣- وعوض عن حرف كتنوين، نَحو: (جوارٍ، وغواشٍ رفعًا وجرًّا) من نَحو: هؤلاء جَوارٍ[٢٠]، وغواشٍ، ومررتُ بِجوارٍ وغواشٍ.

فإنه عوض عن الياء المحذوفة؛ إما لالتقاء الساكنين، أو للتخفيف وثانيهما حركة.

.... **وَجَـرٌّ وَنِدَا**..... ... ...

كـ(جر) بالكسرة الَّتِي جلبها عامل الـــجر فِي نَحو: (مررتُ بزيد)، فزيد اسم؛ لوجود التنوين والكسرة آخره.

(و) علامتين أوله: **أحدهما**: غير عامل فيه شيئًا، بل إنَّما يدل عَلَى معنى فيه كـ(وَنِدَا) بضم النون وكسرها مع المدّ والقصر، وكلها سَماعية ما عدا الكسر مع المدّ وحقيقته طلب الإقبال (بيا) أو إحدى أخواتِها، وإنّما اختص بالاسم؛ لأن المنادى مفعول

---

(١٨) قَالَ ابن مالك: وتنوين المقابلة هو تنوين مسلمات، ونَحوه فِي الجمع بالألف والتاء، فإنه جَمع قصد به فِي المؤنث من سلامة نظم الواحد، واتحاد لفظ الـــجر، والنصب ما قصد فِي مسلمين ونَحوه فقوبلت الياء بالكسرة، والنون بالتنوين. انظر: ارتشاف الضرب (٦٦٩/٢)، كشف المشكل (١٩٩/٢)، شفاء العليل (٨٨٩/٢).

(١٩) انظر مصادر تنوين العوض هي: سر صناعة الإعراب (٥٠٤/٢)، ارتشاف الضرب (٦٧١/٦٦٨/٢)، المساعد (٦٧٨/٢)، شفاء العليل (٨٨٨/١)، الجنَى الداني (١٤٥) كشف المشكل (١٩٩/٢)، شرح جُمل ابن عصفور (١٠٩/١).

(٢٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٠٩/١)، سر صناعة الإعراب (٥١١/٢، ٥١٢)، شرح الكافية الشافية (١٤٢٢/٣)، والهمع (٧٩/٢)، ارتشاف الضرب (٦٦٨/٢).

به، وهو لا يكون إلا اسمًا كـ(يا زيد، ويا رجل)، فزيد ورجل اسْمَان لدخول (يا) عليهما الدالة عَلَى طلب إقبالهما.

وأما دخول (يا) عَلَى الْحَرف فِي نَحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [يس: ٢٦].

«يا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٢١].

وعلى الفعل فِي قراءة الكسائي: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥][٢٢]. بتخفيف (أَلاَ) فلمجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه، بل تكفي ملاحظته عقلاً. وقيل: المنادى مَحذوف تقديره: يا هؤلاء مثلاً.

... . **وَأَلْ بِلاَ قَيْدٍ** ....

(وأل) أي: المعرفة: كـ(الرجل)، أو الزائدة كـ(الحرث)، (وطبت النفس) دون الموصولة؛ لدخولِها عَلَى المضارع اختيارًا عند ابن مالك، ودون الاستفهامية؛ لدخولِها عَلَى الْمَاضي فِي نَحو: أل فعلت، بِمعنى: هل فعلت، فراده بقوله:

(بلا قيد) إدخال الزائدة فقط أي: بلا قيد بِخصوص المعرّفة فافهم.

وثانيهما: عامل، وهو حروف الْجَر كالباء فِي نَحو: (مررتُ بزيد)، واللام فِي نَحو: (الْمَال لك)، وعلى فِي نَحو: (جلستُ عَلَى هذا)، فزيد اسم؛ لدخول الباء عليه عاملة فيه الْجَر، والكاف من (لك) اسم لدخول (اللام) عليه عاملة فيه الْجَر، وهذا اسم لدخول (عَلَى) عليه عاملة فيه الْجَر، وهذه العلامات الأربع لفظية.

---

(٢١) الْحديث أخرجه البُخَاري (ص٣٩)، (٣- كتاب: العلم، ٤١- باب: العلم والعظة بالليل) رقم (١١٥)، ومالك فِي الموطأ (٢/٩١٣) (كتاب: اللباس، باب: ما يُكره للنساء لبسه من الثياب).

(٢٢) وهي قراءة: الكسائي، ورويس، وأبو جعفر، والحسن، والشنبوذي، والمطوعي، وابن عباس، والزهري، والسلمي، وحميد، طلحة، ويعقوب. انظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٣٦)، جامع الأحكام للقرطبي (١٣/١٨٦)، النشر فِي القراءات العشر (٢/٣٣٧)، البحر المحيط (٧/٦٨)، غيث النفع للصفاقسي (٣١١)، تَحبير التيسير (١٥٢)، شرح الرضي عَلَى الكافية (١/٦٠١) (٢/٣٨١)، هَمع الهوامع (١/٩)، شرح التصريح (١/٣٨)، لسان العرب (يا)، والسبعة لابن مُجاهد (ص٤٨٠)، زاد المسير (٦/١٦٦)، معاني القرآن للفراء (٢/٢٩٠).

قَالَ ابن الشجري فِي أماليه (٢/٦٩): وجاء حذف المنادى فِي قراءة من قرأ: (ألا يا اسجدوا لله) أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، واعتبار المنادى هنا مَحذوفًا ذهب إليه أبو العباس المبرد، ووافقه ابن فارس فِي الصاحبي (ص٣٨٦)، وأنكره ابن جني، ورأى أن (يا) هنا أخلصت للتنبيه، مُجردًا من النداء. الخصائص (٢/١٩٦، ٢٧٨، ٣٧٦)، وذكره أبو علي الفارسي، انظر كتاب الشعر (ص٦٦، ٦٧).

.... وإسْـــنَادٍ بَـــدَا

(و) العلامة الْخَامسة معنوية، كـ(إسناد بَدَا) أي: ظهر فِي نَحو: (ضربتُ) و﴿الْحَاقَّة مَا الْحَاقَّة﴾، فالتاء فِي ضربتُ اسم لإسناد الضرب لِمدلولِها وهو المتكلم، أو المخاطب، أو المخاطبة، و(ما) الاستفهامية اسم لإسناد (الْحَاقة) لِمدلولِها وهو الشيء المستفهم عنه، وأمَّا الإسناد فِي نَحو: «تَسْمَعُ بالْمعَيْديّ خَيْر من أَنْ تَرَاه»(٢٣).

وقوله تعالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]. فهو فِي الحقيقة للفعل مع (أن) المصدرية الْمحذوفة، والْحَرف المصدري مع صلته اسم معرفة، والتقدير: «سَماعك بالمعيدي خيرٌ من رؤيته»، «ومن آياته إراءته لكم البرق».

وقد روي: (أن تسمع) عَلَى الأصل، وحذف (أن) مع رفع الفعل كما هنا قياسي، وقيل: سَماعي. «زَعَمُوا مَطِـــيَّةَ الْكَذب»(٢٤).

وللحرف فِي نَحو: (من حرف جر) فهو لفظ زعموا الواقع فِي التراكيب وللفظ من كذلك.

❋ أقسام الاسم:

والكلمة إذا أريد لفظها كانت اسْمًا له قطعًا، ويتميز الاسم أيضًا بتقسيمه إِلَى ثلاثة أقسام:

١- ظاهرٌ: وهو ما دَلَّ على معناه بلا قيد لازم كـ(زيد، وكتاب وفرض).

٢- ومضمر: وهو ما دَلَّ عَلَى معناه بقيد تكلم (كأنا)، أو خطاب (كأنت)، أو غيبة (كـهو).

٣- ومبهم: وهو ما دَلَّ عَلَى معناه بقيد نَحو: إشارة حسية (كهذا)، أو جُملة معلومة (كالذي قام أبوه).

---

(٢٣) هذه الجملة جزء مِنْ مَثل مِنَ الأمثلة الَّتِي جَمعها الميداني (١/٢٢٧) يضرب هذا المثل لِمن خبره خيرٌ من مرآه، وأول من قاله المنذر بن ماء السماء. قاله لشقة بن ضُمرة، وكَانَ قد سمع بذكره فأعجبه ما بلغه عنه، فلما رآه قَالَ: «أن تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»، فأرسلها مثلاً. انظر: الفاخر للمفضل (ص٥٣)، والتصريح بِمضمون التصريح للشيخ خالد الأزهري (٤/١٣)، وانظر: مَجمع الأمثال للميداني (١/٢٢٧)، الفاخر للمفضل الضبي (ص٥٣)، التصريح بِمضمون التوضيح (٤/١٣).

(٢٤) أخرجه ابن سعد فِي الطبقات الكبرى (ص١)، ونَحوه عند السيوطي فِي هَمع الهوامع (١/٦، ١١، ١٥)، وابن أبِي حاتِم فِي تفسيره، الكافي الشافي لتخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني (١٧٣).

* **علامات الفعل:** والفعل يتميز أيضًا بخمس علامات: اثنان فِي أوله:

أحدهما: عامل وهو الجوازم، والنواصب الآتي بيانها: كـ«لَم ولن»، فِي نَحو: لَم يَقُم، ولن يَضْرب، «فيقم ويضرب» فعلان لدخول لَم عَلَى الأوّل، ولَن عَلَى الثاني.

وثانيهما: غير عامل كـ(قد) للتحقيق فِي نَحو: قد قامت الصلاة، وللتقليل فِي نَحو: قد يَجود البخيل، «فقام ويَجود» فعلان لدخول (قد) عليهما.

وسوف فِي نَحو: (سوف يقوم زيد)؛ للإشارة إلَى بعد زمن القيام المستقبل، والسين فِي سيضرب؛ للإشارة إلَى قرب زمن الضرب المستقبل.

* **واثنان في آخره:**

أحدهما: ما ليس هو من جنس الْحَركة؛ كنون التوكيد ثقيلة أو خفيفة فِي نَحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. فيسجنن ويكون فعلان؛ لوجود نون التوكيد آخرهما.

أ- وتاء التأنيث الساكنة فِي نَحو: قامت هند.

ب- وياء المؤنثة المخاطبة فِي نَحو: (اضربي)، فقام فعل؛ لوجود التاء الساكنة آخره، واضرب فعل؛ لوجود ياء المخاطبة آخره.

وثانيهما: ما هو من نوع الْحَركة وهو: السكون الَّذِي جلبه عامل الجزم فِي نَحو: (لَم يضربْ)، وهذه العلامات الأربع لفظية.

والعلامة الْخَامسة معنوية، وهي: اقتران معناه بالزمان مدلولاً عليه بالهيئة.

ويتميز الفعل بتقسيمه إلَى ثلاثة أقسام: ١- ماض. ٢- ومضارع. ٣- وأمر.

وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ . ...

(واعرف لِمَا ضارع من فعل بـــ) دلالته عَلَى حدث مقارن لزمن يَحتمل الْحَال والاستقبال، وقبل دخول (لَم) عليه كـ(يضرب)، تقول فيه: لَم يضربْ، فإن دلّ عَلَى الحدث المقارن للزمن المحتمل للحال والاستقبال، ولَم يقبل (لَم) فَهو اسم فعل مضارع (كأوّاه) بِمعنى أتوجع.

.... **وَالتَّاءُ مِنْ قَامَتْ لِمَاضِيهِ عُلِمْ**

وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي ....

(والتاء من قامت لَماضيه) أي: لِماضي الفعل الدال عَلَى حدث مقارن لزمن

مضى. (علم) أي: علامة. فإن لَم يقبل التاء، وقد دل عَلَى حدث مقارن للزمن الماضي كـ(هيهات) بِمعنى (بعد) فهو اسم فعل ماض.

(والياء من) قولك: (خافي) يا هند، وهي ياء المؤنثة الْمُخاطبة.

....بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى وَالْحَرْفُ عَنْ كُلِّ الْعَلاَمَاتِ خَلاَ

(بِهَا) أي: بِهذه الياء. (الأمر) أي: فعل الأمر الدال عَلَى طلب الحدث فِي المستقبل (انْجَلى) أي: ظهر عند النحويين، فإن لَم يقبل الياء المذكورة، وقد دلّ عَلَى طلب الْحَدث فِي المستقبل فهو اسم فعل أمر: كنِزَال، بِمعنى: (انْزل)، وهيت مثلث التاء الْمُثناة فوق بِمعنى: (هلم)، وإن قبل الياء المذكورة ولَم يدل عَلَى طلب الحدث فِي المستقبل نَحو: تقومين يا هند، فهو فعل مضارع.

(والحرف) يتميز بكونه. (عن كل العلامات) الَّتِي للاسم وَالَّتِي للفعل (خَلاَ) بسبب عدم قبول شيءٍ منها؛ فهو نظير الْحاء مع الْخَاء والْجيم فإن علامة الخاء نقطة من فوق، وعلامة الجيم نقطة من تَحت، وعلامة الْحَاء عدم النقط رأسًا.

❊ **أقسام الْحَرف:** ويتميز الْحَرف أيضًا بتقسيمه إِلَى ثلاثة أقسام:

١- ما يَختص بالاسم كحروف الـــجر وأل.

٢- وما يَختص بالفعل كالجوازم والنواصب، وقد، والسين، وسوف.

٣- وما يشترك بينهما كهل، وبل، تقول: هل قام زيد، وبل جلس، وهل زيد كاتب، وبل زيد عالِم.

❊ **أقسام الكلمة: فجملة أقسام الكلمة تفصيلاً تسعة:**

أ- ثلاثة للاسم، وهي: ١- الظاهر. ٢- والمضمر. ٣- والمبهم.

ب- وثلاثة للفعل وهي: ١- الماضي. ٢- والمضارع. ٣- والأمر.

ج- وثلاثة للحرف، وهي: ١- المختص بالاسم، ٢- والمختص بالفعل، ٣- والمشترك بين الاسم والفعل.

(والحكم المتعلق بِهَا عند النحويين هو: إما الإعراب، وإمّا البناء).

أ- تعريف الإعراب:

هو: تغيير أحوال أواخر الكلم، تغييرًا ظاهرًا، أو مقدَّرًا؛ لاختلاف العوامل الداخلة

عليها(٢٥).

والمراد بالكلم القابلة لِهذا التغيير أقسام الاسم الظاهر الَّذِي لَم يشبه الْحَرف، وأقسام الفعل المضارع الَّذِي لَم تباشر آخره نون التوكيد ثقيلة، أو خفيفة، ولا نون النسوة.

وأقسام الاسم الظاهر المذكور ثَمانية:

١- مفرد منصرف. ٢- وغير منصرف. ٣- وجَمع تكسير منصرف.

٤- وغير منصرف. ٥- وجَمع مؤنث بالألف والتاء. ٦- وأسماء ستة.

٧- ومثنى. ٨- وجَمع مذكر سالِم.

*** أقسام الفعل المضارع:**

الْمَذكور ثلاثة:

١- فعل مضارع صحيح الآخر. ٢- ومعتل الآخر. ٣- والأمثلة الخمسة.

فجملة أنواع المعربات أحد عشر.

ب- تعريف البناء:

هو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا؛ لِمانع معنوي لا لفظي، من عامل، أو حركة مناسبة، أو اعتلال(٢٦).

والكلمة القابلة للبناء الْمُراد بِهَا أنواع الْحروف الثلاثة، أعني: المختص بالاسم،

---

(٢٥) فِي تعريف الإعراب انظر: تَهذيب اللغة (٢/٣٦٢)، جامع العلوم فِي اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء (١/١٣٩)، علل النحو للوراق (ص١٩٦) بتحقيقي، ارتشاف الضرب (٣/٨٣٣)، شرح الْجمل لابن عصفور (٢/١٠٢)، المساعد (١/١٩)، الأشموني (١/٤٧)، الْخَصائص (١/٣٥، ٣٦)، التوطئة (١٣١، ١٣٢)، هَمع الهوامع (١/١٤)، الكتاب (١/١٣، ١٤)، الْمُقتضب (٢/ ١٥١)، شرح الرضي عَلَى الكافية (١/٧٧)، شرح الفواكه الجنية عَلَى متممة الإعراب للفاكهي (٢٥، ٢٦) بتحقيقي، التسهيل (ص٧)، الإيضاح شرح المفصل (١/١١٥)، النكت على كتاب سيبويه (١/ ١٢٠).

(٢٦) البناء: أ- لغة: وضع شيء عَلَى شيء، عَلَى صفة يُراد بِهَا الثبوت.

ب- اصطلاحًا: ضد الإعراب، وهو لزم أواخر الكلم حالاً واحدًا، لفظًا أو تقديرًا، حركة أو حرفًا أو سكونًا، أو حذفًا؛ لغير عامل.

انظر: ارتشاف الضرب (٢/٦٧٣)، باب: البناء، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٣١، ٣٣٢)، المقرب (١/٣١٩، ٣٢٠)، المساعد (١/٣٢، ٣٣)، الأشموني (١/٦٣-٦٥)، شرح الفواكه الجنية عَلَى متممة الآجرومية للفاكهي (ص٢٨) بتحقيقي.

كحروف الجر، وأل، والمختص بالفعل كالجوازم، والنواصب، وقد، والسين، وسوف، والمشترك بينهما كهمزة الاستفهام، وهل، وبل.

* **أنواع الفعل**(٢٧) **الثلاثة**: ١- الماضي. ٢- والأمر. ٣- والمضارع بشرط اتصال نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة، أو نون النسوة بآخره.

* **أمثلة الاسم المشبه للحرف**:

١- كالضمائر.

٢- واسم الموصول.

٣- واسم الإشارة.

٤- واسم الفعل.

٥- واسم الصوت.

٦- والاسم المبني جوازًا.

كالاسم المبهم المضاف لِمبني نَحو: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]. ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]. و﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣]. ففتح الجميع للبناء، وهي فِي مَحل رفع.

* **ثُمَّ المبني نوعان**(٢٨):

أحدهما: ما له مَحل من الإعراب، وهو: المضارع إذا باشرت آخره نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة، أو نون النسوة نَحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

ونَحو قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ونَحو: النساء لَم يقمن. ونَحو: (لا تضربنَّ)، و(لا تضربن).

والفعل الماضي الواقع بعد أداة تؤثر فِي معناه: كـ(إن قام زيد قمت)، وجَميع الأسْمَاء المبنية ما عدا «أسْمَاء الأصوات وأسْمَاء الأفعال».

وثانيهما: ما لا مَحل له من الإعراب، وهو الْحرف بأنواعه، وفعل الأمر، والفعل

---

(٢٧) انظر عن الفعل المصادر الآتية: الكتاب (١/١٢)، الإيضاح للزجاجي (ص٥٢، ٥٣)، النحو الوافي (١/ ٤٦)، علل النحو للوراق (ص١٨٢) بتحقيقي، أسرار العربية لابن الأنباري (ص١١).

(٢٨) انظر عن الْمَبني المصادر الآتية: الكتاب (٥/٣٥٧، ٣٥٨)، التعريفات (ص١٧٣)، إرشاد السالك (١/ ١٠٥)، شرح شذور الذهب (ص٩٧).

الماضي إذا لَم يقع معمولاً لأداة تؤثر فِي معناه كـ(أدوات الشرط)، واسم الصوت (كفاق) لصوت الغراب، و(ويه) لصوت الصراخ، واسم الفعل (كصه، وهيهات، وأوّاه).

****

أنواع البناء

وأنواع البناء[٢٩] أربعة: ١- ضم. ٢- وفتح. ٣- وكسر. ٤- وسكون.

ما ينوب عن: أ- الضم: وينوب عن الضم (الواو والألف) فِي نَحو: يا زيدان، ويا زيدون.

ما ينوب عن الفتح والكسر: وينوب عن الفتح (الياء، والكسر) فِي نَحو: لا رجلين ولا اثنين، ولا قائمين، ولا بنين، وَفِي نَحو: لا مسلمات بكسر التاء وفتحها، وينوب عن السكون (الْحَذف) فِي نَحو: اضربا، وارمِ، ولا ينوب عن الكسر شيء.

وأنواع الإعراب أربعة: ١- رفع. ٢- ونصب. ٣- وخفض. ٤- وجزم. وقد أخذ الناظم فِي بيانِها بقوله:

باب أقسام الإعراب

بَـابُ أَقْـسَامِ الإِعْـرَابِ أَقْـسَامِهِ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ ... .

أما (أقسامه) أي: الإعراب[٣٠] فأربعة:

أحدها: (رفع) وله أربع علامات حركة وهي:

١- الضمة، وثلاثة حروف وهي:

٢- الواو. ٣- والألف. ٤- والنون.

أنواع علامات الإعراب: وهذه العلامات ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مشترك بين الاسم والفعل وهو الضمة، فتكون علامة للرفع فِي

---

(٢٩) البناء: لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركةً لغير العامل، والسكون أصل، والْحَركة فرع فِي المبني؛ لكونه معربًا قبل البناء. ارتشاف الضرب (٦٧٣/٢)، وَقَالَ ابن عصفور: «أصل البناء السكون، ولا يُبنى عَلَى حركة إلا لِموجب، والموجب كون المبني قد كَانَ معربًا قبل بنائه كالمنادى...إلخ». المقرب (٢١٨/١)، انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٣١/٢)، المساعد (٣٢/١-٣٣).

(٣٠) الإعراب فِي اللغة: الإبانة. وَفِي المصطلح: هو «الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسْمَاء والأفعال». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٠٢/٢)، المساعد (١٩/١)، الأشموني (٤٧/١)، الخصائص (٣٥/١)، ارتشاف الضرب (٨٣٣/٢).

خَمْسة من أنواع الاسم الظاهر وهي:

أ- المفرد منصرفًا، وغير منصرف.

ب- وَجَمع التكسير منصرفًا، وغير منصرف.

ج- وجَمع المؤنث بالألف والتاء.

د- وَفِي نوعين من أنواع الفعل المضارع وهُما: الصحيح الآخر، والمعتل الآخر؛ إذا لَم يرفعا ألف الاثنين ولا واو الـــجماعة، ولا ياء المؤنثة الــمخاطبة.

النوع الثاني: المختص بالاسم.

١- ومُختص بالاسم وهو: الواو والألف.

فالواو: تكون علامة للرفع فِي نوعين من أنواع الاسم الظاهر، وهُمَا:

١- الأسْمَاء الْخَمسة. ٢- جَمع المذكر السالِم.

والألف: تكون علامة للرفع فِي نوع من أنواع الاسم الظاهر، وهو: (الْمُثنى).

النوع الثالث: المختص بالفعل.

٢- ومُختص بالفعل وهو: (النون) فتكون علامة للرفع فِي نوع من أنواع الفعل المضارع وهو الأمثلة الــخمسة، نَحو: يَفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين.

*** علامات النصب:**

وثانيها: (نصب) وله خَمس علامات:

١، ٢- حركتان، وهُمَا: الفتحة والكسرة.

٣، ٤- وحرفان، وهُما: الألف والياء.

٥- وشبه حرف وهو حذف النون.

تقسيم آخر لعلامات النصب:

وهذه العلامات أيضًا ثلاثة أنواع: ١- مشترك بين الاسم والفعل، وهو (الفتحة) فتكون علامة للنصب فِي أربعة من أنواع الاسم وهو:

١، ٢- المفرد منصرفًا، وغير منصرف.

وَفِي اثنين من أنواع الفعل المضارع وهُمَا:

١- الصحيح الآخر. ٢- والمعتل الآخر، إذا لَم يَرفعا الألف ولا الواو ولا الياء.

٢- ومُختص بالاسم: وهو الألف والياء والكسرة، فـ(الألف) تكون علامة النصب

فِي نوع من أنواع الاسم وهو الأسماء الخمسة نَحو: رأيتُ أباك.

والياء تكون علامة للنصب فِي نوعين:

أ- الاسم الظاهر وهُما: ١- جَمع المذكر السالِم، ٢- والمثنى، نَحو: رأيتُ الزيدين بكسر الدال، والزيدين بفتحها.

ب- والكسرة تكون علامة للنصب فِي نوع من أنواع الاسم الظاهر، وهو الْجَمع بالألف والتاء؛ نَحو: (رأيتُ المسلمات).

ج- ومُختص بالفعل: وهو حذف النون فيكون علامة النصب فِي نوع من أنواع الفعل المضارع وهو الأفعال الـــخمسة، نَحو: لن يضربا، ولن تضربا، ولن يضربوا، ولَن تضربوا، ولَن تضربي.

وَهُمَا: فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا تَخْصِيصَهُ بِاسْمٍ وَجَزْمٍ يَنْفَرِدُ بِهِ مُضَارِعِ

(وهُمَا) أي: الرفع والنصب إعراب. (فِي اسم وفعل) كما علمت.

*** الجر ثالث أقسام الإعراب:**

(ثُمَّ) ثالث أقسام الإعراب (جَر لزما تَخصيصه) أي: الْجر (باسم) فلا يقع إعرابًا للفعل، وله ثلاث علامات: حركتان وهُما: الكسرة، والفتحة، وحرف، وهو: الياء، وكلها مُختصة بأنواع الاسم الظاهر الثمانية.

*** مواضع الخفض بالكسرة[٣١]:**

فالكسرة تكون علامة للخفض فِي ثلاثة أنواع منها وهي:

الْمُفرد المنصرف، وجَمع التكسير المنصرف، والْجَمع بالألف والتاء.

والفتحة تكون علامة للخفض فِي نوعين منها وهُمَا:

١- المفرد الغير المنصرف.

٢- وَجَمع التكسير لغير المنصرف.

والياء تكون علامة للخفض فِي ثلاثة أنواع منها، وهي:

١- الأسْمَاء الْخمسة.

٢- وَجَمع المذكر السالِم.

٣- والمثنى؛ نَحو: مررتُ بأبيك، وبالزيدين -بكسر الدال- وبالزيدين بفتحها.

---

(٣١) العنوان من وضع المحقق.

❋ الجزمُ[٣٢] رابع أقسام الإعراب:

(و) رابع أقسام الإعراب (جزم) و(ينفرد به) أي: بالجزم (مضارع) فلا يقع إعرابًا للاسم وله علامتان:

١- شبه حركة، وهي: السكون.

٢- وشبه حرف، وهو: الْحَذف وهُما مُختصان بالفعل.

فالسكون يكون علامة للجزم فِي نوع من أنواع الفعل المضارع وهو الصحيح الآخر إذا لَم يرفع بالألف ولا الواو ولا الياء، والْحَذف يكون علامة للجزم مع نوعين من أنواع الفعل المضارع وهُمَا: المعتل الآخر والأفعال الْخَمسة.

فالْمعتل: تُحذف منه حروف العلة حالة الجزم نَحو: لَم يَخش، ولَم يدع، ولَم يرم.

والأفعال الْخمسة: تُحذف منها النون حالة الجزم نَحو: لَم يضربا، ولَم تضربا، ولَم يضربوا، ولَم تضربوا، ولَم تضربي.

أنواع علامات أقسام الإعراب:

وبالجملة فعلامات أقسام الإعراب الأربعة المذكورة نوعان: حركات، وحروف.

❋ أنواع الحركات:

والحركات أربعة: ١- الضمة. ٢- والفتحة. ٣- والكسرة[٣٣].

٤- ويُلحق بِهَا السكون، وهذه الأربعة نوعان:

الأول: ما يكون علامة لشيء واحد وهو: ١-الضمة. ٢- والسكون. فالضمة لا تكون إلا علامة للرفع فِي الاسم والفعل، والسكون لا يكون إلا علامة للجزم فِي الفعل

---

(٣٢) قال ابن مالك:

واجْـزِمْ بِتسكين وغَيْـرُ مـا ذُكِـر ... يَنُوبُ نَحْوَ جَا أَخُو بَنِي نَمِر

انظر: إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (١/١١٨) بتحقيقي، وعلل النحو للوراق (ص٢٧٩) بتحقيقي.

(٣٣) والْحَركة مع الْحَرف لا بَعْده خلافًا لابن جني. سر صناعة الإعراب (١/٢٨، ٢٩)، ارتشاف الضرب (٢/٨٣٤)، قَالَ سيبويه: هذا باب مَجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تَجري عَلَى ثَمانية مَجارٍ: عَلَى النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يَجمعهن فِي اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح فِي اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. الكتاب (١/١٣)، ارتشاف الضرب (٢/٨٣٥).

المضارع.

والثاني: ما يكون علامة لشيئين وهو الفتحة والكسرة:

فالفتحة: تكون علامة للنصب فِي الاسم والفعل، وللخفض فِي الاسم فقط.

والكسرة: تكون علامة (للخفض وللنصب) فِي الاسم فقط، فصارت الأربعة تفصيلاً ستة.

والحروف خَمْسة: (الواو، والألف، والياء، والنون)، ويُلحق بِهَا الْحَذف، وهذه الْخَمسة أيضًا نوعان: **الأول**: ما يكون علامة الشيء واحد وهو: (الواو، والنون)، فالواو لا تكون إلا علامة للرفع فِي الاسم الظاهر، والنون لا تكون إلا علامة للرفع فِي الفعل المضارع.

والثاني: ما يكون علامة الشيئين وهو: (الألف، والياء، والْحَذف) فالألف تكون علامة للرفع وللنصب فِي الاسم فقط، والياء تكون علامة للخفض وللنصب فِي الاسم فقط، والْحَذف يكون علامة للجزم.

*** علامات أقسام الإعراب**[٣٤]:

وللنصب فِي الفعل فقط فصارت الخمسة تفصيلاً ثَمانية فإذا ضُمَّت مع الست الحركات المذكورة تفصيلاً صارت جُملة علامات أقسام الإعراب الأربعة المذكورة أربع عشر.

المعربات[٣٥]: والْمعربات أحد عشر. ثَمانية أنواع:

١- الاسم الظاهر المفرد المنصرف. ٢- وجَمع التكسير المنصرف.

٣- والمفرد الغير المنصرف. ٤- وجَمع التكسير الغير المنصرف.

٥- والجمع بالألف والتاء. ٦- والأسْمَاء الستة.

٧- وجَمع المذكر السالِم. ٨- والمثنى.

وثلاثة أنواع للفعل المضارع، وهي: ١- الصحيح الآخر. ٢- والمعتل الآخر. ٣- والأمثلة الْخَمسة.

---

(٣٤) العنوان من وضع المحقق.

(٣٥) العنوان من وضع المحقق.

الأنواع المعربة بالْحَركات[٣٦]: والمعربات بالحركات سبعة، خَمسة من أنواع الاسم الظاهر، وهي:

* **المعرب بالحركات من الاسم الظاهر**[٣٧]:

١- المفرد منصرفًا وغير منصرف. ٢- وَجَمع التكسير منصرفًا وغير منصرف.

٣- والجمع بالألف والتاء. ٤- واثنان من أنواع الفعل المضارع وهُمَا:

أ- الصحيح الآخر. ب- والمعتل الآخر.

* **المعرب بالحروف من الاسم الظاهر**[٣٨]:

والْمُعرب بالْحُروف أربعة، ثلاثة من أنواع الاسم الظاهر، وهي:

١- الأسْماء الستة. ٢- وَجَمع المذكر السالِم. ٣- والمثنى.

٤- وواحد من أنواع الفعل المضارع وهو الأمثلة الْخَمْسَة.

الأصل فِي المعرب بالحركات:

أ- **فِي الاسم:** والأصل فِي المعرب بالحركات أن:

١- يُرفع بالضمة. ٢- ويُنصب بالفتحة.

٣- ويُجر بالكسرة إن كَانَ اسْمًا.

ب- **فِي الفعل:** ويُجزم بالسكون إن كَانَ فعلاً، والجاري عَلَى هذا الأصل نوع من أنواع الفعل فقط، وهو الصحيح الآخر ونوعان من أنواع الاسم فقط وهُما: المفرد المنصوب وجَمع التكسير المنصرف فقط، وما يقى فهو جار عَلَى خلاف هذا الأصل.

* **إعراب الممنوع من الصرف:**

أما غير المنصرف مفردًا أو جَمع تكسير؛ فإنه يُجر بالفتحة عَلَى خلاف الأصل.

* **إعراب جَمع المؤنث السالِم:**

وأما الْجَمع بالألف والتاء فيُنصب بالكسرة، عَلَى خلاف الأصل.

* **إعراب المعتل الآخر:**

وأما المعتل الآخر فيُجزم بِحذف آخره عَلَى خلاف الأصل، والأصل فِي المعرب

---

(٣٦) العنوان من وضع المحقق.

(٣٧) العنوان من وضع المحقق.

(٣٨) العنوان من وضع المحقق.

بالْحُروف: أن يرفع بالواو، ويُنصب بالألف، ويُجر بالياء إن كَانَ اسْمًا، ويُجزم بالحذف إن كَانَ فعلاً، والْجَاري عَلَى هذا الأصل نوع واحد من أنواع الاسم وهو: الأسْمَاء الستة فقط وما يبقى فهو جار عَلَى خلاف هذا الأصل.

إعراب جَمع المذكر السالِم: أما جَمع المذكر السالِم فيُنصب بالياء عَلَى خلاف الأصل.

إعراب المثنى: وأمّا المثنى فيرفع بالألف ويُنصب بالياء عَلَى خلاف الأصل.

إعراب الأمثلة الْخمسة: وأما الأمثلة الْخَمسة فترفع بثبوت النون، وتُنصب بِحذفها عَلَى خلاف الأصل.

وسيأتي بيان المراد بكل واحد من أنواع المعربات المذكورة عند الكلام عليه فِي كلام الناظم.

(وإن أردت زيادة توضيح عَلَى ما ذكر) فعليك بكتابي تدريب الطلاب فِي قواعد الإعراب. والله أعلم.

* * * *

الإعراب التقديري

مواضع الإعراب المقدر[٣٩]:

وَإِعْرَابٌ يُرَدُّ مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ عَبْدِي ....

(و) أما بيان المعرب تقديرًا من الاسم والفعل فـ(إعراب يرد) حال كونه، (مقدرًا فِي) نوعين من الاسم: أحدهما: المضاف لياء المتكلم سواء كَانَ مفردًا كـ(نحو عبدي)[٤٠]

---

(٣٩) العنوان من وضع المحقق.

(٤٠) ذهب ابن الحاجب إِلَى أن باب: (غلامي) مُعرب تقديرًا هو مذهب جُمهور النحويين، ومُجمل القول فِي هذه المسألة أن فيها أربعة أقوال هِيَ:

الأول: قول الجمهور بأنه مُعرب بِحركات مقدرة فِي الأصول الثلاثة.

الثاني: قول ابن مالك فِي التسهيل (ص١٦١) بأنه معرب فِي الرفع والنصب بِحركات مقدرة، وَفِي الجر بالكسرة الظاهرة. ينظر: شرح الألفية للمرادي (٢/٢٩٧).

الثالث: قول ابن جني بأنه لا مُعرب ولا مبني، قَالَ فِي الخصائص (١/٣٥٦): هذا فصل موجود فِي العربية لفظًا وقد أعطته مفادًا عليه وقياسًا، وذلك نَحو كسره ما قبل ياء المتكلم فِي نَحو: غلامي، وصاحبي، فهذه الحركات لا إعراب ولا بناء. اهـ

الرابع: قول الجرجاني فِي الجمل (ص١١)، وابن الخشاب فِي المرتجل (ص١٠٧، ١٠٨)، وابن الخباز =

فِي قولك: جاء عبدي ورأيت عبدي، ومررتُ بعبدي، أومن الأسْماء الستة كقولك: (هذا أبي، وأخي، وحمى، وهنى، ورأيت أبي، وأخي، وحمي، وهني، ومررت بأبي وأخي، وحمي، وهني)، بتشديد الياء فِي كل وتخفيفها، وهذا (فيَّ، ورأيتُ فيَّ، ونظرتُ إلَى فيَّ)، بتشديد اليـــاء لا غير أو كَانَ جَمعًا بالألف والتاء كـ(جاء مسلماتي، ورأيتُ مسلماتي، ومررتُ بِمسلماتي)، أو كَانَ جَمع تكسير: كـ(جاء غلماني، ورأيتُ غلماني، ومررتُ بِغلماني).

فحركات الإعراب الثلاثة تُقَدر عَلَى ما قبل ياء المتكلم؛ لِمانع حركة المناسبة فِي جَميع ما ذكر ما عدا الأسْمَاء الستة مع تشديد الياء. فإن الحركات الثلاثة تُقَدَّر فيها عند تشديد الياء لِمانع سكون الإدغام.

.... وَالْفَتَى وَغَيْرِ نَصْبٍ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى

(و) **ثانيهما**: المقصور وهو: «الاسم الظاهر مفردًا أو جَمع تكسير آخره ألف لازمة قبلها كسرة» نَحو: (الفتى) فِي قولك: جاء الفتى، ورأيتُ الفتى، ومررتُ بالفتى، نَحو: الأسارى فِي قولك: جاءت الأسارى، ورأيت الأسارى، ومررت بالأسارى، فجميع حركات الإعراب الثلاثة تُقَدَّر عَلَى الألف؛ لِمانع تعذر ظهورها عليها.

(وغير) علامة الـ(نصب) من حركات الإعراب الثلاث وهي: الضمة والكسرة فِي (كل منقوص) وهو الاسم الظاهر مفردًا أو جَمع تكسير آخره ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي والجواري.

(أتى) أي: غير الفتحة وهو: الضمة والكسرة مقدرًا لثقلها عَلَى الياء تقول: جاء الداعي، والجواري، ومررتُ بالداعي والجواري، فتقدر الضمة والكسرة عَلَى الياء؛ لِمانع ثقلهما عليها، ومثل الكسرة والفتحة النائبة عنها فِي نَحو: مررتُ بِجوارٍ؛ لأن النائب عن

=

فِي توجيه اللمع: بأنه مبني؛ لإضافته إلَى المبني، يقول ابن الخشاب (ص١٠٧): والعارض بناؤه نَحو المضاف إلَى ياء المتكلم فِي قولك: غلامي، وداري، وصاحبي.... اهـ

ينظر: شرح المقدمة الكافية (١/٢٥٤، ٢٥٥)، المقتضب (٤/٢٤٦)، الإيضاح شرح المفصل للمصنف (١/٣٥٠)، شرح الوافية للمصنف (١/٢٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٢)، المغني لابن هشام (٢/٥١٦)، اللباب للإسفراييني (ص٦٨)، الأشموني (٢/٣٨٣)، النكت الحسان لأبي حيان (ص ٢١٢)، البهجة المرضية للسيوطي (ص٢٨٢)، الأشباه والنظائر (١/٢٩٢)، الهمع (١/٢٠).

الثقيل ثقيل وإعرابه:

مررتُ: فعل وفاعل، وحدّ الفعل مرّ مبني عَلَى فتح مقدّر عَلَى آخره منع من ظهوره السكون العارض؛ لدفع توالِي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

وبِجوار: الباء حرف جر، وجوارٍ مَجرور بالياء وعلامة جره فتحة مقدّرة عَلَى الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، أو للتخفيف نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الْجُموع.

كَاسْمع أَخِي دَاعِي مَوَالِيكَ الغِنَى ....

- مواضع ظهور الفتحة[٤١]:

وأما الفتحة فتظهر عَلَى ياء المنقوص. (كـــ) قولك. (اسْمع أخي داعي مواليك الغنى) وإعرابه:

«اسْمع»: فعل أمر والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

«أخي»: منادى حذف منه ياء النداء منصوب بفتحة مقدرة عَلَى ما قبل «ياء المتكلم»؛ لِمانع حركة المناسبة، و«ياء المتكلم»: مضاف إليه مبني عَلَى السكون فِي مَحل جر. و«داعي»: مفعول لسمع منصوب بالفتحة الظاهرة عَلَى (الياء) لِخفتها.

و«داعي»: مضاف. و«موالي»: مضاف إليه مَجرور بكسرة مقدرة عَلَى (الياء)؛ لِمانع الثقل.

و«مولى»: مضاف والكاف مضاف إليه مبني عَلَى الفتح فِي مَحل جر.

و«الغنى»: مفعول مولى منصوب بفتحة مقدرة عَلَى الألف؛ لِمانع التعذر.

ثُمَّ استطرد الناظم ذكر قاعدة فِي بناء الاسم تكميلاً لأقسامه فقال:

.... وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا

- إعراب الاسم غير المتمكن فِي الاسْمية[٤٢]:

(واحكم عَلَى اسم شبه حرف بالبنا) أي: احكم بالبناء عَلَى كل اسم غير متمكن فِي الاسْمية؛ بسبب تَحقق نوع من أنواع المشابَهة للحرف فيه بِحيث يكون ذلك التحقيق مانعًا معنويًا للاسم من الإعراب، سواء كَانَ ذلك التحقق لازمًا أو عارضًا.

*** وأنواع المشابَهة للحرف ستة:**

---

(٤١) العنوان من وضع المحقق.

(٤٢) العنوان من وضع المحقق.

١- الشبه الوضعي(٤٣): وهو أن يكون وضع الاسم عَلَى أصل وضع الحرف لا عَلَى أصل وضع الاسم، بأن يكون عَلَى حرف واحد كـ(باء الجر)، أو عَلَى حرفين كـ(لا، وما).

٢- والشبه الافتقاري(٤٤): وهو افتقار الاسم افتقارًا لازمًا لِما يوصل به كافتقار حرف الجر لِمجروره ومتعلقه.

٣- والشبه المعنوي(٤٥): وهو أن يكون الاسم متضمنًا معنًى جزئيًا نسبيًّا حقه أن يؤدي بالحرف سواء أدى به أم لا بِحيث يكون الاسم دالاً عَليه مع دلالته عَلَى معناه المستقل.

٤- والشبه الاستعمالِي(٤٦): وهو كون الاسم عاملاً غير مَعمول مثل بعض الحروف كـ(ليت، ولعل) فِي ذلك.

٥- والشبه الإهْمَالِي(٤٧): وهو كون الاسم غير عامل، ولا معمول كـ(هل، وبل).

٦- والشبه الجمودي(٤٨): وهو لزوم الاسم طريقة واحدة، ولا يتصرف فيه بتثنية،

(٤٣) الشبه الوضعي، هو: أن يكون الاسم موضوعًا عَلَى حرف واحد، أو عَلَى حرفين اثنين بِحيث يكون شبيهًا بوضعه لا بِمعناه بِحرف من الحروف. مثل: علمتنا الصبر والاجتهاد، فالتاء فِي علمتنا، موضوعة عَلَى حرف واحد فهي شبيهة بواو العطف، وتاء القسم، وواو رُبَّ، و(نا) فِي علمتنا موضوعة عَلَى حرفين فهي شبيهة بالحرف (قد) الَّذِي يُفيد التحقيق أمام الفعل الماضي، والتعليل أمام الفعل المضارع كما هِيَ شبيهة بالحرف (بل) الَّذِي يُفيد الاستدراك. [المعجم المفصل فِي النحو العربي (١/٥٦٥)، النحو الوافي (١/٩١)].

(٤٤) الشبه الافتقاري: هو الَّذِي يكون فيه الاسم مفتقرًا افتقارًا لازمًا «أصيلاً» إِلَى جُملة، كاسم الموصول المفتقر إِلَى صلة، وهو بِهذا الافتقار يُشبه الحرف، ويلازم هذا الشبه. مثل: الَّذِي يحبني فهو مُخلص، جملة يُحبني صلة الموصول. [المعجم المفصل فِي النحو العربي (١/٥٦٤)، النحو الوافي (١/٩٣)].

(٤٥) الشبه المعنوي: يكون فِي الاسم الَّذِي يتضمن معنى من معاني الحروف، مثل كلمة: (متى) فإنّها فِي مثل: (متى تأتنا نُكرمك) شبيهة «بإن» الشرطية. وَفِي مثل: «متى جئت؟» شبيهة بِهمزة الاستفهام. النحو الوافي (١/٩٢).

(٤٦) الشبه الاستعمالِي: مثل: «هيهات» بِمعنى: بعد، فلا يدخل عليه عامل، ولا يؤثر فيه، ولا يتأثر به. ومثل: «صه»، فهو مبني عَلَى السكون، بِمعنى: «اسكت». المعجم المفصل فِي النحو العربي (١/٥٦٤). [النحو الوافي (١/٩٣)].

(٤٧) الشبه الإهْمَالِي: هو الَّذِي يكون فيه الاسم غير عامل فِي ما بعده، وغير معمول لِما بعده كـ(فواتِح السور القرآنية)، مثل: آلـــم، آلمص، آلمر، وتُقرأ: ألف لام ميم، وألف لام ميم صاد، وألف لام راء.

(٤٨) الشبه الجمودي وهو «اصطلاحًا»: الاسم الَّذِي يكون جامدًا فلا يبنى، ولا يُجمع، ولا يُصغر، كالضمائر، مثل: هو الله الَّذِي لا إله إلا هو. [المعجم المفصل فِي النحو العربي (١/٥٦٤)].

ولا غيرها كالْحَرف، ولا يتحقق الشبه الوضعي إلا أصالة فِي أغلب أنواع الضمير كـ(التاء، ونا) من جئتنا وحَملوا الباقي عَلَى الغالب.

ولا يتحقق الشبه الافتقاري أيضًا إلا أصالة فِي الموصول الأسْمَى، وكـ(ذا حيث وإذ، وإذا) الملازمة للإضافة إلَى الجمل.

❖ **ويتحقق الشبه المعنوي أصالة فِي نوعين:**

١- ما تضمن أصالة معنى حرف موجود كـ(أسْمَاء الشرط، وأسْمَاء الاستفهام)، نَحو: من يقم أقم معه، ونَحو: ما صنعت، فأسْمَاء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسْمَاء الاستفهام تضمنت معنى (هَمزة الاستفهام).

٢- وما تضمن أصله معنى حرف غير موجود كـ(أسْمَاء الإشارة) المتضمنة وضعًا معنى الإشارة الجزئي -أعني: ذا للفرد المذكر، وذي، وذه، وتي، وته، وتا-، وذات للمفردة المؤنثة، وذان، وتان للمثنى رفعًا، وذين وتين للمثنى نصبًا وجرًّا، وأولى للجمع مطلقًا، وهنا للمكان القريب، وثُمَّ بفتح الثاء المثلثة للمكان البعيد.

❖ **ويتحقق الشبه المعنوي عروضًا فِي نوعين أيضًا:**

النوع الأول: ما تضمن عروضًا معنى حرف موجود كـ(المركب العددي) المتضمن بالتركيب معنى (واو العطف).

النوع الثاني: ما تضمن عروضًا معنى حرف غير موجود كـ(قبل وبعد، وأول وفوق) مِما قطع عن الإضافة لفظًا ونوى معناها فتضمن بسبب هذا القطع معنى جزئيًّا لَم يوضع له حرف، وهو: الإضافة عَلَى ما فيه.

ولا يتحقق الشبه الاستعمالي إلا أصالة فِي نَحو: أسْمَاء الأفعال الثلاثة كـ(صهٍ، وهيهات، وأُوَّاه).

ولا يتحقق الشبه الإهْمَالي إلا أصالة فِي أسْمَاء الأصوات (كغاق) لصوت الغراب، وكذا العلم المختوم (بويه) اسم الصراخ كـ(سيبويه، ودرستويه)، فإنه من حيث حصول التركيب فيه مع اسم الصوت من أصل الوضع استحق البناء عَلَى الكسر عَلَى قول.

❋ **تنبيه:**

قد يكتسب الاسم المعرب البناء من المضاف إليه، فيكون بناؤه جائزًا إلا واجبًا ويتحقق هذا فِي نوعين:

أحدهما: الزمن المبهم يُضاف غير مثنى إِلَى جُملة فعلية جوازًا كـ(وقت، وحين، ويوم، وزمان).

وثانيهما: اسم مبهم زمنًا كَانَ، أو غير زمن كـ(غير، ومثل، ودون، وبين) يُضاف لِمفرد مبني نَحو: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ۝٢٣﴾ [الذاريات: ٢٣].

❊ أنواع الأسْمَاء(٤٩):

فتحصل أن الاسم نوعان:

أحدهما: معرب، وهو: الَّذي لَم يشبه الحرف، ولَم يضف لِمبني من بعض المبهمات وهذا نوعان:

النوع الأول: معرب لفظًا، وهو: غير المقصور والمنقوص، وغير المضاف لياء المتكلم من غير المثنى والجمع عَلَى حده.

النوع الثاني: ومعرب تقديرًا، وهو: المقصور والمنقوص والمضاف لياء المتكلم من غير المثنى والجمع عَلَى حده.

ثانيهما: مبني وهو ما أشبه الحرف، أو أُضيف لِمبني من بعض المبهمات، وهذا أيضًا نوعان:

النوع الأول: ما له مَحل من الإعراب، وهو: ما عدا أسْماء الأفعال، وأسْماء الأصوات من الأسْمَاء المبنية.

النوع الثاني: وما لا مَحل له من الإعراب وهو: أسْمَاء الأفعال، وأسْماء الأصوات.

وَفِـي كَـيَدْعُو وكَيَرْمِـي ويَرْمِـي ... فَالـرَّفْعُ مَـعَ نَـصْبِ الأَخِـيرِ قُدِّرَا

❊❊❊

(٤٩) العنوان من وضع المحقق.

الفعل المضارع(٥٠)

أمّا الفعل المضارع، فـ(فِي) المعتل بالواو (كيدعو) و المعتل بالياء (كيرمي) والمعتل بالألف كـ(يرى) قدر عَلَى (الواو والياء) آخر الأولين علامة الرفع وهي الضمة فقط للنقل.

❋ **إعراب الفعل المضارع(٥١):**

١ - (فالرفع) أي: علامته وهي الضمة. (مع) علامة (نصب) وهي الفتحة عَلَى الألف آخر. (الأخير) وهو يرى للتعذر.

(قُدِّرَا) ماض مَجهول ضميره عائد للرفع وألفه للإطلاق، ومع نصب الأخير ظرف متعلق بِمحذوف تقديره (كائنًا) حال من المستتر فِي قدر.

وَأَظْهِـــرْ لِنَــصْبِ الأَوَّلَـــيْنِ   وَاحْــذِفْ آخِــرَ كُــل جَازِمًــا

(وأظهر لنصب) أي: علامة نصب المفعولين. (الأولين) أي: يدعو ويرمي، وهي الفتحة؛ لِخفتها عَلَى الواو والياء آخرهما.

(واحذف آخر كل) من الأفعال الثلاثة المذكورة وهي: يدعو، ويرمي، حال كونك (جازمًا) لَها. (كـــ) قولك: لَم يرم، ولَم يدع.

....   كَالــــمُقْــتَفِ ....

و(المقتف) بِحذف (الألف) من الأول، و(الواو) من الثاني، و(الياء) من الثالث علامة للجزم.

❋ **الفرق بين الإعراب التقديري والإعراب المحلي(٥٢):**

(٥٠) العنوان من وضع المحقق.

(٥١) العنوان من وضع المحقق.

(٥٢) يتردد عَلَى ألسنة المعربين أن يقولوا فِي «المبنيات»، وَفِي كثير من الجمل المحكية وغير المحكية: إنه فِي مَحل كذا... من رفع، أو نصب، أو جر، أو جَزم... فما معنى أنه فِي مَحل مُعَيَّن؟ فمثلاً: يقولون فِي: (جاء هؤلاء).. إن كلمة: (هؤلاء) مبنية عَلَى الكسر فِي مَحل رفع فاعل، وَفِي: (قرأت الصحف من قبلُ) إن كلمة (قبلُ) مبنية عَلَى الضم فِي مَحل جر.. وَفِي (رأيتُ ضيفًا يبتسم): إن الجملة المضارعية فِي: مَحل نصب صفة، فهي بِمثابة: رأيتُ ضيفًا مبتسمًا، أي: أنها جُملة بِمنْزلة المفرد فِي المعنى، ومن الأمثلة أيضًا الجملة الواقعة مفعولاً ثانيًا فِي نَحو: (أظن العالِم علمه نافع)، أو: ينفع علمه... فهو بِمَنْزلة: أظن العالِم نافع العلم.. راجع الصبان (ج١ عند الكلام عَلَى علامات الاسم).

=

خاتمة: أسأل الله حسنها، الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي، هو: أن الإعراب التقديري ما قبلته الكلمة دون آخرها؛ لقيام مانع بآخرها دونَها.

والمحلي: ما قبله آخر الكلمة دون الكلمة؛ لقيام سبب البناء بِهَا وعدم قيام مانع بآخرها فِي الغالب، ولكنها قامت مقام كلمة الإعراب والله أعلم.

بَاب إعراب المفرد وَجَمع التكسير

(بَاب) بيان (إعراب) الاسم (المفرد) منصرفًا كَانَ أو غير منصرف (و) إعراب (جَمع التكسير) كذلك منصرفًا أو غير منصرف.

* تعريف المفرد المنصرف(٥٣):

والمفرد المنصرف هو: «ما دل عَلَى واحد وقبل التنوين، أو عوضه وهو: أل أو الإضافة» نَحو: (زيد والرجل، وغلام زيد).

* تعريف جَمع التكسير(٥٤):

وجَمع التكسير أي: التغيير هو: «ما دل عَلَى أكثر من اثنين بتكسير بناء مفرده»

= وهكذا المراد من أن الكلمة أو الجملة فِي مَحل كذا، هو أننا لو وضعنا مكانَها اسْمًا بِمعناها معربًا، لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مَجرورًا.

وَفِي بعض الحالات لو وضعنا مكانَها مضارعًا معربًا لكان منصوبًا أو مَجزومًا، فهي قد حَلّت مَحل ذلك اللفظ المعرب، وشغلت مكانه ومعناه، وحكمه الإعرابي الَّذِي لا يظهر عَلَى لفظها كـ(أسْمَاء الإشارة، والموصول، والضمير)، وبعض الأفعال المبنية كـ(الماضي الواقع فعل الشرط)، أو جوابه فإنه فِي مَحل جزم، وكذلك بعض الجمل كالتي تقع خبرًا، أو صفة، أو حالاً.

أمّا الإعراب التقديري: فإنه العلامة الإعرابية الَّتِي لا تظهر عَلَى الحرف الأخير من اللفظ المعرب، بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، كالألف فِي مثل: (إن الهدى هدى الله)، والياء فِي مثل: (استجب لداعي الله).

ونتيجة لما سبق: يكون الإعراب المحلى مُنصبًا عَلَى الكلمة المبنية كلها، أو عَلَى الجملة كلها، وليس عَلَى الحرف الأخير منهما، وأن التقديري منصب عَلَى الحرف الأخير من الكلمة. لا يُمكن إغفال الإعراب المحلي والتقديري، ولا إهْمَال شأنَهما وأثرهما، إذ يستحيل ضبط توابعهما -مثلاً- بغير معرفة الحركة المقدرة أو المحلية، بل يستحيل توجيه الكلام عَلَى أنه فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ أو مضارع مرفوع، وما يترتب عَلَى ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما. النحو الوافي (١/٨٤، ٨٥).

(٥٣) العنوان من وضع المحقق.

(٥٤) العنوان من وضع المحقق.

أي: بتغييره، وقبل التنوين أو عوضه نَحو: رجال، والرجال، وغلمان زيد، والمفرد الغير المنصرف هو: «ما دل عَلَى واحد ولَم يقبل التنوين لِمشابَهته الفعل» فيما سيأتي، وجَمع التكسير الغير منصرف هو: «ما دل عَلَى أكثر من اثنين بتكسير بناء مفرده ولَم يقبل التنوين؛ لِمشابَهته الفعل» فيما سيأتي.

إعراب جَمع التكسير[٥٥]:

وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ ....

(وَجمع تكسير) إن كَانَ منصرفًا فهو. (كفرد) أي: كالاسم المفرد المنصرف فِي كونه (يُعرب بالحركات) الثلاث فيرفع بالضمة ظاهرة نَحو: (جاء الرجال)، ومقدرة نَحو: (رأيتُ الأسارى وغلماني)، ويجر بالكسرة ظاهرة نَحو: (مررتُ بالرجال)، ومقدّرة نَحو: (مررتُ بالأسارى والجواري وغلماني).

*** إعراب الاسم المفرد:**

كما أن الاسم المفرد يرفع بالضمة ظاهرة نَحو: (جاء زيد ورجل)، ومقدرة نَحو: (جاء الفتى، والقاضي، وغلامي)، ويُنصب بالفتحة ظاهرة نَحو: (رأيت زيدًا ورجلاً)، ومقدرة نَحو: (رأيتُ الفتى وغلامي).

ويُجَر بالكسرة ظاهرة نَحو: (مررتُ بزيد، ورجل)، ومُقدرة نَحو: (مررتُ بالفتى، والقاضي، وغلامي).

وإن كَانَ أي جَمع تكسير غير منصوب فهو: كالاسم المفرد الغير المنصرف فِي كونه، يرفع بالضمة ظاهرة نَحو: جاءت قناديل ومقدرة نَحو: جاءت جوارٍ، وينصب بالفتحة ظاهرة نَحو: رأيتُ قناديل وجواري.

كما أن الاسم المفرد الغير منصرف يُرفع بالضمة ظاهرة نَحو: (جاء أَحْمَد)، ومقدرة نَحو: (جاء موسى).

ويُنصب بالفتحة ظاهرة نَحو: رأيتُ أَحْمَد، ومقدرة نَحو: رأيتُ موسى.

.... وَيُفْتَحُ يَجِبُ خَفْضَهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لاَ يَنْصَرِفُ

---

(٥٥) العنوان من وضع المحقق.

(ويفتح) ظاهرًا أو مقدّرًا. (يَجب خفضهما) أي: المفرد وَجَمْع التكسير. (من كل ما لا ينصرف) أي: لا ينون نَحو: مررت بأحمد وموسى، ونَحو: مررتُ بقناديل وجوار.

*** أحكام المشبه بالفعل:**

الْمُشْبِهِ الفِعْلَ بِأَنَّ ذَا يَتَصِفُ بِعلَّتَيْنِ   أَوْ بِعِلَّـــةٍ إِنْ تَكُــــنْ أَغْــــنَتْ

والَّذي لا ينصرف مُنحصر فِي الاسم المتمكن الغير الأمكن (المشبه الفعل) فِي التفرع عَلَى الغير من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى؛ وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم فِي اللفظ؛ لاشتقاقه منه، وَفِي المعنى؛ لاحتياجه فِي إيجاد معناه إِلَى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسْمًا فتوقف عَلَى وجود الاسم لفظًا ومعنًى من جهتين مُختلفتين فإذا تفرع بعضُ الأسْمَاء عن غيره تفرعا مصورًا.

(بأن ذا) البعضُ من الأسْمَاء. (يتصف بعلتين) فرعيتين. (أو بعلة) واحدة. (إن تكن) تلك العلة الواحدة من جهتين:

إحداهُما: ترجع للفظ.   والأخرى: للمعنى.

(أغنت عن اثنتين من) علل (تسع)؛ لأن فيها فرعية المعنى وفرعية اللفظ فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه،، وهو المنع من الصرف تَخفيفًا لثقله بشبه الفعل الثقيل.

*** فخرج أربعة أمور:**

الأول: ما ليس فيه فرعية أصلاً، كـ(رجل، وفرس)؛ لأنه مفرد جامد نكرة مذكر.

والثاني: ما فيه فرعية واحدة كـ(زيد) فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ.

والثالث: ما فيه فرعيتان فِي اللفظ فقط كـ(أجيال) فيه الجمع فرع الأفراد والتصغير فرع التكبير، أو فِي المعنى فقط كـ(حائض وطامث) فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه.

والرابع: ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كـ(دريْهم)؛ فإن فيه تغيير هيئة اللفظ، ومعنى التحقير، وهُما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن التصغير فَجميع هذه الأربعة الأمور مصروفة لعدم شبه الفعل فيها بِخلاف نَحو أحد كما سيبين كذا فِي

الخضري[٥٦] عَلَى ابن عقيل.

*** تنبيه:**

إن فِي قول الناظم بأن (ذا يتصف) مُخففة من الثقيلة فكان الواجب حذف اسْمها؛ لكنه ذكره للضرورة وهو (ذا) المشار بِهَا إِلَى ما لا ينصرف، وجُملة يتصف من الفعل والفاعل المستتر العائد عَلَى اسم الإشارة خبر (أن) فهو نظير قول الشاعر:

.... [٥٧] وأَنْــكَ هُــنَاكَ تَكُــونُ الــثِّمَالا

وقوله: «بعلة» تكن تقرأ بِحذف التنوين، ونقل كسرة هَمزة (إن) للتاء للوزن فتنبه.

* * * *

علل المنع من الصرف تسعة

وَهُنَّ جَمْعٌ وَعَدْلٌ زَادَ وَزْنًا وَصفة ... ركّــبْ وأَنِّــثْ عُجْمَــةً وَمَعْــرِفَة

(و) العلل التسع (هن) بتخفيف النون للوزن الــمجموعة فِي قوله:

جَمْــع وعــدل زاد وزنًــا وصــفة ... ركــب وأنــث عجمــة ومعــرفة

---

(٥٦) حاشية الخضري عَلَى ابن عقيل (٩٦/٢) وما بعدها، طبع بِمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابِها عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

(٥٧) البحر: المتقارب.

عجز بيت صدره:

بأنك رَبِيعٌ وغيثٌ مرِيــعٌ ....

وقبله:

وقد عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلُونَ ... إذا اغْبَرَّ أفْــقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

قَالَ ابن الشجري فِي ذكر أقسام أنْ المفتوحة الخفيفة: والقسمُ الثاني من أقسامها: أن تكون مُخففة من الثقيلة، ويليها الاسم والفعلُ.

قائلهما: كعب بن زهير. قَالَ الدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي -رَحِمه اللهُ- فِي تعليقه على أمالي ابن الشجري: هكذا جاءت نسبة البيتين لكعب، وليسا فِي ديوانه، وابن الشجري يتابع الهروي فِي الأزهية (ص٥٥). والبيتان من قصيدة لِجَنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلية، ترثي أخاها عمرًا، وكذا عزاه الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٢٣٢/١). الحماسة الشجرية (ص٣٠٨)، وانظر: خزانة الأدب (٣٨٢/٤).

وليس فيها معنوي سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظي حَتَّى التأنيث المعنوي؛ لظهوره فِي اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلاً فقوله: (جمع) أي: متناهي كـ(مساجد، ومصابيح).

❖ **شروط منعه من الصرف:**

الأول: فتح أوله. والثاني: كون ثالثه ألفًا. والثالث: كونها ليست عوضًا.

والرابع، والخامس، والسادس، والسابع: أن يكون بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطهما ساكن، ولَم ينوِ بذلك الساكن، وبِما بعده الانفصال، وبعدها أيضًا كسر أصلي، ولو مقدرًا كـ(دواب وعذارى) إذ أصلهما (دواب وعذارى) بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء فِي الثاني فتحة والياء ألفًا فمتى انتفى أحدها صرف فلذا صرف نَحو: (عذافر)[٥٨] بضم العين. ونَحو: (صلصال). ونَحو: (يَمان وشآم، وثَمان)، ونَحو: (تدارُك) بضم الراء. ونَحو: (تدارك)[٥٩]، مِمّا كسرته لِمناسبة الياء، وأصله الضم ونَحو: طواعية وكراهية وملائكة وصيارفة ونَحو: (رياحي، وظفارى)، نسبة إلَى (رواح وظفار) بلد باليمن[٦٠] ومنه حوالي للمحتال، وحواري للناصر لسماعهما مصروفين فقدروا فيهما النسب وإن بنيت الكلمة فيهما عَلَى الألف والياء المشددة وقوله: (وعدل) أي: تَحويل الاسم من حالة إلَى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تَخفيف، أو إلَى فتح، أو معنى زائد فليس بِمعدل نَحو: (أيس) مقلوب يئس، (ولا فخذ) بسكون الخاء مُخفف المكسور، و(لا كثر) بزيادة الواو فِي كثر لإلْحَاقه بِجعفر، و(لا برجيل) مصغر رجل؛ لزيادة معنى التحقير وهو تَحقيقي، أو تقديري، والتحقيقي هو: ما دل عليه غير منع الصرف بِحيث لو سُمِعَ مصروفًا لعلم كونه معدولاً، وهو ثابت فِي نوعين من الأوصاف أحدهما نَحو: مثنى، فهي معدول عن اثنين اثنين، وثلاث بضم المثلثة فهو معدول عن

---

(٥٨) عُذَافِر: جمع مفردها (عذفر) وهو الجمل الصلب العظيم الشديد، والأنثى بالْهَاء. والعُذَافِر: الأسد لشدته، صفة غالبة، وعُذَافِرٌ: اسم رجل، وعُذَافِرٌ: اسم كوكب الذنب. لسان العرب (١٠/٨٠، عذفر)، طبع دار صادر بيروت، طبعة أولَى سنة ٢٠٠٠م.

(٥٩) تَدارك القوم: تلاحقوا، أي: لَحِقَ آخرهم أولهم. لسان العرب (٥/٢٤٨، درك).

(٦٠) ظفار: مدينة باليمن فِي موضعين. إحداهما: قرب صنعاء، وهي الَّتِي يُنسب إليها الجذع الظفاري، وَبِها كَانَ مسكن ملوك حِمير، وأما ظفار المشهورة اليوم فليست إلا مدينة عَلَى بَحر الْهند. [معجم البلدان لياقوت الحموي (١/٨٠)، طبع دار صادر، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م].

ثلاثة ثلاثة بالتكرار.

وثانيهما: أخر فِي قولك: مررتُ بنسوة أخر، فهو معدول عن آخر بالفتح والمد، وَفِي نوعين أيضًا من الأعلام:

أحدهما: ما كَانَ عَلَى فعل من ألفاظ التوكيد كجمع علم حكمًا، وقيل: علم جنس معنوي؛ للإحاطة والشمول فهو معدول من فعلاوات كصحراء وصحراوات.

وثانيهما: نَحو: (سحر[٦١]) إذا أريد به سحر يوم بعينه، فهو معدول عن السحر أوسحره، **والعدل التقديري هو**: ما لَم يدل عليه غير منع الصرف، وهو خاصٌ بِما ســـمع مَمنوع الصرف (كعمر، وزفر) من الأعلام فلذا لَم يحكم بعدل ما سَمع من موازن فعل بضم ففتح مصروفًا منه علمًا كَانَ كأدد أو اسم جنس كـ(نفر وصرد)، أو صفة كـ(حطم) وليد، أو مصدر كـ(هدى وتقى)، أو جَمْعًا كـ(غرف وتخم) ولذا أيضًا جعل منع نَحو طوى للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة لا العدل إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره؛ ولذا أيضًا اختلف فيما لَم يُعلم صرفه ولا منعه من موازن فعل علمًا فصرفه سيبويه ومنعه غيره.

* *** *

قصيدة الأندلسي بها
أربعة عشرة لفظًا ممنوعة من الصرف

وهذا من تعارض الأصل والغالب فِي العربية، انظر التدريب، وقوله: (زاد) إشارة إِلَى زيادة الألف والنون، وشرط منعها فِي الوصف: أن لا يكون مؤنثه مَختومًا بتاء التأنيث فيصرف ما مؤنثه فعلانة وهو منحصر فِي أربعة عشر لفظًا كلها بفتح الفاء إلا خمصان فبالضم والفتح، وهي مع تغييرها مَجموعة فِي قول الأندلسي[٦٢].

---

(٦١) قَالَ سيبويه -رَحِمه الله- الكتاب (٣/٢٩٤) «هَذَا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف»: «سَحَرٌ» إذا كَانَ نكرة يُراد سحر من الأسْحَار انصرف، تقول: أتيتُ زيدًا سحر من الأسْحَار، فإذا أردت سحر يومك قلت: أتيته سحر يا هذا، وأتيته بسحر يا هذا. قَالَ الأزهري: والقياسُ ما قاله سيبويه. لسان العرب (١٣٦/٧) سحر.

(٦٢) مُحَمَّد بن أَحْمَد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري، المالكي، أبو عبد الله الأعمى، النحوي... ولد بِمدينة المرية سنة (٦٩٨هـ). من مؤلفاته: نظم فصيح ثعلب، نظم كفاية المتحفظ ونِهاية المتلفظ، شرح ألفية ابن مالك، وشرح ألفية ابن معط. انظر: بغية الوعاة (٣٤/١).

كُـلُّ فَعْـلانِ فَهُـوَ أُنْـثَاهُ فُعْلَـى ... غَيْـرِ وَصْـفِ الـنَّدِيمِ بِالـنُّدْمَانِ
وَلِـذِي الْـبَطْنِ جَـاءَ حُـبْلَانَ أَيْضًا ... ثُـمَّ دُخْـنَانِ لِلكَـثِيرِ الـدُّخَانِ
ثُـمَّ سَـيْفَانِ لِلطَّـوِيلِ وَصَـوْجَا ... نِ لِـذِي قُـوَّةٍ عَلَـى الْحِمْـلَانِ
ثُمَّ صَحْيَانِ إِنْ حَوَى الْيَوْمَ صَحْوا ... ثُـمَّ سُـخْنَانِ وَهُـوَ سُـخْنُ الزَّمَانِ
ثُـمَّ مَـوْتَانِ للـضَّعِيفِ فُـؤَادًا ... ثُـمَّ عَـلَانِ وَهُـوَ ذُو النِّـسْيَانِ
ثُـمَّ قَـشْوَانِ لِلـذِي قَـلَّ لَحْمًـا ... ثُـمَّ نُـصْرَانِ جَـاءَ فِـي النَّـصْرَانِي
وَلِـذِي الـيةٍ كَـبِيرَةٍ أَلْـيَا ... نِ وَحِـضَّانِ جَـاءَ فِـي الْخُصْـصَانِ
ثُـمَّ مُـصَّانِ لِلئِـيمِ وَفِـي لِحْـيَا ... نِ رَحْمَـانَ يُفْقَـدُ الـنَّوْعَانِ

والبيت الَّذِي قبل الأخير للعلامة الصبان. وقوله: (وزن) إشارة لوزن الفعل.

* **شروط صوغه فِي الوصف**: ولمنعه فِي الوصف ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون عَلَى وزن المضارع المبدوء بالْهَمزة، فِي بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال.

الثاني: أن يكون مؤنثه (فعلاء) بالفتح والمد كـ(أحمر وأحيمر)، أو فعلى بالضم، والقصر كـ(أفعل) التفضيل، أو لا مؤنث له أصلاً كـ(أكمر) لكبير كمرة الذكر، و(آدر)(٦٣) لكبير الأدرة، فيصرف ما مؤنثه بالتاء عند غير الأخفش لضعف الشبه بلفظ المضارع؛ لأن التاء لا تلحقه.

الثالث: أن تكون وصفيته أصلية لا عارضة فيصرف نَحو: أرنب فِي نَحو: مررتُ برجل أرنب، أي: جبان لعروض وصفيته، ويُمنع صرف نَحو: أدهم، اسم القيد؛ لأصالة وصفيته، نعم تَخيل بعضهم فِي (أجدل) معنى القوّة وَفِي (أخيل) معنى التخيل، وَفِي (أفعى) معنى الخبث فمنعها، لوزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصرف؛ لعدم تَحقق الوصفية.

---

(٦٣) وفي الحديث: كان سيدنا موسى بن عمران -عليه الصلاة والسلام- «آدر الخصية» أي: كبيرُها. والحديث متفق عليه أخرجه البخاري، كتاب الغسل (٢٠)، ومسلم، كتاب الحيض (٧٥).

❋ ووزن الفعل المانع في العلم ثلاثة أقسام:

الأول: ما يَخص الفعل وهو ستة أنواع:

١ – الماضي الثلاثي المجهول كـ(ضُرب).

٢ – الماضي المعلوم المضعف العين كـ(كلم).

٣ – والمفتتح بتاء المطاوعة كـ(تعلم).

٤ – وبِهمزة وصل كـ(انطلق)، وتقطع هَمزته عند التسمية به؛ لبعده عن أصله.

٥، ٦ – ومضارع، وأمر غير الثلاثي كـ(يدحرج وينطلق ويستخرج ودحرج) إلخ.. إلا أمر المفاعلة كـ(ضارب) بكسر الراء فالاسم أولى به؛ لكثرته فيه فلا يؤثر.

فإذا سُمّي بشيء من هذه الأوزان مُجردًا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص، أو مع فاعله ولو مستترًا حكى؛ لأنه جملة.

الثاني: ما يكون فيه زيادة تدل عَلَى معنى فِي الفعل لا الاسم وهو نوعان:

١ – ما يكثر فِي الفعل دون الاسم، وهو: مضارع الثلاثي المبدوء بغير الْهَمزة كـ(يرمغ) بِمعجمة بوزن يضرب اسم لِحجارة بيض، وتنضب كتنصر لشجرة.

٢ – وما يستوي فيها وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالْهَمزة كـ(أبيض وأسود) بوزن أذهب، وأوجه، وأعين، كأنصر.

والثالث: ما يكثر فِي الفعل بدون الزيادة المذكورة، وهو أمر الثلاثي كـ(إثمد)[٦٤] بوزن إضرب وإصبع كـ(أسمع، وأيلم، كأنصر)، وهو خوص الدوم، لكن أكثرية الوزن فِي الفعل تقتضي المنع غالبًا وقد لا تقتضيه كـ(خاتم) صرف اتفاقًا، مع كثرة وزنه فِي الأفعال كـ(ضارب) وشرط منع الوزن فِي العلم أمران:

الأول: لزومه للكلمة فيصرف امرؤ، وابنم عَلمين؛ لأنّهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هُما فِي الجر، كإضرب وَفِي النصب كـ(اعلم) وَفِي الرفع كـ(اخرج).

والثاني: أن لا يَخرج بالتغيير إلَى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نَحو: (رد) وقيل علمين؛ لِخروجهما بالإعلال إلَى وزن فعل، وريم بِخلاف نَحو: يزيد فإنه وإن خرج إلَى وزن بريد إلا أن زيادته تنبه عَلَى أصله.

---

(٦٤) الإثـمد: الكحل.

وقوله: (وصفه) هِيَ الاسم الدال عَلَى بعض أحوال الذات وضعًا؛ بشرط أن لا يقبل لفظه تاء التأنيث كـ(سكران، وأحمر، ومثنى، وأخر) فمن هنا صرف نَحو: (صفوان، وأرنب)؛ لعروض الوصفية فيهما، وصرف نَحو: (عريان، وأرمل) لقولِهم فِي المؤنثة: (عريانة، وأرملة).

وقوله: (ركب) ليس المراد به تركيب الإضافة كـ(امرئ القيس)؛ لأن الإضافة لا تقتضي الجر بالفتحة، بل بالكسرة ولا تركيب الإسناد كـ(شاب قرناها، وتأبط شرًّا)؛ لأنه من باب المحكي، والمحكي بقدر إعرابه لِمانع حركة الحكاية أو مسكونِها ولا التركيب المزجي المختوم بويه كسيبويه، وعمرويه؛ لأنه من باب المبني، والصرف وعدمه إنّما يقالان فِي المعرب، وإنّما المراد التركيب المزجي الَّذِي لَم يُختم بويه كبعلبك، وحضرموت، ومعدي كرب.

وقوله: (وأنث) هو ثلاثة أقسام:

١ – تأنيث بالألف، كحبلى، وصحراء.

٢ – وتأنيث بالتاء، كطلحة، وحَمزة.

٣ – وتأنيث بالمعنى، كزينب، وسعاد.

وتأثير الأول منها فِي منع الصرف لازم مطلقًا من غير شرط كما سيأتي، وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي.

وتأثير الثالث كتأثير الثاني لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف، وتارة يؤثر جوازه، فالأول مشروط بوجود واحد من أربعة أمور وهي:

١ – إمّا الزيادة عَلَى ثلاثة أحرف كـ(سعاد، وزينب).

٢ – وإمّا تَحرك الوسط كـ(سقر، ولظى).

٣ – وإمّا العجمة كـ(حماة، وجور، وحِمص، وبلخ).

٤ – وإمّا النقل من مذكر، كـ(زيد علم امرأة).

والثاني: فيما عدا ذلك كـ(هند، ودعد، وجَمل) فهذه يَجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران فِي قول الشاعر:

لَـــمْ تَــتَلَفَّعْ بِفَـــضْلِ مِئْـــزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعِلَبِ[٦٥]

وقوله: (عجمة) هِيَ أن تكون الكلمة عَلَى الأوضاع العجمية كإبراهيم، وإسْمَاعيل، وإسْحَاق، ويعقوب، وَجَميع أَسْمَاء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: مُحَمَّدﷺ، وصالِح، وشُعيب، وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجْمَعين.

❖ ويشترط لاعتبار العجمة فِي منع الصرف أمران:

أحدهما: أن تكون علمًا فِي لغة العجم كما مثلنا. فلو كانت عندهم اسم جنس ثُمَّ جعلناها علمًا وجب صرفها كأن نسمي رجلاً بلجام أو بياج.

الثاني: أن تكون زائدة عَلَى ثلاثة أحرف فلهذا صرف نوح ولوط.

قَالَ الله تعالَى: ﴿إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم﴾ [القمر: ٣٤]. وَقَالَ تعالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [نوح: ١].

وقوله: (ومعرفة) المراد بِهَا تَعريف العلمية؛ لأن المضمرات، والإشارات، والمواصلات، لا سبيل لدخول تعريفها فِي هذا الباب؛ لأنّها مبنيات كلها وهذا باب إعراب، وأما ذو الإدارة والمضاف فإن الإضافة وأل يقتضيان الجر بالكسرة لا الفتحة حَتَّى فِي غير المنصرف كما سيأتي، وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية، وبالجملة فالاسم الممنوع من الصرف أنواع:

❖ أنواع الاسم الممنوع من الصرف:

فَاجْعَلْ مَعَ الْوَصْفِ الثَّلاثِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ ... .

الأول: ما للوصفية دخل فِي منع صرفه وَإِلَى هذا النوع أشار بقوله: (فاجعل مع الوصف الثلاث السابقة عليه) وهي العدل وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، فهذا النوع ثلاثة أقسام:

---

(٦٥) البحر: المنسرح. قائله: جرير.

الشاهد فيه: صرف «دعد»، ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز. المصادر: مُلحق ديوان جرير (ص ١٢١)، لسان العرب (دعد)، (لفع)، ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات فِي مُلحق ديوانه (ص١٧٨)، وبلا نسبة فِي أدب الكاتب (ص٢٨٢)، وأمالي ابن الحاجب (ص٣٩٥)، الخصائص (٦١/٣)، شرح الأشموني (٥٢٧/٢)، شرح قطر الندى (ص٣١٨)، شرح المفصل (٧٠/١)، الكتاب (٢٤١/٣)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص٥٠)، المنصف (٧٧/٢).

١- وصف بوزن الفعل كـ(أحْمَر).

٢- ووصف فِي آخره ألف ونون زائدتان كسكران.

٣- ووصف عدل بلفظه عن لفظ الأصل كـ(مثنَى وثلاث).

.... ثُــمَّ افعَــلْ بِهَــا كاللاَّحِقَــةِ

* **النوع الثاني:**

أشار بقوله: (ثُمَّ افعل بِهَا) أي: بالثلاثة المذكورة مع الوصفية الَّتِي هِيَ العدل، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل (كــ) ما تفعل (اللاحقة) أي: المذكورة بعدها، وهي التركيب المزجي الَّذِي لَم يُختم بويه، والتأنيث بغير الألف وللعجمة (فتجعل) كل واحد من هذه الست مانعًا لصرف الاسم المفرد.

.... فتجعل السِّت مَعَ الْمَعْرِفَةِ وَالْجَمْع

(مع المعرفة) أي: العلمية فتكون أقسام هذا النوع ستة:

علم بوزن فُعَل بضم ففتح سُمع مَمنوعًا فقدر عدله عن فاعل كـ(عمر)، ومن هذا ما كان على مؤنث بوزن فعال سُمع عند تَميم مَمنوعًا؛ إمّا مُطلقًا، أو ما لَم يكن آخره راء كـ(وبار) اسم قبيلة فقدر عدله عن فاعله، وعلم في آخره ألف ونون زائدتان كـ(عثمان)، وعلم بوزن الفعل كـ(أحْمَد ويزيد)، و(أصمت) علم المفازة، وعلم مزجي لَم يُختم بويه كـ(بعلبك)، وعلم مؤنث بغير الألف معنى كـ(زينب)، أو لفظًا كـ(طلحة)، أو لفظًا ومعنى كـ(فاطمة)، وعلم عجمي الوضع كـ(إبراهيم).

وَالْجَمْــعُ يُــسْتَغْنَى بِفَــرْدِ الْعِلَّــةِ ....

* **النوع الثالث:** ما ليس للعلمية ولا للوصفية دخل في منع صرفه، (و) هذا قسمان:

أحدهما: (الجمع) أي: الذي لا نظير له في الآحاد وهو ما كان على وزن مفاعل كـ(مساجد)، أو مفاعيل كـ(مصابيح) فإنه (يستغنى) بالبناء للفاعل وضمير للجمع. (بفرد) أي: بِمفرده في (العلة) التامة المستقلة بِمنع الصرف؛ لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بِخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظًا؛ إذ ليس فيها ما يوازنه وحكمًا؛ لأنه لا يصغر على لفظه كـ(المفرد)، ولا يُجمع مرة أخرى تكسير، ولذا سُمِّي منتهى الجمع؛ لانتهاء الجموع إليه بِخلاف غيره من الجموع فإنه يُجمع ويُصغر كـ(أناعِم، وأكلب) يُجمعان على (أناعم وأكالب)، ويُصغران على لفظهما كـ(أنيعام وأكيلاب)،

ويوازنان المفرد كـ(صلصال) وتنضب فعلم أن أفعالاً وأفعلا لَم يَخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافًا لابن الحاجب.

... ... وَمِــثْلُهُ مُــؤَنَّثٌ بِالأَلِــفِ وَمَــعَ إِضَــافَةٍ وأَلْ فَلْتَــصْرِفِ

(و) القسم الثاني: ألف التأنيث مقصورة كانت كـ(حبلى)، أو مَمدودة كـ(حَمراء) فهي في الاستقلال بالمنع.

(مثله) أي: مثل الجمع الذي لا نظير له في الآحاد إذا الــ(مؤنث بالألف) المذكورة فيه فرعية اللفظ بزيادتِها، وفرعية المعنى بلزومها؛ بِخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالبًا، ولا فرق بين كون المؤنث بِها مفردًا كما مثل أو جمعًا كـ(أشياء وأدواء).

(و) اعلم أن ما لا ينصرف باعتبار المنع من الصرف حالة التنكير كالتعريف وعدمه نوعان:

- نوع لا يتصرف في نكرة ولا معرفة وهو ستة نَحو: مساجد، ونَحو: حبلى، ونَحو: حَمراء، ونَحو: سكران، ونَحو: آحاد، ونَحو: أحمر، إلا أنك لا تَجره بالفتحة إلا إذا خلا من أل ومن الإضافة، إمّا (مع إضافة وأل) نَحو: مررتُ بالمساجد، والحبلى، والحمراء والسكران والآحاد والأحمر، ونَحو: مررتُ بِمساجد البلد، وحبلى النساء، وحمراء العذارى، وسكران القوم، وآحاد العسكر، وأحْمَر الشبان.

(فلتصرف) أي: فلتجره بالكسرة لا بالفتحة، وإن تَحقق فيه موجب المنع مع أل والإضافة، وفي إطلاق الصرف على الجر بالكسرة تَسمح إذ الصرف هو التنوين فقط كما هو مذهب المحققين، وليس الجر بالكسرة من مُسمى الصرف بل تابع له وجودًا وعدمًا لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، ونوع لا ينصرف في المعرفة فإذا نكر انصرف وهو سبعة، نَحو: عثمان. ونَحو: إبراهيم. ونَحو: طلحة. ونَحو: زينب. ونَحو: عمر. ونَحو: حضرموت. ونَحو: أَحْمَد.

فهذه السبعة إذا نكرت وزالت عنها العلمية صرفت واستحقت الجر بالكسرة، ولو دخلت عليها (أل) بعد ذلك أو أضيفت نَحو: مررتُ بالأَحْمَد وطلحتكم. فافهم، والله أعلم.

* * * *

باب
الأسْمَاء الخمسة

وَرَفْعُ خَمْسَةٍ مِنَ الأَسْمَاءِ بِالْوَاوِ ثُمَّ جَرُّهَا بِالْيَاءِ وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الْجَمِيعِ الأَلِفْ

(باب) بيان إعراب. (الأسْمَاء الْخَمسة) وهي: كل اسم مفرده مثل آخره واو قبلها ضمة حالة الرفع، وألف قبلها فتحة حالة النصب، وياء قبلها كسرة حالة الخفض. (ورفع خَمسة من) أنواع. (الأسْمَاء) الْمعربة كائن (بالواو) نيابة عن الضمة. (ثُمَّ جرها) أي: الأسْمَاء الْخَمسة. (بالياء) نيابة عن الكسرة.

(وناب عن) الفتحة في نسب الأسْماء الْخَمسة جَميعها الألف وهي -أي: الأسْمَاء الْخَمسة- التي تُعرب بِهذه الحروف الثلاثة.

أَبٌ أَخٌ حَـــــمٌ وَذُوْ وَفُـــوْ.... ....

(أب)، و(أخ) و (حم وذو) علم (وفو)ك، وبعضهم زاد سادسًا، وهو: هن.

واعلم أن وزن أب، وأخ، وحم، وهن عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتِها واوات فأصلها أبو، وأخو، وحَمو، وهنو، وإن وزن ذو عند سيبويه فعل بالتحريك ولامها ياء.

وعند الخليل[٦٦] فعل بالإسكان مع فتح الفاء ولامها واو فأصله عند الأول ذوي بفتح الواو، وعند الثاني ذو، وبإسكان الواو الأولَى.

وإن وزن فوك عند الخليل[٦٧] وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين ولامه هاء فأصله فوه، وإن في أب، وأخ، وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة بأن حركت ما قبل الواو بِحركتها اتباعًا ثُمَّ حذفت ضمة الواو للثقل حال الرفع، وقلبت الواو ألفًا؛

---

(٦٦) قَالَ الخليل بن أَحْمَد الفراهيدي فِي «معجم العين» (٢٠٧/٨)، طبع مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: «ذو»: اسم ناقص تفسيره صاحب، كقولك: ذو مال، أي: صاحب، والتثنية: ذوانِ، والْجَمع: ذوون. وليس فِي كلام العرب شيءٌ يكون إعرابه عَلَى حرفين غير سبع كلمات وهُنَّ: ذو، وفو، وأخو، وحَمو، وامرء، وابْنم...

(٦٧) قَالَ الخليل -رَحِمَهُ اللهُ- فِي معجم العين (٢٠٧/٨): فأمَّا (فو) فمنهم من ينصب الفاء فِي كلٍّ، ومنهم من يتبع الفاء الميم، والأوّل أحسن.

لتحركها وانفتاح ما قبلها حال النصب، وحذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء.

واللغة الثانية أن تكون بالألف مطلقًا.

والثالثة: أن تَحذف منها الثلاثة وهذا نادرٌ وإن في هن لغتين: النقص وهو الأشهر. والإتْمام نظير ما ذكر في أب، وأخ، وحم، وهو قليلٌ.

وأمّا (ذو) مال فحذفت لامه وهي الياء أو الواو اعتباطًا، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بِحركة الواو اتباعًا لَها ثُمَّ في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل، وفي حال النصب قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء.

وأمّا (فوك)[٦٨] فحذفت لامه وهي الْهَاء اعتباطًا؛ لشبهها بِحرف العلة في الخفاء وقربِها منه فِي المخرج، ثُمَّ تارة يعوض من عينه وهي الواو الميم؛ لأنّها من مَخرجها وأخف من الياء وتارة لا تنتقل حركة الإعراب إلى الواو وتُحرك الفاء بِحركة الواو اتباعًا لَها ثُمَّ في حَال الرفع تـحذف ضمة الواو للثقل، وفي حَال النصب تُقلب الواو ألفًا؛ لِتحركها وانفتاح ما قبلها.

وفي حال الْجَر تُحذف كسرة الواو؛ للثقل فتقع الواو متطرفة إثر كسرة فتقلب ياء، وجَميع هذه الأسْمَاء الستة تفرد عن الإضافة إلاّ (ذو) فإنّهَا ملازمة للإضافة ولا يفرد (فوك) إلا إذا عوض عن عينه وهي الواو (ميم) وقد تثبت الميم مع الإضافة؛ كقوله ﷺ: «لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيْحِ الْمِسْكِ»[٦٩].

---

(٦٨) فِي (فم) تسع لغات، فتح الفاء، وكسرها، وضمها مع تَخفيف الميم والنقص، وفتحها، وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها، وضمها مع التخفيض والقصر. شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٧).

(٦٩) الْحَديث متفقٌ عليه. أخرجه البُخَاريّ، ٣٠- كتاب: الصوم، ٧٧- كتاب: اللباس، ٩٨- كتاب: التوحيد، ٢- باب: فضل الصوم (١٨٩٤)، ٩- باب: هل يقول: إني صائم إذا شتم (١٩٠٤). ٧٨- باب: ما يذكر فِي المسك (٥٩٢٧)، باب: قوله تعالَى: ﴿يُرِيْدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللهِ﴾ (٧٤٩٢). باب: ذكر النبيﷺ وروايته عن ربه (٧٥٣٨).

ومسلم (٢/٨٠٦، ٨٠٧) ١٣- كتاب: الصيام. ٣٠- باب: فضل الصيام رقم (١٦٤)، (١١٥١)، والنسائي ٢٢- كتاب: الصيام. باب: فضل الصيام. باب: الاختلاف عَلَى أبي صالِح، ابن ماجه (٢/ ٣٠٥) بتحقيقي، ٧-كتاب: الصيام. ١- باب: ما جاء فِي فضل الصيام (١٦٣٨)، ومالك فِي الموطأ =

وقوله: «يُصْبِحُ ظمآنَ وَفِي البحرِ فَمُه»[(٧٠)].

وكلها يُضاف لياء المتكلم إلا (ذو) فإنّها لا تُضاف لِمضمر، وإنّما تُضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر كإضافته إلَى العلم نَحو: أنا الله ذو بكة، وإلَى الجملة فِي نَحو: اذهب بذي تسلم، أي: اذهب فِي وقت صاحب سلامة.

وَفِي نكت السيوطي[(٧١)]: إن إضافته إلَى العلم قليلة، وَإلَى الجملة شاذة.

وَفِي (يس)[(٧٢)] أنه أضيف إلَى الضمير شذوذًا وإعراب هذه الأسْمَاء بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا كما ذكره الناظم هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي، وقطرب، والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين فِي أحد قوليه، قَالَ فِي شرح التسهيل[(٧٣)]: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف».

=

(٣١٠/١)، ١٨- كتاب: الصيام. ٢٢- باب: جامع الصيام، رقم (٥٨)، وأَحْمَد فِي مسنده (٤٤٦/١)، (٢٣٢/٢، ٢٣٤)، (٥/٣)، (١٣٠/٤)، تُحفة الأشراف رقم (١٢٤٧٠، ١٢٥٢٠)، والْخَلوف: أي: تغير رائحة الفم.

(٧٠) البحر: الرجز. وقائله: رؤبة بن العجاج. وهو من قصيدة طويلة وقبله:

بـــل بلـــد مـــلء الفجـــاج قـــتمه لا يـــشتري كـــتانه وجهـــرمه

- وَفِي شرح درة الغواص (ص١٠٤) أوله: كالْحوت لا يُلهبه شيء يلهمه.

- وَفِي البصائر والذخائر (٧٦٩/٢): يكفيه مكان يلهبه. قَالَ ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ: وقد تثلث فاء فم منقوصًا أو مقصورًا، أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها، أو تتبع فاءه حرف إعرابه فِي الحركة كما فُعل بفاء مرء، وعيني امرئ، وابنم. ونَحوها: فوك، وأخواته عَلَى الأصح، وربّما قيل: فا، دون إضافة صريحة نصبًا، ولا يَختص بالضرورة نَحو:...... وذكرها الشاهق.

المصادر: الدرر اللوامع (١٤/١)، شرح التسهيل (٤٧/١)، المغني (١٣٩/١).

(٧١) للسيوطي كتابان باسم النكت هُمَا:

أ- النكت عَلَى الألفية والكافية الشافية، ونزهة الطرف، وشذور الذهب.

ب- النكت عَلَى شرح شواهد المغني.

ديوان الإسلام للغزي (٨٥/٣)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

(٧٢) حاشية الشيخ يسّ بن زين الدين العليمي الحمصي، على شرح التصريح على التوضيح، طبع عيسى البابي الحلبي.

(٧٣) شرح التسهيل لابن مالك (٤٩/١)، وما بعدها.

... . وَالـشَّرْطُ فِـي إِعْـرَابِها بِمَـا سَبَق

(والشرط فِي إعراب) ما عدا ذو، والفم بلا ميم. منــ(ـــها) أي: من الأسْماء المذكورة. (بِما) أي: بالْحُروف الثلاثة التي (سبق) ذكرها. (إضافة) فإن لَم تضف كانت منقوصة معربة بالْحَركات الظاهرة، نَحو: جاء أب، وأخ، وحم، وهن. ورأيتُ أبا، وأخًا، وحما، وهنا، ومررتُ بأخ، وحم، وهن.

إِضَــافَةٌ لِغَـيرِ يَــاءِ مَــنْ نَطَــقَ وَكَــوْنُـهَا مُفْــرَدَة .. ..

وَفِي إعراب ما عدا (ذو) بِهذه الــحروف الثلاثة أن تكون (إضافتها) (لغير ياء من نطق) -أي: المتكلم-.

فإن (أُضيفت) للياء أعربت بِحركات مقدرة عَلَى ما قبل الياء كما مر بيانه.

(و) فِي إعراب الجميع بِهذه الحروف الثلاثة أمران:

أحدهما: (كونها) أي: الأسْمَاء الستة المذكورة. (مفردة) فإن كانت مثناة أو مَجموعة جَمع سلامة بالواو والنون أن أريد بِها من يعقل؛ فإنّها تُعرب بإعرابِها الآتي بيانه، وقد سَمع جَمع أب وأخ وذي جَمع مذكر سالِم قليل:

وهن وحم وفم بلا ميم أيضًا، وإن جُمعت بالألف والتاء إن أريد بِها ما لا يعقل كأن يقال: أبوات وأخوات وأعربت بالضمة رفعًا، وبالكسرة جرًّا ونصبًا.

وإن جُمعت جَمع تكسير أعربت بالْحَركات الثلاثة الظاهرة والثاني كونُها.

.. .. مُـكَبَّـرة ....

(مكبرة) فإن صغرت وكانت عَلَى وزن فعيل أعربت بالحركات الثلاث الظاهرة وَفِي إعراب الفم بِهذه الحروف الثلاثة خلوه من الميم.

فإن لَم يَخلُ منها أُعربَ بالْحَركات الثلاثة الظاهرة ما لَم يُضف للياء نَحو: هذا فمي، وسوّكت فمي، ونظرتُ إِلَى فمي، وإلا قدرت عَلَى ما قبل الياء؛ لِمانع حركة المناسبة، والمستكمل للشروط المذكورة.

.... كَجَــا أَخُــو أَبِــيكَ ذَا مَيْــسَرَة

(كَجا أخو أبيك ذا ميسرة) وإعرابه:

جاء: فعل ماض مبني عَلَى الفتح، لا مَحل له من الإعراب.

وأخو: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسْمَاء الستة. أخو مضاف، وأبي مُضاف إليه مَجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسْمَاء الستة.

أبِي: مُضاف، والهاء مُضاف إليه مبني عَلَى الكسر فِي مَحل جر والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، وذا حال من أخو منوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسْماء الستة.

ذا: مُضاف. وميسرة: مضاف إليه مَجرور بكسرة مقدرة عَلَى آخره لِمانع سكون الروي.

* * * *

باب المثنى

❖ **تعريف المثنى:**

المثنى، وهو: ما دل على اثنين بزيادة ألف ونون على لفظ واحد حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها مع نون مكسورة حالتي النصب والخفض(٧٤).

وشروط التثنية عند الجمهور ثَمانية مَجموعة فِي قوله:

شَرطُ الْمُثَنَّى أَنْ يكُونَ مُعْرَبًا ... وَمُفْرَدًا مُنَكَّرًا مَا رُكِبًا

مُوَافِقا فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى لَهُ ... مُمَاثِلٌ لَمْ يغنِ عَنْه غَيْرُهُ

فلا يثنى المبني على الأصح نَحو: (ذان، واللذان) صيغة مستقلة، وإنّما تغيرا بالعوامل نظرًا لصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل إعرابها وهذا مراد من قال: إنّهما ملحقان بالمثنى في

---

(٧٤) قَالَ أبو سعد علي بن مسعود، صاحب المستوفي (٦٧/١): قد يمكن أن يتفق معنيان فِي اسم واحد، يدل عَلَى كل واحد منهما دلالة عَلَى حيالها، كما قالوا: رجل ورجُل، وزيْدٌ وزَيْد كارتجالهم الصيغة التي يدل بِها عليهما معًا من حيث هُما اثنان كقولِهم: رجلان، والزيدان، هو التثنية، ولا يكاد يوجد إلا فِي اللغة العربية. انتهى

وعلامتها فِي الرفع ألف ونون، وَفِي الجر والنصب ياء ونون يلحقان آخر الاسم المفرد القابل لذلك المتفق مع ما ضُمَّ إليه فِي اللفظ والمعنى. انظر: الكتاب (٢٨٥/٣)، والفوائد الضيائية (١٧٢/٢)، المقتضب (٣٩/٣)، فإن كَانَ غير مفرد كأن يكون جمع تكسير فلا يَجوز تثنيته إلا نادرًا. ارتشاف الضرب (٥٤٩/٢).

قَالَ سيبويه: وقالوا لقاحان سوداوان جعلوهُمَا بِمنْزلة ذا، وإنّما تسمع ذا الضرب ثُمَّ تأتي بالعلة والنظائر وذلك لأنّهم يقولون: لقاح واحدة، كقولك: قطعة واحدة، وهو فِي إبل أقوى؛ لأنه لَم يكسر عليه شيء. انظر: الكتاب (٦٢٣/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (١٣٨/١)، كتاب الشعر للفارسي (١/ ١٢٢).

إعرابه، ونَحو: (يا زيدان) بناؤه وارد على التثنية، ونَحو: (منان، ومنين) زيادته للحكاية تُحذف وصلاً لا لتثنية، ولا يثنى غير المفرد من المثنى وجمعي التصحيح، والجمع المتناهي وإنّما يثنى غير المتناهي واسم الجنس، واسم الجمع؛ لأن لَها نظيرًا في الآحاد ولا يثنى العلم إلا بعد تنكيره بأن يُراد به أي واحد مسمى به ثُمَّ يعوض عن العلمية التعريف (بأل) أو النداء؛ لأن العلم يدل على الشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ولا يثنى المركب.

أما الإسنادي كـ(شاب قرناها) فبالاتفاق بل يقال: ذو شاب قرناها مثلاً من إضافة المسمى للاسم. وأمّا المزجي فكذلك على المشهور ختم بويه أم لا، وكذا التقييدي.

وأما الإضافي فإن انفرد المضاف إليه ثني الصدر فقط كـ(عبدا زيد)، وإن تعدد كل منهما كـ(عبد زيد المكي)، وعبد زيد المصري مثلاً فالوجه تثنيتهما كـ(عبدا الزيدين)، ولا يثنى ما اختلف لفظه أو معناه عند الجمهور فكل من نَحو قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإسلامَ بأحَبِّ العمرين إِلَيْكَ»[٧٥]. أي: عمر بن الخطاب، وأبي جهل عمرو بن هشام.

فغلب من سبقت له السعادة، ونَحو: الأبوين للأب والأم، في تغليب التثنية سَماعي كما صرَّح به غير واحد، وهو مُلحق بالمثنى فِي إعرابه عَلى التحقيق فافهم، ونَحو قولهم: القلم أحد اللسانين، شاذ.

وكذا المشترك باعتبار معنييه كـ(قران للحيض، والطهر)؛ لئلا يلتبس بفردي أحد المعنيين. وإنّما ثني العلم المشترك كـ(الزيدين) لتأوله بالمسميين (بزيد) ولعدم التباسه إذ ليس تحته أفراد. وأجازَ ابن مالك تثنية اللفظ مرادًا به حقيقته ومَجازه، والمشترك باعتبار معنييه مع أمن اللبس: (كعندي عينان منقودة وموروده) ولا يثنى ما ليس له مُماثل أي ثان فِي الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر، ويُمكن الاغتناء عن هذا بِما قبله؛ لأن ما لا ثاني له لَم يوافق شيئًا فِي معناه، ولا يُثنى ما استغنى عن تثنية بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسي عن بعض

(٧٥) حديث عبد الله بن عُمر بن الخطاب رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: **«اللهم أعز الدين بأحب هذين الرجلين إليك: بأبي جهل بن هشام، أو عُمر بن الخطاب»**. فكان أحبهما إِلَى الله عُمر بن الخطاب.

أخرجه ابن حبان (١٥/٣٠٥)، ٦١- كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رجالهم ونسائهم. رقم (٦٨٨١)، أَحْمَد فِي المسند (٢/٩٥)، وَفِي الفضائل رقم (٣١٢)، والترمذي كتاب: المناقب، باب: فِي مناقب الصحابة، وَقَالَ: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عُمر، والبيهقي فِي دلائل النبوة (٢/٢١٥-٢١٦)، ورواية الطبراني عن ابن عباس: (اللهم أيد الإسلام بعمر بن الخطاب، أو بأبي جهل بن هشام) المعجم الكبير (١١/٢٥٥)، رقم (١١٦٥٧).

وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجَمعاء وبستة وثَمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله:

فَيَا رَبِّ إِنْ لَـمْ تَجْعَلِ الحب بَيْننا سَوَاءين فاجْعَل لِي عَلى حبِّها جَلَدَا(٧٦)

فشاذ..

وَالـرَّفْعُ فِـي كُـلِّ مُثنـى بالألـف وَالنَّـصْب والـجـر بـيـاءِ
وأضف لاثنين واثنتين هَذَا العَمَلا كَـذَا مَـعَ الْمُـضْمَرِ كِلْـتَا وَكِـلاَ

(والرفع فِي كل مثنى) حقيقي قياسي داخل تَحت حده المشهور عند جمهور النحويين كائن. (بالألف) نيابة عن الضمة. (والنصب والجر) فِي ذلك.

(بياء) مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة. (وأضف) أي: انسب. (لـ) كل ما أُلْحِقَ بالمثنى الحقيقي مِمَّا لَم يدخل تَحت حدِّه المشهور، وذلك إما لكونه لَم يدل حال التكلم عَلى اثنين كالمثنى المسمى به علمًا كـ(البحرين) أو اسم جنس كـ(كلبتي الحداد)؛ وإمّا لعدم الزيادة كـ(كلا) فإن ألفها يدل عن أصل واو، أو ياء وكذا (كلتا) بناء عَلى أن الفاء كذلك وتاؤها للتأنيث، وإما لكونه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه كـ(اثنين واثنتين) وكذا (كلتا) بناء عَلى أن ألفها زائدة وتاؤها عوض عن اللام.

وإما لكونه لا يصلح عند التجريد عن الزيادة إلا لعطف غيره عليه كتغليب التثنية المتقدم.

(هذا العمل) أي: الحكم وهو الرفع بالألف نيابة عن الضمة، والنصب والجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة فتقول: جاءني اثنان واثنتان، ورأيتُ اثنين واثنتين، ومررتُ باثنين واثنتين.

(كذا) أي: كالمذكور من اثنين واثنتين فِي الإعراب بِهذين الحرفين لكن (مع) شرط الإضافة إلَى (المضمر) لا الاسم الظاهر (كلتا وكلا) فتقول: جاءني كلاهُما، ورأيتُ كليهما، ومررتُ بكليهما، وجاءتني كلتاهُما، ورأيتُ كلتيهما، ومررتُ بكلتيهما.

فإن أضيفا إلَى ظاهر كانا بالألف رفعًا، ونصبًا، وجرًّا ويقدر بالإعراب عَلى الألف كالمقصور؛ وذلك لأن لَهما حقًّا من الإفراد والتثنية؛ لأن لفظهما مفرد ومعناهُما مثنى فأعربا

(٧٦) البحر الطويل. قَالَ ابن هشام فِي مغني اللبيب (١/١٢٣) حرف السين المهملة (سي) من لاسيما. اسم بِمنْزلة مثل وزنًا ومعنًى. وعينه فِي الأصل واو، وتثنيته سيان. وتستغنى حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل قوله: * والشر بالشر عِنْد الله مثلان *

– واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا: سواآن إلا شاذًا كقوله: وذكر الشاهد.

كالمفرد تارة، وكالمثنى أخرى.

ولما كَانَ إعرابُ المثنى فرع إعراب المفرد، والمضمر فرع المظهر أعطي الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة، وبعضهم يعربها كالمثنى مطلقًا وبعضهم كالمقصور مطلقًا، ومنه قوله:

نِعْـمَ الْفَتَـى عَمَـدت إِلَـيْهِ مطيتِـي فِـي حِيْن جَدّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلانَا(٧٧)

❖ **وحاصل ما ذكر أمران:**

الأول: أن المثنى وما أُلْحِقَ به يكونان بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا.

والثاني: أن الألف علامة رفعهما، والياء علامة نصبهما وجرِّهما.

نَحــو اشْــتَرَى الــزَّيْدَيْنِ حُلَّتَـيْنِ كِلْـــتَاهُمَا لاثْـــنين واثْنَـــتينِ

(نَحو اشترى الزيدان حلتين كلتاهُما لاثنين واثنتين) وإعرابه:

(اشترى) فعل ماض مبني على فتح مقــدر على الألف للتعذر، لا مَحــل له من الإعراب. (والزيدان) فاعله مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى.

(وحلتين) منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى أيضًا.

(وكلتاهُما) مبتدأ مرفوع بالألف؛ لأنه مُلحق بالمثنى وكلتا مُضاف (والْهاء) مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم حرف عماد أي حرف يعتمد عليه الألف في الدلالة على التثنية والألف علامة التثنية (ولاثنين) اللام حرف جر و(اثنين) مَجرور بِها، وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها؛ لأنه ملحق بالمثنى، والْجار والْمَجرور متعلق بِمحذوف واجب الْحَذف تقديره: (كائن) خبر المبتدأ. و(اثنين) معطوف عليه، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الياء كذلك، والجملة من المبتدأ والخبر في مَحل جر صفة (لحلتين)؛ لأن الجملة بعد النكرة المحضة صفة والأمر الأول هو المشهور من لغة العرب، ومن العرب من يَجعل المثنى والْمُلحق به بالألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا، فتقول: (جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهُما، ومررت بالزيدان كلاهما).

---

(٧٧) البحر: الكامل. الشاهد فِي قوله: (جدّ بنا المسير كِلاَنا) حيث رفع: (كلا) بالألف حَمْلاً عَلى المثنى؛ لأنه مضاف إِلَى ضمير، فإن أضيف إِلَى اسم ظاهر أُعْرِبَ بِحركات مقدرة عَلى الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، وكذلك (كلتا). وبعضهم يعربهما إعراب المثنى فِي جَميع حالاتِهما، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقًا. شرح الأشموني (٣٣/١).

وبعض هؤلاء يعربه كـ(المقصور) مع كسر النون، أبدلوا بعضهم يعربه على النون كسلمان، والظاهر على هذا أن نَحو صالِحان يُمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلاً.

والأمر الثاني: هو المشهور عند النحويين ولكن الصحيح الأمر الأول وهو مذهب سيبويه والجمهور وعليه يكون الإعراب فِي المثنى وما ألحق به بحركات مقدرة على الألف رفعًا وعلى الياء نصبًا وجرًا كما قالوا فِي الأسْمَاء الستة ولَم يوافقهم ابن مالك هنا؛ لأنه كان يَجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

****

بَابُ
جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ

تعريف جَمع المذكر السالِم فِي الاصطلاح:

(جَمع المذكر السالِم) هو: (ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون على لفظ مفردة حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها مع النون مفتوحة حالتي النصب والخفض، وسلم فيه بناء مفردة عن تغيير التكسير).

وأما تغييره فِي نَحو: قاضون، ومصطفون؛ فللإعلال.

شروط جَمع المذكر السالِم:

وشروط الذي يجمع هذا الجمع قياسًا عند الجمهور ستة:

الأول: الإعراب فلا يُجمع المبنى، ونَحو: (اللذون) صيغة مستقلة وإنما تغير بالعوامل على لغة بعضهم؛ نظرًا لصورة الجمع فبني على ما يشاكل إعرابه، ونحو: يا زيدون، بناؤه وارد على الجمع، ونَحو: (منون ومنين) زيادته للحكاية تُحذف وصلاً لا للجمع.

الثاني: التنكير فلا يجمع العلم إلا بعد تنكيره، بأن يراد به أيّ واحد مسمى به ثُمَّ يعوّض عن العلمية التعريف (بأل) أو النداء لِما مر فِي التثنية ولِهَذا لا تثنى ولا تُجمع كنايات الإعلام كـ(فلان)؛ لعدم قبولها التنكير.

الثالث: كونه غير مثنى ولا جمعي تصحيح، ولا الجمع المتناهي.

الرابع: أن لا يستغني عن جمعه بغيره كما استغنى بتسعة واثني عشر عن جمع ثلاثة

وأربعة:

الْخَامس: أن يتعدد متحدًا لفظه ومعناه، فلا تجمع الثلاثة المختلفة لفظًا أو معنًى إلا بالتغليب فيكون ملحقًا بالْجَمع لا جَمعًا.

السادس: كونه وصفًا مشتقًا أو مؤوّلا به، وهو العلم الشخصي لتأويله بالمسمى دون باقي الأسْمَاء؛ وذلك لأن دلالة الواو على الجمعية إنَّما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يُجمع بها إلا ما شابَهه معنى وصحة وإعلالاً، وهو الوصف المشتق وحُمل عليه العلم لِمَا ذكر فالذي يُجمع بِهذا الْجَمع نوعان:

الأول: العلم.

(وشروطه أربعة: أحدها) كون مسماه مذكرًا.

وثانيها: كونه عاقلاً.

وثالثها: كون لفظه خاليًا من تاء التأنيث.

ورابعها: خاليًا من التركيب الإسنادي كـ(شاب قرناها) باتفاق، ومن التركيب المزجي ختم (بويه) أولاً على أحد قولين وكذا التقييدي على ما استظهر.

وأما الإضافي فيجمع جزؤه الأول فقط كـ(غلامو زيد) قولاً واحدًا إن انفرد المضاف إليه؛ فإن تعدد كل منهما فالوجه جمعهما كـ(عبيد الزيود) على ما اختاره العلامة الأمير.

شروط جَمع الوصف جَمع مذكر سالِمًا:

النوع الثاني: الوصف.

(وشروطه ستة: أحدها وثانيها:) أن يدل على مذكر عاقل. وثالثها: خلو لفظه من التاء.

ورابعها، وخامسها: أن لا يكون لفظه على أفعل الذي مؤنثة فعلاء، ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى.

وسادسها: كونه غير ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ(صبور وجريح).

إعراب جَمع المذكر السالِم:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ جَمْـعَ تَـذْكِيرٍ سَـلِمْ ... وَنَــصْبهِ كالْجَــرُّ بالــياءِ لَــزِمْ

(وارفع بواو) نيابة عن الضمة. (جمع) اسم ذي. (تذكير) علم أو صفة بالشروط

المذكورة. (سلم) فيه بناء واحدة عن تغيير التكسير.

(ونصبه) أي: الجمع المذكور. (كالْجر بالياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة.

(لزم) أي: ذلك النصب بِها كما لزم الْجَر بِها.

الْمُلحق بجمع المذكر السالِم:

كَــذَاكَ مُلْحَــقٌ بِهَــذَا الــبَابِ ... كالْمُــتَّقُونَ هُــمْ أُولُــوا الأَلْــبَابِ

(كذاك) أي الجمع المذكور.

(ملحق بِهذا الباب) أي: باب جَمع المذكر السالِم في إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، وهو أربعة أنواع:

الأول: أَسْمَاء جُموع: كـ(عشرين وأولى).

والثاني: جُموع لَم تستوف الشروط كـ(أهلين وعالمين).

والثالث: جُموع مسمى بِها كـ(عليين).

والرابع: جُموع تكسير كـ(أرضين وسنين). وذلك (كـــ) قولك:

(المتقون هم أولوا الألباب) فالمتقون مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بِجمع المذكر السالِم و(أولوا) مضاف، و(الألباب) أي: العقول، مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة؛ أي: المتقون هم المتنفعون بعقولِهم، (و) نَحو قولك:

وَارْحَــمْ ذَوِي القُرْبَــى مِنَ الأَهْلِينَا ... تَــسْكُنْ بِــدَارِ الخُلْــدِ عِلِيِّــنَا

فـ(ارحم): فعل أمر مبني على السكون لا مَحل له من الأعراب، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، و(ذوي): مفعوله منصوبًا بالياء المكسور ما قبلها نيابة عن الفتحة؛ لأنه جَمع مذكر سالِم، «ذوي»: مضاف، و«القربى»: مضاف إليه مَجرور بالكسرة مقدرة على الألف لِمانع التعذر؛ أي: أصحاب الْمَنْزِلَة القربى.

و(من الأهلينا): من حرف جر، و(الأهلينا): مَجرور بِها، وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بِجمع الْمُذَكَّر السالِم، وألفه للإطلاق، والْجَار والْمَجرور متعلق بِمحذوف تقديره: «كائنًا حال من ذوي القربى».

و(تسكن): فعل مضـــارع مَجزوم في جواب الطلب، وعلامة جزمـــه السكون،

وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». و(بدار): (الباء): حرف جر، و(دار): مَجرور بِها، وعلامة جره كسرة ظاهرة، (دار): مضاف، و(الخلد): مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة؛ أي: «دار الإقامة لا انتقال لك عنها وهي الجنة»، و(عليينا): بدل من دار الخلد، أو عطف بيان منه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بِجمع المذكر السالِم؛ لأنه اسم لأعلى الْجَنة فقوله تعالَى: ﴿كِتَابٌ مَّرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩]. على حذف مضاف أي محل كتاب، وفي (الكشاف)[(٧٨)] أنه: اسم لديوان الخبر الذي دوّن فيه ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الأبرار مصدر بتقدير مضاف؛ أي: كتابه أعمال الأبرار فهو على كل علم بصيغة الجمع كـ(زيدون) مسمى به وكـ(نصيبين وقنسرين) علمي بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في إعرابه استصحابًا لأصله على الراجح، ومقابله أربعة مذاهب:

الأول: إعرابه بالحركات الثلاث على النون منونا مع لزوم الياء كـ(حين وغسلين).

الثاني: إعرابه بالحركات على النون منوّنا أيضًا مع لزوم الواو كـ(عربون).

الثالث: إعرابه بالضمة والفتحة على النون مع الواو كـ(هرون) مَمنوعًا صرفه للعلمية وشبه العجمة.

الرابع: تقدير حركات إعرابه الثلاثة على الواو، مع فتح النون أبدًا وهذا أقلها ثُمَّ ما قبله على الترتيب.

وأما المثنى إذا سُمي به فإما أن يعرب كأصله، أو كـ(عثمان) غير مصروف للعلمية والزيادة.

ومَحل ذلك ما لَم يتجاوزا سبعة أحرف؛ وإلا تعين إعرابهما بالْحُروف كما فِي التسهيل[(٧٩)] كـ(اشهيبا) بين مثنى (اشهيباب) مصدر (اشهاب) من الشهبة، وهي لون معروف. والله أعلم.

* * * *

(٧٨) الكشاف للزمخشري (٤/٢٣٢).

(٧٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص ٢١٨) لابن مالك، حققه: محمد كامل بركات، طبع دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).

بَابُ
مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدتَينِ[٨٠]

تعريفه:

(ما جمع بألف وتاء مزيدتين) وهو: (اسم دلَّ على أكثر من اثنين بسبب زيادة ألف وتاء على لفظ مفردة)[٨١].

أنواع ما لا ينقاس: (وينقاس فِي خَمسة أنواع:)

الأول: ذو التاء علما كـ(فاطمة وطلحة)، أو غير علم كـ(شجرة) إلا امرأة وأمة وشاة وشفة[٨٢] وقلة بضم القاف وفتح اللام مُخففة لعبة للصبيان، وأمة بالضم والتشديد، وملة فلا تُجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع.

وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات[٨٣]، وأمة على أموات وأميات[٨٤].

والثاني: (ذو الألف) مقصورة كـ(حبلى)، ومَمدودة كـ(صحراء) إلا مؤنثي أفعل وفعلان كـ(حَمراء وسكرى) فلا يُجمعان بالألف والتاء، كما لَم يُجمع مذكرهما بالواو والنون، وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كـ(عجزاء ورتقاء) عند غير ابن مالك وهل يُجمع ما كان علمًا لِمذكر كـ(زكريا) هذا الجمع أم لا.

والثالث: علم مؤنث لا علامة فيه كـ(زينب)[٨٥] إلا باب حذام عند من بناه.

---

(٨٠) وهو جَمع المؤنث السالِم. انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٤٠٦، ٤٠٧)، ارتشاف الضرب (٢/٥٨٥)، المخصص (١٧/٨٨)، هَمع الْهَوامع (١/٢٢).

(٨١) قال سيبويه -رحِمه الله-: هذا باب يجمع فيه الاسم إن كان لِمذكر أو مؤنث التاء، كما يُجمع ما كان آخره هاء التأنيث، وتلك الأسماء التي آخرها تاء التأنيث، فمن ذلك بْنت إذا كان اسما لرجل تقول: بَنَاتٌ من قبل أنَّها تاء التأنيث، لا تثبت مع تاء الْجَمع كما لا تثبت الْهَاء فمن ثُمَّ صُيِّرت مثلها، وكذلك هنت وأُخت لا تجاوز هذا فيها. الكتاب (٣٠/٤٠٦- ٤٠٧).

(٨٢) قال أبو حيان: (.. ولا يَجوز جَمع شفةٍ، وشاة..) ارتشاف الضرب (٢/٥٨٥).

(٨٣) انظر: المخصص (١٧/ ٨٤).

(٨٤) قال سيبويه: (ولو سُميت امرأة شفة) أو أمة نقلت: أم وشفاء وإماء، ولا تقل شفاتٌ ولا أمَاتٌ؛ لأنَّهن أسْمَاء قد جُمعن، ولَم يفعل بِهن هذا. ولا تقل إلاّ آم، فِي أدنى العدد؛ لأنه ليس بقياس، فلا تجاوز به هذا، لأنَّها أسْماء كسرتْهَا العرب. انظر: الكتاب (٣/٤٠١- ٤٠٢)، المخصص (١٧/٨٣- ٨٤).

(٨٥) وتجمع على زينبات. انظر: ارتشاف الضرب (٢/٥٨٦)، شرح الكافية (٤/١٨٠٢)، الهمع (١/٢٢)، التصريح (٢/٢٩٩)، المساعد على تسهيل الفوائد (١/٧٥).

والرابع: مصغر مذكر ما لا يعقل كـ(دريهمات)(٨٦).

والخامس: وصف مذكر غير عاقل كـ﴿أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وجبال ﴿وَجِبَالٍ رَاسِيَاتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

فما عدا هذه الخمسة يقتصر فيه على السماع كـ(سَموات، وأرضات، وثيبات، وشمالات، وأمهات)؛ لأنَّها أسْمَاء أجناس مؤنثة بلا علامة، ونَحو: (سجلات، وحَمامات) من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرًا ولا صفة.

إعراب جَمع الْمؤنث السالِم:

وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ لا يَخْتَلِفْ
وَالنَّصْبُ مِثْلُ الجَرِّ بالْكَسْرِ جُعِلَ كَذَاكَ مَا سُمِيَ بِهِ وَمَا حُمِلَ

(وكل) اسم. (مجموع) أي تحققت جَمعيته قياسًا أو سَماعًا. (بـ)زيادة. (تاء وألف) على لفظ مفردة. (فرفعه بضمة) ظاهرة أو مقدرة كجاءت فاطماتي.

(لا يختلف) في مذهب من المذاهب الآتية.

(و) أما. (النصب) أي للجمع المذكور فهو.

(مثل الجر) أي محمول على جره في كونه.

(بالكسر جعل) نيابة عن الفتحة فقط عند البصريين، وجوَّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا، وابن هشام فيما حذفت لامه، حكي سَمعت لغاتِهم ورأيت بناتهم بالفتح.

قال: فإن زدت فِي الْجمع نصب بالكسرة كـ(أخوات وسنوات) (كذاك) أي: كالجمع المذكور في الإعراب بالضمة رفعًا وبالكسرة نصبًا وجرًّا.

(ما سُمِّي به) من هذا الجمع بأن جُعل علمًا لِمذكر أو مؤنث، بعد أن كان جَمعًا نَحو: (أذرعات)(٨٧) علم قرية بالشام، وهو في الأصل جَمع «أذرعة» جَمع «ذراع» فينصب

---

(٨٦) قال ابن عصفور: (وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم كان علم لِمؤنث نَحو: هند) أو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا فَعْلَي فَعْلان، وكل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا فَعْلي فَعْلان وفعلاء أفْعل، وكل اسم مصغر ما لا يعقل، نَحو: (دريهمات).
انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١٤٩)، ارتشاف الضرب (٢/٥٨٧).

(٨٧) أذرعات –بالفتح ثُمَّ السكون، وكسر الراء، وعين مهملة، وألف وتاء–: كأنه جَمع أذرعة جمع قلة، وهو بلد في أطراف الشام. معجم البلدان (١/١٣٠) لياقوت الحموي. طبع دار صارد بيروت.

فينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين؛ لأنه للمقابلة مراعاة لأصله وهو حال الجمعية ولَم يُنظر فيه؛ لاجتماع العلمية والتأنيث أصلاً على الصحيح.

وقيل: له إذا سُمِّي به مؤنث يرفع بالضمة وينصب ويُجر بالكسرة مراعاة لأصله، ويُزال منه التنوين نظرًا للعلتين؛ لأنه وإن كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة.

وقيل: إنه يرفع بالضمة، وينصب، ويُجر بالفتحة، ويُحذف منه التنوين نظرًا للعلتين فقط، ولا يعتبر أصله ولو سمي به مذكر؛ لأن تاءه على هذا القول تقلب في الوقف هاء كما نصَّ عليه فتكون هي الْهَاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضًا التأنيث اللفظي.

(و) مثل هذا الجمع أيضًا في الإعراب بالضمة رفعًا وبالكسرة نصبًا وجرًا.

الْملحق بجمع الْمُؤنث السالِم:

(ما حُمل) عليه ما سُمِّي به منه وهو نوعان:

الأول: ما لا مفرد له من لفظه بل من معناه كـ(أولات) اسم جَمع في المؤنث كـ(أولوا) في المذكر إلا أن أولوا خاص بالعاقل، ومفرده من معناه ذات وأصله أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفًا فوزنه فعلت بزيادة التاء فقط، وألفه أصلية وتكتب (أولات) بالواو حَملاً على مذكره وهو: (أولوا).

الثاني: ما له مفرد من لفظه لكنه دلَّ على الجمع بالوضع لا بالزيادة كـ(اللات) جمع التي في لغة، وإن كان الأشهر بناءً، و«ذوات»: جَمع ذات الطائية عند بعض من أثبته، وأما (ذوات) بِمعنى: صاحبات؛ فهو جَمع حقيقة لذات بِمعنى صاحبة، لا ملحق به، والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات فافهم.

* *** *

إعراب الْمُلحق بجمع الْمؤنث:

(وبالجملة) فالْمُلحق بِهذا الجمع فِي إعرابه بالضمة والكسرة ثلاثة أنواع:

١- ما سمي به منه كـ(أذرعات).

٢- وما لا مفرد له من لفظه بل من معناه.

٣- وما له مفرد من لفظه، لكنه دل على الْجَمع بالوضع فهذا الجمع وهذه الملحقات به ترفعها بالضمة وتنصبها بالكسرة نيابة عن الفتحة كما تجرها بالكسرة على الأصل.

كَـــوَافتِ الْهِـــنْدَاتِ أَذرُعَـــاتِ وَاعْـرِفْ أُولَاتِ الْفَضْلِ بِالصِّفَاتِ

(كــ) ما في قولك: (وافت الهندات أذرعات)، فـ(وافى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، لا مَحل له من الإعراب، و(التاء) علامة التأنيث، وحركت بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، و(الهندات) فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، و(أذرعات) مفعوله منصوب بالكسر نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بِهذا الْجمع.

(و) كما في قولك: (اعرف أولات الفضل بالصفات).

إعرابه:

فـ(اعرف): فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، و(أولات): مفعوله منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بِهذا الجمع أيضًا.

(أولات): مضاف، و(الفضل): مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة، و(بالصفات): الباء حرف جر، و(الصفات): مَجرور بِها، وعلامة جره كسرة ظاهرة، والْجَار والْمَجرور متعلق بـ(اعرف). والله أعلم.

* * * *

بَابُ
الأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ

تعريف (الأفعال الْخمسة):

وهي كل فعل مضارع بُدئ (بالتاء أو بالياء)، ورفع ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو بُدئ (بالتاء)، ورفع ياء المؤنثة المخاطبة نَحو: تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين وتسمى الأمثلة الخمسة لأنَّها ليست هي المقصودة بِخصوصها، بل هي وما ماثلها في الاتصال بـ(الألف أو الواو أو الياء)، وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والألف في الأولين اسم فقط.

وفي الثالث تكون اسْمًا في نَحو: «الهندان تقومان»، وحرفًا في نَحو: «تقومان الهندان»،

على لغة: (أكلوني البراغيث[٨٨])، ويضربان بالتحتية للغائبين فقط، وألفه اسم في نَحو: «الزيدان يضربان»، وحرف في نَحو: «يضربان الزيدان» على تلك اللغة فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبتين، وواوه اسم في نَحو: «الزيدون يضربون».

وحرف فِي نَحو: «يضربون الزيدون» على تلك اللغة أيضًا، و«تضربون» بالفوقية للمخاطبين وواوه اسم فقط، والعاشر «تضربين» وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس، وإلى كون المؤنث حقيقيًا ومَجازيًا زاد العدد.

وَالــرَّفع بِالــنُّونِ لأفعَــالِ كَــوْنِ كَــيَفْعَلانِ تَفْعِلِــينَ يَفْعُلُــونَ

(والرفع بالنون) نيابة عن الضمة كائن (لأفعال) خمسة إجمالاً (تكون) أي هذه الأفعال. (كيفعلان) وتفعلان في البدء بالياء أو بالتاء مع رفع ألف الاثنين، أو (تفعلين) في البدء بالتاء ورفع ياء المؤنثة المخاطبة أو كـ(يفعلون) وتفعلون في البدء بالياء أو بالتاء مع رفع واو الْجَماعة، وذلك عند تَجرد أوّلــها من الناصب والْجازم، نَحو: «يضربان، وتضربون، وتضربين»، فالثلاثة مرفوعة؛ لتجردها من الناصب والْجَازم، وعلامة رفعها ثبوت النون، والألف فِي الأول، والواو فِي الثاني، والياء فِي الثالث فاعل مبنية على السكون فِي مَحل رفع.

وَالنَّصْبَ وَالْجَـزْمَ بِحَـذْفِ النُّونِ كلتقــنعا لتَرْضَــيَا بالــدُّوْنِ

(والنصب والْجَزم) لِهذه الأفعال الْمَذكورة كائن (بِحذف) تلك (النون) التي كانت قبل دخول الناصب والجازم علامة الرفع، فلما دخل عليها الناصب والْجَازم نصبت وجزمت بِحذف النون وذلك (كــ) قولك:

(لتقنعا لترضيا بالدون).

وإعرابه:

(لتقنعا): اللام لام الأمر، و(تقنعا) فعل مضارع مَجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، والألف فاعل مبني على السكون في مَحل رفع، و(لترضيا) اللام لام كي، و(ترضيا): فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد لام كي، وعلامة نصبه حذف

(٨٨) انظر هذه اللغة: الكتاب (١/١٩، ٣/٢٠٩) همع الهوامع (٢/٤، ٢٥٦، ٥/١٠١)، علل النحو للوراق (ص٣٨٠) بتحقيقي.

النون، والألف فاعله مبني على السكون في مَحل رفع، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مَجرور بلام كي، والْجَار والْمَجرور متعلق بتقنعا، (وبالدون) الباء حرف جر، و(الدون) مَجرور بالياء، وعلامة جره كسرة ظاهرة، والْجَار والْمَجرور متعلق بـ(ترضيا).

والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * * *

بَابُ
قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

والفِعْلُ مَاضٍ ثُمَّ أَمْرٍ ثُمَّ مَا ضَارَعَ ....

(باب) بيان. (قسمة) كل من (الأفعال) باعتبار أحوال بنائها أو إعرابها.

(والفعل) كما مر ثلاثة أنواع:

أ – ماض: كقام وصلى وردّ بفتح الراء وقيل وأكرم وانطلق واستخرج.

ب– ثُم أمر: كقم وصل ورد بضم الراء وأكرم وانطلق واستخرج.

ج– ثُمَّ ما: أي فعل أو الفعل الذي ضارع؛ أي: شابه الاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تتميز إلا بالإعراب كأن يراد في نَحو: (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ)[٨٩] النهي عن الفعلين معًا فيجزم الفعل الثاني، أو يراد النهي عن الأول مصاحبًا للثاني، وإباحة كل منهما على انفراده فينصب الفعل الثاني بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي، أو يراد النهي عن الأول فقط، وإباحة الثاني؛ فيرفع الثاني بالتجرد، وتجعل الواو للاستئناف كما تواردت نَحو: الفاعلية والمفعولية والإضافة على الاسم، في (ما أحسن زيد)، برفع زيد على الفاعلية إذا جُعلت (ما) نافية، و(أحسن) فعل ماض، أو بنصبه على المفعولية إذا جُعلت (ما) تعجبية نكرة مبتدأ، و(أحسن) فعل ماض فعل تعجب، أو بِجره بالإضافة إذا جُعلت (ما) استفهامية مبتدأ، و(أحسن) اسم تفضيل خبر مرفوع بالضمة الظاهرة؛ فلذا استحق الإعراب كما استحقه الاسم المضارع، لكن لما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره كان الإعراب أصلاً فيه؛ بِخلاف

---

(٨٩) انظر هــذا المثال: الكتاب لسيبويه (٤٢/٣)، المقتضب (٢٥/٢) الفصول الخمسون (٢٠٦)، علل النحو للوراق بتحقيقي (٤٢). باب: الجواب بالفاء.

المضارع فإنه يغني عنه وضع اسم مكانه، كأن يقال في النهي عن كليهما في نَحو: (لا تعن بالْجفا وتَمدح عمر)، (ألا تعن بالْجَفا ومدح عمر).

وبالجر وعن الأول فقط ولك مدح عمرو، وعن المصاحبة مادحًا عمرًا فكان إعرابه فرعًا بطريق الحمل على الاسم، هذا ما اختاره في (التسهيل) في علة إعراب المضارع ورد ما عداه وهو الحق، وأما توارد المعاني على الماضي أيضًا في نَحو: (ما صام زيد واعتكف) من حيث أنه يحتمل (ما صام وما اعتكف)، و(ما صام وقد اعتكف) أي: معتكفًا وما صام، ولكن اعتكف فإما أن يقال له: نادر(٩٠) وإما أن يقال: إن هذه المعاني لا يتوقف تَمييزها في الماضي على الإعراب لإمكان تَميزها معه بالأدوات الدالة عليها كما سَمعته، ولا كذلك المضارع؛ لأنه لا تَميز مع وجوده بغير الإعراب كما هو جلي، وبعد فالعمدة في هذه الأحكام السماع، وهذه أحكام تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق وذلك نَحو: (يضرب، وأصلي، ونرد، ويقال، وتكرم، وانطلق، وهند تستخرج مالي).

وَالكُــلُّ بِحــدَ عُلِمَــا فَــاقْضِ لِمَـاضٍ بِالْبِنَا حَـتْمًا عَلَـى فَـتْحِ

(والكل) من الأفعال الثلاثة المذكورة. (بحد) أي تعريف وبيان لمعناه.

(علما) أي في كلامهم وقد قدمته في الشرح موضحًا فلا تغفل نعم علم من كلام الناظم ما يتميز به كل من العلامات، ولكل واحد من هذه الأفعال الثلاثة حكم يتعلق بأوله وحكم يتعلق بآخره.

أما ما يتعلق بالآخر: (فاقض) أي احكم. (لـــ) آخر فعل. (ماض بالبنا حتما) أي: وجوبًا (على فتح) يكون ظاهرًا بل.

وَلَــوْ مُقَــدَّرًا نَحْــوَ انْجَلِــي ....

حالات بناء الفعل الماضي على الفتح الظاهر:

(ولو مقدرًا) فيبنى على الفتح الظاهر في ثلاث حالات:

---

(٩٠) (النادر) لغة: صفة مشبهة من ندر الشيء. قلَّ وجوده. واصطلاحًا: السماعي. [المعجم المفصل في النحو العربي (٢/١٠٩٣، ١٠٩٤)]. إعداد د: عزيزة فوّال، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولَى سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الأولى، والثانية: إذا كان صحيح الآخر ورفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر نَحو: (ضرب زيد، وضربت هند، وزيد قام، وفاطمة ذهبت).

والثالثة: إذا رفع ألف الاثنين ولو كان معتلا نحو: الزيدان قضيا والهندان ضربا.

حالات بناء الفعل الماضي على الفتح المقدر: ويبنى على الفتح المقدر في أربع حالات:

الأولى، والثانية: إذا كان معتل الآخر، ورفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر.

(نَحو) زيد. (انجلا) وهند سمت، وصلى عمرو، ودعت دعد، فهو في هذين الْحَالتين مبني على فتح مقدر على الألف المذكورة، أو الْمَحذوفة لالتقاء الساكنين لِمانع التعذر.

والثالثة: إذا رفع واو الجماعة نَحو: ضربوا، ورموا، ودعوا، فيبنَى على فتح مقدر لِمانع ضمة المناسبة للواو.

والرابعة: إذا رفع ضمير رفع متحرك وهو منحصر في.

أقسام رفع ضمير الرفع الْمُتحرك: وهو منحصر فِي ثَمانية أنواع:

[١-٢]- نوعي ضمير المتكلم نَحو: ضربت بضم التاء وضربنا.

[٣-٧]- وأنواع ضمير الْخِطَاب الْخَمْسَة وهي: ضربتَ بفتح التاء، وضربتِ بكسرها، وضربتها، وضربتم، وضربتن.

والثامن: نِون النسوة الغائبات نَحو: (النساء ضربن) فيبنَى في هذه الحالة على فتح مقدر لِمانع السكون العارض؛ لدفع توالي أربع متحركات فيما هو كـ(الكلمة) الواحدة إذ الفعل مع فاعله كالشيء الواحد.

ما يبنى عليه فعل الأمر:

وَابْنِ عَلَى الْحَذْفِ أَوْ السكون أَمْرًا ... كَقُمْ وادْعُ وَقُلْ صِلُوني

(وابن) أمرًا. (على) واحد من أربعة أمور:

١- (الحذف) إما لآخره إذا كان آخره حرفًا من حروف العلة؛ أي: بِحذف الواو في نَحو: ادعُ، والياء في نَحو: لزم، والألف في نَحو: اخش.

٢- وإما للنون إذا رفع ألف الاثنين، نَحو: اضربا.

٣- أو واو الجماعة، نَحو: صَلُّوا، أو ياء المؤنثة المخاطبة، نَحو: اسْمَعي يَا هِنْدُ.

- (أو) عَلى. (السكون) الظاهر في حالتين:

[١] إذا رفع ضميرًا مستترًا، وكان صحيح الآخر غير مضاعف، ولَم يتصل آخره

بنوني التوكيد نَحو: اضرب.

[٢] وإذا رفع نون النسوة، نَحو: يا نساءُ اذْهَبنَ.

٤- والمقدر إن كان مضاعفًا، ولَم يتصل بآخره نونا التوكيد، ولا نون النسوة كـ(رد وعد) فهما مبنيان على سكون مقدر على آخره؛ لِمانع حركة الإدغام، أو على الفتح إذا اتصلت نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة بآخره، نَحو: اضربنَّ واذهبنَ، أي: اجعل.

(أمرًا) أي: آخر فعل الأمر مبنيًّا على واحد من الأمور الأربعة المذكورة على السكون.

(كقم) فهو فعل أمر مبني على السكون الظاهر، والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت» (و) على حذف الآخر كـ(ادعُ) فهو مبني على حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت).

(وقل) في بنائه على حذف النون.

(صِلُوني) فـ(صلوا) فعل أمر مبني على حذف النون، و(الواو) فاعل مبني على السكون في مَحل رفع، والنون الوقاية؛ أي: وقاية الفعل من الكسرة الشبيهة بكسرة الإعراب الْخَاصة بالاسم، و(ياء المتكلم) مفعول مبني على السكون في مَحل نصب.

مواضع بناء الفعل المضارع على الفتح:

وَابْـنِ عَلَـى الفَـتْحِ مُـضَارِعًا تَرَى ... تَأْكِـيْدَه جَـاءَ بِـنُونٍ بَاشِـرَا

(وابن على الفتح) فعلاً. (مضارعًا) في حالة واحدة وهي إذًا. (ترى تأكيده جاء بنون) ثقيلة أو خفيفة بشرط سكونه. (باشرا) آخره إما لفظًا، نَحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

إعراب الآية:

«فاللام»: موطئة للقسم، و«يسجنن»: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في مَحل رفع بالتجرد، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا مَحل له من الإعراب، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: «وهو» يعود إلى سيدنا يوسف، «وليكونًا»: «الواو» حرف عطف، واللام موطئة للقسم، و«يكونًا» مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في مَحل رفع بالتجرد، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا مَحل له من الإعراب، واسم يكون مستتر جوازًا تقديره: «هو» يعود إلى

سيدنا يوسف أيضًا، و«من الصاغرين»: من حرف جر، «الصاغرين» مَجرور بِها، وعلامة جرِّه الياء المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة؛ لأنه جَمع مذكر سالِم، والنون عوض عن التنوين فِي المفرد، والْجَار والْمَجرور متعلق بِمحذوف واجب الْحَذف تقديره: «مستقرًا» خبر يكون، وإما تقديرًا نَحو قوله:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَركعَ يَوْمًا وَالدّهرُ قَدْ رَفَعَهْ[٩١]

إعراب البيت:

فـ(لا) ناهية (وتهين) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهُما (النون ولام الفقير) فِي مَحل جزم بلا الناهية، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت» و(الفقير) مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة، و(علّ) حرف ترج ونصب لغة فِي لعل، و«الكاف» اسمها مبني على الفتح فِي مَحل نصب، و(أن) حرف مصدري ونصب، و(تركع) مضارع منصوب بـ(أن)، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت»، و(يومًا) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع خبر (علّ)، و(الدهر) الواو واو الحال، و(الدهر) مبتدأ

(٩١) البحر: المنسرح.

الشاهد فيه: على أن نون التوكيد الخفيفة تُحذف؛ لالتقاء الساكنين، والأصل: لا تهينن الفقير، فحذفت النون، وبقيت الفتحة دليلاً عليها؛ لكونِها مع المفرد المذكر. فإن لَم تلاق ساكنًا فلا تحذف إلا للضرورة.

ورواه الجاحظ في البيان والتبيين (٣٤١/٣): (لا تحقرن الفقير)، ورواه غيره: (ولا تعاد الفقير). فلا شاهد فيه. قال ابن عصفور فِي (كتاب: الضرائر) وذلك نحو ما أنشده أبو زيد فِي (نوادره):

اضْرِب عَنْكَ الهموم طَارِقَهَا ضَرْبَك بالسَّيفِ قونس الفرسِ

قال ابن خروف: إنَّما جاز ذلك على التقديم والتأخير متوهم اتصال النون في اضربني بالساكن بعده. والصحيح أنه حذفها تَخفيفًا لَما كان حذفها لا يُخل بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليله عليها. قائله: الأخبط بن قُريع السعدي. وقونس الفرس: ما بين أذنيه. لسان العرب (٣٧٥١/٥)(قنس).

المصادر: خزانة الأدب (٤٥٠/١١) رقم (٩٤٥)، الوصايا والمعمرين (٨)، الأشموني (٢٢٥/٣)، الأغاني (١٥٤/١٦)، العيني (٣٣٤/٤)، أمالي أبي على القالي (١٠٨/١)، شرح الشواهد الشافية (٩٦٠)، أمالي ابن الشجري (٣٨٥/١)، الحماسة البصرية (٣/٢). الإنصاف (٢٢١/١)، الحماسة البصرية (٣/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٩، ٤٤)، التصريح (٢٠٨/٢)، الهمع (١٣٤/١، ٢/ ٧٩)، شرح الحماسة للمرزوقي (١١٥١).

مرفوع الابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة، و(قد) حرف تَحقيق، و(رفع) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو» يعود إلى الدهر، والهاء في رفعه ضمير مبني على الضم في مَحل نصب مفعوله، وجُملة (قد رفعه) خبر المبتدأ، والرابط الضمير المستتر في رفع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (تركع) فإن فصلت نون التوكيد عن آخر المضارع بألف الاثنين لفظًا في نحو: لا تتبعان أو بواو الجماعة أو بياء المؤنثة المخاطبة تقديرًا في نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ونحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ [مريم: ٢٦]. أعرب بثبوت النون الْمَحذوفة لتوالي النونات رفعًا، وحذفها جزمًا ونصبًا فتقول في: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩]، «لا» ناهية، و«تتبعان» مَجزوم بِها، وعلامة جزمه حذف النون، والألف فاعله مبني على السكون في محل رفع النون الثقيلة للتوكيد، وفي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾. «اللام» موطئة للقسم، و«تبلون» مرفوع بالتجرد، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، ولدلالة الضمة عليها، ونائب فاعل في محل رفع، والنون الثقيلة للتوكيد.

وفي: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]. إلخ «الفاء» بحسب ما قبلها، و«إنْ» المدغمة في «ما» الزائدة حرف شرط جازم، و«ترين»: فعل الشرط مَجزوم بـ(إنْ)، وعلامة جزمه حذف النون، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ولدلالة الكسرة عليها في محل رفع، والنون الثقيلة للتوكيد، و«من البشر»: جار ومَجرور متعلق بِمحذوف تقديره: «كائنًا» حال من (أحدًا)؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها تعرب حالاً، و«أحدًا» مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة، «فقولي»: الفاء رابطة للجزاء لكونه طلبيًا، و«قولي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعله في مَحل رفع، والجملة في مَحل جزم جواب (إن).

بناء الفعل المضارع على السكون:

وَإِنْ يَكُــــنْ مُتَّــــصِلاً بِــــنُونِ النِّــسْوَةِ فَــابْنِ علــى الــسُّكُونِ

(وإن يكن) أي: المضارع. (متصلاً) آخره (بنون) هي ضمير غيبة، أو خطاب. (لـــ) جَماعة من (نسوة) نَحو قوله تعالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ﴾(٩٢). [البقرة:

(٩٢) انظر: مجمع البيان للطبري (١/٣٣٤)، البيان (١/١٥٨)، البحر الْمُحيط (٢/٢١١- ٢١٢)، تفسير الطبري (٢/٣٠١، ٣٠٢)، تفسير القرطبي (٢/١٦١)، مَجمع التفاسير (١/٣٥٣)، ابن الشجري (١/ ٢٥٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٤٠).

٢٣٣]. وقولك: (لا تضربن يا هندات).

(فابن) أي: المضارع حينئذ (على السكون).

إعراب الآية: فتقول في إعراب الآية المذكورة:

«الوالدات»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و«يرضعن»: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في مَحل رفع بالتجرد، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في مَحل رفع خبر المبتدأ، والرابط نون النسوة.

وتقول في إعراب المثال المذكور:

(لا) ناهية، و(تضربن) مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في مَحل جزم بـ(لا)، ونون النسوة مبني على الفتح في مَحل رفع فاعله، و(يا هندات): (يا) حرف نداء، و(هندات) مبني على الضم في مَحل نصب بـ(يا، أو ادعوا).

مواضع إعراب الفعل المضارع وجوبًا:

وفي سِوَى ذَيـنِ وجُـوبًا يُعْـرَبُ بالـرفع مِـثْلَ نرتَجـي ونَـرْهبُ

(وفي سوى ذين) الْحَالين المذكورين للمضارع. (وجوبًا يُعْرَبُ) أي: المضارع (بالرفع) والنصب والجزم، وعلامة رفعه إمَّا الضمة المقدرة، إن كان معتل الآخر.

(مثل نرتجي) وأدعو، ونخشى.

١ - (و) إما الضمة الظاهرة إن كان صحيح الآخر نَحو: (نَرْهَبُ)، وإما ثبوت النون نَحو: (يَدْعُونَ، وُتُرهِبُونَ، ويُسألان، فترجمان، وَتُشكرين) يكون رفعه.

حَـيْثُ خَـلاَ عَنْ نَاصبٍ ومَا جَزَم ....

(حَيْثُ خَلاَ) أوله (عَنْ) حرف (نَاصبٍ وَ) (مَا) له (جَزَمَ) وعلامة نصبه حيث دخل عليه ناصب.

٢ - إما الفتحة الظاهرة: إن كان صحيح الآخر، أو معتلاً بالواو، أو الياء نَحو: (لَنْ يَذْهَبَ، وَلَنَ يَدْعُوَ، وَلنْ يُصَلِّيَ...).

٣ - وإما الفتحة المقدرة: لِمانع التعذر إن كان معتلاً بالألف، نَحو: (لَنْ يَخْشَى).

٤ - وإما حذف النون، إن رُفِعَ بالألف، أو بالواو، أو الياء، نَحو: (يذهب هنا أفترضيا)، ولن يوضحوا المقصود فتعلموا، ولن تسعى)، وعلامة جزمه حيث دخل عليه جازم.

٥- وإما السكون الظاهر، أو المقدر إن كان صحيح الآخر، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

٦- وإما حذف آخره إن كان معتلا الآخر، نحو: لَم يخش، ولَم يدع، ولَم يقض.

٧- وإما حذف النون إن رفع الألف، أو الواو، أو الياء: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، ولما تعلما، ولما تفهمي.

أنواع الفعل:

وبالْجملة فالفعل نوعان:

١- مبني وهو الأصل. ٢- ومعرب وهو الفرع.

[١] **ثُمَّ المبني يكون:** ١- لا محل له من الإعراب. أ- إن كان أمرًا. ب- أو ماضيًا لَم يقع شرطًا. ج- ولا جوابًا لأداة شرط تؤثر في معناه.

٢- ويكون له محل من الإعراب. أ- إن كان ماضيًا، وقع شرطًا.

ب- أو جوابًا لأداة شرط تؤثر في معناه نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْت. (فقام) فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر في محل جزم بإن فعل الشرط، و(قمت) فعل وفاعل، وجه الفعل (قَامَ) مبني على فتح مقدر لِمانع السكون العارض لدفع أربع متحركات فيما هو كالكلمة في محل جزم بأن جواب الشرط.

ج- أو كان مضارعًا باشرت آخره نون التوكيد ثقيلة، أو خفيفة، أو نون النسوة.

[٢] **والمعرب يكون:** ١- ظاهر الإعراب. أ- إن كان صحيح الآخر، ولَم يباشر آخره أحد النونين المذكورتين. ب- أو كان من الأفعال الخمسة.

٢- ويكون مقدر الإعراب وظاهره. أ- إن كان معتل الآخر.

ب- أو عرض بآخره ما يقتضي التقدير، والله أعلم.

أحوال الفعل في أوله:

وأما ما يتعلق بأول الفعل [١] فأول الماضي:

١- **المبني للفاعل.** أ- مفتوح إلا المبدوء بِهمزة الوصل، وهو فيما احتوى على أكثر من أربعة كـ(انجلى واستخرج) فيكسر.

ب- وما جاء من غير المبدوء بِها مكسور الأول

ج- أما مع سكون الثاني أو كسره فليس بأصل بل هو مغير عن الأصل، نحو:

«شَهِدَ» بفتح فكسر، و«شهد» بكسر فسكون، و«شهد» بكسرتين.

٢- وأول الماضي المبني للمفعول مضموم؛ لفرق بنائه من بناء الفاعل ولَم يعكس؛ لكثرة بناء الفاعل، نَحو: ضمن وانطلق؛ إلا نَحو: قبل، وبيع، وتقيد.

[٢] وأول الأمر هَمز وصل إن سكن ثاني مضارعه لفظًا سواء كان ثلاثيًا مفتوح العين، أو مكسورها، أو مضمومها، نَحو: «اخش، وامضي، وانفذا» وكان خُماسيًا، نَحو: «انطلق، وانجلى»، أو سداسيًا: كـ«استخرج، واستثبت».

وتكون هذه الهمزة مضمومة وجوبًا إن ضم ثالثه ضمًا أصليًا ظاهرًا كـ(اسكن)، أو مقدرًا كـ(اغزي يا هند)؛ إذ أصله (غزوي) بضم الزاي.

وقال بدر الدين بن مالك(٩٣): الضم في هذا راجح لا واجب وتكون فيما عدا ذلك مكسورة سواء فتح ثاني الفعل كـ(اعلم)، أو كسر كـ(اضرب)، ولو بِحسب الأصل كـ(امشوا) فإن أصله امشيوا بالكسر.

وأما أول غير المبدوء بِهمزة الوصل فتارة يكون مضمومًا كـ(قُم)، وتارة يكون مكسورًا كـ(عد) أمر من «وعد»، وكل أمر من كال، وتارة يكون مفتوحًا وهو الغالب كـ(تعلم، وتدحرج، وتسابق، وأكرم، ونم).

[٣] وأول المضارع مبدوء بِحروف: (أنيت) بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم والنون للمتكلم المعظم نفسه أو المشارك الياء للمذكر الغائب والتاء للمؤنث الغائب أو للمخاطب مطلقًا وقد تُحذف هذه التاء مِمَّا كان أول ماضيه تاء فيقال فِي: (تتعلم، وتَتَنَزَّل، وتَتَبَيَّن)، ونَحوها: «تعلم، وتَنزل، وتبين» بِحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى وهو كثير جدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

وحرفه من الرباعي يضم تقول: من أفلح ....

(وحرفه) أي حرف مضارع. (الرباعي) الذي هو من حروف أنيت. (يضم تقول) فِي المضارع. من: (أفلح) وكسر، وقاتل، ودحرج.

---

(٩٣) مُحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، بدر الدين، ابن الناظم ولد بعد سنة (٦٤٠هـ)؛ لأنه قد توفى كهلاً سنة (٦٨٦هـ). كان إمامًا فهمًا ذكيًا، حاد الْخَاطر، إمامًا في النحو، والمعاني والبيان، والبديع والعروض، والمنطق: ألَّفَ شرح اللامية، وشرح الألفية، وشرح الْمُلحة.... إلخ.

.... زَيْــــــدٌ يُفْلَــــــحُ وأفَــتح لِــنحوِ يَــشْتَرِي وَيَفْــرَحُ

(زيد يفلح) وهند تكسر، وأقاتل، وتدحرج، وكذا يضم أوله مطلقًا إذا بني للمفعول (وافتح لـــ) حرف المضارعة من مضارع غير الرباعي وهو الخماسي من نَحو: (يشتري، وينطلق، ويتعلم)، والسداسي، ليستخرج (و) الثلاثي نَحو: (يفرح، وينصر، ويحسب). والله أعلم.

* * * *

بَابُ النّواصِبُ
(نَواصِبُ الفِعْلُ المُضَارِع)

وانْــصِبْ لِمَــا ضَــارَعِ مِــنْ فِعْــلِ بِلَــنْ وَكَــي مَــعَ الــلاَّمِ وَحَــذْفِ

(بابُ) بيان. (النَواصِبُ) للمضارع. (و) هي أربعة:

١- لَنْ. ٢- وكَي المصدرية. ٣- وإذَنْ. ٤- وَإنْ. فإن أردت نفي المستقبل إلى غاية أو إلى غير غاية فـ(انصب لِمَا ضارع) الاسم.

(من فعل بلن) كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]. وقوله تعالَى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣].

(و) إن أردت تأويل المضارع بِمصدر مضاف لفاعله مَجرور بِحرف (جر) فانصبه أي المضارع بـ(كي) المصدرية التي بِمنْزلة (أن) معنًى وعملاً، ولا تكون كذلك إلا (مع) تقدم (اللام) التعليلية عليها جارة لَها مع المضارع فإن الحرف المصدري مع صلته اسم معرفة وهي إما ظاهرة كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]. ﴿لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(و) إما مقدرة عِنْد (حذف) فِي نَحو: (جئتك كي تكرمني)؛ فإن لَم تقدر اللام قبل كي كانت كي حرف جر بِمنْزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت (إن) مضمرة بعدها إضمارًا لازمًا لا تظهر إلا فِي الضرورة، ويتعين كون (كي) حرف جر إذا تأخرت عنها اللام نحو: (جئت كي لأقرأ)، واللام تأكيدها، وإنْ مضمرة بعدها إذْ لا يجوز المفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره، ولا يَجوز أن تكون زائدة لأن (كي) لَم تثبت

زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل هذا عليه، ويترجح كونُها جارة إذا تقدمها اللام وظهرت (أن) بعدها نَحو: «جئت لكي أن أقرأ» فتنبه.

*** فائدة:**

زعم الفارسي أن أصل (كَمَا) فِي قول الشاعر:

وَطَــرْفُكَ أَمَــا جِئْتَــنَا فَاحْبِــسْنَهُ   كَمَــا يَحسبوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنظُرُ(٩٤)

كيما فحذفت الياء ونصب الفعل بِها وذهب ابن مالك إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصب وذلك قليل وعلى هذين يخرج قوله ﷺ: «كَمَا تَكُونُوا يُولى عَلَيْكُم»(٩٥).

وَإِذن إِنْ صُــدِّرَتْ فانْــصِبْ   بِهَا الْمُسْتَقْبلاَ مُتَّصلا أَوْ بيمينٍ فُصِلاَ

وأجيب عنه أيضًا بأنه أعمل ما المصدرية حَملاً لَها على (أن)، كما أُهْمِلَت (أن) حَملاً على (ما) سيان حذف علامة الرفع من غير ناصب وجازم لغة، وبأن أصلها (كيفما) تكونوا فهي أداة شرط فهذه جملة أجوبة فاحفظها.

---

(٩٤) البحر: الطويل. قائله: جَميل بن معمر، وقيل: لبيد بن ربيعة. قال السيوطي في هَمع الْهَوامع (٦/٢): (..وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما بِمعنى كيما، ووافقهم المبرد، واستدلوا بقوله: ... وذكره ثم قال: وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الأصل: كيما حذفت ياؤه ضرورة، أمر الكاف الجارة كفت بِما، وحذف النون من الفعل ضرورة. وروى صدره هكذا: (إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا)، قال مُحقق ارتشاف الضرب (٤١٨/٥): هو من (بَحر الكامل) وهو لعمر بن ربيعة في ديوانه (١٢٤). وشواهد المغني للسيوطي (٤٩٨/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥٨٦/٢)، المغني (١٧٧/١).

(٩٥) الحديث: ضعيف. أخرجه الديلمي من طريق يحيى بن هاشم عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن جده أبي بكرة مرفوعًا. والبيهقي في (شعب الإيمان) من طريق يحيى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق مرسلاً. ويحيى في عداد من يضع. لكن له طريق أخرى عند ابن جميع الصيداوي في معجمه، والقضاعي في مسنده (٤٧/١) من جهة أحمد بن عثمان الكرماني، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي بكرة مرفوعًا. قال ابن طاهر: والمبارك، وإن ذكر بشيء من الضعف، فالتهمة على من رواه عنه، فإن فيهم جهالة كذا في (المناوي). وقال الحافظ ابن حجر في (الكاف الشافي في تَخريج أحاديث الكاشف) (٢٥/٤): (وفي إسناده إلى مبارك مجاهيل)، ثُم قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٣٢٠): رواه الحافظ السِّلفي في الطيوريات (٢٨٢/١). ثُمَّ إن الحديث معناه غير صحيح على إطلاقه عندي. فقد حدثنا التاريخ تولى رجل صالح عقب أمير غير صالِح، والشعب هو هو.

شروط نصب الفعل المضارع بـ(إذن):

(وإِذَنْ) حرف جواب وجزاء؛ أي: تقع في كلام يُجاب به كلام آخر ملفوظ، أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابًا عن شيء ويكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لِمضمون كلام آخر. (إن صدرت) أي: وقعت في صدر الكلام.

(فانصب بِها الــ) فعل المضارع بشرطين:

الأول: كونه. (مستقبلاً) فلو حدثك شخص بِحديث فقلت: إذن تصدق رفعت؛ لأن المراد به الْحَال.

والثاني: كونه. (متصلاً) بِها.

(أو بيمين فصلاً) عنها، نَحو: إذن أكرمك، وإذن والله أكرمك.

قال الشاعر:

إِذَنْ وَاللهِ نَــــرْمِيَهُمْ بِحَــــرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ(٩٦)

---

(٩٦) البحر: الوافر.

قائله: نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه.

الشاهد فيه: قوله: (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نرمي) بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: (واللهِ). وقال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تعليقه في شرح شذور الذهب ص ٣٥٦ رقم الشاهد (١٤٥). وقد ذكر ابن هشام أن الفصل لا يغتفر إلا إذا كان الفاصل القسم كما في هذا البيت أو فصل بـ(لا) النافية، وقد أصر ابن هشام على ذلك في جميع كتبه، ولكن بعض العلماء، ما جعل الفصل بين إذن والمضارع معتبرًا في مواضع أخرى غير هذين الموضعين؛ فجوَّز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الْجَار والْمَجرور، نَحو قولك: (إذن أمام الأستاذ -أو في البيت- أكرمك)، وجوَّز ابن باشاذ الفصل بالنداء، أو بالدعاء، فالأوّل: كقولك: (إذن يا مُحَمَّد أكرمك). والثاني: كقولك: (إذن غفر الله لك أكرمك)، وجوّز الكسائي وهشام الفصل بِمفعول الفعل المضارع نَحو قولك: (إذن صديقك أكرم).

رأي الشيخ محمد مُحي الدين عبد الحميد: ثُمَّ أفصح الشيخ عن رأيه فقال: والذي ذهب إليه ابن هشام -رحمه الله- من عدم اعتبار الفصل إلا في الْحَالتين اللتين ذكرهُمَا -خير مِما ذهب إليه هؤلاء جَميعًا، إذ لَم يسمع عن العرب الذين يُحتج بكلامهم إهْمَال إذن مع الفصل بشيء مِمَّا ذكروه زيادة على ما ذكره هو، وإنَّما زادوا هم هذه الأشياء قياسًا على ما ذكره المؤلف لأنَّهم وجدوها مِمَّا يكثر الاعتراض به بين العامل والمعمول نَحو قولك: (أرأيت يا زيد ما فعل مُحمد)، وقولك: (أَسَمِعْت -غفر الله لك- ما قال خالد). فأجازوا الاعتراض بِها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك، والاعتماد في اللغة على =

فشروط نصب المضارع بِها ثلاثة:

١- وقوعها في صدر الكلام. فلو قلت: (زيد إِذْنَ أُكرِمْهُ) رفعت.

٢- واستقبال الفعل بعدها.

٣- وعدم فصله عنها بغير القسم، نعم أجاز بعضهم الفصل بغير القسم أيضًا كما أشار إِلَى ذلك بعضهم بقوله:

اعْمَـــلْ إِذَنْ إِذا أَتَـــتْكَ أَوّلا ... وَسُـقْتَ فِعْـلاً بَعْـدَهَا مُـسْتَقْبَلاَ

واحْـــذَرْ إِذَا أَعْمَلْـتها أَنْ تَفْـصِلاَ ... إِلاَّ بِحَلِـفٍ أَوْ نِـدَاء أَوْ بِـلاَ

وافْـصل بِظْـرفٍ أَوْ بِمَجْـرُورٍ عَلـىَ ... رَأْيِ ابـنِ عَـصْفُورٍ رَئِـيسِ النُـبلا

وإِنْ تجـيء بِحـرفِ عَطـفٍ أولا ... فأحْـسَنَ الـوجهين أَنْ لا يَعْمَـلا

وانْصِبْ بِأَنْ، مَا لَم تَلِي عِلْمًا وَصَحَّ ... وَجْهَـانِ بَعْد الظَّنِ وَالنَّصْبِ رَجَح

(وانصب) الفعل المضارع لا الماضي ولا الأمر وإن سكنها بِمصدر...

١- (بِأَنْ) إذا كانت مصدرية لا زائدة ولا مفسرة ولا اسمية بِمعنى (إنا) كما في نَحو: إن فعلت؛ أي: أنا فعلت.

٢، ٣- و(مَا لَمْ) تكن مخففة من الثقيلة بأن لَم...

(تلي علمًا) ولا ظنا بِمَنْزلة العلم، وذلك نَحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]. فإن تقدم عليها ما يدل على العلم كانت مخففة من الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها حينئذ أمران:

أحدهما: رفعه إن كان مضارعًا خلا من ناصب وجازم.

والثاني: فصله منها إن كان فعلاً منصرفًا؛ ليس بدعاء إما بِحرف التنفيس، نَحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

أ- وإما بِحرف النفي، نَحو: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ [طه: ٨٩].

ب- وإما بقد، نَحو: علمت أن قد يقوم زيد.

=

النص أقوى من الاعتماد على القياس.

ج- وإما بلو، نحو: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]؛ لأن معنى: (أفلم ييأس) فيما قاله المفسرون: (أفلم يعلم)، وهي لغة: النخع وهو إذن.

(وصحَّ) عند النحويين في الفعل المضارع (وجهان): الرفع والنصب إذا دخلت عليه أن المصدرية (بعد) ما يدل عَلى (الظن) فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا، ويَجوز أن تكون ناصبة.

(والنصب رجح) في القياس وهو الأكثر في كلامهم ولِهذا أَجْمَعوا على النصب(*) في قوله تعالَى: ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ١، ٢].

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

أحوال (أن) الناصبة للمضارع:

فقرئ بالوجهين(**)، ثم اعلم أن لـ(أن) الناصبة للمضارع أحوالاً ثلاثة:

أحدها: وجوب إظهارها إذا تقدمت عليها اللام ووليها لا نحو: لئلا يعلم الكتاب.

وثانيها: جواز إضمارها، وإظهارها.

(و) ذلك في موضعين:

الأول:

وبَعْـدَ لامِ الْجَرِ فانْصِبْ واضْمِرا لأنَّ جـوازا كارتقـىَ لِيَنْظُرَا

(بعد لام الجرّ) سواء كانت تعليلية، أو للعاقبة، أو زائدة نَحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾ [الفتح: ٢]، ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(فانصب) حينئذ المضارع. (واضمر لأن) المصدرية.

(*) انظر: الجواهر (٥٨٦)، معاني القرآن للفراء (٢/٢١٤)، إعراب القرآن (٢/٥٦١)، مجمع البيان (٤/ ٢٧١، ٢٧٢)، البيان (٢/٢٤١)، البحر المحيط (٧/١٣٩، ١٤٠)، المسائل السلبيات (٦٥)، الإغفال (١١٨٣).

(**) انظر: الجواهر (٥٨٨)، إعراب القرآن (١/٥١٠، ٥١١)، مجمع البيان للطبرسي (٢/٢٢٥)، البيان (١/٣٠١)، البحر المحيط (٣/٥٢٣)، الكتاب (١/٤٨١)، المقتضب (٢/٣٢، ٣/٧)، الأصول (٢/ ٢٠٩)، الإيضاح (١٣٢)، الخصائص (٢/٤٢٤)، الهمع (٤/٨٩)، ابن يعيش (٨/٧٧).

(جوازًا) فلو قلت: في. كـ(قولك): (ارتقى لينظرا) ارتقى لأن ينظر لَجاز.

والموضع الثاني: في جواز إضمار (أن) وإظهارها.

كَـبَعْدِ عَاطِفٍ عَلى اسْمٍ خَالِصٍ   وَاضْـمِرْ لَهَـا عَلَى الوجُوبِ

كـ(الأول): وهو ما إذا وقعت (أن) (بعد عاطف على اسم خالص) من التقدير بالفعل، وهو الْجَامد المحض مصدرًا كان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾(٩٧) [الشورى: ٥١]. في قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار (أن) والتقدير: «أو أن يرسل»، وأن والفعل معطوفان على وحيًا؛ أي: وحيًا، أو إرسالاً ووحيًا ليس في تقدير الفعل، ولو ظهرت (أن) فِي الكلام لَجاز أو غير مصدر: (كلولا زيد يُحسن إلَيَّ لَهلكت)، وكقوله(٩٨):

وَلَـوْلاَ رِجَـالٌ مِـنْ رِزَامٍ أَعِـزَّةٌ   وَآلِ سُبَيْعٍ أَوْ أَسوءَكَ عَلْقَمَا(٩٩)

بنصب أسوءَ عطفًا على رجال، و(علقمًا) منادى مرخم علقمة، والْمُراد بالعاطف خصوص (الواو)، أو (الفاء)، أو (ثم)، أو (أو).

واخْصُصْ خَمْسًا عُقَيب لاَمِ جَحْدٍ مِثْل مَا   كَـانَ ذُوو التَّقوى لِيَغْشُوا ظَالِما

---

(٩٧) قال الباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات فِي علل القراءات (١٢٠٤/٢) في تقدير: أو أن يرسل رسولاً، وهو معطوف على (وَحْي) أي: إلاَّ وحيًا أو إرسال رسول.. هذا قول الخليل، ووافقه سيبويه والناس جميعًا، والمصدر في موضع الحال أيضًا، وجاز أن تكون أن وصلتها في موضع الحال؛ لأن المعنى فيما قال أبو علي أو بأن يرسل. فيكون الباء على هذا في تقدير الحال، وإن كان الْجَار مَحذوفًا. الكتاب لسيبويه (١٩٥/١).

(٩٨) قائله: الحصين بن الحمام المري.

(٩٩) البحر: الطويل. قال سيبويه عقب ذكره للبيت: يضمر أنْ؛ وذاك لأنه امتنع أن يَجعل الفعل على لولا فأضمر (أن)، كأنه قال: «لولا أن أسوءك»، قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في شرح التصريح (٢٤٤/٢): فاسوءك معطوف على رجال، وهو ليس في تأويل الفعل. و(رزام) حي من نُمير. وقال الدنوشري: (علقما) منادى مرخم عيني. قوله: (فاسوءك) معطوف. قال الدنوشري: فيه مسامحة. اهـ ووجه المسامحة أن المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من «أن» والفعل الذي هو أسوءك. وقول الشيخ خالد الأزهري: حي من نُمَير. قال الدنوشري: وفي النسخ حي من تَميم.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٥٠/٣)، الْمُحتسب (٣٢٦/١)، العيني (٤١١/٤)، هَمع الْهَوامع (٢/ ١٠، ١٧٠)، الأشموني (٢٩٦/٣)، خزانة الأدب (٣٢٤/٣).

(و) ثالث أحوال (أن): (اضمر لَها) فيه. (على الوجوب) فلا يصح إظهارها فيه. (واخصص) بِهذا الوجوب. (خَمسًا) بل ستًّا، ثلاثة من حروف الْجَر أحد بعد كي التعليلية كما مرَّ.

والثاني: (عقيب لام جحد) هو فِي اصطلاح النحو بين مطلق النفي وهذه اللام هي الداخلة في اللفظ الفعل مسبوقة «بِما كان»، أو «بلم يكن» ناقصتين مسندتين لِمَا أسند إليه الفعل المقرون باللام فالمسبوقة بِما كان، (مثل: ما كان ذوو التقوى ليغشوا ظالَما) فـ(ما) نافية، وكان فعل «ما» ناقص، و(ذوو) اسْمَها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جَمع مذكر سالِم، و(ذوو) مضاف، و(التقوى) مضاف إليه مَجرور بكسرة مقدرة على الألف لِمانع التعذر، و(ليغشوا) اللام لام الجحود، و(يغشوا) أي: يأتوا، منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، و«الواو» فاعل مبني على السكون فِي مَحل رفع، و(ظالِمًا) مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، وأن وما بعدها مَجرور باللام، والْجَار والْمَجرور متعلق بِمحذوف تقديره: «مريدين لإتيان الظالِم» أو خبر كان المسبوقة بلم يكن، نَحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

فـ(لَم) حرف نفي وجزم وقلب و(يكن) مَجزوم بِها، وعلامة جزمه السكون ولفظ الجلالة اسْمها مرفوع على التعظيم، و(ليغفر) اللام لام الْجحود و(يغفر) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر جوازًا يعود إلَى لفظ الجلالة، و(لَهم) جار ومَجرور متعلق بـ(يغفر)، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مَجرور باللام، والْجَار والْمَجرور متعلق بِمحذوف واجب الْحَذف تقديره: «مريدًا للغفران لَهم» خبر (يكن).

وَبَعْـدَ حَتَّـى حَـيْثُ مَعْـنَاهَا إِلَـى ... كَاعْمَـلْ لَـدَارِ الْخُلْـدِ حَتَّـى تَنْقُلا

(و) الثالث: (بعد حَتَّى) الْجَارة.

(حيث) يكون الفعل بعدها مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]. فإن رجوع موسى -عليه الصلاة والسلام- مستقبل بالنسبة إلَى الأمرين جَميعًا إذ الْمَنْظُور إليه في هذه الآية حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم، ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلَى زمن التكلم الْمَحكي. فافهم، أو لَم يكن مستقبلاً بالنسبة إلَى زمن التكلم، بل بالنسبة

لِما قَبْله فقط؛ كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

إذ المنظور إليه في هذا الآية زمن النُّزول؛ لأنه زمن التكلم بالنسبة لكونِها أخبارًا من الله تعالى لا حكاية لكلام آخر و(معناها) أي: حتى، إمَّا معنى. (إلى) الغائبة.

(كاعمل لدار الْخلد حَتَّى تنقلا) (فاعمل) فعل أمر مبني على السكون لا مَحل له من الإعراب، والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، و(لدار) جار ومَجرور متعلق باعمل، و(دار) مضاف، و(الْخُلد) أي: الإقامة فِي النعيم الدائم، مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة، و(حَتَّى) حرف غاية وجر بِمعنى: إلَى، و(تنقلا) مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حَتَّى الْجَارَّة، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، وألفه للإطلاق ونائب فاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، وإن وما بعدها في تأويل مصدر مَجرور بِحَتَّى، والْجَار والْمَجرور متعلق بـ(اعمل).

وأما معنى كي التعليلية، نَحو: (أسلم حَتَّى تدخل الجنة)، (فأسلم) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، و(حتى) حرف تعليل وجر، و(تدخل) منصوب بأن مضمرة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، و(الْجَنَّة) مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن وما بعدها في تأويل مصدر مَجرور بـ(حَتَّى)، والْجَار والْمَجْرور متعلق بـ(أسلم).

وَأَوْ إِذَا الْمَعْنَـــى بِـــنَحْوِ إِلاَّ أَتَـــى ... كـلا تَقـر العـينُ أَوْ يُعْطَـى الْفَتَـى

(و) ثلاثة من حروف العطف الأول بعد. (أو إذا) أتى.

(المعنى): لَها (بنحو إلا أتى) أي: يَجب إضمار (أن) بعد (أو) المقدرة بـ(إلا) استثنائية فيما يَحصل دفعه.

(كلا تقر العينُ أَوْ يعطى الفتى) والمعنى: لا تقر عيني بشيء إلا بإعطاء الفتى.

وإعرابه: (لا) نافية، و(تقر) مضارع مرفوع بالتجرد، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة والعين فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، و(أو) حرف عطف بِمعنى «إلا»، و(يعطى) مضارع مَجهول منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بِمعنى (إلا)، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف لِمانع التعذر، و(الفتى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف لِمانع التعذر، وأن وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مِمَّا قبله والتقدير: «لا تكون قرة العين بشيء أو إعطاء الفتى»، والمقدرة بنحو: «إلا» وهو

«حتى».

أما الغالبية فيما ينقضي شيئًا فشيئًا كقوله:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ(١٠٠)

فـ(اللام) موطئة للقسم و(أَسْتَسهِلَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فِي مَحل رفع بالتجرد، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا»، و(الصعب) مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة، و(أو) حرف عطف بِمعنى (إِلَى)، و(أدرك) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد أو التي بِمعنى (إلى)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا»، و(المنى) مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على الألف لِمانع التعذر، و(أن وما بعدها) في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر المأخوذ مِمَّا قبله والتقدير: «ليكونن استسهال مني للصعب» أو (إدراك للمنى) وإنَّما احتاجوا إلى هذا التأويل ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لِمَا بعدها في الشك، وبين (أو) التي تقتضي مُخالفة ما قبلها لِمَا بعدها في ذلك فافهم، (فما انقادت) الفاء تعليلية و(ما) نافية، و(انقاد) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(التاء) علامة التأنيث حركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، و(الآمال) فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، و(إلا) أداة حصر ملغاة، و(لصابر) جار ومَجرور متعلق بانقادت المذكورة.

وأما (التعليلية) فيما إذا كان ما بعدها علة لِمَا قبلها نَحو: (لأرضين الله أو يغفر لي)

---

(١٠٠) البحر: الطويل.

اللغة: انقادت، انقياد الآمال: حصولها، فكأنها خصصت، وذات لطالبها وآملها.

الشاهد فيه: قوله: (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع والذي هو أدرك- بعد أو. وقد ذكر جماعة من العلماء أن (أمر) في هذا البيت بِمعنى (إلى)، وذكر بعضهم أن (أو) بِمعنى (حَتَّى)، ولا خلاف بين هذين الكلامين، وإنَّما هو من باب اختلاف العبارة، والمعنى واحد، فإن (إلى، وحتى) جَميعًا معناهُما الغاية. وذكر السيوطي أن (أو) في هذا البيت بِمعنى (إلا)، وهذا مُخالف لذلك كله فوق أنه بعيد.

واعلم أن ضابط (أو) التي بِمعنى (إلى)، أن يكون انقضاء ما بعدها يَحصل على التدريج شيئًا فشيئًا، وضابط أو التي بِمعنى (إلا) أن يكون ما بعدها ينفض دفعة واحدة. شرح شذور الذهب (ص٣٦٤)، رقم (١٤٦).

فاللام موطئة للقسم، و(أرضين) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة...إلخ. ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم بالفتحة الظاهرة، و(أو) حرف عطف بِمعنى لام التعليل، و(يغفر) منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد أو المذكورة، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو» يعود على الله، و(لي) جَار ومَجرور متعلق بـ«يغفر»، و(إن وما بعدها) في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر المأخوذ مِمَّا قبله نظير ما مر.

ويحتمل الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي، والمعنى على الاستثناء لألزمنك في جميع الأزمان إلا زمن القضاء أي وقت انتهائه، وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بأن تكون لِمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها إلا إذا عطفت على اسم خالص كما مر.

واو المصاحبة:

وَبَعْـــدَ وَاوٍ ثُـــمَّ فَـــاءٍ وَقَعَـــا صَـدْرَ جَـوَابِ النَّفْـيِ نَحْـوَ الدُّعَا

(و) الثاني والثالث.

(بعد واو) قصد بِها المصاحبة فمن هنا اختلف في كونِها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مِمَّا قبلها كما صرحوا به أولاً، بل هي بِمعنى (مع) أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره؛ لكثرة الاستعمال فمعنى: (قم وأقوم)، (قم وقيامي ثابت)، أو (مع قيامي)؛ لأن العطف يفوت النص على المعية، أي: (ليكن قيام منك وقيام مني)، وهذا الثاني هو قول الرضي واستظهره الدماميني.

فإن لَم يقصد بالواو المصاحبة وإنَّما قصد بِها:

إما التشريك بين الفعلين، أو جعل ما بعدها خبر المبتدأ مَحذوف لَم يَجز النصب.

(ثُمَّ) بعد. (فاء) السببية عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر يتصيد مِمَّا قبلها، إن كان قبلها ما يتصيد منه مصدر وإلا فمحل خلاف:

قيل: يرفع ما بعدها حينئذ على الاستئناف، أو عطف جُملة على جُملة بلا قصد للتسبب.

وقيل: بنصب ما بعدها حينئذ، ويتصيد مصدر من لازم الجملة كما يقال في نَحو: (ما أنت زيد فنكرمك)، ما يثبت (كونك زيدًا فإكرامك)، وهذا من العطف على المعنى والتوهم، لكن نصب المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (الواو والفاء) المذكورتين حيث

(وقعا صدر جواب النفي) الْمَحض سواء كان بالْحَرف، نَحو: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ونَحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

أو بالفعل كـ(ليس زيد حاضرًا فيكلمك)، أو بالاسم كـ(أنت غير آت فتحدثنا).

ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بـ(قلما)، أو (قد) مرادًا بِها كلها النفي، كـ(أنك وال علينا فتشتمنا)، و(قلما تأتينا فتحدثنا)، و(قد كنت في خير فتعرفه)، بالنصب أي: ما كنت، ولا تأتينا، ولا أنت وال.

ومعنى كون النفي مَحضًا: أن يكون خالصًا من معنى الإثبات فيجب رفع ما بعد الفاء مثلاً في نَحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا[(١٠١)].

(أو) وقعا صدر جواب الطلب المحض.

(نحو الدعا) ودخل تحت النحو الأمر والنهي والاستفهام.

كاحرص على التقوى فتختار ولا ....

والتمني والعرض والتخصيص فالأمر. (كاحرص على التقوى فتختار)

ونحو قوله[(١٠٢)]:

فَقُلْتُ ادْعُ وأَدْعُو أَنَّ أَنْدَى ... لِصَوتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَان[(١٠٣)]

---

(١٠١) شرح شذور الذهب ص (٣٧٠).

(١٠٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت:

أ- فنسبه سيبويه (٤٢٦/١) إلى الأعشى. ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون.

ب- ونسبه الأعلم في شرح شواهده إلى الحطيئة.

ج- ونسبه آخرون إلى دثار بن شيبان النمري.

قال أبو رجاء -غفر الله له- وقد روى أبو السعادات ابن الشجري في أثناء مختار شعر الحطيئة كلمة عدتها ثلاثة عشر بيتًا، ونسبها إلى دثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط يقولها في هجاء بني قريع. والبيت الشاهد تاسع أبياتها.

د- ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم.

ز- ونسبه أبو علي القالي إلى الفرزدق.

(١٠٣) **البحر:** الوافر.

اللغة: (أندى) أفعل تفضيل من قولهم: ندى صوته يندي ندى -من باب فرح- إذا بعد أمده وامتد.

الشاهد فيه: قوله: (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو قوله: أدعو، بـ(أن) المضمرة وجوبًا بعد ولو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله: (ادعي).

=

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

ونحو: (لا ترجُ النَّجَاةَ وَتُسيئَ الْعَمَلَ).

ومنه قوله(١٠٤):

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ(١٠٥)

والاستفهام نَحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

كقوله:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُم ويَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُم الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ(١٠٦)

قلت: وقد رواه أبو البركات بن الأنباري في كتابه الإنصاف (٣٠٦) برواية أخرى (ادعى وأدع فإن أندى) وهي رواية ابن الشجري، ومجازها عندهما أن (وأدع) مجزوم بلام الأمر محذوفة أي ولأدع. إلخ.

المصادر: الكتاب (٤٢٦/١)، الإنصاف (٥٣١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٧)، شرح التصريح (٢٣٩/٢)، شرح شذور الذهب (ص ٣٧٨) رقم (١٥٤)، العيني (٢٩٢/٤)، أمالي القالي (٩٠/١).

(١٠٤) القائل هو: أ- أبو الأسود الدؤلي اسمه: ظالِم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن ظالِم، ويقال: بالتصغير فيهما، ويقال: عمرو بن عثمان، أو عثمان بن عمرو، ثقة فاضل، مُخضرم، مات سنة تسع وستين. أخرج له الجماعة في الكتب الستة. [تقريب التهذيب رقم ٧٩٤٠].

ب- ونسبه سيبويه في الكتاب (٤٢٤/١) للأخطل.

ج- وذكره الأعلم الشنتمري في شرح شواهد الكتاب، ونسبه لأبي الأسود الدؤلي، ومنهم الأشموني في باب: إعراب الفعل، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٤٩٩)، وفي قطر الندى رقم (٢٣)، وابن عقيل في شرحه على الألفية رقم (٣٣٤).

د- ونسبه أبو هلال العسكري في جَمهرة الأمثال (٢٧٩/٢) إلى المتوكل الليثي، وأنشده ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣٠/٢) طبعة اللجنة، ونسبه إلى المتوكل الليثي.

(١٠٥) **البحر:** الكامل.

الشاهد فيه: قوله: (وتأتي) فإن هذه الكلمة التي هي (تأتي) مسبوقة (بواو) دالة على المعية، ومع ذلك لا يَجوز أن تسمى مفعولاً معه. لأنَّها فعل، وليست باسم. ولا يَجوز عند جُمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من (أن والفعل) مفعولاً معه؛ لأنَّهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسْمًا صريْحًا.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٩٦ رقم (١١٤)، المقتضب (١٦/٢)، حَماسة البحتري (١٧٤)، المؤتلف والمختلف للآمدي (١٧٩)، معجم الشعراء للمرزباني (٤١٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٤/٧)، خزانة الأدب (٦١٧/٣)، شرح التصريح (٢٣٨/٢)، الأشموني (٢٠٧/٢)، العيني (٣٩٣/٤)، ملحقات ديوان أبي الأسود الدؤلي (١٣٠).

(١٠٦) **البحر:** الوافر. قال أبو العباس المبرد في المقتضب (٢٦/٢) هذا باب الواو: (... فأما قوله: .. وذكره. فإنه أراد ألَم يَجتمع كون هذا منكم، وكون هذا مني؟ ولو أراد الإفراد فيهما لَم يكن إلا =

والتمني؛ نَحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

ونَحو: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧]. بنصبهما لِحمزة وحفص(١٠٧).

والعرض: وهو الطلب بلين ورفق؛ كقوله:

يَـا ابْـنَ الكِـرَامِ أَلَا تَدْنُـوا فَتُبْصِرَ مَا ... قَـدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا(١٠٨)

مَجزومًا كأنه قال: ألَم يكن بيني وبينكم. والبيت. استشهد به سيبويه في الكتاب (٤٢٥/١) على نصب الفعل تكون بإضمار (أن) بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام. والتقدير: ألَم يقع أن أكون جاركم، وتكون بيني وبينكم المودة.

قلت: سبحان الله!! عَلامَ صال وجال ابن مضاء القرطبي في كتاب: (الرد على النحاة) في إضمار (أن) بعد واو المعية، وهذا إمام النحاة سيبويه أثبت ذلك وغيره الكثير من النحاة. والبيت للحطيئة يقوله لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه، فانتقل عنهم، وهجاهم. انظر: هَمع الهوامع للسيوطي (١٣/٢)، العيني (٤١٧/٤)، الدرر اللوامع (١٠/٢)، ديوان الحطيئة (ص٤٠)، الأشموني (٣٠٧/٣).

(١٠٧) قرأ حَمزة، وحفص عن عاصم بن أبي النجود بنصب الياء والنون، وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون. وقرأ الباقون برفعهما. وذكر ابن مجاهد أنه اختلف عن ابن عامر فروى عنه هشام رفع الباء، ونصب النون. وروى عنه ابن ذكران نصبهما. انظر: السبعة (٢٥٥)، التيسير (١٠٢)، النشر (٢٥٧/٢)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (ص٣٩٢).

(١٠٨) **البحر**: البسيط.

اللغة: (الكرام) جَمع كريم. (تدنو) تقرب. وأراد به: أن ينْزل بدارهم، (راء) اسم فاعل من الرؤية، حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لَهم بكرم الأصول أن يزورهم؛ ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم من حسن لقائهم للضيف، وقيامهم له بِما توجبه الأريحية، ثُم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به، لِمَا يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونَحوها.

الشاهد فيه: قوله: (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (تبصر)، بـ(أن) المضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله: (ألا تدنو). والعرض: هو الطلب بلين ورفق.. ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت. الكتاب (٣٣/٣):

أَلَا رَسُـــولَ لَـــنَا مِـــنَّا فَيُخْبِـــرَنَا ... مـــا بَعْـــدَ غَايَتِـــنا مِـــنْ رَأسِ مَجْـــرَانَا

المعنى: ألا رسولاً يبعث من الأموات فيخبرنا عن المدة التي تنقضي بين موتنا ومبعثنا، يقول على طريق الوعظ: (لا يدري امرؤ حقيقة ما يكون بعد الموت، وضرب المجرى والغاية مثلاً، وأصلهما في سباق الخيل.

والتخصيص؛ نحو: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [النساء: ٧٣].

والدعاء؛ كقوله:

رَبِّ وَفِّقْنِـــي فَـــلاَ أَعْـــدِلُ عَـــنْ ... سُـنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سُنَنِ(١٠٩)

وأجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني؛ فينصب جوابه المقرون بالفاء كما ينصب جواب التمني، وتابعهم ابن مالك.

ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾(١١٠) [غافر: ٣٦، ٣٧]. في قراءة من نصب (فأطلع) وهو حفص عن عاصم، ولم يسمع النصب مع الواو بعد العرض.

والتحضيض والدعاء والترجي فقاسه النحويون فيها على الْخَمسة المسموعة أعني: النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، وقد مرت أمثلتها.

ومثال العرض: أَلاَ تَنْزِلِ عِنْدَنَا وَتُصِيبَ خَيْرًا.

ومثال التحضيض: هَلاَّ أَكْرَمْتَ زَيْدًا وَيَشْكُرَكَ.

ومثال الدعاء: رَبِّ وَفِّقْنِي وَأَتُوبَ إِلَيْكَ.

=

الشاهد فيه: نصب (يُخبرنا) على الجواب بالفاء ولو قطع فرفع لَجاز. انظر: شرح قطر الندى (ص١٠٣) رقم (٢١)، شرح شذور الذهب ص ٣٧٥ رقم (٥٢)، شرح التصريح (٢/٢٣٩)، الأشموني (٣/٣٠٢)، العيني (٤/٣٨٩).

(١٠٩) البحر: الرمل.

اللغة: (وفقني) أراد: اهدني وارشدني. أعدل (أميل.. سنن) بفتح السين والنون جَميعًا: هو الطريق. (الساعين) جَمع ساعٍ، وهو السائر.

الشاهد فيه: قوله: (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: (أعدل) بـ(أن) المضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) الواقعة في جواب فعل الدعاء الذي هو قوله: وفق، ومنه يتبين لك أن الفصل (بلا) النافية بين الفاء والفعل لا يَمنع من عمل النصب.

انظر: شرح شذور الذهب (ص٣٧٣) رقم (١٥١)، وأنشده ابن عقيل رقم (٣٢٥)، والأشموني في باب: إعراب الفعل، ابن هشام في شرح قطر الندى رقم (١٩).

(١١٠) قرأ بالنصب، حفص عن عاصم وجده، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: السبعة (٥٧٠)، والتيسير (١٩١)، النشر (٢/٢٦٥).

فالنصب على أن يكون مَحمولاً على قوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦].

لأنه من جُملة الأشياء التي أجوبتها (بالفاء) منصوبة. ومن رفع جُملة على لفظ (أبلغ). وهو ثَمن.

ومثال الترجي: لَعَلِّي أَكْتَسِبُ مَالاً وأَحجُّ منه.

ومعنى كون الطلب مَحضًا ألاَّ يكون مدلولاً عليه لا باسم فعل سواء كان من لفظ الفعل كـ(نزل فتحدثك) أولاً كـ(صه فأحسن إليك)، ولا بلفظ الخبر كـ(حسبك الحديث فينام الناس).

فيجب رفع ما بعد (الفاء) الواقعة في جواب هذين، نعم أجاز ابن عصفور النصب بعد نَحو: نزال.

قال في (شرح الشذور): وما أجدره بأن يكون صوابًا؛ وأما المصدر النائب عن فعله: كـ(ضربا زيدًا فيتأدب) فالْحق نصب ما بعده، كما قاله ابن هشام وسُمِّي ما بعد الفاء جوابًا؛ لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط وحُملت (الواو) الَّتي بِمعنى (مع) على الفاء في ذلك ومثلهما عند الكوفيين، ثُمَّ فينصب الفعل بعدها كحديث: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي الْمَاءِ الدَّائِم ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيه»(١١١).

ثُـمَّ مَتَـى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبِ فَاجْـزِمْ جَوَابًا لَمْ يكُنْ فَاء صَحِبِ

وجوّز. (ثُمَّ) إن الفاء قد اختصت بِحكم وهو أنه (متى دل على الشرط الطلب) وهو الأمر ولو كان مدلولاً عليه بلفظ الخبر، أو باسم فعل والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنهي، بأن يصح وضع (أن) الشرطية وحدها فيما قبل النهي ومع لا في النهي عند غير الكسائي موضعه.

(فاجزم) الفعل المضارع الواقع (جوابا) لواحد من أنواع الطلب المذكورة بشرطين:

أحدهما: إذَا.

(لَم يكن) أي: جواب ذلك الطلب الدال على الشرط (فاء صحب) أي: لَم توجد فيه الآن، سواء وجدت قبل ثُم سقطت أم لَم توجد أصلاً.

---

(١١١) الْحديث: متفق عليه. أخرجه: البخاري (ص٦٠)، ٤- كتاب: الوضوء، ٧٢- باب: البول فِي الماء الدائم (٢٣٩)، ومسلم (٢٣٥/١) كتاب: الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد رقم (٩٥)، وأبو داود ١-كتاب الطهارة، ٣٦-باب: البول في الماء الراكد (٦٩)، الترمذي كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد (٦٨).

وثانيهما:

إنْ قُـصِدَ الْجـزَا بِـهِ لِلطَّلَـبِ   كَعَامِـلِ اللهَ بِـصِدْقٍ تَقْـرَبِ

(إن قصد الْجزا به) أي: الْجَواب. (لـ) ذَلِكَ .

شروط جزم جواب الطلب:

(الطلب) الدال على الشرط فشروط جزم جواب الطلب بأنواعه الثمانية ثلاثة:

الأول: صحة وضع (إن) الشرطية وحدها فيما عدا النهي، ومع (لا) في النهي موضع الطلب.

الثاني: عدم وجود الفاء في الْجَواب.

والثالث: أن يقصد بالجواب الجزاء؛ أي: التسبب عن الطلب، فإن انتفى الأول نَحو: (أين بيتك اضرب زيدًا فِي السوق)، ونَحو: (لا تدنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلُك) وجب رفع الْجَواب بالتفصيل الآتي.

فلذا أجمع السبعة على رفع ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، حالاً(١١٢) من فاعل (تَمنن)، وأما جزمه في قراءة الحسن ﷺ فعلى أنه بدل كل من (تَمنن)؛ لأنه بِمعناه؛ أي: (لا تستكثر ما أنعمت به وتعدده على الغير)، وكذا قوله ﷺ:

«مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ -يعني: الثوم- فلا يَقْرِبنَ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا»(١١٣).

بِجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب، لا فِي جواب النهي إذ لا يصح أن لا يقربه يؤذنا

---

(١١٢) والتقدير: (ولا تَمنُن مستكثرًا).

انظر: معاني القرآن للأخفش (٥١٥)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٢٠١)، ومَجمع البيان (٢/٤٧٣)، والبحر المحيط (٨/٣٧٢)، والجواهر (٦٣٨، ٦٤٠)، وإعراب القرآن (٣/٥٤٠)، والكامل (٣٧٤)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (ص١٣٩٨).

(١١٣) الْحديث: متفق عليه.

أخرجه: البخاري كتاب: الأذان، كتاب الاعتصام، باب: ما جاء في الثوم، باب: الأحكام التي تعرف بالدلائل، مسلم (١/٣٩٣، ٣٩٥) كتاب: المساجد. باب: نَهى من أكل ثومًا أو بصلاً ونَحوهما من حضور المسجد، وأبو داود كتاب: الأطعمة باب: في أكل الثوم، ابن ماجه (١/٥٤٤ بتحقيقي) ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها (٥٨)، باب: من أكل الثوم فلا يقربن المسجد (١٠١٥) عن أبي هريرة (١٠١٦)، عن ابن عمر، والنسائي (٢/٣٤) كتاب: المساجد باب: من يُمنع من المسجد، أحمد في المسند (٣/١٢، ٤/١٩، ٢٥٢، ٥/٢٦).

ولا أن ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. نعم، أن جعل معنى الآية (تستكثر من الثواب) أي: تزدد منه، صح كونه جواب النهي؛ لصحة أن (لا تَمنن) أي: تعدد النعم على الغير تزدد ثوابًا فافهم.

وإن انتفى الثاني نَحو: (أحسن إلَيَّ فأحسن إليك)، و(لا تدن من الأسد فتسلم) وجب النصب (بأن) مضمرة وجوبًا كما علمت.

وإن انتفى الثالث (بأن) لَم يقصد تسبب الفعل عن الطلب، وجب الرفع أما على الوصف إن كان قبله نكرة نَحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٣٨].

أو على الْحَال نَحو: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

أو على الاستئناف كقوله:

وَقَالَ رَائِدُهُم ارْسُوا نُزَاوِلُهَا .... (١١٤)

والمستكمل لشروط الجزم الثلاثة المذكورة

(كعامل الله بصدق تقرب) ونَحو منه: أحسن إليك، وحسبك الحديث ينم الناس، ونَحو: (لا تدن من الأسد تسلم)، يَجب جزمه؛ إما بشرط مقدر مع فعله بعد الطلب، وهذا مذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير (أن) لأنَّها أم الباب، ولتصريحهم بأنه لا

---

(١١٤) **البحر:** البسيط. عجز:

.... فكُل حَتْفِ امرئ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

الشاهد فيه: على أن قوله: (نزاولها) استئناف، وهذا وجب رفعه.

قال سيبويه –رحمه الله– وتقول: (ائتني آتِك)، فنجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله، معلقًا بالأوّل، ولكنك تبتدئه، وتَجعل الأوّل مستغنيًا عنه، كأنه يقول: (ائتني أنا آتيك)، ومثل ذلك قول الأخطل.. وذكر الشاهد الكتاب (١/٤٥٠، ٣/٩٦).

اللغة: (الرائد) الذي يتقدم القوم ليطلب الماء والكلأ من الرُّود، وهو التردد في طلب الشيء برفق.

(وأرسوا) بفتح الهمزة أمر من الإرساء، أي أقيموا، من أرسيت السفينة إرساء أي حبستها بالمرساة.

وهذا البيت أورد في علم المعاني مثالاً لكمال الانقطاع باختلاف الجملتين خبرًا، وإنشاءً لفظًا ومعنًى.

ولِهذا لَم يتعاطفا؛ فإن أرسوا إنشاء لفظًا ومعنى، ونزاولها خبر كذلك فوجب ترك العطف. ولَم يَجعل نزاولها مَجزومًا جوابًا للأمر، لأن الغرض يقلل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمر في الجزم بالعكس، أعني يصير الإرساء علة المزاولة.

انظر: خزانة الأدب (٩/٨٧) رقم ٧٠٠، معاهد التنصيص (١/٩٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٥٠، ٥١).

يُحذف غيرها؛ أي: (عامل الله بصدق فإن تعامله بصدق تقرب منه تعالى قرب رضا وعناية.

وإمَّا بنفس الجملة قبله إما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب (بضربا) عن (اضرب) في العمل، أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل، وإما بلام أمر مقدرة فالأقوال أربعة أضعفها الأخير.

ولا يَجوز الْجَزم في جواب النفي فلا تقول: (ما تأتينا تُحدثنا) بل يَجب الرفع على تفصيله المتقدم خلافًا للكوفيين في تَجويزهم الجزم بعد النفي أيضًا، والله أعلم.

****

خاتمة

ما يقاس فيه حذف أن ونصب الفعل:

أسأل الله حسنها... جُملة ما ينقاس فيه حذف (أن) ونصب الفعل أربعة عشر:

مواضع إضمار أن وجوبًا:

تسعة تضمر أن فيها وجوبًا المتقدم منها سبعة: ثلاثة من حروف الْجر، وهي: كي التعليلية، وحتى الغائبة، أو التعليلية، ولام الجحود. وأربعة من حروف العطف: (أو) التي بِمعنى إلا، أو حتى، والواو، أو الفاء، أو ثُمَّ في جواب نفي أو طلب مَحضين، وبقى اثنان وهُما: الفاء، والواو الداخلان على فعل منصوب بعد الشرط أو الْجزاء، نَحو:

ومَـنْ يَقْتَـرِبْ مِـنَّا وَيَخْـضَعَ نُـؤْوِهِ ....(١١٥)

بنصب (يَخضع)، ونَحو قوله تعالَى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾(١١٦) [البقرة: ٢٨٤].

---

(١١٥) الشاهد لَم أقف عليه.

(١١٦) بالرفع والجزم، فالجزم بالعطف على قوله: (يُحاسبكم) وهو جواب الشرط.

انظر: الجواهر (٩٣٠- ٩٣١)، إعراب القرآن (٣٤/١)، الحجة (٣٣٧/٢، ٣٢٨)، مجمع البيان (٤٠١/١)، البيان (١٨٦/١، ١٨٧)، البحر المحيط (٣٦٠/٢، ٣٦١)، الكتاب (٤٤٨/١)، المقتضب (٢٢/٢، ٦٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٧)، أمالي ابن الشجري (٢٢/١)، والرفع على الاستئناف دون العطف على (يحاسبكم)، ويَجوز أن يكون (يغفر) في موضع رفع خبر ابتداء مضمر، والجملة مستأنفة.

على قراءة (يغفر) بالنصب فإن النصب فيهما (بأن) مضمرة وجوبًا[(١١٧)].

وخَمسة تُضمر (أن) فيها جوازًا وقد تقدمت، وهي: واحد من حروف الْجَر هو (لام كي)، والعطف على اسم خالص (بالواو أو الفاء)، أو (ثُم، أو أو)، وماعدا ذلك لا يَجوز فيه حذف (أن). نعم أوجب الكوفيون إضمار (أن) بعد (ثُم) العاطفة الداخلة على فعل منصوب بعد فعل الشرط بدليل قراءة الحسن[(١١٨)]:

﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾ [النساء: ١٠٠]. بنصب (يدرك).

مواضع حذف (أن) ونصب الفعل بها وهي مضمرة:

وعليه فتكون جملة ما ينقاس فيه حذف (أن) ونصب الفعل خَمسة عشر فاحفظه، والله سبحانه وتعالى أعلم. وقد نظمت هذه الخمسة عشر في قولي لتحفظ[(١١٩)]:

وَانْصِبْ بِأَنْ مُضْمَرَة حَتْمًا قِيَا ... سًا بَعْد عشر كي وحتى جليا

---

(١١٧) والنصب في (فيغفر) ضعيف هاهنا، وليس بقويّ؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب فيما بعد الجزاء. ويعني قراءة شاذة تعزى إلى ابن عباس، والأعرج، وأبي حيوة. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (ص٢٠٥).

(١١٨) قراءة الحسن بالنصب للفعل (يُدْرِكَكُ) على إضمار (أن)؛ لأنه لَم يعطفه على الشرط لفظًا، فعطفه عليه معنًى. التبيان في إعراب القرآن (١/٣٨٥)، والمحتسب (١/١٩٥).

(١١٩) ذكر أبو سعيد السيرافي في أخبار النحويين البصريين (ص٨٨، ٨٩) أنه روي عن رماذ صاحب أبي عبيدة من أنه قرأ من النحو إلى بابي الفاء والواو، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه أن ما بعدها ينتصب بأن مضمرة وجوبًا نَبَا فهمه عن ذلك، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني -شيخ نُحاة البصرة في عصره- يشكو إليه ما لقيه من عنت بهذه الأبيات:

وفكرتُ في النَّحوِ حتَّى مَلَلتُ ... وأتعبتُ نَفْسي لَهُ وَالْبَدَنْ
وأتعبتُ بكْرًا وأَصْحَابَهُ ... بطُول المَسَائِل فِي كُلِّ فَنْ
فكنتُ بِظَاهِرِه عَالِمًا ... وكُنْتُ بِبَاطِنهِ ذَا فَطِنْ
خَلاَ أَنَّ بَابًا عَلَيْهِ الْعَفَا ... ء وللْفَاءِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يكنْ
إذا قُلْتُ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَا ... لُ فلَسْتُ بِآتيكَ أَوْ تَأْتِينْ
أَجِيبُوا لِمَا قِيلَ هَذَا كَذَا ... على النصب قيل لإضْمَارِ أَنْ
فقد كِدْتُ يَا بكْرُ مِنْ طَوْلِ مَا ... أُفَكِّرُ فِي بَابِهِ أَنْ أُجَنْ

لامُ الجُحُودِ أَوْ كَحَتَّى إلاَّ وَالفَاءُ وَالوَاوُ وَثُمَّ تُتْلاَ
لِحَضِ نَفْيِ طَلَبٍ وَلَوْ وَفَا مِنْ بَعْدِ شَرْطٍ أَوْ جَوَابٍ عُرِفَا
وَثُمَّ مِنْ بَعْدِ الجَوَابِ وَأَتَى جَوَازُ إِضْمَارٌ بِخَمْسٍ فَاثْبِتَا
وَاواً وَفَاءً ثُمَّ أَوْ عَطْفًا عَلَى خَالِصِ الاسْمِ لامُ كَيِ فَلْتَعْقِلاَ

بَابُ الجَوَازِمِ

وَاجْزِمْ بِلاَمٍ وَبِلاَ فِي الطَّلَبِ فِعْلاً فَرِيْدًا نَحْوَ لا تَسْتَرِبْ

(باب) بيان. (الجوازم) أي: الأدوات الجازمة للمضارع.

(و) هي على قسمين:

الأول: ما يَجزم فعلاً واحدًا، وهو أربعة حروف: (اللام)، و(لا)، دالتين على الطلب، و(لَم، ولَمَّا). فـ(اجزم بلام وبلا في الطلب) أي: الأمر والنهي والدعاء، (فعلاً فريدًا) فجزمه بـ(لا) الدالة على النهي. (نَحو لا تستَرب)، والدالة على الدعاء نَحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وجزمه باللام الدالة على الأمر نَحو:

وَلْتَتَّقِ اللهَ كَذَا لَمَّا وَلَمْ كَلَمْ يَدُمْ عُسْرٌ وَبِالهَمْزِ أَلَمْ

(لتتق الله) والدالة على الدعاء نَحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. و(كذا) المذكور في كونه يَجزم فعلاً واحدًا.

(لَمَّا، ولَم) ويشتركان في ستة أمور:

الأول: الدالة على النفي.

والثاني: الاختصاص بالمضارع.

والثالث: قلب معناه إلى الماضي.

والرابع: جزمه.

والخامس: الحرفية.

والسادس: كونهما تارة بدون الهمزة.

(كلم يدم عُسْرٌ)، ولَمَّا يقم عمرو. (و) تارة. (بالْهمز) نَحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١].

شروط عمل لَمَّا، وتَختص لَمَّا بأربعة أمور:

.... أَلَمَّا تصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ(١٢٠)

الأول: وجوب اتصال نفيها بِحال النطق وأما فِي (لَم) فقد يتصل نَحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. وقد ينقطع نَحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

الثاني: قرب نفيها من الحال فلا يَجوز: (لما يقم زيد في العام الماضي) بِخلاف لَم.

الثالث: كون منفيها متوقع الحصول غالبًا نَحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]. أي:

---

(١٢٠) البحر: الطويل. قائله: النابغة الذبياني. البيت بتمامه:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

اللغة: (عاتبت) العتاب هو اللوم في تسخط، و(الْمَشيب) هو الشيب، (الصِّبا) -بكسر الصاد- الصبوة، وهي الميل إِلَى شهوات النفس، واتباع لذائذها، (تصح) فعل مضارع من الصحو، وهو في الأصل ضد السكر. (وازع) زاجر.

الإعراب: (على): حرف جر، (حين) يروي بالجر معربًا، وبالفتح مبنيًا، وهو المختار هنا، وعلى كل حال فهو مَجرور بعلى إما لفظًا وإما مَحلاً، والْجَار والْمَجْرور متعلق بقوله: (كفكفت) في بيت سابق على هذا البيت وهو قوله:

فَكَفْكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُها عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌ وَدَامِعُ

(عاتبت) فعل وفعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، (المشيب) مفعول به لعاتبت، (على الصبا) جار ومجرور متعلق بعاتب (فقلت): الفاء عاطفة، قلت: فعل وفاعل، وجملتها معطوفة على جملة عاتبت (ألما) الهمزة للإنكار، لما: حرف نفي وجزم يدل على توقع ما بعده انتظار، أي انتظار وقوعه وحصوله، «تصح» فعل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، (والشيب) الواو للحال، الشيب: مبتدأ، (وازع) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: على أنه يجوز إعراب حين بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابِها البناء من إضافتها إلى المبني، وهو جملة عاتبت.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٦٩/١)، المنصف (٥٨/١)، أمالي ابن الشجري (٤٦/١، ١٣٢/٢، ١٦٤)، الإنصاف (٣٩٢/١)، شرح شذور الذهب (ص١١٢ رقم ٢٥)، والتصريح (٤٢/٢)، وديوان النابغة (٥٣)، والعيني (٤٠٦/٢، ٣٥٧/٤)، والهمع (٢١٨/١)، الأشموني (٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣، ٨/٤)، خزانة الأدب (٥٥٠/٦) رقم (٤٩٩).

إِلَى الآن ما ذاقوه وسيذوقونه، ومن غير الغالب (ندم إبليس ولَمَّا ينفعه الندم).

الرابع: جواز حذف مجزومها اختيارًا لدليل كـ(قاربت المدينة ولَمَّا) أي: ولَمَّا أدخلها، ولا يُحذف فِي (لَم) إلا ضرورة، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]. بشدّ (إنَّ)، ولَمَّا أي: (لَمَّا يهملوا)(١٢١)، كما قدره ابن الحاجب، أو (لَما يوفوا أعمالَهم) كما اختاره ابن هشام، وتَختص (لَم) بضد ما مر، وبِمصاحبة الشرط كـ(لو لَم، وإن لَم) وتفصل من مَجزومها اضطرارًا كقوله:

فَاضْحَيَتْ مَعَانِيْهَا قِفَارًا رُسُوُمها ... كَأَن لَمْ سِوَى أَهْلُ مِنْ الوَحْشِ تُوهَلِ(١٢٢)

وقد لا تجزم نَحو: (لَمْ يُوفون الجار) قبل والنصب بِها لغة كقراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]. وقوله:

فِـي أَيِّ يَوْمَـيَّ مِـنَ الْمَـوْتِ أَفِـرّ ... أَيَـوْمَ لَـمْ يَقْـدِرِ أَمْ يَـوْم قُدِرِ(١٢٣)

---

(١٢١) من شدد الميم مع تشديد (إنَّ) وتخفيضه فهو عندهم مشكل إذ ليس يراد به (لَماً) هاهنا معنى (الحين)، ولا معنى (إلاَّ)، ولا معنى (لَم). وأحسن ما يصرف إليه أنه أراد (كما) من قوله: ﴿أَكْلاً لَّمًا﴾ [الفجر: ١٩]. ثُمَّ وقف فصار (لَمّا)، ثُم أجرى الوصل فجرى الوقف. ويَجوز أن يكون (لَمّا) مثل الدَّعوي والبشروي وما فيه ألف التأنيث من المصادر فلم يصرف. [كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ص (ص٥٩٣، ٥٩٤) للباقولي].

(١٢٢) البحر: الطويل. قائله: ذو الرمة.

الشاهد فيه: على أنَّ (لَم) قد فُصلت في الضرورة من مجزومها، فإن الأصل: كأن لم توهل سوى أهل من الوحش. وقيّد ابن عصفور الفصل في الضرورة بالمجرور والظرف. وأنشد:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

نَـوَائِبٌ مِـنْ لَـدْنِ ابْـنِ آدم لَـمْ تَـزَلْ ... تُبَاكِـرَ مَـنْ لَـمْ بِالْحَـوَادِثِ تُطْـرَق

المراجع: ديوان ذي الرمة (٥٠٦)، الخصائص لابن جني (٤١٠/٢)، الضرائر (٢٠٣)، العيني (٤٤٥/٤)، همع الهوامع (٥٦/٢)، الأشموني (٥/٤)، المغني (٢١/٨)، خزانة الأدب (٥/٩) رقم (٦٧٧).

(١٢٣) البحر: الرجز. قائله: الإمام علي بن أبي طالب.

الشاهد فيه: قَوْلُهُ: (لم يقدر) حيث جاء ما ظاهره (أنَّ) لما نصبت الفعل المضارع بعدها، وهو عند العلماء مَحمول على أنَّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لَها ما قبلها، ثُمَّ حُذفت، ونُويت.

وقال ابن جني: أراد: (أيوم لَم يقدر أم يوم قدِر)، ثُمَّ خفف هَمزة (أم) فحذفها، وألقى حركتها على راء (يقدر) فصدر تقديره: أيوم لَم يقدر، أم، وحرَّك الألف؛ لالتقاء الساكنين فانقلبت هَمزة، فصار تقديره: يقدر أمْ، واختار الفتحة؛ اتباعًا لفتحة الراء. الخصائص (٩٥/٣).

المراجع: ديوان علي بن أبي طالب (ص٧٩)، حَماسة البحتري (ص٣٧)، وللحارث بن منذر الجرمي في =

بفتح (نشرح) وبـ(قدر) ورد بِحَمْله على التوكيد بالنون خفيفة، ثُمَّ حذفها، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها كذا قيل.

وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ(لَم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكن.

(و) **القسم الثاني من الجوازم:** ما يَجزم فعلين غالبًا، وقد يَجزم فعلاً وجُملة، وقد يَجزم فعلاً واحدًا فقط كما سيتضح إن شاء الله تعالى.

وَفِعْــلُ شَــرْطٍ وَجَــوَابَ جُــزِمَا ... بِــأَنْ وَمَــنْ وَمَــا وَمَهْمَــا حَيْــثُمَا

فالأول: وهو: (فعل شرط) مضارعًا كان أو ماضيًا

(و) **الثاني** وهو. (جواب) سواء كان فعلاً مضارعًا أو ماضيًا أو جملة.

(جزما) أي: الشرط والجواب لفظًا، أو تقديرًا، أو مَحلاً بإحدى عشرة أداة فإن أردت مجرد تعليق الجواب على الشرط فاجزم.

١- (بإن) قال تعالَى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

٢- ومثلها (إذ) ما تقول: (إذ ما تقم أقم). (و) إن أردت التعليق مع الدلالة على من يعقل فاجزم.

٣- (من) نَحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

(و) إن أردت التعليق مع الدلالة على ما لا يعقل فاجزم (بـــ).

٤، ٥- (ما ومهما) نَحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وَأَيْــــنَ وَأَيَّـــــانَ وَأَيّ وَمَتَـــــى ... أَنَّـى وَإِذْ مَـاذَا كَـاَن حَـرْفُ أَتَـى

٦، ٧- (و) إن أردت التعليق مع الدلالة على المكان فاجزم بـ(حيثما وأين) ومثلهما أنى نَحو: حيثما تستقم يقدر لك الله نَجاحًا.

٨- ونَحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٩- ونَحو: (أنى) تستقم تضم وإن أردت التعليق مع الدلالة على الزمان فاجزم.

١٠، ١١- بـ(أيان) ومثلها (متَى) نَحو: أيان نؤمنك تأمن غيرنا.

=

شرح شواهد المغني (٦٧٤/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤/٢)، لسان العرب (قدر)، المحتسب (٣٦٦/٢)، الممتع في التصريف (٣٢٢/١)، نوادر أبي زيد (ص١٣)، شرح الأشموني (٥٧٨/٣).

١٢- ونَحو:

.... مَتَـى أَضَـعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي(١٢٤)

(و) إن أردت التعليق مع الدلالة على من يعقل، أو على ما لا يعقل، أو على المكان أو على الزمان، أو على المصدر فاجزم.

موقع (أي) الإعرابي:

١٣- (أي) فإنَّها بِحسب ما تُضَاف إليه فهي من باب (من في) نَحو: (أيهم يقم أقم معه)، ومن باب (ما في) نَحو: (أيّ الدواب تركب أركب)، ومن باب (أين في) نَحو: (أي مكان تَجلس أجلس)، ومن باب (متَى في) نَحو: (أي يوم تصم أصم)، ومن قبيل المصدر فِي نَحو: (أي ضرب تضرب أضرب).

جواز اتصال الأدوات السابقة بِــ(ما):

وهذه الأدوات باعتبار الاتصال (بِما) وعدمه ثلاثة أنواع فيجوز اتصال (ما) بأن. ومتَى، وأيان، وأين، وأي، ويَمتنع اتصالها بِمهما، وما، ومن.

---

(١٢٤) البحر: الوافر. قائله: سحيم بن وثيل الرياحي. الصدر:

أنـا ابـن جلا وطلاع الثنايا ... .

اللغة: (جلا) أصله فعل ماض، فسمي به كما سُمي بـ(يزيد ويشكر، ويقم)، (طلاع الثنايا)، طلاع صيغة مبالغة لطالع، (الثنايا) جَمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. وهذه العبارة كناية عن كونه، مِمن تسند إليه عظائم الأمور فيضطلع بِها ويقوم بِها، ويقوم بِما ينتظر من مثله، (أضع العمامة) أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة، والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحدًا، ولا يخافه، وبأنه قوَّام بأعباء الأمور حَمَّال لصعابِها.

الشاهد فيه: قوله: (متى أضع العمامة تعرفوني) حيث جزم بِمتى فعلين أولهما: (أضع). والثاني: (تعرفوني) على أن الأوّل فعل الشرط. والثاني: جوابه وجزاؤه. وقد علمت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لَما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع. ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعًا لقال: (تعرفونني) بنونين، ثُمَّ ولاهُما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية.

المصادر: الكتاب (٧/٢)، المعاني الكبير لابن قتيبة (٥٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ٥/٤). خزانة الأدب (١٢٣/١، ٣١٢/٢، ١١٢/٤)، تفسير الطبري (٢١٠/٧)، شرح قطر الندى (ص١٢٠) رقم (٢٧).

و(أنى) ويلزم اتصالها بحيثما.

(وإذ ما) وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

تُلْـزِمُ مَـا فِـي حِيـنمَا وَإِذْ مَـا ... وَٱمْتَـنَعتْ فِـي مَـا وَمَـنْ وَمَهْمَـا

كَـذَاكَ فِـي أَنَّـى وبَاقِـيهَا أَتَـى ... وَجْهَـانِ إِثْـبَاتٌ وَحَـذْفٌ ثَبَـتَا

* * *

تَقُـولُ إِنْ تَعْمَـلْ بِعِلْـمٍ تَـسْتَفِدْ ... وَمَـا تُقَدِّمْـهُ مِـنَ الْخَيْـرِ تَجِـدْ

وكلها أسْماء لدلالتها مع التعليق على معنى مستقل. لكن (ذا) أي: إذ ما.

(كان حرفًا أتى) لدلالتِها على مُجرد التعليق كما علمت.

(تقول إن تعمل بعلم تستفد) وإذا ما تستقم تربح.

مُجمل إعراب أَسْمَاء الشروط والاستفهام:

وحاصل إعراب أَسْمَاء الشروط، وكذا الاستفهام أن الأداة إن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط؛ إن كان تامًّا؛ نَحو قوله(١٢٥):

مَتَـى تَأْتِـهِ تَعْـشُو إِلَـى ضَـوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدِ(١٢٦)

وإياك تؤمنك.. إلخ. وحيثما تستقم... إلخ. وظرفًا لِخبره إن كان ناقصًا ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. (فأينما) ظرف متعلق بمحذوف خبر (تكونوا) الذي هو فعل الشرط، و(يدرككم) جوابه، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط؛ كـ(أي ضرب تضرب أضرب)، أو على ذات، فإن كان فعل الشرط لازمًا، نَحو:

---

(١٢٥) القائل: الحطيئة.

(١٢٦) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: استشهد به سيبويه في الكتاب (٤٤٥/١) على رفع الفعل (تعشو)؛ لوقوعه موقع الْحَال في (المقصور والممدود) لابن ولادة (ص٧١).

اللغة: (تعشو) عشا: إذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة وقال الأعلم: (متى تأته عاشيًا)؛ أي: في الظلام وهو العشاء.

المصادر: ديوان الحطيئة (ص٣٢- ٣٨)، أمالي ابن الشجري (٢٧٨/٢)، العيني (٤٣٩/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٢)، (١٤٨/٤)، (٤٥/٧، ٥٣)، المبرد في المقتضب (٦٣/٢) هذا باب: ما يرتفع بين المجزومين، وما يَمتنع من ذلك.

(مَنْ يَقم أَضْرِبهُ) فهي مبتدأ، وكذا إن كان متعديًا واقعًا على أجنبي منها، نَحو: (وما تقدمه من الخير تَجده).

ونَحو:

وَمَـنْ يُجَاهِـدْ نَفْـسَهُ يُعْـطَ الْمُنَـى وَاعْـرِبْ مَحَـلَ اسْـمِ الأَدَاةِ هَاهُنَا

(من يُجاهد نفسه يعط الْمُنَى) وخبره إمَّا جملة الشرط أو الجواب، أو هُما معًا؛ أقوال: فإن كان متعديًا، سلط على الأداة فهي مفعوله، نَحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. و(من يضرب زيدًا أضربه)، وإن سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال، نَحو: (من يضربه)، أو (من يضرب أخا زيد أضربه)، فيجوز فِي (من) كونها مفعولاً لِمَحذوف يفسره فعل الشرط، أو مبتدأ، وفِي خبره ما مر.

وإنَّما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس (إذا)؛ لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه؛ ولأنه قد يقترن بالفاء أو (إذا) للفجائية وما بعدهُمَا لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك في (إذا) لأنَّها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما يأتي في الإضافة.

(و) إذا علمت هذا التفصيل. و(اعرب مَحل اسم الأداة هاهنا) أي: في هذا الباب على ما تقدر لك؛ أي اجعله فِي مَحل نصب، أو رفع على حسب طلب العامل له، ثُم إنه قد مر أن الشرط لا يكون إلا فعلاً، وأن الجواب قد يكون فعلاً، وقد يكون جُملة.

أقسام الشرط والْجزاء إذا كانا فعلين:

فإذا كان الشرط والجزاء فعلين كان على أربعة أقسام:

الأول: كونهما معًا مضارعين وهو الأحسن؛ لظهور أثر العامل فيهما كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

الثاني: كونهما ماضيين، وهو يلي الأول في الْحُسن للمشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضين لفظًا، نَحو: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]. أو معنى وهو المضارع المنفي (بلم)، نَحو: إن لَم تَجتهد لَم تنل علمًا.

الثالث: كون الشرط ماضيًا، والْجَواب مضارعًا وهو يلي الثاني في الْحُسن؛ لأن فيه خروجًا من الأضعف وهو عدم التأثير إلَى الأقوى وهو التأثير كَقَوْله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾(١٢٧) [هود: ١٥].

الرابع: يكون الشرط مضارعًا والْجَواب ماضيًا، وخصه الجمهور بالضرورة وأجازه الفراء(١٢٨)، وابن مالك اختيارًا بدليل قوله ﷺ:

«مَنْ يَقُم لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»(١٢٩).

والأولى في المعطوف على الشرط، أو الْجَواب موافقته له مضيًا، وعدمه، ويَجوز اختلافهما، وإذا كان الشرط ماضيًا والْجَواب مضارعًا فالأحسن في الجواب الْجَزم، نَحو: (إن جاء زيد يقم عمرو)، و(إن لَم تقم أقم)، والرفع حسن، نَحو: (إن جاء زيد يقوم

---

(١٢٧) قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله-: ولا يشترط في الشرط والجزاء أن يكون من نوع واحد، بل تارة يكونان مضارعين، نَحو: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]. وتارة يكونان ماضيين، نَحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]. وتارة يكونان مُختلفين ماضيًا فمضارعان، نَحو: ... الآية.
وفي الْخَاطريات، لابن جني: قال أبو بكر: إنَّما حَسُن؛ لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان، وهو مضارع، فكأنه قال: من يرد نزدْ، وليس مثل قولك: إن أتيتني آتك. (التصريح بِمضمون التوضيح (٤/ ٣٧٦) بحيري).

(١٢٨) ثُم قال الشيخ خالد الأزهري: (.. وتارة يكونان عكسه مضارعًا فماضيًا وهو قليل حتى ألْحَقه الجمهور بالشعر، ومذهب الفراء، ومن تبعه جوازه في الاختيار، نَحو: ... الحديث الآتي: [المرجع السابق].

(١٢٩) الْحديث: صحيح. أخرجه البخاري (١/ ٩١ فتح) ٢- كتاب: الإيمان. ٢٥- باب: قيام ليلة القدر من الإيمان حديث رقم (٣٥). قال الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-: عبّر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط، وبالماضي في جوابه. وأبدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال: «لأن قيام رمضان محقق الوقوع، وكذا صيامه بِخلاف قيام ليلة القدر، فإنه غير متيقن. فلهذا ذكره بلفظ المستقبل». انتهى كلامه.
وقال غيره: «استعمل لفظ الماضي في الْجزاء إشارة إلَى تَحقق وقوعه فهو نظير قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾ [النحل: ١]». وفي استعمال الشرط مضارعًا، والْجواب ماضيًا نزاع بين النحاة. فمنعه الأكثر، وأجازه آخرون، لكن بقلة، استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]. لأن قوله: (فظلت) بلفظ الماضي، وهو تابع للجواب، وتابع الْجواب جواب.
واستدلوا أيضًا بِهذا الحديث، وعندي في الاستدلال به نظر؛ لأنني أظنه من تصرف الرواة؛ لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء.
ثُم ختم رأيه بقوله: ... والحصر المستفاد من النفي والإثبات مستفاد من الشرط والجزاء. فوضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى؛ لأن مَخرج الحديث واحد.
والحديث: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٠٧).

عمرو)، و(إن لَم تقم أقوم)، وهو عند سيبويه على تقدير تقديْمه عن الأداة دالاً على الْجَواب الْمَحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملاً فيما قبل الأداة كـ(زيدًا إن أتاني أكرمه)، ويَمتنع جزم المعطوف عليه؛ لأنه مستأنف، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير (الفاء) والفعل مع فاعله خبر مبتدأ مَحذوف، والْجُملة الاسْمِيَّة مع (الفاء) في مَحل جزم هي الجواب فيجزم المعطوف على مَجموعهما لا على الفعل وحده ويَمتنع التفسير؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقبل المرفوع نفسه جواب بلا فاء؛ لأن الأداة لَمَّا لَم يظهر أثرها في الشرط الماضي، ضعفت عن العمل في الْجَزاء فيمتنع العطف والتفسير معًا فتأمل.

وإذا كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا ترجح الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف ومقتضى شرح الكافية، أنه لا يَختص بالضرورة بدليل قراءة طلحة بن سليمان(١٣٠): ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُم الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، بالرفع وهل الرفع بعد المضارع على حذف (الفاء) مطلقًا كما بعد الماضي وهو للمبرد، أو الأرجح ذلك إذا لَم يكن قبله ما يطلبه كأنك في قول الشاعر(١٣١):

يَـا أَقْـرَعُ بـنُ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ ... إِنَّـكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(١٣٢)

---

(١٣٠) قال ابن جني في المحتسب (١/١٩٣): قرأ طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُم الْمَوْتُ﴾ برفع الكافين. قال ابن مُجاهد: «وهو مردود في العربية». قال أبو الفتح: «هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر، والضرورة إلا أنه ليس بِمردود؛ لأنه قد جاء عنهم». وقال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/٣٧٤): «وقد قُرِئَ: «يُدْرِكُكُم» بالرفع وهو شاذ، ووجهه أنه حذف الفاء».

(١٣١) القائل: جرير بن عبد الله الصحابي، وقيل: عمرو بن خثارم العجلي.

(١٣٢) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: على أنَّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة. فإن جملة (تصريح) خبر إنَّ. والجملة دليل جزاء الشرط، وجُمْلة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

المناسبة: قال ابن الأعرابي في (نوادره): كان جرير بن عبد الله البجلي تنافر هو وخالد بن أرطاة بن خشين بن شبث الكلبي إلى الأقرع بن حابس، وكان عالم العرب في زمانه. (والمنافرة) المحاكمة، من النفر؛ لأن العرب كانوا إذا تنازع الرجلان منهم وادّعى كل واحدٍ أنَّه أعزُّ من صاحبه تَحاكما إلى عالِم، فمن فضل منهم قدَّم نفره عليه. أي: فضَّل نفره على نفره.

فقال الأقرع: ما عندك يا خالد؟ فقال: تَنْزال البراح، ونطعن بالرماح، ونحن فتيان الصباح.... إلَى آخر =

وإلا فالأولَى كونه خبرًا عنه دالاً على الجواب على التقديم والتأخير، ويَجوز فيهما العكس وهو لسيبويه قولان: فافهم.

وَأَقْـرِنْ بِـنَحْوِ أَلِفَاَ جَوَابًا حَيْثُ لاَ ... يَـصْلح أَنْ يُجْعَـلَ شَـرْطًا مُسَجَّلاَ

(و) إذا كان الشرط فعلاً والجواب جملة ليس فيها ما يصلح لأن يُجعل شرطًا.

فـ(اقرن بنحو ألفًا) وجوبًا. (جوابًا حيث لا يصلح) أي: الْجواب.

(أن يُجعل شرطًا مسجلاً) أي: مطلقًا فِي جَميع أحواله؛ ليحصل بِها الربط بين الشرط والجزاء، إذ بدونِها لا ربط؛ لعدم صلوح الْجَواب لِمُبَاشرة الأداة، وخصت الفاء بذلك لِمَا فيها من السببية والتعقيب، فتناسب الْجَزاء المسبب عن الشرط والمعاقب له ولا تُحذف إلا فِي ضرورة كقوله:

وَمَـنْ لا يَـزَلْ يَنْقَادُ لِلْغيِّ وَالصِّبَا ... سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا(١٣٣)

وقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... .(١٣٤)

=

القصة انظرها في خزانة الأدب (٨/٢٠، ٢١) الشاهد رقم (٥٨١).

اللغه: وقوله: (يا أقرع بن حابس) هو من الصحابة -رضي الله عنهم-، وكانت هذه المنافرة في الجاهلية قبل إسلامه. والصدع: الهلاك.

التعريف بالأقرع: هو الأقرع بن حابس صحابي. قال ابن حجر العسقلاني في الإصابة: «الأقرع بن حابس بن عقال بن مُحَمَّد بن سُفيان التميمي المُجاشعي الدَّارمي، وشهد فتح مكة وحنينًا والطائف. وهو من المؤلفة قلوبُهم، وقد حسن إسلامه». وقال الزبير فِي (النسب): «كان الأقرع حكمًا في الجاهلية».

الْمَصادر: الكتاب لسيبويه (١/٤٣٦)، المقتضب (٢/٧٢)، أمالي ابن الشجري (١/٨٤)، الإنصاف (٦٢٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٥٧)، الهمع (١/٧٢)، (٢/٦١)، شرح التصريح (٢/٣٤٩)، الدرر اللوامع (١/٤٧)، (٢/٧٧)، الأشْمُوني (٤/١٨).

(١٣٣) البحر: الطويل. قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح (٢/٢٥٠). عقب ذكر هذا الشاهد: «أراد فسيلقى بالفاء؛ أي: سيوجد من ألفى بِمعنى وجد».

المصادر: العيني (٤/٤٣٣)، الأشموني (٣/٢١)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٩٨)، شرح ابن الناظم للألفية (٧٠٢).

(١٣٤) البحر: البسيط. عجزه:

=

أو ندور، كحديث: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتِع بِهَا»(١٣٥).

وجُملة ما يَجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

طَلَبِيَّةٌ وَاسْمِيَّةٌ وَبِجَامِدِ ... وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ

فالطلبية تشمل أنواع الطلب من الأمر، والنهي، والدعاء، ولو بصيغة الْخبر والاستفهام وغيره، لكن إن كان الاستفهام بالْهَمز وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بعراقتها في الاستفهام، نَحو: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]، أو بغيرها أخر عنها كإن قام زيد فهل تكرمه، أو فمن يكرمه، أو فأيكم يكرمه، والأمر.

كَـأَنْ تُخَاصِـمُ فَاتـبِعِ الحـقَّ وَمَـنْ ... يَـصْدَعْ بِحـقٍّ فَهُـوَ فَرْدٌ فِي الزَّمنْ

(كأن تُخاصم فاتبع الحق) والاسْمية، نَحو: (من يصدع بِحق فهو فرد في الزمن)

= .... والـشرُّ بالـشرِّ عِـنْدَ الله مِـثْلاَنِ

قائله: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت -رضي الله عنهما- في ديوانه (ص٦١).

المصادر: نوادر أبي زيد (٣١)، المقتضب (٧٢/٢)، أمالي ابن الشجري (٢٩٠/١)، (٣٧٠/١)، المغني (٥٦/١)، العيني (٤٣٣/٤)، وهو لحيان بن ثابت في الكتاب لسيبويه (٤٣٥/١). ولم يقر الأعلم هذه النسبة، وترك البيت دون أن ينسبه إلى أحد حاشية على الكتاب لسيبويه (٤٣٥/١)، والبيت ليس في ديوان حسان، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (٢٨٨).

وهو لعبد الرحمن أو كعب في خزانة الأدب (٦٤٤/٣، ٦٥٥)، (٥٤٧/٤).

والشاهد بلا نسبة في معاني القرآن (١٩٣/١)، والمغرب (٢٧٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٩)، والضرورة للقزاز (٢٠٤)، شرح الكافية الشافية (١٥٩٧/٣)، ابن الناظم (٧٠١)، الهمع (٦٠/٢)، الأشموني (٢٠/٤).

(١٣٥) الْحديث: صحيح. أخرجه البخاري (ص٤٤٠)، ٤٥- كتاب: اللقطة، ١٠- باب: هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق رقم (٢٤٣٧).

قال الحافظ في الفتح: (فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بِها) فِي رواية حَمَّاد بن سلمة، وسفيان الثوري، وزيد بن أنيسة عند مسلم، وأخرجه مسلم والترمذي، والنسائي من طريق الثوري، وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث...

وأما قول أبي داود: إن هذه الزيادة زادها حَمَّاد بن سلمة، وهي غير مَحفوظة فتمسك بِها من حاول تضعيفها فلم، بل هي صحيحة، وقد عرفت من وافق حَمَّادًا عليها وليست شاذة.

وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه، ولا يجبر على ذلك إلا ببينة؛ لأنه قد يصيب الصفة.

وقال الْخطابي: «إن صحت هذه اللفظة لَم يَجز مُخالفتها».

يعني: من يأمر بالْمَعروف وينهى عن المنكر فهو نادر في هذا الزمان.

والْجَامد، نَحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ۝ فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

والمقرون (بما)، نَحو: إن جاء زيد فما أضربه

والمقرون (بقد)، نَحو: ﴿إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

والمقرون (بلن)، نَحو: إن جاء زيد فلن أضربه

والمقرون (بالتنفيس)، نَحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨]. وزاد في (المغني) الجواب المقرون بِحرف له الصدر كـ(رب) ومثلها (كأن)، نَحو: ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وكما في الْمُصدَّر بالقسم أو بأداة الشرط، نَحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

وقد ضمنت هذه الزيادة قولي:

وَيُزَادُ مَقْرُون بِحَرْفِ الصَّدرِ أَوْ قَسْم أَدَاة الشَّرْطِ فَارْعَ أَنِيسِي

وقد تَخلف الفاء (إذا) الفجائية كما أشار إلَى ذلك الناظم بقوله: بنحو الفاء، لكن مَحل ذلك إذا كان الْجَواب جُملة اسْمية غير طلبية، ولا منفية، ولا منسوخة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. فتتعين الفاء فِي نَحو: (إن قام زيد فويل له)، أو (فما عمرو قائم)، أو (فإن عمرًا قائم) قال أبو حيان: وقد تضافرت النصوص على إطلاق الربط بـ(إذا) بعد جَميع أدوات الشرط، وعدم تقييده (بإن) لكن مورد السماع (إن) فيحتاج في غيرها إلَى سَماع وقد سَمع بعد (إذا) الشرطية نَحو: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].اهـ

وما جُمع فيه بين (إذا، والفاء)؛ كقوله تعالَى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]. إلَى قوله ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]. (فإذا) فيه لِمُجَرد التوكيد، فإن كان الْجَواب يصلح أن يكون شرطًا كالمضارع المجرد، أو المنفي بـ(لا) أو (لَم)، وكـ(الماضي المتصرف الْمُجرد من قد) وما لَم يَجب اقترانه بالفاء، بل إن كان مضارعًا مُجردًا أو منفيًا بـ(لا) أو (لَم) جاز اقترانه بِها على خلاف في الأخير، ويَجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ مَحذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق. فإن كان هناك ما يعود عليه المبتدأ فذاك نَحو:

﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]. أي: فهو لا يَخاف، وإلا قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة: ﴿إِن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾(١٣٦) [البقرة: ٢٨٢]. بكسر (إن) ورفع (تذكر) مشددة أي: فهي أي القصة تذكر... إلخ. ونَحو: إن قام زيد فيقوم عمرو.

وإن كان ماضيًا متصرفًا مُجردًا من (قد وما) فعلى ثلاثة أنواع:

الأول: ما يمتنع قرنه (بالفاء) وهو ما كان مستقبل المعنى، ولَم يقصد به وعدًا ووعيدًا؛ (كإن قام زيد قام عمرو).

الثاني: ما يَجب فيه الفاء على تقدير: (قد)، وهو ما كان ماضيًا لفظًا ومعنى؛ (كإن كان قميصه...) إلخ.

الثالث: ما يَجوز قرنه بالفاء على تقدير: (قد)، وهو ما كان مستقبلاً قصد به وعدًا ووعيدًا؛ إجراءًا له مَجرى الماضي معنى مبالغة في تَحقيق وقوعه، نَحو: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]. ويَجوز عدم قرنه بِها باعتبار استقباله، واختلف هل لِجملة الجواب مع الفاء مَحل جزم وهو ما في المغني وعليه قراءة(١٣٧): ﴿مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. (ونكفر) يجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب(١٣٨) أو لا مَحل لَها، فلا يجزم بالعطف عليها والجزم في (يذرهم) (ونكفر) على توهم شرط مقدر؛

---

(١٣٦) قرأ حَمزة بكسر الهمزة، وفتح الباقون. الكشف (١/٣٢٠)، وقال أبو البقاء العكبري في: (.. ويقرأ – بكسر الهمزة– على أنَّها شرطٌ، وفتحة اللام على هذا حركة بناء؛ لالتقاء الساكنين، فتذكر جواب الشرط، ورفع الفعل؛ لدخول الفاء الجواب. التبيان في إعراب القرآن: (١/٢٢٩).

(١٣٧) برفع الراء وجزمها قرأ أبو عمرو وعاصم: (يذرهم) بالياء والرفع، وقرأ ابن كثير وابن عامر: (نذرهم) بالنون والرفع، وقرأ حَمزة والكسائي: (يذرهم) بالياء والجزم، انظر: السبعة (٢٩٨، ٢٩٩)، والتيسير (١١٥)، والنشر (٢/٢٧٣). فالرفع على إضمار: (وهو يذرهم)، والجزم على موضع الفاء؛ لأنه محمول على جواب الشرط.

انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (٢/٤٨٨)، والجواهر (٩٢١،٩٢٩)، الباب (١٥) لـ«ما جاء في التنزيل من الفعل، وقد حمل على موضع جواب الشرط بالجزم».

(١٣٨) فمن جزم (ونكفر) فهو على موضع الفاء، ومن رفع فعلى الاستئناف، والياء على معنى يكفر الله عنكم من سيئاتكم، والنون على معنى: نَحن نكفر. قرأ ابن كثير وأبو عمر، وأبو بكر عن عاصم بالنون والرفع، وقرأ نافع، وحَمزة، والكسائي بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم بالياء والرفع. انظر: السبعة لابن مجاهد (١٩١)، التيسير (٨٤)، النشر (٢/٣٦).

أي: وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر، وهو ما للدماميني، والله أعلم.

* * * *

خاتمة

أسأل الله حسنها لَم يذكر الناظم من أدوات الشرط (إذا)، و(كيف)، و(لو)؛ لأن المشهور في (إذا) أنَّها لا تجزم إلا في الشعر كما في «شرح الكافية» لكن ظاهر «التسهيل» أن جزمها في الشعر كثير، وفي النثر نادر.

وأما (كيف) فقد تكون شرطًا غير جازم نَحو: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]. وجوابُها فِي ذلك مَحذوف لدلالة ما قبله.

وأجاز الكوفيون جزمها فقيل: مطلقًا، وقيل: بشرط اقترانِها بِما.

وأما (لو) فلا يليها غالبًا إلا ماضي المعفى، وعند وقوع المستقبل معنى بعدها قليلاً ومرادفها؛ لأنها حينئذ لا تَجزم على المختار، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولَمَّا فرغ من قسمة الأفعال باعتبار الإعراب والبناء، وبيان إعراب المضارع، شرع في بيان تقسيم الاسم مطلقًا باعتبارات فقال:

بَابُ
النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

(باب) شرح. (النكرة والمعرفة).

الاسم: اعلم أن للاسم مطلقًا تقسيمات باعتبارات:

١- التقسيم باعتبار التعريف والتنكير:

الأول: تقسيمه باعتبار التعريف والتنكير إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا يكون إلا معرفة وهو أربعة:

١- الضمير. ٢- فالعلم. ٣- فاسم الإشارة. ٤- فالموصول.

٢- التقسيم باعتبار ما لا يكون إلا نكرة:

وثانيها: ما لا يكون إلا نكرة كـ(أَسْمَاء الشرط، وأَسْمَاء الاستفهام، وما التعجبية)، نَحو: ما أحسن زيد، أو (من، وما) التامتين، نَحو:

فَـنِعْمَ مَـنْ هُـوَ فِي سِـرٍّ وَإِعْـلاَنِ ... .[(١٣٩)]

ونَحو: غسلته غسلاً نعما؛ أي: نعم من أي شخصًا هو الممدوح حال كونه سر..إلخ.

ونعما أي: شيئًا فـ(من، وما) تميز لفاعل (نعم) المستتر ولفظ هو مَخصوص بالمدح، و(في سر) حال، والموصوفتين إما بِمفرد، نَحو: (مررت بِمن معجب لك، أو بِما معجب لك).

وإمًّا بِجملة كقوله[(١٤٠)]:

رُبَّ مَـنْ أَنْـضَجْتُ غَـيْظًا قَلْـبَهُ ... قَـدْ تَمَنَّـى لـيَ مَـوْتًا لَمْ يُطَعْ[(١٤١)]

رُبَمَـا تَكْـرَهُ الـنُّفُوسُ مِـنَ الأمـرِ ... لَـهُ فُـرْجَةٌ كَحَـلِّ الْعِقَـالِ[(١٤٢)]

---

(١٣٩) البحر: البسيط.

صدره: (فَعْمَ مَنْ زَكَا ضَاقَتْ مذاهِبُهُ).

الشاهد فيه: مَجيء (مَنْ) الثانية نكرة تامّة بلا صلة، ولا تضمُّن شرطًا، ولا استفهامًا.

هذا ما ذهب إليه بعض النحاة، وعنده أنَّ (مَنْ) في موضع نصب، وفاعل (نعم) ضمير مفسَّر بـ(مَنْ)، و(هو) مبتدأ خبره. الجملة التي قبلها. وقالت جماعة من النحاة: (من) الثانية: موصولة بمعنى (الذي) وقعت فاعلاً لـ(نعم)، و(هو) مبتدأ وخبره محذوف. تقديره: مثله، والجملة صلة (مَنْ)، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: بِشْر.

المصادر: جَمهرة اللغة (ص ١٠٩٨، ١٣٠١)، خزانة الأدب (٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، الدرر اللوامع (١/٣٠٣)، (٥/٢١٥)، شرح الأشموني (١/٧٠)، مغني اللبيب (١/٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، لسان العرب: (زكا)، المقاصد النحوية (١/٤٨٧)، همع الهوامع (١/٩٢)، ٢/٨٦).

(١٤٠) قائله: سويد بن أبي كاهل بن حارثة الشكري.

(١٤١) البحر: الرمل.

اللغة: (أنضجت) هو كناية عن نهاية الكمد الذي يحدثه في قلبه، أو هو استعارة، شبه تحسير القلب وإكماده بانضاج اللحم الذي يؤكل.

الشاهد فيه: في قوله: (رب من) حيث استعمل (من) فيه نكرة، ووصفها بجملة: أنضجت، أو بِجملة: (قد تَمنى) فِي بعض وجوه الإعراب، والدليل على كونِها نكرة دخول (رُبَّ) عليها؛ لأن رُبَّ لا تَجر إلا النكرات.

المراجع: شرح شذور الذهب (ص١٧٣) الشاهد رقم (٦٣)، أمالي ابن الشجري (٢/١٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١١)، خزانة الأدب (٢/٥٤٦)، (٣/١١٩)، الهمع (١/٩٢)، (٢/٢٦)، الدرر اللوامع (١/٦٩)، (٢/١٩)، الأشموني (١/٥٤).

(١٤٢) البحر: الْخفيف. قائله: أمية بن أبي الصلت، وينسب لأبي قيس اليهودي، وينسب لابن صرمة الأنصاري، وينسب إِلَى حنيف بن عمير اليشكري، وينسب لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

الشاهد فيه: قوله: (ربَّما) حيث استعمل (ما) نكرة موضوعة بدليل دخول (رُبَّ) عليها؛ لأن رُبَّ لا =

وقوله: فجملة: (أنضجت وتكره) صفتان؛ لأن (رُبَّ) خاصة بالنكرة ومن الأمر بيان (لِمَا) وله فرجة خبر مَجرور رب، و(ذو) التي بِمعنى صاحب.

وثالثها: ما يكون تارة معرفة بأداة التعريف وهو (أل)، أو بالإضافة إلَى معرفة، وتارة نكرة إذا تجرد من ذلك وهو: الاسم الظاهر غير العلم كـ(رجل، وغلام، وفرس).

ضابط النكرة:

وَكُــلُّ قَابـلٍ لِتعْـريفٍ بِـأَلْ نَكِـرَةَ كَمِـثْلِ مَـاَل وَخَـول وغَيْرُهُ مَعْرِفَة

(و) ضابط النكرة هو (كل قابل لتعريف بأل)، أو واقع موقع ما يقبلها فهو (نكرة).

فالأول: (كمثل مال وخول) فهما يقبلان التعريف (بأل)، تقول: المال، والخول.

والثاني: كـ(ذو) التي بِمعنى صاحب، نَحو: (جاءني ذومال)، بذو وإن كان لا يقبل (أل) واقع موقع صاحب وهو يقبل (أل) نَحو الصاحب، وعدم قبول الْحال والتمييز واسم لا ومَجرورْ (رب) وافعل من الأول في تراكيبها الخاصة. لا يضر لعروضه ويهود ومَجوس يقبلانِها إذا كانا جَمعين ليهودي ومجوسي، كروم وررومي، وهُمَا حينئذ نكرتان، أما إذا كانا علمين على القبيلتين فلا يقبلانِها، وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، وضمير الغائب العائد النكرة كـ(جاءني رجل فأكرمته) معناه الرجل المذكور وهو لا يقبلها فافهم.

(وغيره) أي: المذكور مِمًّا يقبل (أل) أو يقع موقع ما يقبلها.

(معرفة) وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الأصح خلافًا لِمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين، ولا (أل)، كـ(من، وما) وعدل عن تعريفها بالحد لما في التسهيل من تعذره، بلا اعتراض عليه وعلله (بِما) لَم يسلم له وقد عرّف كثير النكرة بِما شاع في جنس موجود كـ(رجل)، أو مقدر كـ(شَمس)، والمعرفة (بِما) وضع ليستعمل بعينه ولا اعتراض فنفيه.

=

يكون مَجرورها إلا نكرة، ولا يَجوز لك أن تزعم أن (ما) في هذا الشاهد حرف يلف رُبَّ عن جرِّ ما بعده؛ لأنه اسم ألبتة، بدليل عود الضمير عليه في قوله: (له) كما أنه يعود عليه ضمير منصوب بنكرة، وقد علمت أن الضمير لا يعود إلا على الاسم. شرح شذور الذهب (ص ١٧٤) رقم (٦٤).

أنواع الْمَعَارف:

وَكُلُّهَا تُحْصَرُ فِي سِتَّةٍ أَنْوَاعٍ لَهَا ... وَهِيَ الضَّمِيرُ كَأَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ

(و) أنواع المعارف. (كلها تنحصر في ستة) أو سبعة. (أنواع لَها) وذلك أن الاسم الذي يدل على تعيين مسماه؛ إمَّا بقرينة خارجة عن ذات لفظه أو لا، والثاني هو العلم.

والأول: إما بقرينة معنوية، أو لفظية أو غيرهِما:

والمعنوية: إن كانت الحضور أو المرجع فهو الضمير، وإن كانت التوجه والإقبال فهو المنادي.

واللفظية: إن كانت الصلة فالموصول وإن كانت (أل) فذو الأداة وإن كانت الإضافة لِمعرفة فالمضاف لَها، وغير اللفظية والمعنوية وهي الإشارة الحسية بنحو: الإصبع في اسم الإشارة، وأما نَحو: أجمع في التوكيد فتعريفه: إما بالعلمية الجنسية، وإما بالإضافة المقدرة.

وأما اسم الفعل الغير المنّون ونَحو: سحر، أو أمس، وسيبويه، بلا تنوين فتعريفها بـ(أل) مقدرة فافهم.

(و) رتب المعارف.

(هي) أن الجلالة أعرف المعارف إجْمَاعًا ثُمَّ (الضمير) على الأصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير المتكلم (كأنا) ونَحن فالمخاطب (كأنت) بفتح التاء و(أنت) بكسرها، و(أنتما، وأنتم، وأنتن) فالغائب السالِم من الإبْهَام بأن يتقدمه اسم واحد كـ(جاء زيد وهو قائم)، و(أتت هند وهي ضاحكة)، و(جاء الزيدان وهُما راكبان)، و(جاء الرجال وهم مشاة)، و(جاءت النساء وهنَّ متسترات).

بِخلاف نَحو: جاء زيد وعمرو فأكرمته؛ فإنه كالعلم أو دونه.

أنواع الضمير:

واعلم أن الضمير نوعان: متصل ومنفصل.

أ- **والمنفصل** هو ما يتدأ به ويقع بعد إلا في الاختيار، وهو إمَّا ضمير رفع كما مثل، وإمَّا ضمير نصب كـ(اياي وإيانا) للمتكلم، و(إيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن) للمخاطب، و(إياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهنّ) للغائب.

ب- والْمُتصل وهو ما لا يُبتدأ به، ولا يقع بعد إلا فِي الاختيار، وهو: إما ضمير رفع، وإما ضمير نصب، وإما ضمير خفض.

وضمير الرفع: إما متصل بالفعل، وإما متصل بالاسم، وإما متصل بشبههما.

تقسيم آخر للضمير:

والفعل الذي يتصل به إن كان مضارعًا فالضمير على ثلاثة أنواع:

(١) بارز: وهو ما له صورة في اللفظ

(٢) مستتر: وهو ما ليس له صورة في اللفظ ولا يُمكن النطق به، ولكنه موجود في النية والتقدير بِخلاف الْمَحْذوف وفيه طريقتان:

الطريقة الأُولَى: لابن مالك وابن يعيش وغيرهما تقسيمه باعتبار العامل إلى:

١- مستتر جوازًا، وهو ما يَخلفه الظاهر، أو الضمير المنفصل.

٢- وإلَى مستتر وجوبًا، وهو ما لا يَخلفه ظاهر، ولا ضمير منفصل.

والبارز منحصر في سبعة، أربعة من أنواع المخاطب، وهي: تقومين للمفردة المؤنثة، وتقومان للمثنى مطلقًا، وتقومون لِجمع الذكور، وتقمن لِجمع الإناث، وثلاثة من أنواع الغائب، وهي: يقومان للمثنى مطلقًا، ويقومون لِجمع الذكور، ويقمن لِجمع الإناث.

١- والْمُستتر جوازًا منحصر في اثنين من أنواع الغائب وهُمَا: (زيد يقوم) للمفرد المذكر، و(هند تقومين) للمفردة المؤنثة؛ إلا في باب الاستثناء نَحو: قام القوم لا يكون زيدًا، ولا تكون هندًا، وفيما إذا أجري على موصوفه، نَحو: جاء رجل يحدث وامرأة تتبختر؛ فإنّ ضمير المفرد الغائب مذكرًا أو مؤنثًا فِي هذين مستتر وجوبًا.

٢- والْمُستتر وجوبًا منحصر في ثلاثة أقوال: للمتكلم وحده إذا كان مذكورًا لا مَحذوفًا وإلا برز ضميره منفصلاً، نَحو: ما أقوم إلا أنا، وكذا يقال: فيما بعده فافهم ونقوم للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه: وتقوم يا زيد، للمفرد المذكر المخاطب، وإن كان ماضيًا فللضمير على نوعين فقط: بارز ومستتر جوازًا.

- والبارز منحصر في عشرة ضربت بضم التاء للمتكلم وحده وضربنا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه.

وأنواع المخاطب الْخمسة، وهي: ضربت -بفتح التاء-، وضربت -بكسرها-،

وضربتما، وضربتن، وثلاثة من أنواع الغائب وهي:

(الزيدان) فإما للمثنى مطلقًا، و(الزيدون) قاموا لِجمع الذكور، و(الْهِنْدَات قمن) لِجمع الإناث.

والْمُسْتَتر جوازًا منحصر في اثنين من أنواع الغائب، وهُمَا: (زيد قام) للمفرد المذكر، و(هند قامت) للمفردة المؤنثة إلا في ثلاثة أبواب:

الأول: باب الاستثناء، نَحو: قام القوم ليس زيدًا، وقاموا ما خلا عمرًا، وما عدا بكرًا، وحاشا هندًا.

والثاني: باب التعجب، نَحو: ما أحسن زيدًا.

والثالث: باب ما جرى على موصوفه، نَحو: رأيت رجلاً كتب وامرأة تكلمت؛ فإن ضمير المفرد الغائب في هذه الأبواب مستتر وجوبًا، وإن كان أمرًا فالضمير المتصل به لا يكون إلا ضمير خطاب وهو نوعان:

بارز ومستتر وجوبًا.

والمستتر وجوبًا نوع واحد فقط هُوَ: ضمير المفرد المذكر كـ(اضرب يا زيد).

أنواع الضمير البارز:

والبارز أربعة أنواع فقط:

١ – اضرب للمفردة المؤنثة.

٢ – واضربا للمثنى مطلقًا.

٣ – واضربوا لِجمع الذكور.

٤ – واضربن لِجمع الإناث.

والاسم الذي يتصل به ضمير الرفع إما اسم فاعل، وإما اسم مفعول، وإمَّا صفة مشبهة، وإما من أمثلة المبالغة، وإما اسم فعل ماض، وإما اسم فعل أمر، وإما اسم فعل مضارع، وإما أفعل من، وإما مصدر نائب عن فعل الأمر، أو عن الفعل المضارع والمشبه للفعل.

والاسم نوعان هُما: الظرف، والْجَار والْمَجرور المستقران، والضمير المتصل بِهذه على نوعين فقط:

إما مستتر وجوبًا وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ضمير المتكلم وهو: المتصل بالمصدر النائب عن المضارع، نَحو: سبحان الله ولبيك، أي: أسبح الله سبحانًا وألبي تلبية؛ أي: أجيبك يا ألله إجابة بعد إجابة، والمتصل باسم فعل مضارع، نَحو: أف؛ بِمعنَى: أتضجر.

الثاني: ضمير المخاطب وهو: المتصل بالمصدر النائب عن الأمر، نَحو: (ضربا زيدًا) أي: اضرب زيدا ضربًا، والمتصل باسم فعل الأمر، نَحو: صه بِمعنَى: اسكت، ونزال بِمعنَى: انزل.

الثالث: ضمير الغائب وهو: المتصل بـ(أفعل) من في غير مسألة الكحل[١٤٣] وغير ما ندر، نَحو: (زيد أفضل من عمرو) ففي «أفضل من عمرو» ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «هو» يعود على «زيد»، ولا يكون الضمير المتصل بِهذا بأنواعه الثلاثة إلا للمفرد المذكر.

أنواع الضمائر المستترة جوازًا:

وإما مستتر جوازًا، وهو لا يكون إلا غائبًا، وهو نوعان:

الأول: ما يكون إلا للمفرد المذكر، وهو المتصل باسم فعل ماض، نَحو: هيهات بِمعنَى: بعد في نَحو قولك: هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الْجمل.

والثاني: ما يكون للمفرد بقسميه، والمثنى بقسميه، والجمع بقسميه.

١- **وهو المتصل باسم الفاعل** نَحو: زيد ضارب، وهند ضاربة، والزيدان ضاربان، والهندان ضاربتان، والزيدون ضاربون، والْهندات ضاربات.

٢- **والمتصل باسم المفعول** نَحو: زيد مضروب، وهند مضروبة، والزيدان مضروبان، والهندان مضروبتان، والزيدون مضروبون، والهندات مضروبات.

٣- **والمتصل بالصفة المشبهة** نَحو: زيد حسن الوجه، وهند حسنة الوجه، والزيدان حسنا الوجه، والهندات حسنتا الوجه، والزيدون حسنوا الوجه، والهندات حسان الوجه.

٤- **والمتصل بِمثال من أمثلة الْمُبالغة** نَحو: زيد منحار، وهند منحارة، والزيدان منحاران، والهندان منحارتان، والزيدون منحارون، والهندات منحارات.

٥- **والمتصل بالظرف والْجار والْمَجْرور المستقرين** نَحو: زيد عندك، وهند في

---

(١٤٣) وهي: ما رأيت الكحل في عين زيد أجمل منه في عين أخيه تقدمت.

الدار، والزيدان عندك، والهندان في الدار، والزيدون في الدار، والهندات عندك، ومَحل كون الضمير المتصل باسم الفاعل.

٦- **وما بعده مستتر جوازًا إذا لَم يكن اسم الفاعل.**

٧- **وما بعده وصفا جاريًا على من هو له وإلا كان الضمير المتصل بذلك مستترًا وجوبًا.**

(فتحصل من هذا التفصيل) إن جُملة المستتر وجوبًا اثنا عشر نظم شيخ مشايخنا السيد أحمد دحلان(١٤٤) عشرة في أربعة أبيات، وزدت عليها خامسًا للباقي وهي:

بِأَمْـرِ لِفَـرْدِ أَوْجَـبُوا سَـتْر مُـضْمَرٍ	كَـذَاكَ لَقَـد جَاهَ الْمُضَارِعُ فِي الْمَلاَ
إِذَا كَـانَ مَــبْدُوءًا بِهَمْــزٍ تَكَلُّــمَ	أَوْ الـنُّونِ أَوْ تَاءِ الْمُخَاطِبِ ذِي العُلاَ
وَبَاسْـمِ لِفِعْـلِ الأَمْـرِ أَوْ الْمُضَارِعِ	وَأَفْعَـال الاسْـتِثْنَا وَمَـصْدَرا بَـدَلاَ
وفعـل جَـاءَ بِـه الـتَّعَجُب وَاضِحًا	وَأَفْعَـل تَفْـضِيْلٍ بِـه العَـدّ أَكْـلا
وَزِدْ صِفَةً فِعْلاَ أَوَ اسْمًا قَد اجْرِيتَ	عَلَـى مَـنْ لَـهُ كَانَتْ فَلا تَكُ مُهْمِلاَ

قال الصبان: وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرًا فغير صحيحة، كما يعلم من هذا بطي وجوب الاستتار وجوازه المذكورين، وجُملة المستتر جوازًا ستة، نظمتها بقولي تذييلاً للأبيات المذكورة:

وَمَـا جَـوَّزُوا سِـتْرًا بِه فِعْلَ غَائِبِ	وَغَائِـبة غَيْــرَ الَّـذِي قَـدْ تَحَـصَّلاَ

(١٤٤) أبو العباس أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي مقيم بمكة العلامة، المشارك الصّالح، أحد من نفع الله به الإسلام في الزمن الأخير في تلك الربوع العربية. ولد سنة ١٢٣١هـ، ومات بمكة سنة ١٣٠٤هـ وله من التصانيف في السنة: السيرة النبوية، وهي مشهورة، ووقع عليها الإقبال، طبعت مرارًا، وكتابات على الكتب الستة. وله في التاريخ عدة مصنفات سارت بها الركبان منها تاريخ طبقات العلماء رتبهم بترتيب عجيب جمع الشافعية على حدتهم، والحنفية على حدتهم... وهكذا بقية المذاهب.
انظر مصادر ترجمته: فهرس الفهارس (١/٣٩٠) رقم (١٩٣)، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، تُحفة الرحمن في سيرة دحلان، وحلية البشر (١/١٨١)، هدية العارفين (١/١٩١)، اكتفاء الفنون (٤٢٢)، الأعلام للزركلي (١/١٢٥)، معجم المؤلفين (١/٢٢٩)، معجم سركيس (٩٩٠).

وَمَحْـضُ صِفَاتٍ ثُمَّ ظَرْفٌ وَشِبْهُهُ وَإسْـمٌ لِمَاضِـي الْفِعْلِ فَاحْفَظْ لِتُكْمِلا

والطريقة الثانية:

تقسيم العامل باعتبار الضمير المستتر إِلَى:

١- ما لا يرفع إلا الضمير كما أقوم.

٢- وإِلَى ما يرفعه كـ(قام، ومال). الطريقتين واحد كما لا يخفى فاحتفظ على هذا التحقيق وضمير النصب:

(١) إِمَّا متصل **بفعل ماض** نَحو: ضربني وضربنا زيد، وضربك (بفتح الكاف)، وضربك -بكسرها-، وضربكما، وضربكم، وضربكنّ، وضربه، وضربَها، وضربَهما، وضربَهم، وضربَهن.

(٢) وإِمَّا **بمضارع**: كـ(يضربني، ويضربك، ويضربه) وفروعها.

(٣) وإِمَّا **أمر**: كـ(فهمني وسلنيه).

ولا يتأتى فيه أنواع المخاطب، كما لا يَخفى فافهم.

(٤) وإما **بِحرف** نَحو: أني، وأنني، وإننا، وإنك، وأنه، وفروعهما، ولا يكون إلا بارزًا.

(٥) **وضمير الْخَفض**: إما متصل باسم، نَحو: غلامي، وغلامنا، وغلامك، وغلامه، وفروعهما.

(٦) **وإما متصل بِحرف**، نَحو: مربي، ومربنا زيد، ومربك، ومربه، وفروعهما.

(فجملة الضمائر متصلة للرفع والنصب والجر، متصلة للرفع والنصب فقط ستون) حاصلة من ضرب الخمسة المذكورة في الإثني عشر أحوال التكلم والخطاب والغيبة بحسب الواقع لا بِحسب القسمة العقلية.

فإن أحوال المتكلم بِحسبها ستة:

١، ٢- مفرد بقسميه. ٣، ٤- ومثنى بقسميه. ٥، ٦- وجَمع بقسميه.

وكذا أحوال المخاطب، وأحوال الغائب.

لكنهم اقتصروا في التكلم على (أنا) مثلاً للمفرد بقسميه، وعلى (نَحن) مثلاً للمثنى بقسميه، وللجمع بقسميه، فأقاموا الاثنين فيه مقام الستة، وفي الخطاب والغيبة على نَحو: أنتما، وهُما للمثنى بقسميه، فرجعت الثمانية عشر العقلية للإثني عشر الواقعية.

وكلها مبنية إما لشبهها بالحرف فِي الجمود ولذلك لا تصغر، ولا تُثَنَّى، ولا تُجمع.

– وإما نَحو: (هُما، وهم، ونَحن) فوضعت كذلك ابتداء.

– وإمَّا لشبه بعضها به فِي الوضع كما مر، وحُمل الباقي عليه، وإمَّا لشبهها به فِي الافتقار؛ لافتقار دلالتها إِلَى المرجع أو الْخطَاب مثلاً.

– وإما لشبهها فِي الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني كالْحَرف.

– وإما للشبه المعنوي؛ لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة، وهي من معاني الحروف الجزئية كـ(اللواحق) في إياي وإياك وإياه، وأحرف المضارعة بناء على أنَّها كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى.

– ثُمَّ من الضمائر ما يشترك فيه الْجَر والنصب وهو كل ضمير نصب، أو جر متصل فلفظهما في الصورة واحد ولو مع اختلاف الْحركة كـ(ضربته، وبه)، ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر إما مع الاتحاد للمعنى، والاتصال في الأحوال الثلاثة وهو (نا).

قال في الْخُلاصة(١٤٥):

لِلَّـرْفعِ وَالنَّـصْبِ وَجَـرٍّ نَـا صَلَح   كَاعْـرِفْ بِـنَا فَإِنّـنَا نِلْنَا المِنَح(١٤٦)

– وأما مع الاتصال دون الاتحاد للمعنى في الأحوال الثلاثة وهو: (الياء) نَحو: (اضربي، واكرمني، ومربي) فإنَّها وإن استعملت للرفع والنصب والْجَر، وكانت ضميرًا متصلاً فِي الأحوال الثلاثة لَم تكن بِمعنى واحد فِي الأحوال الثلاثة؛ لأنَّها فِي حالة الرفع للمخاطبة، وفِي حالتَي النصب والْجَر للمتكلم.

---

(١٤٥) الألفية في النحو والصرف (ص ١٣). باب: النكرة والمعرفة. تأليف محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ولد سنة (٦٠٠هـ)، وتوفي سنة (٦٧٢هـ). طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بِمصر. سنة (١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م).

(١٤٦) قال أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي النحوي المتوفي (سنة ٨٠٧هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك (ص ١٧): «..هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر، وهو: (نا) الدال على المتكلم، ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه، وهو صالح للإعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثَّل به مجرورًا في قوله: (كاعرف بنا)، ومنصوبًا في قوله: (فإننا). ومرفوعًا في قوله: (نلنا المنح) جَمع منحة، وهي العطية. وفُهم منه أن الياء من (سليه) مرفوعة، وما لَم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع؛ لأنه لَمَّا ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو تاء المتكلم، والكاف، والْهَاء، وما يستعمل في الإعراب كله، وهو (نا) علم أن ماعدا القسمين خاص بالرفع، وهو ياء المخاطبة، وتاء الضمير متكلمًا كان أو مُخاطبًا، وواو الضمير وألف الاثنين، ونون الإناث، فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ». اهـ

- وأما مع الاتحاد للمعنى دون الاتصال فِي الأحوال الثلاثة وهو: (هم) نَحو: (هم قائمون، وأكرمتهم، ولَهم الفضل) فإنَّها وإن كانت بِمعنى واحد فِي الأحوال الثلاثة، لكنها فِي حالة الرفع ضمير منفصل، وفِي حَالتَي النصب والْجَر ضمير متصل، ومنها ما يشترك فيه الغائب والمخاطب مع كونه من ضمائر الرفع المتصلة وهو الألف والواو والنون فمثالُها للغائب: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن).

ومثالُها للمخاطب: (اعلما، واعلموا، واعلمن).

ولا يَجوز العدول عن المتصل إذا أمكن في الاختيار إلَى المنفصل؛ إلا فِي صورتين:

ضابط الأولى: أن يكون الضمير الثاني ضميرين أوّلهما أعرف من الثاني، وليس مرفوعًا، نَحو: (سلنيه، وخلتكه)، فيجوز أن تقول فيهما: (سلني إياه، وخلتك إياه).

نعم الأرجح فِي نَحو: (سلنيه) من كل ما كان غير قلبي الاتصال بالاتفاق؛ ولذلك لَم يأت فِي التنْزيل إلا به كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]. ﴿يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]. ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

والأرجح في نَحو: (خلتكه) من كل ما كان قلبيًا الانفصال عند الْجُمهور، واختلف فِي ذلك رأي ابن مالك فتارة وافق الجمهور، وتارة اختار الاتصال.

وضابط الصورة الثانية: أن يكون الضمير خبرًا لكان، أو إحدى أخواتِها سواء كان مسبوقًا بضمير أم لا.

فالأول نَحو: الصديق كنته.

والثاني نَحو: الصديق كأنه زيد.

فيجوز أن تقول فيهما: (كنت إياه، وكان إياه زيد)، والأرجح عند الْجمهور الانفصال.

وعند ابن مالك في جَميع كتبه الاتصال، والله أعلم.

فعَلَـــمٌ كَجَعْفَـــر..............   ... .

(فـــ) الذي يلي ضمير الغيبة في التعريف (علم) والْمراد به كما في التسهيل: العلم الشخصي (كجعفر).

- أَمَّا العلم الْجنسي فالظاهر أنه دون جَميع المعارف.

- واعلم أن العَلَم هو: الاسم الذي يدل على تعيين مسماه مطلقًا؛ أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ بِخلاف باقي المعارف كما علمت والتعيين: إما ذهني وخارجي معًا كغالب علم الشخص وإمًا ذهني فقط كما في بعض علم الشخص، كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنًا، وكعلم القبيلة الموضوع لِمجموع من وجد وسيوجد.

فإن هذا المجموع لا يوجد إلا ذهنًا.

علم الْجنس:

وكعلم الجنس نَحو: (أسامة) فإنه موضوع لِماهية باعتبار حضورها فِي ذهن الواضع؛ أي تشخصها فيه بِحيث يكون هذا التشخص الذهني جزء من الموضوع له، وشرطًا قبل وهو الصحيح فهو موضوع للماهية بقيد الحضور، لا بقيد الصدق على كثيرين، وإن كان حاصلاً فيه بِخلاف اسم الْجنْس كـ(أسد) فإنه موضوع للماهية بقيد الصدق على كثيرين، لا بقيد الحضور، وإن كان حاصلاً فيه أيضًا؛ لتعذر الوضع للمجهول، فالصدق في الأول حاصل غير مقصود، وفي الثاني حاصل مقصود.

والحضور في الأول حاصل مقصود، وفي الثاني حاصل غير مقصود، فالفرق بينها محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى، بل إنَّما يظهر فِي اللفظ بإجراء أحكام المعارف، كـ(الابتداء)، ومَجيء الْحَال منه بلا مسوغ على الأول دون الثاني فافهم.

اقسام العَلَم:

وللعلم تقسيمان باعتبارين مُختلفين:

الأول: تقسيمه باعتبار الدلالة والتصدير والإشعار إِلَى ثلاثة أقسام: اسم، وكنية، ولقب:

فهو من حيث الدلالة على الذات اسم.

ومن حيث التصدير بأب أو أم أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كنية.

ومن حيث الإشعار بِمدح، أو ذم لقب.

وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخيره؛ كـ(زيد أنف الناقة)، و(عبد الله كرز)، و(عبد الله أنف الناقة)، و(سعيد كرز) بالاتباع، أو القطع.

ويَجوز فِي الأخير فقط إضافة الاسم للَّقب عند الكوفيين، وبعض البصريين، وهو

الحق فافهم.

الثاني: تقسيمه باعتبار سبق استعماله فِي غير العلمية وعدمه إِلَى قسمين:

١- مرتجل: وهو ما لَم يسبق للفظه المخصوص وضع قبل نوع العلمية الحاضرة لغيرها سواء وضعت مادته كـ(سعاد) أم لا كـ(فقعس).

فإن مادة الأول وضعت لغير العلمية، كـ(السعد والمساعدة) دون هيئته.

والثاني: لَم يوضع هو ولا مادته، قالوا: ولَم يَجيء من ذلك غيره.

ومنقول: وهو ما سبق له وضع لغير العلمية والنقل إمَّا من صفة كـ(حارث)، وإمَّا من مصدر كـ(فضل)، وإمَّا من اسم جنس كـ(أسد)، وإمَّا من علم جنس كـ(أساسه) علمًا لشخص، وإمَّا من فعل كـ(أحمد ويشكر)، وهذه تكون معربة إعراب المصروف، أو الممنوع من الصرف على ما مر تفصيله.

وإمّا من مركب:

١) إمَّا تركيب إسناد من مبتدأ أو خبر كـ(زيد قائم) علمًا، قال فِي التسهيل: والتسمية الاسمية غير مسموعة، وإنَّما قاسها النحاة على الفعلية. اهـ

٢) أو من فعل وفاعل إما ظاهر: كـ(قام زيد) علمًا، وإمَّا ضمير بارز: كـ(اطرقا لِمفازة)، أو مستتر كقوله:

نَبِّـئْت أَخْوَالِـي بَـنِي يَـزِيدُ(١٤٧) ....

بضم الدال وهذا بأنواعه إعرابه مقدر للحكاية وليس من المبني.

وإما تركيب مزج غير عددي، نَحو: بعلبك، ومعدي كرب، وسيبويه، فالمختوم بغير (ويه) يعرب إعراب ما لا ينصرف على الْجزء الثاني، أما الأول فيلزم الفتح أو السكون.

ويَجوز فيه أيضًا البناء على فتح الجزأين تشبيهًا بِخمسة عشر بِجامع المزج في كل.

---

(١٤٧) البحر: الرجز. يليه: (ظُلما علينا لَهُمُ فريدُ). قائله: رؤبة بن العجاج.

الشاهد فيه: قوله: (يزيد) حيث سُمِّي به، وأصله فعل مضارع ماضيه (زاد) مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو»، فهو منقول من جُملة مؤلفة من فعل وفاعل.

الْمَصادر: ديوان رؤبة (ص١٧٢)، خزانة الأدب (١/٢٧٠)، شرح التصريح (١/١١٧)، المقاصد النحوية (١/٣٨٨)، (٤/٣٧٠)، أوضح المسالك (١/١٢٤)، شرح المفصل (١/٢٨)، لسان العرب (زيدي يا فدد)، مَجالس ثعلب (ص٢١٢)، مغني اللبيب (٢/٦٢٦).

ويَجوز فيه أيضًا أن يُعرب إعراب متضايفين ومنه: مُحمد علي، ومُحمد سعيد، ومُحمد صالِح.

والمختوم (بويه) يُبْنَى على الكسر تغليبًا لِجزئه الثاني؛ لأنه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل، وكسر على أصل التخلص.

وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني مع فتح الجزء الأول أو سكونه.

وأما المركب العددي إذا سُمي به فالأشهر أنه يُحكى بناؤه.

وأما تركيب إضافة كـ(عبد شَمس، وأبي قحافة) فيخفض العجز أبدًا، وتَجري على الصدر وجوه الإعراب.

وأما تركيب التقييد بالصفة كـ(حيوان ناطق) علمًا فتجري على الصدر وجوه الإعراب، ويُجعل العجز تابعًا لإعراب الصدر تقول: هذا حيوان ناطق، ورأيت حيوانًا ناطقًا، ومررت بِحيوان ناطق، والله أعلم.

وبعــــده اســـم إشـــارة كـــذا ....

اسم الإشارة:

(وبعده) أي العدم في رتبة التعريف.

(**اسم إشارة**) وهو: ما وضع لِمشار إليه؛ أي حسابًا لأصبع ونحوه، فلابد من كونه حاضرًا مَحسوسًا بالبصر فاستعماله فِي المعقول والْمَحسوس بغيره مَجاز فخرج ضمير الغائب و(أل) فإن إشارتهما ذهنية وهو ستة أنواع:

أقسام اسم الإشارة:

الأول: ما يشار به إلى المفرد المذكر.

(كذا) وذاء بِهمزة مكسورة مع المد وذاته بِهاء بعدها كذلك مع المد، وذاؤه بضمها مع المد ويروى بالآخرين قوله:

هِـــذَاؤُهُ الدَّفْتُـــر خَيْـــر دَفْـــترِ ... في يــدِ قِــرْمٍ مَاجــدٍ مُــصَدَّر(١٤٨)

و(آلك) بِهمزة مَمدودة فـ(لام)، قال الدماميني: «وليست بدلاً من الذال؛ لتباعد

(١٤٨) لَم أقف عليه.

مَخرجيهما فصارت الْهَمزة اسْمًا هُنا كما هي حرف فِي النداء وفعل أمر من (الوأي)؛ أي: الوعد، فِي نَحو قولك: (إزيدا) وفيها ألغز شيخ مشايخنا السيد أحْمَد دحلان بقوله:

إمَــامَ الــنَّحْوِ آفِــي أَيِ بَــابِ ... أَتَــتْ إسْــمًا أفِدْنِــي بِالْجَــوَابِ

وأجاب عنه بقوله:

بِآلِــكَ لُــذْتُ فَادَّخَلَــتْ شُــكُوكِي ... وَفُــزْتُ بِمَــا أُؤَمِّــلُ مِــنْ جَوَابِــي

فجملة إشارات المفرد المذكر خَمسة.

(و) الثاني: ما يشار به إلى المثنى المذكر كـ(ذان) رفعًا، و(ذين) نصبًا وجرًّا بكسر النون مُخففة، وقد تشدد عوضًا عن ألف (ذا) فتنبه.

والثالث: ما يشار به إلى المفرد المؤنث كـ(ذي) و(ذه) بسكون الْهَاء، وتي، وتا، وذه بكسر الْهَاء باختلاس، وبإشباع، و(ته) بسكون الْهاء وكسرها باختلاس وإشباع، و(ذات). (فجملة إشارات المفرد المؤنث عشرة): «خَمسة بالذال وخَمسة بالتاء».

وأفاد الروداني: أن أصل الجميع (ذا) قلبت الألف ياء، والذال تاء فِي ذي، وتي، ثُمَّ الياء هاء فِي (ذه، وته) وقس الباقي.

والرابع: ما يشار به إلَى المثنى المؤنث كـ(تان) رفعًا، و(تين) نصبًا وجرًا بكسر النون مُخففة، وقد تشدد عوضًا عن ألف (تا) فتنبه.

والْخَامس: ما يشار به إلَى الجمع مطلقًا مذكرًا عاقلاً أو لا كـ(أولَى) بالقصر فِي لغة تَميم، و(أولاء) بالْمَد فِي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن العزيز.

والسادس: ما يشار به إلَى المكان كـ(هنا، وثم) بفتح المثلثة وشد الميم، وجَميعها مبنية للشبه المعنوي كما مر؛ إلا أن الخمسة الأول يكون لَها مَحل الإعراب على حسب ما يطلبه عاملها، بِخلاف السادس فإنه ملازم للظرفية أو شبهها، وهو الْجر بـ(من) أولى كما في أين لا خصوص (من) كما قاله الدماميني؛ ولذا غلط من زعم أن (ثم) مفعول (رأيت) فِي قوله تعالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠].

بل الصواب أن الفعل إمَّا مُنَزَّل مَنْزلة اللازم؛ أي: وإذا وقعت رؤيتك ثم؛ أي: فِي ذلك المكان، أو حذف مفعوله؛ أي: وإذا رأيت الموعود به (ثم).

وإذا أريد الإشارة إلَى البعيد فِي الْخَمسة الأول: أتى إما بالكاف وحدها، لكنها لا

تدخل فِي إشارات الْمُؤَنَّث إلاَّ مع (تي وتا)، وكذا (ذي بِخلف) بِخلاف غيرها، والظاهر منعها أيضًا مع ذاؤه بالضم والكسر من إشارات المذكر وإمَّا بالكاف واللام لكن لا تدخل اللام في المثنى، ولا أولاء الممدود، بل فِي المفرد مطلقًا، وأولَى المقصود والظاهر منعها أيضًا فيما لا تدخل الكاف من إشارات المفردة والمفرد.

وتَميم لا يدخلونَها أصلاً، وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص فِي نَحو: ذلك، وتالك، وتيك، ولئلا يتوهم أنَّها لام الْجَر مع الضمير.

وقد يبقى سكونها ويُحذف ما قبلها من ياء أو ألف، كـ(تلك) بكسر التاء وفتحها، وهذه الكاف حرف خطاب لا ضمير، فلا موضع لَهَا من الإعراب بلا خلاف، وتتصرف بِحسب المخاطب كالكاف الاسْمية على الأفصح، وهي اللاحقة لاسم الفعل فِي نَحو: (هاك، هاكما).

وللضمير في (إياك، إياكما)، ولـ(أرأيت) بفتح التاء بِمعنى أخبرني نَحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ﴾ [الإسراء: ٦٢].

فالتاء فاعل مُجرد عن الْخطاب ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف؛ انظر حواشي الألفية.

وقد يتقدم حرف التنبيه، وهو: (ها) على اسم الإشارة فيقل حينئذ دخول (الكاف) حَتَّى فِي الْمثنى والجمع كما اختاره أبو حيان، وإن منعه ابن مالك فيهما كقوله:

يَامَـا أمَـيلحَ غِـزلانًا شَـدَنَ لَـنَا ... مَـنْ هَؤُلَـيائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمرِ(١٤٩)

---

(١٤٩) البحر: البسيط

اللغة: (الغزلان) جمع غزال، وهو ولد الظبية. قال أبو حاتم -رحمه الله- الظبي أوَّل ما يولد هو الطلا، ثُم هو غزال، والأنثى غزالة، فإذا قوى وتحرّك فهو شادن، فإذا بلغ شهرًا فهو شحرر -بِمعجمة ومهملة مفتوحين-، فإذا بلغ ستة أشهر أو سبعة فهو جداية -بفتح الجيم- للذكر والأنثى، وهو خِشف أيضًا. والرشأ: الفتى من الظباء، فإذا أثنى فهو ظبي، ولا يزال ثَنِيًّا حتى يموت، والأنثى ثنيّة وظبية. والثني: الذي يلقي ثنيته: أي سنه -من ذوات الظلف والحافر- في السنة الثالثة، يقال: أثنى فهو ثنيٌّ، فعيل بمعنى فاعل. ينشدن، ماضي شدن الغزال -بالفتح- يشدُن -بالضم- شدونًا: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه. وربما قالوا شدن المهر -بالضم- شدونًا: قوي، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.

و(لنا، ومن) متعلقان بشدن. وقوله: (هؤليائكن) هو مصغر هؤلاء شذوذًا، وأصله أولاً بالمد والقصر =

وهو تصغير هؤلاء. وتَمتنع إن فصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة؛ لأن جَمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه والفصل إما بالضمير نَحو: (ها أنا ذا) وهو كثير وقد تعادها توكيدًا نَحو: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [آل عمران، النساء، مُحَمَّد: ٩٦، ١٠٩، ٣٨]. أو بغيره وهو قليل. كقوله:

هَـا إِنَّ ذِي عـذْرَةَ إِلاَّ تكُـن نَفَعتْ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا مُشَارِكُ النكد(١٥٠)

=

و(ها): للتنبيه، وهو اسم إشارة، يشار به إِلَى جَمع سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، عاقلاً أم غير عاقل، والكاف حرف خطاب، والنون حرف أيضًا لِجمع الإناث.

الشاهد فيه: ١- استشهد به النحاة على دخول (ها) التنبيه عليه، وعلى تصغيره شذوذًا.

٢- وفيه أن التصغير في فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه أي: (هن مليحات)، والتصغير للشفقة.

٣- وفيه أن الكوفيين غير الكسائي زعموا اسميته، واستدلوا عليها بتصغيره في نَحو البيت. وهذا جواب سيبويه.

قال الشاطبي: وعلل ذلك سيبويه في الكتاب (١٣٥/٢) بأنّهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مُلَيِّح؛ لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يَعنون الأول، ومن عادتِهم أنْ يلفظوا بالشيء وهم يريدون شيئًا آخر.

المصادر: خزانة الأدب (٩٣/١، ٩٤) رقم (٦)، المغني (١٩٢/٢) في الباب الثاني. شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٢٤).

(١٥٠) **البحر:** البسيط. قائله: النابغة الذبياني.

الشاهد فيه: على أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إن وأخواتها قليل، سواء كان الفاصل قسمًا أو غيره، فإن الفاصل هنا (إن). و(تا) اسم إشارة لِمؤنث بِمعنى هذه. وروي: (ها إنّ ذي عذرة)، وروى أبو عبيدة: (وإن ها عذرة)، فلا شاهد فيه على روايته.

اللغة: (ها إن تا...) إلخ. (ها) للتنبيه، و(تا): اسم إشارة لِمَا ذكره في قصيدته من يَمينه على أنه لَم يأت بشيء يكرهه، وهي مبتدأ خبره عذرة (العذرة) الاسم منها: الْعُذر. (إن لَم تكن نفعت) روي أيضًا: (تكن نفعت) (إن صاحبها) أي: صاحب العذرة، ويعني به: نفسه. وروي الشطر الثاني هكذا: (فإن صاحبها تاه في البلد).

الْمَعْنَى: لا أفارق بلدك ما دمت ساخطًا عليَّ. لكن البغدادي قال: «والمعنى عندي: إن لَم تقبل عذري وترضى عليَّ، فإني أختل حتى إني أضل في البلدة التي أنا فيها، لِمَا أنا فيه من عظم الدهشة الْحَاصلة لِي من وعيدك. فتأمل».

الْمَصادر: خزانة الأدب (٤٥٩/٥) رقم (٤١٣)، شرح المفصل (١١٣/٨، ١١٤)، الشافعية (٨٠)، ديوانه (٢٧).

والعذرة -بالكسر-: المعذرة، والإخبار عن الضمير بعد (ها) التنبيه بغير اسم الإشارة شاذ، ولا يَجوز الإتيان بالكاف واللام مع (ها) التنبيه.

وأمَّا النوع السادس: فالمكان البعيد يشار له بِهُنا ويتقدمها (ها) التنبيه فيقال: هاهنا، والبعيد يشار له: بِهناك، وهنالك، وهُنا -بفتح الْهاء وكسرها مع تشديد النون-، وقد يقال فيها: (هنت) بزيادة تاء ساكنة، وحذف ألفها للساكنين، و(بثم) وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة، كـ(ربت) و(ها) السكت وقفًا، وقد يَجري الوصل مَجراه لا (الكاف)، ولا (ها) التنبيه، والله أعلم.

وَالـرَّابِعُ اَلْمَوْصُولُ مِنْ نَحْوِ الَّذِي ....

(والرابع) في رتبة التعريف.

(الموصول من) الأسْمَاء وهو الاسم الذي لا يكون جزأ تامًّا؛ أي: مسندًا، أو مستندًا إليه؛ إلا بصلة وعائد، والصلة جُملة صريْحَة أو غيرها المؤول بِها إمَّا لكونه في معناها كما فِي صلة (أل)، وإمَّا لتقدير (ها) قبله كما في الظرف، والْجَار والْمجرور، والعائد إمَّا ضمير مطابق للموصول فِي اثنين من خَمسة؛ أعنِي: الإفراد، والتثنية، والْجَمع، والتذكير، والتأنيث، وإمَّا خلفه وهو الاسم الظاهر فِي نَحو قوله:

سُـعَادُ الَّذِي أَضْنَاكَ حُبّ سُعَادا(١٥١) ....

وَأَنْـتَ الَّـذِي فِـي رَحْمَـةِ اللهِ أَطْمَـعُ ....(١٥٢)

---

(١٥١) لَم أقف عليه. ووقفت على:

دعانـــــي إلَـــــى سُـــــعاد دواعـــــي هـــــوى سُـــــعاد

العقد الفريد (٤٩٣/٥) لابن عبدربه.

(١٥٢) هذا عجز بيت صدره:

فـيا ربّ لَيْلـى أَنْتَ فِي كل مَوْطِنٍ ....

البحر: الطويل. قائله: مَجنون بني عامر. قال أبو حيان: «لابد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول، وسُمع ما ظاهره الربط بالظاهر، الذي هو الموصول فِي المعنى...» وذكر الشاهد. ثُم قال: وفِي رحمته.

الْمَصادر: ارتشاف الضرب (٩٩٨/٢)، شواهد المغني للسيوطي (٥٥٩/٢)، الدرر اللوامع (٦٤/١)، التصريح (١٤٠/١)، الْهَمع (٨٧/١)، شرح التسهيل لابن مالك (١٨٦/١)، الأشموني (١٤٦/١)، =

والْمَوصُول قسمان:

الأول: نص وهو: الْمُختص بِمعنى وضع له وهو ستة أنواع:

١- ما يَختص بالمفرد المذكر كـ(نَحو: الذي)

٢- وما يَختص بالمفرد المؤنث كـ(التي)، وهُما إما بإثبات الياء ساكنة مع (أل) وبدونِها مشددة مكسورة ومضمومة مع (أل)، وبِحذف الياء مع (أل) مع إسكان ما قبلها، أو كسره ففيهما ست لغات.

٣- وما يَختص بالمثنى المذكر كـ(اللذان) رفعًا، و(اللذين) نصبًا وجرًّا.

٤- وما يَختص بالمثنى المؤنث كـ(اللتان) رفعًا، و(اللتين) نصبًا وجرًّا، وهُمَا إما (بتخفيف النون) مع (أل) وحذفها، أو (بشدّ النون) أو حذفها مع (أل) كقوله(١٥٣):

أَبَــنِي كُلَــيْبٍ إِنَّ عَمَّــيَّ اللَّــذَا ... قَتَلا الْمُلُوكَ وفكَّكَا الأَغْلالا(١٥٤)

وقوله:

هُمَــا اللَّــتَا إِن وَلَــدت تَمِــيمٌ ... لَقِــيلَ فَخــرٌ لَهمُــو صَــميم(١٥٥)

= ١٦٢)، مغني اللبيب (١/٢١٠)، (٢/٥٠٤)، النكت الحسان (٤٩)، الكوكب الدري (٢٠٦)، شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور (١/١٨٢).

(١٥٣) قائله: الأخطل.

(١٥٤) البحر: الكامل. قال المبرد فِي المقتضب (٤/١٦٤): «حذفوا النون مِمًّا لَم يشتق من فعل، ولا تَجوز فيه الإضافة فيحذفون لطول الصلة فمن ذلك قول الأخطل... وذكره». ثُمَّ قال: «فحذف النون من اللذين». واستشهد به سيبويه في الكتاب (١/٩٥) على حذف النون من اللذان للتخفيف.

وقال ابن الشجري في أماليه (٢/٣٠٦): «(فإن ثنيت الذي) ففيه ثلاث لغات: اللذان بتخفيف النون واللذان بتشديدها. واللذا: بِحذف النون».

هذا قول الكوفيين. وقال البصريون: «إنَّما حذف النون لطول الاسم بالصلة: الْهمزة للنداء، (وبنو كليب) ابن يربوع هم رهط جرير».

المصادر: جَمهرة الأنساب (ص٢٢٥، ٢٢٦)، وخزانة الأدب (٢/٤٩٩- ٥٠٢)، ديوان الأخطل (ص ٤)، شرح المفضليات للأنباري (ص٤٣٨).

(١٥٥) **قائله:** الأخطل. **الشاهد:** على أن نون اللتان حُذفت لاستطالة الموصول بالصلة تَخفيفًا، كالبيت المتقدم. قال شراح التسهيل: «حذفُ النون من (الذين واللّذُون واللّتان) لغة بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة. وأنشدوا هذين البيتين». والعجب من ابن مالك بعد أن قال فِي (التسهيل): «إنه يَجوز حذف النون» قال فِي شرحه: «إنَّ حذف النون من هُما (اللتا) ضرورة».

=

ففيهما أربع لغات، ويكتبان دون نوعي المفرد وجَمع المذكر بلامين على الأصل فِي كل ما أوله (لام) حلي (بأل).

والفرق بينه وبين الْجمع نصبًا وجرًّا، وحُمِلَ الرفع عليهما، ولَم يعكس؛ لسبق المثنى فاستحق الأصل.

٥- وما يَختص بِجمع المذكر كـ(الألي والذين) بالياء مطلقًا؛ إما بالنون مع (أل)، أو حذفها أو بِحذف النون مع (أل).

والرابعة: بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، فيكتب حينئذ بلامين على الأصل لِمشابَهته الْمُعرب الذي تظهر فيه (أل) ولغوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة وهو على هذه اللغة مبني جيء به على صورة المعرب.

والظاهر بناؤه على الواو والياء.

- وإمَّا على الأولى فالظاهر أنه مبني على فتح النون، لا على الياء.

٦- وما يَختص بِجمع الْمُؤَنَّث كـ(اللات، واللاء) بلا ياء، ويَجوز إثبات (الياء) فتقول: جاءني اللاتي فعلن، واللائي فعلن، وقد ورد اللاء بِمعنى الذين فِي قوله(١٥٦):

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللاء قَد مَهَدُوا الْحُجُورَا(١٥٧)

=

وهُما: مبتدأ. واللتا: خبره بتقدير موصوف؛ أي: هُمَا المرأتان اللتان. والجملة الشرطية مع جوابِها صلة الموصول، والعائد مَحذوف لكونه مفعولاً؛ أي: ولدتهما.

(وتَميم): فاعل ولدت، وهو أبو قبيلة. والصميم: الخالص النَّقي، وهو صفة للمبتدأ الذي هو فخر، ولَهم هو الخبر، والجملة مقول القول. قال ابن الشجري في أماليه (٢/٣٠٨): «وهذا البيت أنشده الفراء».

المصادر: العيني (١/٤٥٥)، خزانة الأدب (٦/١٤) رقم (٤٢٤)، التصريح (١/١٣٢)، هَمع الهوامع (١/٤٩).

(١٥٦) **قائله**: رجل من سليم.

(١٥٧) **البحر الوافر. الشاهد**: أوقع اللاء الأولى؛ بدليل عود ضمير جَمع المذكر عليها. و(الأولى) بِمعنى الذين أشهر منها. إذ لا فرق بينهما.

الْمعنى: آباؤنا الذين أصلحو شأننا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح. وإلَى ذلك أشار ابن مالك فقال فِي الخلاصة (الألفية): (واللاء كالذين نزرا وقعا).

الْمَصَادر: أمالِي ابن الشجري (٢/٣٠٨)، العيني (١/٤٢٩)، الدرر اللوامع (١/٥٧)، الأشْمُوني (١/ ١٥١)، شرح التصريح (١/١٣٢).

كما ورد الألي بِمعنى اللائي فِي قوله:

فَأَمَّـا الألى يَسكُن غَـوْرَ تُهامَـةٍ فَكُـلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصمَا(١٥٨)

القسم الثاني: المشترك:

مشترك أي يستعمل فيما يستعمل فيه كل مِمَّا ذكر، وهو ستة: (من، وما، وأل، وذو، وذا وأيّ) فتقول فِي: (من جاءني، من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن)، وفي: (ما أعجبني، ما ركب، وما ركبت، وما ركبا، وما ركبتا، وما ركبوا، وما ركبن)، وفي (أل): (جاء فِي القائم، والقائمة، والقائمان، والقائمتان، والقائمون، والقائمات)، وأكثر ما تستعمل (من) فِي العالِم وقد تستعمل فِي غيره كقوله تعالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥].

وأكثر ما تستعمل (ما) فِي غير العالِم، وقد تستعمل فِي العالم كقوله تعالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]. على ما فيه وتستعمل (أل) في العالم وغيره، نَحو: (جاءني القائم، والمركوب)، وتقول فِي ذو على أشهر لغات طي فيها: (جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن).

- ومنهم من يقول فِي الْمُفرد المؤنث، والمثنى المؤنث: (جاءني ذات قامت، وذات قامتا)، وفي جَمع المؤنث: (جاءني ذوات قمن)، وهي على هذين اللغتين مبنية على السكون، أو على الضم.

- ومنهم من يصرفها تصريف (ذي) بِمعنى صاحب مع إعراب جَميع تصاريفها حَمْلاً عليها، فيقول فِي المفرد المذكر: (جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام) فيعربه بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

ويقول فِي المفردة المؤنثة: (جاءني ذات قامت، ورأيت ذات قامت، ومررت بذواتي قامتا)، فيعربه إعراب المثنى.

ويقول في جَمع المذكر: (جاءني ذوو قاموا، ورأيت ذوي قاموا، ومررت بذوي قاموا) فيعربه إعراب جَمع المذكر السالِم.

---

(١٥٨) **البحر:** الطويل.

الشاهد فيه: استعمال (الأُلى) لِجمع المؤنث، والغالب استعماله لِجمع المذكر.

المصادر: تَخليص الشواهد (ص ١٣٨)، المقاصد النحوية (١/٤٥٣).

ويقول فِي جَمع المؤنث: (جاءني ذوات قمن، ومررت بذوات قمن) فيعربه كجمع المؤنث بالضمة رفعًا، وبالكسرة نصبًا وجرًّا، وقد روى قوله(١٥٩):

فَإِمَّــا كِــرَامٌ مُوْسِــرُونَ لَقِيْــتُهم ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيا(١٦٠)

شروط جعل (ذا) الإشارية موصولة:

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء، وأما (ذا) فهي الإشارية اختصت من بين سائر أَسْمَاء الإشارة باستعمالِها موصولة بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا كان، أو مثنى، أو مَجموعًا بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون مسبوقة (بِما، أو من) الاستفهاميتين عن غير العالم، وعن العالم.

وثانيها: أن لا تكون مشارًا بِها نَحو: ماذا التواني.

وثالثها: أن لا تلغي في الكلام بأن لا يُجعل مَجموع (ذا، وما، أو من) اسم استفهام وإلا كان مَحل ماذا أو من ذا رفعًا بالابتداء فِي نَحو: (من ذا عندك، وماذا عندك، وعندك خبره)، ونصبًا على المفعولية فِي نَحو: (من ذا ضربت، وماذا صنعت)، وتكون (ذا) ملغاة؛ لأنَّها جزء كلمة، ويُحتمل أيضًا عدم الإلغاء فتكون (ذا) موصولاً بالظرف، أو بالْجُملة خبرًا عن (من، أو ما)، ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام، وفي جوابه، ففي الإلغاء تقول: (ماذا صنعت أخيرًا أم شرًّا) بالنصب بدلاً من: (ماذا)؛ لأنه مفعول مقدم، وعند عدم الإلغاء نقول: (ماذا صنعت أخير أم شر) بالرفع بدلاً من (ما)؛ لأنَّها مبتدأ خبره (ذا) الموصولة ومنه قوله(١٦١):

---

(١٥٩) **القائل** هو: منظور بن سحيم الفقعسي.

(١٦٠) **البحر:** الطويل. رواه أبو الفتح ابن جني في (المحتسب)، وهو مشكل. [شرح التصريح (١/١٣٧)].

قال السيوطي: «من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد، والمثنى، والجمع مذكرًا ومؤنثًا بلفظ واحد، وهو ألفاظ: من، وما.... وذو فِي لغة طيء، وهي مبنية على الواو. وقد تعرب.... وذكره». هَمع الهوامع (١/٨٣، ٨٤).

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٣٨)، الْمُغْرب (٧)، المغني (٤١٠) رقم (٢٨١)، العيني (١/١٢٧)، (٤٣٦)، شرح التصريح (١/١٣٧)، هَمع الْهَوامع (١٤/٨٤)، الدرر اللوامع (١/٥٩)، الأشموني (١/١٥٧، ١٥٨)، الْحَماسة (١١٥٨).

(١٦١) **القائل** هو: لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الجليل -رضي الله عنه-.

ألاَ تَسألانِ المَرْءَ مَاذا يُحَاوِلُ ... أَنحب فيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وبَاطِلُ(١٦٢)

وكذا يفعل فِي الجواب نَحو: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]. بالرفع لأبي عمرو على جعل (ذا) موصولاً، وبالنصب للباقين على الإلغاء كما فِي قوله تعالَى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

قال الدماميني: ويترجح الإلغاء فقط إذا وقع بعد (ذا) موصول نَحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لاحتمال أن (الذي) تأكيد (لذا)، أو خبر لِمحذوف، والْجملة صلة... فافهم.

(وأما أي) فهي أيضًا مثل (ما) فِي أنَّها تكون بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث مفردًا كان، أو مثنى، أو مَجموعًا؛ إلا أن لَهَا أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف، ويذكر بصدر صلتها نَحو: (يعجبني أيهم هو قائم).

الثاني: أن لا تضاف، ولا يذكر صدر صلتها نَحو: (يعجبني أي قائم).

الثالث: أن لا تضاف، ويذكر صدر صلتها نَحو: (يعجبني أي هو قائم).

وهي فِي هذه الأحوال الثلاثة مُعربة بالْحَركات الثلاث؛ لأن شبهها الحرف في الافتقار عورض بِما يَختص بالاسم، وهو إضافتها لفظًا أو تقديرًا فرجعت إلَى الأصل فِي الأسْمَاء وهو الإعراب؛ ولذا أعربت (أي) الشرطية والاستفهامية دائمًا نَحو: (يعجبني أيهم هو قائم، ورأيت أيهم هو قائم، ومررت بأيهم هو قام)، وكذلك: (أي قائم، وأيا قائم، وأي قائم)، كذا: (أي هو قائم، وأيا هو قائم، وأي هو قائم).

الرابع: أن تُضاف ويُحذف صدر الصلة، وهي فِي هذه الحالة مبنية على الضم عند الجمهور إذا كان صدر الصلة الْمَحذوف ضميرًا نَحو: (يعجبني أيهم قائم، ورأيت أيهم

(١٦٢) البحر: الطويل:

الشاهد فيه: قوله: (ماذا يُحاول) حيث استعمل (ذا) موصولة بِمعنى (الذي)، وأخبر بِها عن (ما) الاستفهامية، وأتى لَها بصلة هي جُملة (يُحاول).

المصادر: ديوان لبيد بن ربيعة (ص٢٥٤)، الأزهية (ص٢٠٦)، الجنَى الداني (ص٢٣٩)، خزانة الأدب (٢/٢٥٢/ ٢٥٣)، (٦/١٤٢- ١٤٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٤٩، ١٥٠)، (٤/٢٣)، كتاب اللامات (ص١٦٤)، مَجالس ثعلب (ص٥٣٠)، شرح التصريح (١/١٣٩)، شرح شواهد المغني (١/ ١٥٠)، (٢/٧١١)، الكتاب (٢/٤١٧)، المعاني الكبير لابن قتيبة (ص١٢٠١)، لسان العرب (نحب)، (حول)، (ذو)، رصف المباني (ص١٨٨)، ديوان المعاني (١/١١٩)، شرح الأشموني (١/٧٣).

قائم، ومررت بأيهم قائم)، وعليه قوله تعالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩].

وقول الشاعر:

إِذَا مَــا لَقِــيتَ بَــنِي مَالِــكٍ ... فَــسَلِّمْ عَلَــى أَيُّهــم أَفْــضَلُ(١٦٣)

وذلك نظرًا لإمكان تَنْزيل المضاف إليه في نَحو الآية والبيت مَنْزلة صدر الصلة الذي هو المبتدأ المحذوف لشبهه به في الصورة؛ لأن أفعل التفضيل يُخبر به عن الواحد وغيره، فكأنه لا إضافة حَتَّى تُعارض شبه الحرف على نَحو الآية والبيت، نَحو: (مررت بأيهم قائم) مِمَّا لا يُمكن فيه تنْزيل المضاف إليه مَنْزلة المبتدأ الْمَحذوف؛ لاختلافهما جَمعًا وإفراد لطرد الذباب وبنيت على حركة دفعًا للساكنين؛ أو لأن لَهَا أصلاً فِي الإعراب، وكانت ضمة جبر الغوات إعرابها، وبعضهم أعربَها حَتَّى فِي هذه الْحَالة نظرًا للحقيقة، وقد قرئ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. بالنصب.

وروي: (فسلم على أيهم أفضل) بالْجر وهي للعالم وغيره، ولا تضاف لنكرة أصلاً بخلاف الشرطية والاستفهامية خلافًا لابن عصفور، وابن الضائع وإضافتها لتعرف جنس ما وقعت عليه والصلة لتعرف عينه ففيها معرفان لكن بِجهتين فلا إشكال فتنبه.

قال فِي (التسهيل): «ولا يلزم استقبال عامل (أيّ) الموصلة ولا تقديْمه خلافًا للكوفيين».اهـ

وسئل الكسائي(١٦٤) فِي حلقة يونس: لِمَ لا يَجوز: أعجبني أيهم قام؟

---

(١٦٣) البحر: المتقارب.

قائله: غسَّان، وقيل -فيما ذكره ابن هشام-: إنه لرجل من غسان.

الشاهد فيه: على أن العائد الواقع مبتدأ مَحذوف، والتقدير: (أيهم هو أفضل)، والبيت فيه روايتان: (على أيهم) بالبناء على الضم. وبه أورده ابن هشام في (مغني اللبيب) (٧٢/١) في بَحث (أي)، و(على أيهم)، بإعرابه بالْجَر، وبه أورده أيضًا في بَحث جُملة الصلة من الباب الثاني.

قال: قُرئ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. بالنصب، وروى مسلم: على أيهم أفضل، بالْخفض. وكذلك رواه بالوجهين في شرح الشواهد. إذا شرطية، وما زائدة. وجُملة: (فسلم...) جواب الشرط.

وقال ابن الأنباري في الإنصاف (٧١٥/٢): «حكاه أبو عمرو الشيباني -بضم- أَيُّهم عن غسَّان، وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب». انتهى.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (١٤٧/٣)، (٧/١٢، ٨٨)، شرح شواهد المغني (٨٣، ٢٨١)، التصريح (٣٥/١)، الهمع (٨٤/١، ٩١)، الأشموني (١٦٦/١)، حاشية الشيخ يس (١٣٦/١).

(١٦٤) علي بن حَمزة أبو الحسن الأسدي، المعروف بالكسائي النحوي. أحد الأئمة القراء، من أهل الكوفة.
=

فقال: أي كذا خلقت، فصار مثلاً.

شروط الْجُملة الاسْميّة والفعلية الْمَوصُول بِها:

ويشترط في الجملة الموصول بِها اسْمية كانت، أو فعلية ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية فلا يَجوز: (جاء الذي أضربه، ولا جاءني الذي ليت قائم، ولا جاء الذي رَحِمَهُ الله) خلاف الكسائي فِي الكل، وهشام في الثاني، والمازني فِي الأخير.

الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب فلا يَجوز: (جاءني الذي ما أحسنه).

الثالث: أن تكون غير مفتقرة إلَى كلام قبلها فلا يَجوز: (جاء الذي لكنه قائم)، ويشترط فِي الظرف، والْجَار والْمَجرور الموصول بهما أن يكونا تامين بأن يكون متعلقهما عامًا نَحو: (جاء الذي عندك، أو الذي في الدار) أي: الذي استقر عندك، أو الذي استقر في الدار.

أو خاصًا بقرينة كأن يقال: (اعتكف زيد فِي الجامع، وعمرو فِي المسجد) فتقول: بل زيد الذي في المسجد، تريد: الذي اعتكف فِي المسجد، فلا يَجوز الوصل بالناقص، وهو ما حذف متعلقه الْخَاص فلا قرينة نَحو: (جاء الذي بك، أو الذي اليوم) ولا توصل (أل) إلا بصفة خاصة الوصفية؛ لكونها في تأويل الفعل، ولَم تغلب عليها الاسمية كاسم الفاعل والمفعول المراد بِهما التجدد كـ(الضارب، والمضروب)، فخرج بالصفة الْجَامد المؤول بالمشتق كـ(القرشي)؛ أي: المنسوب إلَى قريش، وخرج بِخالصة الوصفية نوعان:

الأول: ما لا يكون فِي تأويل الفعل من الأوصاف إمَّا لبعده عنه عن جهتين كـ(أفعل) التفضيل بعد عنه من جهة كونه للثبوت لا للتجدد، ومن جهة كونه لا يطرد رفعه الظاهر إلا في (مسألة الكحل) كما يأتي؛ فلذا اتفق على أن (أل) فيه معرّفة أو من جهة واحدة كـ(الصفة المشبهة) بعد عنه جهة كونِها للثبوت لا للتجدد، مع المراد رفعها للظاهر؛ فلذا اختلف فِي كون (أل) الداخلة عليها معرّفة، أو موصولة، فمن نظر إلى رفعها

= استوطن بغداد، دخل الكوفة وهو غلام، وكان يعلم بِها الرشيد ثُمَّ الأمين من بعده. صنف: معاني القرآن، و(الآثار) في القراءات. قال الشافعي -رحمه الله-: (من أراد أن يتبحر فِي النحو فهو عيال على الكسائي).

المصادر: إنباه الرواة (٢/٢٥٦)، (٤٥٦)، تاريخ بغداد (١١/٤٣)، غاية النهاية (١/٥٣٥)، معجم البلدان (٢/٢٨)، (٤/١٩٣)، النجوم الزاهرة (٢/١٣٠)، معجم الأدباء (١٣/١٦٧- ٢٠٣).

الظاهر كـ(الفعل) جعلها موصولة كابن مالك، ومن نظر إِلَى كونِها للثبوت جعلها معرفة، وهو الأصح لعدم تأويلها بالفعل كـ(أفعل التفضيل).

النوع الثاني: ما غلبت عليه الاسْمية من الأوصاف كـ(الصاحب) اسم لصاحب الملك، والأبطح للمكان المنبطح؛ أي: المتسع، والأجرع للمكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئًا.

قال فِي هذا النوع: كـ(الأول) معرّفة لانسلاخها عن الوصفية؛ إذ لا تَجري على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميرًا ووصل (أل) بالمضارع كقوله(١٦٥):

مَا أَنْتَ بِالْحكَمِ التُرْضَى حكُومَتهُ .... (١٦٦)

قليل مَخصوص عند جُمهور البصريين بالشعر وجوَّزه ابن مالك فِي الاختيار(١٦٧)

---

(١٦٥) القائل هو الفرزدق، واسْمه: هَمَّام بن غالب، تَميمي، بصري، من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول، ومِمَّن يُحتج بشعره. والبيت فِي هجاء رجل من بني عذرة، كان قد فضل جريرًا على كل من الفرزدق والأخطل التغلبِي النصراني، في مَجلس عبد الملك بن مروان الْخَليفة الأموي. وكان الشعراء الثلاثة حاضرين، فتغيظ الفرزدق، وقال أبياتًا منها بيت الشاهد.

(١٦٦) البحر: عجزه:

.. .. ولا الأصيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْي والْجَدَلِ

اللغة: (الحكم) الذي يُحَكمه الخصمان ليقضي بينهما، ويفصل فيما يحدث بينهما من خصومة. الأصيل: هو ذو الحسب. الْجَدَل: شدة الْخصومة، والقدرة على غلبة الخصم.

المعنى: يقول لِمن يهجوه ذامًّا له: إنك لست بِمن يُحكمه الناس، ويرضون حُكمه، ولا أنت بذي حسب ترجع إليه ويردعك عن الْجور، ولا أنت بذي فلج فِي الخصومة.

الشاهد فيه: أتى المؤلف بِهذا البيت ليعترض على قولِهم: إن (أل) دليل على اسمية الكلمة، فهي لا تدخل إلا على الأسْمَاء، وهي هنا قد دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول، وحاصل الجواب على هذا الاعتراض أن بيت الفرزدق هذا شاذٌ لا يُقاس عليه، ونَحن في تقرير القواعد لا نعني إلا ما كان قياسًا مطردًا تتكلم به العرب. في شعرها ونثرها من غير إنكار.

فلا يعترض علينا بِما استعمله بعض الشعراء لضرورة الشعر، أو في النادر القليل.

(١٦٧) قال أبو علي الفارسي في (المسائل العسكرية): «إن دخول (أل) على الفعل المضارع لَم يوجد إلا فِي اليجدع واليتقصع، وأظن حرفًا أو حرفين آخرين». وقال الشاطبي في (شرح ألفية ابن مالك): «وأما (أل) فمختصة بالأسْمَاء على جَميع وجوهها: من كونِها لتعري العهد، أو الجني، أو زائدة، أو موصولة، أو غير ذلك من أقسامها». وذهب ابن مالك إلى أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فوصلُ (أل) =

وشَذَّ وصلها بالْجُملة الاسْمِيَّة فِي قوله:

مِـنَ القَـوْمِ الرَّسُـول الله مِـنْهُم .... (١٦٨)

وبالظروف فِي قوله:

مَـنْ لا يَـزَالُ شَـاكِرًا عَلَـى المعـه فَهُـوَ حُـرٌّ بِعيـشهِ ذَات معـه(١٦٩)

وشرط جواز حذف العائد مطلقًا: أن لا يَحتمل الكلام حذفه، وعدم حذفه فمتى احتمل الكلام وذلك لَم يَجز حذفه، وذلك كما إذا كان فِي الصلة ضمير غير ذلك الضمير الْمَحذوف صالِح العودة على الموصول، نَحو: (جاء الذي ضربته فِي داره).

فلا يَجوز حذف الْهَاء من ضربته بأن تقول: (جاء الذي ضربت فِي داره)؛ لأنه لا يعلم الْمَحذوف، وكذا يُقال فِي نَحو: (يعجبني أيهم هو يقوم)، ونَحو: (يعجبني أيهم

=

بالمضارع وغيره عنده جائزًا اختيارًا، لكنه قليل.

وقد صرّح به في (شرح التسهيل) فقال: «وعندي أن مثل هذا غير مَخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر: صوت الحمار بَجدع، وما من يرى للخل والمنقصع، وإذا لَم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار، وعدم الاضطرار». [خزانة الأدب (١/٣٢، ٣٣)].

(١٦٨) البحر: عجزه:.......... هم أهلُ الحكومة من قصيٍّ. قال السيوطي: عقب ذكر نقدًا للشاهد: «قالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة، ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا فِي ضرورة باتفاق». [هَمع الهوامع (١/٨٥)].

المصادر: الإنصاف (ص٥٢١).

(١٦٩) الشاهد: قال السيوطي: «توصل (أل) بصفة مَحضة، وذلك اسم الفاعل، والمفعول كالضارب، والمضروب بِخلاف غير الْمَحضة، كالذي يوصف به، وهو غير مشتق كـ(أسد) كالصفة التي غلبت عليها الاسْمية كـ(أبطح، وأجدع، وصاحب راكب). قال فِي جَميع ذلك معرفة لا موصولة، وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهُما: توصل بِها نَحو: الْحَسن، وبه جزم ابن مالك.

والثاني: لا توصل وبه جزم في (البسيط) (ابن أبي الربيع) لضعفها، وقُرْبها من الأسماء، ورجحه ابن هشام في المغني؛ لأنَّها للثبوت فلا تؤول بالفعل، قال: ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق في وصلها بالفعل المضارع قولان: احدهما: توصل به، وعليه ابن مالك لوروده فِي قوله: .... ثُم ذكر الشواهد السابقة وهذا.

وقال عقبها: «وقالوا الأبيات من الضرورات القبيحة، ولا توصل بالْجُملة الاسْمية، ولا بالظرف إلا فِي ضرورة باتفاق».

المصادر: هَمع الهوامع (١/٨٥)، الدرر اللوامع (١/٦١)، الأشموني (١/٩٥)، العيني (١/٤٧٥).

ضربته فِي داره)، ونَحو: (مررت بأيهم مررت به فِي داره، أو بالذي مررت به فِي داره)، ونَحو: (جاء الذي هو عندك).

شروط حذف العائد الْمَرفوع:

وشروط جواز حذف العائد المرفوع خَمسة:

الأول: أن يكون مبتدأ خبره مفرد

والثاني: أن لا يكون معطوفًا، ولا معطوفًا عليه كـ(جاء الذي زيد وهو قائمان)، أو هو زيد قائمان؛ لئلا يُخبر بالمثنى عن المفرد، أو يبقى العاطف بدون معطوف.

والثالث: أن لا يكون بعد (لولا) كـ(الذي لولا هو لأكرمتك) لوجوب حذف الْخَبر بعد (لولا) فيلزم الإجحاف.

والرابع: ألا يكون مَنْفيًّا كـ(الذي هو قائم).

والخامس: أن لا يكون مَحصورًا كـ(الذي ما فِي الدار إلا هو).

وشرط كثرة حذفه في غير (أي)، وغير ما جرى مَجرى الأمثال نَحو: (لاسيما زيد) برفع زيد على تقدير (لاسي) الذي هو زيد، أن تطول الصلة بشيء يتعلق بِها كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك؛ سواء تأخر المعمول عن الْخبر، نَحو: (جاء الذي هو ضارب زيدًا)، أو تقدم نَحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]. أي: الذي هو إله فِي السماء؛ أي: معبود فيها، وجعل (إله) مبتدأ خبره الظرف، أو فاعلاً به يفسد اللفظ لِخُلو الصلة عن العائد، والْمَعنَى كما هو ظاهر.

شروط جواز حذف العائد المنصوب:

وشروط جواز حذف العائد الْمَنْصُوب ثلاثة:

الأول: أن يكون متصلاً، ويلزمه عدم الْحَصر.

الثاني: كون ناصبه فعلاً، أو وصفًا.

الثالث: كونه تامًّا، ويلزم من هذا كونه غير عمدة، وكون الوصف عاملاً وذلك نَحو: (جاء الذي ضربته، والذي أنا معطيكه درهم) فيجوز ذلك أن تقول: (جاء الذي ضربت)، ومنه قوله تعالَى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]. وقوله تعالَى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١]. التقدير: (خلقه، وبعثه)، وأن تقول: (الذي أن

معطيك درهم)، ومنه قوله:

مَـا اللهُ مُوْلِّـيكَ فَضْل فَاحْمِدَنْهُ بِهِ ... فَما الذَّي غَيْرُهُ نَفْعٌ ولاَ ضَرَرُ(١٧٠)

تقديره: (الذي الله موليكه فضل)، لكن حذفه من الوصف قليل.

ولا يَجوز حذفه منفصلاً نَحو: (جاء الذي إياه ضربت)، ونَحو: (جاء الذي ما ضربت إلا إيَّاه)، ولا منصوبًا بِحرف نَحو: (جاء الذي أنه منطلق)، أو بفعل ناقص نَحو: (جاء الذي كأنه منطلق).

شرط جواز حذف الْمَجرور بالْمُضَاف:

وشرط جواز حذف الْمَجْرور بالْمُضَاف أن يكون المضاف:

إمَّا اسم فاعل بِمعنى الْحَال، أو الاستقبال نَحو: (جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدًا) فيجوز لك أن تقول: (جاء الذي أنا ضارب).

وإمَّا اسم مفعول متعديًا لاثنين كـ(خذ الدرهم الذي أنا معطاه)، فيجوز لك أن تقول: (الذي أنا معطي). ولا يَجوز حذفه إذا كان المضاف غير وصف نَحو: (جاء الذي أنا غلامه).

ولا إذا كان اسم فاعل بِمعنى المضي، نَحو: (جاء الذي أنا ضاربه أمس).

ولا إذا كان اسم مفعول متعديًا لواحد، نَحو: (جاء الذي أنا مضروبه)؛ لأن الضمير حينئذ فاعله فِي المعنى.

شروط جواز حذف الْمَجرور بالْحَرف:

وشروط جواز حذف الْمَجْرور بالْحَرف ثَمانية:

الأول: جر الموصول

الثاني، والثالث: كون جاره كجار العائد لفظًا ومعنى.

الرابع، والخامس: اتفاق العامل لفظًا ومعنى.

---

(١٧٠) البحر: البسيط.

قال الشيخ خالد الأزهري فِي «شرح التصريح» (١/١٤٥): «(فما) موصول اسْمي فِي موضع رفع على الابتداء، وفضل خبره، و(الله موليك) صلة «ما»، والعائد مَحذوف منصوب بالوصف والتقدير: الذي الله موليكه فضل».

الْمَصادر: الْهَمْع (١/٨٩)، والأشْمُونِي (١/١٧٠).

السادس: أن لا يكون الضمير عمدة.

السابع: أن لا يكون مَحصورًا.

الثامن: أن لا يوقع حذفه فِي لبس وذلك نَحو: (مررت بالذي مررت به، لو أنت مار به). فلو قلت: (مررت بالذي مررت، أو بالذي أنت مار) لَجاز.

قال الله تعالَى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]. أي: منه. وقال الشاعر:

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ حَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لأَنَّكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ(١٧١)

أي: أنت بائح به، فلا حذف إن اختلف الْحَرْفَان لفظًا ومعنًى، نَحو: (غضبت من الذي غضبت عليه)، أو معنى فقط، نَحو: (مررت بالذي مررت به على زيد)؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير السببية، أو المصاحبة، أو لفظًا فقط كحللت فِي الذي حللت به.

وقيل: يَجوز الحذف حينئذ وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع الْمَحْذُوف... فافهم.

ولا حذف أيضًا إن اختلف العاملان عند غير ابن مالك، نَحو: (مررت بالذي فرحت به)، ولا إن كان الضمير عمدة نَحو: (مررت بالذي مر به)، أو مَحصورًا نَحو: (مررت بالذي ما مررت إلا به)، أو مُوقعًا حذفه فِي لبس نَحو: (رغبت فِي الذي رغبت فيه)، لكن مَحل هذه الشروط المذكورة إذا لَم يتعين الْحَرف الْمَحْذُوف؛ وإلا جاز الْحَذفُ مطلقًا كما فِي قوله تعالَى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]. أي: به؛ لأن مساق الآية لبيان المبشر به لا لِمَكان البشارة، والمبشر به لا يُجرُّ إلا بالباء فالْمَحذوف فيها

---

(١٧١) البحر: الطويل: قال الشيخ خالد الأزهري: «ومثال اختلاف المتعلقين لفظًا، واتِّحَادهِمَا معنًى نَحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾، أي: به؛ لأن اصدع فِي معنى مرّ، على خلاف فِي هذه، والتي قبلها. ومثال: اختلاف المتعلقين نوعًا واتِّحادهِما مادة... ثُمَّ ذكر الشاهد». [شرح التصريح على التوضيح (١/١٤٧)] ثُمَّ قال عقبة: «أي به أنشد أبو الفتح».

الشاهد فيه: (بالذي أنت بائح) حيث حذف الشاعر العائد المجرور وتقدير الكلام: فبح الآن بالذي أنت بائح به. والضمير المحذوف مَجرور بِمثل الحرف الذي جرَّ الموصول، وهو الباء والعامل في الموصول هو (بُحْ)، والعامل في العائد هو (بائح)، والعاملان اختلفا نوعًا فإن الأوّل فعل أمر، والثاني اسم فاعل، واتحد مادة، لأنَّهما جَميعًا من مادة (البوح).

المصادر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٦)، ابن عقيل (١/١٦٥)، أمالي ابن الشجري (١/٧)، والخصائص (٣/٩٠)، وارتشاف الضرب (١/٥٣٦).

متعين جزمًا، وكما فِي قول حاتم(١٧٢):

وَمِـنْ حَـسد يَجُـور عَلَـيَّ قَوْمِـي   وَأَيُّ الدَّهْر ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي(١٧٣)

أي: فيه. (فذو) بِمعنى الذي خبر (أي) الاستفهامية، وحذف عائده الْمَجرور بفي؛ لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان، والزمان لا يُجر إلا بفي فالْمَحذوف متعين والله أعلم.

.... فَمَـا بِـأَل عَرَّفْ

أقسام (أل): (ف) الْخَامس فِي رتبة التعريف.

(ما بأل عَرَّف) أقسام (أل).

واعلم أن أل على ثلاثة أقسام:

الأول: التي لتعريف الشيء المعهود واحدًا كان، أو أكثر، وهو ثلاثة أنواع: ذكري، وحضوري، وعلمي:

(١) **فالذكري:**

أ) ما تقدّم ذكره تصريْحًا: كـ(لقيت رجلاً فأكرمت الرجل).

ب) أو كناية نَحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]. لتقدم الذكر مكنيًا عنه بِما فِي قولِها: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]. لأن التحرير أي: الوقف لِخدمة بيت

(١٧٢) حاتم بن عدي الطائي هو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الْحَشْرَج بن امرئ القيس بن عدي بن أخزم الطائي، الْجَواد المشهور، وأحد شعراء الْجَاهلية، ويكنى أبا عدي، وأبا سفّانة -بفتح السين، وتشديد الفاء-، وابنه عدي أدرك الإسلام وحسن إسلامه. [خزانة الأدب (١٢٧/٣)].

(١٧٣) **البحر:** الوافر. قال الشيخ خالد الأزهري عقبه: «(... فأي) استفهامية مبتدأ، وذو خبره، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر، وجُملة (لَم يَحسدوني) صلتها، والعائد مَحذوف أي: (فيه)، والذي سهّل حذفه كون مدلول الموصول زمانًا، وقد عاد عليه الضمير الْمَجرور بـ(في) كما تقول: (أعجبني اليوم الذي جئت)، تريد: فيه، وجعله بعضهم منقاسًا بِخلاف غير الزمان؛ فإنه لا يتعين فيه الجار، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس التدريج كما يقول الإمام سيبويه، أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذًا؛ لأنه لَمَّا حذف فِي أولاً صار الضمير منصوبًا على المفعول به توسعًا. فكأنه قال: وأي الدهر ذو لَم يَحسدونيه، ثُمَّ حذفت الْهَاء، وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم». [شرح التصريح (١٤٧/١)].

المصادر: العيني (٤٠٠/٢)، الأشموني (١٧٤/١)، ليس فِي ديوانه.

المقدس كان عندهم خاصًا بالذكور.

(٢) والحضوري: ما حضر فِي الْحس والمشاهدة كقولك لِمن فوَّق سَهْمًا -أي: رفعه لقرطاس-: أصب القرطاس الحاضر، وهو الغرض الْمَنْصُوب للرمي إليه، ومنه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. أي: هذا اليوم الْحَاضر، وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية.

(٣) والعلمي: ما حصل فِي علم المخاطب بغير الذكر والحس المنارين نَحو: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]. ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

ومنه عند بعضهم: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ نظرًا إلَى انقطاع ذلك اليوم، وعدم حضوره الآن، ومدخولَها فِي الجميع كعلم الشخص فِي الدلالة على الغرض المعين؛ إلا أنه بقرينة (أل) والعلم بِجوهره، ولذا كان أعرف من الْمحلى مطلقًا.

القسم الثاني: الَّتِي للاستغراق:

إما لأفراد الجنس، ولو كان مدخولها جَمع أن خلفها كل حقيقة واقعية نَحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. ولذا صحَّ (إلاَّ الذين آمنوا).

أو عرفية كـ(جَمع الأمير الصاغة) أي: صاغة بلده، لا صاغة الدنيا. وأما خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مَجازًا: كـ(أنت الرجل، وزيد علمًا) أن الجامع لأوصاف كل الرجال، والخصائص العلم المتفرقة فيهم ومدخولها في كل ذلك كنكرة مسورة بكل.

القسم الثالث:

الَّتِي لتعريف الْمَاهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد بحسب الوضع وتُسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية.

وهي: الداخلة على المعرّفات: كـ(الإنسان حيوان ناطق).

وعلى الكليات: كـ(الإنسان نوع، والحيوان جنس)، ومدخولها كعلم الْجنس فِي الدلالة على ذلك؛ إلا أنه بقرينتها والعلم بجوهره كما مر، وقد تُحمل على بعض أفرادها المبهم واحدًا، أو أكثر من المقام والقرينة كالدخول فِي أدخل السوق حيث لا عهد والأكل فِي: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]. فيكون بدخولِها حينئذ وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ، وذا حال ووصفًا للمعرفة

كالنكرة فِي المعنى نظرًا لقرينة ذلك البعض المبهم؛ ولذا نعت بالْجُملة في قوله:

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَـى اللَّئِـيمِ يَـسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي (١٧٤)

أقسام (أل) عند النحاة:

(وبالجملة قال: عند النحاة ثلاثة أقسام)

قسم للجنس (١٧٥): وهو هذا الأخير. واثنان: للفرد وهُمَا الأول والثاني.

والمقصود هنا هو مدخول القسم الأول فقط كما لا يخفى فأخرج الناظم بقوله: عرف مدخول القسم الثاني والقسم الثالث، و(أل) الداخلة على ما سُمِّي به من الأعلام المنقولة بِما يصلح دخولها عليه لِلَمْحِ الْمَعْنَى المنقول منه، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث: (الْحَارث).

وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك فِي فضل: (الفضل).

وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان: (النعمان)، وهو فِي الأصل من أسْمَاء الدم.

---

(١٧٤) البحر: الكامل. قائله: رجل من بني سلوك.

الشاهد فيه: على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف (أل) الجنسية لفظي لا يفيد التعيين، وإن كان في اللفظ معرفة.

وورد هذا الشاهد فِي باب الْحال، والإضافة، والنعت، والموصوف، والمعرف بأل. وجُملة (يسبني) وصف اللئيم في المعنى، وحال منه باعتبار اللفظ، والأول أظهر للمقصود، وهو المدح بالوقار والتحمل.

المعنى: أَمُرُّ على اللئيم الذي عادته سبي، ولا شك أنه لَم يرد كل لئيم، ولا لئيمًا معينًا.

والواو للقسم. و(لقد أمر) جوابه، والمقسم به مَحذوف، وعبر بالمضارع حكاية للحال الماضية -كما في الخصائص لابن جني (٣/٣٣٠، ٣٣٢)، أو للاستمرار التجددي.

و(مضيت): معطوف على أَمُرّ، بِمعنى أمضي، وعَبَّر به للدلالة على تَحقق إعراضه عنه.

وقوله: (ثَمة) هي ثم العاطفة، وإذا كانت مع التاء اختصت بعطف الجمل وقوله: (لا يعنينِي) أي: لا يهمني، أو بِمعنى: لا يقصدني. وروي بدل هذا المصترع: (وأعفُّ ثُمَّ أقولُ مَا يعنيني). يقال: عفَّ عن الشيء، من باب ضرب، بعفة وعَفَافًا: امتنع.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٤١٦)، العيني (٤/٥٨)، خزانة الأدب، الهمع (١/٩)، (٢/١٤٠)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٠٣) رقم (٥٥)، الأشموني (١/١٨٠)، (٣/٦٠، ٦٣).

(١٧٥) أل: الجنسية إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كل حقيقة نَحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. ونَحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢، ٣]. لاستغراق خصائص الأفراد.. إلخ... مغني اللبيب لابن هشام (١/٤٩).

أقسام (أل) الزائدة:

وكذلك الزائدة وهي على قسمين:

الأول: الزائدة اللازمة[١٧٦]. وهي: ما قارنت وضع الكلمة الأصلي لِمَا تعريفه إمَّا بالصلة كـ(الذي، والتي)، أو بالشخص إمَّا نقلاً: كـ(النضر، والنعمان).

الثاني: أو ارتِجَالاً: كـ(اليسع، والسموءل).

أو وضعها الطارئ بالغلبة كالكتاب لكتاب سيبويه -رَحِمَه الله تعالَى-، والمدينة لِمدينة الرسول ﷺ لكن هذه كالمعرفة يَجب حذفها عند النداء، أو الإضافة، وقد تُحذف فِي غيرهِمَا شذوذًا، سُمع من كلامهم: (هذا عيوق طالعًا)[١٧٧]، والأصل: العيوق[١٧٨]. فيعول بِمعنَى: فاعل سُمي به نَجم كبير قرب الثريا والدبران؛ لزعمهم أن الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها بِخلاف المقارنة للوضع الأصلي. قال في الكافية[١٧٩]:

وَقَــدْ تُقَــارَنَ الأَدَاةُ التَّــسْمِيَةَ فَتَــسْتَدَامُ كَأُصُــوْلِ الأَبْنِــيَةَ

أي: لأنَّها جزء علم كهمزة أحْمَد، وجيم جعفر، بِخلافها فِي الغلبة كالأعشى والنابغة فإنَّها وإن كانت لازمة إلا أنَّها لَم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد، ثُم ألغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة، ونقل عن «الْهمع، والتسهيل، وشرحه لابن عقيل، والروداني» أن الْمُقارنة للوضع الأصلي تُحذف أيضًا للإضافة، وللنداء، كقول خالد بن الوليد[١٨٠]:

---

(١٧٦) مغني اللبيب (١/٤٩).

(١٧٧) قال ابن الأعرابي: هذا عيوق طالعًا، فحذف الألف واللام، وهو ينويها، فلذلك يبقى على تعريفه الذي كان عليه. وكذلك كل ما فيه الألف واللام من أسماء النجوم والدراري، فلك أن تحذفها منه، وأنت تنويهما، فيبقى فيه تعريفه الذي كان مع الألف واللام. [لسان العرب (٤/٣١٧٣) عوق].

(١٧٨) (العيوق) كوكب أحمر مُضيئ بِحيال الثريا فِي ناحية الشمال، ويطلع قبل الجوزاء، سُمِّي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا. [لسان العرب (٤/٣١٧٣) عوق].

(١٧٩) الكافية الشافية لابن مالك.

(١٨٠) خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مَخزوم بن يقظة بن كعب. سيف الله تعالَى، وفارس الإسلام، وليث المشاهد، السيد، الإمام الأمير الكبير قائد المجاهدين، الصحابي الجليل. أبو سليمان القرشي، المخزومي المكي، وابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث.

هاجر مسلمًا في صفر سنة ثَمان من الهجرة، ثُمَّ سار غازيًا، فشهد غزوة مؤتة. مناقبه غزيرة، أمَّره الصديق على سائر أمراء الأجناد، فتح دمشق هو وأبو عبيدة بن الجراح عاش ستين سنة. توفي بِحمص =

يَـا عَــزَّ كُفْـرَانَكَ لا سُـبْحَانَكَ إِنّـي رَأَيْـتُ اللهَ قَـدْ أَهَانَـكَ[(١٨١)]

نعم لا يكون التوصل بـ(أي أو بذا) إلا فِي (أل) الجنسية بِخلاف العهدية، والتي للمح، والزائدة فلا يقال: يا أيها السموءل، ولا ياذا الأعشى، أو الحرث.

وفِي (التسهيل): إن حذف (أل) من (الذين، واللاتي) لغة لا شاذ، وكذا (الذي والتي) لكن اللغة الفصحى عند أكثر العرب كونها لازمة فيها كما علمت.

القسم الثاني:

الزائد لغير اللازمة وهي ما عرضت بعد وضع الكلمة كالداخلة اضطرارًا على العلم في نَحو قولِهم فِي بنات أوبر علمًا لضرب من الكمأة: (بنات الأوبر)[(١٨٢)]. وعلى التمييز فِي نَحو قوله[(١٨٣)]:

سنة إحدى وعشرين.

انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (٣٦٦/١) رقم (٧٨)، مسند أحمد (٨٨/٤)، نسب قريش (٣٢٠-٣٢٢)، طبقات خليفة (١٩- ٢٠)، الاستيعاب (١٦٣/٣)، تهذيب التهذيب (١٤٢/٣)، شذرات الذهب (٢٣٢/١)، (ت١٥٧).

(١٨١) **البحر**: الرجز. قال الشيخ خالد الأزهري: (العزي) كانت لغطفان، وهي شجرة أصلها تأنيث الأعز، وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد ليقطعها. فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها واعية ويليها واضعة يدها على رأسها، وجعل يضربُها بالسيف حَتَّى قتلها وهو يقول.... الرجز.

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: (تلك العزى ولن تعبد أبدًا). [شرح التصريح على التوضيح (١٥١/١)].

– قلت –العبد لله تعالَى– مَحمود نصار: الْحَديث الذي ذكره الشيخ خالد عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٦/٦). ٢٥– كتاب: المغازي والسير. باب: غزوة الفتح. عن أبي عبد الرحمن السلمي، أن خالد بن الوليد مر على اللات فقال:... الشاهد. وعزاه للطبراني. وقال: ورجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل، أما الحديث الذي ذكره الشيخ خالد فعزاه الهيثمي. للطبراني. وقال: وفيه يحيى بن المنذر، وهو ضعيف. وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧٧/٥) باب: ما جاء في بعثه خالد بن الوليد إِلَى نَخلة كانت بِها العزي، وما ظهر فِي ذلك من الآثار.

(١٨٢) **القائل** هو: رشيد بن شهاب يُخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري. [شرح التصريح (١٥١/١)].

(١٨٣) البيت بكامله هو:

ولقــد جَنَيْــتُك أكمــؤًا وعَــسَاقِلاً ولقـد نَهَيْـتُكَ عَـنْ بَنَاتِ اَلأَوبَرِ

أنشده ابن جني، وأصل جنيتك جنيتالك من حيث جنيت الثمرة فأجنيها فحذف الجار توسعًا وأكمؤا

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[(١٨٤)]

(ولغة حمير) إبدال اللام ميمًا وقد تكلم بِها النبيﷺ إذ قال: «ليس امبر امصيام فِي امسفر»[(١٨٥)].

وعليه قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسِهِم وَامْسُلَمه[(١٨٦)]

لكن تعبير الناظم بـ(أم) لا يصدق بـ(أم) عند حِمير كما أنه لا يَجري إلاَّ على قول الخليل أن المعرف (أل) والْهَمزة عند هَمزة قطع أصلية بدليل فتحها؛ ولثبوتِها مع تَحرك اللام في نَحو: الأحْمَر بنقل حركة هَمزة أَحْمر إلَى اللام؛ إلا أَنَّها وصلت فِي الدرج؛ لكثرة الاستعمال، أو على ما نقله فِي التسهيل عن سيبويه: من أن المعرف (أل) بِجملتها كالأوّل لكن الهمز على هذا زائدة للوصل معتديها في الوضع بِمعنى أَنَّها جزء الأداة، وإن

=

-بفتح الْهَمزة وسكون الكاف، وضم الميم، وفي آخره هَمزة- جَمع كمؤ، كفلس، وهو أيضًا واحد كمأة كجبهة، وعساقلاً جَمع عسقول -بضم العين، وسكون المهملتين- وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لَها: شحمة الأرض، وأصله عساقيلا، فحذفت المدة ضرورة مزغبة رديئة الطعمة، وهي أول الكمأة، وقيل: مثل الكمأة، وليست كمأة. [شرح التصريح (١٥١/١)].

(١٨٤) البحر: الطويل. علق عليه الشيخ خالد الأزهري قائلاً: «وأراد بالوجوه أعيان القوم، والمعنى: أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا، وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرًا».

والشاهد فيه: فِي زيادة (أل) الداخلة على بنات أوبر في البيت السابق، وعلى النفس في البيت الثاني، وهي لا تدخل عليها؛ لأن بنات أوبر علم لضرب من الكمأة، والنفس تَمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف. فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة، وإلَى ذلك أشار ابن مالك فِي الألفية فقال:

ولاضطرار كبَنَاتِ الأوبَر كذا وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ السَّرى

[شرح التصريح (١٥١/١)]

المصادر: العيني (٥٠٢/١)، (٢٢٥/٣)، هَمع الهوامع (٨٠/١، ٢٥٢)، الدرر اللوامع (٥٣/١، ٢٠٩)، الأشموني (١٨٢/١).

(١٨٥) أخرجه الإمام أَحْمَد فِي مسنده.

(١٨٦) لَم أقف عليه.

كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد به في الوضع، لا على قول سيبويه: إن المعرّف (اللام) وحدها، والهمزة عنده هَمزة وصل زائدة بعد الوضع اجتلبت للنطق بالساكن، ولا مدخل لَها في التعريف، وإنَّما لَم تُحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرها مع ثقله يلبسها بـ(لام) الجر، وفتحها بلام الابتداء وضمها لا نظير له.

وتظهر ثَمرة الخلاف فِي نَحو: (من القوم) فعلى هذا لا هَمزة فيه أصلاً للاستغناء عنها، وعلى غيره موجودة إلا أنَّها حُذفت لكثرة الاستعمال، ولا قول المبرد: إن المعرف الهمزة زيدت اللام؛ لفرقها من هَمزة الاستفهام.

(وبالجملة فالأقوال أربعة) اثنان أحاديان واثنان ثنائيان، ولا يَجري تعبير الناظم إلا على هذين. والله أعلم.

.... وَالسَّادِسُ مَا أُضِيفَ لِلَواحِدِ مِمَّا قُدِّمَا

والسادس: من المعارف. ما أضيف للواحد مِمَّا قدما.

قال الخضري: الأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقًا؛ لاكتسابه التعريف منه؛ ولأن نَحو: (غلام زيد صادق بأي غلمانه) ففيه إيهام عن زيد؛ ولأنه لا ينتقض عليه القول بأن الضمير أعرف الجميع بِخلاف ما اختاره ابن هشام تبعًا للفراء والسلوبين.

وقال ابن مالك: إنه الصحيح من أن المضاف كما أضيف إليه مطلقًا، وأمَّا توجيه قول الأكثر إلاَّ المضاف إلَى الضمير فكالعلم بأنه يوصف به: كـ(مررت بزيد صاحبك).

والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله، أو دونه فمردود بأنه لا ضرر فِي كون الصفة أعرف من الموصوف بل هو الأنسب؛ لكونِها تعين الموصوف وتوضحه.

وعلى ذلك فالمضاف إلَى الضمير نَحو: (غلامك) فِي رتبة العلم، والْمُضَاف إلَى العلم نَحو: (غلام زيد) فِي رتبة اسم الإشارة، والمضاف إلَى اسم الإشارة نَحو: (غلام هذا) فِي رتبة اسم الموصول، والْمُضَاف إلَى اسم الموصول، نَحو: (الذي عندك) فِي رتبة ذي الأداة. والْمُضاف إلَى ذي الأداة في رتبة المنادى ولا تتأتى الإضافة إلَى المنادى، والله أعلم.

❖ التقسيم الثاني للاسم مطلقًا باعتبار استحقاق الرفع، والنصب، والخفض، وعدم استحقاق شيء من ذلك إلى خمسة أقسام:

الأول: ما لا يستحق شيئًا من الرفع وأخويه أصلاً وهو ثلاثة أنواع: أسْماء الأفعال،

وأَسْماء الأصوات، وعشر فِي نَحو: (اثني عشر) كما مر غير مرة.

والثاني: ما لا يستحق إلا الرفع وهو الضمائر المختصة بالرفع كالضمائر المستترة، والبارزة المتصلة، من نَحو: (الألف، والواو، ونون النسوة)، وضمائر الرفع المنفصلة، وهي: (أنا، وأنت، وهو، وفروعها).

والثالث: ما لا يستحق إلا النصب وهو: ضمائر النصب المنفصلة: كـ(إياي وفروعه)، والظروف الملازمة للنصب على الظرفية فقط كـ(سحر) إذا أردته من يوم بعينه، و(فوق) نَحو: (جلست فوق الدار).

والرابع: ما يستحق النصب، والخفض فقط كالظروف الملازمة للظرفية، والجر بِمن كعند، ولدن، وكالضمائر المتصلة التي لا تكون إلا منصوبة أو مجرورة كالكاف في: ضربك، ومر بك، والْهَاء فِي: ضربه، ومَرَّ به، وفروعهما.

والْخَامس: ما يستحق الرفع، والنصب، والخفض، وهو ما بقي: كـ(نا) من ضربنا زيدًا، وضربنا زيد، ومر بنا عمرو، وكالموصولات، وأَسْمَاء الإشارة، ونَحو: (زيد، وكتاب، ويوم) من أنواع الاسم الظاهر فتنبه.

* * * *

بَابُ
الْمَرْفُوعَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

أقسام الْمَرْفُوعَات:

وهـذا بـاب المـرفوعات من الأسماء ....

(وهذا) (باب) فِي بيان أنواع...

(المرفوعات من الأسْمَاء) وهي سبعة:

(١، ٢) الفاعل ونائبه. (٣، ٤) والمبتدأ وخبره. (٥) واسم كان وأخواتها، وما ألحق بِها. (٦) وخبر إنَّ وأخواتها وما ألحق بِها.

(٧) والتوابع الخمسة وهي: النعت، فالبيان، فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق.

العامل فِي المرفوعات:

والعامل فيها الرفع نوعان: ١- معنوي، وهو: الابتداء فِي المبتدأ.

٢- ولفظي، وهو ثلاثة أنواع: أ- فعل. ب- واسم. ج- حرف.

أنواع الفعل: والفعل أربعة أنواع:

الأول: تام متصرف، وهو: عبارة عما يكتفي بِمرفوعه، وأتى من مادته المصدر، والماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، كـ(قام، وضرب، وأكل، وصلى، وأكرم).

الثاني: تام غير متصرف وهو: عبارة عما يكتفي بِمرفوعه ولَم يأت لِمادته إلا الماضي كـ(نعم وبئس)، أو إلا المضارع كـ(يذر، ويدع).

الثالث: ناقص متصرف وهو: عبارة عما لا يكتفي بِمرفوعه، وأتى من مادته غير الماضي.

أنواع الناقص المتصرف: وهو نوعان:

أحدهُما: ما تصرفه تام، وهو ما أتى من مادته مع الماضي، المضارع، واسم الفاعل، والمصدر، والأمر.

وفِي جواز إتيان اسم المفعول من مادته خلاف ككَان وأخواتها ما عدا (ليس، ودام، وزال، وانفك، وفتئ، وبرح).

وثانيهما: ما تصرفه ناقص وهو ما لَم يأت من مادته مع الماضي إلا المضارع، واسم الفاعل دون غيرِهما كالمصدر، والأمر، نَحو: (زال، وانفك، وفتئ، وبرح).

الرابع: ناقص غير متصرف وهو ما لا يكتفي بِمرفوعه ولَم يأت لِمادته غير

الماضي كـ(دام، وليس) على خلاف فِي (دام).

أنواع الاسم: والاسم نوعان:

أحدهما: جامد وهو ما دل على ذات فقط، أو معنى فقط، كالمصدر، واسم الفعل، والمبتدأ فِي الخبر.

وثانيهما: مشتق وهو ما دل على معنى وذات كاسْمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة.

أنواع الحرف: والحرف نوعان:

أحدهما: ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، وهو: (ما، وإن، ولا العاملة عمل ليس).

وثانيهما: ما ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهو: (أن وأخواتها، ولا العاملة عملها).

فالنوع الأول من الذي:

يُـرَفْعِ مِـنْ كُـلِّ الأَسَـامِي الفَاعِلُ   وَلَــوْ مُــؤَوَّلاً كَقَــامَ العَــادِلُ

تعريف الفاعل:

(يرفع من كل الأسامي) هو: (الفاعل)

أ- وهو لغة: من أوجد الفعل. ب- واصطلاحًا(١٨٧): اسم صريح بل (ولو مؤولا) به أسند إليه فعل نام على صيغته الأصلية، أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه.

كـ(قام العادل)، أو قائمًا به كـ(علم زيد، ومات بكر) ومعنى إسناد ذلك إليه نسبته إليه بطريق الأصالة سواء كان على جهة الثبوت كما مر أو على جهة النفي نَحو: (لَم يضرب زيد).

أو على جهة التعليق نَحو: (إن جاءني زيد أكرمته).

أو على جهة الإنشاء نَحو: (هل ضرب زيد) فهو نوعان: صريح، ومؤول.

---

(١٨٧) يقول أبو حيان: هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه، أو تركه، فالمفرّغُ له العامل يكون اسْمًا ظاهرًا أو مضمرًا، أو مقدرًا به. [ارتشاف الضرب (١٣٢٠/٣)].

انظر: المساعد (٣٨٥/١)، الأشموني (٤٤/٢)، التصريح (٢٦٧/١، ٢٦٨)، شرح الجمل لابن عصفور (١٥٧/١).

مواضع اطراد حذف الضمير:

- أما الصريح فهو ما لا يفتقر في جعله فاعلاً إِلَى تأويل وهو أربعة أنواع: ظاهر والمراد به هنا: كل اسم مذكور غير ضمير نَحو: (جاء زيد وصلى هذا)، (وَقَالَ الَّذِينَ آمنوا)، وضمير مستتر وجوبًا نَحو: (أقوم)، وجوازًا نَحو: (زيد قام)، وضمير بارز متصل نَحو: (قمت والزيدان قاما).

ومتصل نَحو: (ما قام إلا أنا)، ومَحذوف وهو ما حكم النحويون بِحذفه لوجود ما يسد مسده أو لِمُجَرد دليل عليه ويطرد حذفه فِي ثَمانية مواضع:

الأول: نَحو: ﴿وَلاَ يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧]. أصله يصدوننك بنون التوكيد الثقيلة بعد نون الرفع، حذفت نون الرفع للجازم وهو (لا) الناهية، ثُمَّ حُذفت واو الفاعل لالتقائها ساكنة مع النون الأولَى من نون التوكيد الثقيلة ولوجود ما يدل عليها، وهو الضمة قبلها.

والثاني: نَحو: (اضربنّ يا هند) أصله: (اضربين) فحذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع النون الأولَى من نون التوكيد الثقيلة لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها.

والثالث: نَحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ - ١٥]. ففاعل إطعام مَحذوف؛ لأنه مصدر غير نائب عن فعله، وهو لا يتحمل الضمير عند جُمهور النحويين خلافًا للسيوطي، و«يتيمًا» مفعوله.

والرابع: نَحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. أي: (بِهم)، فحذف فاعل الثاني؛ لدلالة فاعل الأول عليه، وإعرابه:

«أسْمع»: فعل ماض فعل تعجب جاء على صورة فعل الأمر مبني على فتح مقدَّر على آخره لِمانع السكون العارض لصورة فعل الأمر لا مَحل له من الإعراب.

و**«بِهم»**: الباء حرف جر زائد لازم لرفع القبح، والْهَاء ضمير مبني على الكسر فِي مَحل جر، وهو فِي مَحل رفع فاعل، والْميم علامة الْجَمع، وكذلك تقول فِي أبصر؛ أي: بِهم.

والْخَامس: نَحو: (ضُرب زيد) بالبناء للمفعول، ونيابة زيد مناب الفاعل كما يأتي.

والسادس: نَحو: (ما قام إلا هند) الأصل: (ما قام أحد إلا هند) فحذف المستثنى منه، وأنيب عنه المستثنى.

والسابع: كما في قوله:

كُـرَةٌ ضُـرِبَتْ بِـصَوَالِـجةٍ فَـتَلَقَّفَهَا رَجَـلٌ رَجُـلُ[١٨٨]

الأصل: (فتلقفها الناس رجلاً رجلاً) فحذف الفاعل، وأقيم مَجموع اللفظين مقامه فجعل الرفع فِي أجزاء الْمَجموع لا فِي الْمَجموع؛ لعدم تأتيه فيه.

والثامن: نَحو: (ما قام وقعد إلا زيد) فيتعين إذا جعل (زيد) فاعلاً بأحدهما أن يكون فاعل الآخر مَحذوفًا لا مضمر لفساد الْمَعنى بإضْمَاره قبل (إلاّ)؛ ولشغل (إلا) بغيره إذا قدر بعدها... فافهم.

وأمَّا المؤول بالصريح فهو: ما افتقر فِي جعله فاعلاً لتأويل من جُملة (بسابك)، ولو تقديرًا، أو بدونه، والمراد بالسابك هنا: خصوص (أن، وأنّ، وما) دون (كي، ولو).

فمثال أن قوله تعالَى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ﴾ [الْحَديد: ١٦]. أي: خشوع قلوبهم.

ومثال (أنّ) قوله تعالَى: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١]. أي: أنزلنا.

ومثال (ما) قوله: (يسر المرء ما ذهب الليالي) أي: ذهابُها، ولا يقدر من هذه الثلاثة إلا (أن) المصدرية خاصة؛ لعدم ثبوت تقدير غيرها، نَحو: (وما راعني إلا يسير) أي: (إلا أن يسير) أي: (إلا سيره).

والمؤول بدون سابك هو الْجُملة الواقعة بعد هَمزة التسوية نَحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. بناء على أن (سواء) بِمعنى: «مستو» خبر (إن)، وما بعده فاعله، والفعل التام نوعان: متصرف: كـ(قام، وأكرم، واستخرج).

وغير متصرف: كـ(نعم، وبئس، ويذر، ويدع)، والمؤول به ثلاثة أنواع:

مسألة الكحل:

أحدها: المشتق وهو اسم الفاعل نَحو: (أقائم الزيدان)، والصفة المشبهة نَحو: (زيد حسن وجهه). وأمثلة المبالغة نَحو: (زيد ضراب، أو مضراب، أو ضروب أبوه).

---

(١٨٨) لَم أقف عليه.

وأفعل التفضيل فِي نَحو قولِهم: (ما رأيت رجلاً أحسن فِي عينه الكحل منه فِي عين زيد)[١٨٩]. وإعرابه:

(ما): نافية. (رأيت): فعل وفاعل. (رجلاً): مفعوله. و(أحسن): صفة رجلاً منصوب بالفتحة الظاهرة. و(في عينه): في حرف جر، وعين مَجرور به، وعلامة جره كسرة ظاهرة، و«عين» مضاف، والْهَاء مضاف إليه مبني على الكسر فِي مَحل جَر، والْجَار والْمَجرور متعلق بِمحذوف وجوبًا تقديره: «كائنًا حال من الكحل».

و(الكحل): فاعل أحسن مرفوع بالضمة الظاهرة. و(منه): جار ومَجرور متعلق بـ(أحسن). (فِي عين): جار ومَجرور متعلق بِمحذوف وجوبًا تقديره: «كائنًا» حال من الْهَاء فِي (منه) العائدة للكحل. و(عين): مضاف، و(زيد): مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة.

وثانيها: النائب عن المشتق وهو الظرف في نحو: زيد عندك غلامه وقوله تعالَى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]. والْجَار والْمَجرور فِي نَحو: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وثالثها: الْجَامد، وهو الْمَصدر، نَحو: (عجبت من ضرب زيد عمرًا). وقوله:

إِنَّ ظُلْــمَ نَفْــسَهُ الْمَــرْءُ بَــيِّنٌ[١٩٠] ....

واسم المصدر، نَحو: (عجبت من عطاء الدنانير زيد). واسم الفعل نَحو: (هيهات العقيق)[١٩١].

أحكام الفاعل[١٩٢]: وأحكام الفاعل تسعة:

أحدها: وجوب رفعه بفعل، أو شبهه.

وثانيها: وجوب تأخيره عن عامله.

وثالثها: وجوب ذكره لفظًا، أو تقديرًا، وعدم جواز حذفه فِي غير المواضع المارة.

---

(١٨٩) انظر هذه المسألة: الكتاب لسيبويه (١/٢٣٢). سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/٦١٠) لعلم الدين أبي الحسن علي بن مُحمد السخاوي سنة (٥٥٨هــ/ ٦٤٢هــ)، طبع دار صادر، بيروت.

(١٩٠) لَم أقف عليه.

(١٩١) قال أبو منصور الأزهري: «ويقال لكل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنْهَره ووسعه عقيق، والجمع أعقة، وعقائق. وفي بلاد العرب أربعة أعقة، وهي أودية شقتها السيول». [لسان العرب (١٠/٢٣٠) عقق].

(١٩٢) الفاعل هو: ما قدم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به أو مرفوعه منه. [شرح شذور الذهب (ص٢٠٣)].

ورابعها: وجوب تَجريد عامله من علامة تثنية أو جمع حيث كان الفاعل مثنى، أو جَمعًا.

وخامسها: لِحاق علامة التأنيث لعامله؛ إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، أو مَجازيًا وجوبًا فِي نَحو: (قامت فاطمة والشمس طلعت)، وجوازًا فِي نَحو: (طلعت الشمس).

وسادسها: كون الأصل فيه اتصاله بعامله.

وسابعها: إغناؤه عن الخبر فِي نَحو: (أقائم الزيدان).

وثامنها: كونه لا يتعدد إجْمَاعًا.

وتاسعها: حذف الفعل العامل فيه وجوبًا في موضعين وهُمَا بعد: (إذ، أو أن) فِي نَحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]. ونَحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وزاد الزمخشري وجَماعة منهم ابن مالك ثالثًا وهو بعد (لو) فِي نَحو قوله تعالَى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]. أصله: (لو تَملكون) فحذف المسند وهو الفعل فانفصل الضمير، وتَملكون المذكور تفسير.

وقال ابن عصفور والبصريون: لا بلى (لو) إلا الفعل ظاهرًا ولا يليها مقدرًا إلا نادرًا نَحو: (لو ذات سوار لطمتني لَهان عليَّ).

ما يلي (لو) جوازًا:

وجوازًا في ثلاثة مواضع:

الأول: فِي جواب نفي نَحو: زيد؛ جوابًا لِمن قال: (لَم يقم أحد).

والثاني: فِي جواب استفهام نَحو: زيد؛ فِي جواب من قرأ: (أي قرأ زيد).

والثالث: بعد فعل مستلزم للحذف كما فِي قوله(١٩٣):

---

(١٩٣) قائله: قيل: الحارث بن نهيك. وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣١٣/١): نَسب النحاس هذه الأبيات في شرح أبيات الكتاب، وتبعه ابن هشام للبيد الصحابي، وحكى الزمخشري أنَّها لِمزرد أخي الشماخ. وقال ابن السيرافي فِي (المستوفي): هي للحارث بن ضرار النهشلي بن يزيد بن نَهشل. وقال اللُبلي: إنَّها لضرار النهشلي، وذكر البعليُّ أنَّها للحارث ابن نُهيك النهشلي، وقيل: هي للمهلهل. والصواب أنَّها لنهشل بن حرّيّ كما فِي شرح أبيات الكتاب لابن خلف، وكذا في شرح أبيات الإيضاح. والله أعلم. ونشهل بن حرّيّ من المخضرمين، نقل ابن حجر العسقلاني في (الإصابة في تَمييز الصحابة) عن المرزباني أنه قال عنه: إنه شريف مشهور مُخضرم، بقي إلَى أيام معاوية، وكان مع علي في حروبه، وقُتل أخوه مالك بصفين، وهو يومئذ رئيس بن حنظلة، وكانت رايتهم معه. ورثاه نَهشل بِمراثٍ كثيرة. قال: =

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .... (١٩٤)

بناء يبك للمجهول أي يبكيه ضارع والله أعلم.

النائب عن الفاعل:

(و) النوع الثاني من مرفوعات الأسْمَاء.

(نائب عنه) أي: من الفاعل، وهو اسم صريح، أو مؤول به أسند إليه فعل تام مغير الصيغة، أو مؤوّل به مقدّم عليه بالأصالة ليس واقعًا منه، ولا قائمًا به.

=

وأبوه شاعر شريف مشهور الذكر، وجَدُّه ضمرة سيد ضخم الشرف، وكان من خير بيوت ابن درام.

(١٩٤) البحر: الطويل. عجزه:

... ... ومختبطٌ مِمَّا تطيحُ الطوائح

الشاهد فيه: على أن الفصل المسند إلى (ضارعٌ) حذف جوازًا، أي (يبكيه) ضارع، وهذا على رواية: (لِيُبك) بالبناء للمفعول، و(يزيد) نائب فاعل. وأما على روايته بالبناء للفاعل. ففاعله ضارع، ويزيد مفعوله، ولا حذف ولا شاهد. وهذه الرواية هي الثابتة عند أبي أحمد العسكري في كتابه: [شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (ص ٢٠٨)]. وعد الرواية الأولى غلطًا. فإنه قال في كتابه المذكور فيما غلط فيه النحويون: ومِما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر: (لِيُبك يزيد ضارع).... البيت.

وقد رواه خالد والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب يزيد. وقال أبو حاتم السجستاني في كتابه: (فعلت وأفعلت): أنشد الأصمعي (ليبك يزيد ضارعٌ) أي: بالبناء للفاعل. ولَم يعرف لِيُبك يزيد؛ أي: بالبناء للمفعول، وقال: هذا من عمل النحويين.

اللغة: (الضارع) الذليل، من قولِهم: ضرع ضراعة، فعله من الباب الثالث. وزد في لغة أيضًا من باب تعب، ويقال أيضًا: ضُرع ضرَعا كشرُف شرَفًا بِمعنى ضعُف، فهو ضَرع أيضًا تسمية بالمصدر كذا في (المصباح المنير). وقوله: (لخصومه) الجار والمجرور متعلق بضارع، وإن لَم يعتمد على شيء... إلخ.

أقول: ظاهره إنه لَم يعتمد على شيء مِما ذكر من شروط عمل اسم الفاعل النصب، وفيه: أنَّه معتمد على موصوف مقدر. قال ابن مالك في الخلاصة:

وقد يكون نعتًا موصوفًا عُرف فيستحقُّ العمل الذي وصف

ويُحتمل أن يكون معناه أنه متعلق بضارع، وإن فرض أنه لَم يعتمد على شيء؛ لأنه يكفيه رائحة الفعل، وكيف لا يتعلق به مع اعتماده على موصوف مُقَدر، لكنه بعيد عن السياق.

المعنى: وصف الشاعر يزيد بالنصر والكرم للذليل، وطالب المعروف فيقصده الضارع للخصومة. ويلتجئ إليه المختبط إذا أصابته شدة السنين.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٢٤٥/١) (١٨٣/١)، شعراء النصرانية (٤٧)، المقتضب (٢٨٢/٣)، المحتسب (٢٣٠/١)، الخصائص (٣٥٣/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٢٧٤/١)، الدرر اللوامع (١/ ١٤٢)، الأشموني (٤٩/٢)، شرح الشريشي للمقامات (الحريري) (٢١/١).

أقسام نائب الفاعل:

أقسام نائب الفاعل أربعة:

الأول: مفعول به وهو الأصل فلا يصح إنابة غيره مع وجوده في اللفظ، ومن المفعول به المنصوب بنَزْع الْخَافض فِي نَحو: (اخترت زيدًا الرجال) أي: من الرجال؛ فتمتنع إنابة غيره مع وجوده، نعم تَمتنع إنابة المنصوب بنَزْع الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل كما فِي المثال المذكور عند الجمهور خلافًا للفراء والتسهيل(١٩٥).

وأمَّا إذا كان الفعل متعديًا بنفسه إلَى مفعولين، أو ثلاثة فإن كان الثاني خبرًا فِي الأصل كما فِي باب (ظن، وعلم) امتنع إنابة الثانِي والثالث، ووجب إنابة الأوّل على الأشهر عند النحويين؛ خلافًا لابن مالك عند أمن اللبس، وإن لَم يكن الثاني خبرًا فِي الأصل كما فِي باب أعطى لَم تَمتنع إنابة الثاني عند أمن اللبس باتفاق جُمهور البصريين.

الثاني: الْمَصدر المتصرف المختص، فالمتصرف: ما يفارق النصب على المصدرية كـ(ضرب، وقتل) فلا يَجوز إنابة المصادر الَّتِي لا تتصرف نَحو: ﴿مَعَاذَ اللهِ﴾ [يوسف: ٢٣، ٧٩]. لئلا يلزم إخراجها عما استقر لَها فِي لسان العرب من لزوم النصب.

والْمُختص: ما ليس لِمجرد التأكيد بأن يكون مبنيًّا للعدد كـ(ضرب ثلاثون ضربة)، أو لنوع مَخصوص كـ(ضُرِبَ ضَرْبًا أليمًا)، أو لنوع مقصود إبْهَامه كقوله تعالَى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]. أي: نوع ما من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم، وإنَّما جعل (شيء) مصدرًا لا مفعولا به؛ لأن (عفا) لازم، وجعله بِمعنى: ترك، ضعيف إذا لَم يثبت (عفا الشيء) بِمعنى: تركه، بل (أعفاه).

الثالث: الظرف المتصرف المختص زمانيًّا أو مكانيًّا.

فالمتصرف: ما يفارق الظرفية وشبهها (كيوم) فلا يَجوز إنابة نَحو: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه. ولا نَحو: (عند).

والمختص: ما خصص بشيء من أنواع المخصصات نَحو: (سير يوم الْجُمعة، وجلس مكان الأمير)، فلا تقول: (سير وقت، وجلس مكان).

والرابع: الْمَجرور بالْحَرف بشرط الاختصاص فلا يقال: (جلس فِي دار)، وأن لا

---

(١٩٥) إذا بني الفعل للمفعول فإن كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال: خفت، هذا مذهب ابن مالك. شرح الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية (ص١٣٨) للفاكهي بتحقيقي.

يلزم الْجَار له طريقة واحدة كـ(مذ، ومنذ) الملازمين للزمان الظاهر، وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم، والمستثنى، وأن لا يدل على التعليل كـ(اللام، والباء) ومن إذا جاءت له.

وأما قوله(١٩٦):

يُغْضِي حَيَاء ويُغْضِي مِنْ مَـهَابَتِـه ....(١٩٧)

فنائب فاعل ويغضي ضمير المصدر؛ أي: ويغضي هو، أي الإغضاء المعهود وهو إغضاء الحياة، أو إغضاء كامل من مهابته، أو التقدير: ويغضي هو أي الظرف، أي تطبق العين من مهابته؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل؛ لأنه لكونه جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى؛ ولِهذا امتنع إنابة المفعول لأجله والحال والتمييز، وأما منع إنابة المفعول معه والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل، ثُمَّ المفعول به إمَّا مفرد إذا كان العامل المبني للمجهول من غير باب القول كما مثل، وإمَّا جُملة اسْمية، أو فعلية إن كان العامل من باب القول نَحو: (قيل زيد قائم، أو قام زيد).

والمصدر؛ إمَّا صريح كما مثل؛ أو مؤول به نَحو: (علم أن زيدًا قائم).

---

(١٩٦) **القائل:** الحزين الكنسائي وقيل: الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن علي رضي الله عنهم أجمعين.

(١٩٧) **عجزه:**

.... **فما يكلم إلا حين يبتسمُ**

قال الشيخ خالد الأزهري: فيكون المعنى:

يغضي الإغضاء المعهود، أو إغضاء من مهابته. (ولا يقال: الغائب المجرور) بِمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جني فِي إعراب ديوان الحماسة، وتبعه أبو البقاء فِي شرح لُمَع ابن جني فقال: والْجُمهور على منع نيابة المفعول له خلافًا للأخفش، وضعفه. قال الخفاف: وعلة المنع أن المفعول مبني على سؤال مقدر فكأنه من جُملة أخرى. اهـ

وبِهذا يعلل منع نيابة الحال؛ لأنه مبني على سؤال مقدر، ولا ينوب التمييز خلافًا للكسائي وهشام، ولا المفعول معه، ولا خبر كان فلا يقال: (كين قائم) خلافًا للفراء.

المصادر: شرح التصريح على التوضيح (١/٢٩٠، ٢/١٠)، الحيوان للجاحظ (٣/١٣٣)، المؤتلف والمختلف (٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٣)، الأشموني (٢/٦٦، ٢١٣)، ليس فِي ديوان الفرزدق.

(وكيفية تغيير الفعل للنائب) أما الماضي الثلاثي فإن كان معتل العين جاز فيه ثلاثة أوجه: أعلاها: إخلاص كسر فائه.

كَبِيعَ الذَهَبُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ....

(كبيع الذهب) وقيل: إن زيد قائم.

وأوسطها: الإشْمَام وهو الإتيان بالفاء مُحركة بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق، وجزء من الكسرة كثير لاحق، ولا يظهر ذلك فِي الخط بل إنَّما يظهر فِي اللفظ، وقد قرئ فِي السبعة قوله تعالَى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ [هود: ٤٤]. بالإشْمام فِي: (قيل، وغيض) وأردؤ هاضم إلغاء نَحو: (قول وبوع)، وهي لغة بني دبير، وبني فقعس، وهُمَا من فصحاء بني أسد، وكذا تَجري الثلاثة الأوجه المذكورة فِي المضاعف (كحب)، لكن الأفصح فِي[198] المضاعف الضم فالإشْمَام فالكسر حَتَّى قيل: لا يَجوز فيه غير الضم، والأصح الْجَواز؛ قرأ علقمة: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام: ٢٨]. بالكسر، وقرأ الْجماعة بالضم الخالص، وإن كان غير مضاعف صحيح العين ضم أوّله وكسر ما قبل آخره نَحو: (وصل الرحم، وكتب الكتاب)، ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وأمَّا غير الثلاثي: فإن كان مفتتحًا بتاء المضارعة ضم أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره كقولك فِي تدحرج: (تدحرج)، وفي تكسر: (تكسر)، وفي تغافل: (تغوفل).

وإن كان مفتتحًا بِهمزة وصل فإن كان صحيح العين غير مضاعف ضم أوّله وثالثه وكسر ما قبل آخره كقولك فِي استحلى: (استحلى)، وفِي اقتدر: (اقتدر)، وفِي انطلق: (انطلق).

وإن كان معتل العين أو مضاعفًا وهو على وزن افتعل أو انفعل جاز فِي أوله وثالثه ثلاثة أوجه: الضم، والكسر، والإشْمَام، فيجوز فِي التاء والقاف من نَحو: (اختار، وانقاد) ثلاثة أوجه:

١- الضم نَحو: (اختور وانقود). والكسر نَحو: (اختير، وانقيد).

٢- والإشْمَام وتَحرك الْهمزة بِمثل حركة التاء والقاف وكذا يَجوز فِي التاء والْهَاء من نَحو: (اشتد، وانْهَل)، وتَحرك الهمزة بِمثل حركتهما.

- وأما المضارع فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره نَحو: (يضرب زيد، ويتعلم

(١٩٨) قال ابن جني فِي المحتسب (١/٢٤٥): قراءة علقمة ويَحيى: «رِدَّتْ إِلَيْنَا» بكسر الراء.

العلم).

وَيُعْطَى الأَرِبُ وَالْمُبْتَدأ الصَّرِيحُ وَالمُؤَوَّلُ ....

(ويعطى الأرب) أي: الْحَاجة.

الأقوال المذكورة في بناء الفعل التام المتصرف اللازم للمجهول:

(واعلم) أنه لا خلاف فِي بناء الفعل التام المتصرف المتعدي للمجهول. وأما التام المتصرف اللازم ففي بنائه للمجهول ثلاثة أقوال:

الأول: للأكثر منعه مطلقًا ولا يرد عليهم قراءة ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾ [هود: ١٠٨]. بضم السين لِحكاية الكسائي (سعد) متعديًّا.

الثاني: لأبي البقاء منعه فيما لا يتعدى بِحرف كـ(قام، وجلس) إذ لو بني لقي الفعل خبرًا بلا مُخبر عنه بِخلاف ما يتعدى بِحرف فيجوز كـ(مر بزيد).

الثالث: لبعضهم جوازه مطلقًا وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كـ(جلس الْجلوس).

وأما الفعل الْجَامد فلا يُبنَى اتفاقًا، وأما بناء كان وكاد وأخواتِهما فأجازه سيبويه والجمهور، ومنعه أبو حيان تبعًا للفارسي، والنائب عن اسم نَحو: كان على الأول.

أما الْمَجْرور بالْحَرف فِي نَحو قول سيبويه يكون فيه.

المغير الصيغة هو اسم المفعول خاصة فِي نَحو: (أمضروب زيد الآن أو غدًا).

ونَحو: (مضروب عمرو الآن أو غدًا). وفي ارتفاع النائب بالمصدر المؤول بأن والفعل المبين للمجهول أقوال أصحها جوازها حيث لا لبس كـ(عجبت من أكل الطعام) بتنوين أكل ورفع الطعام؛ أي: من أن أكل الطعام بضم الْهَمزة وكسر الكاف.

وحكم النائب إذا كان غير ظرف ولا مَجرور بالْحَرف كحكم الفاعل فِي وجوب الرفع، وكون الأصل اتصاله بعامله، وإغناؤه عن الْخَبر فِي نَحو: (مضروب العبدان)، وعدم تعدده، وعدم جواز حذفه، وحذف الفعل العامل فيه وجوبًا أو جوازًا.

وتأنيث العامل لتأنيثه وتَجريد عامله من علامتي التثنية والْجَمع عند تثنيته وجَمعه وصيرورته مبتدأ إذا تقدم.

وأما إذا كان ظرفًا أو مَجرورًا بالْحَرف فحكمه كحكم الفاعل فِي خصوص

وجوب الرفع وكون الأصل اتصاله بعامله، وإغناؤه عن الْخبر فِي نَحو: (أمرر بزيد)، وعدم تعدده، وعدم جواز حذفه، وحذف الفعل العامل فيه وجوبًا، أو جوازًا لا فِي تأنيث العامل له، ولا فِي تَجريد عامله من علامتَي التثنية والْجمع، ولا فِي صيرورته مبتـــدأ إذا تقدم؛ لتخلفها فيهما، والله أعلم.

* * * *

الْمُبْتَدأ(١٩٩)

وَالْمَبْــتدأُ الــصَّرِيحُ وَالْمــؤوّلُ ....

(و) النوع الثالث: من مرفوعات الأسْماء.

(المبتدأ) وهو الاسم. (الصريح والمؤول) به العاري عن عامل لفظي غير زائد وشبهه مُخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا للمكتفي به، والاسم الصريح هو ما لا يكون أحد حروف المصادر جزءًا منه، وهو نوعان:

١- حقيقي: كزيد وهذا والذي عندك وأبت

٢- وحكمي: وهو الفعل إذا أريد به مجرد الحدث كما في نحو:

تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ(٢٠٠)

---

(١٩٩) انظر: الكتاب (١/٢٣، ٢٤)، المقتضب (٤/١٢٦، ١٣٥)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٢)، الأصول (١/ ٥٨- ٧٢)، لباب الإعراب للإسفراييني (ص٢٤٣)، شرح الفواكه الجنية (ص١٤٢) بتحقيقي، شرح جُمل الزجاجي (١/٣٤٠، ٣٦٠)، النحو الوافي (١/٤٤١)، المقتصد (١/٢١٣)، (١/٣٢٥)، علل النحو للوراق (ص٣٦٨) بتحقيقي.

(٢٠٠) قال أبو عبيد: كان الكسائي يُدخل فيه أن، والعامة لا تذكر أنْ، ووجه الكلام ما قال الكسائي. وكان يرى التشديد في الدّال فيقول: (المُعَيدِّيُّ) وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معدٍّ.

قال أبو عبيد: ولَم أَسْمَع هذا من غيره. ثم قال أبو عبيد القاسم بن سلام [توفي سنة ٢٢٤هـــ/ ٨٣٣م]: وأخبرني ابن الكلبي أن هذا المثل إنَّما ضُرب لِمصعب بن عمرو النهري، قال فيه النعمان ابن المنذر، وهذا على معنى من قال: قضاعة بن معدٍّ؛ لأن نَهدًا من قضاعة. وأما المفضل فحُكي عنه أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السماء، قاله لشقة بن ضمرة التميمي (ثم أحمد بن نَهشل بن دارم)، وكان سمع بذكره. فلما رآه اقتحمته عينه فقال: (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فأرسلها مثلاً. قال: فقال: أبيت اللعن، إن الرِّجال ليسوا بِجزر، تُراد منها الأجسام.

أي: سَماعك بالمعيدي خير من أن تراه، ونَحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]. أي: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

والمؤول بالاسم الصريح هو ما كان أحد حروف المصادر جزءًا منه كـ(أن) فِي نَحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. والمبتدأ المخبر عنه، إمَّا مُخبر عنه حكمًا وهو المبتدأ الذي اكتفى عن الخبر بصفة نكرة بعده لتمام الفائدة بِها معه كما فِي نَحو: (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ)، (فأقل): مبتدأ بِمعنى: أحقر، وهو مضاف، و(رجل): مضاف إليه، وجُملة (يقول ذلك): صفة رجل فِي مَحل جر أغنت عن الْخَبر.

وإمَّا مُخبر عنه حقيقة، وهو نوعان:

أحدهما: غير عار عن العامل اللفظي الزائد وشبهه. **فالزائد** هو: ما لا يدل على معنى خاص فِي الكلام ولا يَحتاج لِمتعلق يتعلق به كالباء فِي: (بِحسبك درهم).

والشبيه بالزائد -أي: بالأصلي- هو: الذي له معنى خاص فِي الكلام ولا يَحتاج لتعلق يتعلق به (كَرُبَّ، وَلَعَلَّ) الْجَارة فِي نَحو: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتهُ)، وقوله(٢٠١):

.... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ(٢٠٢)

=

المصادر: الأمثال (ص٩٧) رقم (٢٢٩)، الفاخر للعيني (٤٩، ٦٥)، جَمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٢٦٦)، مَجمع الأمثال للميداني (١/١٢٩)، المستقصي للزمخشري (١/٣٧٠)، سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، لسان العرب مادة: (معد).

(٢٠١) **قائله**: كعب بن سعد الغنوي. وهو شاعر إسلامي، وهو أحد بني سالِم بن عبيد بن سعد بن عوف بن كعب بن جلاَّن -بكسر الجيم وتشديد اللام- ابن غنم -بسكون النون- ابن غني بن أعصُر، كذا قال أبو عبيد البكري. في شرح أمالي الغالي في موضعين منه.

قال عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ- ١٠٩٣هـ): «وقد راجعت كتب الصحابة وكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة، وكتاب الأغاني وغيرها، فلم أجد ترجمته في أحدها إلاَّ ما قاله أبو عبيد المذكور، والظاهر أنه تابعي». [خزانة الأدب (٨/٥٧٤)].

(٢٠٢) **البحر**: الطويل. هذا عجز بيت صدره: (فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارفعِ الصَّوتَ جَهْرَةً)

الشاهد فيه: على أن (لعلَّ) في لغة عقيل جارَّة كما في البيت. ولَهم فِي لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.

أ) قال ابن جني فِي (سر صناعة الإعراب): «حكى أبو زيد أنَّ لغة عقيل: لعلَّ زيدٍ منطلقٌ بكسر اللام الأخيرة من لعلِّ وجر زيد».

ب) وقال المرادي (في شرح التسهيل): «وتأوله الفارسيُّ على تَخفيف لعلَّ، وأنَّ فيها ضمير الشأن،

=

وثانيهما: عارٍ من العامل اللفظي مطلقًا وهو ثلاثة أنواع:

الأول: اسم صريح حقيقي وهو إما ظاهر كمحمد من نَحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

وإمَّا مُبْهم كهذا من نَحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١]. والذي فِي نَحو قوله(٢٠٣):

وَالَّـذِي حَـارَتْ الـبرية فِـيْهِ حَيْوان مُسْتَحْدثٌ مِنْ جَمَاد(٢٠٤)

وليها في اللفظ لام الْجَرِّ مفتوحة ومكسورة، فالْجَر باللام، ولعلَّ على أصلها». انتهى

ج) وقال ابن مالك في (التسهيل): «وبالجر بلعل ثابتة الأوّل أو مَحذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورته، لغة عقيلية». انتهى

د) ونقل أبو زيد فِي (نوادره) عن أبي عمرو أنه رواه: «(لعلَّ أبا المغوار منك قريب) بالنصب».

المصادر: نوادر أبي زيد (٣٧)، خزانة الأدب (٤٢٦/١٠) رقم (٨٧٧)، وأمالِي ابن الشجري (٢٣٧/١)، العيني (٣٤٧/٣)، رصف المباني (٣٧٥)، الهمع (٣٣/٢، ١٠٨)، التصريح (١٥٦/١، ٢١٣)، الأشموني (١٢٤/١)، (٢٠٥/٢)، الأصمعيات (٩٦).

(٢٠٣) **القائل** هو: أبو العلاء المعري هو الشيخ العلامة، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود بن مُطهر بن زياد بن ربيعة بن الْحَارث بن أنور بن أرقم بن أسحم بن النعمان القحطاني، التنوخي، الأعمى، اللغوي، الشاعر، صاحب التصانيف السائرة، والْمُتهم في نِحلته -كذا قال شَمس الدين الذهبي-.

ولد سنة (٣٦٣هـ). كان قنوعًا، متعففًا، له وقف يقوم بأمره، ولا يقبل في أحد شيئًا، ولو تكسب بالمديح، لَحَصَّل مالاً ودنيا، فإن نظمه في الذروة، يُعدُّ مع المتنبي والبحتري.

من مؤلفاته: سقط الزند، ولزوم ما لا يلزم، ورسالة الملائكة، الفصول والغايات... إلخ.

انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (٢٣/١٨) رقم (١٦)، تاريخ بغداد (٢٤٠/٢)، دمية القصر (١٥٧/١)، فهرسة ابن خير (٣٤٣)، معجم الأدباء (١٠٧/٣- ٢١٨)، الكامل في التاريخ (٦٣٦/٩- ٦٣٧)، بغية الوعاة (٣١٥/١)، مفتاح السعادة (٢٣٧/١)، لسان الميزان (٢٠٣/١)، ميزان الاعتدال (١١٢/١).

(٢٠٤) قال الشيخ ياسين العُليمي فِي حاشيته على التصريح (٢٦٣/١، ٢٦٤): هذا باب الإخبار بالذي وفروعه. وقوله: (وكثيرًا ما يصار إليه) قال الزرقاني: كذا قال المصنف وفيه نظر؛ لأنه إذا قصد (شيء من المعاني الثلاثة أعنِي: قصد الاختصاص، وتقوى الحكم، وتشويق المسامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله. وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه: إما التدريب أو الامتحان قوله: (لقصد الاختصاص... إلخ) الأخيران نَحويان، والثلاثة قبله بيانية، والأوّل كقولك: (الذي قام زيد) ردًا على من قال: (عمرو وخالد).

والثاني: ظاهر لأن فِي هذا الإخبار إسنادين فهو أقوى مِمَّا فيه إسناد واحد.

وإمَّا ضمير ولا يكون إلا ضمير رفع منفصلاً كـ(أنا، وأنت، وهو وفروعها).

وثانيها: اسم صريح حكمًا كتسمع فِي نَحو قولِهم:

تَسْمَعُ بالْمُعيدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[(٢٠٥)].

وثالثها: مؤول بالصريح كأن تصوموا فِي نَحو: ﴿تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

والوصف المكتفي بِمرفوعه نوعان:

الأول: الوصف الْحَقيقي وهو ما دل على حدث وذات بالوضع هو نوعان:

الأول: عار من العامل اللفظي مطلقًا، وهو إما اسم فاعل تام نَحو: (أضارب عمرو)، أو ناقص نَحو: (أكائن زيد قائمًا).

وإما صفة مشبهة نَحو: (هل حسن وجد زيد)، وإمَّا اسم تفضيل نَحو: (أحسن فِي عين زيد الكحل منه فِي عين أخيه).

وإمَّا صيغة مبالغة نَحو: (ضرّاب أبوك). وإمَّا اسم مفعول نَحو: (ما مضروب أخوك).

الثاني: غير عار عن عامل لفظي[(٢٠٦)] زائد كـ(من) الداخلة على اسم الفاعل التام فِي نَحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [فاطر: ٣]. أو الناقص فِي نَحو: (هل من كان زيد فِي الدار)، أو على الصفة المشبهة فِي نَحو: (هل من حسن وجه زيد).

أو على اسم التفضيل نَحو: (هل من أحسن فِي عين زيد الكحل منه في عين عمرو)، أو على صيغة المبالغة فِي نَحو: (هل من ضراب زيد)، أو على اسم المفعول فِي نَحو: (ما من مضروب الزيدان)، ومرفوع الوصف الحقيقي فاعل لاسم الفاعل التام، وللصفة المشبهة، ولاسم التفضيل، ولصيغة المبالغة، ونائب عن الفاعل لاسم المفعول، واسم أصله المبتدأ لاسم الفاعل الناقص.

النوع الثاني: الوصف التأويلي وهو كل اسم جامد فِي معنَى الوصف الْحَقيقي

=

والثالث: كقول أبي العلاء المعري مشيرًا للمعاد الجسماني... وذكره.

المصادر للشاهد: شروح سقط الزند (ص ١٠٠٤)، معاهد التنصيص للعباسي (٤٨/١).

(٢٠٥) تقدم تَخريجه فِي الصفحة السابقة.

(٢٠٦) العامل اللفظي هو علامة، والعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه.

انظر: علل النحو للوراق (ص ٣٦٨) بتحقيقي، المقتصد فِي شرح الإيضاح (٢١٣/١)، باب: الابتداء، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١).

كالمصدر العاري عن العامل اللفظي مطلقًا فِي نَحو: (أعدل أبوك). بِمعنَى: أعادل أبوك. أو الذي دخلت عليه (من) الزائدة فِي نَحو: (هل من عدل أبوك)، والمنسوب العاري عما ذكر في نَحو: (ما قرشي زيد)، أو الذي دخلت عليه (من) الزائدة في نَحو: (هل من قرشي الزيدان)، و(ذو) التي بِمعنى صاحب عارية عن نَحو (من) الزائدة فِي نَحو: (أذو مالٍ العمران)، أو غير عارية عن ذلك فِي نَحو: (هل من ذي مالٍ الزيدان)، ومرفوع الوصف التأويلي فاعل للمصدر المذكور ولـ(ذو) التي بِمعنى صاحب، ونائب عن الفاعل للمنسوب، والعامل فِي المبتدأ من حيث هو لا يكون إلا معنويًا وهو الابتداء أي وقوعه أول الكلام بِحيث لا يتقدم عليه عامل لفظي غير زائد وشبهه.

والزائد هو: الذي لا يدل على معنى خاص فِي الكلام ولا يَحتاج لِمتعلق يتعلق به كالباء فِي: (بِحسبك درهم).

وشبه الزائد -أي: والأصلي- هو: الذي له معنى خاص فِي الكلام ولكنه لا يَحتاج لِمتعلق يتعلق به كـ(لعل) فِي نَحو(٢٠٧):

.... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ(٢٠٨)

---

(٢٠٧) البيت من قصيدة مرثية لكعب بن سعد الغنوي. رواها أبو علي القالي فِي (أماليه)، ومُحمد بن المبارك فِي (منتهى الطلب من أشعار العرب) قال: رثى بِها كعب أخاه شبيبًا.

وقال أبو علي القالي: «قرأت على أبي بكر مُحمد بن الْحَسن بن دريد هذه القصيدة في شعر كعب الغنوي، وأملاها علينا أبو الْحَسن الأخفش. قال: قُرِئ على أبي العباس مُحَمد بن الحسن الأحول، ومُحَمَّد بن يزيد، وأَحْمَد بن يَحيَى. قال: وبعض الناس يروي هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوي، وهو من قومه، وليس بأخيه. وبعضهم يروي شيئًا منها لسهم. والمرثي بِهذه القصيدة يكنَى أبا المغوار، واسْمه هرم، وبعضهم يقول: اسْمه شبيب».

خزانة الأدب (٤٣٤/١٠)، وترجَمته فيه عند ذكر الشاهد رقم (٦٧٢).

(٢٠٨) البحر: الطويل. صدره:

(فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة)

الشاهد فيه: على أن (لعل) فِي لغة عقيل جارة كما في البيت، ولَهم فِي لامها الأولى الإثبات، والْحَذف، وفي الثانية الفتح والكسر. قال ابن جني فِي (سرِّ صناعة الإعراب): «حكى أبو زيد أنَّ لغة عُقيل (لعل زيد منطلق) -بكسر اللام الآخرة- من لعل، وجرِّ زيد. قال كعب بن سعد الغنوي... وذكره. وقال أبو الحسن: ذكر أبو عبيدة أنه سَمع لام لعلَّ مفتوحة في لغة من يَجر...».

ونقل ابن مالك وغيره اللغتين الأخريين في علٍّ... وقال المرادي في (شرح التسهيل): «وتأوله الفارسي على تَخفيف لعلٍّ، وأن فيها ضمير الشأن ووليها في اللفظ لام الْجَر مفتوحة ومكسورة، فالجر باللام، =

وإعراب: (بِحسبك درهم).

(حسبك): مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة فِي آخره لِمانع حركة حرف الْجَر الزائد. و(الكاف): مضاف إليه مبني على الفتح فِي مَحل جر. و(درهم): خبره مرفوع بالضمة الظاهرة.

وإعراب: (لعل... إلخ). (أبي المغوار): مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الواو المقدرة فِي آخره؛ لِمانع الياء الَّتِي أتى بِها لأجل حرف الْجَر الشبيه بالزائد وهو (لعل). و(أبي): مضاف. و(المغوار): مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة، و(منك): جار ومَجرور متعلق بـ«قريب». و(قريب): خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

شروط الوصف المكتفي بمرفوعه:

(وشروط الوصف المكتفي بِمرفوعه خَمسة):

الأول: أن يكون معتمدًا على نفي بِحرف نَحو: (ما، ولا، وأن)، أو باسم وهو (غير)، أو بفعل وهو (ليس)؛ إلا أن الوصف بعد (غير) نَحو: (غير قائم الزيدان) يُجر بالإضافة، و(غير) هي المبتدأ، وفاعل الوصف أغنَى عن الْخَبر، والوصف بعد (ليس) يرتفع على أنه اسْمها، والفاعل يغنِي عن خبرها.

الثاني: أن يكون معتمدًا على استفهام بالهمزة نَحو: (أقائم زيد) أو بـ(هل) نَحو: (هل قائم زيد). أو بـ(كيف) نَحو: (كيف جالس العمران). أو بـ(من، أو ما) نَحو: (من ضارب الزيدان، وما راكب البلدان)، أو بنحو ذلك فمن مفعول ضارب فِي مَحل نصب، و(ضارب): مبتدأ، و(الزيدان): فاعله أغنَى عن الخبر.

الثالث: أن يكون مرفوعه مغنيًا عن الخبر في تَمام الفائدة فإن لَم يغن عنه نَحو: (أقائم

=

ولعلَّ على أصلها». انتهى

وكذا لابن هشام في (المغنِي) قال: «وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يُحتمل أن الأصل لعلّه لأبي المغوار جواب قريب، فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تَخفيفًا، وأدغمت الأولَى في لام الجر، ومن ثَمَّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لزيد بالفتح، وهذا تكلف كثير، ومِمَّا يثبت تَخفيف لعلُ». انتهى

الْمَصادر: نوادر أبي زيد (٣٧)، أمالِي ابن الشجري (١/٢٣٧)، العيني (٣/٣٤٧)، ورصف المباني (٣٧٥)، الْهَمع (٢/٣٣، ١٠٨)، التصريح (١/١٥٦، ٢١٣)، الأشموني (١/١٢٤)، (٢/٢٠٥)، الأصمعيات (٩٦)، المغني (٢٨٦، ٤٤١)، خزانة الأدب (١٠/٤٢٦) رقم (٨٧٧).

أبواه زيد) لَم يكن الوصف مبتدأ بل خبر عن زيد الواقع مبتدأ مؤخرًا، و(أبواه) فاعل الوصف مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، والْهَاء مضاف إليه مبني على الضم فِي مَحل جر.

الرابع: أن يكون مرفوعه اسْمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلاً، لا ضميرًا مستترًا فلا يسد مسد الخبر.

الخامس: أن يكون نكرة غير مُحتاج لِمسوِّغ؛ لأنه مَحكوم به كالفعل لا عليه.

وشرط المخبر عنه أن لا يكون نكرة إلا بِمسوّغ أي: مجوز للابتداء بالنكرة بسبب حصول الفائدة معه.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

(والمسوغات خَمس عشر):

الأول: كون النكرة عامة إما بنفسها كأسْمَاء الشرط والاستفهام نَحو: (من يقم أكرمه، وما تفعله أفعله)، ونَحو: (من عندك، وما عندك)، وإمَّا بغيرها وهي الواقعة بسياق استفهام نَحو: ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ﴾ [النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤]. أو نفي نَحو: (ما أحد أغير من الله).

الثاني: أن يَختص بوصف إمَّا لفظًا نَحو: ﴿لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. و(رجل من الكرام عندنا).

وإمَّا تقديرًا نَحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. أي: وطائفة من غيركم بدليل ما قبله.

وإما معنى نَحو: (رجيل عندنا)؛ لأنه في معنى رجل صغير ونَحو: (ما أحسن زيدًا)؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيدًا.

الثالث: تأخيرها عن الخبر الظرفي أو الجار والمجرور أو الجملة نحو: (عند زيد تَمرة، وفي الدار رجل)، وقصدك غلامه إنسان؛ لأن تأخيره موهم لوصفها؛ ولأن النكرة مانع من موانع الابتداء، والْمَانع كلما تأخر عن مَحل الحكم جاز الحكم كما لابن الهمام.

الرابع: أن يكون أحد المتعاطفين يَجوز الابتداء به نَحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [مُحَمَّد: ٢١]. أي: أمثل من غيرهما، ونَحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣].

الْخَامس: أن يراد النكرة الحقيقة فِي ضمن كل فرد نَحو: (رجل خير من امرأة)

أي: كل رجل خير من كل امرأة، اعتبار حقيقته فلا ينافي أن بعض أفراد الْمَرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات.

السادس: أن تكون عاملة إمَّا رفعًا نَحو: (ضرب الزيدان حسن)، أو نصبًا نَحو: «أَمْر بِمَعْرُوفٍ صَدَقَة»(٢٠٩). وأفضل منك عندنا إذ المجرور منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرًّا نَحو: (خَمس صلوات كتبهن الله، ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يَجود).

السابع: أن تكون بِمعنى الفعل بأن يرد بِها إما الدعاء لشخص أو عليه نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]. ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]. وإما التعجب نَحو: (عجب لتلك قضية).

الثامن: وقوعها بعد إذا الفجائية نَحو: (خرجت فإذا أسد الباب) بناء على أن إذا حرف كما يقول ابن مالك تبعًا للأخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعًا للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعًا للزجاج؛ وإلا كانت متعلقة بِمحذوف خبر مقدم، وأسد مبتدأ مؤخر وبالباب متعلق بِمحذوف صفته فافهم.

والتاسع: وقوعها بعد لام الابتداء نَحو: (لرجل قائم) لتخصيصها بالتأكيد باللام.

العاشر: وقوعها بعد (لولا) كقوله:

لَـوْلاَ اصْـطِبَارٌ لأَوْدَى كُـلُّ ذِي مقَـةٍ ....(٢١٠)

---

(٢٠٩) الْحَديث: صحيح. أخرجه مسلم. كتاب: الزكاة (٥٣)، وكتاب: صلاة المسافرين (٨٤)، وأبو داود كتاب: الأدب (١٦٠)، كتاب: التطوع (١٢)، والترمذي. كتاب: البر والصلة (٣٦)، وأحْمَد فِي المسند (٥/١٦٧، ١٦٨، ١٧٨)، (٢/٣٢٩).

(٢١٠) البحر: البسيط. عجزه:

لـما استقلت مطاياهن للظعن

اللغة: (أودى) فعل لازم معناه: هلك (مقة) حب، وفعله ومقه، يَمقه مقة، كوعده يعده عدة والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة، وهي الواو كعدة وزنة ونحوهما: استقلت، نَهضت، وهَمَّت بالمسير. (للظعن) الرحيل للسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل لولا ذلك الصبر الذي أبداه وتَمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يُحبه ويعطف عليه.

الشاهد فيه: قوله: (اصطبار) فإنه مبتدأ، مع كونه نكرة، والمسوغ مبتدأ وقوعه بعد (لولا). وإنَّما كان وقوع النكرة بعد (لولا) مسوغًا للابتداء بِها؛ لأن (لولا) تستدعي وجوبًا يكون معلقًا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها النكرة. فيكون ذلك في تقليل شيوع هذه النكرة. شرح ابن عقيل على الألفية (١/ =

الْحَادي عشر: وقوعها بعد (كم) فِي نَحو قوله(٢١١):

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٌ فَدْعَاء قَدْ حَلِبَتْ عَلَى عِشَارِي(٢١٢)

مَـرْ سَـعةٌ بَـيْنَ أَرْسَـاغِهِ(٢١٣) .. ..

---

٢٢٤) الشاهد رقم (٤٧).

المصادر: الأشباه والنظائر (٣/١١٢)، المقاصد النحوية (١/٥٣٢)، أوضح المسالك (١/٢٠٤)، هَمع الهوامع (١/١٠١)، شرح الأشموني (١/٩٨)، شرح التصريح (١/١٧٠).

(٢١١) القائل هو: الفرزدق.

(٢١٢) البحر: الكامل.

الشاهد فيه: على أنه قد روى عمة، وخالة بالحركات الثلاث. وشرحها شرحًا جيدًا، وجوّز في النصب أن تكون كم استفهامية، وخبرية، وهو مذهب أبي الحسن الرَّبعي. فإن السيرافي قال: (كم) حينئذ استفهامية، وتبعه الزجاجي. وقال أبو علي: لا معنى هنا للاستفهام، ولكن شبّه بالاستفهامية فنصب بها كما تشبه الاستفهامية بالخبرية فيجرُّ بها، في نَحو قولك: على كم جذعٍ بيتُك مبني؟

وتوسط الرَّبعيُّ بينهما فقال: الوجه ما قاله أبو علي. والذي قاله السيرافي يجوز على أنه استفهمه هازئًا به. كذا نقل ابن السِّيد، وتبعه ابن خلف.

المصادر: خزانة الأدب (١/٤٨٥) رقم (٤٩٢)، الكتاب (١/٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥)، المقتضب (٣/٥٨)، الجمل (١٤٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٣٣)، شرح شواهد المغني (١٧٤)، العيني (١/٥٥٠، ٤/٤٨٩)، التصريح (٢/٢٨٠)، الهمع (١/٢٥٤)، ديوان الفرزدق (٤٥١)، الأشموني (١/٢٠٧، ٢/٢، ٤/٨٠، ٨١).

(٢١٣) وقفت على قول امرئ القيس:

أَبَـا هِـنْدٍ لاَ تنكَحِـي بـوهة عَلَـيْهِ عَقِيقَـتهُ أَحَـسبا

مرسَّـعةٌ وَسْـطَ أَرْبَاعِـهِ بِـهِ عَـسَم يبتَغـي أَرْنَـبا

يَجْعَـل فِـي رِجْلِـهِ كَعْـبَها حَـذَارِ المنـيَّة أَنْ يَعطَـبا

قال: والمرسَّعة: الذي فسدت عينه. والبوهة: الأحمر. وقال ابن السكيت: الترسيع أن تَخرق شبرًا ثُمّ تدخل فيه سَيْرًا. كما يسوي سُيُور المصاحف، واسم السير المفعول به ذلك: الرَّسبع. [تَهذيب اللغة (٢/٩٢، ٩٣) رسع] وفي رواية ذكرها ابن عقيل في شرحه على الألفية (١/٢٢٢):

مُرَسَّـعَةٌ بَـيْنَ أرْسَـاغِهِ بِـهِ عَـسَمٌ يَبْتَغِـي أَرْنَـبا

قال أبو القاسم الكندي: هو لامرئ القيس بن مالك الحميري لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية أبي عبيد والأصمعي، وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأعلم الشنتمري من القصائد المختارة نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

وقال السيد المرتضي الزبيدي في شرح القاموس: (تاج العروس) نقلاً عن الباب ما نصه: (وهو لامرئ =

الثاني عشر: وقوعها خرقًا للعادة نَحو: «بقرة تكلمت»(٢١٤).

الثالث عشر: وقوعها فِي الْجَواب نَحو قولك: (رجل) فِي جواب من عندك التقدير رجل عندي.

الرابع عشر: وقوعها صدر الْجُملة الْحَالية نَحو قوله: سِرْ بِنَا وَنَجْمُ قد أَضَاءَ.

وقوله:

وَكُـلَّ يَـوْمٍ تَرَانِي مُدية بِيَدِي(٢١٥) ....

حكم الْمُبْتدأ بنوعيه:

وحكم المبتدأ بنوعيه الرفع بالابتداء(٢١٦)، وكون الأصل فيه التقديم وعدم جواز

=

القيس بن مالك الحميري)، كما قاله، ومهما وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو موجود في أشعار حمير. اهـ

اللغة: مرسعة، هي التميمية يعقلها مخافة للعطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزًا لدفع العين أو مخافة أن يَموت أو يصيبه بلاء. (بين أرساغه) الأرساغ جَمع رسغ -بوزن قبل- يعني أنه يجعلها في هذا المكان. (عسم) اعوجاج في الرسغ ويبس.

المعنى: يخاطب هند أخته -فيما ذكر الرواة- ويقول لَها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب يضع التمائم، ويقعد عن الخروج للحروب، وفِي رسغه اعوجاج ويبس، ولا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبَها تَمائم جبنًا وفرقًا.

الشاهد: في قوله: (مرسعة) فإنَّها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بِها إبْهامًا، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبْهَام بِهذه النكرة، ولَم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبْهَام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبْهَام الذي ذكره الشارح.

(٢١٤) الْحَديث: صحيح. أخرجه البخاري. كتاب: أحاديث الأنبياء (٥٤). كذا بدون تعيين رقم الباب فِي البخاري فِي [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (٥٧/٦)]. وأخرجه أَحْمَد في المسند (٣٠٦/٢).

(٢١٥) لَم أقف عليه.

(٢١٦) قال ابن الأنباري: (إن رفع الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن يقع بعده فالابتداء يعمل فِي الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب. الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٤/١) (٥) مسألة: القول في رافع المبتدأ أو رافع الخبر.

انظر: علل النحو (ص٢٧١) للوراق بتحقيقي، والتصريح على التوضيح (١٨٩/١)، حاشية الصبان (١/ ١٨٦)، شرح الأشموني (٢٥٤/١)، شرح ابن عقيل على الألفية (١٧٤/١).

تعدده بدون عاطف وجواز اقترانه بلام التوكيد.

حكم الوصف الْمُكتفي بمرفوعه:

وحكم الوصف المكتفي بِمرفوعه الإفراد على اللغة الفصحى سواء كان مرفوعه مفردًا أم لا، وحكم الْمُخبر عنه مطابقة خبره له إفرادًا، أو تثنية، أو جَمعًا، وعدم امتناع حذفه إذا عُلم تفصيلاً فيجب فِي الفصيح جعل الوصف خبرًا مقدَّمًا، ومرفوعه مبتدأ مؤخرًا إذا طابق مرفوعه فِي التثنية، أو الْجَمع نَحو: (أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، أو الرجال)، ومنه على قول: (أقيام الزيدون، أو الرجال).

ويَجب جَعْل الوصف مبتدأ مكتفيًا بِمرفوعه إذا كان مفردًا، ومرفوعه مثنى، أو مَجموعًا نَحو: (أقائم الزيدان، أو الزيدون، أو الرجال) ويَمتنع الأمران معًا إذا لَم يكن الوصف مفردًا ولَم يطابقه مرفوعه نَحو: (أقائمان زيد، أو الزيدون، أو الرجال)، ونَحو: (أقائمون زيد، أو الزيدان)، ونَحو: (أقيام زيد)، وعلى قياسه: (أقيام الزيدان) خلافًا لقول النكت بِجواز الأمرين فيه فإن فيه وقفة تأمل.

ويَجوز الأمران اتفاقًا إذا طابق الوصف مرفوعه في الإفراد نَحو: (أقائم زيد)، أو كان الوصف يستوي فيه الإفراد والتثنية والجمع نَحو: (أجنب زيد، أو الزيدون، أو الرجال) ما لَم يوجد مانع عن الفاعلية كعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة فِي نَحو: (أفي داره زيد) إذا جعل زيد فاعلاً بالظرف نفسه لا بِمتعلقه.. فافهم، أو مانع عن الخبرية كالفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي من العامل فِي نَحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]. إذ جعل (راغب) خبرًا مقدمًا، و(أنت) مبتدأ مؤخرًا، ولَم يقدر للجار متعلق بعد (أنت) أي: (أراغب أنت راغب عن آلِهَتي)، وكالإخبار عن المؤنث بالمذكر فِي نَحو: (أحاضر القاضي امرأة) إذا جعل (حاضر) خبرًا مقدَّمًا، و(امرأة) مبتدأ مؤخرًا، وأما عدم تأنيث الوصف إذا جعل مبتدأ وامرأة فاعله، ففاعله عن مرفوعه بِمفعوله كالفعل قال ابن مالك(٢١٧):

وَقَـدْ يُبِـيحُ الْفَـصْلُ تَـرْكَ الـتَّاءِ فِـي ... نَحْـو أَتَـى الْقَاضِـيَ بِـنْتُ الْوَاقِفِ(٢١٨)

---

(٢١٧) الخلاصة، الألفية في النحو والصرف (ص٢٥). باب: الفاعل.

(٢١٨) قول العرب: حضر القاضي اليوم امرأة: فاعل حضر، وترك التاء للفصل بالمفعول. وذكر الصرف قصدًا لِحكاية الشاهد بتمامه. وإنَّما لَم يَجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بَعُدَ عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض بين تاء التأنيث وإلى ذلك أشار الناظم -أي: ابن مالك-... البيت.

=

الـخـبر(٢١٩)

وَالْخَبَــرُ الْمُفَــيدُ كَــابني مُقْــبِلٌ ....

(و) النوع الرابع من مرفوعات الأسْمَاء:

(الْخبَر) وهو الْجُزء (الْمُفيد) مع مبتدأ غير الوصف الْمَذْكُور فائدة تامة، وأقسامه ثلاثة:

مفرد، وجُمْلَة وشبهها.

فالْمُفرد: ما ليس جُملة ولا شبهها وهو نوعان:

الأول: مشتق ولو تأويلاً فالمشتق: ما أخذ من الْمَصْدر والبدل على متصف به، وحكمه أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ وهو اسم الفاعل.

(كَابْني مُقْبلٌ)

واسم المفعول: كـ(زيد مضروب)، وأمثلة المبالغة: كـ(زيد ضرَّاب)، وأفعل التفضيل: كـ(زيد أكرم من عمرو).

والصفة المشبهة: كـ(زيد حسن الوجه).

والْمُؤول هو: كل جامد تضمن معنى المشتق كأسد، وتَميمي، وذو مال، فِي نَحو: (زيد أسد) أي: شجاع، و(عمرو تَميمي) أي: منتسب إلَى تَميم. و(أبوك ذو مالٍ) أي: صاحب مال، وحكمه كالمشتق فِي أن فيه ضميرًا يعود على المبتدأ.

=

[شرح التصريح على التوضيح (٢٧٩/١) طبعة عيسى البابي الحلبي].

وأما قوله: (لأن الفعل بَعُدَ عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنًا، واللازم الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما، واللازم باطل، فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر نَحو قوله تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾؛ لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك الْمَحذوف، ولا يُجمع بين العوض والمعوض.

من حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (٢٧٩/١) بِهامش شرح التصريح على التوضيح.

(٢١٩) الْخَبر هو: (الجزء الذي تتم به الفائدة مفردًا كان، أو جُملة، أو ظرفًا، أو جارًا ومَجرور، مع مبتدأ غير الوصف المستغني عن الْخَبر).

انظر: شرح الفواكه الْجَنية على متممة الآجرومية (ص١٤٦) للفاكهي بتحقيقي.

النوع الثاني: جامد: وهو ما ليس مشتقًا ولا مؤولا به سواء كان اسم ذات كـ(رجل، وحيوان) فِي نَحو: (هذا رجل، وزيد حيوان)، أو اسم معنى كـ(عدل، وإحسان) فِي نَحو: (حكم الأمير عدل)، و(عطاؤك إحسان)، وحكمه أن يكون فارغًا من ضمير الْمُبتدأ على الصحيح.

(والْجُملة) إمَّا فعل مع فاعله نَحو: (زيد قام، أو يقوم، وعمرو قام أبوه، أو يقوم أبوه).

وإمَّا مبتدأ مع خبره نَحو: (زيد أبوه قائم، وعمرو جاريته ذاهبة).

وشرط الإخبار بالْجُمْلَة:

١- إمَّا اشتماله على رابط يربطها بالمبتدأ.

٢- وإمَّا كونها عين المبتدأ في المعنى؛ بأن يكون المبتدأ مفردًا دالاًّ على جملة كـ(حديث، وكلام، ونطق) نَحو: نطقي الله حسبي ونحو: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

أنواع الرابط:

والرابط: ١- إمَّا ضمير اشتملت عليه الْجُملة لفظًا نَحو: (زيد أبوه قائم)، أو تقديرًا نَحو: «زوجي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وَالرِّيْحُ رِيْحُ زَرْنَبٍ»(٢٢٠).

أي: الْمَس له، أو منه.

٢- أو اشتملت عليه جُملة معطوفة على الْجُملة الْخَبرية بـ(الفاء، أو الواو) نَحو: (زيد مات عمرو فورثه)، ونَحو: (عمرو ماتت هند وورثها).

٣- أو اشتملت عليه جُملة شرط دل على جوابه الْجُملة الْخَبرية نَحو: (زيد يقوم عمر وإن قام).

٤- وإمَّا إشارة نَحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

٥- وإمَّا إعادة المبتدأ بلفظه نَحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢].

---

(٢٢٠) الْحَديث: متفق عليه. أخرجه. البخاري (ص ٩٧٥، ٩٧٦) ٦٧- كتاب: النكاح. ٨٣- باب: حسن المعاشرة مع الأهل رقم (٥١٨٩). ومسلم (١٨٩٨/٤)، ٤٤- كتاب: فضائل الصحابة. ١٤- باب: ذكر حديث أم زرع. [معاني الألفاظ]: (زوجي الريح ريح زرنب) الزرنب نوع من الطيب معروف. قيل: أرادت طيب ريح جسده. وقيل: طيب ثيابه في الناس. وقيل: لين خلقه وحسن عشرته. والمس مس أرنب، صريح فِي لين الْجَانب، وكرم الْخُلق.

٦- أو بِمعناه بأن تشتمل الْجُملة الْخَبرية على ما يدل على المبتدأ نَحو: (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله كنية زيد، أو على ما يشمله نَحو: (زيد نعْمَ الرجل).

والشبيه بالْجُملة: أي وبالمفرد عبارة عن الظرف زمانيًّا أو مكانيًّا، والْجَار والْمَجرور نَحو: (زيد عندك) وكقولِهم: (الليلة الهلال) أي: رؤية الهلال، ونَحو: (زيد فِي الدار).

شرط الإخبار بواحد من نوعيه أن يكونا تامين بأن يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عامًا كما في الأمثلة المذكورة أو خاصًا بقرينته كما في نحو قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]. أي مقتول بالحر أو يقتل بالحر لعدم إفادة العام لو قدر ونحو: زيد اليوم وعمرو أمس في جواب أزيد قائم أمس وعمرو اليوم؟

وشرط الإخبار بظرف الزمان: أن يدل المبتدأ على معنى غير دائم نَحو: (القتال يوم الجمعة) أو فِي يوم الجمعة؛ فلذا كان قولهم: (الليلة الهلال)[٢٢١] على معنى طلوع الهلال الليلة مثلاً فتنبه.

وحكم الخبر الرفع بالمبتدأ، وكون الأصل فيه التأخير عن المبتدأ.

وقد يَجب هذا الأصل، وقد يقدم جوازًا ووجوبًا، وعدم امتناع حذفه إذا علم تفصيلاً، وجواز تعدده وعدم جواز اقترانه بلام التوكيد.

مواضع وجوب تأخير الْخَبَر:

(فوجوب تأخيره فِي تسعة مواضع).

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالِحة لِجَعْلها مبتدأ، ولا معين للمبتدأ من الْخَبَر: كـ(زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو).

الثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعًا لضمير المبتدأ المستتر فيه نَحو: (زيد قام، أو يقوم).

---

(٢٢١) قال سيبويه -رَحِمَهُ الله-: (... وأما الوقت والساعات، والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: (القتال يوم الجمعة) إذا جعلت يوم الجمعة ظرفًا، و(الهلال الليلة)، وإنَّما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفًا، وجعلت القتال في يوم الجمعة، والهلال الليلة -وإن قلت: (الليلة الهلال، واليوم القتال) نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء). الكتاب لسيبويه (٤١٨/١)، هذا باب: ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذا كانت تقع على الأماكن.

انظر: المقتضب (٣٢٩/٤) هذا باب: الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتَمكنها، وامتناع ما يَمتنع منها من التصرف، ويقال في الصرف الأصول، المقتصد (٢٧٥/١)، علل النحو للوراق (ص ٣٧٤) بتحقيقي.

الثالث: أن يكون الخبر مَحصورًا فيه بـ(إنَّما)، أو بـ(إلا) نَحو: (إنَّما زيد قائم)، ونَحو: (ما زيد إلاَّ قائم).

والرابع: أن تدخل على مبتدئه لام الابتداء نَحو: (لزيد قائم)، وشذ تقديْمه فِي قول الشاعر:

خَالِـــــي لأنْـــــت[(٢٢٢)] ....

والْخَامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسْمَاء الاستفهام نَحو: (مَنْ لِي مُنْجِدًا؟).

والسادس: الخبر المقرون بالفاء كـ(الذي يأتيني فله درهم)؛ لشبهه بِجواب الشرط.

والسابع: الخبر المقرون بِحرف الْجَر الزائد: كـ(ما زيد بقائم).

والثامن: الخبر الطلبي: كـ(زيد اضربه).

والتاسع: المخبر به عن (مذ ومنذ) نَحو: (ما رأيته مذ، أو منذ يومان) إذ جعل مبتدأين لتعريفهما معنى؛ إذ الْمَعنَى أمد انقطاع الرؤية يومان.

وجواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لَم يَحصل تقديْمه لبس أو نَحوه فنقول:

(قائم زيد، وقام أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو).

مواضع وجوب تَقديْم الْمُبْتَدأ على الْخَبَر:

ووجوب تقديْمه عليه فِي أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ لَها إلا تقدم الخبر الظرفي أو الْجَار والْمَجرور نَحو: (في الدار تَمرة، وعندك رجل).

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الْخَبر نَحو: (فِي الدار صاحبها).

الثالث: أن يكون الْخَبر له صدر الكلام نَحو: (أين زيد).

الرابع: أن يكون المبتدأ مَحصورًا فيه بـ(إنَّما)، أو بـ(إلا) نَحو: (إنَّما فِي الدار إلا زيد). والله أعلم.

* * * *

---

(٢٢٢) لَم أقف عليه.

اسم كان وأخواتها

وَاسـمٌ لِكَـانَ مَـعَ نَظيرِهَـا ....

والنوع الْخَامس من مرفوعات الأَسْمَاء:

أنواع اسم كان:

اسم كان الناقصة حال كونِها معدودة (مع نظيرها) أي: مُماثلها فِي رفع المبتدأ على كونه اسْمها، ونصب الخبر على كونه خبرها وهو نوعان:

النوع الأول:

الأول: موافق لَها فِي حكم اسْمها وخبرها.

وهو اثنا عشر فعلاً ناقصًا: (ظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار)، وهذه السبعة كـ(كان) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بلا شرط.

(وزال، وبرح، وانفك، وفتئ) وهذه الأربعة ترفع المبتدأ والخبر بشرط أن تسبق بنفي لفظًا أو تقديرًا، أو بشبه نفي من نَهي، أو دعاء نَحو: (مازال زيد قائمًا).

ونَحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]. أي: لا تفتؤ.

ونَحو: (لا تبرح جاهلاً)، ونَحو: (لا يزال الله مُحسنًا إليك).

والثاني عشر: (دام) وشرط رفعها المبتدأ ونصبها الخبر أن تسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية نَحو: (أعط ما دمت مصيبًا درهَمًا) أي: أعط مدة دوامك مصيبًا درْهَمًا.

النوع الثاني:

والنوع الثاني: غير موافق لَها في حكم خبرها؛ لاختصاص خبره بِخمسة أمور كما يأتي في المنصوبات، وهو ثلاثة عشر فعلاً ناقصًا، وتسمى أفعال المقاربة تغليبًا.

أقسام النوع الثاني: فهي على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدل على قرب مدلول خبره من مدلول اسْمه وهو ثلاثة: (كاد، وأوشك، وقرب).

الثاني: وما يدل على ترجي الخبر وهو ثلاثة أيضًا: (عسى، واخلولق، وحرى).

الثالث: وما يدل على الشروع فِي الخبر وهو سبعة: (طفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهب، وهلهل).

وما تصرف من هذه الأفعال الناقصة بأن سُمع له مع الماضي مضارع، وأمر،

واسم فاعل، ومصدر نَحو: (كان، يكون، وكن، وكائن، وكونًا، وكينونة، وبات، ويبيت، وبت، وباتت، وبيتوتة، وظَل، ويظل، وظل، وظال، وظلول، وأصبح، ويصبح، وأصبح، ومصبح، وإصباح، وأمسى، ويمسي، وأمس، ومُمسي، وإمساء، وأضحى، ويضحي، واضح، ومضحي، وأضحاء).

أو سُمع له مع الماضي مضارع، واسم فاعل: كـ(انفك، وينفك، ومنفك، وبرح، ويبرح، وبارح، وفتئ، ويفتؤ، وفاتئ، وزال، ويزال، وزائل)،

ونَحو: (أوشك، ويوشك، وموشك، وكاد، ويكاد، وكائد).

أو سُمع له مع الماضي مضارع: كـ(كرب، يكرب) مثل: (نصر ينصر، وعسى يعسى، ويعسو، وطفق، يطفق)، مثل: (علم يعلم، وجعل يجعل)، فغير الماضي منها يعمل عمل الماضي نَحو: (يكون زيد قائمًا). ونَحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. ونَحو: (زيد كائن أخاك)، ونَحو قول الشاعر:

بِـبَذْلٍ وَحِلْـمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَـوْنُكَ إِيَّـاهُ عَلَـيْكَ يَـسِيرُ(٢٢٣)

وكقوله(٢٢٤):

يُوْشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّـتِهِ ... فِـي بَعْـضِ غِـرَّاتِهِ يُـوَافِقُهَا(٢٢٥)

---

(٢٢٣) **البحر**: الطويل.

قوله: (كونك) مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه: خبره من جهة نقصانه، والأصل: وكونك فاعله، فحذف المضاف وانفصل الضمير والباء في (ببذل) متعلق بـ(ساد)، و(عليك) متعلق بـ(يسير).

انظر: شرح التوضيح (١٨٧/١)، الهمع (١١٤/١)، الدرر اللوامع (٨٣/١).

(٢٢٤) **القائل**: نسب إلَى أبي العباس المبرد في الكامل (٤٤/١)، ولأمية بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهلية. وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، ولم يسمه، وقد نسبه أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد (٤٤/١) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي.

(٢٢٥) **البحر**: المنسرح. **اللغة**: (غراته) بكسر الغين -جَمع غرة-، وهي الغفلة (منيته) هي الموت.

المعنى: إن الذي يفر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائنه في بعض غفلاته.

الشاهد فيه: فِي قوله: (يوشك من فرَّ.. يوافقها) حيث أتى بِخبر يوشك الذي هو مضارع أوشك فعلاً مضارعًا مُجردًا من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

المَصَادر: شرح شذور الذهب (ص٣٣٣) رقم (١٢٩)، الكتاب لسيبويه (٤٨٩/١)، أوضح المسالك =

وقوله:

فَمُوشِـــكَةٌ أَرْضُـــنَا أَنْ تَعُـــوْدَا خِـلَافُ الأَنِيْسِ وَحَوْشًا يَبَابَا(٢٢٦)

وَمَـا كَلَـيْسَ مِـثْلُ كَـاَن زَيدٌ قَائِمًا ....

(و) مثل اسم كان في كونه من مرفوعات الأسْمَاء اسم (ما) أي: الحروف الأربعة التي (كليس) فِي نفي الْحال، والْجُمود، والدخول على الْجُمل الاسْمِيَّة، والعمل من رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي: (ما، ولا، وأن، ولات).

شروط عمل (ما) عمل (ليس) عند الْحِجَازيين:

لكن (ما) تعمل عمل (ليس) فِي لغة الحجازيين بثلاثة شروط:

أحدها: أن لا تزاد بعدها (أن).

وثانيها: أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، أو بإبدال موجب من خبرها على أحد القولين.

وثالثها: أن لا يتقدم خبرها أو معموله على اسْمها، وهو غير ظرف، ولا جار ومجرور؛ فلهذا أُهْملت (ما) على لغتهم فِي نَحو:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُم ذَهَبُ .... (٢٢٧)

=

رقم (١٢٥)، شواهد ابن عقيل رقم (٩١).

(٢٢٦) **البحر:** المتقارب.

قائله: أسامة بن الحارث، وقيل: لأبي سهم الهذلي قال السيوطي في همع الهوامع (١/١٢٩): أفعال المقاربة جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ المضي، وعلّق ابن جني بأنها لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة: كـ(نعم وبئس)، وفعل التعجب، وعلله ابن يسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلاً. وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضيًا إذ لا تخبر عن الرجاء إلا وقد استقر في نفسك. والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع؛ لإرادة الاتصال والدوام، فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً، واستثنى منها (كاد، وأوشك) فسمع منها المضارع، قال تعالَى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ ثم ذكر شاهدًا آخر.

وقال عقبه: بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي أنه لا يستعمل ماضيها وسمع اسم الفاعل من أوشك قال: الشاهد.

المصادر: العيني (٢/٢١٢)، الدرر اللوامع (١/١٠٤)، الأشموني (١/٢٦٤)، شرح السكري لشعر الهذليين (٣/١٢٩٣).

(٢٢٧) **البحر:** البسيط. عجزه:

=

ونحو قوله تعالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ونحو قوله: «وَمَا خَذل قَوْمِي فَاخْضَعَ لِلْعِدَا»(٢٢٨).

شروط عمل (لا) عمل (لَيْسَ) عند الحجازيين(٢٢٩):

(ولا) تعمل عمل ليس في لغة الحجازيين أيضًا بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين.

وثانيها: أن لا يتقدم خبرها ولا معموله غير الظرف على اسمها.

وثالثها: أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا).

ورابعها: أن لا تدل بنفسها نصًا على نفي الجنس.

قيل ومن شروط عملها أيضًا حذف خبرها والصحيح أن حذفه هو الغالب كقوله(٢٣٠):

=

وَلاَ صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُم الْخَزَفُ

اللغة: (غدانة) بضم الغين المعجمة بعدها دالة مهملة، وبعد الألف نون موحدة. حي من بني يربوع. (صريف) هو الفضة. (الخزف) الفخار الذي يعمل من الطين ثُم يشوى بالنار.

الشاهد فيه: قوله: (ما إن أنتم ذهب) فإن (ما) هذه نافية، وقد وقع بعدها (إن)، وإن هذه تحتمل أن تكون زائدة لا تدل على شيء سوى مجرد النفي المستفاد أو لا من ما، كما يجوز أن يكون نفيًا للنفي المستفاد من ما فيكون الكلام دالاً على إثبات كونهم ذهبًا أو فضة، فإن أعتبرت إن (هذه) زائدة أبطلت عمل ما، فرفعت بعدها المبتدأ أو الخبر، وإن اعتبرت (إن) هذه نافية. فإما أن تجعلها مؤكدة للنفي المستفاد من ما من باب التوكيد اللفظي بإعادة اللفظ الأوّل بمرادفه في المعنى، نحو قولك: (نعم جير)، وإما أن تجعلها نافية لنفي (ما) فيكون ما بعدها مُثبتًا؛ لأن نفي النفي إثبات، فعلى الثاني يبطل عمل (ما) أيضًا لأن من شروط العمل بقاء النفي، وعلى الأول تعملها. شرح شذور الذهب (ص ٢٤٦) رقم (٩٠).

المصادر: خزانة الأدب (١/١٢٤)، التصريح (١/١٩٦)، العيني (٢/٩١)، الْهَمع (١/١٢٣)، الدرر اللوامع (١/٩٥)، مجالس ثعلب (٨٠٩).

(٢٢٨) البحر: الكامل. قائله: الصولي أو عمر الهرندي. انظر: أسرار البلاغة (ص٣١٧).

(٢٢٩) الأحكام (لا) العاملة عمل ليس انظر: الكتاب (٢/٢٧٤)، المقتضب (٤/١٥٧)، المقتصد (١/٧٩٩)، علل النحو للوراق ص ٥٥٢ بتحقيقي، مغني اللبيب (١/١٩٤)، شرح جُمل الزجاجي (٢/ ٢٩٦).

(٢٣٠) القائل: هو سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. قال الآمدي في (المؤتلف والمختلف): «كان سعد هذا أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية.

=

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيـــرَانِها فَأَنَـا ابْنُ قَيْسَ لا بَرَاحُ(٢٣١)

أي: لا براح لِي.

شروط عمل (أن) عمل (لَيْسَ) عند أهل العالية:

و(أن) تعمل عمل (ليس) فِي لغة أهل العالية بشرطين:

أحدهما: أن لا ينتقض نفيها بـ(ألا).

وثانيهما: أن لا يتقدم خبرها ولا معموله غير الظرفي على اسْمها.

شروط عمل (لات) عمل (لَيْسَ):

(ولات) تعمل عمل (ليس) عند جَميع العرب بِخمسة شروط:

أحدها: أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا).

وثانيها: أن لا يتقدم خبرها ولا معموله غير الظرفي على اسْمها.

وثالثها: أن لا تعمل إلا في لفظ الحين أو الساعة أو الأوان.

=

وكان شاعرًا، وله أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة». قال: «وشاعر آخر سعد بن مالك بن الأقيصر القُريعي أحد بني قُريع بن سلامان بن مُفرج. وكان فارسًا شاعرًا». [خزانة الأدب (١/٤٧٤)].

(٢٣١) البحر: مَجزوء الكامل المرفل.

الشاهد فيه: على أن (لا) تعمل عمل ليس شذوذًا. وأنشده سيبويه أيضًا على إجراء (لا) مَجرى (ليس) في بعض اللغات. فبراح اسْمها، والخبر مَحذوف أي: لِي. [الكتاب لسيبويه (١/٢٨، ٣٥٤)].

قال ابن خلف: «ويجوز رفع براح بالابتداء، على أن الأحسن حينئذ تكرير (لا) كقوله تعالَى: ﴿وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢-٢٦٢-٢٧٤-٢٧٧، يونس: ٦٢].

وقال المبرد، كما نقله النحاس: «لا أرى بأسًا أن تقول: (لا رجلٌ في الدار) فِي غير ضرورة، وكذا: (لا زيد فِي الدار)، في جواب. هل زيد في الدار؟».

وقوله: (فأنا ابن قيس)، أي: أنا المشهور في النَّجدة كما سمعت، وأضاف نفسه إلَى جده الأعلى لشهرته به. وجُملة: (لا براح لِي) حال مؤكدة لقوله: (أنا ابن قيس)؛ كأنه قال: أنا ابن قيس ثابتًا فِي الحرب، وإتيان الحال بعد أنا ابن فلان كثير، كقوله: (أنا ابنُ دارة مشهورًا بِها نسبي) (البراح) بفتح الموحدة. مصدر برح الشيء براحًا من باب تعب إذا زال من مكانه.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٨). المقتضب (٤/٣٦٠)، الإنصاف (٣٦٧)، الدرر اللوامع (١/١٩٩)، أمالي ابن الشجري (١/٢٣٩، ٢٧٢، ٣٢٣)، (٢/٢٢٤)، الدُّرُّ المصون للسمين الحلبي (٩/٣٤٨) رقم (٣٨٣٢)، شرح شواهد المغني (١/٢٣٩)، العيني (٢/١٥٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٨)، خزانة الأدب (١/٢٢٣)، (٢/٩٠)، التصريح (١/١٩٩)، الهمع (١/١٢٥).

ورابعها: وجوب حذف أحد معموليها، والكثير حذف اسْمها.

وخامسها: كون خبرها نكرة.

وحكم اسم كان والنوع الأول من نظيرها كالفاعل فِي وجوب رفعه وتأخيره عن عامله وعدم جواز حذفه استقلالاً مطلقًا بلا دليل، أو به عند الجمهور إلا ضرورة، وأما حذفه فِي نَحو: (أن خيرًا) فخير فتبع لكان لا بالاستقلال.

وفي وجوب تَجريد عامله من علامة تثنية أو جمع حيث كان الاسم مثنى أو جَمعًا.

وفي لِحاق علامة التأنيث لعامله وجوبًا، أو جوازًا إذا كان الاسم مؤنثًا، وفِي كون الأصل فيه اتصاله بعامله، وقد يَجب هذا الأصل وفي إغنائه عن خبر المبتدأ فِي نَحو: (كائن زيد قائمًا)، وفي عدم جواز تعدده إجْمَاعًا، وفِي وجوب حذف عامله، وحده في نَحو قوله[٢٣٢]:

أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٌ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهم الضَّبُعُ[٢٣٣]

وضابطه أن يكون العامل فِي الاسم (كان)، وأن يعوض عنها (ما) بعد (أن) المصدرية، والأصل: فإن قومي لَم تأكلهم الضبع؛ لأن كنت ذا نفر.

(واعلم) أن كان قد اختصت بكونِها على ثلاثة أقسام:

كان الناقصة:

الأول: الناقصة وتَختص بعملها مذكورة، مثل:

(كان زيد قائمًا).

---

(٢٣٢) القائل: العباس بن مرداس السلمي. يخاطب فيه خفاق بن ندبة، وخفاق شاعر أيضًا. وندبة اسم أمه.

(٢٣٣) البحر: البسيط. المعنى: لا ينبغي لك أن تفخر عليَّ؛ لأنك لو افتخرت عليَّ لَم تَجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثير العدد، وليست كثرة العدد من المفاخر؛ لأن قومي إنَّما نقص عددهم وقوفهم فِي صفوف الجهاد، وإغاثتهم الملهوف، وإجابتهم الصريخ، ولَم ينقصهم الْجَدب، ولا الجوع.

الشاهد فيه: قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف (كان)، وعوض عنها (ما) الزائدة وأبقى اسْمها، وهو قوله: (أنت) وخبرها، وهو قوله: (ذا نفر) على ما بيناه في الإعراب، وعلى ما هو بين في كلام ابن هشام في (شذور الذهب).

المصادر: الكتاب (١/١٤٨)، المنصف (٣/١١٦)، الخصائص (٢/٣٨١)، الإنصاف (١/٧١)، خزانة الأدب (٢/٨٠)، (٤/٤٢١)، الدرر اللوامع (١/٩٢)، الأشموني (١/٢٤٤)، (٤/٤٩)، التصريح (١/ ١٦٥)، هَمع الهوامع (١/١٢٢)، المقرب (٥٦)، أمالي ابن الشجري (١/٣٤، ٣٥٣، ٢/٣٥٠).

ومَحذوفة: إمَّا وحدها وجوبًا بعد (أن) المصدرية معوضًا عنها ما كما فِي البيت، ولَم يسمع ذلك إلا إذا كان اسْمها ضمير المخاطب، والقياس جوازه أيضًا إذا كان اسمها ضمير المتكلم نَحو: (أما أنا منطلقًا انطلقت). والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقًا.

أو كان اسْمُها ظاهرًا نَحو: (أما زيد ذاهبًا انطلقت).

والأصل: انطلقت لأن كان زيد ذاهبًا.

وجوازًا: كما فِي قوله(٢٣٤):

أَزْمَـانَ قَوْمِـي وَالْجَماعَـةَ كالَّـذِي لَـزِمَ الِـرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيْلَ تَمِيْلا(٢٣٥)

(٢٣٤) القائل هو: (الراعي) اسمه عبيد بن حُصين بن معاوية بن جندل بن قطن بن ربيعة بن عبد الله بن الحارث بن نُمير بن عامر بن صعصعة، وكنيته الراعي: أبو جندل. ولُقب الراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء فِي شعره. وقيل: لقب به ببيت قاله.
وقال ابن قتيبة: اسمه حصين بن مُعاوية، وكان يقال لأبيه في الجاهلية الرئيس، وولده، وأهلُ بيته في البادية سادة أشراف. وهو شاعر فحل مشهور، من شعراء الإسلام، مقدم. ذكره مُحمد بن سلام الجمحي في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين. وفي المؤتلف والمختلف للآمدي. من لقبه الراعي من الشعراء اثنان أحدهما هذا، والثاني اسمه خليفة بن بشر بن عُمير بن الأحوص من بني عدي بن جناب. بخزانة الأدب [(٣/١٥٠، ١٥٤)].

(٢٣٥) الشاهد فيه: على أنه على تقدير: أزمان كان قومي والجماعة. فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار الفعل. قال سيبويه في الكتاب (١/١٥٤): «زعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبًا».
وقال: «كأنه قال: أزمان كان قومي مع الجماعة. وحذف (كان)؛ لأنهم يستعملونَها كثيرًا فِي هذا الموضع، ولا لبس فيه، ولا تغيير معنى».
المعنى: «أزمان قومي والتزامهم الجماعة وتمسكهم بي كالذي تمسك بالرحالة ومنعها من أن تميل وتسقط، والرِحالة -بالكسر-: الرحل، وهي أيضًا الشرْج. ضربَها مثلاً». اهـ.
وقال ابن عصفور: وإنّما حُمل على إضمار (كان)، ولَم يُحمل على تقدير حذف مضاف إلَى (قومي)، فيكون التقدير: أزمان كون قومي والجماعة؛ لأن المصدر المقدَّر بـ(أن والفعل) من قبيل الموصولات، وحذف الموصول وإبقاء شيء من صلته لا يَجوز.
فإن قلت: ما الدليل على أن قومي من قوله: أزمان قومي محمول على فعل مضمر؟ قلت: لأنه ليس من قبيل المصادر، وأسْماء الزمان لا يضاف شيء منها إلاّ إلَى مصدر، أو جملة تكون في معناه، نَحو: (هذا يوم قدوم زيد)، وقولُهم: (يوم الجمل، ويوم حليمة)، فهو على حذف مضاف؛ أي: يوم حرب الجمل ونَحوه.
المصادر: خزانة الأدب (٣/١٤٥) رقم (١٨٣)، العيني (٢/٩٥، ٣/٩٩)، هَمع الهوامع (١/١٢٢، ٢/١٥٦)، شرح شواهد المغني (٢٥١)، التصريح (١/١٩٥)، الأشموني (٢/١٣٨)، جَمهرة القرشي =

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي مع الجماعة... إلخ. فـ(قومي) اسمها، و(الجماعة) مفعول معه، و(كالذي) خبرها.

وإنَّما قدر (كان)؛ لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جُملة فيها لفظ الفعل، أو معناه وحروفه كما سيأتي.

وأما اسمها ويبقى خبرها كثيرًا بعد (أن) الشرطية والغالب كونُها تنويعية كما في قوله(٢٣٦):

قَـدْ قِيْلَ مَا قِيْلَ(٢٣٧) إِنْ صِدْقًا وَإِن كَذِبًا

فَمَـا اعْـتِذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إِذَا قِـيْلا(٢٣٨)

أي: إن كان المقول صدقًا، وإن كان المقول كذبًا، ومن غير الغالب انطق بِحق، وإن مستخرجًا؛ أي: وإن كنت مستخرجًا.

- وبعد (لو) الشرطية سواء اندرج ما بعدها فيما قبلها كقولك: (ائتني بداية ولو حِمارًا)، ونَحو: (ألا طعام ولو تَمرًا). أو كان ما بعدها أعم مِمَّا قبلها كقولِهم: (ألا

=

(١٧٦).

(٢٣٦) جاء في كتاب سيبويه هذا الشاهد (١/٢٦٠)، وأما قول الشاعر لنعمان بن المُنذر.... ثم ذكر الشاهد. قال الأستاذ عبد السلام هارون -رحمه الله- في هامشه وتعليقه على كتاب سيبويه: «وليس معناه أن الشاعر يُخاطب النعمان، بل هي حاشية لنسبة البيت، أي هذا القول والشعر لنعمان بن المنذر».

(٢٣٧) (ما قيل) في الكتاب (١/٢٦٠)، وخزانة الأدب (٤/١٠) الشاهد رقم (٢٤٨) (إن حقًّا).

(٢٣٨) الشاهد: على أنَّ (كان) يُحذف مع اسْمها بعد (إن) الشرطية، أي: إن كان ذلك حقًّا. جعله صاحب (اللباب) من قبيل: (الناس مَجزيون بأعمالِهم: إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر) في الأوجه الأربعة..

قال شارحه الغالي -بالغاء-: يَجوز فيه أربعة أوجه: أ- رفعهما. ب- ونصبهما. ج- ورفع الأوّل ونصب الثاني. د- وبالعكس. وتقدير الرفع فيهما: إن وقع حقٌّ، وإن وقع كذبٌ، أو إن كان فيه -أي: في المقول- حقٌّ، وإن كان فيه كذب، ونصبهما على أنّهما خبر كان. والتقدير: إن كان المقول حقًّا، وإن كان المقول كذبًا، وأما رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما، وإنَّما قال: (ومنه) -أي: من بيان نصبهما ورفعهما، والوجه حذف الواو-؛ لأن الوجوه الأربعة كانت في الشرط، والْجَزاء، وهو إن خيرًا فخير، وفي البيت الوجوه فِي الشرطين، وهُمَا إنْ حقًّا وإن كذبًا. خزانة الأدب (٤/١٠) رقم (٢٤٨).

المصادر: أمالي ابن الشجري (١/٣٤٠)، (٢/٣٤٧)، العيني (٢/٦٦)، الفاخر (١٧٣)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٦٨)، الأغاني (١٤/٩٣)، (١٦/٢٢)، الكتاب (١/٢٦٠).

حشف[٢٣٩] ولو تَمرًا)؛ فإن التمر أعم من الْحَشف.

أو أعلى مِمًّا قبلها كقوله:

لا يَـأْمَنُ الدَّهْـرُ ذُو بَغْـي ولَـو مَلِكـا

جُـنُودُهُ ضَـاقَ عَـنْها السَّهْلُ وَالْوَعْرُ[٢٤٠]

فإن الملك أعلى مِمًّا قبله.

وشذوذًا بعد (لدن) كقوله: مِنْ لَدُنْ شَولاً إلى اتلائَها[٢٤١].

أي: لدن كَانَت شَوْلا.

- وإما مع خبرها ويبقى الاسم نَحو: إلا طعام، ولو تَمر بالرفع؛ أي: ولو يكون عندكم تَمر، كما قدره سيبويه.

فلا يَختص حذفها بالماضي ومنه: (اَلمرءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِه: إنْ خَيْرٌ فَخَيرٌ، وَإنْ شَرٌّ فَشَرٌّ)[٢٤٢]. برفعهما؛ أي: إن كان فِي عمله خير فجزاؤه خير... إلخ.

---

(٢٣٩) الْحَشَفُ من التمر: ما لَم يُنو، فإذا يبس صلب وفسد. لا طعم له، ولا لِحاء ولا حلاوة. وتَم حشف: كثير الحشف على النسبة. وقد أحشفت النخلة: أي صار تَمرها حشفًا. لسان العرب (٢/٨٨٧) حشف.

(٢٤٠) ذكره ابن هشام في مغني اللبيب (١/٢١٢) بدلاً من كلمة (الوعر) الجبلُ.

(٢٤١) **البحر**: الرجز المشطور.

الشاهد: على أن كان (قد تحذف بعد) (لَد) هنا. والتقدير: من لد كانت شولاً. وفي خزانة الأدب (٤/ ٢٤) رقم الشاهد (٢٥٢) قال البغدادي: أن لدن -من الظرف- بِجميع لغاتِها.

معناه: أول غاية زمان أو مكان، وقلما يفارقها مِنْ، فإذا أضيفت إلى الجملة تَمحضت للزمان؛ لأن ظروف المكان لا يضاف منها إلَى الجملة إلا حيث، ويَجوز تصدير الجملة بِحرف مصدري لِما لَم يتمحض لدن في الأصل للزمان، فنصب هنا (شولا)؛ لأنه أراد يَلَدُ الزمان، ولدُ إنَّما يضاف إلَى ما بعده من زمان يتصل به أو مكان إذا اقترنت به إلَى. و(الشول) لا يكون زمانًا، ولا مكانًا فلما لَم يَجز أيضًا في (لد) إليها نصبها على أنَّها خبر لكان مقدرة.

انظر: الكتاب (١/١٣٤)، أمالي ابن الشجري (١/٢٢٢)، العيني (٢/٥١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٠١)، (٨/٣٥)، التصريح (١/١٩٤)، هَمع الهوامع (١/١٢٢)، شرح شواهد المغني (٢٨٣)، الأشموني (١/١٩٤)، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للفاكهي (ص١٦٣) بتحقيقي.

(٢٤٢) الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (٣٦٨)، رحمه الله تعالى على سيبويه فقد قال: هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف وذلك قولك: (الناس مَجزيون بأعمالِهم: إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشرٌ). وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: (.... وإن كان شرًا فشرٌ)، ومن العرب من يقول: ... (إن =

وفِي هذه المسألة أربعة أوجه:

ثانيهما: نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيرًا فهو يَجزي خيرًا.

الثالث: نصب الأول ورفع الثاني؛ أي: إن كان عمله خيرًا، فجزاؤه خير.

الرابع: عكسه أي رفع الأول ونصب الثاني؛ أي: إن كان فِي عمله خير فهو يَجزي خيرًا، وهذا أضعفها؛ لأن فيه حذف (كان) وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الْجَزاء، وكلاهُمَا نادر.

والثالث: أرجحها لسلامته منهما.

والأولان متوسطان وأما مع معموليها بعد (أن) الشرطية فِي قولِهم: أفعل هذا أما لا؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره. فـ(ما) عوض عن (كان)، و(لا) نافية لِخبرها الْمَحذوف كاسْمها على أحد أقوال ثلاثة.

شروط حذف نون كان:

وبِجواز حذف نونِها بستة شروط كونِها من مضارع مَجزوم بالسكون وصلاً ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل نَحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

كان التامة:

والقسم الثاني: التامة كقوله تعالَى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. أي: وإن وجد ذو عسرة.

قال الخضري: ونحو: (كان زيد قائمًا) يحتمل التمام فقائمًا (حال) بِخلاف: (كان

= خيرًا فخيرًا، وإن شرًا فشرًّا)، كأنه قال: إن كان الذي عمل خيرًا جُزي خيرًا، وإن كان شرًا جزي شرًّا. .... والرفع أكثر وأحسن فِي الأخير؛ لأنك إذا أدخلت الفاء فِي جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحَسُن أن تقع بعدها الأسْماء وإنَّما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه؛ لأنه يجزم كما يُجزم؛ ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجواب بِخبر الابتداء، وإن لَم يكن مثله فِي كلِّ حالةٍ، كما يشبِّهون الشيء بالشيء، وإن لَم يكن مثله ولا قريبًا منه.

وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسنُ؛ لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضًا خيرًا، أو شيئًا يكون فِي موضع خبره، فكلما كثر الإضمار كان أضعف.

وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربيٌّ حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ... وإن كان فِي أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجزون به خيرٌ، ويَجوز أن تَجعل إن كان خيرٌ على: إن وقع خيرٌ، كأنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَون به خيرٌ. [الكتاب (١/٢٥٨، ٢٥٩)].

زيد أخاك) لامتناع كون الْحَال معرفة إلا أن تَجعل (كان) بِمعنى: كفل، فأخاك مفعول.

وكذا يتعين النقص في وكونك إياه لما ذكر؛ أي: من امتناع كون الْحَال معرفة إلا أن يجعل الأصل، وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير.

كان الزائدة(٢٤٣):

والقسم الثالث: الزائدة بين الشيئين المتلازمين(٢٤٤):

أ- كالمبتدأ والْخَبر، نَحو: (مَا كَانَ أَحْسَنُ زَيْدًا)، ونَحو: (زيدٌ كَانَ قَائِمٌ).

ب- والفعل ومرفوعه، نَحو: (لَم يوجدْ كَانَ مِثْلُك).

ج- والصلة والموصول، نَحو: (جاء الذي كان أكرمته).

د- والصفة والموصوف، نَحو: (مررت برجل كان قائم).

ز- والْجَار والْمَجْرور، كقوله:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامى ... عَلَى كَانَ الْمَسَوَّمَة العِرَاب(٢٤٥)

وإنَّما تقاس زيادتُها فيما عدا الْجَار والْمَجرور لكنها بين (ما) وفعل التعجب أكثر

---

(٢٤٣) معنًى زيادة كان أمران:

أ- أنَّها غير عاملة، فلا تَحتاج إلَى معمول من فاعل، أو مفعول، أو اسم وخبر أو غيرهما، إذ ليس لَها عمل، وليست معمولة لغيرها وهذا شأن كل فعل زائد -ولا يتأثر صوغ الأسلوب بِحذفها.

ب- أن الكلام يستغني عنها، فلا ينقص معناه بحذفها. [النحو الوافي (١/٥٧٩)، مسألة (٤٤)].

(٢٤٤) المتلازمين: أي لا يوجد أحدهما بدون الآخر -ولو تقديرًا- إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما، وتوسطها بينهما- تقضي أنَّها لا تقع في أول الجملة أو آخرها، فلابد أن تكون حشوا بين متلازمين. [النحو الوافي (١/٥٧٩)، مسألة (٤٤)].

(٢٤٥) قال ابن هشام في (شرح الشواهد): السزي: ذو السخاء والمروءة الشريف. تسامى: تعلو. المسومة: الخيل التي جعلت عليها سومة، وهي العلامة، وتركت في المرعى. العراب: الخيل العربية.

المعنى: أن خيل بني أبي بكر تفضل خيل غيرهم.

الشاهد فيه: على زيادة كان بين الْجَار والْمَجْرور. وقال ابن جني فِي سر صناعة الإعراب (١/٢٩٨): «إنَّما جاز الفصل بين حرف الْجر وهاجره بكان من قبل أنَّها زائدة مؤكدة فجرى مَجرى (ما) المؤكدة».

المصادر: الأزهية (١٩٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٩٨، ١٠٠)، الضرائر لابن عصفور (٨٧)، رصف المباني (١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥)، هَمع الهوامع (١/١٢٠)، المقتصد (١/٤٠٢)، شرح الكافية الشافية (١/٤١٢)، التصريح على التوضيح (١/١٩٢)، علل النحو للوراق (ص٣٥٠ بتحقيقي)، الأشموني (١/٢٤١)، حاشية الشيخ يس (١/١٩١).

كما كان أصح، عُلِمَ مما تقدم.

قال فِي الكافية:

وَزَيْـدُ كَـانَ بَـيْنَ جُـزأَيْ جُمْلَـةَ وَشَـذَّ حَـيْثُ حَـرْفُ جَـرٍّ قَـبْلَه

وأما النوع الأول من نظيرها فنوعان:

الأول: ما لا يكون إلا ناقصًا وهو: (ليس، وفتئ، وزال) التي مضارعها (يزال) لا التي مضارعها (يزول) فإنَّها تامة، نَحو: (زالت الشمس).

والثاني: ما يكون تارة ناقصًا، وتارة تامًا وهو: (دام، وأمسى، وأصبح، وبات، وأضحى، وظل، وبرح، وانفك، وصار)، ومعنى (دام) فِي التمام: (بقي) قال تعالَى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]. أي: بقيت.

ومعنى (أمسى، وأصبح، وبات، وأضحى) فِي التمام: أُدخل فِي الْمَساء، والصباح، والبيات، والضحى. ومعنى (ظل) فِي التمام: أمَّا (دام) كـ(لو ظل الظلم هلك الناس)، (أو طال) كظل النبت أو الليل.

ومعنى (برح)(٢٤٦) فيه: ذهب، كبرح الْخَفَاء.

ومعنى (انفك) فيه: خلص، كانفك الشيء.

ومعنى (صار) فيه: إمَّا تَحول، أو رجع إليه، كصرت إلَى زيد.

ومن الثانِي: ﴿أَلاَ إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

وأمَّا ضم، أو قطع كصار فلان الشيء، يصيره، أو يصوره، وقوله تعالَى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. أي: ضمهن، وبهذا ينحل قوله:

إِنِّـي رَأَيْـتُ غَـزَالاً أَوْرَثَ قَلْبِـي خَـبَالاً

قَـدْ صَـارَ كَلْبًا وَقِـرْدًا وَصَـارَ بَعْـد غَـزَالاً

وَلِـي بِـذَاكَ دَلِـيلٌ فِي قَـوْلِ رَبِّـي تَعَالَى

(٢٤٦) (برح): تشترك هي والمشتقات في مصدرها مع (زال) في كل أحكامها أي: فِي معناها، وفِي شروطها؛ إلا شرط المضارعة؛ لاختلاف المضارع فيهما، وإلا صحة وقوع (برح) تامة -دون (زال)- مثل قوله تعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ﴾؛ أي: لا أذهب، ولا أنتقل. [النحو الوافي (١/٥٦٤)].

أنواع نظائرها:

(وأما النوع الثاني من نظيرها فنوعان أيضًا):

الأول: ما لا يكون إلا ناقصًا، وهو: (كاد، وكرب، وحرى، وطفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهب، وهلهل).

والثاني: ما يكون تارة ناقصًا، وتارة تامًّا بأن يستغني بأن يفعل عن خبره المنصوب وهو: (عسى، واخلولق، وأوشك)، نَحو: (عسى أَنْ يقوم زيدًا)، (اخلولق أن يأتِي)، (وأوشك أن يفعل)، فأن والفعل فِي موضع رفع فاعل (عسى، واخلولق).

- و(أوشك) استغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها لتمامها فلا خبر لَها أصلاً كما هو مذهب الجمهور.

وأمَّا عند ابن مالك فهي ناقصة أيضًا، و(أن يفعل) سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فِي: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]. ولا يضر كونه فِي مَحل رفع ونصب؛ لأنه باعتبارين كما فِي: (أعجبني كونك مسافرًا)، والله أعلم.

فإذا قيل: (زيد عسى أن يقوم، وعمرو أوشك أن يذهب، والسحاب اخلولق أن يُمطر) جاز أن يضمر فِي الأفعال الثلاثة ضمير الاسم السابق، وهذه لغة تَميم.

وجاز أن تُجرد عن ضمير الاسم السابق مع الاستغناء بأن يفعل عن الثاني، أو عن المعمولين على الْخلاف، وهذه لغة الْحِجَاز، وعليها قوله تعالَى: ﴿لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١].

وسيأتي فِي المنصوبات -إن شاء الله تعالَى- أنواع خبر (كان)، والنوع الأول من نظيرها، وحكمه... فترقب.

(وحكم النوع الثاني من نظير (كان) المسمى بأفعال المقاربة كحكم اسم كان فِي الجملة).

ومن وجوب رفعه وتأخيره عن عامله، ولِحاق علامة التأنيث لعامله وجوبًا أو جوازًا إذا كان مؤنثًا، ومنع لِحاق علامتِي التثنية والْجَمع لعامله إذا كان مثنًى أو جَمعًا، وكون الأصل اتصاله بعامله، وقد يَجب هذا الأصل وإغناؤه عن الْخَبر فِي نَحو: (أكائد زيد يذهب)، وعدم جواز تعدده، وعدم جواز حذفه اتباعًا لعامله، ولاستقلال نعم (عسى، واخلولق، وأوشك) عند ابن مالك قد تكون ناقصة ويسد (أن يفعل) مسد

معموليها كما علمت، ولَم يسمع هنا حذف عامل الاسم، والله أعلم.

وسيأتي حكم خبرها فِي الْمَنْصُوبات إن شاء الله تعالَى.

* * * *

إنَّ وَأَخَوَاتِهَا

وَمَا لِنَحْوِ إنّ كُلاً مِنْ خَبِر ... كَانَ ذَا الْحَزمِ دَقِيقُ النَّظَرِ

(و) النوع السادس من مرفوعات الأسْمَاء.

(ما لنحو إنَّ) بكسر الْهَمزة وتشديد النون، وقد تُخفف فيقل إعمالها فِي الْمُبتدأ والْخَبر العمل الآتي بيانه، ونَحوها خَمسة حروف وهي: (أَنَّ) بفتح الْهمزة وتشديد النون، و(كأنَّ) بتشديد النون، وقد تُخفف النون فيهما فيقيان مع التخفيف على العمل، و(لكنَّ) بتشديد النون ويَجب إهْمَالُها إذا خففت(٢٤٧)، و(ليت) ولا تكون إلا مُخففة، و(لعلَّ) ولا تكون إلا مشددة على اختلاف لغاتها الْمَجْموعة فِي قولِي:

وَفِي لَعَلَّ جَا لعنّ عَنَّا ... لِغُنّ عَلّ وَرَعْل غَنَا

لأَنَّ أَنْ هُنَّ مَعَ لَعَلَت ... رُعْنَ بِالإِهْمَالِ أَوْ رُعْنَا

ومعنى (أَنْ، وأَنَّ): التوكيد، ومعنى (كأن): التشبيه المؤكد، ومعنى (لكِنْ): الاستدراك وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه، ومعنى (ليت): التمني فِي الممكن وفِي المستحيل لا فِي الواجب، فلا يقال: «ليت غدًا يَجيء»، ومعنى (لعلَّ): الترجي فِي الْمَحبوب الممكن نَحو: ﴿لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]. أو الإشفاق فِي المكروه نَحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢].

وتكون للتعليل كقوله تعالَى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]. والاستفهام نَحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: ٣].

---

(٢٤٧) يقول ابن مالك في الْخُلاصة:

وخُفِّفَتْ كَأَنَّ فَنُوِي ... مَنْصُوبُها وثابِتًا أَيضًا رُوِي

اقتصر على الإشارة إلَى تَخفيفها، وإلَى أن اسْمها يُنوَى، أي: (يُطوَى فِي النفس، فيكون ضميرًا، ولا يكون ظاهرًا- نُوِي يُنوَى)، وقد روي ظاهرًا ثابتًا فِي الكلام، وهذا قليل. [النحو الوافي (١/٦٨٤)].

(كم) لـ(لا) التي لنفي حكم الْخَبر عن جنس المبتدأ، وتسمى (لا) للتبرئة بإضافة الدال للمدلول؛ لأنَّها تدل على تبرئة الجنس من الخبر؛ أي: الذي ثبت لـ(أن) وأخواتِها الخمسة المذكورة ومثله الذي للا التبرئة حال كونه كائنًا.

(من خبر) وذلك لأن عمل هذه الْحُروف السبعة هو نصب المبتدأ على كونه اسْمها، ورفع خبره على كونه خبرها.

(كان ذا الحزم) أي: صاحب الْحَزم والضبط.

دقيق النظر، ونَحو: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ [طه: ١٥]. ونَحو: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٩٨]، ونَحو: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤].

ونَحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، ونَحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]. نَحو: (ما هذا ساكنًا لكنه متحرك)، ونَحو: (لا رجل فِي الدار، ولا خبرًا من زيد عندنا، ولا غلام رحل فِي المسجد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

شروط عمل إنَّ وأخواتِها:

لكن شروط عمل إن وأخواتِها الْخَمسة المذكورة ثلاثة:

أحدها: عدم تقدم شيء من معمولاتِها، أو معمول معمولاتِها عليها ولو ظرفًا، أو جارًّا ومَجرورًا؛ لأن لِهذه الحروف الستة الصدارة فِي الكلام.

وثانيها: ترتيب معموليها فلا يَجوز تقديْم الْخَبر على الاسم إلاَّ إذا كان ظرفًا، أو جارًّا أو مَجرورًا ليس مقرونًا بلام الابتداء فيتقدم حينئذ، نَحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

ولا يَجوز تقديْم معمول الخبر على الاسم إلاَّ إذا كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا أو مَجرورًا فيجوز تقديْمه حينئذ على الظاهر، كما يَجوز تقديْم معمول الخبر على الخبر وحده مطلقًا، نَحو: (أن زيدًا عندك جالس، وأن زيدًا بك واثق، وأن زيد لطعامك أكل).

وثالثها: أن لا توصل ما الزائدة بِهذه الأحرف، وإلا كفتها عن هذا العمل؛ لأنَّها تزيل اختصاصها بالاسم فتدخل على الفعل، نَحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

وقوله:

وَلَكِـنَّما يَقْـضِي فَـسَوْفَ يَكُـونُ .... (٢٤٨)

وقوله(٢٤٩):

.... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا (٢٥٠)

نعم وصل (ما) هذه بـ(ليت) لا يوجب كفها لبقائها على اختصاصها بالأسماء؛ فلذا روي قوله(٢٥١):

أَلاَ لَيْـتَما هَـذَا الْحَمَـامُ لَـنَا إِلَـى حَمَامَتِـنَا أَوْ نِـصْفُهُ فَقَـدِ (٢٥٢)

---

(٢٤٨) البحر: الطويل.

القائل: الأفوه الأودي. صدره: (فوالله ما فارقْتُكم قاليًا لكم)

(فما) اسم موصول، لا زائدة، في موضع نصب على أنَّها اسم لكن، ويقضي صلتها. وجُملة: (فسوف يكون) خبرها. ودخلت الفاء فِي خبرها؛ لأن (ما) الموصولة شبيهة باسم الشرط فِي الإبْهام والعموم، ولذلك دخلت الفاء فِي الْخَبر، كما تدخل فِي الْجَواب نصٌ عليه ابن مالك. [شرح التصريح (لعلما أضاء .... ١/٢٢٥)].

الْمَصادر: العيني (٢/٣١٥)، الْهمع (١/١١٠)، الدرر اللوامع (١/٨٠)، الأشْموني (١/٢٢٥، ٢٨٤)، شرح قطر الندى (ص٥٨) رقم (٥٤).

(٢٤٩) القائل: الفرزدق.

(٢٥٠) البحر: الطويل. البيت بتمامه هو:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لعلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرًا، ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير ذكره في قصيدة له يفتخر فيها.

الشاهد فيه: قوله: (لعلما أضاءت) حيث اقترنت (ما) الزائد بلعل فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت أختصاصها بالجمل الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية. وهي جملة (أضاءت) مع فاعله.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/٤٢١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥٤)، هَمع الهوامع (١/١٤٣)، الدرر اللوامع (١/١٢٢)، الأشموني (١/٢٨٤)، ديوان الفرزدق (٢١٣)، شرح شذور الذهب (ص٣٤٢) رقم (١٣٧).

(٢٥١) القائل: النابغة الذبياني.

(٢٥٢) البحر: البسيط.

اللغة: (فقد) هاهنا: اسم فعل معناه يكفي، أو هو اسم بِمعنًى كاف.

الشاهد فيه: في قوله: (ليتما هذا الحمام) حيث يروي بنصب (الحمام) ورفعه.

أمَّا النصب فعلى أن (ليت) عاملة، والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة. وأمَّا الرفع فعلى أن =

بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهْمَال.

أقسام خبر إن وأخواتِها:

وأقسام خبر هذه الْحروف الستة ثلاثة:

الأول: مفرد وهو ما ليس جُملة، ولا شبهها، وهو نوعان: جامد، ومشتق.

الثاني: جُملة وهي نوعان:

فعلية: وهي ما صدرها فعل كـ(قيام، أو يقوم أبوه) فِي نَحو:

(إن زيدًا قام أبوه، أو يقوم أبوه).

واسْمية: وهي ما صدرها المبتدأ كـ(جاريته ذاهبة) فِي نَحو:

(إن زيدًا جاريته ذاهبة).

والثالث: شبه الجملة، وهو نوعان:

الظرف، والْجَار والْمَجْرور التامان كقولك: (إن زيدًا عندك، وإن عمرًا فِي الدار) كما تقدم توضيح ذلك فِي مبحث الْخبر... فلا تغفل.

وستأتي أقسام اسْمها فِي المنصوبات، إن شاء الله تعالَى.

وحكم خبر هذه الْحُروف الستة الرفع بِهذه الْحُروف كما علمت.

ووجوب التأخير له ولِمَعْمُوله عن هذه الْحُروف مُطلقًا، وكذا عن الاسم ما لَم يكن هو أو معموله ظرفًا أو جارًّا ومَجرورًا غير مقرون بلام الابتداء كما مَرَّ فلا يَمتنع التقديْم.

لكن يَجب أن يقدر متعلق الظرف الواقع خبرًا بعدم الاسم وجوازًا تعدده وحذفه؛ إذا عُلم تفصيلاً، كما فِي نَحو: (إن مالاً، وإن ولدًا).

شروط اقتران خبر (إن) وأخواتها بـ(لام) التوكيد:

وجوازًا اقترانه أو معموله بلام التوكيد بثلاثة شروط:

=

(ليت) مهملة، واسم الإشارة مبتدأ، والحمام بدل منه، يدل مَجموع الروايتين على أن (ليت) إذا اقترنت (بما) الزائدة لَم يَجب إهْمالُها، بل يَجوز فيها وجهان:-

١- الإهْمال. ٢- الإعمال.

بِخلاف سائر أخواتِها حيث لا يَجوز فِي واحدة منهن مع اقترانِها (بِما) الزائدة إلا الإهْمَال، وهذا أمر فِي غاية الوضوح. انظر: شرح شذور الذهب (ص٣٤٤) رقم (١٣٨).

الأول: كونه خبر إن المكسورة.

الثاني: أن يكون غيره منفي.

والثالث: أن لا يصدر بماض متصرف غير مقرون بقد.

وتعتبر هذه الشروط أيضًا في دخول (اللام) على معمول الخبر مع شرط رابع وهو كونه متوسطًا بين الاسم والخبر نحو: (إن زيدًا لطعامك آكل).

وقد تصحب هذه (اللام) الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو: (إن في الدار لزيدًا).

وقد تصحب ضمير الفصل، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وسيأتي أحكام اسْمها في المنصوبات إن شاء الله تعالَى.

* تتـــمـــة:

مواضع وجوب كسر هَمزة (إن):

يَجب كسر هَمزة (إن) فِي كل موضع تتعين فيه الجملة (وأنواعه تسعة):

الأول: ابتداء الكلام ولو حكمًا نَحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]. ونَحو: ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢].

والثاني: ابتداء الصلة، نَحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [القصص: ٧٦].

والثالث: ابتداء الصفة، نَحو: (مررت برجل إنه فاضل).

والرابع: ابتداء الْحالية، نَحو: (زرته وإني ذو أمل).

والْخامس: ابتداء الجملة المضاف إليها (إذ، وحيث) على قول، نَحو: (اجلس حيث إن الأمير جالس). ونَحو: (أكرمت زيدًا إذ إنه ضيفي).

والسادس: الوقوع قبل اللام المعلقة، نَحو: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

والسابع: ابتداء الجملة المحكية بالقول، نَحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[مريم: ٣٠].

والثامن: ابتداء جواب القسم، نَحو: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ١، ٢، ٣]. ونَحو: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢].

والتاسع: ابتداء الْخَبر عن اسم عين، نَحو: (زيد إنه فاضل).

مواضع فتح هَمزة (إن):

وفتح هَمزة (إن) يَجب فِي كل موضع لا يصح فيه إلا المفرد وأنواعه ثَمانية:

الأول: مَحل الفاعل، نَحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

والثاني: مَحل نائبه إلا فِي باب القول، نَحو: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ

إلاَّ مَن قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦].

والثالث: مَحل مفعول غير القول، نَحو: ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

والرابع: مَحل المبتدأ، نَحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

والْخامس: مَحل الْخَبر عن اسم المعنى غير القول بقيده الآتي، نَحو: (اعتقادي أنك فاضل).

والسادس: الْجَرُّ بالْحَرف، نَحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

والسابع: الْجَرُّ بالمضاف فِي، نَحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

والثامن: التبعية لشيء.

أ- مِما ذكر بعطف نسق، نَحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

ب- أو بدلية، نَحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

ج- وعطف البيان كالبدل على الظاهر.

ويَجوز فتح هَمزة (أن) وكسرها فِي كل موضع يَجوز فيه وقوع الجملة.

أنواع المفرد:

(والمفرد وأنواعه ثَمانية):

الأول: الوقوع بعد (إذ) الفجائية نَحو: (خرجت فإذا إن أسد بالباب).

الثاني: الوقوع بعد (فاء) الجزاء، نَحو: ﴿مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

الثالث: الوقوع خبرًا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نَحو: (أول قولِي إن احْمَد الله).

والرابع: الوقوع للتعليل، فِي نَحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨].

والْخَامس: الوقوع بعد (حَتَّى) فتكسر بعد الابتدائية، نَحو: (مرض زيد حَتَّى أنَّهم لا يرجونه).

وتفتح بعد (حَتَّى) الْجَارة، والعاطفة، نَحو: (عرفت أمورك حَتَّى أنك فاضل).

السادس: الوقوع بعد مفرد صالِح للعطف عليه، نَحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ

تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩].

والسابع: الوقوع بعد (إما)، نَحو: (إما أنك فاضل) فتكسر إن كانت (إما) استفتاحية بِمنْزلة (ألا)، وتفتح إن كانت بِمعنى (حقًّا).

والثامن: الوقوع بعد (لا جرم)، نَحو: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ﴾(٢٥٣) [النحل: ٢٣]. فالفتح على أن (جرم) فعل ماض، و(إن) وصلتها فاعل؛ أي: وجب أن الله يعلم، و(لا) صلة، والكسر على ما حكاه الفراء أن بعض العرب ينْزلَها مَنْزلة اليمين، والله أعلم.

شروط إعمال (لا) التبرئة:

وشروط إعمال لا التبرئة العمل المذكور

ستة: أربعة ترجع لَها:

أحدها: أن تكون نافية لا زائدة فلا تعمل رأسًا.

وثانيها وثالثها: أن يكون منتفيها الجنس وأن يكون نفيه نصًّا.

فإن انتفى أحدهما عملت عمل (ليس) كما مر.

ورابعها: أن لا يدخل عليها جار، وإلا ألغيت وكانت معترضة بين الْجَار والْمَجرور، فِي نَحو: (جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء).

وعن الكوفيين أن (لا) حينئذ اسم بِمعنى (غير) مَجرورة بالْحَرف، والنكرة بعدها مَجرورة بالإضافة.

وواحد يرجع لِمعموليها وهو تنكيرهُما وواحد لاسْمها وهو اتصاله بِها، ويلزمه تأخير الْخَبر عنه فلا حاجة لِجعله شرطًا مستقلاً، فتهمل أن فصل بينها وبين اسْمها لضعفها

---

(٢٥٣) قال الزجاج في (تفسيره) وهو متأخر عن الفراء عند قوله تعالى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ معنى (لا جرم): حق أن الله، ووجب أن الله. [خزانة الأدب (١٠/٢٨٦، ٢٨٧)].

قلت: أما على المعنى الأول أن معنى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ﴾ حقًّا أن الله يعلم سرهم وعلانيتهم فيجازيهم وهو وعيد. كذا قال الزمخشري فِي الكشاف (٢/٤٠٦).

وأخرج ابن أبي حاتم، عن أبي مالك فِي قوله: (لا جرم) يعنِي لَحق. [الدر المنثور فِي التفسير بالْمَأثور للسيوطي (٤/١١٤)].

وقال سيبويه -رَحِمَه الله- في الكتاب (٣/١٣٨): «هذا باب من أبواب (أنّ) تكون (أنّ) فيه مبنية على ما قبلها، وأما قوله -عز وجلّ-: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ فأن جرم عملت فيها لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حق أن لَهم النار، ولقد استحق أنّ لَهم النار، وقول المفسرين: معناها: حقًّا أن لَهم النار يدلك أنَّها بِمَنْزلة هذا الفعل إذا مُثّلت».

بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كقوله تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. تنبيهًا على نفي الجنس إذ هو تكرار للنفي كما تُهْمَل مع المعرفة.

ويَجب تكرارها حينئذ جَبْرًا (لما) فإنَّها من نفي الجنس.

وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما وقولُهم: (قضيةٌ وَلا أَبا حَسَن لَها)(٢٥٤)، مؤوّل باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية، ولا فيصل لَها أي لا قاضي يفصلها كقولِهم: (لكل فرعون موسى) بتنوينهما؛ أي: (لكل جبار قهار)، بدليل وصفه بالنكرة فِي قولك: (لا أبا حسن حنانًا لَها).

أنواع خبر (لا) التي تفيد التبرئة:

(وأنواع خبرها ثلاثة):

الأول: المفرد وهو إما مشتق، نَحو: (لا رجل قائمًا)، وإما جامد، نَحو: (لا ظالِم أخ لِي).

والثاني: شبه الْجُملة وهو الظرف، نَحو: (لا رجل عندك)، والْجَار والْمجرور، نَحو: (ولا لَذَّاتِ لِلْشَّيبِ)(٢٥٥).

---

(٢٥٤) أبا الحسن كنية الإمام علي بن أبي طالب ﷺ كما أن من كناه: أبا تراب. وهو عليه رضوان من الله تعالَى يقول فيما أخرجه البخاري. (أنا الذي سَمتني اسْمي حيدرة) وحيدرة من ألقاب الأسد. والمثال في الكتاب (٢/٢٩٧) هذا باب ما لا تغير فيه (لا) الأسْمَاء عن حالِها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا).

(٢٥٥) **البحر:** البسيط.

قائله: سلامة بن جندل السعدي. البيت بتمامه:

إن الشَّباب الَّذِي مـجدٌ عَوَاقِبهُ فيـهَ نلذ ولا لــذاتِ للشيبِ

اللغة: (مجد عواقبه) المراد بِهذه العبــارة: أن نِهايته مَحمودة عند (الشيب) جَمع أشيب مثل بيض فِي جَميع أبيض.

الشاهد فيه: قوله: (لا لذات) جمع مؤنث سالِم، وقد وقع اسْمًا لـ(لا) النافية للجنس كما هو ظاهر.

وقد وردت فيه روايتان: الأولَى: بفتحة. والثانية: بكسره. فيدل مَجموع هاتين الروايتين على أن جَمع المؤنث السالِم إذا وقع اسْمًا لـ(لا) جاز فيه أمران:

أ- البناء على الفتح.

ب- والبناء على الكسر نيابة عن الفتحة كما هو الحال حين يكون معربًا منصوبًا. شرح شذور الذهب (ص ١٧٠) رقم الشاهد (٣٠).

وانظر: أوضح المسالك رقم (١٥٦)، شرح ابن عقيل رقم (١١٠)، خزانة الأدب (٢/٨٥)، شرح =

والثالث: الجملة وهي إمَّا اسمية، نَحو: (لا رجل جاريته ذاهبة).

وإمَّا فعلية، كقوله:

تَعَزَّ فَلاَ إِلْفَينَ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا ....(٢٥٦)

وحكم خبرها الرفع بـ(لا) ووجوب التأخير له ولِمعموله مطلقًا من الاسم ووجوب حذفه عند التميميين، وكثرته عند الحجازيين إذا دل عليه دليل مقالِي كقولك: (لا رجل) فِي جواب من قال: (هل من رجل قائم؟)، أو حال بأن دل عليه السياق نَحو: ﴿فَلاَ فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]. أي: لَهم ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]. أي: علينا.

وأكثر ما يَحذفه الْحجازيون مع (إلا)، نَحو: (لا إله إلا الله) فيرفع ما بعد (إلا) على البدلية من ضمير الخبر، أو من مَحل (لا) مع اسْمِهَا، بل قد يستغني عنه بالمرة عند سيبويه إذا دخلت على (لا) هَمزة الاستفهام، نَحو: (أَلاَ ماءً مَاءً باردًا)(٢٥٧)، فلا خبر لَها حينئذ عنده لا لفظًا، ولا تقديرًا؛ لأنَّها بِمَنْزلة (أَتمنَّى ماء)، والاسم حينئذ بِمَنْزلة المفعول خلافًا للمازني القائل: (إن الخبر حينئذ مقدّر، وعدم جواز تعدده كما يؤخذ من كلامهم، وعدم جواز اقترانه بلام التوكيد). والله أعلم.

=

التصريح (٣٢٨/١)، الهمع (١٤٦/١)، الدرر اللوامع (١٢٦/١)، ديوانه (٧)، الأشْموني (٨/٢).

(٢٥٦) البحر: الطويل. عجزه:

.... **ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا**

اللغة: (تعزَّ) تصبر وتَجلد. (وزر) بفتح الواو والزاي هو في الأصل الجبل ثُمَّ عمَّ استعماله في كل ما يعتصم به الإنسان، ويلجأ إليه. (واقيًا) حافظًا ومانعًا.

الشاهد فيه: قوله: (لا شيء باقيًا) وذلك في رواية الشطر الأول: تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيًا. وقوله: (لا وزر واقيًا) حيث أعمل (لا) النافية عمل ليس فِي الموضعين، فرفع بِها الاسم، ونصب الْخَبر، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين جَميعًا.

المصادر: شرح شذور الذهب (ص٢٥٠) رقم (٩٢)، خزانة الأدب (٥٣٠/١)، شرح التصريح (١/ ١٩٩)، هَمع الهوامع (١٢٥/١)، الدرر اللوامع (٩٧/١)، الأشْموني (٢٥٣/١).

(٢٥٧) يقول سيبويه قبل ذكر هذا المثال: «وإن كررت الاسم فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار، إن شئت نونت، وإن شئت لَم تنون وذلك قولك: (لا ماء ماء باردًا، ولا ماء ماء باردًا)، ولا يكون باردًا إلا منونًا؛ لأنه وصف ثان». [الكتاب (٢٨٩/٢) هذا باب وصف المنفي].

وسيأتي بيان أنواع اسْمها وحكمه فِي المنصوبات، إن شاء الله تعالى.

****

توابع الْمَرفُوعات

وَيَـــرْفَعُ الـــتَّابِعُ للمـــرفُوعِ إِذْ كُـــلُّ تَابِـــعٍ فَكَالْمَتْـــبُوعِ

(و) النوع السابع مِمَّا (يرفع) من الأسْمَاء (التابع لـــ) واحد من أنواع الاسم (المرفوع) المذكورة.

(إذ) التابع اصطلاحًا هو الثاني المشارك لِما قبله فِي إعرابه مطلقًا وجودًا وعدمًا غير خبرًا. فـ(كل تابع فـــ) هو (كالمتبوع) فِي إعرابه الحاصل والمتجدد. (وذاك) التابع أنواعه خَمسة:

أنواع التوابع:

وَذَاكَ تَوْكِـــيدٌ وَنَعْـــتٌ وَبَـــدلْ وَالـرَّابِعُ العَطْـفُ بِقِـسْمَيْهِ حَصَلْ

الأول: (توكيد و).

الثاني: (نعت و).

الثالث: بدل. (والرابع) والْخَامس: (العطف) حال كونه (بقسميه حصل)، وهُمَا: عطف البيان، وعطف النسق.

أقسام التوابع:

ودليل الْحَصر فِي الْخَمْسَة:

هو أن التابع إما أن يَتبع بواسطة حرف أو لا.

١- الأول: عطف النسق(٢٥٨).

٢- والثاني: إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا.

---

(٢٥٨) عطف النسق لابد فيه من الواسطة، وهي أداة العطف. هذا إلَى أن ما بعد هذه الأداة قد يكون مُخالفًا فِي الحكم لِمَا قبلها فلا يكون مقصودًا به، وقد يشاركه فِي الْحُكم، ولكنه لا ينفرد به، فلا يكون هو المقصود وحده. قال ابن مالك فِي الْخُلاصَة:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَـةٍ هُـوَ الْمُسَمَّى بَدَلاً

[النحو الوافي (٣/٦٦٤)].

الأول: البدل[٢٥٩].

والثاني: إما أن يكون بِمشتق، ولو تأويلاً أو لا. الأول: النعت.

والثاني: عطف البيان وإن اعتبر كون التوكيد نوعين لفظيًا أو معنويًا، وعدت التوابع ستة بلا زيادة بيان، والعامل فِي التوابع كلها هو العامل فِي المتبوع إلا البدل.

قيل: والثاني إمَّا بلفظ الأول أو لا. الأول: التوكيد اللفظي. والثاني: عطف البيان فعامله مَحذوف دلَّ عليه عامل متبوعه.

وإذا جُمعت التوابع لواحد فاعمل بترتيب قوله:

قَــدِّمِ الــنَّعْتَ فَالْبَــيَانَ فَأَكِّــدْ ... ثُــمَّ أَبْـدِلِ واخْتُمْ بِعَطْفِ الحُرُوفِ

والذي يَختص بالاسم من هذه التوابع النعت، وعطف البيان، وواحد من نوعي التوكيد الآتيين: وهو التوكيد المعنوي، والذي لا يَختص به منها البدل وعطف النسق.

والنوع الآخر من نوعي التوكيد: وهو التوكيد اللفظي.

حكم التوابع:

وحكم هذه التوابع منع التقديم على المتبوع على المشهور وأجاز صاحب (البديع) تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله:

وَلَــسْتُ مُقِــرًّا لِلــرِجَالِ ظُلاَمَــةً ... أَبَـى ذَاكَ عَمـي الأَكْـرَمَانِ وَخَالِـيَا[٢٦٠]

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فِي المطولات.

ومنع الفصل بينها وبين متبوعها الأجنبي بالكلية من التابع والمتبوع، كما في نَحو: (جاء رجل على فرس عاقل أبيض) برفع (عاقل) بِخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نَحو: (جشر علينا يسير).

---

(٢٥٩) البدل: هذا هو الاسم المشهور. ويرد أحيانًا في بعض المراجع القديمة، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم: (الترجمة، أو التبيين، أو التكرير) ولا قيمة لِهذا الاختلاف القائم على مُجرد الاصطلاح المختلف. -أحيانًا- باختلاف العصور. [النحو الوافي (٦٦٣/٣)، المسألة (١٢٣)].

(٢٦٠) البحر: الطويل. قال السيوطي في (هَمع الهوامع) (١٢٠/٢): «سأله: لا يقدم النعت على منعوته خلافًا لبعضهم، وهو صاحب (البديع) في إجازته تقديم نعت غير مفرد؛ أي: مثنى أو جَمع إذا تقدم أحد متبوعيه. فيقال: (قام زيد العاقلان وعمرو). كقوله: وذكر الشطر الأخير من البيت».

المصادر: مغني اللبيب (٦١٦)، العيني (٧٣/٤)، الدرر اللوامع (١٥١/٢)، الأشموني (٥٨/٣).

أو المتبوع: كـ(يعجبني ضربك زيد الشديد).

وكعامل المتبوع، نَحو: (زيدًا أضربت الفاضل)، ومنه: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ [الأنعام: ١٤].

ومعمول عامله، نَحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

١- والقَسَمُ، نَحو: (زيد والله العاقل قائم).

وجوابه نَحو: ﴿بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

٢- والاعتراض، نَحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

٣- والاستثناء، نَحو: (ما جاءني أحد إلا زيد أخير منك)، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد: ﴿وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

وبين المعطوف والمعطوف عليه: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

فصل به بين الأيدي والأرجل على قراءة نصب (الأرجل).

وبين البدل والمبدل منه: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِصْفَهُ﴾ [المزمل: ٣]. على أحد أوجه النعت ويرادفه الوصف والصفة على المختار تابع مشتق أو مؤول به يفيد تَخصيص متبوعه؛ أي: تقليل الاشتراك المعنوي فِي النكرات، نَحو: (جاء رجل فاضل).

أو توضيحه، نَحو: (جاء زيد الفاضل)، أو مدحه، نَحو: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]. أو ذمه، نَحو: (هذا الشيطان الرجيم).

أو تأكيده، نَحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

أو الترحم عليه، نَحو: (إلهي عبدك المسكين يرجو رضاك).

ويدخل فِي المشتق اسم الفاعل، نَحو: (جاء رجل ضارب).

واسم المفعول، نَحو: (صلى زيد المرحوم).

والصفة المشبهة، نَحو: (جاء زيد حسن الوجه).

وأمثلة المبالغة نَحو: (جاء عمر الضراب).

وأفعل التفضيل، نَحو: (جاءني فتى خير من عمرو).

ويدخل فِي المؤول بالمشتق اسم الإشارة، نَحو: (جاء زيد هذا)؛ لأنه فِي تأويل المشار إليه، و(ذو) بِمعنى صاحب نَحو: (أتاني رجل ذو مال).

وذو الموصولة عند طيء، نَحو: (جاء زيد وقام)؛ لأنه فِي تأويل القائم، وكذا سائر

الموصولات الاسمية والمنسوب، نَحو: (جاءني رجل قرشي)؛ أي: منتسب إِلَى قريش، ونَحو: (أسد) فِي نَحو: (جاءني رجل أسد)؛ أي: شجاع.

والمصدر، فِي نَحو: (جاءني فتى ثوبه حرير).

وشبه الْجُملة وهو الظرف، فِي نَحو: (رجل عندك كاتب).

والْجَار والْمَجرور، فِي نَحو: (رجل فِي المسجد فقيه).

وأي المشددة، فِي نَحو: (مررت برجل أيّ رجل).

وأخرج المشتق والمؤول به عطف البيان.

كَأَظْهَـرَ الـدِّيْنَ أَبُـو حَفْـصٍ عُمَـرْ وَجَـادَ عُـثْمَانُ الـشَّهِيْدُ الْمُـشْتَهَرْ

(كأظهر الدين أبو حفص عمر)، والتوكيد اللفظي نَحو: (جاء زيد زيد).

والمعنوي، نَحو: (جاء زيد نفسه). وكذا البدل إذا عرض له الإيضاح.

وعطف النسق إذا كان للتفسير وأخرج قيد يفيد تخصيص أُخرَ البدل، نَحو: (جاء زيد أخوك)، وعطف النسق، نَحو: (جاء زيد وعمرو)؛ لأنه لا يقصد بِهما وضعًا إفادة إيضاح، ولا تَخصيص، ولا مدح، ولا ذم، ولا تأكيد، ولا ترحم.

أقسام النعت(٢٦١)**:**

والنعت قسمان:

١) **حقيقي**: وهو الرافع لضمير يعود على المنعوت، كقولك: (جاءني زيد الفاضل). (وجاد عثمان الشهيد المشتهر)

٢) **وسببِي**: وهو الرافع لاسم ظاهر متصل بضمير يعود على المنعوت، نَحو: (جاءني الرقم القائم أبوه).

حكم النعت:

(١) وحكم النعت الْحَقيقي: أن يتبع منعوته فِي أربعة من عشرة ما لَم يَمنع من ذلك مانع، والأربعة هي:

- واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر.

---

(٢٦١) انظر عن النعت: الكتاب (٥/٣٨٠، ٣٨١)، الأصول لابن السراج (٢/٢٣)، اللمع (ص١٦١)، شرح جُمل الزجاجي (١/١٩٣)، علل النحو للوراق (ص٥٢٢) بتحقيقي، شرح الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية (ص٢٩٧)، بتحقيقي.

- وواحد من التعريف، والتنكير.
- وواحد من الإفراد، والتثنية، والجمع.
- وواحد من التذكير، والتأنيث.

والْمَانع من ذلك مثل كون النعت أفعل تفضيل مُجردًا، أو مضافًا لنكرة فإنه يلزم الإفراد والتذكير.

حكم النعت السببي:

٢) وحكم النعت السببي: أن يتبع منعوته فِي واحد من ألقاب الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير.

٣) وأمَّا الْخَمسة الباقية الَّتِي هي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والْجَمع، فحكمه فيها كحكم الفعل إذا رفع ظاهرًا فإن أسند إلَى مؤنث (أنث)، وإن كان المنعوت مذكرًا.

وإن أسند إلَى مذكر (ذُكِّر) وإن كان المنعوت (مؤنثًا).

وإن أسند إلَى (مفرد، أو مثنى، أو مَجموع) أفرد.

٤) وإن كان المنعوت بِخلاف ذلك، نعم: أجرى العرب جَمع التكسير مَجْرَى الواحد فأجازوا فِي الفصيح: (قعود غلمانَهم)، كما أجازوا: (قاعد غلمانهم)؛ لأن الوصف يَخرج بالتكبير عن موازنة الفعل؛ فلذا لا يؤنث حينئذ لتأنيث الفاعل.

وحكم النعت إذا كان المنعوت متعينًا بدونه جواز القطع إلَى الرفع خبر المبتدأ محذوف تقديره هو مطلقًا، أو إلَى النصب مفعولاً لفعل مَحذوف تقديره فِي نعت التخصيص أعني.

وفِي نعت المدح ونَحوه: أذكر، أو أمدح، أو أذم مثلاً.

وعطف البيان هو: التابع الْجَامد أو بِمنْزلته كالصعق، والرحمن الرحيم مِمَّا صار علمًا بالغلبة من الصفات المشبهة للصفة فِي إيضاح متبوعه إن كان معرفة وتَخصيصه إن كان نكرة نَحو: (أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)(٢٦٢).

---

(٢٦٢) عجزه: (ما مَسَّهما مِنْ نَقْبٍ ولا دَبَرْ)

البحر: الرجز المشطور.

قائله: عبد الله بن كيسبة -بفتح الكاف وسكون الياء، وبعدها سين مهملة فباء موحدة تَحتية-، وكان من شأنه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين! إن أهلي بعيد، =

وقوله تعالَى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقد يفيد مدحه كقوله تعالَى: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧].

فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح كما في الكشاف(٢٦٣).

فخرج الجامد الصفة؛ لأنَّها مشتقة، أو مؤولة به كما علمت.

وخرج بالمشبهة للصفة... إلخ. التوكيد بنوعيه، وعطف النسق والبدل الجامد؛ لأنَّها لا توضح متبوعها، ولا يرد على إخراج البدل أن كل عطف بيان يصح بدلاً إلا ما استثنى؛ لأن جواز الأمرين منَزَّل على مقصدي الإيضاح والاستقلال.

أقسام عطف البيان:

وبيان ذلك أن عطف البيان ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا يستغنى عنـــه التركيب كأن يكون من جُملة مفتقرة إلَى رابط وهو مشتمل على ذلك الرابط سواء كانت تلك الجملة خبرًا كـ(هند قام زيد أخوها)، أو صلة، أو صفة كـ(قام الذي، أو رجل جاء زيد أخوه)، أو حالاً كـ(هذا زيد يضرب عمرو أخوه).

وثانيهما: ١) ما لا يصح حلوله مَحل متبوعه بأن يكون تابعًا للمنادى المفرد وهو مفرد معرفة سواء كان معرفًا بـ(أل)، أو مُجردًا منها، نَحو: (يا غلام يعمر، ويا زيد هذا أو الحرث).

=

وإن ناقتي دبراء نقباء، فاحْمِلنِي، فقال: كذبت، والله ما بِها نقب ولا دبر، فانطلق فحلَّ ناقته، ثُمَّ استقبل بِها البطحاء، وجعل ينشد هذا الرجز، وعمر يسمعه، فأقبل عليه فأخذه بيدهن وقال: ضع عن راحتك، فلما تبين له صدقه حَمله وزوده وكساه. هكذا يَحكي النحاة والأدباء.

اللغة: (نقب) بفتح النون والقاف جَميعًا -وهو رقة خف الناقة. دبري -بفتح الدال والباء جَميعًا-: وهو الجرح يكون فِي ظهر البعير. وبابه فرح (حفص) هو فِي الأصل من أسْمَاء الأسد، وكني به عمر رضي الله عنه لشدة جراءته وشجاعته.

الشاهد فيه: قوله: (أبو حفص عمر) حيث جاء بقوله: (عمر) لإيضاح ما قبله، وهو عطف بيان عليه ما، وفيه أيضًا دليل على أنه إذا اجتمع اسم كعمر وكنية كأبي حفص جاز تقديْم الكنية على الاسم، ولَم يَجب تأخيرها عنه. [شرح شذور الذهب (ص٥١٦) رقم (٢٢٩)].

المصادر: المخصص (١/١١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧١)، خزانة الأدب (٢/١٦٢، ٢٨٣، ٣٥١)، التصريح (١/١٢١، ١٣١)، الأشموني (١/١٢٩)، العيني (١/٣٩٢)، (٤/١١٥)، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٣٠٥) للفاكهي، بتحقيقي.

(٢٦٣) الكشاف (١/٦٤٦) للزمخشري طبع دار الفكر طبعة أولى (١٣٩٧هــ/ ١٩٧٧م). وعبارته: (البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح.

٢) أو يكون تابعًا لوصف -أي: فِي النداء-، أو لوصف اسم الإشارة، وهو خال من (أل) كـ(يا أيها الرجل زيد، ويا ذا الرجل غلام عمرو، وجاء هذا الرجل زيد).

أو يكون تابعًا لاسم بـ(أل) أضيف إليه وصف بـ(أل)، وهو مُجرد من (أل) نَحو:

أَنَا ابن الضَّارِب الْبكـــري بِشْرٍ .... (٢٦٤)

أو يكون مقسمًا لِمتبوعه العام المضاف إليه أفعل التفضيل، نَحو: (زيد أفضل الناس الرجال والنساء)، أو يكون معرفًا تابعًا لِما أضيف إليـــه (كـــلا، وكلتا): كـ(جاء كلا أخويك زيد وعمرو)، (وذهبت كلتا أختيك هند ودعد)، أو يكون مضافًا، أو شبيهًا بـــه تابعًا لِمنادى كذلك، وقد عطف عليه مفرد علم، نَحو:

أَيَـا أَخَوَيْـنَا عَـبْدُ شَـمْسٍ ونَـوْفَلا .... (٢٦٥)

---

(٢٦٤) البيت هكذا بتمامه:

أنا ابن التـارك البكـري بشر عليــه الطير ترقبــه وقوعا

قائله: المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي.

اللغة: (التارك) يَجوز أن يكون من (ترك) بِمعنى صير، وعليه يحتاج إلى مفعولين (البكري) المنسوب إلى بكر بن وائل. (بشر) هو بشر بن عمرو بن مرتد (ترقبه) تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله، ويروي (تركبه).

الشاهد فيه: في قوله: (التارك البكري بشر) فإن قوله (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً، أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه، فتقول: (التارك بشر) ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن (بأل) إلَى اسم خال منها، وذلك في الراجح عند جُمهور النحاة، لا يَجوز، كما عرفت في باب الإضافة، وقد عرفت السِّر في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلال البدل فِي مَحل المبدل منه، وأن هذا السر هو جعلهم العامل فِي البدل مُمَاثل للعامل فِي المبدل منه.

انظر: شرح قطر الندى (ص٢٢٣) رقم (١٣٩)، الكتاب (١/٩٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٢، ٧٤)، المقرب (٥٣)، خزانة الأدب (٢/١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣)، الْهَمع (٢/٢٢٢)، الدرر اللوامع ٢/ ١٥٣)، الأشْمُوني (٣/٨٧)، التصريح (٢/٣٣).

(٢٦٥) **البحر:** الطويل. **عجزه:**

.... أعيذكما بالله أن تـحدثا حـــربا

قائله: طالب بن أبي طالب أخو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وابن عم النبيﷺ.

الشاهد فيه: قوله: (أيا أخوينا عبد شَمس ونوفلا) فإن قوله: (عبد شَمس) عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ولا يَجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحدًا، واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة

=

فيمتنع البدل في كل ذلك؛ لامتناع إحلاله مَحل الأول إمَّا لذاته كما فيما عدا الأخير، وإمَّا لعدم ذلك فِي المعطوف كما فِي الأخير... فافهم.

وثالثها: ما يستغنَى عنه التركيب ويصح حلوله مَحل متبوعه.

نَحو: (جاء زيد أخوك). وأفراد هذا القسم هي التي تدخل تَحت الكلية المذكورة أعني قول النحاة: (كل ما صحَّ عطف بيان) أي: باعتبار قصد الإيضاح (صحَّ أَنْ يَكُونَ بَدَل كُلّ)، ونَحو: (جاء زيد أخوك).

وأفراد هذا القسم هي التي تدخل تَحت الكلية المذكورة أعني قول النحاة: (كل ما صحَّ عطف بيان) أي: باعتبار قصد الإيضاح (صحَّ أن يكون بدل كل)[(٢٦٦)] أي: باعتبار قصد الاستقلال فتنبه.

حكم البيان:

وحكم البيان أن لا يكون إلا بعد مشترك، وأنه كالنعت الْحَقيقي فِي وجوب موافقته لِمتبوعه فِي أربعة من عشرة، واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والْجَمع، وواحد من التأنيث والتذكير، نعم اختار الرضي تخالف عطف البيان ومتبوعه فِي التعريف، وذهب أكثر النحويين إلَى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه فِي التعريف، وذهب أكثر النحويين إلَى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه

=

نداء مستقل؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء، وهذا يعني أن يكون قوله: (نوفلاً) مبنيًا على الضم؛ لكونه علمًا مفردًا، لكن الرواية وردت بنصبه، فدلت على أنه لا يكون قوله: (عبد شَمس) حينئذ بدلاً.

أي أن المانع من جعل (عبد شَمس) بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنَّما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسْمًا آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علمًا مفردًا، والعلم المفرد يَجب بناؤه على الضم إذ وقع منادى ، ولو قال: (ونوفل في) بالضم لَجاز... فافهم ذلك.

المصادر: شرح قطر الندى (ص٤٢٤) رقم (١٤٠)، التصريح (٢/١٣٢)، الدرر اللوامع (٢/١٥٣)، الأشموني (٣/٨٧)، العيني (٤/١١٩).

(٢٦٦) القاعدة: «كل ما صحَّ أن يعرب عطف بيان صحَّ أن يكون بدلاً إلاَّ فِي حالتين. وردتا فِي قول الشاعرين: أما الأول: (فيا أخوينا عبد شَمس ونوفلا)، وقول الآخر:

أنا ابن التارك البكـري بشر   عليـه الطير ترقبه وقوعًا

نكرتين، وجوز قوم منهم ابن مالك ذلك.

****

المسائل التي يفارق فيها عطف البيان البدل:

(تتمة) يفارق عطف البيان البدل فِي إحدى عشرة مسألة:

الأولى: أنه متمم لِمتبوعه كالتأكيد والصفة لا مستقل بنفسه بِخلاف البدل.

الثانية: عدم جواز حذف متبوعه بِخلاف البدل فيجوز حذفه عند بعضهم، وخرج عليه ابن مالك كالأخفش قوله تعالَى: ﴿وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]. فجعل الكذب بدلاً من الضمير الْمَحذوف؛ أي: تصفه.

الثالثة: عدم جواز قطعه إلا على قول بِخلاف البدل فيجوز قطعه كما سيأتي.

الرابعة: أنه لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لِمضمر؛ لأنه فِي الْجَوامد نظير النعت فِي المشتق خلافًا للزمخشري والدماميني بِخلاف البدل، كما سيأتي.

الْخَامسة: أنه لا يُخالف متبوعه فِي تعريفه وتنكيره، كما مر بِخلاف البدل.

السادسة: أنه لا يكون جُملة بِخلاف البدل فإنه يَجوز فيه ذلك، كما سيأتي.

السابعة: أنه لا يكون تابعًا لِجملة بِخلاف البدل نعم يشكل على هذه المسألة والتي قبلها ذكره أهل المعاني فِي الفصل والوصل من أن جُملة: ﴿قَالَ يَا آدَمُ﴾ [الأعراف: ١٩]، عطف بيان على: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠]. فتدبر.

الثامنة: أنه لا يكون فعلاً تابعًا لفعل بِخلاف البدل.

التاسعة: أنه لا يكون بلفظ الأول ولو كان معه زيادة بيان عند (ابن الطراوة) ومن تبعه، بِخلاف البدل فيجوز كونه بلفظ متبوعه إذا كان معه زيادة بيان كما فِي قراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨]. بنصب (كل الثانية فإنه قد اتصل بِها ذكر سبب (الْجُثُوِّ) نعم الصحيح أن البيان كالبدل(٢٦٧) فِي ذلك.

---

(٢٦٧) قال أبو الفتح ابن جني: ﴿كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ [الجاثية: ٢٨]، بدل من قوله: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨]، وجاز إبدال الثانية من الأولى لِما في الثانية من الإيضاح الذي ليس فِي الأولَى؛ لأن جُثُوَّها ليس فيه شيء من شرح حال الْجُثُوِّ. والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلَى جُثُوِّها. وهو استدعاء إلَى ما في كتابِها، فهي أشرح من الأولَى؛ فلذلك أفاد إبدالها. فلو قلت: فلو قال: (وترى كل أمة جاثية تدعى إلَى كتابِها) لأغنى عن الإطالة.

قيل: الغرض هنا هو الإسهاب؛ لأنه موضع إغلاظ، ووعيد، فإذا أُعيد لفظ: ﴿كُلَّ أُمَّةٍ﴾ كان أفخم من =

العاشرة: أنه ليس في نية إحلاله مَحل الأول بِخلاف البدل

الْحادية عشرة: أنه ليس فِي التقدير من جُملة أخرى بِخلاف البدل، والله أعلم.

أقسام التوكيد:

والتوكيد نوعان: معنوي ولفظي.

١) فالْمَعنوي: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة، أو في الشمول بألفاظ مَخصوصة، نَحو: (جاءني زيد نفسه)، ونَحو: (جاء الزيدان كلاهُما).

(و) نَحو: (الْخُلَفَاء كلهم كرام).

شروط توكيد غير المفرد(٢٦٨):

فالذي يقرره فِي النسبة هو ما يكون بالنفس أو العين، أو هُما معًا مع تقديم النفس فِي توكيد المفرد وبأنفس أو أعين أو هُما معًا فِي توكيد غير المفرد بشرطين:

أحدهما: أن يُراد بكل من النفس والعين الذات.

وثانيهما: أن يضاف كل منها إلَى ضمير يُطابق المؤكد فِي التذكير وضده، وفِي الإفراد وضده إضافة العام للخـــاص؛ وذلك أنه لولا التأكيد بالنفس أو العين فِي نَحو: (جاء زيد نفسه أو عينه) لَجوز السامع كون الْجَاني خبره، أو كتابه، والذي يقرره فِي الشمول هو ما يكون (بكل وعامة)، أو هُمَا مع تقديم (كل) لِمَا كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه و(بكلا، وكلتا) الدال على اثنين، ولو بالعطف إذا اتَّحد المسند إليهما بشرط إضافتها إلَى ضمير يُطابق المؤكد فِي التذكير وضده، وفِي ضده والإفراد، وقد يتبع (كل) فِي توكيد الجمع (بأجْمَع وأَجْمَعون) بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا فِي المذكر و(بِجمعاء، وجَمع) فِي الْمُؤنث، وقد يَجِيْء (أجْمَع) وأخواته بدون (كل) نَحو: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]. ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

وقد يتبع أجْمع وأخواته: (بأكتع، وكتعاء، وأكتعين، وكتع) وقد يتبع أكتع وأخواته (أبصع، وبصعاء، وأبصعين، وبصع)، فيقال: (جاء الْجَيش كله أَجْمَع أكتع أبصع)، (والقبيلة كلها جَمعاء كتعاء بصعاء)، (والقوم كلهم أَجْمعون أكتعون أبصعون)، (والْهندات

=

الاقتصاد على الذكر الأولى. [المحتسب (٢/٢٦٢، ٢٦٣)].

(٢٦٨) العنوان من وضع المحقق.

كلهن جَمع كتع بصع).

وزاد الكوفيون بعد (أبصع) وأخواته (أبتع، وبتعاء، وأبتعين، وبتع)، وكذا يَجري مَجرى (كل) فِي التوكيد ما أفاد معناه من: (الضرع، والزرع، والسهل، والجبل، واليد، والرجل، والظهر، والبطن)؛ لقولِهم: (مطرنا الضرع والزرع)، (ومطرنا السهل والجبل). (وضربت زيدًا اليد والرجل)، أو (ضربته الظهر والبطن).

وحكم التوكيد المعنوي بنوعيه: وجوب تعريف متبوعه؛ لأن ألفاظه معارف إمَّا بالإضافة، أو بالعلمية الجنسية أو (بأل) كما هو ظاهر، وعدم جواز تقديْمه على متبوعه، وعدم جواز حذف متبوعه على قول؛ لأن حذفه ينافي توكيده وعدم جواز قطع ألفاظه لا إلَى الرفع، ولا إلَى النصب لِمنافاة القطع مقصود التوكيد نعم هناك قول بِجواز قطعه وعدم جواز عطف بعضها على بعض، ووجوب كونِها إذا اجتمعت كانت للمتبوع لا أن كل واحد توكيد لِمَا قبله.

٢) والتوكيد اللفظي تابع يقرر أمر المتبوع بإعادته بلفظه أو بِمرادفه اسْمًا كان المتبوع، أو فعلاً، أو حرفًا، أو جُملة؛ لكنه فِي الجمل فإعادته بلفظه نَحو: (جاء زيد زيد)، (وَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ)(٢٦٩)، وقوله:

فَإِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ الْمِـــرَاءَ .... (٢٧٠)

---

(٢٦٩) حديث النبي ﷺ: «أيما امرأة نكحت نفسها بغير وَلِيٍّ فنكاحها باطل، باطل، باطل». أخرجه الإمام أَحْمد فِي مسنده (٦/٦٦، ١٦٦)، وسعيد بن منصور فِي سننه (٨، ٥، ٥٢٩)، والْحُميدي فِي مسنده (٢٢٨)، شرح معاني الآثار (٣/٧)، الدارمي فِي سننه (٢/١٣٧)، السهمي في تاريخ جرجان (٣١٦).

(٢٧٠) البحر: الطويل. البيت بتمامه هو:

فـإياك إياك الْمـــراء فإنه إلَى الشر دَعَّاء وللشرِّ جَـــالبُ

قال الشيخ خالد الأزهري: «كرر الضمير المنفصل مرتين. و(المراء) -بكسر الميم، والمد-: المجادلة. منصوب على التحذير، ودَعَّاء: -بتشديد العين- من أمثلة المبالغة».

الشاهد فيه: على أن حذف الواو شاذ. قال سيبويه: «اعلم أنه لا يَجوز أن تقول: إيّاك زيدًا، كما أنه كما لا يَجوز أن تقول: رأسك الجدارَ، وكذلك: إيّاك أن تفعل، إذا أردت: إيّاك والفعل، فإذا قلت: إيّاك أن تفعل، تريد: إيّاك أعظ مَخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل، جاز». الكتاب (١/١٤١).

الْمَصادر: خزانة الأدب (٣/٦٣) رقم (١٦٦)، العيني (٤/١١٣، ٣٠٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٥)، الْخَصائص (٣/١٠٢)، معجم المزرباني (٣١٠).

وقوله(٢٧١):

فَـأَيْنَ إِلَـى أَيْـنَ الـنَّجَاةِ بِبَغْلَتِـي .... (٢٧٢)

﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]. ونَحو: (قام زيد).

.... أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللاَّحِقُـونَ (٢٧٣)

ونَحو: (نَعَم نَعَم) بفتح النون والعين.

وقوله(٢٧٤):

لاَ لاَ أَبُـوحُ........... .... (٢٧٥)

---

(٢٧١) لَم يعرف له قائل.

(٢٧٢) البحر: الطويل. هذا صدر بيت عجزه: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ)

الشاهد فيه: في قوله: (أتاك أتاك اللاحقون)، وقوله: احبس احبس، فإن في كل من العبارتين تأكيدًا لفظيًا، فأما الأولى (فإن أتاك) الثانية ذكرت تأكيدًا للأولى، ولا فاعل للثانية، ومن النحاة من زعم أن قوله: (اللاحقون) تنازعه كل من العاملين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المعمول المذكور، وأن يضمر في المهمل ضمير المعمول، فكأن يقال على إعمال الأوّل أتاك أتاك اللاحقون، وعلى إعمال الثاني: (أَتوْكَ أَتاكَ اللاَّحِقُونَ)، فلما لَم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لَم يَجر على سنن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله: (أحبس) الثانية فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأوّل مع ضميره، فهو تأكيد جُملة بِجملة.

المصادر: أمالي ابن الشجري (١/٢٤٣)، خزانة الأدب (٢/٣٥٣)، العيني (٣/٩)، الأشموني (٢/٩٨)، شرح التصريح (١/٣١٨)، الهمع (٢/١١، ١٢٥)، الدرر اللوامع (٢/١٤٥، ١٥٨).

(٢٧٣) هذا جزء من بيت هو:

فَـأَيْنَ إِلَـى أَيْـنَ الـنَّجَاةِ بِبَغْلَتِـي أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللاَّحِقُـونَ احْبِسِ احْبِسِ

وسيأتي.

(٢٧٤) قائله: جميل بن عبد الله بن معمر العذري. وإنَّما الصواب أنه كثير عزة، وذكر بثينة فيه سهو.

(٢٧٥) البحر: الكامل. البيت بتمامه هو:

لاَ لاَ أَبُـوحُ بِحُـبِّ بُثَيْـنَةَ إِنهـا أَخَـذَتْ عَلَـيَّ مَـوَاثِقًا وَعُهُـودَا

اللغة: (أبوح) مضارع باح بِما في نفسه، إذا أظهره للناس. (مواثقًا) جَمع موثق. وفي القرآن: ﴿حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللهِ﴾ [يوسف: ٦٦]. والموثق: العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك. و(عهودًا) جَمع عهد، وهو بِمعنى الموثق والميثاق.

الشاهد فيه: قوله: (لا لا) فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأوّل منهما.

وقوله[٢٧٦]:

.... فحتَّامَ حتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ[٢٧٧]

ونَحو:

.... احْبِسْ احْبِــس.[٢٧٨]

وادْرِجي ادْرِجي[٢٧٩].

.... لكَ اللهُ، لك اللهُ[٢٨٠]

=

انظر: شرح قطر الندى (ص٤١١) رقم (١٣٦)، خزانة الأدب (١٥٩/٥) رقم (٣٦٠)، العيني (٤/ ١١٤)، التصريح (١٢٩/٢)، هَمع الهوامع (١٢٥/٢)، الأشموني (٤/٣)، ديوان جميل (٧٩).

(٢٧٦) قائله: الكميت بن زيد.

(٢٧٧) البحر: الطويل.

هذا عجز بيت صدره: (فتلك ولاة السوء قد طال عهدها) قال السيوطي في الهمع (١٢٥/٢): وقوله: (فحتام حتام) العناء المطول.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢٣٤/٢)، المجلس (٦٨)، همع الهوامع (٨/٢، ١٢٥)، الدرر اللوامع (٢/ ٦)، العيني (١١١/٤)، الأشموني (٨٠/٣).

(٢٧٨) هذا جزء من بيت هو بتمامه:

فَــأَيْنَ إِلَــى أَيْــنَ الــنَّجَاةِ بِبَغْلَتِــي ... أَتَــاكَ أَتَــاكَ اللاَّحِقُــونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

البحر: الطويل.

الشاهد فيه: قوله: (أتاك أتاك اللاحقون). وقوله: (احبس احبس) فإن في كل من العبارتين تأكيدًا لفظيًا. فأمَّا الأولى، فإن (أتاك) الثانية ذكرت تأكيدًا للأولى، ولا فاعل للثانية. ومن النحاة من زعم أن قوله: (اللاحقون)، تنازعه كل من العاملين في المعمول المذكور، وأن يضمر في المهمل ضمير المعمول، فكأن يقال على إعمال الأول، (أتاك أتاك اللاحقون)، على إعمال الثاني... إلخ.

انظر بقية المسألة كاملة مع الشاهد في

المصادر: شرح الفواكه الجَنية على متممة الآجرومية (ص٣١٦) للفاكهي بتحقيقي، أمالي ابن الشجري (٤٣/١)، خزانة الأدب (٣٥٣/٢) بولاق، (١٥٨/٥) هارون رقم (٣٥٩)، العيني (٩/٣)، الْهَمع (١/ ١١١، ١٢٥)، الدرر اللوامع (١٤٥/٢، ١٥٨)، الأشموني (٩٨/٢)، شرح ابن عقيل للألفية رقم (٢٨٨).

(٢٧٩) لَم أقف على هذا الشاهد.

(٢٨٠) البحر: الْهَزج.

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْــلاهُ وَلاَ فِي البُعدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَــا لَــكَ اللهُ لَــكَ اللهُ

=

وإعادته بِمرادفه نَحو: (هو الخير حقيق فمن) ونَحو: (قعد جلس زيد)، ونَحو: (أجل جير)، ونَحو: (وقف عمر بن الخطاب بالحق قام أبو حفص بالدين).

شرط تأكيد الضمير:

والشرط فِي تأكيد الضمير سواء كان ضمير رفع أو نصب أو جر وسواء كان لِمتكلم، أو مُخاطب، أو غائب إمَّا أن يؤكد ضمير الرفع المنفصل نَحو: (قمت أنت وأكرمتني أنا)، و(مررت به هو).

وإمَّا أن يؤكد بِمثله معادًا معه اللفظ الذي اتصل به المؤكد بفتح الكاف اسْمًا كان، أو فعلاً، أو حرفًا نَحو: (جاءني غلامك غلامك)، ونَحو: (قمت قمتُ) بضم التاء، وفتحها، وكسرها، و(أكرمتك أكرمتك)، ونَحو: (مررت بك بك)، أو (به به)، و(رغبت فيه فيه)، أو (عنه عنه).

والشرط فِي تأكيد الحرف الغير الجوابي أن يُعاد مع المؤكد بكسر كاف الضمير الذي اتصل بالمؤكد بفتحها، أو الاسم الظاهر المتصل به، أو ضميره، وهو الأولَى، نَحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥].

ونَحو: (إنَّ زيدان زيدًا قائم)، أو (إن زيدًا أنه فاضل)، وقوله تعالَى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]. وشَذَّ قَولُه:

إِنَّ إِنَّ الكَــرِيْمَ يَحْلُــمُ مَــا لَــمْ ....(٢٨١)

خلافًا للزمَخْشَريِّ.

حكم التوكيد اللفظي:

وحكم التوكيد اللفظي عدم الاختصاص بالاسم وهو فِي الاسم يكون في المعارف

انظر: هَمع الهوامع (٢/١٢٥)، الدرر اللوامع (٢/١٦٠)، الأشموني (٣/٨٠).

(٢٨١) البحر: الخفيف. البيت بتمامه هو:

إِنَّ إِنَّ الكريمَ يَحْلم مَا لَمْ ... يَرينَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

الشاهد فيه: قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله-: «فأكد بإن الأولَى إن الثانية من غير فصل بينهما، وأجازه الزمخشري اختيارًا». قال ابن مالك فِي (شرح التسهيل): «وقوله -يعنِي الزمخشري- مردود لعدم إمام يستند إليه، وسَماع يعول عليه، ولا حجة له فِي هذا البيت، فإنه من الضرورات». [شرح التصريح على التوضيح (٢/١٣٠)].

المصادر: العيني (٤/١٠٧)، الْهَمع (٢/١٢٥)، الدرر اللوامع (٢/١٦١)، الأَشْمُوني (٣/٨٢).

والنكرات وعدم جواز تقديمه على متبوعه وعدم جواز حذف متبوعه على قول كما لأبي حيان.

لكن قال البهاء السبكي(٢٨٢) في (عروس الأفراح): «الخلاف إنَّما هو فِي جواز حذف متبوع التأكيد المعنوي، أمَّا اللفظي فيجوز حذف متبوعه جزءًا مثل: (قم أنت) إذ لا سبيل لإبراز هذا الفاعل، وإن كنا لا نسمي ذلك حذفًا فإن الضمير مستتر».

فالضمير الذي يُمكن بروزه لا يَمتنع حذفه مع فعله فِي نَحو: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

فيما يظهر ويَمتنع حذفه دون فعله كما يقتضيه كلامهم فِي تعليل منع حذف المؤكد بفتح الكاف، وإبقاء التأكيد فتأمل، وعدم جواز قطعه عن متبوعه إلَى الرفع أو النصب، نعم هناك قول بِجواز قطعه وعدم جواز اقترانه بالعاطف؛ إلا أن هذا فِي غير الجمل، أمَّا فِي الجمل فيكثر فِي التوكيد اللفظي الاقتران بالعاطف إذا لَم يوهم التعدد نَحو: ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥].

ونَحو: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ۝ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥].

ويَجب فيه ترك العاطف إذا أوهم التعدد كما فِي: (ضربت زيدًا ضربت زيدًا)... فافهم، والله أعلم.

* * * *

البدل

تعريف البدل:

والبدل: (تابع مقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه إثباتًا أو نفيًا بلا واسطة حرف عطف)(٢٨٣).

---

(٢٨٢) أحمد بن علي بن عبد الكافي بن عليّ بن تَمام السُّبكي العلامة بَهاء الدين، أبو حامد ابن شيخ الإسلام تقي الدين أبي الحسن. ولد بعد المغرب ليلة العشرين من جمادي الآخرة سنة (٧١٩هـ). كانت له اليد الطول في اللسان العربي والمعاني والبيان، صنف «عروس الأفراح فِي شرح تلخيص المفتاح»، أبان فيه عن سعة دائرته فِي الفن.... إلخ. توفي في ليلة الخميس ٢٧ من رجب سنة (٧٧٣هـ).
انظر: بغية الوعاة (٣٤٢/١) رقم (٦٥٣).

(٢٨٣) النحو الوافي (٦٦٤/٣) مسألة رقم (١٢٣). قال ابن مالك -رحِمَه الله-:

التَّابِعُ الـمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلا ... وَاسِطَـةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَـدَلاَ

أقسام البدل:

وأقسامه ستة:

- بدل المطابق:

الأول: البدل المطابق: ويسمى بدل الكل من الكل وهو بدل الشيء مِمَّا يُطابق معناه، نَحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. فإن الثاني هو نفس الأول.

- بدل البعض من الكل:

والثاني: بدل البعض من الكل: وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر، نَحو: (أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه)، ونَحو قول الناظم:

وَالْخُلَفَاءُ كُلُّهُم كِرَامُ (صَدِيقُنَا وَالْحَيْدَرُ الْهُمَامُ)(٢٨٤)

فصديقنا... إلخ. بدل بعض من الْخُلَفَاء.

- بدل الاشتمال:

والثالث: بدل الاشتمال وهو: (ما يدل عليه عامل المبدل منه دلالة إجْمالية)، نَحو: (أعجبني زيد علمه، وسرق زيد ثوبه).

والرابع: **بدل البدء، ويسمى بدل الإضراب**، وهو: (ما قصد هو والمبدل منه قصدًا صحيحًا بأن يُخبر المتكلم بشيء، ثُم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول)، كقولك: (أكلت خبزًا لَحمًا) إذا قصدت أولاً الإخبار بأكلك الخبز، ثُمَّ بدا لك الإخبار بأكلك اللحم أيضًا.

(٢٨٤) **البحر**: الرجز. فائدة [الغرض من البدل]. الغرض الأصيل هو -في الغالب- تقرير الحكم السابق، وتقويته بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الاحتمال عنه؛ لأن هذا الحكم ينسب أوّلا للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تَمهيدًا للتابع.

وتوجيهًا للنفس لاستقباله بشوق ولَهفة. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضًا. فكأن الحكم قد ذكر مرتين، وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد؛ ولأجل تقوية هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح، فلا يصح في مثل: (يا سعد سعدي أنت زعيم موفق). إعراب كلمة سعد الثانية بدلاً.

انظر: حاشية الصبان في آخر باب تابع المنادى. والنحو الوافي (٣/٦٦٥).

- بدل النسيان:

والخَامس: بدل النسيان وهو: أن يقصد المتكلم للأول ثُم يتبين له فساد قصده وأن الصواب الثاني، كقولك: (جاءني زيد عمر)، وإذا تبين لك بعد قصدك الأول أن الذي جاءك الثاني لا الأول.

- بدل الغلط:

والسادس: بدل الغلط وهو: (أن تقصد ذكر الثاني، فيسبق لسانك إلَى الأول)(٢٨٥)، فِي نَحو: (جاء زيد عمرو) واختلف فِي بدل الاشتمال، وبدل البعض هل اشتمالهما على ضمير المبدل منه شرط -وصححه غير ابن مالك- أو لا؟، وإنَّما هو الأكثر، واختاره ابن مالك، ولا يَختص البدل بأقسامه الستة المذكورة بالاسم، بل يَجري فِي الفعل فبدل الكل فيه كقوله تعالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. فمضاعفة العذاب هي لقي الآثام كما قال الخليل، وبدل البعض نَحو: (إن تصل تسجد لله يرحمك).

وبدل الاشتمال كقوله:

إِنَّ عَلَـــــى اللهِ أَنْ تُـــــبَايعا ... تُـؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءُ طَائِعًا(٢٨٦)

لأن الأخذ كرهًا والْمَجيء طائعًا من صفات المبايعة، وبدل الإضراب والغلط والبداء، نَحو: (أن نطعم زيدًا نكسه أكرمك).

والدليل على أن البدل فِي هذه الأمثلة هو الفعل وحده لا جُملة الفعل والفاعل

---

(٢٨٥) الكتاب لسيبويه -رحمه الله- الكتاب (٤٣٩/١) هذا باب المبدل من المبدل منه، والمبدل يشرك المبدل منه فِي الْجَر. وذلك قولك: (مررت برجل حِمار)، فهو على وجه مُحال، وهو وجه حسن... إلخ.

(٢٨٦) **البحر:** الرجز.

الشاهد فيه: على أنَّ الفعل قد يُبدل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأوّل كما في البيت. (فتؤخذ) بدل من تبايع، وتجيء معطوف على تؤخذ. وهذا البدل أبين من المبدل منه. والبدل في الحقيقة إنَّما هو مجموع المعطوف، والمعطوف عليه، إذ لا تكون المبايعة إلاّ على أحد الوجهين من إكراه أو طاعة. وهو كقولِهم: (الرمان حلو حامض)، وإن كان يقال باعتبار اللفظ إنّ تَجيء على معطوف تؤخذ كما يقال فِي مثل ذلك من الْخبر والْحَال.

الْمَصادر: خزانة الأدب (٢٠٣/٥) رقم (٣١/٢)، الكتاب (٧٨/١)، المقتضب (٦٣/٢)، العيني (٤/ ١٩٩)، شرح التصريح (١٦٢/٢)، الأشموني (١٣١/٣).

ظهور إعراب الأول من نصب أو جزم على الثاني فهو بدل مفرد من مفرد.

أما بدل الجملة من الجملة فسيأتي فتدبر.

- وحكم البدل:

١- جواز كونه مع متبوعه معرفتين نَحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

٢- ونكرتين، نَحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢].

٣- ومُختلفتين، نَحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ونَحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

٤- وجواز كونهما ظاهرين، نَحو: (جاءني زيد أخوك) بإبدال.

٥- وكون البدل ظاهرًا والمبدل منه ضمير غيبة أو حضور.

٦- ولو مستترًا على الصحيح لتصريحهم بأن لفظ الجلالة من المتمكن فِي الْخَبر فِي (لا إله إلا الله) ونَحوه كثير.

٧- ولكن إبدال الظاهر من ضمير الحضور يَمتنع فِي غير بدل البعض، نَحو: (أعجبتني وجهك).

- بدل الاشتمال:

وبدل الاشتمال نَحو: (أعجبتني علمك)، وبدل الكل إن أفاد الإحاطة نَحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

إبدال الظاهر من ضمير الغيبة:

وأما إبدال الظاهر من ضمير الغيبة فيجوز فِي جَميع أقسام البدل؛ كإبدال الظاهر من الظاهر فبدل الكل كـ(ضربته زيدًا).

- بدل البعض:

وبدل البعض كـ(قبلته عينه)، وبدل الاشتمال كقوله تعالَى: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠].

- بدل الغلط والاضطراب والنسيان:

وبدل الإضراب والنسيان والغلط نَحو: (زيد ضربته عمرًا)، ولا يبدل المضمر من المضمر، ولا من الظاهر مطلقًا؛ إلا إذا أفاد إضرابًا.

وأما نَحو: (قمت أنت، ومررت بك أنت) فتوكيد اتفاقًا، وكذا: (رأيتك إياك) عند الكوفيين وابن مالك، نَحو: (رأيت زيدًا إياه) غير مسموع ولو سُمع كان توكيدًا، وفِي جواز بدل البعض والاشتمال خلف؛ فقيل: يَجوز نَحو: (ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه، وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو).

وقيل: يَمتنع ورجح، وجواز كونه جُملة مبدلة من جُملة، أو من مفرد نَحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

ونَحو: (عرفت زيد أبو من هو).

وكونه فعلاً تابعًا لفعل كما مر.

وكونه فِي نية الإحلال مَحل متبوعه.

وكونه فِي التقدير من جُملة أخرى ووجوب اقترانه بِهمزة استفهام، أو إن الشرطية إذا كان المبدل منه اسم استفهام، أو اسم شرط.

فالأول نَحو: (من ذا أسعيد أم علي؟)، (وما تفعل أخيرًا أم شرًا؟)، (ومتى تأتينا أغدًا أم بعد غد؟).

والثاني: كـ(من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه)، (وما تصنع إن خيرًا وإن شرًا تجزيه)، (ومتى تسافران ليلاً وإن نَهارًا أتبعك)، نعم حرف الشرط إنَّما يذكر فِي بدل التفصيل كما يُفهم من أمثلتهم فلا يُرد أن يومئذ بدل من: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: ١]. كما فِي الكشاف(٢٨٧) ولا قوله ﷺ: «أَيُّما أَمَةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدها فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ دُبر مِنْهُ»(٢٨٨).

(٢٨٧) قال الزمخشري فِي الكشاف (٤/٢٧٦): «فإن قلت: إذا ويومئذ ما ناصبهما؟ قلت: يومئذ بدل من إذا وناصبهما تحدث، ويجوز أن ينصب إذا بمضمر، ويومئذ يتحدث...إلخ».

(٢٨٨) أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (١١/٢٠٩) رقم (١١٥١٩) عن ابن عباس وفيه (فهي حرة بعد موته)، بدلاً من (فهي حرة عن دبر منه) وأخرجه أحمد في مسنده (٢٧٥٩)، (٢٩١٢)، (٢٩٣٩)، وأخرجه ابن ماجة (٢/٢١١، ٢١٢) بتحقيقي، ١٩- كتاب: العتق ٢- باب: أمهات الأولاد رقم (٢٥١٥) عن ابن عباس ولفظه: «أيما رجل ولدت أمته منه فهي معتقة عن دبر منه». انفرد به ابن ماجة. تحفة الأشراف رقم (٦٠٢٣)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٣٤٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/٤٣٦).

قلت: في إسناده حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله الهاشمي تركه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل العلل (١/٧٨)، والنسائي في الضعفاء والمتروكين ترجمة رقم (١٤٥)، والدَّارمي (٢/٣٣٤) ١٨- كتاب: البيوع ٣٨- باب: في بيع أمهات الأولاد رقم (٢٥٧٤)، والدارقطني في سننه (٤/١٢٢) كتاب: =

برفع أمة بدلاً من أي مع أنه لَم يَلِ حرف الشرط؛ لكون البدل فيهما ليس تفصيلاً فتأمل.

وعدم وجوب مطابقته لمتبوعه فِي التذكير والإفراد، وضدهما إذا كان غير بدل الكل تقول فِي (البعض)(٢٨٩): قطعت زيدًا يده أو يديه، وفِي (الاشتمال)(٢٩٠): (أعجبني زيد صنعته، أو كلامه)، وتقول فِي الثلاثة الباقية: (أكلت خبزًا دجاجة، أو دجاجات).

وأمَّا بدل الكل فتجب فيه الموافقة فِي ذلك وجواز حذف متبوعه عند بعضهم كما مر، وجواز قطعه إلَى الرفع، أو النصب فِي غير المفصل، نَحو: (مررت بزيد أخوك). نص عليه سيبويه والأخفش.

وأمَّا المفصل فإن فصل به مذكور وكان وافيًا به لَجاز فيه البدل والقطع أيضًا، نَحو: (مررت برجال قصير، وطويل، وربعة).

وإن كان غير واف تعين قطعه إن لَم ينو معطوف مَحذوف، نَحو: (مررت برجال طويل وقصير)؛ لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فِي المعنى فإن نوى معطوف من الأول فيجوز فيه البدل والقطع، كحـــديث:

«اجْـــتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُـــوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللهِ وَالسِّحْر»(٢٩١).

بالنصب للتقدير وأخواتهما لثبوتها فِي حديث آخر، وجواز كونه بلفظ متبوعه إذا كان معه زيادة بيان كما مر فِي عطف البيان... فافهم، والله أعلم.

* * * *

المكاتب رقم (٢٤).

(٢٨٩) بدل البعض.

(٢٩٠) بدل الاشتمال.

(٢٩١) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري (٤/١٢ فتح) كتاب: الوصايا. باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى﴾، كتاب: الطب (٧/١٧٧ فتح) باب: الشرك، والسحر من الموبقات (٨/٢١٧)، كتاب: المحاربين باب رمي المحصنات.. إلخ، ومسلم كتاب: الإيمان (١٤٤)، أبو داود (٣/٢٩٤، ٢٩٥)، ١٢- كتاب: الوصايا، ١٠- باب: ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (٢٨٧٤)، النسائي كتاب: الوصايا باب: اجتناب أكل مال اليتامى (٣٧٠١)، تحفة الأشراف (١٢٩١٥)، البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٨٤)، (٨/٢٠، ٢٤٩)، (٩/٧٦)، شرح السنة للبغوي (١/٨٦).

تعريف عطف النسق

وعطف النسق(٢٩٢): تابع(٢٩٣) متوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف الآتية.

فخرج ما توسط بينه وبين متبوعه أي التفسيرية فِي نَحو: (رأيت غضنفرًا أي أسدًا)؛ فإن (أسدًا) عطف بيان، لا نسق، وإن كان تابعًا بِحرف؛ لأنه غير مشترك خلافًا للكوفيين، وليس لنا عطف بيان يتبع بِحرف سوى هذا فلذا اشتهر بين المشايخ:

فَائِـدةٌ تَـشْفِي العَلِـيْلَ مِـنَ العِلَـلْ ... مَا بَعْدَ أَيِّ عَطْفِ بَيانٍ أَوْ بَدَلْ(٢٩٤)

فتنبه... (وحروف العطف تسعة):

أحدها: الواو لِمطلق الجمع؛ أي: صالِحة للترتيب(٢٩٥).

---

(٢٩٢) النسق: -بفتح السين وسكونِها- مصدر نسقت الكلام أنسُقُه -بفتح السين فِي الماضي وضمها فِي المضارع- بِمعنَى: واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض، ربطًا يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم.
والنسق هو اصطلاح كوفي، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم: (بالشركة) وعلينا اليوم أن نساير المشهور، توحيدًا للاصطلاح، وانتفاعا بمزايا هذا التوحيد. [النحو الوافي (٣/٥٥٥) المسألة (١١٨)].

(٢٩٣) التابع هنا -وهو المعطوف، مفردًا أو غير مفرد- قد يتعدد، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب نَحو: (قرأت الكتاب، والرسالة، والمجلة، والخطاب) فيكون فِي غير الحالة التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب -المعطوف عليه واحدًا فقط، هو الأوّل دائمًا مهما تعددت المعطوفات وقيل: كل منها حرف عطف غير مركب، كالمثال السالف، فإن المعطوفات المتعددة هي: الرسالة، المجلة، الخطاب. وقيل: كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب، والمعطوف عليه واحد هو الكتاب. [النحو الوافي (١/٥٥٥)].

(٢٩٤) لَم أقف عليه.

(٢٩٥) قال أبو علي الفارسي: «منها الواو في قولك: (رأيت زيدًا وعمرًا)، ومعناها الجمع بين الشيئين، وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخرًا في المعنى، وتقول: (اختصم زيد وعمرو)، (واشتراك بشر وبكر)، ولا يَجوز بغيرها من حروف العطف، وكذلك المال بين زيد وعمرو؛ لأنَّها تدل على الجمع، والمعنى فيه لا يصحّ إلا بِها». (الإيضاح العضدي ص٢٨٥).
وقال المرادي: «العاطفة، وهذا أصل أقسامها وأكثرها، والواو أم باب حروف العطف، لكثرة مَجالَها فيه، وهي مشتركة في الإعراب والحكم، ومذهب جُمهور النحويين إنَّها للجمع المطلق، فإذا قلت: (قام زيد وعمرو) احتمل ثلاثة أوجه:
الأول: أن يكونا قاما معًا في وقت واحد.
والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً.
والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً». [الجنى الداني (١٨٨)].

وضده واو المعية[٢٩٦] نَحو: (جاء زيد وعمرو)، وكقول الناظم المار:

صَـــدِيقُنَا وَالْحـــيدُر الْهُمَـــامُ ....

وهي مع (إما) أو (ما) يغني عنها كـ(أو) بعد الطلب للتخيير، أو الإباحة، وبعد الْخَبر للشك، أو الإبْهَام، وللتقسيم فِي نَحو الكلمة، إمَّا اسم، وإمَّا فعل، وإمَّا حرف.

ومثال حذفها وذكر ما يغني عنها قولك: (إمَّا أن تتكلم بِخير، وإلا فاسكت) إذا سبقت بِمثلها.

الفاء:

وثانيها: الفاء للترتيب والتعقيب، نَحو: (جاء زيد فعمروا).

ثم:

وثالثها: (ثُم) للترتيب والتراخي، نَحو: (جاء زيد ثُمَّ عمرو).

أقسام أم:

ورابعها: (أم) وهي نوعان:

الأول: المتصلة وهي الواقعة بعد هَمزة التسوية لفظًا، نَحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

أو تقديرًا، نَحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. على قراءة ابن مُحَيصن بإسقاط الْهَمزة من (أنذرتَهم)، والواقعة بعد هَمزة مغنية عن أي لفظًا، نَحو: (أعندك زيد أم عمرو)؛ أي: أيهما عندك.

=

وانظر: لباب الإعراب (٣٩٦)، الأصول (٢/٥٥)، المقتضب (١/١٤٨).

(٢٩٦) قال سيبويه: «هذا باب ما أشرك بين الاسمين فِي الحرف الجار فجريا عليه كما أشرط بينهما فِي النعت فجريا على المنعوت وذلك قولك: (مررت برجل وحِمَار)، قيل: فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولَم تَجعل للرجل مَنْزلة بتقييمك إياه يكون بِها أولَى من الْحمار، كأنك قلت: (مررت بِهما)». الكتاب (١/٤٣٧).

انظر: رصف المباني (٤١٠)، شرح الوافية لابن الْحَاجب (٣٩٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٩٠)، شفاء العليل (٢/٧٧٨)، شرح الكافية لابن الْحَاجب (٣/٩٧٩)، شرح الكافية للرضي (٤/٤٠٦)، الأصول (٢/٥٥).

أو تقديرًا كقوله:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِـسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ(٢٩٧)

أي: أبسبع، وتسمى (أم) المعادلة أيضًا لِمعادلتها الْهَمزة فِي التسوية، أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويَجب فيها كما فِي (الْهمع) تأخر المنفي فيمتنع سواء على: (ألَم يقم زيد أم قام).

والنوع الثاني: المنقطعة وهي التي لَم يتقدمها أحد الهمزتين لا لفظًا ولا تقديرًا وتفيد الإضراب كبل كقوله: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ٢، ٣]. أي: بل يقولون افتراه، ومثله أنَّها (لا بل أم شاء) أي: بل أهي شاء، ونَحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦].

ونَحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥]. ونَحو: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠].

حتى(٢٩٨):

---

(٢٩٧) **البحر**: الطويل. **قائله**: عمر بن أبي ربيعة.

الشاهد فيه: على أن الهمزة قد تُحذف فِي الشِّعر قبل (أم) المتَّصلة، فإن التقدير: أبسبع رمين الْجَمر أم بثمان، ولَم يرد المنقطعة؛ لأن المعنى على: (ما أدري أيهما كان).

قال سيبويه فِي باب (أم) المنقطعة [بالكتاب (٤٨٥/١)]: «زعم الخليل أن قول الأخطل: كذبتك عينُكَ أم رأيت بواسط... البيت. كقولك: إنَّها لإبل أم شاةٌ، ويَجوز فِي الشعر أن تريد بكذبتك الاستفهام، وتَحذف الألف. قال الأسود بن يعفر:

لعـمرُك ما أدري وإن كـنتُ داريًا شعيثُ ابن سهم أم شعيث ابن مِنقر

وقال الأعلم: «الشاهد في البيتين حذف ألف الاستفهام ضرورة، لدلالة أم عليها، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف؛ لأن قوله: (ما أدري) يقتضي وقوع الألف، و(أم) مساوية لَها». انتهى

وكذا جعله ابن عصفور ضرورة، وعمَّم سواء كانت مع (أم) أم لا، قال: «ومنه حذف هَمزة الاستفهام إذا أُمِن اللبس للضرورة».

المصادر: خزانة الأدب (١٢٢/١١) رقم الشاهد (٩٠٣)، المقتضب (٢٩٤/٣)، المحتسب (٥٠/١)، الأزهية (١٣٥)، وابن الشجري (٢٦٦/١)، (٣٣٥/٢)، ابن يعيش (١٥٤/٨)، الضرائر (١٥٨)، العيني (١٤٢/٤)، الهمع (١٣٢/٢)، ديوان عمر بن أبي ربيعة (٢٥٨).

(٢٩٨) **انظر** أحكام (حتى) المراجع الآتية: شرح الوافية (٣٩٩)، الكتاب (٩٦/١)، الأصول (٤٢٤/١)، الفوائد الضيائية (٣٥٦/٢)، لباب الإعراب (٣٩٩)، الجنى الداني (٥٠١)، شرح الكافية لابن الحاجب (٩٨٠/٣)، شرح الكافية للرضي (٤١٩/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٨)، ارتشاف الضرب =

وخامسها: (حتَّى) لِمطلق الْجَمع والغاية؛ أي إن معطوفها غاية فِي الزيادة أو القلة حسًّا، أو معنى، نَحو: (تصدق زيد بالأعداد للكثيرة حَتَّى الألوف الكثيرة)، ونَحو: (زارني الناس حَتَّى الْحَجَّامون).

شروط العطف بحتى:

(وشروط العطف بِها أربعة):

الأول: كون المعطوف اسْمًا لا فعلاً؛ لأنَّها منقولة من (حَتَّى) الْجَارة، وهي لا تدخل على الأفعال.

الثاني: كونه ظاهرًا لا مضمرًا كما أنه شرط مَجرورها نعم قال الصبان: «الْحَق عدم اشتراط كون مَجرورها ظاهرًا لا ضميرًا».

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه إما حقيقة كـ(أكلت السمكة حَتَّى رأسها)(٢٩٩)، (وقدم الناس حَتَّى المشاة)، (وأعجبتني التمر حَتَّى البرنيّ).

أو تأويلاً كقوله(٣٠٠):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَه ... وَالـزَّادَ حَتَّـى نَعْلَـهُ أَلْقَاهَـا(٣٠١)

=

(١٩٩٨/٤)، شفاء العليل (٧٨٤/٢).

(٢٩٩) شرط المعطوف بـ(حَتَّى) أن يكون إما بعضًا من جَمع كـ(قدم الْحُجاج حَتَّى المشاة). أو جزءًا من كل نَحو: (أكلت السمكة حَتَّى رأسها).

المصادر: المقتضب (٣٧/٢)، الأصول (٤٢٤/٢)، الإيضاح العضدي للفارسي (٢٥٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٥/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٧٧/٤)، ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤)، الجني الداني (٤٩٨)، التسهيل (١٤٦)، معاني الحروف للرماني (١١٩)، شرح الكافية لابن الحاجب (٩٤٤/٣)، العباب (٩٧٣/٢). خزانة الأدب (٢١/٣)، عند ذكر الشاهد رقم (١٥٧)، وحاشية الشيخ أبو النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية، بتحقيقي، شرح قطر الندى (ص٤٣١).

(٣٠٠) حكى الأخفش، عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند. وكان عم بن هند قد كتب له كتابًا إلى عامله يأمره فيه بقتله المتلمس، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحه، وقرأه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر.

(٣٠١) **البحر**: الكامل.

الشاهد فيه: قوله (حتى نعله) على رواية النصب، فإن النعل وإن لَم تكن جزءًا من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حَتَّى نعله، ولا

=

في رواية: من نصب (نعله)، أو شبيهًا بالبعض فِي شدة الاتصال، نَحو: (أعجبتني الْجَارية حَتَّى كلامها)(٣٠٢).

والرابع: كونه غاية لِمَا قبله إمَّا فِي زيادة المقدار الْحسي، أو المعنوي، أو فِي نقص المقدار الحسي، أو المعنوي كما علمت، وإذا كان معطوفها آخرًا مَجرورًا وجب إعادة الْجار؛ لئلا تلتبس بالْجَارة كـ(اعتكفت فِي الشهر حَتَّى فِي آخره)؛ بِخلاف غير الآخر كـ(عجبت من القوم حَتَّى بنيهم).

(أو)(٣٠٣):

خامسها: (أو) وهي للتخيير أو الإباحة بعد الطلب، نَحو: (تزوج هندًا أو أختها)، و(جالس الْحسن أو ابن سيرين). وللشك أو الإبْهَام بعد الْخَبر، نَحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

وللتقسيم فِي نَحو: (الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف).

وقد تأتي للإضراب بلا شرط فقدم النفي، أو النهي، ولإعادة العامل عند الكوفيين خلافًا لسيبويه بشهادة قوله(٣٠٤):

شك أن النعل بعض ما يثقله، ويعوقه في سيره؛ لأنه يسير سير الهارب المتوجس. [شرح قطر الندى (ص ٤٣١)].

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٢١/٣) رقم الشاهد (١٥٧): «الشاهد على أن حتّى، وإن كانت يستأنف بعدها الكلام؛ إلا أنَّها ليست متمحضة للاستئناف، فلم يكن الرفع بعدها أولَى، فهي كسائر حروف العطف، يعني أنه يَجوز في (نعله) النصب والرفع.

وأنشد سيبويه فِي [الكتاب (٥٠/١)] هذا البيت على أنَّ (حَتَّى) فيه حرف جر، وأن مَجرورها غاية لِمَا قبله، كأنه قال: (ألقى الصحيفة، والزاد، وما معه من المتاع حَتَّى انتهى الإلقاء إلَى النعل)، وعليه فجملة ألقاها للتأكيد، والضمير يَجوز فيه أيضًا أن يعود على النعل وعلى الصحيفة».

المصادر: العيني (١٣٤/١)، ابن يعيش (١٩/٨)، الهمع (٢٤/٢، ١٣٦)، شرح شواهد المغني (١٢٧)، معجم الأدباء (١٤٦/١٩)، بغية الوعاة (٢٩٠).

(٣٠٢) انظر هذا الْمثال: خزانة الأدب (٢١/٣).

(٣٠٣) انظر أحكام (أو) الْمَصادر الآتية: الكتاب (٤٧٩/١)، المقتضب (١٨٨/١)، الفوائد الضيائية (٣٧٤/٢)، شرح الوافية (٤٠٧)، الإيضاح شرح المفصل (٢٣٠/٢) لباب الإعراب (٤٧٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٨)، الرشا (٣٠٦)، شرح الكافية للرضي (٤٦٨/٤).

(٣٠٤) حكى الفراء: (اذهب إلى زيد، أو دع ذاك، فلا تبرح) ومنه قول جرير يخاطب الخليفة هشام بن عبد

كَانُــوا ثَمَــانِينَ أَوْ زادُوا ثَمَانِــيَةً .... (٣٠٥)

وقراءة أبي السَّمَّال: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا﴾ (٣٠٦) [البقرة: ١٠٠]. بسكون الواو نعم يحتمل

=

الملك.

(٣٠٥) البحر: البسيط. عجزه: (لَوْلاَ رَجَاؤُك قد قتَّلتُ أَوْلاَدِي).

اللغة: أو بِمعنى (بل) رجاؤك: انتظارك، وفضلك وعطاؤك.

المعنى: عيالي الذين ضقت بتبعاتِهم، كانوا ثَمانين، بل زادوا ثَمانية، لولا رجاء عونك، وبرُّك أفكر فِي التخلص منهم بالقتل.

الإعراب: (كانوا ثَمانين) كان الناقصة، واسْمها، وخبرها (أو) حرف عطف بِمعنى بل. (زادوا ثَمانية) فعل، وفاعل، ومفعول به. (لولا) حرف امتناع لوجود. (رجاؤك) مبتدأ، ومضاف إليه، والخبر مَحذوف تقديره: (موجود)، (قد) حرف تَحقيق. (قتلت) فعل، وفاعل. (أولادي) مفعول به، ومضاف إليه.

الشاهد فيه: (أو زادوا) حيث استعمل فيه. (أو) للإضراب، وجاءت بِمعنى بل.

المصادر: هَمع الهوامع (٢/١٣٤)، الدرر اللوامع (١٨١)، الأشموني (٣/١٠٦)، ديوان جرير (١٥٦)، شرح الألفية لابن جابر الأندلسي (٣/٢٨٠) رقم (٢٥٥).

(٣٠٦) مَجيء (أو) فِي الآية للإضراب، قرأ الجمهور (أو كلما) بتحريك الواو -على أنَّها واو العطف قدمت عليها هَمزة الاستفهام. وقرأ أبو الشمال: (أوْ كلما) -بإسكان الواو- وفيها ثلاثة تَخريْجات.

الأول: لابن جني في المحتسب (١/٩٩)، حيث يرى أنَّها ليست للعطف؛ لأن واو العطف لَم تسكن في موضع علمناه، وسبب ذلك أمران أحدهما أنَّهما في أول الكلمة، والساكن لا يبدأ به.

وثانيهما: أنَّها هنا -وإن اعتمدت على هَمزة الاستفهام قبلها- فإنَّها مفتوحة، والمفتوحة لا يسكن استخفافًا، وإنَّما ذلك في المضموم والمكسور، وإذا كان كذلك فإنَّها -على هذه القراءة- بِمعنى (بل) مثل (أم) المنقطعة، وكأن المعنى: وما يكفر بِها إلا الفاسقون، بل كلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم، يؤكد ذلك قوله تعالَى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾. الْمُحتسب (١/٩٩، ١٠٠)، وهذا موافق لِما ذكره الكوفيون من مَجيء (أو) بِمعنى بل، وبِمعنى الواو.

انظر: الدر المصون (١/١٦٧)، مغني اللبيب لابن هشام (٩١)، تَحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت (١٩٨٥م)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/١٤٥، ١٤٦)، وحاشية الخضيري على ابن عقيل (٢/٦٥).

والثاني: للزمخشري فِي الكشاف [(١/٣٠)، ط دار المعرفة]: حيث يرى أنَّها عاطفة على الفاسقون فِي الآية قبلها، وقدره بِمعنى: إلا الذين فسقوا، أو نقضوا، يعني به: أنه عطف الفعل على الاسم؛ لأنه في تأويله، كقوله تعالَى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد: ١٨]؛ أي: الذين أصدقوا وأقرضوا.

انظر: الدر المصون (٢/٢٥).

الثالث: أنَّها بِمعنى (الواو)، وقد ثبت مَجيء (أو) بِمعنى الواو عنده، وبذلك تتفق مع قراءة الجمهور.

انظر: البحر المحيط (١/٣٢٣، ٣٢٤)، والدر المصون (٢/٢٥).

=

أنَّها فيهما بِمعنى الواو، كما فِي قوله[(٣٠٧)]:

جَـاءَ الْخِلاَفَـةَ أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَدراً .... [(٣٠٨)]

أي: وكانت له قدرًا. وهي بعد النفي أو النهي لنفي الجميع، كقوله تعالَى: ﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. لا الأحد فقط.

(بل)[(٣٠٩)]:

وسادسها: (بل)، وهي لتقدير ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها بعد النفي أو النهي نحو: ما جاءني زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو.

ولنقل حكم ما قبلها لما بعدها بعد الإثبات أو الأمر نحو: جاءني زيد بل عمرو ونحو: اضرب زيدًا بل عمرًا.

شروط العطف بـ(بل):

وللعطف بِها شرطان:

أحدهما: إفراد معطوفها على الصحيح، وإلا كانت حرف ابتداء للإضراب الانتقالِي من غرض إلَى آخر، نَحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٤- ١٦].

=

يقول الأستاذ الدكتور: حَمدي عبد الفتاح مصطفى فِي كتابه: «قراءة أبِي الشَّمَّال العدوي» (قعنب بن أبِي قعنب العدوي (ت١٦٠ هـ)، (ص٤٨): «وأميل إلَى تَخريج العلامة ابن جني في أنَّها بِمعنى (بل) التي للإضراب، وذلك لورودها بِهذا المعنى كثيرًا فِي الشعر وكلام العرب».

(٣٠٧) **قائله:** جرير بن عطية الخطفي يَمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله تعالَى عنه.

(٣٠٨) **عجزه:** (كما أتَى ربَّهُ مُوسى على قَدَرِ)

اللغة: (قدر) -بفتح كل من القاف والدال- أي: موافقة له أو مقدرة.

الشاهد فيه: قوله: (أتى ربه موسى) حيث قدّم المفعول به -وهو رب- على الفاعل -وهو موسى- مع كون المفعول به مضافًا إلَى ضمير عائد إلَى الفاعل؛ وذلك لأن الضمير في هذه الحالة، وإن كان يعود على متأخر في اللفظ، عائد على متقدم في الرتبة بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

المصادر: شرح قطر الندى (ص٢٥٦) رقم (٧٥).

(٣٠٩) لأحكام (بل) انظر المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (١/٤٣٤)، المقتضب (١/١٥٠)، الإيضاح للعضدي (٢٩٠)، الأصول (٢/٥٧)، الجنى الداني (٢٥٤)، شفاء العليل (٢/٧٩٠)، المساعد (٢/٤٦٣)، شرح الوافية (٤٠١)، ارتشاف الضرب (٤/١٩٩٤)، رصف المباني (١٥٤)، لباب الإعراب (٤٠٧).

أو الإبطالي، نَحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

وثانيهما: أن تسبق بإيْجاب، أو أمر، أو نفي، أو نَهي كما علمت.

شروط العطف بـ(لكن)[٣١٠]:

وسابعها: لكن بعد خصوص النفي والنهي بمعنى بل في الإثبات لنقل حكم ما قبلها لما بعدها نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدًا لكن عمرو.

وشروط العطف بِها:

الأول: أن تكون بعد نفي، أو نَهي، وهي بعد الإثبات لِمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كـ(قام زيد لكن عمرو لَم يقم)، ولا يصح: (لكن عمرو)؛ إلا إذا قدر له خبر على الأصح.

الثاني: أن لا تقترن بالواو؛ وإلا كانت لِمجرد الاستدراك فتختص بالجمل أيضًا، نَحو: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. أي: ولكن كان رسول الله، وليس رسول معطوفًا بالواو على (أبا) لاختلافهما إيْجابًا وسلبًا، وذلك مُمتنع فِي عطف المفرد بالواو، بل المعطوف بِها الجملة و(لكن) حرف استدراك.

والثالث: أن يكون معطوفها مفردًا لا جُملة؛ وإلا تَمحضت للاستدراك ولو كانت بعد نفي، أو نَهي ولا تقع بعد الاستفهام.

شروط العطف بـ(لا):

وثامنها: (لا) بعد النداء كيا زيد لا عمرو، وبعد الأمر كـ(اضرب زيدًا لا عمرًا)، وبعد الإثبات كـ(جاء زيد لا عمرو)، وكذا بعد الدعاء والتحضيض لنفي حكم ما قبلها لِمَا بعدها.

وشروط العطف بِها أربعة:

الأول: أن يكون ما بعدها مفردًا ليس صفة لِما قبلها، ولا خبرًا، ولا حالاً؛ وإلا خرجت عن العطف، ووجب تكرارها، نَحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]. (وزيد لا كاتب ولا شاعر)، و(جاء زيد لا ضاحكًا ولا باكيًا).

ولا يَجوز أن يعطف بِها جُملة.

---

(٣١٠) لأحكام (لكن) انظر المراجع الآتية: الكتاب (٤٣٥/١)، الإيضاح العضدي (٢٩٠)، لباب الإعراب (٤٠٧)، المقتضب (١٥٠/١)، معاني الحروف للرماني (١٣٣)، الجنى الداني (٥٣٥)، الأصول (٥٧/٢)، المساعد (٤٦٦/٢)، الفوائد الضيائية (٣٦٣/٢)، شرح الوافية لابن الحاجب (٤٠١)، شرح الكافية للرضي (٤٤٧/٤).

والثاني: أن لا تقترن بعاطف، وإلا كان العطف به، وتَمحضت هي للنفي تأسيسًا كـ(جاء زيد لا بل عمرو)، أو تأكيدًا، نَحو: (ما جاء زيد ولا عمرو).

والثالث: أن تسبق بإيْجَاب، أو أمر اتفاقًا، أو نداء خلافًا لابن سعد فِي منعه ذلك، نَحو: (يا ابن أخي) لابن عمي، وكذا الدعاء نَحو: (يا إلهي جُد لِي بعفو لا مؤاخذة)، والتحضيض نَحو: (هلا أكرمت زيدًا لا عمرًا).

والرابع: أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، واستظهر عدم اشتراط هذا.

وأقسام عطف النسق ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ وهو الأصل، وشرطه إمكان توجه العامل فلا يَجوز فِي نَحو: (ما جاءني من أمر امرأة ولا زيد) بِجر (زيد)؛ لأن (من) الزائدة لا تعمل فِي معرفة.

وثانيها: العطف على الْمَحل وشروطه ثلاثة:

الأول: إمكان ظهور الْمَحل فِي الفصيح، فلا يَجوز: (مررت بزيد وعمرًا).

والثاني: كون الْمَحل بِحق الأصالة فلا يَجوز: (هذا ضارب زيد وأخيه).

والثالث: وجود الطالب للمحل على خلاف فِي هذا فلا يَجوز: (أن زيدًا وعمرو قائمان)، برفع (عمرو).

وقد يَمتنع العطف على اللفظ، وعلى الْمَحل معًا، نَحو: (ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعد)؛ لأن فِي العطف على اللفظ إعمال ما فِي الموجب، وفِي العطف على الْمَحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد الْمحرز، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

وثالثها: العطف على التوهم. وشرطه: صحة دخول العامل الموهم.

وأما كثرة دخوله فشرط للحسن؛ ولِهذا حسن: (لست قائمًا ولا قاعدٍ) بالْجَرِّ.

والفرق بين العطف على الْمَحل، والعطف على التوهم هو: أن العامل فِي الأول موجود دون أثره، وفِي الثاني مفقود دون أثره.

وحكم عطف النسق[٣١١] وجوب الفصل يصير فصلاً، أو أي فاصل في العطف على ضمير الرفع المتصل مستترًا كان أو بارزًا؛ لأنه كالْجُزء من عامله لفظًا ومعنى، ولا يعطف

---

(٣١١) انظر: إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (٢/١٤٠)، للشيخ برهان الدين إبراهيم بن مُحمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧هـ)، بتحقيقي. طبع دار الكتب العلمية.

على جزء الكلمة؛ فإذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وأُلحق به مطلق فصل لِحصول الطول به ووجوب عود الْخَافض مع الْمَعطوف على ضمير الْخَفض عند غير ابن مالك.

وجواز حذف المعطوف مع العاطف إذا كان (واو، أو فاء، أو أم)، كما فِي قوله تعالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وقولُهم: (راكب الناقة طليحان)؛ أي: راكب الناقة والناقة طليحان.

وكقوله:

.... سمــيعٌ فَمَــا أَدْرِي أَرُشْــدٌ طِلَابُهَــا (٣١٢)

أي أم غيٌّ إلا أن هذا نادر وجواز حذف المعطوف وبقاء معموله مع العاطف إذا كان واوًا كما في قوله:

إِذَا مَــا الغَانِــيَاتُ بَــرَزْنَ يَــوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا (٣١٣)

---

(٣١٢) البحر: الطويل. البيت بتمامه هو:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

الشاهد فيه: حذف (أم) مع المعطوف بِها، والتقدير: أم غيٌّ.

المصادر: تَخليص الشواهد (ص١٤٠)، خزانة الأدب (٢٥١/١١)، الدرر اللوامع (١٠٢/٦)، شرح أشعار الْهَذليين (٤٣/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٥٥)، هَمع الهوامع (١٣٢/٢)، شرح شواهد المغنِي (ص٢٦، ١٤٢، ٦٧٢/٢)، مغني اللبيب (ص١٣).

(٣١٣) البحر: الوافر. قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (١٤٨٩/٣، ١٤٩٠): «.... إذا كان الفعل لا يليق بتالي الواو، جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حَسُن مع موضع الواو، وإلا يتعين الإضمار مثاله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]. فجعل (الإيْمان) مفعولاً معه، أو تضمر واعتقدوا الإيْمان، وإذا لَم يصح تقدير الفعل بعد الواو، ولا كون الواو بِمعنى مع تعين إضمار ما يليق نَحو.... وذكر عجز البيت». ثُم قال: «أي: وكحلت العيونا، هكذا أورد ابن مالك هذه المسألة، وتعين الإضمار في نَحو: وزججن الحواجب والعيونا». ذهب أبو عبيدة كما فِي مَجاز القرآن (٦٨/٢)، والهمع (٢٢٢/١)، وأبو مُحَمد اليزيدي كما فِي التصريح (٣٦٤/١)، والأصمعي كما فِي الأشموني (١٤١/٢)، والجرمي كما فِي التصريح (٣٤٦/١)، والأشموني (١٤١/٢)، والمازني كما فِي الهمع (٢٢٢/١)، والتصريح (٣٤٦/١)، والمساعد (٥٤٥/١)، والمبرد كما في المقتضب (٥٠/٢)، والكامل (٣٣٤/١) جار وجماعة إلَى أنّ تالي الواو معطوف على الأوّل، ويكون العامل قد ضمِّن معنى يتسلط به على المتعاطفين.

وانظر: الدرر اللوامع (١٩١/١)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٦٩٨/٢، ١٢٦٥/٣)، والخصائص =

أي: وَكَحَّلنَ العُيونَا، أو فاء: كـ(اشتريت بدرهم فصاعدًا)؛ أي: فذهب العدد حال كونه صاعدًا.

وجواز حذف المعطوف عليه الدليل فِي العطف بـ(الواو، والفاء) لكن الحذف مع الفاء قليل نَحو: ﴿أَوَ لَمْ يَسِيرُوا﴾ [الروم: ٩]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]، ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، على قول الزمخشري إن التقدير: أعجزوا ولَم يسيروا وأنُهملكم فنضرب عنكم، وألَم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، لكن يضعفه أنه تكلف ولا يطرد فِي نَحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣].

مع أن الزمخشري جزم في مواضع بِمذهب الجمهور من أن الْهَمزة قدمت من تأخير تنبيهًا على تصدرها.

والأصل (فألَم تكن) فالمعطوف جُملة الاستفهام بتمامها، وعدم اختصاص عطف النسق بالأسْمَاء بل يكون فيها وفي الأفعال بشرط اتِّحادها زمنًا، اتحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع، نَحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]. وعكسه نَحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]. الآية على قراءة، ويجعل بالجزم لعطفه على الْجَواب وهو جعل؛ لأنه مستقبل بسبب الشرط.

وجواز عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، نَحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤]. أي: فالخيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فأثرن به؛ أي: بذلك الوقت، أو بِمكان الإغارة نقعًا؛ أي: غبارًا بشدة حركتهن، وعكسه قوله:

بَـــاتَ يُعَـــشِيِّها بِعَـــضْبٍ بَاتِـــرِ ... يَقْـصِدُ فِـي أَسْـوَاقِهَا وَجَائِرِ(٣١٤)

(٤٣٢/٢)، تذكرة النحاة (٦١٧)، الصحاح: (زجج)، معاني القرآن للفراء (١٢٣/٣)، الإنصاف (٢/ ٦١٠)، والبيان لابن الأنباري (٤١٧/١).

(٣١٤) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: عطف اسم الفاعل (جائر) على الفعل (يقصد)، وذلك لشبه اسم الفاعل بالفعل، وهذا جائز. قال البغدادي فِي خزانة الأدب (١٤٠/٥، ١٤١) الشاهد رقم (٣٥٦)، أورده الفراء والزجاج فِي تفسيرهِمَا عند قوله تعالَى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦]، على أن جُملة (يكلم) معطوفة على (وجيهًا).

قال الزجاج: «وجائز أن يعطف بلفظ يفعل على فاعل من لِمضارعه يفعل فاعلاً، أي قاصد في أسواقها وجائر».

فجائر معطوف على يقصد.

ونقل عن ابن قاسم[٣١٥] جواز قطع العطف إلى الرفع أو النصب والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

=

وأورده الفراء في سورة الأنبياء أيضًا عند قوله تعالَى: ﴿لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وكذلك استشهد به أبو على الفارسي في إيضاح الشعر، وابن الشجري في أماليه (١٦٧/٢) ولَم ينسبه أحد منهم لقائل.

انظر: خزانة الأدب (١٤٠/٥، ١٤٣)، شرح الأشموني (٤٣٣/٢)، لسان العرب: (كهل، عشار)، المقاصد النحوية (١٧٤/٤).

(٣١٥) ابن قاسم المرادي.

بَابُ
الْمَنْصُوبَاتِ مِنْ الأَسْمَاءِ

والنصب فِي الأسْماء للمفعول به كاستبق الْخَبَر.

(باب) فِي بيان أنواع (المنصوبات من الأسْمَاء وعواملها).

(والنصب فِي الأسْمَاء لـــ) للاثنَي عشر نوعًا المفاعيل الْخَمسة المترتبة إذا اجتمعت على ما فِي قوله.

مَفَاعِيْلُهُم رُتْــبٌ فَـصَدِّر بِمُطْلَــقِ ... وَثَــنِّ بِــهِ فِــيْهِ لَــهُ مَعَــهُ قَــدْ كَمُــلْ

تَقُوْلُ ضَرَبْتُ الْضَّرْبَ زَيْدَاً بِسَوْطِهِ ... نَهَــاراً هُــنَا تَأْدِيْــبهُ وَامْــراً نَكِــلْ

قال الصبان: والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب.

والسادس: المشبه بالمفعول به.

والسابع: الْحَال.

والثامن: التمييز.

والتاسع: المستثنَى.

والعاشر: خبر كان وأخواتِها، وما أُلْحقَ بِها من الأفعال والْحُروف.

والْحَادي عشر: اسم إن وأخواتِها، وما أُلْحقَ بِها.

والثاني عشر: التابع للمنصوب، ولا يكون العامل فِي هذه المنصوبات إلا لفظيًّا وهو ثلاثة أنواع: الأول: فعل وهو ضربان: تام، وناقص.

فالتام هو: العامل فِي غير ما أصله المبتدأ والْخبر كـ(ضرب، وقام).

والناقص: قسمان: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتِها، وأفعال المقاربة، وما ينصب المبتدأ والْخَبر معًا، وهو ظن وأخواتِها.

والنوع الثاني: اسم وهو ضربان:

مشتق: كاسْمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة.

وجامد: كالمصدر، وأَسْماء العدد، والاسم المبهم، وأَسْمَاء الأفعال.

والنوع الثالث: حرف، وهو ضربان:

ما ينصب المبتدأ اسْمًا له، وهو إن وأخواتِها، و(لا) الْمُتبرئة، وما ينصب خبر

المبتدأ خبرًا له، وهو الحروف المشبهة بـ(ليس).

* *** *

فصل في المفعول به (*)

وهو ما وقع عليه نفس حدث الفاعل وتعلق به ولو تعلقًا معنويًا.

(كاستبق الخيْر)، وأكرمت زيدًا، أو أريد السفر، والعامل فيه النصب واحد من أربعة:

الفعل المتعدي كما مثل.

ووصفه، نَحو: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣].

وقوله:

إنــــه لَمِـــنْحَارٌ بَـــوَائِكَها(٣١٦) ....

ومصدره، نَحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

واسم فعل، نَحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وعلامة الفعل المتعدي أن تصل به ضميرًا يعود لغير المصدر.

أقسام الفعل المتعدي:

(وأقسام ثلاثة): أحدها: ما يتعدى إِلَى مفعولين وهو نوعان:

أحدهما: ما أصل مفعوليه المبتدأ، أو الْخبر كظن وأخواتِها.

والثاني: ما ليس أصل مفعوليه ذلك كـ(أعطى، وكسا).

وثانيها: ما يتعدى إِلَى ثلاثة مفاعيل أصل أولهما: فاعل، وأصل ثانيهما وثالثهما: مبتدأ وخبر وهو أعلم وأرى ونبأ وأخبر وحدّث وأنبأ وخبر.

(*) انظر هذا الموضوع فِي: الكتاب لسيبويه (٥/٣٦٧)، النحو الوافي (٢/١٥٠)، خزانة الأدب (٢/ ١٢٠، ١٢٨، ١٣٢)، (٤/٣١٧)، علل النحو للوراق (ص٣٧٦ بتحقيقي).

(٣١٦) بوك: ناقة، بائِكةٌ سَمينة خيار فتيَّة حسنة. والجمع البَوائك. ومن كلامهم: إنه لَمنْحَارٌ بَوَائِكَها. وقد باكت بُؤوكا. وبعير بائِك كذلك. وجَميعهم بُوَّك. وحكى ابن الأعرابي: بُيَّك. وهو مِمَّا دخلت فيه الياء على الواو بغير علة إلا القرب من الطرف وإيثار التخفيف. كما قالوا: صيم فِي صوم، ونيم في نوم. [لسان العرب (٢/١٨٢) بوك].

المصادر: شرح التصريح (٣/٢٨٠) بحيري، الكتاب (١/٥٨) بولاق، (١/١١٢) هارون، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦١)، شرح ابن الناظم على الألفية (٤٢٦)، شرح شذور الذهب (٣٩٣)، هَمع الهوامع (٢/٩٧).

وثالثها: ما يتعدى إلَى مفعول واحد كـ(ضرب، وجاء، وصلى)، ومنه نَحو: (فغفر، وزاد، ونقص)، من كل ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى لكن بالنسب لِحالة تعديه.

وأقسام المفعول به باعتبار وجوب حذف عامله لدليل وجواز:

ثلاثة: أحدها: ما يَجوز حذف عامله لدليل مقالِي، نَحو: (زيدًا) فِي جواب: (هل ضربت أحدًا؟) فهو فِي تقدير: (ضربت زيدًا)، ونَحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]. أي: أنزل ربنا خيرًا، بدليل: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠].

أو حالِي، نَحو قولك لِمن تأهب للسفر: (الْحجاز)؛ أي: أتريد الحجاز؟، وكقولك لِمَن سدد سهمًا: (القرطاس)؛ أي: أصب القرطاس(٣١٧).

وثانيها: ما يَجب حذف عامله، وهو مَحصور فِي ستة مواضع مَجموعة فِي قولِي:

وُجُوبُ حَذْفِ عَامِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ(٣١٨) فِي سِتَّةٍ مِنْ مَوْضِعِ الْمِثْلِ

---

(٣١٧) يقول سيبويه -رحمه الله- هذا باب ما يُضْمَرُ الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي. وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجهًا وجهة الحاج، قاصدًا في هيئة الحاجّ، فقلت: (مكة وربِّ الكعبة)، حيث ذكرت أنه يريد مكة، كأنك قلت: (يريد مكة والله)، ويَجوز أن تقول: (مكة والله)، على قولك: (أراد مكة والله)؛ كأنك أخبرت بِهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: (مكة والله)؛ أي أراد مكة إذ ذاك......، أو رأيت رجلاً يسدد سهمًا قبل القرطاس فقلت: (القرطاس والله)؛ أي: يصيب القرطاس، وإذا وقع السهم في القرطاس قلت: (القرطاس والله)؛ أي: أصاب القرطاس. [الكتاب (٢٥٧/١)].

يُحذف عامل المفعول به جوازًا إن كان معلومًا بقرينة تدل عليه، مثل: (ماذا حصدت؟) فتقول: قمحًا. أي: حصدت قمحًا. وماذا صنعت؟ فتجيب: خيرًا؛ أي: صنعت خيرًا. ومن القرائن ما يدل عليه سياق الكلام كقول الشاعر:

أمجدا بلا سعي؟ لقد كذبتكمو نفوس ثناها الذُّلُّ أن ترفعا

يريد أتحبون مَجدًا.....؟ أو نَحو هذا. [النحو الوافي (١٨١/٢)].

(٣١٨) يوجب النحاة حذف عامل المفعول به فِي أبواب معينة، ومنها: أ) الاشتغال.

ب) ومنها النداء فإن المنادى منصوب بعامل مَحذوف وجوبًا، تقديره: أنادي، أو أدعو، وحرف النداء عوض عنه. ج) ومنها: التحذير والإغراء.

يشترط في العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة: (إياك) نحو: (إياك والكذب)، أو مع العطف نَحو: (الكذب والنفاق)، أو مع التكرار، نَحو: (النارَ النارَ).

ويشترط في الإغراء: العطف، نَحو: (الكرامة والشهامة)، أو التكرار، نَحو: (الْحَياء الْحَياء).

د) ومنها الاختصاص بالشروط المدونة فِي كل باب وفِي حذف العامل الناصب الفاضلة يقول ابن مالك:

ويَحذف النَّاصِبُها إن عُلِما وقد يكونُ حذْفُهُ ملتزما

=

وَشِبْهُهُ وَالاخْتِصَاصُ الأَغْرَا   تَحْذِيرُهُم وَالاشْتِغَالُ عَنْ عَمَلِ

فالمثل قول: (مركب مشهور)[٣١٩] شبه مضربه بمورده نحو: (الْكَلَابَ علىَ الْبَقرِ)[٣٢٠]، أي: أرسل الكلاب على بقر الوحش هذا مورده، وصار يستعمل بِمعنَى: خلِّ بينَكَ وبَيْنَ النّاسِ جَميعًا، خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها، وهذا مضربه.

وشبه المثل كلام اشتهر بصفة فجرى مَجرى المثل نَحو: (انته خيرًا لك)[٣٢١]؛ أي: انته عما أنت عليه وأنت خيرًا لك.

والاختصاص: عبارة عن كونِ المفعول به اسْمًا ظاهرًا معرفة قصد تَخصيصه بِحكم ضمير قبله، والغالب كون الضمير لِمتكلم ويقل لمخاطب، ويَمتنع لغائب، والباعث على هذا الاختصاص إمَّا فخر، كقول بعض الأنصار[٣٢٢]:

لَنَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ   بِإرْضَائِنَا خَيْرُ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدَا[٣٢٣]

وإمَّا تواضع، كقوله:

=

أي: يَجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد هنا: المفعول به) إن كان الناصب معلومًا بقرينة، وقد يكون الْحَذفُ أحيانًا لازمًا لابد منه.

ومنها الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب. [النحو الوافي (٢/١٨١، ١٨٢)].

(٣١٩) ومثله: (مركب فاره) انظر: الإنصاف (١/٢٣٦)، ٣٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر، الإيضاح في علل النحو (ص٦٢) باب: القول والفعل أيهما مأخوذ من صاحبه، وعلل النحو للوراق (ص٤٩٣) بتحقيقي.

(٣٢٠) انظر هذا المثل: الأمثال لأبي عبيد (ص٢٨٤) رقم (٩١٩)، جمهرة الأمثال للعسكري (٢/١٦٩)، مَجمع الأمثال للميداني (٢/١٤٢)، المستقصى للزمخشري (١/٣٤١)، لسان العرب (كرب، كلب).

(٣٢١) وفي القرآن الكريم: ﴿وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

(٣٢٢) ولقد قال من قبله امرئ القيس:

ولكنّما أَسْعَى لَمجْدٍ مُؤَثّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثّلَ أَمْثَالي

(٣٢٣) **البحر**: الطويل. **اللغة**: (معشر) المعشر: الجماعة. (مؤثل) بضم الميم، وفتح الهمزة وتشديد الثاء المثلثة. هو المجد الأصيل العظيم.

الشاهد فيه: قوله: (معشر الأنصار) حيث نصبه على الاختصاص ليفيد به الفخر.

المصادر: هَمع الهوامع (١/١٧١)، الدرر اللوامع (١/١٤٧).

جُـدْ بعَفْـوٍ فَإِنّنِـي أَيُّهَـا الْعَـبدُ   إِلَـى العَفْـوِ يَـا إِلَهِـي فَقِيْـرُ[٣٢٤]

وإمَّا بيان، نَحو:

إِنَّـا بَـنِي نَهْـشَلٍ لاَ نَدَّعِـي لأَبٍ   ....[٣٢٥]

وأنواع المخصوص أربعة:

الأول: (أيها، وأيتها) وجَمعما هنا كالنداء فيلزمان البناء على الضم لِمشابَهة لفظهما فِي النداء فِي مَحل نصب بأخص مَحذوفًا وجوبًا، و(ها) للتنبيه لِمقتهما عوضًا عما فإنَّهما من الإضافة، ويلزمان الوصف بذي (أل) مرفوعًا تبعًا للفظهما لا باسم إشارة.

الثاني، والثالث: المعرف (بأل)، أو الإضافة.

كـ(نَحنُ العربَ أَسْخَى النَّاسُ)، وَ«نَحْنُ مَعَاشِرُ الأنبياءِ لا نُوَرِّث»[٣٢٦].

(فأسخى، ولا نورث) خبر نَحن، و(العرب ومعاشر) نصب بأخص مَحذوفًا.

والرابع: العلم وهو قليل كقوله[٣٢٧]:

---

(٣٢٤) **البحر:** الخفيف.

الشاهد فيه: قوله: (أيها العبد) حيث نصب. (أيها) محلاً على الاختصاص، لقصد الدلالة على التواضع شرح شذور الذهب (ص٢٧٤) رقم (١٠٣).

(٣٢٥) **البحر:** البسيط. قائله: بشَامة بن حزن النهشلي. كذا نسبه أبو تَمام فِي أوائل ديوان الحماسة.

عجزه: (عنه ولا هو بالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا).

الشاهد فيه: قوله: (بني نَهشل) حيث نصبه على الاختصاص بفعل مَحذوف للدلالة على المدح.

قال أبو زكريا التبريزي: «وانتصاب بني على إضمار فعل كأنه قال: أذكر بن نَهشل، وهذا على الاختصاص والمدح، وخبر إن (لا ندعي) ولو رفع فقال: (إنا بنو نَهشل) -على أن يكون خبرًا- و(لا ندعي) في موضع الحال، والفرق بين أن يكون اختصاصًا وبين أن يكون خبرًا صلاحًا هو أنه لو جعله خبرًا لكان قصده إلى تعريفه نفسه عند المخاطب، وكان لا يَخلو فعله لذلك من خُمول فيهم، أو جهل من عند المخاطب بشأنِهم فإذا جعل اختصاصًا فقد أمن الأمرين جَميعًا». اهـ كلامه بلفظه. شرح شذور الذهب (ص٢٧٥).

(٣٢٦) **الْحَديث:** أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/٤٦٣).

وانظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٢/٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٥/٢٠٩)، اللآلئ المصنوعة للسيوطي (٢/٢٣٥)، ومسند ابن حبيب (٢/٦٢)، البداية والنهاية لابن كثير (٤/٢٠٣).

(٣٢٧) **القائل:** رؤبة بن العجاج هو أبو الجحاف بن العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر من بني مالك ابن سعد بن زيد مناة بن تَميم، هو وأبوه شاعران. كل منهما له ديوان رجز، وهُما مجيدان فيه عارفان باللغة وحديثِها وغريبها، وهو أكثر شعرًا من أبيه وأفصح.

=

بِـنَا تَمِـيْمًا يَكْشِفُ الضَّبَابَ[٣٢٨] ....

فشرط المخصوص كونه اسْمًا ظاهرًا معرفة واقعًا بعد ضمير يَخصه، نَحو: (فإنني أيها العبد...) إلخ.

أو يشارك فيه كنحن العرب...إلخ.

ولا يكون نكرة، ولا اسم إشارة بِخلاف النداء، وجملة الاختصاص الْمَحذوفة فِي مَحل نصب على الْحَال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف نكرات فِي نَحو:

أَرْجَونَـــيا أَيُّهـــا الفَتَـــى[٣٢٩] ....

ونحو: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتها العِصَابَةَ)[٣٣٠].

فالتقدير: أرجونيا حال كوني مَخصوصًا من بين الفتيان، واغفر لنا مَخصوصين من بين العصائب.

=

انظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء لِمحمد بن سلام الجمحي (ص٧٦١)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (٥٩٤- ٦٠١)، تهذيب التهذيب (٣/١٩٠-١٩١) الأعلام للزركلي (٣/٣٤)، خزانة الأدب (١١/٩١).

(٣٢٨) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: على أن المنصوب على الاختصاص ربما كان علمًا. قبله في الديوان: راحت وراح كعصا السيساب.

قال البغدادي: (أقول: تميم، هو تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طانجة بن إلياس بن مضر). وهذا ليس مراد الشاعر، وإنَّما مراده القبيلة. و(الضَّبَاب) جَمع ضبابة، وهو ندى كالغبار يغشى الأرضَ بالغدوات، وأضَبَّ يومنا بالْهَمزة: إذا صار ذا ضباب، فضرب الضَّباب مثلاً لغمّة الأمر وشدته؛ أي: بنا تُكشفُ الشدائد فِي الْحُروب وغيرها. وأنشده سيبويه فِي الكتاب (١/٢٥٥، ٣٢٧)، على أن تَميمًا منصوب بإضمار فعل، على معنَى الاختصاص والفخر. و(بنا) متعلق بقوله: (يكشف) وقدّم للحصر).

المصادر: العيني (٤/٣٢)، خزانة الأدب (٢/٤١٣) رقم (١٥٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٢)، ملحقات ديوان رؤبة (١٦٩).

(٣٢٩) لَم أقف عليه.

(٣٣٠) قال سيبويه في الكتاب (٣/١٧٠): «هذا باب (أمْ، وأوْ). في قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النداء قولُهم... وذكره».

وجاء بِهامش (الكتاب). قال السيرافي فِي تفسيره: «لأنك لست تناديه، وإنما تَختصه، فتجريه على حرف النداء؛ لأن النداء فيه اختصاص، فيشبه به للاختصاص لأنه منادى».

وأمَّا فِي مثل:
(نَحْنُ العربُ)[٣٣١]، و«نَحْنُ مَعَاشِرُ الأنبياء»[٣٣٢]، فمعترضة كما فِي المعنى.
والإغراء: (تنبيه المخاطب على أمر محمود)، وإنما يلزم حذف عامله إذا تكرر أو عطف عليه كقوله[٣٣٣]:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِنَّ مَــنْ لاَ أَخَــا لَــهُ ... كَــسَاعٍ إِلَــى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[٣٣٤]

ونَحو: (الْمُروءة والنجدة).
فيجوز ذكر العامل وحَذفه إذا فقد التكرار والعطف، نَحو: (الصلاة جامعة)[٣٣٥].
أساليب التحذير:
والتحذير تنبيه المخاطب على أمر يَجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة أشياء:
الأول: بـ(إياك) وأخواته وهو (إيا، وإياكما، وإياكم، وإياكن)، ويَجب معه ذكر الْمَحذر منه معطوفًا، نَحو:
(إِيَّاكَ وَالشَّرُّ)[٣٣٦]، أو بدون العطف، نَحو: (إياك أن تفعل كذا) ويَجب ستر عامله

---

(٣٣١) **القائل:** هو إبراهيم بن هومة القرشي. وقيل: القائل مسكين الدارمي فِي ديوانه (ص٢٩).
(٣٣٢) الحديث تقدم تَخريْجه.
(٣٣٣) (نَحن العرب أسخى من بذل) ذكره ابن مالك فِي شرح الكافية الشافية (١٣٧٥/٣).
(٣٣٤) **البحر:** الطويل.
الشاهد فيه: قوله: (أخاك أخاك) فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء، وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل؛ لأنه كرر اللفظ المغري به، ألا ترى أنه ذكر أخاك مرتين.
المصادر: الكتاب لسيبويه (١٢٩/١)، الْخَصائص (٤٨٠/٢)، خزانة الأدب (٤٦٥/١) شرح شذور الذهب (ص٢٨٠) رقم (١٠٧)، العيني (٣٠٥/٤)، شرح التصريح (١٩٥/٢)، الهمع (١٧٠/١)، (١٢٥/٢)، الدرر اللوامع (١١٦/١)، (١٥٨/٢)، الأشموني (١٩٢/٣)، ملحقات ديوان إبراهيم بن هرمة (٢٦٣)، العقد الفريد لابن عبد ربه (٣٠٤/٢)، الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٦٠/١٨ بولاق)، أوضح المسالك رقم (٤٨٥).
(٣٣٥) **الْحَديث:** صحيح. أخرجه مسلم في صحيحه (٦٢٠/٢)، ١٠- كتاب: الكسوف، باب: صلاة الكسوف، ٤- عن عائشة – رضي الله عنها –، النسائي في صلاة الكسوف باب (٥)، باب (١٠)، أحمد (٩٣/٢، ١٦١، ١٩١)، (الصلاة جامعة) لفظة: (جامعة) منصوبة على الحال، و(الصلاة) منصوبة أيضًا على الإغراء؛ أي: احضروا الصلاة، ويصح الرفع فيهما على الابتداء والخبر؛ أي: الصلاة تَجمع الناس فِي المسجد الْجَامع.
(٣٣٦) الكتاب لسيبويه (٢٧٣/١)، هذا باب: ما جرى منه على الأسر والتحذير.

مطلقًا، كقوله:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِ جَالِبُ[٣٣٧]

أم لا عطف عليه الْمُحَذَّر منه كالشر أم لا.

واختلف فِي تقدير العامل في (إياك) والمعطوف عليه فقيل التقدير: باعد نفسك من الشر والشر منك، فحذف الْجَار المتعلق بكل من الْمَعطوف والْمَعْطوف عليه، فصَار: باعد نفسك والشر، ثُم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير المنفصل وهو أقل تكلفًا.

وقيل: غير ذلك.

واختلف فِي عامله بدون العطف فقال الجمهور[٣٣٨]: العامل فِي (إياك باعد)[٣٣٩] مَحذوفًا، ويَجب جر الْمُحذر منه؛ لأن باعد لا يتعدى إِلَى اثنين بنفسه كـ(إياك من الشر)، ولا يَجوز نصب الشر بنَزْع الْخَافض؛ لأنه سَمَاعي، نعم هو جائز فِي نَحو: (إياك أن تفعل كذا)، وما فِي البيت ضرورة وجوزه ابن مالك بتقدير: عامل آخر كـ(دع وابنه)

---

(٣٣٧) البحر: الطويل.

قائله: نسبه أبو بكر مُحمد التاريخي في طبقات النحاة، وكذلك ابن بري في حواشيه على دُرة الغوّاص الحريرية، وكذلك تلميذه ابن خلف في شرح شواهد سيبويه للفضل بن عبد الرحمن القرشي، بقوله لابنه القاسم بن الفاضل.

قال سيبويه -رحمه الله-: «ولو قلت: إيّاك الأسد، تريد: من الأسد لَم يَجز كما جاز في أَنْ؛ إلاّ أنَّهم زعموا أنّ ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت فِي شعر... وذكره».

ثُمَّ قال عقبه: «كأنه قال: إيّاك، ثُمَّ أضمر بعد إيّاك فعلاً آخر فقال: اتق المراء».

الكتاب (٢٧٩/١)، هذا باب: ما يكون معطوفًا فِي هذا الباب على الفاعل المضمر فِي النيّة، ويكون معطوفًا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر فِي النيّة ويكون على المفعول.

- وفِي الْخزانة (٦٣/٣).

الشاهد فيه: على أن حذف الواو شاذ.

مصادر الشاهد: العيني (١١٣/٤، ٣٠٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٥/٢)، خزانة الأدب (٤٦٥/١ بولاق)، (٦٣/٣) رقم (١٦٦).

(٣٣٨) خزانة الأدب (٦٤/٣).

(٣٣٩) الكتاب لسيبويه (٢٧٣/١) هذا باب: ما جرى منه على الأمر والتحذير.

وانظر: المقتضب (٢١٢/٣)، شرح الكافية لابن الحاجب (٢٧٩/٥)، العباب (٦٢٩/٢)، المرشد (٦٥)، شرح الزوزني على لباب الإعراب (٨٣٧/٣) رسالة دكتوراه.

بتقدير: عامل يتعدى للاثنين كـ(أحذرك الشر، أو جنب نفسك للأسد)، ويشهد لَهما البيت.

ويَجوز عندهُما: (من الشر).

الثاني: باسم ظاهر مضاف لضمير الْمُحَذّر كـ(رأسك، أو نفسك).

الثالث: بذكر الْمُحذر منه فقط كـ(الضيغم)، وقد يكون بذكرهِما معًا (كرأسك السيف)(٣٤٠)، فلا يَجب الْجَمع بينهما إلاَّ مع (إيَّاك).

مواضع إضمار الناصب:

ولا يَجب إضمار الناصب مع هذين إلا مع أحد أمرين:

الأول: العطف بالواو خاصة وتعطف مُحذرًا على مُحذر كـ(نفسك وزيدًا أن تفعل كذا)، أو مُحذرًا منه على مثله، نَحو: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]. أي: اتركوها وسقياها فلا تَمنعوه عنها.

أو مُحذرًا منه على مُحذر كـ(رأسك السيف).

ويَجوز فِي الأولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه ويظهر العامل.

الأمر الثاني: التكرار للمحذر منه كـ(الضيغم الضيغم)؛ أي: احذر الضيغم، أو لغيره كـ(رأسك رأسك)؛ أي: باعد، أو اتق، أو نحِّ رَأْسك(٣٤١).

فإن لَم يكن عطف، ولا تكرار جاز إضمار الناصب، وإظهاره نَحو: (الأسد)؛ أي: احذر الأسد، فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت.

(والاشتغال): أن يتقدم اسم أو أكثر، ويتأخر عنه عامل أو أكثر صالِح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره، أو ملابسه سواء كان العامل فعلاً، أو وصفًا نَحو: (زيدًا أكرمته، أو مررت به، أو أكرمْتُ أباه)، ونَحو: (زيدًا أنا مكرمه، أو مارّ به، أو مكرم أباه الآن، أو غدًا).

فذهب الْجُمهور أن ناصب الاسم السابق فعل مضمر وجوبًا موافق لذلك المظهر إمَّا لفظًا ومعنى كما فِي نَحو: (زيدًا أكرمته، أو أبا مكرمه).

---

(٣٤٠) مثل الكتاب (١/٢٧٥) قولُهم: (ماز رأسك السيف) كأنه قال: اتق رأسك السيف.

(٣٤١) قال سيبويه: «هذا باب: ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تُحذر: إيّاك، قلت: إيّاك نحِّ. وإياك باعد. وإيّاك اتقِ، وما أشبه ذلك». الكتاب (١/٢٧٣).

وإمَّا معنًى فقط كما فِي نَحو: (زيدًا مررت به، أو أنا مار به)؛ أي: جاوزت زيدًا، مررت به، أو أنا مار به، ونَحو: (زيدًا أكرمت أباه، أو أنا مكرم أباه الآن، أو غدًا)؛ أي: لابست زيدًا أكرمت أباه...إلخ.

وصحح الدماميني عدم اشتراط اتّحاد جهة لنصب الشاغل، والاسم السابق خلافًا للجمهور لِحكاية الأخفش عن العرب (زيدًا جلست عنده) مع أن «زيدًا» مفعول به، و«عنده» ظرف، والتقدير: لابست زيدًا جلست عنده.

(ومسائل الاشتغال على خمسة أقسام):

أحدها: ما يَجب فيه نصب الاسم السابق، وذلك إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، والتحضيض، والعرض؛ لاختصاصها بالفعل مطلقًا، وأدوات الاستفهام إلا الْهَمزة لاختصاصها به إذا رأته فِي حيزها، نَحو: (إن زيدًا أكرمته أكرمك، وهلا زيد أكرمته، ومتى زيدًا تكرمه، وأين زيدًا فارقته).

وثانيها: ما يترجح فيه نصب الاسم السابق على رفعه.

وَذَا الْعِلْـــــــمِ اقْـــــتَفِهِ ....

بالابتداء وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر، والنهي، والدعاء نَحو: (زيدًا رحِمَه الله، وزيدًا لا تضار به).

(وذا العلم اقتفه)؛ أي: اقتف واتبع صاحب العلم اقتفه، وكذا إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام نَحو: (أزيد ضربته)، وكذا إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف أو شبهه تقدمته جُملة فعلية، ولَم يفصل بين العاطف أو شبهه وبين الاسم (بأمَّا)، أو (إذا) الفجائية.

فالعاطف نَحو: (قام زيد وعمرًا أكرمته) وشبهه: كـ(ضربت القوم حتَّى زيدًا ضربته)، و(ما رأيت زيدًا لكن عمرًا ضربته)، فيترجح النصب؛ لأن (حتَّى، ولكن) وإن كانا حرفي ابتداء لدخولِهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين في كون ما بعد (حتى) بعضًا مِمَّا قبلها، وفي كون (لكن) بعد النفي كما هو شأنِهما عند العطف.

وثالثها: ما يَجوز فيه نصب الاسم السابق، ورفعه بالابتداء على السواء، وذلك إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقـــدمته جُملة ذات وجهين غـــير تعجبية بأن يكون صدرها اسْمًا وعجزها فعلاً، نَحو: (زيد قام وعمرًا أكرمته فِي داره)، فيجوز رفع عمرو مراعاة

للصدر، ونصبه مراعاة للعجز.

ورابعها: ما يَجب فيه رفع الاسم السابق بالابتداء، وذلك إذا وقع الاسم بعد أداة تَختص بالابتداء كـ(إذا) التي للمفاجأة، نَحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، وكذا إذا ولَى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط، والاستفهام؛ إلاَّ الْهَمزة، والتحضيض، والعرض، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والْحُروف الناسخة، والموصول، والموصوف، وحرف الاستثناء، و(ما) و(إن) النافيتين، ومثلها لا فِي جواب القسم فلا نصب فِي نَحو: (زيد إن لقيته فأكرمه، أو زيد هل، أو هلا، أو كم، أو أني ضربته) وعدّ هذا القسم باب الاشتغال هو المتجه؛ لأن العامل صالِح في ذاته للعمل في الاسم السابق، وإنَّما امتنع لعارض وقوعه فِي هذه الأماكن... فافهم.

وخامسها: ما يترجح فيه رفع الاسم السابق بالابتداء على نصبه، وذلك كل اسم لَم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يَجوز فيه الأمرين على السواء، ولا ما يوجب رفعه، نَحو: (زيد ضربته)، ونَحو: (قام زيد وأما عمرو فأكرمته)، ونَحو: (أكرمت زيدًا حتى عمرو أكرمته، وقام بكر لكن عمرو ضربته)...فتنبه.

(واعلم) أنه لا مَحل لِجملة العامل المظهر المفسر للعامل الْمَحذوف فِي باب الاشتغال على الصحيح؛ لأنَّها مفسرة خلافًا للشلوبين فِي جعله المفسرة بِحسب ما تفسره أي فلا مَحل لَها فِي (زيدًا ضربته)، ومَحلها الرفع فِي: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. ونَحو: (زيد الخبز يأكله)؛ لأنَّها مفسرة للخبر، والنصب فِي: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩].

إذ لو صرح بالموعود به المفسر بِجملة لَهم مغفرة لكان منصوبًا هذا، وكون المفسرة جُملة إنَّما هو في اشتغال النصب الذي كلا منافية، أمَّا الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده؛ لأنه الْمَحذوف لا الجملة، وله إعراب ما يفسره لفظًا أو مَحلاً؛ ولذا جزم فِي قوله:

فَمَـنْ نَحْنُ نُؤَمِّنْهُ يَبِتْ وَهو آمِن[٣٤٢]

القسم الثالث من المفعول به:

(٣٤٢) لَم أقف عليه.

وثالث أقسام المفعول به:

ما اختلف فِي كونه مَحذوفًا، أو مذكورًا، وهو المنادى وسيأتي بيانه، وبيان حكمه فترقب.

(وحكم المفعول به) النصب بالفعل، وما فِي معناه، وكون الأصل تقديْمه إذا كان فاعلاً في المعنى على ما ليس كذلك، وقد يَجب هذا الأصل لِموجب كخوف اللبس، وقد يَجب خلافه لِموجب، كما فِي نَحو: (أعطيت الدرهم صاحبه)، فلا تقول: (أعطيت صاحب الدرهم).

وإن كان صاحبه فاعلاً في المعنى؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو مُمتنع إلا فِي مواضع نظمها بعضهم بقوله:

وَمَـــرْجِعُ الـــضَّمِيرِ إِنْ تَأَخَّـــرَا ... لَفْظًـــا وَرُتْـــبَةً وَهَـــذَا حَـــصْرَا

فِـــي بَـــابِ نِعْـــمَ وَتَـــنَازُعِ العَمَـــلِ ... وَمُـــضْمَرِ الـــشَّأْنِ وَرَبٌّ الـــبَدَلِ

وَمُبْـــتَدأ مُفَّـــسرٌ بِالْخَبَـــرِ ... وَبَـــابُ فَاعِـــلٍ بِخَلَـــف فَاخْبِـــر

وجواز حذفه إذا لَم يضر حذفه، ولو لغير دليل إلا فِي باب (ظن)، وباب التعجب فلا يَجوز حذفه إلا لدليل كما فِي نَحو قولك: (أظنه جوابًا) لِمن قال: (هل زيد قائم؟)، ونَحو قوله(٣٤٣):

أَرى أَمَّ عَمْـرٍو دَمْعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا(٣٤٤)

أي: وما كان أصبرها، وقد يَجب حذفه فِي باب التنازع، كما فِي نَحو: (ضربت وضربني زيد)، فلا تقول: (ضربته وضربني زيد)؛ لئلا يعود الضمير الفضلة على متأخر

---

(٣٤٣) القائل هو: امرؤ القيس ابن حجر الكندي.

(٣٤٤) البحر: الطويل. أول قصيدة هذا البيت:

سَـما بـك شـوق بعد ما كان قصراً ... وحلـت بـسلمى بطـن فعرعـرا

كنانـية بانـت، وفي الـصدو عـدّها ... مُجـاورة غـسان والحـي عَمَّـرا

إِلَى أن قال: أرى أم عمرٍو .... إِلَى آخره.

قوله: (سَما بك) أي: ارتفع، وذهب بك كل مذهب لبعد الأحبة عنك بعد ما كان أقصر عنك.

المقاصد النحوية فِي شرح شواهد شروح الألفية، المزري بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى (٣/٦٦٨).

لفظًا ورتبة، ومَحل جوازه فِي هذا الباب ضمير الرفع فافهم.

ويَمتنع حذفه فِي نَحو: (ضربت زيدًا) جوابًا لِمن قال: (من ضربت؟) لإخلال حذفه بالجواب، وكذا فِي نَحو: (ما ضربت إلا زيدًا) لِمَا هو ظاهر، وجواز حذف عامله أو وجوبه على ما علم مِمَّا مر، وجواز كونه جُملة إذا كان عامله من مادة القول، نَحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]. وعدم جواز استتاره وجواز تقديْمه على عامله، نَحو: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠].

وقد يَجب كما فِي نَحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]. ونَحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وقد يَمتنع كما فِي نَحو: (ما أحسن زيدًا)، وكون الأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل.

وقد يتقدم عليه جوازًا نَحو: (ضرب سعدي موسى) ووجوبًا، نَحو: (زان الشجر نوره) على خلاف فِي هذا، وكونه يَجوز فصله عن عامله ولو بأجنبِي إلا فِي باب التعجب فلا يفصل بينهما إلا بالظرف، أو الْجَار والْمجرور نَحو: (ما أحسن عندك، أو العلم زيدًا).

وجواز كونه نكرة غير مُختصة إلا فِي باب التعجب فيجب كونه معرفة، أو نكرة مُختصة ليكون التعجب منه فائدة، والله سبحانه وتعالَى أعلم.

وسيأتي الكلام على (ظن) وأخواتِها... فترقب.

* * * *

فصل في الْمَفْعول المطلق(٣٤٥)

ومــــصدر ونائـــب ....

تعريف المفعول المطلق:

(و) هو عبارة عن (مصدر) صريح فضلة مؤكد لعامله، أو مبين لنوعه أو عدده.

---

(٣٤٥) ينظر عن المفعول المطلق المصادر الآتية: الكتاب لسيبويه (٨١/٤)، لباب الإعراب للإسفراييني (ص ٢٧٥)، الفوائد الضيائية (٣١٠/١)، المقتضب (٣٠٤/٣)، ارتشاف الضرب (١٣٠٤/٣)، توضيح المقاصد والمسالك (٧٨/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٧٠/١)، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للفاكهي (ص٢٢٢) بتحقيقي، وطبع دار الكتب العلمية، بيروت.

(ونائب) عنه[٣٤٦].

أقسام المفعول المطلق:

(فأقسام المفعول المطلق ثلاثة):

مؤكد لعامله نَحو: (ضربت ضربًا).

ونوعي نَحو: (ضربت ضرب الأمير، أو ضربًا شديدًا)، وعددي نَحو: (سرت سيرتين).

أقسام المصادر المؤكدة:

(والنائب عن المصدر المؤكد خَمسة):

الأول: مرادفه نَحو: (فرحت جذلاً).

الثاني: ملاقيه فِي الاشتقاق نَحو: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: ٨]. والأصل: إنباتًا، وتبتلاً.

الثالث: اسم مصدر غير علم، نَحو: (توضأ وضوًا)، والأصل: توضؤًا.

الرابع، والْخَامس: الإشارة والضمير كما فِي الروداني نَحو: (ظننت ذاك)، ونَحو قوله: (من كل ما ناله الفتى قد نلته)[٣٤٧]؛ أي: النيل إذا جعلت (أل) للجنس.

(والنائب عن المصدر النوعي اثنا عشر):

عند غير الصبان على خلاف فِي السابع كما ستعرفه، وأربعة عشر عند الصبان بزيادة الاثنين الأخيرين:

الأول: الكلية، نَحو: ﴿فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

الثاني: البعضية، نَحو: (ضربته بعض الضرب).

الثالث: نوعه، نَحو: (رجع القهقرى).

الرابع: صفته، نَحو: (سرت أحسن السير).

الْخامس: هيئته، نَحو: «يَمُوتُ الكَافِرُ مِيتة سوء»[٣٤٨]. بكسر الميم.

---

(٣٤٦) المفعول المطلق هو المصدر، الفضلة، المؤكدة لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده. شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٢٢٢)، بتحقيقي.

(٣٤٧) لَم أقف عليه.

(٣٤٨) وفي الْحَديث: (ميتة سوء لليهود..)، أخرجه ابن ماجة (١٢٦/٤) بتحقيقي. ٣١- كتاب: الطب، ٢٤- باب: من اكتوى (٣٤٩٢).

السادس: مرادفه، نَحو: (قمت الوقوف، وافرح الجزل).

والْمُرادف هنا بـ(أل)، وفِي المؤكد بدونِها.

السابع: ضميره، نَحو: (أظنه عبد الله جالسًا) على ما قيل من أن التقدير: (أظن ظني عبد الله جالسًا)، وقيل التقدير: (أظن ظنًا) فهو نائب عن المؤكد، ومن نيابة الضمير عن المصدر قوله تعالَى: ﴿أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. فالضمير فِي لا أعذبه للعذاب، بِمعنى: التعذيب.

الثامن: الْمُشَار إليه، نَحو: (ضربته ذلك الضرب).

التاسع: وقته، نَحو:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَ(٣٤٩) ....

أي: اغتماض ليله أرمد.

العاشر: ما الاستفهامية، نَحو: (ما ضربت زيدًا)؛ أي: ضرب ضربته.

الْحَادي عشر: ما الشرطية، نَحو: (ما شئت فاجلس)، فما اسم شرط مفعول مطلق نائب عن المصدر.

الثاني عشر: ما كان آلة للفعل عادة، نَحو: (ضربته سوطًا)؛ أي: ضرب سوط.

الثالث عشر: اسم المصدر غير العلم، نَحو: (توضأ وضوء العلماء).

الرابع عشر: ملاقيه فِي الاشتقاق، نَحو: ﴿وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [النور: ٤].

لكن الخضري جعل الملاقي نوعين:

أحدهما: ما كان اسم عين كما ذكر.

وثانيهما: ما كان مصدر فعل آخر، والظاهر جوازه وإن لَم ينص عليه كـ(تبتل إليه تبتل الْخَائفين).

أنواع النائب عن النوعي:

(وعليه فأنواع النائب عن النوعي خَمسة عشر) فتنبه.

والنائب عن العددي واحد وهو عدده، نَحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [آل عمران: ٣٧]. وزاد بعضهم فيه ثانيًا، وهو اسم المصدر العلم، نَحو: (أبره برة، وأفجره فجارًا)

---

(٣٤٩) قائله: الأعشى ميمون [شرح التصريح (٢/٥٥)].

والعامل فِي المفعول المطلق:

إمَّا فعل تام، أو وصف مراد به الحدوث، أو مصدر، نَحو: (ضربت ضربًا، وأنا ضارب ضربًا، ويعجبني ضربك ضربًا أليمًا)، ولا يعمل فيه اسم التفضيل، ولا الصفة المشبهة، ولا اسم الفعل، فلا يَجوز: (زيد أفضل منك فضلاً، ولا زيد حسن وجهه حسنًا، ولا نزال نزولاً، ولا صه سكوتًا).

وحكم المفعول المطلق النصب، وحكم المؤكد وجوب إفراده، ومنع تأخير عامله، ومنع حذف عامله إذا لَم ينب عن عامله إذ لا يؤكد العامل إلا إذا احتمل الْمَجاز، وقد استعمل فِي حقيقته، نَحو: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

أو كان نصبًا فِي الْمَجاز، نَحو: ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]. فحذفه ينافي تأكيده عند غير الخليل وسيبويه.

وأمَّا إذا أناب عن عامله فلا يَمتنع حذف عامله، بل تارة يكون جائز الْحَذف كما في نَحو: (أنت سيرًا)، وتارة يكون واجبه، وهذا نوعان:

الأول: طلبِي: وهو الواقع أمرًا، أو نَهيًا، نَحو: (قيامًا لا قعودًا)؛ أي: قم قيامًا لا تقعد قعودًا، أو دعاء، نَحو: (سقيا لك)؛ أي: سقاك الله، أو توبيخًا، نَحو: (أَتَوانيًا وقد علاك المشيب)؛ أي: أتواني وقد علاك المشيب، وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه، وأن يكون مفردًا متكررًا؛ وإلا كان سَماعيًا كويله.

والثاني: خبري، وهو إمَّا سَماعي، نَحو: (أفعل وكرامة)؛ أي: وأكرمك.

وإمَّا قياسي وهو ستة أقسام:

الأول: الواقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، كقوله تعالَى: ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [مُحَمَّد: ٤].

فالتقدير -والله أعلم-: فإما تَمنون منًّا، وإمَّا تفدون فداء.

والثاني: المكرر النائب عن فعل أخبر به عن اسم عين، نَحو: (زيد سيرًا سيرًا)؛ أي: زيد يسير سيرًا.

والثالث: الْمَحصور النائب عن فعل كذلك نَحو: (ما زيد إلا سيرًا، وإنَّما زيد سيرًا)؛ أي: ما زيد إلا يسير سيرًا، وإنَّما زيد يسير سيرًا.

والرابع: المؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جُملة لا تَحتمل غيره، نَحو:

لَـهُ عَلَـيَّ أَلـف عُـرْفًا[٣٥٠] ....

أي: اعترافًا؛ أي: له عليَّ ألف اعترفت بذلك اعترافًا.

والْخامس: المؤكد لغيره، وهو الواقع بعد جُملة تَحتمله وتَحتمل غيره فتصير بذكره نصافية نَحو: (أنت ابني حقًا)؛ فالتقدير: أحقه حقًّا، ومثله: (لا أفعله ألبتة) فالبتة مصدر حذف عامله وجوبًا، والتاء للوحدة، والبت القطع؛ أي: أقطع بذلك القطعة الواحدة؛ أي: لا أتردد، ثُمَّ أجزم مرة أخرى، وكأن اللام للعهد؛ أي: القطعة المعلومة التي لا تردد معها، ولا يَجوز حذف (أل) على المشهور، ولَم يسمع فيها إلا قطع الْهَمزة، والقياس وصلها، وإنَّما كان مثله؛ لأن ألبتة مُحقق لاستمرار النفي قبله بعد احتماله الانقطاع فتأمل.

والسادس: ما قصد به التشبيه بعد جُملة مشتملة على فاعل المصدر فِي المغني، نَحو: (لزيد صوت صوت حِمَار، وله بكاء بكاء الثكلى)؛ والتقدير: بصوت صوت حِمَار، ويبكي بكاء الثكلى.

وحكم النوعي، والعددي جواز تثنيتهما وجَمعها وإفرادهما وجواز تأخير عاملهما، وكون العامل فِي كل مذكورًا، بل.

وَإِنْ حُذِفَ عَامِلُهُ كَسِرَتْ سَيْر الْمُعْتَرِفِ ... .

(وإن حذف عامله) أي: عامل كل منهما؛ لدليل جار فذكره.

(كسرت سير المعترف) ونَحو: (ضربت زيد ضربتين)، وحذفه لدليل كقولك: (سير زيد) لِمن قال لك: (أي سير سرت؟).

وقولك: (ضربتين) لِمن قال لك: (كم ضربت زيدًا؟)؛ والتقدير: سرت سير زيد، وضربته ضربتين، والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

(٣٥٠) العُرْفُ: الاسم من الاعتراف. ومنه قولُهم: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفًا. أي: اعترافًا وهو توكيد. [لسان العرب (٢٨٩٩/٤) عرف].

فصل في المفعول فيه

ظَـرْفُ الزَّمَانِ وَالْمكَانِ حَيْثُ فِي　　　تَـضْمُرِ فِـيْهِمَا لِكُــلٍّ فَاعْــرِفِ

وهو المسمى بالـ(ظرف) وهو اسم (الزمان) واسم (المكان حيث فِي تضمير فيهما لكل) أي: مع كل الأفعال باطراد.

(فاعرف) أي: بِحيث إن جَميع الأفعال تتعدى لكل منهما مع بقاء تضمن كل منهما لِمعنى (فِي)، وهو الظرفية؛ أي: إشارته إليه؛ لكون (فِي) مقدرة فِي نظم الكلام، وإن لَم يصح التصريح بِها في الظروف الغير المتصرفة، بِمعنى أن (فِي) تؤدي معناها بنفسها مَحذوفة، لا أن معناها انتقل للظرف وصار لفظ (في) غير منظور إليه كتضمن (من) مثلاً معنى هَمزة الاستفهام مثلاً حَتَّى يقتضي ذلك التضمين بناءه، ويستثنى من هذا نوعان لا يتأتى فيهما هذا الاطراد مع عدِّهِما فِي الظروف.

أحدهما: الظرف الذي صيغ من الفعل كـ(مَجلس، ومضرب) لا ينصب إلا بِمادته.

وثانيهما: أسْمَاء المقادير لا تنصب إلا بأفعال السير فتنبه، وخرج نَحو: (يوم الجمعة يوم مبارك، والدار لزيد)[٣٥١]، ونَحو: (سرت فِي يوم الجمعة، وجلست في الدار).

ونَحو: (بنيت الدار، وشهدت يوم الجمل).

وكذا نَحو: (دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام) من كل اسم مكان مُختص لا ينصب إلا بِما سُمع معه، وهو (دخلت، وسكنت، ونزلت، وذهبت) بناء على أنَّها ليست منصوبة على الظرفية شذوذًا كما هو مذهب سيبويه[٣٥٢] والْمُحَققين.

وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوبين للجمهور تشبيهًا بالمبهم، وإن كان لا يظهر فِي: (ذهبت الشام)... فافهم.

أقسام الظرف

والظرف قسمان:

الأول: متصرف، وهو ما يستعمل ظرفًا، وغير ظرف، وهو ثلاثة أنواع:

---

(٣٥١) اللام في: (لزيد) تسمى لام الملكية.

(٣٥٢) أنظر أقوال سيبويه في الظرف (١/ ١٠، ١١) ط بولاق.

١- ما يتصرف كثيرًا: كـ(يوم، وشهر، ووسط) بفتح السين، و(مكان، ويَمين، وشِمَال، وذات اليمين، وذات الشمال).

٢- وما هو متوسط التصرف: كـ(أمام، وخلف، ووراء، وقدام)، وبين مُجَرَدة عن التركيب، وما والألف.

٣- وما تصرفه نادر كـ(أين، وحيث، ودون) لا بِمعنى رديء ووسْط بسكون السين.

والثاني: غير متصرف، وهو نوعان:

ما لزم الظرفية فقط نَحو: (سحر)[٣٥٣] إذا أريد به معين وقط ظرفًا للماضي وعوض ظرفًا للمستقبل ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه وبدل بِمعنى مكان كـ(خذ هذا بدل هذا) أي مكان هذا، ومكان بِمعنى بدل، والظروف المركبة كـ(صباح مساء، وبين بين، وبينا وبينما، ومذ ومنذ) عند استعمالِها ظرفين.

وما لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بِمن خاصة، نَحو: (عند، ولدن، ومتى، وأين)، وكذا (فوق، وتَحت)؛ لأنه قد جاء جرهِما بِمن فِي قوله تعالَى: ﴿مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥].

وقول العامة: (مشيت إلَى عنده) خطأ.

وشذ قولُهم: (حَتَّى مَتَى، وإلَى مَتَى، وإلَى أَيْن).

واسم الزمان:

إمَّا مبهم: وهو ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان، نَحو: (لَحظة، وحين، وساعة) إذا أريد بِها مطلق زمن، أو معرفة كـ(الحين، واللحظة)، وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل إذ لا يزيد عليه كليلاً من: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ [الإسراء: ١].

إذ السرى لا يكون إلا ليلاً، فالظرف يكون مؤكدًا كالمصدر إلا أن تأكيده لزمن عامله.

وإمَّا مُختص: وهو ما دل على مقدر، إمَّا معلوم وهو المعرف بالعلمية كـ(رمضان)، أو بالإضافة كزمن الشتاء أو (بأل) كـ(سرت اليوم).

وإمَّا غير معلوم، وهو النكرة المعدودة كـ(سرت يومًا، أو يومين، أو شهرًا، أو

(٣٥٣) الكتاب (١١٥/١)، ط بولاق.

شهرين، أو سنة، أو سنتين)، و:

كَـصُمْتُ أيَامًـا وقُمْـتُ سَـحَرَا ... خَلْـفَ المَقَـامِ عِـنْدَ بَـيْتٍ طَهُـرَا

(كَصُمْتُ أيَامًا).

وقوله تعالَى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ [سبأ: ١٨].

أو الْمَوصوفة كـ(سرت زمنًا طويلاً)، ونَحو: ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الأحزاب: ٤٢]، ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]. وصباحًا ومساءً.

(و) سحرًا تقول: (قمت سحرًا).

ومن المختص ما صيغ من المصدر للزمان، وشرطه أن يكون عامله من مادته نَحو: (قعدت مقعد زيد)؛ أي: زمن قعوده.

(وأمَّا اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان):

أحدهما: المبهم وهو ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بِما يضاف إليه كالْجهات مثل: (فوق، وتَحت، ويَمين، وشِمال، وذات اليمين، وذات الشمال، وأمام، وخلف، ووراء، وقدام)، وما أُلْحقَ بالْجهات من نَحو: (عند، ولدي، ووسط، وبين، وإزاء، وحذاء)، وكذا (جانب، وناحية، ومكان، وجهة)، ووجه على الأوجه تقول: (جلست خلف المقام عند بيت طهرا).

ثانيهما: الشبيه بالمبهم في كونه ليس شيئًا معينًا فِي الواقع وهو ضربان:

الأول: ما دل على المساحة كـ(سرت فرسخًا وميلاً وبريدًا).

وشرطه: أن يكون عامله مِمَّا يدل السير.

والثاني: ما صيغ من المصدر للمكان، وشرطه أن يكون عامله من مادته كـ(جلستُ مَجلس زيد، وذهبت مذهب عمرو)، ﴿كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

وشذ نَحو قولهم: (هو مني مَزْجَرَ الْكَلْبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا، ومَقْعَدَ القَابِلَةِ، وَمَقْعدَ الإزَارِ)[٣٥٤].

---

(٣٥٤) قال سيبويه -رَحِمه الله- فِي الكتاب (٤١٢/١، ٤١٣): «هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصَّةِ بالمكان غير المختصِّ شُبِّهت به إذ كانتْ تقع على الأماكن (وذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو مني مَنْزِلة الشَّغافِ، وهو مني مَنْزلة الوَلَدِ، ويدلك على أنه ظرفٌ قولك: هو منّي بِمَنْزلة الولد، فإنَّما أردت أن تَجعله فِي ذلك الموضع، فصار كقولك: مَنْزِلي مكان كذا، وكذا، وهو مني مزجر الكلب، وأنت مِني =

وعامل المفعول فيه وما يشبهه وهو الْجَار والْمَجرور واحد من أربعة أمور:

أحدها: الفعل التام.

وثانيها: ما يشبهه كقوله تعالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. ونَحو: (صلى أمامك مَحبوب عندك).

وثالثها: ما أول بِما يشبهه نَحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]. أي: وهو الذي هو إله فِي السماء، أي معبود فِي السماء.

ونَحو: (لِسَانِي شَهْدَة إِذَا صَفَوْتُ وَعَلْقمٌ إِذَا سَلَوتُ).

ورابعها: ما فيه رائحة ما يشبه الفعل، نَحو: (أنا أبو المنهال بعض الأحيان).

وقوله: (أنا ابن ماوية إذا جد النقر)(٣٥٥).

فتعلق بعض وإذ بالاسْمَين العلمين، لا لتأوّلِهما باسم يشبه الفعل، بل لِمَا فيهما من

=

مقعد القابلة، وذلك إذا دنا فلزق من بين يديك... وهو منك مناط الثريًا».

انظر: المقتضب (٤/٣٤٣)، خزانة الأدب (١/٤١٩).

(٣٥٥) **القائل**: فدكي بن أعبد، أو عبيد الله بن هاوية الطائي، ونسب لبعض السعديين في الكتاب.

البحر: الرجز.

اللغة: ماوية: اسم أمه، وهو مأخوذ من الماوية: المرأة الصافية أو حجر البلورة تنبيهًا على نقاء عرضها، وكرم أصلها، (النقر) -بفتح النون، وسكون القاف-: صوت من طرف اللسان، يسكن به الفارس فرسه، إذا اضطرب به. [الأعلم (٢/٢٨٤)].

المعنى: أنا ابن ماوية، أنا البطل الشجاع، إذا حتمت الخيول عن اشتداد الحرب، واضطراب الخيول، والشطر الثاني، أو البيت الثاني: وجَاءَتِ الخيلُ أثافِيَّ زُمَرْ.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبتدأ. (ابن) خبر المبتدأ، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ابن مضاف، و(ماوية) مضاف إليه مَجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والْمَانع له من الصرف العلمية والتأنيث. (إذا) ظرف لِما يُستقبل من الزمان متعلق بِخبر المبتدأ؛ لأنه فِي المعنى: أنا الشجاع المقدام. (جد) فعل ماض، مبني على الفتح لا مَحل له من الإعراب. (النقر) فاعل. (جد) مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال الْمَحل بالسكون الْمَأتي به للوقوف.

الشاهد فيه: قوله: (... النقر) فإن الأصل تسكين القاف، والراء بعدها مُحركة بِحركة الإعراب، ولكنه لَمَّا أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلَى القاف قبلها.

المصادر: الإنصاف (٧٣٢)، الدرر اللوامع (٢/٢٣٤ - ٢٤١)، التصريح (٢/٣٤١)، العيني (٤/٥٥٩)، الجمل (٣٠)، الكتاب لسيبويه (٢/٢٨٤)، ط بولاق، (٤/١٧٣) هارون. هذا باب: الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيتحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين.

معنى قولك الشجاع أو الْجَواد.

وحكم المفعول فيه النصب، وجواز تعدده، وحذف عامله جوازًا فيما إذا قيل: (مَتَى جئت؟) فقلت: (يوم الجمعة)، أو قيل: (كم سرت؟) فقلت: (فرسخين)؛ أي: جئت يوم الْجُمعة، وسرت فرسخين.

ووجوبًا فيما إذا وقع الظرف صفة نَحو: (مررت برجل عندك)، أو حالاً نَحو: (مررت بزيد عندك)، أو خبرًا فِي الْحَال نَحو: (زيد عندك)، أو فِي الأصل نَحو: (ظننت زيدًا عندك)، والتقدير فِي جَميع ما ذُكِرَ: استقر أو مستقر.

أو صلة نَحو: (جاء الذي عندك) والتقدير: استقر عندك فقط؛ لأن الصلة لا تكون إلا جُملة، والوصف مع مرفوعه ضميرًا كان أو ظاهرًا فِي قوة المفرد؛ إلا فِي مَحلين فإنه فيهما فِي قوة الجملة.

أحدهما: إذا وقع مبتدأ واستغنى بِمرفوعه عن الْخَبر نَحو: (أقائم زيد).

وثانيهما: إذا وقع صلة لـ(أل) الموصولة على قول كما فِي الصبان.

وبقي مِما يُحذف فيه عامل الظرف وجوبًا موضعان:

الأول: المسموع بالْحَذف كقولك لِمن ذكر أمرًا تقادم حينئذ: (الآن)؛ أي: وجد ما تقوله حين إذ كان كذا، واسْمَع الآن قولي فهما من جُملتين، والمقصود نَهيه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له.

الثاني: المشتغل عنه كـ(يوم الجمعة صمت فيه)، ولا يقال: صمته؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يَجب جَرّه بـ(في)، أو نصبه توسعًا بِحذفها.

(فائدة):

قال يس[(٣٥٦)]: «الظرف المضموم لقطعه عن الإضافة لا يقع صفة ولا نَحوها إذا لَم يعلم المضاف إليه؛ لعدم الفائدة حينئذ وإلا وقع»، والله سبحانه وتعالَى أعلم.

فصل في المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وهو المصدر المعلل لحدث من غيرِ لفظه مشارك له في الزمان والفاعل.

---

(٣٥٦) يس الدين العُليمي.

(وأقسامه ثلاثة):

الأول: مُجرد من (أل) والإضافة، نَحو: (ضربت ابني تأديبًا).

والثاني: مُحَلى بـ(أل)، نَحو قوله(٣٥٧):

لا أقْعُـدُ الْجُـبنَ عَـنِ الْهِجَـاءِ ....(٣٥٨)

والثالث: مضاف، نَحو قوله تعالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

---

(٣٥٧) **القائل:** هو الْحَارث بن حلوة.

(٣٥٨) **البحر:** الْخفيف.

عجزه: (ولو توالت زمر الأعداء)

قال الشيخ خالد الأزهري: «وشاهد القليل فيهما؛ أي مقرون (بأل)، والْمَجرور منها... الشاهد: فالْجبن مفعول له، وهو مقرون (بأل)». [شرح التصريح (١/٣٣٦)].

اللغة: (لا أقعد) أراد لا أتكل، ولا أتوانَى عن اقتحام المعارك، ولقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخر عنها، ولَم يباشرها. (الجبن) -بضم فسكون-: هو الْهَيبة والفزع، وضعف القلب، والْخوف من العاقبة. (الهيجاء) الحرب، وهي تقصر وتُمَد.

الإعراب: (لا) نافية. (أقعد) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (الْجبن) مفعول لأجله. (عن الْهَيجاء) جار ومَجرور متعلق بقوله: أقعد. و(لو) الواو عاطفة، والمعطوف عليه مَحذوف. والتقدير: لو لَم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء. ولو: حرف شرط غير جازم. (توالت) توالَى: فعل ماض، والتاء: حرف دال على تأنيث الفعل. (زمر) فعل توالت، وزمر مضاف، و(الأعداء) مضاف إليه مَجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (الجبن) حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه مُحلًى (بأل). وقد اختلف النحاة في جواز مَجيء المفعول لأجله معرفًا، فذهب سيبويه، وتبعه الزمخشري إلَى جواز ذلك مستدلين على هذا بِمجيئه عن العرب فِي نَحو بيت الشاهد الذي نَحن بصدد شرحه. وقول شاعر الحماسة:

كَرِيم يَغُضُّ الطَّرفَ فَضْلَ جَائِهِ ... وَيَدنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله: (فضل جائه) مفعول لأجله، وهو معروف بالإضافة، إذ هو مضاف إلَى الضمير. وذهب الجرمي إلَى أن المفعول لأجله يَجب أن يكون نكرة؛ لأنه -فيما زعم- كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا (بأل). (فأل) هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافًا على معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه -رَحِمَه الله تعالَى- فِي هذه المسألة لورود الشواهد الكثيرة فِي النظم والنثر، ومِمَّا يدل على صحته وروده فِي قوله تعالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] والقول بزيادة الحرف، أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل فلا يصار إليه. [شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٨٨، ١٨٧، ١٨٩) رقم (١٦٣)].

وعامله فعل تام، نَحو: (قمت إجلالاً لعمرو).

أو صفة، نَحو: (أنا قاصدك ابتغاء لِمعروفك).

أو مصدره، نَحو: (هَمَّنِي قصدك ابتغاء معروفك)، لكن على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنَزع الْخَافض عند جُمهور البصريين، لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه؛ أي: جئتك أكرمك إكرامًا، كما قال الزجاج.

ولا للفعل المذكور لِملاقاته له فِي المعنى: كـ(قعدت جلوسًا) كما قال الكوفيون.

حكم المفعول له:

(وحكمه) جواز نصبه وجره بِحرف التعليل، وهو (اللام، ومن، وفي) بشروط ستأتي، ووجوب جره بِحرف مِمَّا ذكر إن فقد شرط من الشروط الآتية غير كونه للتعليل لامتناع الْجَر بِحرف التعليل عند فقده، نعم الأكثر فِي المجرد من (أل، والإضافة) مع الشروط الآتية النصب، والأكثر فِي الْمحل (بأل) مع الشروط الآتية الْجَر بِحرف مِمَّا ذكر.

(وأمَّا المضاف) فيجوز فيه الأمران على السواء وجواز تقديمه، وجواز حذفه لدليل نَحو: (جد شكرًا، ودن فدن) أمر من الدين بفتح الدال؛ أي: اقرض غيرك، أو من الدين بكسر الدال بِمعنى: الْمُجَازاة أو الخضوع حذفت علته لدلالة علة الأول أي: دن شكرًا، وعدم جواز تعدده سواء نصب أو جر، ومن ثَمَّ منع تعلق لتعتدوا فِي قوله تعالَى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]. بالفعل أن جعل (ضرارًا) مفعولاً به، بل هو متعلق بضرارًا، وإنَّما يتعلق به إن جعل حالاً، أي: مضارين. والله سبحانه وتعالَى أعلم.

فصل في المفعول معه

وهو الاسم الفضلة المنتصب بعد الواو بِمعنى (مع) واقعة بعد جُملة ذات فعل، أو اسم فيه معناه وحروفه بِمعنى أنَّها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لِمعمول العامل السابق فِي زمان تعلقه به سواء صاحبه فِي حكم العامل أيضًا كـ(جئت وزيدًا)، أم لا كـ(استَوى الماء وَالْخَشَبَة)(٣٥٩)، فهي بعكس واو العطف فإنَّها تنص على المصاحبة فِي الحكم سواء مع

---

(٣٥٩) هذا مثالٌ لِمَا لا يصحُّ عطفه على ما قبله من جهة المعنى؛ لأن معناه: ارتفع الْمَاء مع الْخَشبة.

قال الرضي: «قيل: لا يَجوز العطف فِي: (استوى الْمَاء والخشبة) أيضًا؛ لأن استوى هاهنا ليس بِمعنى استقام، بل بِمعنى ارتفع كما فِي قوله تعالَى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٦]. وله أن يَجوز العطف فِي هذا المثال أيضًا».

=

الزمان أم لا؛ لكونها لِمطلق الْجَمع.

شروط نصب المفعول معه:

(فشروط نصبه سبعة):

الأول: كونه اسْمًا، ولو تأويلاً.

والثاني: كونه فضلة.

الثالث: كونه بعد واو.

والرابع: أن تلك الواو للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لِمَعْمول العامل السابق.

والْخامس: أن المصاحبة في زمان تعلق العامل بِمعموله السابق.

والسادس: كونه بعد جُملة.

والسابع: كون الجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه فخرج عن الاسم نَحو: (جاء زيد والشمس طالعة)، ونَحو: (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ)(٣٦٠). في غير نصب تشرب، وخرج الفضلة نَحو: (اشترك زيد وعمرو).

وخرج بقيد بعد واو بقية المفاعيل ونَحو: (جئت مع عمرو، وبعت العبد بثيابه) مِمَّا يفيد المعية بغير (واو)، وبقوله بعد جُملة نَحو: (كل رجل وضيعته) إن قدر الْخبر مقترنان مثلاً لا مفردًا قبل الواو كموجود، وإلا جاز نصبها على حد (جئت وزيدًا).

=

ويقول: «استوى هاهنا بِمعنى تساوي، لا بِمعنى استقام، ولا بِمعنى ارتفع، والمعنى تساوي الْمَاء والخشبة في العلو». شرح الرضي على الكافية (٢/٤٠).

وفي شرح الفواكه الْجنيَّة على متممة الآجرومية (ص٢٣٢، ٢٣٣) للفاكهي، بتحقيقي: «.. استوى الماء والخشبة؛ أي: مع الخشبة؛ ألا ترى أن الخشبة لَم تكن معوجة حَتَّى تستوي، وإنَّما المقصود أن الْمَاء بلغ في ارتفاعه إِلَى الخشبة، فاستوى معها؛ أي: ارتفع، والْخَشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الْمَاء وزيادته». اهـ

(٣٦٠) قال الوراق في علل النحو (ص٥٨٧) بتحقيقي: «بعد ذكر هذا المثال: أي لا يكن منك أكل وشرب، ومعناه: لا يجمع بينهما؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين فعلى هذا يَجري حكمها».

وقال سيبويه -رَحِمَه الله- في الكتاب (٣/٤٢): «هذا باب الواو: .. فلو أدخلت الفاء هاهنا فسد المعنى». اهـ

وانظر: المقتضب للمبرد (٢/٢٥) هذا باب الواو، وابن معطي في الفصول الخمسون (ص٢٠٦)، الفصل الثالث فِي الْحُروف الناصبة للأفعال الْمُضَارعة، وقال: «إذا نَهاه عن الجمع بينهما نصب، كقولك... وذكره، ثُمَّ قال: فإن نَهاه جَميعًا جزم».

وبقوله: (ذات فعل...) إلخ، نَحو: (هذا لك وأبيك) فيجب جر أبيك إذ لَم يتكلم بنصبه خلافًا لأبي علي، ويكون (الواو) للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لِمعمول العامل السابق نَحو: (اشترك زيد وعمرو)، و(خلطت البر والشعير)؛ لأن المعية فيه من العامل، ويكون المصاحبة في زمان تعلق العامل بالمعمول السابق نَحو: (ضربت زيدًا وعمرًا) مِمًّا يصح فيه تسلط العامل نصبًا على ما بعد (الواو) فهي فيه للعطف اتفاقًا... فتنبه. وستأتي أقسامه... فترقب.

وعامله ما تقدمه من الفعل، أو شبهه فِي العمل بشرط صحة عمله فِي المفعول به فخرج الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، ودخل اسم الفعل، وحكمه أنه إمَّا راجع النصب على المعية، وذلك عند إمكان العطف بضعف إما من جهة اللفظ كما فِي نَحو: (سرت وزيدًا)؛ لضعف العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل، أو من جهة المعنى كقولِهم: (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها).

فإن المعنى لا يصح مع العطف إلا بتكلف كان بتقدير: لو تركت الناقة ترأم فصيلها؛ أي: تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أي يتمكن منه لرضعها؛ وذلك لأن رضاعه لا يتسبب عن مُجرد تركهما لاحتمال نفرتِها منه، أو من جهة اللفظ والمعنى معًا نَحو: (كن أنت وزيدًا كالأخ)؛ لعدم مطابقة الخبر مع العطف؛ ولاقتضائه توجه الأمر إلَى ما بعد (الواو)، والمقصود أمر المخاطب بأن يكون كذلك فتأمل.

وإمَّا مرجوح النصب على المعية وذلك إن أمكن العطف بلا ضعف كقوله تعالَى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. لوجود الفصل مع العطف على الضمير المرفوع والتشريك في الحكم لصحة توجه العامل إلَى المعطوف، بل هو أولى من عدمه ولا يرد أن فعل الأمر لا يتوجه للظاهر؛ لأنه يغتفر في التابع.

وإمَّا جائز النصب على المعية أو على تقدير عامل يليق بالمنصوب على السواء، وذلك عند امتناع العطف فقط كـ(سرت والطريق، ومشيت والْحائط، ومات زيد وطلوع الشمس)؛ لعدم تأتي التشريك في الحكم، وعدم المانع من جعل المعنى: (سرت مع الطريق، أو سرت ولابست الطريق)، وبقي أنه قد يتعين العطف، وذلك عند امتناع المعية، وتقدير العامل كـ(كل رجل وضيعته، واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو قبله، أو بعده)؛ لعدم شرط النصب السبعة الْمَارة، ونَحو: (كن أنت وزيد كالأخوين) على الصحيح المؤيد بالقياس

والسماع من كون ما بعد المفعول معه بِحسب ما قبل الواو فقط خلافًا لابن هشام فِي تَجويزه النصب في المثال بناء على قول الأخفش إن ما بعد المفعول معه يطابق ما قبل الواو، وما بعدها قياسًا على العطف، وقد يتعين تقدير العامل، وذلك عند امتناع العطف والمعية معًا كما فِي:

عَلَفْــتُها تِبْــنًا وَمَــاءً بَــارِدًا .... (٣٦١)

وقوله(٣٦٢):

.... (٣٦٣) وَزَجَّجْــنَ الْحَــواجِبَ والعُــيُونَا

إذ الماء لا يشارك التبن فِي معنى العلف ولا زمانه، والعيون لا تصاحب الْحَواجب في معنى التزجيج، وهو تدقيقها وتطويلها، ومصاحبتهما في الزمان أمر معلوم لا فائدة فِي قصده فيجب فيهما تقدير العامل أي: وسقيتها ماء، وَكَحَّلْنَ العُيُونَا، ولَم يذكروا تعين المعية.

---

(٣٦١) عجزه: (حَتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا).

البحر: الرجز. **القائل:** ذو الرُّمة.

اللغة: (علفتها) أطعمتها. (همّالة) صيغة مبالغة من قولهم: هملت عين فلان، إذا أرسلت دمعها إرسالاً.

الشاهد فيه: قوله: (وماء) فإنه لا يُمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله. وقال ابن هشام في (مغنِي اللبيب): وقيل: لا حذف، بل ضمّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها. وأُلزموا صحَّة نَحو: (علفتها ماءً باردًا وتبنًا)، فالتزموه. خزانة الأدب (١٣٩/٣) رقم (١٨١).

المصادر: الخصائص (٤٣٣/٢)، أمالي ابن الشجري (٣٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢)، والعيني (١٠١/٣، ١٨١/٤)، هَمع الهوامع (١٣/٢)، الأشْمُوني (١٤٠/٢)، التصريح (٢٤٦/١)، أمالي المرتضى (٥٢٩/٢).

(٣٦٢) **القائل:** هو الراعي النميري.

(٣٦٣) **البحر:** الوافر. صدره: (إذا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا).

اللغة: (الغانيات) جَمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بِجمالها عن الزينة. ويقال: هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلَى الرجال، ويقال: هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلَى الرجال. برزن: ظهرن. (زججن) رققن ودققن.

الشاهد فيه: قوله: (العيونا) فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد؛ لانتفاء اشتراك المعطوف -وهو العيون- مع المعطوف عليه -وهو الحواجب- فِي العامل، وهو زججن؛ لأن التزجيج الذي هو التدقيق والترقيق يكون للحواجب دون العيون. شرح شذور الذهب (ص ٣٠) رقم (١١٦).

(فالأنواع خَمسة) جواز المعية والتقدير، وتعين العطف وترجحه، وترجح المعية.

وحكمه أيضًا امتناع تقدمه على عامله باتفاق فلا تقول: (والنيل سرت).

وامتناع تقدمه على مصاحبه على الصحيح خلافًا لابن جني فلا تقول: (سار والنيل زيدًا) لا على قصد تقديم الواو ومعطوفها فيجوز في الضرورة، وكونه مقيدًا في كل اسم وقع بعد (الواو) بمعنى (مع)، وتقدمه فعلاً أو شبهه، وامتنع العطف على الصحيح خلافًا لابن جني في اشتراط صحة العطف، وغير مقيس بعد (ما، وكيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نَحو:

(ما أنت وزيدًا، وكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً من ثريد)(٣٦٤).

فقد سُمع نصب ما بعد الواو فِي المثالين من لسان بعض العرب.

فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: (ما تكون وزيدًا)، و(كَيْفَ تكُونُ وَقصعة مِنْ ثَريدٍ)(٣٦٥).

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

فصل

في المشبه بالمفعول به

وهو الاسم المنصوب بالصفة المشبهة بعد تَحويل إسنادها إلَى ضمير موصوفها، نَحو: (زيد حسن وجهه، أو حسن الوجه)، ولا يعمل فيه إلا الصفة المشبهة مُحلاة (بأل)، ومُجَرَّدة منها بشروط ستأتي. نعم، سَمَّى النحويون المنصوب على التوسع بِحذف الْجَار مشبهًا

---

(٣٦٤) قال سيبويه -رَحِمَه الله- في الكتاب (٣٠٣/١): «هذا باب: معنى الواو كمعناها في الباب الأوّل إلا أنّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعًا على كل حال».

انظر: ارتشاف الضرب (١٤٨٨/٣)، هَمع الهوامع (٢٤٣/٣)، التوطئة (٣٤٤)، المساعد (٥٤٢/١)، شرح التصريح (٣٤٣/١)، شرح الألفية لابن الناظم (٢٨٢)، إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (٥٦١/١) بتحقيقي.

(٣٦٥) انظر هذه العبارة في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣٠٣/١) هذا باب: معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل إلا أنّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعدها إلا رفعًا على كل حال.

وارتشاف الضرب (١٤٨٨/٣)، هَمع الهوامع (٢٤٣/٣)، التوطئة (٣٤٤)، المساعد (٥٤٢/١)، شرح الكافية (٦٩٠/٢)، لباب الإعراب (٢٨٩)، توضيح المقاصد للمرادي (٩٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٣٤٣/١)، إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (٥٦١/١، ٥٦٢) بتحقيقي.

بالمفعول به، وجعل بعضهم (البيت، والدار، والشام) فِي نَحو: (دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام) من المنصوب على التشبيه بالمفعول به... فتنبه.

أقسام المشبه بالمفعول:

(وأقسامه اثنا عشر):

أحدها: الموصول، نَحو: (زيد حسن ما بدا منه).

وثانيها: الموصوف المشبه للموصول، نَحو: (زَيدٌ حَسن نَوَالا أَعدُّهُ)[٣٦٦].

وثالثها، ورابعها: المضاف إلَى أحدهِما، نَحو: (زيد حسنٌ كُلُّ مَا بَدَا مِنْهُ)، ونَحو: (رَأيتُ رَجُلاً دقيقًا سِنان رُمحٍ يطعن به).

خامسها: المقرون (بأل)، نَحو: (زيد حسن الوجه).

وسادسها: الْمُجَرد من (أل)، نَحو: (زيد حسن وجهًا).

وسابعها، وثامنها: المضاف إلَى أحدهِمَا، نَحو: (زيد حسن وجه الأب)، ونَحو: (زيد حسن وجه أب).

وتاسعها: الْمُضَاف إلَى ضمير الموصوف، نَحو: (زيد حسن وجهه).

وعاشرها: المضاف إلَى مضاف إلَى ضمير الموصوف، نَحو: (زيد حسن وجه أبيه).

وحادي عشرها: المضاف إلَى ضمير مضاف إلَى مضاف إلَى ضمير الموصوف نَحو: (مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جَميلة أنفه).

وثاني عشرها: المضاف إلَى ضمير معمول صفة أخرى، نَحو: (مررت برجل حسن الوجنة جَميل خالَها).

وحكمه: جواز نصبه، ورفعه، أو جره، ووجوب ذكر عامله، ومنع تقدمه على عامله، ومنع حذفه، وجواز تعريفه وتنكيره. والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

(٣٦٦) أعده؛ بِمعنًى: أحسبه.

فصل في الحال[٣٦٧]

وَالْحَـالُ مِـنْ مَعْـرِفَةٍ مُنُكَّـرَا ... وَفَـضْلَةً وَصْـفًا كَجِـئْتُ ذَاكِـرَا

(و) هذا فصل فِي (الْحَال) وهو الْمُبَيِّن لِمَا انْبَهم (من) هيئات.

(معرفة) أو نكرة بِمسوغ كثيرًا، أو بدونه قليلاً حال كونه (منكرًا وفضلة).

و(وصفا)[٣٦٨]، ولو تأويلاً لتدخل الْجملة وشبهها، والمفرد الْجَامد لتأوّل كل بالوصف المشتق.

أقسام الحال:

(فأقسامه ثلاثة):

الأول: مفرد وهو نوعان:

المشتق: وهو الأصل، وهو ما دل على معنى، وذات متصفة به من اسم الفاعل.

(كجئت ذاكرًا) واسم المفعول نَحو: (ركبت الفرس مسرجًا)، والصفة المشبهة، نَحو: (أقبل زيد حسن الوجه).

وأمثلة المبالغة، نَحو: (أقبل الفتى مقدامًا).

وأفعل التفضيل، نَحو: (جاءني أبوك أحسن الناس ثيابًا).

وثانيهما: جامد: وهو ما دل على معنى فقط كالمصدر فِي حال وصف، نَحو: (زيد طلع بغتة)، أو على ذات فقط.

كأسد في نَحو: (برز زيد أسدًا).

(واعلم) أن الْحَال تقع جامدة[٣٦٩] فِي عشرة مواضع مجموعة في قول الشيخ عبد

---

(٣٦٧) انظر موضوع الحال فِي المراجع الآتية: الكتاب (٤٤/١، ٢٤٠، ٣٤٦، ٣٧٠، ٣٧٧)، (٦٠/٢، ٩٢)، هَمع الهوامع (٧/٤)، المقتصد (٦٧١/١)، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٢٣٥) بتحقيقي، خزانة الأدب (٥٧٢/١٢)، النحو الوافي (٣٦٣/٢).

(٣٦٨) (حد الْحَال): هو الاسم المنصوب بالفعل أو شبهه أو معناه المفسر لِمَا انبهم من الْهَيئات، أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه، أو وقوعه عليه. [شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٢٣٥)].

(٣٦٩) وقد وردت الحال جامدة مشبهة بالمشتقة في قول الشاعر:

بدَتْ قمرًا ومَالتْ خُوطَ بان ... وفـاحْتَ عَنْبرًا وَرَنَتْ غَـزالا

والشاهد فيه: على أن قمرًا وما بعده من المنصوبات أحوالاً مؤولة بالمشتق، أي بدت مضيئة كالقمر، =

الهادي نَجا بقوله:

«تقع الحال مع وجود إذا رتبت أو شبهت».

الثاني: جُملة وهي كل مركب من فعل ومرفوعه، أو من مبتدأ وخبر سواء كان حكمها مثبتًا أو منفيًّا، نَحو: (جاء زيد يضرب) بالبناء للفاعل، أو المفعول، ونَحو: (جاء زيد وقد ضرب) بالبناء للفاعل أو المفعول أيضًا، ونَحو: (جاء زيد لا يهان أو لا يسوء أحدًا)، ونَحو: (جاء زيد وهو راكب).

(وشروطها اربعة):

أحدها: أن تشتمل على رابط وهو إمَّا ضمير ذي الحال، أو واو تسمى واو الْحَال وواو الابتداء.

وعلامتها: صحة وقوع (إذ) موقعها، أو الضمير والواو معًا.

وثانيها: أن تكون خبرية.

وثالثها: أن تكون غير تعجبية.

ورابعها: أن لا تصدر بعلم استقبال كـ(سوف، ولن) وأداة الشرط.

ويَمتنع ربط الْجملة بالواو فِي ثَمان مسائل:

أحدها: جُملة الماضي المتلو بـ(أو)، نَحو: (لأضربنه ذهب أو مكث).

وثانيها، وثالثها: الْجُملة التالية الاسمية كانت كـ(ما ضربت أحدًا إلا زيد) خبر منه أو ماضوية كـ(ما تكلم زيد إلا قال حقًّا)، وشذ قوله:

نِعْـمَ امْـرُءٌ هَـرِمٌ لَـمْ تَعْـرُ نَائِـبَةٌ ... إِلاَّ وكَـانَ لِمُـرتَاعٍ بِهَـا وِزْرًا(٣٧٠)

وَمالت متثنية كخوط بانٍ، وفاحت طيبة النشر كالعنبر، ورنت ملية كالغزال، قال الواحدي: هذه أسْمَاء وضعت موضع الحال.

المعنى: بدت مشبهة قمرًا في حسنها، ومالت مشبهة غصن بان في تثنيتها، وفاحت مشبهة عنبرًا في طيب رائحتها، ورنت مشبهة غزالاً في سوار مقلتها وهذا يسمى التدبيج في الشعر. [خزانة الأدب (٣/ ٢٢٢) رقم (١٩٨)].

(٣٧٠) **البحر:** البسيط.

اللغة: (أهرم) اسم رجل، ومعروف أن هرم بن سنان المريّ هو ممدوح زهير بن أبي سُلمي. (لم تعر) لم تنزل، من عرا الأمرُ يعرو، إذا نزل، (نائبة) أصلها اسم فاعل مؤنث من ناب ينوب ومعناه نزل. ثم أطلقت النائبة على الحادثة والكارثة (لمُرْتاع) مُرْتاع: اسم فاعل من ارتاع، وأصله الروع، وهو الخوف،

وقيل: غير شاذ.

ورابعها: المؤكدة لِمضمون جُملة كـ(هو الحق لا شك فيه).

وخامسها: الْجُملة المعطوفة على حال قبلها، نَحو: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وسادسها: المضارعية المنفية بِما كقوله:

عَهِـدْتُكَ لاَ تَـصْبُو وَفِـيكَ شَـبِيبَةٌ .... (٣٧١)

وسابعها: المضارعية المنفية بـ(لا) كقوله تعالَى: ﴿مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

وثامنها: الجملة المصدرية بمضارع مثبت غير مقترن بـ(قد) نحو: (جاء زيد يضحك).

ويَجوز الربط بـ(الواو) فيما عدا هذه المسائل، ومنه الجملة المصدرة بِمعمول المضارع فلذا جــوَّز البيضاوي جــعل: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. حالاً من فاعل نعبد

=

والفزع. وتقول: راعني الشيء يَرُوعني، وروَّعني، وقد ارتعت به، وله. وزراء ملجأ، ومعينا.

والمعنى: نِعْمَ امرأ هرم لَم تَنْزل بأحد كارثة من كوارث الدهر إلا كان هو معينًا لمن نزلت به، وناصرًا له.

الشاهد فيه: قوله: إلا، وكان لمرتاع بِها وزرًا فجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال، وجاء الماضي فيها مصدرًا بالواو مع أنه تالٍ لـ(إلا).

المصادر: الصبان (٢/١٨٨)، شرح التصريح (٢/٦٧٧) رقم (١٤٦)، الأشموني (٣/٣٢).

(٣٧١) البحر: الطويل.

عجزه: (فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا).

اللغة: عهدتك: عرفتك. (تصبو) من الصبوة، وهو الميل إلى النساء. (شبيبة) هو الوقت الذي يكون فيه الإنسان موفور القوة جم النشاط الجسماني. (صَبًّا) وصف من الصبابة، وهي رقة الهوى والعشق. (متيمًا) اسم مفعول مصدر. (تيمه العشق) إذا استعبده وأذله. ومن قال العرب: (يتم اللات) يريدون عبد اللات وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٢/٦٧٩) بحيري رقم (٢٨٠): «.... الصورة السادسة: المضارع المنفي بـ(ما) كقولِهم: ....الشاهد». ثُمَّ قال عقبة: «أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة (تصبو) حال من الكاف في (عهدتك)، ولَم تقترن بالواو».

قلت: ذكر الشاهد الشيخ خالد -رحِمه الله- (ما تصبو) بدلاً من (لا تصبو).

المصادر: الأشموني (٢/١٨٩)، هَمع الهوامع (١/١٤٦)، (١/٢٠٣)، المساعد (٢/٤٤)، شرح التسهيل (٢/٣٦٠).

والمضارعية المقترنة بقد فيلزمها الواو، ونَحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

وأقسام الجملة التي لا يمتنع ربطها بالواو ثلاثة:

أحدها: أن تكون من سببي ذي الْحَال فيلزمها العائد والواو تقول: (جاء زيد وأبوه منطلق، وخرج عمرو ويده على رأسه)؛ إلا ما شذ من نَحو: (كَلَّمتُه فوه إِلَى فِيَّ).

وثانيها: أن تكون أجنبية فتلزمها الواو نائبة عن العائد، وقد يجمع بينهما نَحو: (قدم عمرو وبشر قام إليه)، وقد جاءت بلا (واو)، ولا ضمير فِي قوله:

ثُــمَّ انْتَـصَبْنَا جِـبَالُ الـصُّغْدِ مُعْرِضَةٌ ... عَلَى الأَيْسَارِ وَعَنْ أَيْمَانِنَا جُدَدَ[(٣٧٢)]

فجبال الصغد معرضة حال.

وثالثها: أن تكون صفة ذي الْحَال نَحو: ﴿تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْكُمْ وَأَنْتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. وكلام النحويين يدل على أنه يَجوز فيها الوجهان باطراد فاحفظه.

(القسم الثالث) شبه الْجُمْلة وهو الظرف نَحو:

(جاء زيد أمام عمرو)، والْجَار والْمَجرور نَحو: (جئتك فِي صنعاء).

أنواع صاحب الحال:

(وأنواع صاحب الْحَال ثلاثة):

الأول: المعرفة، وهو الأكثر كما فِي المثل المذكور.

والثاني: النكرة بِمسوغ وهو الكثير؛ لأنه مبتدأ في المعنى، والمبتدأ لا يكون فِي الغالب إلا معرفة، أو نكرة بِمسوغ، والمسوّغ أحد أمور منها:

تقديْم الْحَال عليه نَحو: (فيها قائمًا رجل) فقائمًا حال من رجل، ومنها تَخصيصه بوصف نَحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥].

فأمرًا حال أمر الأول لتخصيصه بالوصف بِحكيم؛ أي: مُحكم، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ضد النهي أي حال كونه مأمورًا به من عندنا.

وإنَّما جاء الحال هنا من المضاف إليه؛ لأن المضاف لفظ (كل) وهي بِحسب ما تضاف إليه فهي كالْجُزء فِي صحة الاستغناء عنها بِما بعدها.

ومنها: تَخصيصه بالإضافة نَحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

---

(٣٧٢) لَم أقف عليه.

ومنها وقوعه بعد نفي نَحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. فلها كتاب معلوم جُملة في موضع الحال من قرية.

ومنها: وقوعه بعد استفهام نَحو قوله(٣٧٣):

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرى   لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلا(٣٧٤)

فباقيا حال من عيش.

ومنها وقوعه بعد نَهي نَحو:

لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا(٣٧٥)

والنوع الثالث: النكرة بلا مسوغ وهو قليل سَمع فِي نَحو قولِهم: (مررت بِماءٍ قِعْدَةً رَجُلٍ)، وقولِهم: (عليه مائةٌ بِيضًا)(٣٧٦). فبيضًا بكسر الياء حال من مائة لا تَمييز؛ لأنَّها تَمييزًا لِمائة يَجب كونه مفردًا مَجرورًا بإضافتها إليه.

وفي الْحديث: «صَلّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدًا وصلى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيَامًا»(٣٧٧).

---

(٣٧٣) القائل: رجل من بني طيء كما قال ابن مالك. [شرح التصريح (١/٣٧٨)].

(٣٧٤) البحر: البسيط. قال الشيخ خالد الأزهري: «(فباقيًا): حال من عيش لكونه مسبوقًا بالاستفهام بِهل، و(صاح) منادى مُرَخم: صاحب على غير قياس. و(حُمَّ) -بضم الْحَاء المهملة- بِمعنى قدر، والإبعاد بكسر الهمزة مصدر أبعد. و(الأمل) مفعول». [شرح التصريح (١/٣٧٨)]. وأشار إِلَى ذلك ابن مالك في الْخُلاصة بقوله:

ولَم ينكر غالبا ذو الْحَال   لَم يتأخر أو يـخصص أو يبن

المصادر: العيني (٣/١٥٣)، هَمع الهوامع (١/٢٤٠)، الدرر اللوامع (١/٢٠١).

(٣٧٥) هذا المثال ذكره ابن مالك في ألفيته (ص٣٣) في باب الحال- البيت الثامن- وهو بتمامه:

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ

قال المكودي: (فمستسهلا) حال من امرئ الأوّل.

وسّوغ ذلك تقدم النهي. [شرح المكودي للألفية (ص٨٨)].

(٣٧٦) قال سيبويه -رحمه الله-: «هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة. ... ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضًا، والرفع الوجهُ، وعليه مائةٌ عينًا، والرفع الوجه. وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ؛ والجرُّ الوجهُ. وإنَّما كان النصبُ بعيدًا من قبَل أن هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يَجعلوه حالاً». [الكتاب (٢/١١٢)].

(٣٧٧) لَم أعثر على هذا الحديث فِي مصنفات الحديث، ضعيف أو صحيح، ولكن ترجم مسلم: باب بِهذا الاسم، انظر مسلم، ونسبه ابن مالك لابن الجوزي في كتاب (مسند الأسانيد) ولَم يُعثر عليه.

«وهذا الحديث سَماعي ولا يُقاس عليه وهذا عند الخليل ويونس، أمَّا عند سيبويه فذهب إِلَى جواز كون =

وهذا النوع مقيس عند سيبويه؛ لأن الْحَال إنَّما دخلت لتقييد العامل فلا معنَى لاشتراط المسوغ فِي صاحبها فلذا أجاز: (فيها رجلٌ قَائِمًا)[٣٧٨]، وقصره الخليل[٣٧٩] ويونس على السماع، ويكون صاحب الْحَال عند الجمهور مرفوعًا بفعل أو اسم تأمين، أو حرف فيه معنى الفعل، ويُمْنع كونه مرفوعًا بمعنوي وهو المبتدأ إلاَّ إذا كان معمولاً فِي المعنى لفعل الشرط أو غيره بأن يكون مفعولاً، أو فاعلاً فِي المعنى لَمَّا ذُكر، ومنصوبًا كذلك ومَجرورًا بِحرف أو بالمضاف.

وعند سيبويه يكون مرفوعًا بعامل معنوي، أو لفظي من فعل، أو اسم تأمين، أو ناقصين، أو بِحرف، ومنصوبًا بفعل، أو اسم تأمين، أو ناقصين، أو بِحرف، ومَجرورًا بِحرف، أو بالمضاف.

(وشرط هذا عند الجمهور أحد ثلاثة أمور):

الأول: أن يكون المضاف مِمَّا يصح أن يعمل فِي الْحَال كاسم الفاعل والمصدر ونَحوهما مِمَّا تضمن معنى الفعل فتقول: (هذا ضارب هند) مُجَردة، و(أعجبني قيام زيد مسرعًا).

والثاني: أن يكون المضاف حرًا من المضاف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧].

والثالث: أن يكون المضاف مثل الجزء من المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه نَحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. فحنيفًا حال من إبراهيم والملة كجزء من المضاف إليه إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل فِي غير القرآن: أن اتبع إبراهيم حنيفًا؛ لصح.

و(العامل في الحال ثلاثة أنواع):

الأول: الفعل وهو ضربان:

=

ذي الحال نكرة قياسًا مطردًا، ووجهه أن إنَّما دخلت لتفيد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه». من كتاب توشيق الخلان (ص٢٠١).

(٣٧٨) هذا مثال ذكره سيبويه في [الكتاب (٢/٥٢)].

(٣٧٩) قال سيبويه: «مررتُ برجلٍ قائمًا، إذا جعلت الممرور به في حال قيام، وقد يَجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل -رحِمَه الله-». [الكتاب (٢/١١٢)].

أحدهما: المتصرف، وهو ما يتغير من الماضي مثلاً إلَى غيره.

وثانيهما: غير المتصرف، وهو ما لا يتغير كذلك كفعل التعجب، نَحو: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا).

النوع الثاني: المشبه للفعل، وهو ضربان أيضًا.

أحدهما: الوصف المشبه للفعل المتصرف، والمراد به ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث، والتثنية، والجمع قبولاً غير مقيد بكونه مع (أل) أو الإضافة كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وثانيهما: الوصف المشبه للفعل الغير المتصرف، والمراد به ما تضمن معنى الفعل وحروفه ولَم يقبل ما ذكر أصلاً كاسم الفعل نَحو: (نزال مسرعًا)، أو قبله مقيدًا بكونه مع (أل)، أو الإضافة كأفعل التفضيل نَحو: (زيد أحسن من عمرو ضاحكًا).

(النوع الثالث) معنى الفعل وهو لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه وأضربه عشرة.

أحدها: الظرف نَحو: (زيد عندك قائمًا).

وثانيها: الْجَار والْمَجرور نَحو: (زيد في الدار قائمًا).

وثالثها: اسم الإشارة نَحو: (تلك هند مجردة).

ورابعها: حرف التنبيه كـ(ها أنت زيد راكبًا).

وخامسها: حرف التشبيه نَحو: (كأن زيدًا راكبًا أسد).

وسادسها: حرف التمني نَحو: (ليت زيدًا أميرًا أخوك).

وسابعها: حرف الترجي نَحو: (لعل زيدًا أميرًا قادم).

وثامنها: الاستفهام المقصود منه التعظيم كـ(يا جارتا ما أنت جارة).

بناء على أن جارة حال لا تَمييز وذلك أن جارتًا منادى مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وما للاستفهام التعظيمي مبتدأ، وأنت خبره، وجارة إمَّا حال من أنت، والعامل فيه الاستفهامية أو تَمييز للنسبة؛ لأن الضمير معلوم المرجع بالخطاب؛ أي: لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الْجَار.

وتاسعها: النداء نَحو: (يا أيها الرجل قائمًا).

وعاشرها: أمَّا نَحو: (أما علمًا فعالِم) بناء على تقدير مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالِم فعلمًا حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه (أما)، وشرط عامل

الحال عند الجمهور الاتحاد مع عامل صاحبها إمَّا تَحقيقًا نَحو: (جاء زيد راكبًا)، أو تقديرًا كما في: (أعجبني وجه زيد مبتسمًا، وصوته قارئًا)، وفِي: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقوله: (هذا بيت ذا صريح النص فأصغ له).

أمَّا مثال الإضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تَجعل المضاف إليه كأنه معمول الفعل.

وأمَّا الآيتان والبيت فالمعنى فيها أشير إلَى أمتكم وإلَى صراطي، وتنبه لصريح النصح فالعامل فِي الحقيقة الفعل الذي أشير إليه بِهذه الأدوات المتضمنة معنى الفعل دون حروفه كأتَمنَى وأترجى، وفعل الشرط فِي (أمَّا) فإسناد العمل إليها ظاهري فقط، ومن هنا يظهر وجه منع الجمهور مَجيء الْحَال من المبتدأ؛ لأن الابتداء عامل معنوي لا يعمل فِي الحال لضعفه فيحتاج لعامل غيره، والاختلاف مَمنوع، وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز اختلاف العامل فِي الْحَال وصاحبها.

وحكم الحال:

وجوب نصبه أصالة، وقد يُجر لفظه بالياء الزائدة؛ وإلا بعد النفي كقوله(٣٨٠):

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حكِيمُ بنُ الْمسيَّبِ مُنْتَهَاهَا(٣٨١)

---

(٣٨٠) قائله: القُحيف العُقَيليُّ يَمدح حكيم بن المسيب القشيري. والقحيف: شاعر إسلامي. ذكره الجمحي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام. وهو شاعر مُقلّ، شُبب بِخَرقاء مَحبوبة ذي الرمة.

القحيف بن خُمير بن سُليم النّدَى بن عبد الله بن عوف بن حرن بن مُعاوية بن خفاجة بن عمرو بن عُقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. كذا في الجمهرة والعباب للصاغاني. والقُحيف: -بضم القاف، وفتح المهملة-. وخُمير: -بضم المعجمة، وفتح الميم-. وسُليم: -بضم السين، وفتح الآخر-. وأضيف إلَى الندى لاشتهاره بالكرم. وقال الصاغاني: «رأيت بِخط مُحمد بن حبيب في أول ديوان شعر القُحيف (البَدِيّ) بالباء الموحدة وتشديد الياء». [خزانة الأدب (١٠/١٣٩)].

(٣٨١) فعله: (تنفَّيت القلاص إلَى حكيم خوارجَ من تَبالة أو مِناها)

اللغة: (تنفيت القلاص)..إلخ؛ أي: جعلتها أنضاء: جَمع نضوة -بالكسر- أي: المهزولة من شدة الأسفار. (القلاص) -بالكسر- جَمع قلوص -بالفتح- وهي الناقة الشّابة. (وحكيم) هو ابن المسيب. (خوارج): جَمع خارجة. و(تبالة) -بفتح المثناة الفوقية بعدها موحدة- بلدة صغيرة من اليمن. (مناها) -مني- بكسر الميم- موضع من بلاد بن عامر، ليس مِنى مكة. وقوله: (فما رجعت بِخائبة)....إلخ. أورده ابن هشام في (المغني) على أن الباء تزاد في الحال المنفي عاملها. أي: فما رجعت خائبة. وخرّجه =

وجواز تقديْمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا أو شبيهًا به ما لَم يقع كل منهما بعد ما يَمنع تقديم الْحَال عليه، كاقترانه بـ(لام قسم) نَحو: (لأصبرّن مُحتسبًا)، أو كونه صلة لِحرف مصدري نَحو: (لك أن تتنقل قاعدًا)، أو صلة لـ(أل) كـ(أنت المصلي فذا)، ولَم يقدم الْحَال فِي شيء من ذلك، ومنع تقديمه على عامله إذا كان فعلاً غير متصرف فيمتنع: (ضاحكًا ما أحسن زيدًا)، أو وصفًا لا يشبه الفعل المتصرف فيمتنع: (زيد ضاحكًا أفضل منك)؛ إلا فِي مسألة ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل فيها يعمل عند الجمهور في حالين:

إحداهما: متقدمة عليه.

والأخرى: متأخرة عنه نَحو: (زيد مفردًا أنفع من عمرو معًا).

أو كان معنويًا فلا تقول: (مُجردة تلك عند، ولا أمير البيت زيدًا أخوك، ولا راكبًا كان زيدًا أحد)، وقد ندر تقديْم الْحَال على عامِلها الظرفي نَحو: (زيد قائمًا عندك) والْجَار والْمَجرور. نُحو: (سعيد مستقر فِي هجر) على خلاف في ذلك.

(ووجوب حذف عامل الحال الغير المعنوي فِي ثلاثة مواضع):

أحدها: إذا كانت مؤكدة لِمضمون جُملة اسمية جزآها معرفتان جامدان نَحو: (زيد أخوك عطوفًا، وأن زيد معروفًا) أي: أحقه عطوفًا بفتح الهمزة، وضم الْحَاء المهملة، أو بضم فكسر، وأحقه معروفًا بضم الْهَمزة، وفتح الْحَاء المهملة لا غير.

وثانيها: النائبة من خبر المبتدأ نَحو: (ضربي زيدًا قائمًا)؛ أي: إذا كان، أو إذا كان قائمًا، وقد سبق تقريره فِي مبحث المبتدأ والخبر.

وثالثها: ما أفهمت ازديادًا أو نقصًا بتدريج كقولِهم: (اشتريته بدرهم فصاعدًا، وتصدقت بدينار فَفلْسًا)؛ أي: فذهب الثمن صاعدًا، وذهب المتصدق به سافلاً، وعدم وجود حذف عاملها إذا كانت مؤكدة لعاملها، وهي كل وصف دل على معنى عامله سواء خالفه لفظا نَحو: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. أو وافقه لفظًا نَحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [النساء: ٧٩]. أو كانت مؤكدة لصاحبها نَحو: ﴿لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ

=

أبو حيّان على أنّ التقدير: بِحاجة خائبة، فالْجَار والْمَجرور هو الحال، وركاب فاعل رجعت، وهي الإبل التي يُسار عليها الواحدة راحلة، ولا واحد لَها من لفظها. والخيبة: زمان المطلوب.

المصادر: خزانة الأدب (١٠/١٢٧- ١٣٩)، الهمع (١/١٢٧)، اللسان (منى)، شواهد المغني (١١٠).

جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

أو كانت غير مؤكدة أصلاً وهي ما سوى ما ذكر.

وجواز تعددها وصاحبها مفرد نَحو: (جاء زيد راكبًا ضاحكًا)، أو متعدد نَحو: (لقيت هندًا مصعدًا منحدرة).

ويَجعل فِي نَحو: (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا).

الأول، والثاني: الاسْمَين.

والثاني: لأولِهما.

ومنع مَجيء الْحَال من المضاف إليه إلا بشروط كما علمت. والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

فصل في التمييز[٣٨٢]

وَكُلُّ تَمْيِيزٍ بِشَرْطِ كَلاَ كَطِبْتَ نَفْسًا ....

(و) هذا فصل في (كل) ما يسمى بـ(تَميز) ومفسر[٣٨٣] وتفسير ومبين وتبيين[٣٨٤].

وهو: الاسم المنصوب.

(بشرط) تنكيره، وتضمنه معنى (مِنْ) بِمعنى أنه يشير إلَى معناها وهو: (بيان جنس ما قبله ولو بالتأويل) لكون الحرف مقدرًا في نظم الكلام بِحيث أنَّها تؤدي معناها بنفسها مَحذوفة وإن لَم يصح تقديرها وكونه.

(كملا) إمَّا لبيان إجْمَالِي ما قبله، وإمَّا لِمجرد التأكيد، كقوله[٣٨٥]:

---

(٣٨٢) ينظر موضوع التمييز في: الكتاب (٢٠٢/١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٤١٧)، المقتضب (٣٢/٣، ٣٤)، هذا باب: التبيين والتمييز، شرح جمل الزجاجي (٢٨١/٢)، علل النحو للوراق (ص٥٣٦) بتحقيقي، خزانة الأدب (٩٩/٤)، (٣٧٠/٧، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠)، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٢٤٠) بتحقيقي، شرح التصريح (٣٩٣/١)، شرح المكودي على الألفية (ص٩٢).

(٣٨٣) المفسر لِما انبهم من الذوات باعتبار الوضع أو النسب الكائنة في جمل أو شبهها. شرح الفواكه الجنية (ص٢٤٠)، بتحقيقي.

(٣٨٤) الذين لقبوا التمييز هم الكوفيون وهذا اصطلاحهم. انظر: المقتضب (٣٣/٣، ٣٤).

(٣٨٥) قائله: أبو طالب عم النبيﷺ.

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ بِـأَنَّ دِيْـنَ مُحَمَّـدٍ مِـنْ خَيْـرِ أَدْيَـانِ الْبَـرِيَّةِ دِيْنًا[٣٨٦]

وكذا ما ورد من تَمييز الظاهر فِي باب (نعم، وبئس) والمبين إجْمَالي ما قبله قسمان:

أحدهما: المبين إجمالي النسبة، وهو نوعان:

(أ) مُحوّل. (ب) وغير مُحوّل.

والْمُحوّل: له ثلاث حالات؛ لأنه إمَّا مُحوّل عن الفاعل كـ(طبت نفسًا، وتصبب زيد عرقًا، وتفقأ -أي: امتلأ- بكر شحمًا). وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].

إذ الأصل في هذه الأمثلة: (طابت نفس، وتصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، واشتعل شيب الرأس) فَحَوَّل الإسناد عن المضاف إلَى المضاف إليه فحصل إجْمَال فِي النسبة، ثُم جيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تَمييزًا مبالغة وتأكيدًا فإن ذكر الشيء مُجْمَلاً ثُمَّ مفسرًا أوقع فِي النفس من ذكره مفسرًا أولاً.

وإمَّا مُحوّل عن المفعول نَحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. إذ الأصل: وفجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن المضاف الذي هو المفعول وجعل تَمييزًا، وأوقع الفعل على الأرض.

وإمَّا مُحوّل عن غيرهِما بأن يكون مُحولاً عن المبتدأ، وهو الواقع بعد اسم التفضيل بشرط أن يصلح للفاعلية بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً نَحو: ﴿يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً﴾ [الكهف: ٣٤]. أصله مالِي أكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير

---

(٣٨٦) البحر: الكامل. قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٣/٤١٠، ٤١١) بحيري: «أجاز المبرد، وابن السراج، والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، ومنعه سيبويه والسِّيرافي مُطلقًا سواء أفاد معنى زائدًا على الفاعل أم لا، وحجتهما أن التمييز لرفع الإبْهَام، ولا إبْهَام مع ظهور الفاعل».

ونقضه ابن مالك في شرح التسهيل (٣/١٥) إذ قال: «وحامل سيبويه على المنع كون التمييز فِي الأصل مسوقا لرفع الإبْهَام، والإبْهَام إذا ظهر الفاعل زال، فلا حاجة إلَى التمييز». اهـ

ونقض ابن مالك مبني على الإجْمَاع على جواز له من الدراهم عشرون درهَمًا... ثُمَّ ذكر الشاهد.

فابن مالك يرى أن كلمة درهَمًا في المثال، و(دينار) في البيت تَمييز مع أنه لَم يرفع إبْهامًا؛ لأنه لا إبْهَام حتى يرفعه فهذا جائز بلا خلاف، وسبب الْجَواز أن التمييز يُراد به التوكيد لا رفع الإبْهام.

المصادر: شرح الكافية لابن مالك (٢/١١٠٧)، شرح التسهيل (٣/١٥)، العيني (٤/٨)، خزانة الأدب (١/٥٧٢)، الأشموني (٣/٣٤).

المضاف إليه، وأقيم مقام المضاف، وارتفع فصار اللفظ: (أنا أكثر منك) ثُم جيء بالْمَحذوف تَمييزًا فصار: (أنا أكثر منك مالاً).

وغير المحول عن شيء أصلاً نَحو: (لله دره فارسًا، وما أحسنه رجلاً).

والضابط للمحوّل وغيره هو أنه متى كان المنسوب إليه الْحُكم فِي الظاهر نفس التمييز في المعنى كان غير مُحوّل أصلاً كـ(نعم رجلاً زيد، وما أحسن زيد رجلاً)، وإن كان فاعلاً فِي المثال الأول ومفعولاً في الثاني.

ومَتَى كان المنسوب إليه الحكم في الظاهر غير التمييز فِي المعنى كان مُحَولاً نحو: (ما أحسن زيد أدبًا)؛ فإنه مُحَوَّل عن المفعول أي: (ما أحسن أدب زيد)، ولا يلزم كون النسبة في جُملة بل قد تكون فِي غيرها نَحو: (عجبت من طيب زيد نفسًا، وزيد طيب نفسًا)؛ إذ الأصل: عجبت من طيب نفس زيد، وزيد طيبة نفسه.

فالأول: مُحول عن فاعل المصدر.

والثاني: مُحول عن فاعل الوصف.

وعامل المبين لإجْمَال النسبة كالذي لِمجرد التأكيد إمًّا فعل، أو ما فيه حروفه، ومعناه على أحد قولين:

والثاني: أن الناصب نفس الجملة، ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تَمام الكلام أي: عن تَمام الْجُملة؛ لأنَّها هي الناصبة له، واختاره ابن عصفور، والفعل العامل على الأول نوعان:

أحدهما: المنصرف، وهو ما يتغير من الماضي مثلاً إلَى غيره كما مر فِي الْحَالِي.

وثانيهما: غير المنصرف، وهو ما لا يتغير كذلك كفعل التعجب، ونعم وبئس، وما فيه حروف الفعل ومعناه نوعان أيضًا:

أحدهما: ما قبل التثنية والجمع والتأنيث لا بقيد كونه مع (أل) أو الإضافة كالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وثانيهما: ما لا يقبل ما ذُكِرَ أصلاً كاسم الفعل نَحو: (دراك زيدًا علمًا)، أو لا يقبله لا بقيد كونه مع (أل) أو الإضافة كأفعل التفضيل نَحو: (زيد أحسن منك نفسًا) كما مر في الْحَال.

وكَمَـــــــن عَـــــسَلاً ....

(و) (**القسم الثاني**):

المبين إجمال الذات وأنواعه أربعة:

أحدها: مبين إجْمَالِي المقادير وهي الممسوحات نَحو: (له شبر أرضًا)، والمكيلات نَحو: (له قفيز برًا)، والموزونات: (كمن عسلاً) من نَحو: (لزيد عندي من عسلا)، أو (له عندي منوان عسلاً وتَمرًا).

وثانيهما: مبين إجمال شبه المقادير وهو ما أجرته العرب مَجراها لشبهه بِها في مطلق المقدار وإن لَم يكن معينًا فشبه الكيل نَحو: (عندي سقاء ماء، ونَحى سَمنًا)، وشبه الوزن نَحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧].

وشبه المساحة نَحو: (ما فِي السماء قدر راحة سحابًا).

ومِما يحتمل الوزن والمساحة قولُهم: (على التمرة مثلها زيدًا).

وثالثها: مبين إجمال العدد نَحو: (عندي عشرون درهَمًا، وخَمسة عشر عبدًا).

ورابعها: مبين إجمال فرعه كـ(خاتَم حديد)، وليس هذا حالاً عند المبرد، وابن مالك لِجموده، وتنكير صاحبه، ولزومه، والغالب فِي الحال خلاف ذلك.

وأوجب سيبويه فِي هذا الحالية كـ(خاتَمك حديدًا)؛ لأنه ليس مقدارًا ولا شبهه.

وعامل هذا القسم المبين إجمال الذات بأنواعه الذات المبهمة من المقادير وشبهها والعدد والفرع بلا خلاف، وإنَّما عمل داها مع جُموده إمَّا لشبهه بالفعل من كما رجحه المصرح، وإمَّا لشبهه باسم الفاعل في الاسْمية، وطلب معموله في المعنى، ووجود ما به تَمام الاسم وهو التنوين والنون، (فعشرون درهَمًا) شبيه (بضاربين زيدًا)، و(رطل زيتًا بضارب زيدًا)، وحكم التمييز أن يكون اسْمًا صريْحًا لا جُملة، ووجوب نصبه إن لَم يصلح للحمل على ما قبله وهو المحوّل عن الفاعل الاصطلاحي، ومنه تَمييز أفعل التفضيل على ما مر، أو عن المفعول، وتَمييز العدد الصريح فيمتنع جره بـ(من) فِي هذه الثلاثة؛ لأن المحوّل عنهما مفسر للنسبة أو لذات مقدرة، وتَمييز العدد الصريح مفرد، وما قبله متعدد فلا يصلح واحد منها للحمل على ما قبله الذي هو شرط مَجرور من البيانية، وجواز نصبه وجره بـ(من) البيانية إن صلح للحمل على ما قبله وهو تَمييز النسبة غير المحوّل أصلاً، وإن كان فاعلاً، أو مفعولاً فِي المعنى كـ(لله درّك فارسًا، وأبرحت جارًا، وما أحسن زيدًا رجلاً)، وتَمييز غير العدد الصريح من تَمييز المفرد.

وقوله نَحو: (كم من عبد ملكت، وعندي منوان من عسل وتَمر[٣٨٧])، ومنع تقديْمه اتفاقًا على عامله الغير المتصرف سواء كان فعلاً نَحو: (ما أحسن زيدًا عالِمًا)، أو غير فعل نَحو: (عندي عشرون درهَمًا)، أو الذي بِمعنى الغير المتصرف نَحو: (كفى بزيد رجلاً)؛ لأنه بِمعنى ما أكفاه رجلاً، ومنع تقديْمه على عامله المتصرف أيضًا عند سيبويه[٣٨٨]، وجوازه عند الكسائي، والمازني[٣٨٩]، والمبرد قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتَمسكًا بِما سَمع منه كقوله:

أَنَفْـــسًا تَطِـــيْبُ بِنَـــيْلِ الْمُنَـــى ... وَدَاعِـي الْـمَنُوْنِ يُنَادِي جِهَارًا[٣٩٠]

(٣٨٧) قال ابن مالك في الألفية (ص٣٤):

كَشِبْرٍ أَرْضًا وَقَفِيزٍ بُرًا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

أتى بثلاثة من المثل:

الأول: الممسوح، وهو شبر أرضًا.

الثاني: المكيل، وهو قفيز برًا.

والثالث: الموزون، وهو قوله: ومنوين عسلاً وتَمرًا.

وبقى عليه من تَمييز المفرد تَمييز العدد. وهو في باب العدد. وقوله: (أرضًا) تَمييز لشبر وبرًا تَمييز لقفيز وعسلاً، وتَمرًا تَمييزان لِمنوين. والمنوان تثنية منا وهو الرطل. [شرح المكودي على الألفية (ص ٩٣)].

(٣٨٨) مسألة تقديم التمييز على عامله يراجع: الكتاب (١/٢١١)، خزانة الأدب (١/٢٧٠)، علل النحو للوراق (ص٥٣٦) بتحقيقي، شرح التصريح (١/٤٠٠)، الإنصاف (٢/٨٢٨)، المنصف (٢/١٨٤)، ديوان المتنبي (١/٣٤١)، شرح الفواكه الجنية (ص٣٤٣).

(٣٨٩) أجاز المازني تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلاً، ويشبه بالحال. ينظر: الخصائص لابن جني (٣/٣٨٤) فصل في التقديم والتأخير، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٣)، شرح الكافية الشافية (٢/٧٧٦).

(٣٩٠) **البحر:** المتقارب. لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدًا كرطل زيتًا، أو فعلاً جامدًا نحو: (ما أحسنه رجلاً)؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه في معموله بتقديمه عليه. وندر تقديمه على الفعل المتصرف كالبيت المذكور (فنفسًا) تَمييز مقدم على عامله، وهو (تطيب)؛ لأنه فعل متصرف، وقاس على ذلك المازني، والمبرد، والكسائي.

قال ابن مالك فِي (شرح العمدة): بقولِهم أقول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وجعله في النظم قليل. ولَم يُجز سيبويه والجمهور ذلك؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل. وقد حوّل الإسناد عنه إِلَى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عمّا كان يستحقه من وجوب التأخير لِمَا فيه من الإخلال بالأصل.

وقيل: لأن التمييز كالنعت فِي الإيضاح. والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي.

=

وقوله(٣٩١):

(٣٩٢)......................... وما كَانَ نَفْسًا بِالْفراقِ تطيبُ

وقوله:

(٣٩٣)............................ وَمَا ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وكونه عند البصريين نكرة.

وأمَّا (أل) الداخلة عليه فِي نَحو:

(٣٩٤)............................ وَرِدْتَ وَطِبْتَ النَّفسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

واستحسنه ابن خروف. والبيت ونَحوه ضرورة كما قال في (المغني)، ويحتمل أن يكون نفسًا منصوبة بفعل مَحذوف ولِي عليه المذكور.

والتقدير: أتطيب نفسًا تطيب، وأما إن كان العامل التفضيل، واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدمًا نحو: (طاب نفسًا زيد). قاله ابن الضائع. وهذا يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور. والله أعلم.

شرح التصريح (١/٤٠٠)، شرح المكودي على الألفية (ص٨٤).

(٣٩١) **قائله:** المخبل السعدي.

(٣٩٢) **هذا عجز بيت صدره:** (أَتَهْجُرُ لَيلى بالفراقِ حَبِيبَهَا)

قال الوراق في علل النحو (ص٥٣٨) بتحقيقي: إن النفس منصوبة بإضمار فعل على طريق التبيين كأنه قال: وما كان تطيب بالفراق، ثم قال نفسًا، فإن أمكن أن يكون منصوبًا بأني لا يتطيب لَم يكن لِمن احتج به حجة على سيبويه.

وقال ابن جني في الخصائص (٢/٣٨٦): ومِما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبة فعلاً متصرفًا فلا نُجيز (شحمًا تفقأت)، ولا (عرقًا تصببت). فأما ما أنشده أبو عثمان المازني، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل، وذكر الشاهد، ثُم قال: وتقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق. (وما كان نفس بالفراق تطيب).

ينظر: شرح الشواهد الكبرى (٣/٢٣٥) بِهامش الخزانة، الحماسة للمرزوقي (٣/١٣٢٩)، الجمل للزجاجي (٢٤٦)، المقتضب (٣/٣٧)، الْحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٢٣٠)، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٢٤٤) بتحقيقي.

(٣٩٣) **البحر:** البسيط. صدره: (ضَيَّعتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ)

شواهد المغني (٢٩١، ٤٦٢)، العيني (٣/٢٤٠)، الأشموني (٢/٢٠١)، الإنصاف (٤٨٧).

(٣٩٤) **قائله:** رشيد اليشكري. البيت بتمامه:

رأيتك لـما أن عـرفت وجـوهنا وردت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

قال الفاكهي فِي الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٢٤٣) بتحقيقي، قبل ذكر الشطر الثاني من

فزائدة لا معرفة.

وجواز حذف عامله فِي نَحو قوله:

إِذَا الْمَـرءُ عَيْـنًا قـرَّ بالعيش مثريا .... (٣٩٥)

فالمرء فاعل بِمحذوف يفسره (قرّ) ذلك المذكور، والْمَحذوف، وهو العامل فِي التمييز وهو عينًا.

تتمة:

منع ابن هشام تسمية ما يُجر من التمييز تَمييزًا، وعليه اشتراط النصب فِي تعريفه المتقدم، وظاهر كلام ابن مالك فِي ألفيته، وابن عقيل عليه أن التمييز لا يشترط نصبه بل هو ثلاثة أنواع:

الأول: واجب النصب (وأقسامه سبعة):

أحدها: تَمييز العشرين وبابه والعدد المركب، نَحو: (عندي عشرون رجلاً، وخَمس

=

هذا البيت: (... ولا يكون التمييز عند البصريين إلا نكرة، فإن ورد بلفظ المعرفة بأل بنكرة معنى كقوله... ثُم ذكر الشطر الثاني).

وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح (٣٩٤/١): (... وقد مضى في باب المعرف الأداة أن قوله... وذكره مَحمول على زيادة (أل) عند البصريين).

(٣٩٥) البحر: الطويل.

عجزه: (ولَم يُعْنَ بالإحْسَان كَانَ مُذمَّمَا).

اللغة: (قرّ) قرت عينه، بردت وسكنت، وانقطع بكاؤه (مثريا) أي: مذمومًا.

المعنى: إذا سكنت نفس امرئ إل أهله، وقرّت بِهم عينه، وكثر ماله، ولَم يحسن إلى غيره، ولَم يجعل ماله فيما خلق من أجله كان مذمومًا.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان.. (المرء) مبتدأ على رأي الكوفيين. وعلى ذلك يكون الاستشهاد. وجملة: (قرَّ عينًا) خبر المبتدأ، ولا شاهد في البيت إذا أعربتا (المرء) فاعلا لفعل مَحذوف يفسره المذكور، إذ يكون التقدير: إذا قر المرء عينًا بالعين، ويكون العامل متقدمًا على التمييز، وهو الفعل المقدر.. (بالأهل) متعلق بقوله: (قر)، (مثريا) حال، و(لَم يعن) لَم حرف نفي، وجزم وقلب، وفعل مضارع مَجزوم بـ(لَم)، مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستترًا جوازًا. (بالإحسان) متعلق بقوله: يعن. (كان مذمَمًا) فعل ناقص، واسْمه مستتر، وخبره.

الشاهد فيه: قوله (عينًا) على مذهب الكوفيين، حيث تقدم التمييز على عامله. شرح الألفية للأندلسي (١٣/٣) رقم (١٥٨)، شواهد المغنِي (٤٦٢)، الأشموني (٢٠٢/٢).

عشرة امرأة).

وثانيها: تَميز كم الاستفهامية إذا لَم يدخل عليها حرف جر على المشهور نَحو: (كم شخصًا سَما).

وثالثها: تَمييز كم الخبرية إذا فصل منها بِجملة، كقوله:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُو فَضْلاً عَلى عَدَمٍ(٣٩٦) ....

أو بظرف وجار ومَجرور معًا كقوله:

تَــؤُمُّ سِـــنَانًا وكَـــمْ دُونَهـــا مِنَ الأَرْضِ مَحْدُودُ باغَارُها(٣٩٧)

كما قاله ابن مالك وهو مذهب سيبويه وكذا إذا فصل منها بظرف فقط، أو بجار ومَجرور فقط.

وأما جره حينئذ فِي قوله:

كَـمْ دونَ مَـيَّةَ مَـوماة يَهـال لَهـا إذَا تَـيممَّها الخـريتُ ذُو الجَلَـدِ

كَـمْ بجُـودٍ مُقْـرِفٍ نَـالَ العُـلا وكـريمٍ بُخْلُـه قـد وَضَـعَه.(٣٩٨)

---

(٣٩٦) لَم أقف عليه.

(٣٩٧) البحر: المتقارب. اللغة: (تؤم) تقصد، (سنان) ابن حارثة المري المحدودب، يقصد به المرتفع من الأرض. قال الأعلم جعله محدودبًا لما يتصل به من الأحكام. (الغائر): المطمئن.

قائله: نسب إلى زهير بن أبي سلمى، وهو كذلك في الكتاب لسيبويه (١/٢٩٥)، ونسبه آخرون إلى ابنه كعب، وجزم ابن جني في المحتسب (١/١٣٨) بأن قائله الأعشى.

المصادر: شرح التسهيل (٢/١٣٨)، العقد الفريد (٣/٢٠٧)، الإنصاف (٣٠٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٢٩)، العيني (٤/٤٩١)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/١٧٠٨) رقم (١١٥٩) طبع دار المأمون.

(٣٩٨) البحر: الرمل.

الشاهد فيه: على أن يونس يُجيز فِي الاختيار الفصل بين كم الخبرية وبين مُميزها المتضايفين بالظرف. قال سيبويه: (١/٢٩٦): «وقد يَجوز أن تجر، يعني كم، وبينها وبين الاسم حاجز، فتقول: كم فيها رجُلٍ، فإن قال قائل: أضمر مِنْ بعد فيها، قيل له: ليس في كل موضع يضمر الْجَارُّ، وقد يَجوز على قول الشاعر... وذكر الشاهد، الجرُّ والرفع والنصب على ما فسرنا».

وقال الأعلم الشنتمري:

الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب والجر في (مقرف)، فالرفع على أن يَجعل كم ظرفًا، ويكون لتكثير المرار، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا. والنصب على التمييز، =

وقوله[٣٩٩]:

كَـمْ في بـني بكْـرِ بـن سَـعْدٍ سَـيِّدٍ ضَـخْمِ الدّسِـيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ[٤٠٠]

فهو خاص بالشعر على الصحيح، ومثله فصل تَمييز العدد المركب وشبهه.

وذهب الكوفيون إلَى جوازه في الاختيار، وقيل: إن كان الفصل بناقص نَحو: (كم اليوم جائع أتاني، وكم بك مأخوذ جاءني) جاز وإن كان بتام لا يَجوز، وهو مذهب يونس.

ورابعها: تَمييز كذا نَحو: (رأيت كذا رجلاً)، ولا يَجوز جره (بِمن) اتفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين.

وخامسها: التمييز المحول عن الفاعل الاصطلاحي نَحو: (طاب محمد نفسًا).

=

لتبيح الفصل بينه وبين كم في الجر، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء. والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجوده. وقال ابن الأنباري: في الإنصاف (ص١٩٢): «أما ما احتج به الكوفيون من قوله: (كم يَجود مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين: أحدهما: أن الرواية الصحيحة: (مقرف) بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهو قوله: نال العلا، والثاني: أن هذا جاء في الشعر شاذًا، فلا يكون فيه حجة».

اللغة: (المقرف) النذل اللئيم الأب. (يريد): قد يرفع اللئيم بجوده، ويتضح الكريم الأب ببخله. (بجود) متعلق بنال، والباء سببية، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره، وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة.

قائله: أنس بن زنيم صحابي، ونسب لعبد الله بن كريز، وروي لأبي الأسود الدؤلي.

انظر: خزانة الأدب (٤٦٨/٦) رقم (٤٨٩)، العيني (٤٩٣/٤، ٤٩٤)، الكتاب لسيبويه (٢٩٦/١) بولاق، (١٦٧/٢) هارون، المقتضب (٦١/٣)، الإنصاف (٣٠٣)، ابن يعيش (١٣٢/٤)، الهمع (١/ ٢٥٥)، (١٥٦/٢)، الأشموني (٨٢/٤).

(٣٩٩) قائله: الفرزدق.

(٤٠٠) البحر: الكامل.

اللغة: (الدسيعة) العطية، ويقال: هي الجفنة (الماجد) الشريف.

المعنى: يصف كثرة السادات في هذه القبيلة.

الإعراب: الجار والمجرور (في بني) خبر لكم. (وضخم) و(ماجد) و(نفاع): صفات مجرورة.

الشاهد فيه: استشهد به سيبويه في الكتاب (٢٩٦/١). على جر كلمة (سيد) مع الفصل للضرورة.

المصادر: خزانة الأدب (١٢٢/٣)، العيني (٣٩٢/٤، ٤٩٢)، الإنصاف (ص١٩١)، المقتضب للمبرد (٦٢/٣)، وفيه: (بني سعد بن بكر) بدلاً من (بكر بن سعد).

وسادسها: تَمييز أفعل التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى نَحو: (أنت أعلى مَنْزلاً، وأكثر مالاً)، أو لَم يكن كذلك، وأضيف أفعل إلَى غير التمييز نَحو: (أنت أفضل الناس رجلاً).

وسابعها: التمييز المحول عن المفعول نَحو: (غرست الأرض شجرًا).

اقسام الجائز الجر والنصب:

والنوع الثاني: جائز الجر والنصب (وأقسامه ستة):

أحدها: تَمييز المقادير فيجوز فيه النصب والجر (بِمن) إذا أضيف المقدار لغيره نَحو: (ما فِي السماء قدر راحة سحابًا، ومن سحاب).

ويَجوز فيه الْجر (بِمن)، أو بالإضافة، والنصب إذا لَم يضف المقدار لغيره، نَحو: (عندي شبر من أرض، وشبر أرض، وشبر أرضًا، وقفيز من برٍ، وقفيز برًا).

نعم إنَّما يَجوز الْجَر إذا أريد بالشبر ونَحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً، فإن أريد به الآلة التي يقدر بِها وجب الجر لكن هذا ليس تَمييزًا أصلاً؛ لأنه على معنى (اللام) لا (من).

وثانيها: تَمييز كم الاستفهامية المجرورة بِحرف جر فيجوز فيه النصب، والْجَر (بِمن) مقدرة، أو بالإضافة على الخلاف نَحو: (بكم درهَمًا، أو درهم اشتريت).

وثالثها: تَمييز كأين فيجوز فيه النصب والْجَر (بِمن)، نَحو: ﴿كَأَيِّن مِّنْ دَابَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠]. وقوله:

اطْـرُدِ الـيأسَ بالـرَّجا فكـأين ... أَلَمَّا حُمَّ يسره بَعْدَ عُسرِ (٤٠١)

---

(٤٠١) البحر: الخفيف.

قد ينصب تَمييز (كأي) فِي هذا الشاهد. فآلما بِمد الهمزة على وزن فاعلاً من آلَم يألَم إذا وجع منصوب على التمييز لكأي. و(اطرد): أمر، من طرد يطرد، كقتل يقتل. و(اليأس): بالياء المثناة تَحت القنوط. والرجا بالقصر للضرورة. (حُمّ) بضم الْحَاء المهملة بِمعنى: قدر.

المعنى: يقول: لا تقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من عديْم قدّر الله غناه بعد فقره.

و(كأي) يخالف (كم) فِي أمور:

١- منها: أنَّها مركبة من كاف التشبيه، وأي المنونة. وكم بسيطة على الأصح. وقيل: مركبة من الكاف وما الاستفهامية، ثُمَّ حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

٢- ومنها: أنَّها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافًا لابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك.

٣- ومنها: أنَّها لا تقع مَجرورة خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور فإنَّهما أجازا بـ(كأي تبيع هذا الثوب).

٤- ومنها: أن خبرها لا يقع مفردًا.

ورابعها: تَمييز لاسيما نَحو: (وَلاسّيما يومًا بدَارةِ جُلْجُلِ)[٤٠٢]، إذا حكم بزيادة ما فيجوز فيه الجر بإضافة سيٍّ والنصب.

وخامسها: تمييز نعم وبئس فيجوز نصبه وجره بمن نحو: نعم عالما زيد ونعم من عالم زيد، وبئس امرأة حمالة الحطب ومن امرأة.

وحكمه: وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على المخصوص وشذ نعم زيد رجلاً ومطابقته للمخصوص أفرادا وتذكيرًا وغيرهما وقبول أل المعرفة لأنه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيته لها فخرج مثل وغبر وافعل من وجوَّز ابن مالك حذفه إذا فهم المعنى كقوله ﷺ: «فَبِهَا وَنعِمَتْ»[٤٠٣].

أي: فبالسنة أخذ، ونعمت خصلة تلك الفعلة، وهي الوضوء يوم الجمعة.

=

المصادر: الدرر اللوامع (١/٢١٢)، شرح التصريح (٢/٢٨١)، العيني (٤/٤٩٥).

(٤٠٢) البحر: الطويل. القائل: امرؤ القيس من معلقته.

الشاهد فيه: على أنه روي بنصب (يوم) بعد لاسيما. و(سيٍّ): بمعنى مثل، وأصله سِوْي. وقال ابن جني: يسوي من سويته فتسوى؛ فلما اجتمع حرفا العلة، وسبق أحدُهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء: ويجوز في الاسم الذي بعدها: الجر والرفع مطلقًا، والنصب أيضًا إذا كان نكرة؛ وقد روى بهنَّ في قوله: ولاسيما يوم. والجر أرجحُها، وهو على الإضافة، و(ما) إما زائدة، وإما نكرة غير موصوفة، ويومٍ بدل منها. والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة ما إن كانت موصولة أو صفتها إن كانت نكرة موصوفة. تقديره: لا مثل الذي هو يومٌ أو لا مثل شيء هو يوم، وسيٌّ في الوجهين نكرة؛ لأنه بمعنى مثل فلا يتعرف في الإضافة، لتوغله في الإبهام؛ ولِهذا جَاز دخول لا التي لنفي الجنس، وضعُف الرفعُ بحذف العائد المرفوع مع عدم الطول في نَحو: (لاسيما زيدٌ).

وأمًا فِي البيت فقد طالت الصلة أو الصفة بالْجَارِّ والْمَجرور بعد يوم فإنه صفته، وبإطلاق ما على من يعقل، كذا قال ابن هشام في (المغني) وفيه أنه لا مانع من الإطلاق.

المصادر: خزانة الأدب (٣/٤٤٤) رقم (٢٤٤)، ابن يعيش (٢/٨٦)، هَمع الهوامع (١/٢٣٤)، شرح شواهد المغني (١٤١، ١٤٧)، الأشموني (٢/١٦٧)، التصريح (١/١٤٤)،

(٤٠٣) حديث: (مَنْ توضَأ يَوْمَ الْجُمعةِ فَبِهَا وَنعمت)، أخرجه أبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (٣/٩٤)، ابن ماجه (٢/٢١) بتحقيقي، ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، ٨١- باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (١٠٩١)، الطبراني (٧/٢٤٠، ٢٩٦)، والبيهقي (١/٢٩٥، ٢٩٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/٣٥٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/٣٠٧)، أحمد في المسند (٥/١٢، ١٥، ١٦)، وابن الْجَارود، وابن خزيْمَة من حديث سمرة بن جندب، والبزار من حديث جابر [جَمع الزوائد (٢/١٧٥)].

وهذا فِي تَمييز الضمير.

وأمَّا تَمييز الظاهر فلا يَجب تقديمه على المخصوص بل يَجوز تقديْمه نَحو: (نعم الرجل فارسًا زيد)، وتأخيره كما فِي قوله[٤٠٤]:

والتغلبيونَ بِئْسَ الفحَل فحلهمو فحـلا وأُمهُمُـو زَلاءُ منْطـبق[٤٠٥]

وسادسها: بيان تَمييز مَجرور (رب) فيجوز فيه النصب والْجر (بِمن) كذلك، نَحو: (ربه رجلاً ومن رجل أكرمته).

(والنوع الثالث): واجب الْجر وأقسامه ثلاثة:

أحدها: تَمييز أفعل التفضيل إذا لَم يكن فاعلاً في المعنى، ولَم يصف أفعل إلَى غيره نَحو: (زيد أفضل رجل).

وثانيها: تَمييز الثلاثة وأخواتها إلَى العشرة والمائة والألف أما تَمييز الثلاثة، وأخواتها فلا يكون إلا مَجرورًا فإن كان اسم جنس، أو اسم جَمع جر (بِمن)، نَحو: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. و(مررت بثلاثة من الرهط).

وقد يُجر بإضافة العدد نَحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

وفي الْحَديث: «فِيمَا دُونَ خَمسِ ذودٍ صَدَقَة»[٤٠٦].

---

(٤٠٤) القائل: جرير.

(٤٠٥) البحر: البسيط. قال السيوطي في هَمع الهوامع (٢/٨٦): وفِي الجمع بين التمييز، وبين الفاعل الظاهر أقوال:

أحدها: لا يَجوز إذ لا إبْهام برفعه التمييز، وعليه سيبويه، والسيرافي وجَماعة.

ثانيها: يَجوز، وعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، واختاره ابن مالك قال: ولا يمنع منه زوال الإبْهام؛ لأن التمييز قد يُجاء به توكيدًا، ومِمَّا ورد منه.. الشاهد.

المصادر: شرح التصريح (٩٢)، المقرب (٩)، العيني (٤/٧)، الدرر اللوامع (٢/١١٢)، الأشموني (٣/ ٣٤)، ديوان جرير (٣٩٥).

(٤٠٦) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة باب: ما أدى زكاته فليس بكنز، باب: زكاة الورق، باب: ليس فيما دون خَمس ذود صدقه، ومسلم (٢/٦٧٤، ٦٧٥)، كتاب الزكاة، أبو داود (١/ ٣٥٧)، كتاب: الزكاة باب: ما تجب فيه الزكاة، الترمذي. ٥- كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الزرع والثمر والحبوب، النسائي كتاب: الزكاة، باب: القدر الذي تَجب فيه الصدقة، ابن ماجة (٢/ ٣٨٤) بتحقيقي، ٨- كتاب: الزكاة. ٦- باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال (١٧٩٤)، الدارمي. ٣- كتاب: الزكاة. ١١- باب: ما لا تجب فيه الصدقة، مالك في الموطأ (١/٢٤٤، ٢٤٥)، ١٧- كتاب =

وقوله: «ثلاثَةُ أنفُس، وثَلاث ذود»(٤٠٧).

والصحيح قصر على السماع، وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه نَحو: (ثلاثة أعبد، وثلاث إماء)(٤٠٨).

وأمَّا تَمييز (المائة والألف) فلا يكون إلا مَجرورًا بإضافتهما إليه نَحو: (عندي مائة درهم، ومائتا ثوب، وثلاثمائة دينار، وألف عبد، وألفا أمة، وثلاث آلاف فرس)، وشذ نصبه في قوله(٤٠٩):

إذَا عَـاشَ الفَتَـى مئـتين عَامًـا .... (٤١٠)

=

الزكاة باب: ما تَجب فيه الزكاة.

(٤٠٧) حديث: (فأمر لنا بثلاثة ذود غر) حديث: متفق عليه.

أخرجه: البخاري ٨٣- كتاب: الأيْمان والنذور. ١- باب: قول الله تعالَى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ﴾ رقم (٦٦٢٣)، ومسلم (١٢٧٢/٣)، ٢٧- كتاب: الأيْمان ٣- باب: ندب من حلف يَمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير. رقم ٧- (١٦٤٩)، أبو داود (٥٨٣/٣)، ١٦- كتاب: الأيْمان والنذور ١٧- باب: الرجل يكفر قبل أن يحنث رقم (٣٢٧٦)، النسائي (٩/٧)، ٣٥- كتاب: الأيْمان باب: الكفارة قبل الحنث (٣٧٨٩)، ابن ماجة (٥٥٢/٢) بتحقيقي، ١١- كتاب: الكفارات. ٧- باب: من حلف على يَمين فرأى غيرها خيرًا منها (٢١٠٧)، تُحفة الأشراف (٩١٢٢)، شرح التصريح (٤٧٠/٣) (بحيري).

والبيت بتمامه:

ثلاثــة أنفس وثلاثَ ذَوْد ... لقد جــار الزمان على عيالي

يعني: رجالاً. [شرح التصريح (٤٨٦/٣) بحيري].

(٤٠٨) ومنه: ثلاثة أفلس، سبعة أبْحر، (لقمان- ٢٧)، وتسعة صبية، وعشرة أرغفة. شرح التصريح (٣/ ٤٧٠) (بحيري).

(٤٠٩) قائله: الربيع بن ضبع الفزاري.

(٤١٠) البحر: الوافر. عجزه: (فَقَد ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ).

قـال الشيخ خـالد الأزهري في شرح التصريح (٤٧٦/٣) (بحيري): «فـ(عامًا) تَمييز منصوب بعد مائتين -وكان حقه مائتي عام عند الجمهور- بالْجَر بالإضافة. أمَّا مائتين عاما كما ورد في البيت فهو عند الجمهور ضرورة، ولا يقاس عليه، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان».

ثُم قال الشيخ خالد: «قال ابن مالك: وذلك يقوي ما أجازه ابن كيسان من نحو الألف درهَمًا، و(المائة دينارًا) بالنصب، ويؤيده قول حذيفه ﷺ: (ونحن ما بين الست مائة على السبع مائة) بالنصب. صحيح مسلم بشرح النووي (٣٦١/٥)، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل (٣٩٤/٢).

ثُمَّ قال الشيخ خالد: «والحق أن البيت ضرورة، والرواية شاذة ينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة

=

فلا يقاس عليه. وأجاز ابن كيسان: (المائة درهَمًا، والألف دينارًا).

وثالثها: تَمييز كم الخبرية، ويَجب جره بإضافتها إليه إن كان متصلاً بِها، كقوله:

كَمْ مُلوكٍ بَارَ مُلْكَهُمو (٤١١)

وقوله:

وَكَـم لَـيْلَةٍ قَـد بِـتُهَا غَـير آثِـمٍ .... (٤١٢)

على الصحيح إذ لا مانع من الإضافة.

وقال الفراء: (بِمن) مقدرة، ونقل عن الكوفيين.

للقزاز القيرواني (ص١٧٨)».

المصادر: شرح شواهد سيبويه للشنتمري (١/١٠٦، ٢٩٣)، ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٣٩٤)، شرح الكافية الشافية (٣/١٦٦٧)، والعيني (٤/٤٨١)، الخزانة (٣/٣٦)، وهو ليزيد بن خبة في سيبويه (١/٢٩٣)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/١٦٩)، والأصول (١/٣١٢)، وابن يعيش (٦/٢١)، وصدره في الأشموني (٤/٦٧)، ويروي: فقد ذهب اللذاذة.

المعنى: إذا عمر المرء، وعاش مائتين عامًا، فقد انتهت لذاته، وولت مسراته، وذهب شبابه، وحلت متاعب شيخوخته.

اللغة: (المسرة): الفرحة، واللذة. و(الفناء): الشباب والقوة.

الإعراب: (إذا) ظرف لِمَا يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه. (عاش): فعل ماض، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. الفتى: فاعل عاش، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (مائتين) مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى. (عامًا) تَمييز. وجملة عاش في محل جر بإضافة (ذا) إليها. (فقد) الفاء: واقعة في جواب الشرط. (قد) حرف تَحقيق. (ذهب) ماض، مبني على الفتح لا مَحل له من الإعراب. (المسرة) فاعل، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. و(الفناء) عاطف، ومعطوف على المسرة، وجُملة: (فقد ذهب..) لا مَحل لَهَا من الإعراب جواب (إذا) الشرطية انظر: شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية.

(٤١١) قال ابن هشام في مغني اللبيب (١/١٥٧)، (٤/١٧٩): «يأتي تَمييز كم الخبرية مفردًا أو جمعًا.. ثم ذكره». وقال: «ولا يكون تَمييز الاستفهامية إلاَّ مفردًا خلافًا للكوفيين».

(٤١٢) كم الخبرية مُميزها مَجرور بإضافتها إليه، ثُمَّ لَمَّا كانت لتكثير العدد جاز أن يكون مُميزها مفردًا كمميز المائة، والألف، وهو الأكثر، وأن يكون جَمعًا كمميز العشرة، وإليها أشار ابن مالك بقوله: كـ(كم رجال، أو امرأة) إذ تقديره: وكم مرّ، وتلزم جر مُميزها، وجواز كونها جَمعًا فارقت الخبرية. [إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (٢/٤٦٣) بتحقيقي].

انظر: أحكام (كم) الْمَراجع الآتية: الكتاب (٢/١٥٦)، المقتضب (٣/٥٥)، الجنَى الداني (٢٧٥)، حروف المعاني (٦٠)، مغني اللبيب (١/١٥٧)، علل النحو للوراق (ص٥٤٨).

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

فصل في المستثنى

وهو الْمُخَرَّج بـ(إلا) أو إحـــدى أخواتِها من مفهوم لفظ كان داخلاً فيه لغة، أو كالداخل فهو قسمان:

أحدهما: المتصل، وهو ما دخل في مفهوم لفظ المستثنى منه لغة، وله ثلاثة أحوال:

أحدها: وقوعه في كلام تام؛ أي: ذكر فيه المستثنى منه ولَم يتقدمه نفي ولا شبهة.

وثالثها(*): وقوعه في كلام غير تام؛ أي: لَم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون إلا غير موجب بأن يتقدم عليه نفي أو شبهة.

والقسم الثاني المنقطع، وهو ما لَم يدخل فِي مفهوم لفظ المستثنى منه لغة بل قدر كالداخل، وله أيضًا ثلاثة أحوال:

أحدها: وقوعه فِي كلام ذكر فيه المستثنى منه وهو موجب.

وثانيها: وقوعه فِي كلام لَم يذكر فيه المستثنى منه وهو غير موجب.

وثالثها: وقوعه فِي كلام غير تام، ولا يكون إلا غير موجب.

(وأدوات الاستثناء ثَمانية وترجع إلَى أربعة أنواع):

أحدها: حرف اتفاق وهو إلا.

وثانيها: اسم باتفاق، وهو (غير، وسوى) بلغاتِها؛ فإنه يقال فيها: (سوى كرضا، وسوى كهدى، وسواء كسماء، وسواء كبناء).

وثالثها: فعل باتفاق، وهو (ليس ولا يكون).

ورابعها: متردد بين الفعلية والْحَرفية، وهو (خلا، وعدا، وحاشا)، ويقال فيها: (حاش وحشا).

وحكم المستثنى بـ(إلا) دائر بين أربعة أمور:

الأمر الأول: تعين نصبه عند الْجُمهور خلافًا لابن عصفور، وابن جني، ويكون فِي أربعة أحوال: كونه متصلاً، أو منقطعًا، وفي كل تقدم على المستثنى منه أو تأخر بشرط أن يكون فِي كلام تام بذكر المستثنى منه، موجب لَم يشتمل على نفي ولا شبهة، وكذا فِي المنقطع بعد الكلام التام الغير الموجب بشرط عدم إمكان تسلط العامل على المستثنى

(*) لم يذكر الحالة الثانية.

وحده نَحو: (ما زاد هذا المال إلا النقص، وما نفع زيد إلا الضر).

الأمر الثاني: جواز نصبه، أو إبداله من المستثنى منه فيتبعه فِي إعرابه باتفاق، ويكون في المستثنى المتصل بعد كلام تام غير موجب؛ أي: مشتمل على نفي أو شبهة، وهو النهي والاستفهام لكن يترجح إبداله إذا تأخر عن المستثنى منه، أو لَم يطل الفصل، ويترجح نصبه إذا تقدم عليه، نَحو: (ما قام إلا زيدًا القوم)، أو طال الفصل كـ(ما جاءني أحد حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا).

الأمر الثالث: تعين نصبه عند جُمهور العرب، وجواز اتباعه عند بني تَميم، ويكون في المستثنى المنقطع بعد كلام تام غير موجب لكن جواز اتباعه عندهم مشروط بإمكان تسلط العامل على المستثنى وحده ولو فِي مادة أخرى.

الأمر الرابع: كونه على حسب العوامل ويكون في المتصل والمنقطع بعد كلام غير تام؛ أي: لَم يذكر فيه المستثنى منه، ويسمى استثناء مفرغًا، ولا يكون إلا غير موجب، نَحو: (ما قام إلا زيدًا وإلا حِمَار، وما رأيت إلا زيدًا أو إلا حِمَارًا، وما مررت إلا بزيد أو إلا بِحمار).

(واختلف فِي ناصب المستثنى بـ«إلا»):

فذهب السيرافي والجمهور إلَى أن الناصب له ما قبله من فعل، أو شبهة، أو ما فيه رائحته كـ(القوم إخوتك إلا زيدًا)؛ أي: القوم منتسبون لك إلا زيدًا، لكن بواسطة (إلا) فتكون معدية له إلَى ما بعدها كحرف الْجَر لكنها تعديه في العمل فقط لا فِي المعنى.

قال الرضي: «وهذا مذهب سيبويه فِي المتصل وغيره فما بعد (إلا) عنده مفرد فيهما وهي كـ(لكن) العاطفة فِي وقوع المفرد بعدها، وإن لَم تكن للعطف؛ ولذا وجب فتح (إن) بعدها كـ(زيد غني إلا أنه شقي)، وقيل: إنْ الناصب ما قبلها استقلالاً لا بواسطة (إلا)، وقيل: استثنى مَحذوفًا».

وقيل غير ذلك، فمن حيث أن المستثنى بـ(إلا) يتعين نصبه فِي أغلب أحواله كما علمت من منصوبات الأسْماء.

كَـذَاكَ مُـسْتَثْنَى بِـنَحْوِ إلا بَـدَا ... مِـنْ نَحْـوِ قَـامَ القَـوْمُ إلا وَاحِـدَا

و(كذاك مستثنى بنحو إلا) من أخواتِها.

(بد) أما «غير وسوى» فالمستثنى بِهما وإن كان مَجرورًا لا غير بإضافتهما إليه لكن

جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا شغله بِجر الإضافة على (غير وسوى) على سبيل العارية، فصار الحكم إعراب (غير) لفظًا، و(سوى) تقديرًا على الألف للتعذر إن قصرت، ولفظًا على الْهَمزة إن مدت بِما يستحقه المستثنى بـ(إلا) من الأحوال الأربعة الْمَادة.

(من) وجوب نصبهما على الاستثناء عند جُمهور النحويين؛ خلافًا لابن عصفور وابن جني فِي نَحو: (قاموا غير زيد، وسوى عمرو، وسافر الناس غير حِمَار، وسوى فرس)، ونَحو: (ما زاد هذا المال غير النقص، وسوى الخسارة) كما مر ذلك فِي نَحو: (قام القوم إلا رجلاً واحدًا، أو إلا حِمَارًا)، أو نَحو: (ما زاد هذا المال إلا النقص).

ومن جواز نصبهما على الاستثناء أو إبدالِهما من المستثنى منه باتفاق فِي نَحو: (ما قام القوم غير زيد، وسوى بكر)، كما فِي نَحو: (ما قاموا إلا زيدًا).

ومن وجوب نصبهما عند جُمْهور العرب وجواز اتباعهما للمستثنى منه عند بني تَميم فِي نَحو: (ما قام القوم غير حِمَار، وسوى فرس) كما فِي نَحو: (ما قاموا إلا حِمَارًا).

ومن كونِهما على حسب العوامل فِي نَحو: (ما قام غير زيد، وغير حِمَار، وسوى بكر، وسوى فرس)، (وما رأيت غير زيد، وغير حِمَار، وسوى بكر، وسوى فرس)، (وما مررت بغير زيد، وغير حِمَار، وبسواء بكر، وبسواء فرس)، كما فِي نَحو: (ما قام إلا زيد)، (وما رأيت إلا زيد)، (وما مررت إلا بزيد)، وعامل النصب فيهما ما فِي الْجُمْلَة قبلهما من فعل أو شبهه.

فإذا خلت الجملة من الفعل أو من شبهه نَحو: (ما أحد أخوك غير زيد)، فالعامل إمَّا أعني مقدرًا فتكون (غير وسوى) مفعولاً به، وإمَّا الجملة بتمامها.

وأما (ليس، ولا يكون) فحكم المستثنى بِهما النصب دائمًا؛ لأنه خبرهُما واسْمهما ضمير مستتر فيهما وجوبًا عائد على البعض المفهوم من كله السابق على الصحيح فتقدير: (قاموا ليس زيدًا) ليس هو: أي بعضهم زيدًا، وجملتهما قبل موضعهما نصب على الحال. وقيل: مستأنفة لا موضع لَهَا، وصححه ابن عصفور.

(وأما خلا وعدا وحاشا) فحكم المستثنى بِها جواز نصبه على المفعولية بِها على أنَّها أفعال ماضية وفاعلها مستتر فيها وجوبًا عائد على البعض كما مر، وفي جملتها القولان المتقدمان أيضًا وجواز جره بِها على أنَّها حروف جر شبيهة بالزائد على الصحيح

فموضع مَجرورها نصب بالجملة تَمييز النسبة.

(وشرط الْجَر بِخَلا وعدا) عند الجمهور عدم دخول ما المصدرية عليهما، وإلا وجب نصب المستثنى بِهما لأنهما تعنيا بِما المصدرية الفعلية، كقوله(٤١٣):

أَلاَ كُـلُّ شَـيءٍ مَـا خَـلاَ اللهَ بَاطِلٌ .... (٤١٤)

وقوله:

تُمِـلُّ النَّدَامَـى مَـاَ عَدانـي فـإنني .... (٤١٥)

---

(٤١٣) القائل: لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الْجَليل -رضي الله تعالَى عنه-، صاحب المعلقة على جدران الكعبة.

(٤١٤) البحر: الطويل.

عجزه: (وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلٌ).

اللغة: (لا مَحالة) لا احتيال، والمراد لا فرار، ولا مهرب من زوال كل نعيم.

الإعراب: (ألا): أداة استفتاح وتنبيه. (كل) مبتدأ. (شيء) مضاف إليه. (ما) مصدرية. (خلا) فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «هو». (الله) منصوب على التعظيم. والجملة من الفعل الذي هو «خلا»، وفاعله ومفعوله لا مَحل لَهَا من الإعراب جُملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره. (باطل) خبر المبتدأ. و(كل) الواو عاطفة. كل: مبتدأ. (نعيم) مضاف إليه. (لا) نافية للجنس (مَحالة) اسم «لا»، مبني على الفتح في مَحل نصب، وخبرها مَحذوف. والتقدير: «لا مَحالة موجودة» والجملة: لا مَحل لَها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر. (زائل) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة.

الشاهد فيه: قوله: (ما خلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (ما خلا) فدلَّ ذلك على أن الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوبًا؛ وذلك لأن «ما» هذه مصدرية. و«ما» المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، فإذا وجب أن يكون (خلا) في هذا الموضع فعلاً وجب أن يكون ما بعدها منصوبًا على أنه مفعول به، إذ أن فاعله واجب الاستتار.

المصادر: قطر الندى رقم (١١)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٢)، التصريح على التوضيح (٢٩/١، ٣٦٤)، هَمع الهوامع (٢٣/١).

(٤١٥) البيت بتمامه:

تُمِـلُّ النَّـدَامَى مَـاَ عَداني فإنني   بِكُلِّ الَّـذِي يَهْوَى نَدِيْمي مُـولَعُ

البحر: الطويل. اللغة: (الندامى) جَمع ندمان، وأصله: الذي يُجالسك على الشراب، ثُمَّ قد يعم كل صاحب، والنديم بِمعناه. (مولع) مغرم. وفعله أولع، وهو ملازم للبناء للمجهول.

الإعراب: (تُمل) فعل مضارع مبني للمجهول. (الندامى) نائب فاعل. (ما) مصدرية. (عداني) عدا فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «هو»، والنون للوقاية، والياء مفعول به =

وموضع (ما) الْمَصدرية وصلتها حينئذ نصب الاتفاق إمَّا على الْحَال، وإن كان المصدر المؤول معرفة بالضمير المشتمل عليه، والحال لا تكون معرفة؛ لأن المصدر المؤول هنا مؤول بنحو خالين عن زيد، ومتجاوزين زيدًا، فهو نظير العراك فِي:

فَأَرْسَلها العِراكَ .... (٤١٦)

وإمَّا على الظرفية، و(ما) المصدرية نابت هي وصلتها من الوقت، والمعنى: قاموا وقت مُجاوزتِهم زيدًا، وإمَّا على الاستثناء كانتصاب (غير) فِي: (قاموا غير زيد).

وأجـاز الكسائي الْجَر بِهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا وعدا) حرفي جر.

في موضع نصب (فإنني) الفاء دالة على التعليل. «إن»: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء للمتكلم اسم «إن». (بكل): جار ومَجرور متعلق بقوله: «مولع» فِي آخر البيت، وكل مضاف، والذي مضاف إليه، وياء المتكلم مضاف إليه. وجُملة الفعل وفاعله لا مَحل لَها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مَحذوف منصوب بـ«يهوى». والتقدير: «بكل الذي يهواه نديْمي». (مولع) خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (ما عداني) فإن «عدا» فِي هذا الموضع فعل.

المصادر: إرشاد السالك إلَى حل ألفية ابن مالك (٥٩٥/١) بتحقيقي، التصريح (١١٠/١، ٣٦٤)، هَمع الهوامع (٢٣٣/١)، الدرر اللوامع (١٩٧/١)، أوضح المسالك (٢٦٨)، منهج السالك (١٦٤/٢)، شرح شذور الذهب (٢٦٢).

(٤١٦) البيت بتمامه:

فـأرسلها العـراك ولَم يـذدها ... ولَم يشفق عـلى نغص الـدخال

قائله: لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الْجَليل بديوانه (ص٨٦).

قال الوراق فِي علل النحو (ص٤٩٩): «فالتقدير: أرسلها تعترك لعراك، فالعراك نصب على المصدر، والمصادر تكون معرفة ونكرة، وتعترك: هو الْحَال، فأقيم العراك مقامه».

المعنى: قال ابن الأنباري فِي الإنصاف (٨٢٧/٢): «يقول: أوردها العير مزدحمة، ولَم يذدها؛ أي: لَم يَحبسه عنه، ولَم يبال أن ينغص عليها الشرب بدخولِها، أي بدخول القوى بين ضعيفين، أو الضعيفين بين قويين، فينغص ذلك عليها الشرب لعدم تَمكنها منه».

الشاهد فيه: نصب (العراك) على الْحَال، وهو معرفة؛ لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله، ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال: أرسلها تعترك الاعتراك.

المصادر: هَمع الهوامع (٢٣٩/١)، العيني (٥٢٤/١)، شرح المفصل (٦٢/٢)، خزانة الأدب (٥٢٤/١).

وقد حكى الْجرمي فِي الشرح الْجَر بعد (ما) عن بعض العرب، وفيه أن (ما) لا تقاس زيادتِها إلا بعد الْجَار نَحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[(٤١٧)] [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[(٤١٨)] [آل عمران: ١٥٩].

وأمَّا قبله فسماعي شاذ لا يُحتج به.

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

تنبيه:

(اعلم أن الناظم أخر أربعة أمور عن موضعها الذي تستحقه تبعًا لصاحب (الآجرومية)، وكان حقه أن يذكرها مع المفاعيل الثلاثة المتقدمة على حسب ما مرت الإشاراة إليه وهي:

١- المنادى ٢- والمفعول له ٣- والمفعول معه ٤- ومفعولا ظننت وأخواتها.

فقال:

وَمَـــا تُـــنَادِيهِ كَـــيَا كَنْـــزُ الغِنَـــى   وَيَـــا رَحِـــيْمًا بِالعِـــبَادِ مُحْـــسِنَا

(و) عد من منصوبات الأسْمَاء كل

* * * *

(أحكام الْمُنَادَى)[(٤١٩)]

(ما تناديه) وهو المطلوب إقباله بِحرف مَخصوص كـ(يا) وأخواتِها.

---

(٤١٧) أي: عن قليل، و(ما) صلة زائدة، وعن متعلق بِمضمر يفسره قوله: (ليصبحن)؛ لأنَّهم قالوا: لا يَجوز: (والله زيدًا لأضربن).

انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/٢٢٥)، إعراب القرآن (٢/٤١٩)، البيان (٢/١٨٥)، البحر المحيط (٦/٤٠٦)، الْخَصائص (١/١٦٩، ٢/٢٨٢)، ابن الشجري (٢/٢٤٥، ٢٦٥)، ابن يعيش (٨/١٢، ١٢١، ١٢٤).

(٤١٨) تقديره: فبرحمة من الله. و(ما) صلة زائدة. والتقدير: «لنت لَهم برحمة من الله»، فقدم الباء على الفعل.

انظر: معاني القرآن للفراء (١/٢٤٤، ٢٤٥)، معاني القرآن للأخفش (٢٣٠)، البحر المحيط (٣/٩٧)، الكتاب (١/٤٤١)، المقتضب (١/٤٨)، الأصول (١/٤٢، ٤٠١)، المسائل البغداديات (٩٤، ١٢٦)، أمالي ابن الشجري (١/٢٧٠، ٢/٢١٩، ٢٤٥، ٢٦٥)، هَمع الهوامع ١/٣١٨)، البيان (١/٢٢٩)، الكامل (٤٤١).

(٤١٩) العنوان من وضع المحقق. مصادر هذا الباب: الكتاب (٢/١٨٢)، المقتضب (٤/٢٠٢) هذا باب النداء، المقتصد (٢/٧٥٣)، شرح الْجُمل للزجاجي (٢/٨٢)، علل النحو للوراق (ص٤٦٢)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٦).

وحكمه أنه إذا كان مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة بُنِيَ على الضم[٤٢٠]، أو نائبه في مَحل نصب إمَّا بـ(أدعو) الْمَحذوف وجوبًا؛ لنيابة حرف النداء عنه، أو بِحرف النداء نفسه المذكور أو المقدر، نَحو: (يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون).

وإذا كان مضافًا.

كـ(يا كنْز الغنى، ويا عبدي، ويا أبا زيد)، أو شبيهًا بالْمُضَاف كـ(يا حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلاً)، (ويا رحيمًا بالعباد مُحسنًا).

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: (يا رجلاً خُذْ بيدي)، أعرب بالفتح الظاهر أو المقدر أو بنائه.

* * * *

أحكام المفعول له

وقال:

وَانْـصِبْ وَرَاءَ الـشَّرْطِ مَفْعُولاً لَهُ ....

(وانصب) جوازًا.

(وراء الشرط) المتفق عليه فِي جواز نصبه.

(مفعولاً له) وجره بِحرف التعليل، وهو (اللام، ومن، وفي، وباء السببية)، وذلك الشرط هو كونه مفيدًا للتعليل، وفِي خَمسة شروط مُختلف فيها:

أحدها: كونه قلبيًا عزاه السيوطي لبعض المتأخرين، والرضى لبعضهم؛ معللاً بأن العلة هي الْحَاملة على إيْجَاب الفعل، والْحَامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك ثُمَّ رده.

(واختار أن الْمَفعول له على ضربين):

ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نَحو: (قعدت جبنًا) فيكون من أفعال القلوب، وما يتقدم على الفعل تصورًا؛ أي: يكون غرضًا، ولا يلزم كونه فعل القلب نَحو: (ضربته تقويْمًا، وجئته إصلاحًا).

وثانيها: كونه مصدرًا، وهو مذهب سيبويه[٤٢١]، والجمهور، وأجَاز يونس عدمه

---

(٤٢٠) الإنصاف (١/٣٢٦).

(٤٢١) الكتاب (٣/٥٧٦).

تَمَسُّكًا بنحو: (أما العبيد فذو عبيد)[٤٢٢] بالنصب؛ أي: مهما تذكر أحد الأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد.

وفيه أن رواية النصب رديئة جدًّا كما قال سيبويه فلا يُخَرَّج عليها، وجعله بعضهم مفعولاً به؛ أي: مهما تذكر العبيد...إلخ.

وثالثها، ورابعها: اتِّحاده مع عامله فِي الوقت والفاعل ذكرهُمَا أغلب المتأخرين، وابن مالك، ومذهب سيبويه والمتقدمين عدم اشتراطهما كما فِي الهمع.

وخامسها: كونه مصدرًا غير مؤول فلا يقع المؤول مفعولاً له، وإن أفاد التعليل ولَم يصرح بِهذا أحد، وإنَّما اقتضاه قول ابن هشام فِي (شرح اللمحة): «إن ما لا يكون للتعليل إلا مع الفعل وسابكه من حروف الْجَر لا يَجُر المفعول له». اهـ

وأما اشتراط كونه فضلة فليس خاصًا بالمفعول له، ولا يُعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصًا به فجملة شروط جواز نصبه وجره بِحرف التعليل سبعة كقول الناظم: (وراع الشرط) يُمكن أن يشملها بِجعل (أل) للجنس فإذا فقد شرط منها وجب الْجَر بِحرف التعليل على الْخلاف فِي بعضها كما علمت، وهي بعينها شروط أيضًا لتحقق ماهيته عندهم مع شرط ثامن، وهو كونه بغير لفظ عامله، ومعناه ليخرج المفعول المطلق والمراد باتِّخاذه فِي الزمان مع عامله أن يتلاقيا فِي جزء من الزمن سواء كان جَميع زمان عامله جَميع زمانه.

.... كَقُمْــتُ إِجْــلالاً وتَعْظِـيْمًا لَــهُ

(كقمت إجلالاً وتعظيمًا له) أو أول زمانه آخر زمان عامله كـ(ضربت ابني ابتغاء تأدبه)، وآخر زمانه أول زمان عامله كـ(هربت عن الْحَرب جبنًا).

كَـذَاكَ بَعْـدَ الـوَاوِ مَفْعُـولٌ مَعَـه ....

وقال (كذاك) المذكور فِي كونه من أنواع المنصوبات حال كونه.

(بعد الواو) الَّتِي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لِمعمول العامل السابق فِي زمان تعلقه به.

(مفعول معه) سواء صاحبه فِي حكم العامل أيضًا أم لا، وسواء كان المفعول معه

(٤٢٢) لَم أقف على هذا المثال.

اسْمًا صَرِيْحًا أو مؤولاً فالمفعول معه قسمان:

أحدهما: صريح وهو نوعان:

ما شارك معمول العامل السابق فِي زمان تعلقه به دون الحكم.

.... كَسِرْتُ وَالنِّيْلَ وَشَخْصًا ذَا سَعَة

(كَسِرْتُ والنيلَ)، و(استوى الْمَاء والْخَشَبَة)، وما شاركه فِي زمان التعلق والحكم معًا كسرت.

(وشخصًا ذا سعة).

وثانيهما: مؤول، نَحو: (لا تأكل السَّمَكَ وتشربُ اللَّبَنَ)[٤٢٣]، بنصب «تشرب» على ما صرح به بعضهم وهو الحق.

أحكام مفعولي ظننت من حيث الإلغاء والتعليق:

وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا وَنَحْوِهَا كَخِلْتُ زَيْدًا ذَاهِبَا

وقال: (ونصب مفعولي ظننت وجبا) وكذا مفعولاً.

(نحوها) في الحكم والنوع معًا وهو بقية أفعال القلوب الغير اللازمة منها كـ(فكر، وتفكر)، والغير المتعدي منها الواحد كـ(عرف، وفهم)، وذلك الغير مع ظن أربعة عشر فعلاً.

اقسام هذه المفاعيل:

وهي ترجع إلَى نوعين:

أحدهما: متصرف وهو: (ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، وعلمت، وزعمت، وجعلت، وحجرت، وعددت، ووجدت، وألفيت، ودريت).

---

(٤٢٣) الواو فيه تسمى واو المعية. انظر هذا المثال المراجع الآتية: شرح الكافية للرضي (٢/٤٠)، الفوائد الضيائية (١/٣٧٨)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (١٩٥)، الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ومعناه: لا يجمع بينهما؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين فعلى هذا يَجري حكمهما. علل النحو للوراق (ص ٥٨٧) بتحقيقي.

وانظر: الكتاب (٣/٤٢) هذا باب الواو، المقتضب (٢/٢٥)، هذا باب الواو، ابن معطي الفصوي الخميون (ص٢٦)، الفصل الثالث في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة، وقال: «إذ نَهاه عن الجمع بينهما نصب كقولك ...... وذكره».

وثانيهما: جامد وهو: (هب، وتعلم) بِمعنى: اعلم، أو نَحوها فِي الحكم فقط وهو أفعال التصيير وهي أيضًا نوعان:

متصرف،: نَحو: (جعل ورد، واتخذ وصير).

وجامد، وهو: (وهب).

أحكام أفعال التعليق: ولِهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

الأول: الأعمال وهو الأصل الواقع فِي الجميع القلبي الجامد والمتصرف، والتبصيري كذلك.

فالجامد القلبي كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا .... (٤٢٤)

وقوله(٤٢٥):

.... **فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا**(٤٢٦)

---

(٤٢٤) عجزه: (فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التحَيُّلِ وَالْمكْرِ).

قائله: زياد بن سيار بن عمرو.

اللغة: (تعلم) اعلم واستيقن. (شفاء النفس) قضاء مآربِها. (لطف) وفق. (التحيل) أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنَّما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتعذيب عليهم فيلزمك أن تبالغ فِي الاحتيال لذلك، لكي تبلغ ما تريد.

الإعراب: (تعلم) فعل بِمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، (شفاء) مفعول أول لتعلم، وشفاء مضاف، والنفس مضاف إليه (قهر) مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، و(عدوها) مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه (فبالغ) الفاء للتفريغ، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت (بلطف) جار ومَجرور متعلق ببالغ. (في التحيل) جار ومَجرور متعلق بلطف، أو بِمحذوف صفة له. و(المكر) معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث ورد فيه (تعلم) بِمعنى اعلم، ونصب به مفعولين على ما ذكرناه فِي الإعراب. شرح ابن عقيل للألفية (٢/٢٢) رقم (١٢٠).

(٤٢٥) قائله: ابن هَمَّام السلولي.

(٤٢٦) البيت بتمامه هو:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ ... وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا

اللغة: (أجرني) اتخذني لك جارًا تدفع عنه وتَحميه، هذا أصله ثُمَّ أريد منه لازم ذلك، وهو الدفاع والحماية. فمعنى (أجرني) حينئذ اغشَ وادفع عني. (أبا مالك) يروي في مكانه (أبا خالد)، (هبني) أي: عدني واحبسني.

=

والمتصرف القلبي: (كـــ) قولك: (خلت زيدًا ذاهبًا)، و(ظننت زيدًا قائمًا).

والتبصيري المتصرف كقوله تعالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥].

والْجَامد كقولك: (وهبني الله فداءك)، فعملها نصبها بعد استيفائها فاعلها المبتدأ والخبر على أنَّهما مفعولان لَهَا.

والْحُكم الثاني: جواز الإلغاء وهو إبطال العمل لفظًا ومَحلاً لضعف العامل إمَّا بتوسطه بين المبتدأ والْخَبر، نَحو: (زيد ظننت قائم). وإمَّا بتأخره عنهما.

(برفع جهده) أي: وبالذي يقال فيه: (عسى الْحجاج يبلغه جهده) إمَّا على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الْحجاج، ولا شاهد فيه؛ أي: يبلغ الحجاج جهده به، وشَذَّ مَجيء الْخَبر اسْمًا بعد (عسى وكاد)، كقوله(٤٢٧):

أكثـرتُ فِـي العـذْل مُلحًـا دَائِمًـا ... لا تُكْثِرنَّ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا(٤٢٨)

=

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا مالك، فإن لَم تفعل فظن أني رجل من الْهَالكين.

الإعراب: (فقلت): فعل وفاعل. (أجرني) أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لأجر، وأبا منادى بِحرف نداء مَحذوف، و(أبا) مضاف. و(مالك) مضاف إليه، و(إلا) هي (إن) الشرطية مدغمة في (لا) النافية. وفعل الشرط مَحذوف يدل عليه ما قبله من الكلام. وتقديره: وإن لا تفعل مثلاً. (فهبني) الفاء واقعة في جواب الشرط. (هب) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والنون للوقاية. الياء: مفعول أول. (امرأ) مفعول ثان لهب (هالكًا) نعت لامرئٍ.

الشاهد فيه قوله: (فهبني امرأ) فإن (هب) فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين أحدهما: ياء المتكلم. وثانيهما: قوله: (امرأ) على ما أوضحناه فِي الإعراب، واعلم أن (هب) -بهذا المعنى-: فعل جامد لا ينصرف، فلا يَجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان في الهبة -وهي التفضيل بِما ينفع الموهوب له- كان متصرفًا تامّ التصرف. قال تعالَى: ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾ وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾، وقال: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا﴾، واعلم أيضًا: أن الغالب على (هب) أن يتعدى إلَى مفعولين صريْحين كما في البيت الشاهد. وقد يدخل على (أن) المؤكدة ومعموليها. فزعم ابن يسيره والجرمي أنه لَحن. وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لَحنًا؛ لأنه واقع في فصيح العربية. [شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٣٩، ٤٠)، الشاهد رقم (١٢٦)].

(٤٢٧) القائل: رؤبة بن العجاج.

(٤٢٨) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: على أن المتأخرين استدلُوا بِهذا، وبالمثل، وهو: (عسى الغُوير أبؤسا) بوقوع المفرد منصوبًا بعد مرفوع، على أنَّ (أَنْ) والفعل فِي قولِهم: (عسى زيد أن يفعل)، فِي موضع نصب على أنه

=

وقوله[٤٢٩]:

فأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وما كدتُ آيبًا ... وكم مِثْلُهَا فارقتُها وهي تصفر[٤٣٠]

وليس من الشاذ ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]. بل الخبر مَحذوف؛ أي: فطفق بِمسح السيف بسوق الْخَيل؛ -أي: أرجلها وأعناقها-، فمسحًا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حَتَّى يَمتنع حذف عامله، والله أعلم.

=

خبر لـ(عسى)، وهي تعمل عمل (كان).

قال ابن هشام في (شرح أبيات الناظم): «طعن في هذا البيت عبد الواحد الطَّراح فِي كتابه: (بغية الأمل ومنية السائل) فقال: هو بيت مَجهول، ولَم ينسبه الشراح إِلَى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صحَّ ما قاله لسقط الاحتجاج بِخمسين بيتًا من كتاب سيبويه..». إلخ.

قال البغدادي: «الشاهد الذي جُعل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه وابن السراج والمبرد ونحوهم فهو مقبولٌ يعتمد عليه، ولا يضرُّ جهلُ قائله، فإن الثقة لو لَم يعلم أنَّهُ من شعر مَنْ يصح الاستدلال بكلامه لَمَا أنشده، ومراد عبد الواحد أنَّه لَم ينسبه الشراح إِلَى أحدٍ مِمَّن أنشده من الثقات، أو إِلَى قائل معين يُحتجُّ بكلامه».

المصادر: خزانة الأدب (٣١٦/٩) رقم (٧٤٨)، الْخَصائص (٩٨/١)، أمالي ابن الشجري (١٦٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤/٧، ١٢٢)، والمقرب (١٠/١)، الهمع (١٣٠/١)، المزهر (٢٢٨/١)، الأشموني (٢٥٩/١)، ملحقات ديوان رؤبة (ص١٨٥).

(٤٢٩) **قائله:** تأبط شرًّا اسْمه: ثابت، وكنيته أبو زهير بن جابر بن سيفان، ترجمته فِي: خزانة الأدب، والشعر والشعراء (٢٧١)، الاشتقاق (١٦٢- ١٦٣)، جَمهرة النسب (٢٣٢)، (١٣٧/١، ١٣٨).

(٤٣٠) **البحر:** الطويل.

الشاهد فيه: على أن أصل خبر (كان) الاسم المفرد كما في البيت.

قال ابن جني (في إعراب الحماسة): «استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرعٌ، وذلك أنَّ قولك: (كدت أقوم)، أصله: كدت قائمًا، ولذلك ارتفع المضارع؛ أي لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه على أصله المرفوض كما يضطر الشاعرُ إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع، نَحو صرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتلِّ، وما جرى مَجرى ذلك».

قوله: (تصفرُ) قال ابن هشام فِي (شرح الشواهد): «أراد بالصفير: النفخ عند الندم، ونقل ابن المستوفي، عن أبي مُحَمد القائم بن مُحمد الديمرتي أن المعنى لَما أعجزتها جعلت تصفر خجلاً». [خزانة الأدب (٣٧٤/٨- ٣٧٩) الشاهد رقم (٦٣٧)].

انظر: الخصائص (٣٩١/١). الإنصاف (٥٥٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١٣/٧، ١١٩، ١٢٥)، العيني (١٦٥/٢)، الأشموني (٢٥٩/١)، شرح التصريح (٢٠٣/١)، الهمع (١٣٠/١)، الحماسة بشرح المرزوقي (٨٣).

وأمَّا خبر الْحُروف المشبهة بـ(ليس) فيكون جُملة وشبهها ومفردًا على ما مر بيانه، وحكمه وجوب نصبه وذكره إلا خبر (لات) فالكثير فِي لسان العرب ذكره، وحذف الاسم، وقد يُحذف ويبقى الاسم، وقد قرئ شذوذًا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]. برفع (الْحين) على أنه اسم (لات)، والْخَبر مَحذوف.

والتقدير: (ولات حين مناص) لَهم أي: كائن لَهم وعدم تقديْمه على الاسم ما لَم يكن ظرفًا فيجوز تقديْمه عند الجمهور، ويَمتنع عند ابن مالك فهم يعملون ما فِي نَحو: (ما فِي الدار عمرو، وما عندك زيد)، وهو يهملها وقس، وعدم تقديْم معموله على الاسم ما لَم يكن ظرفًا فِي جَميعها، وامتناع وقوع الخبر بعد (إلا) فِي جَميعها أيضًا كما مر.

واسْـــمٍ لِـــنَحْوِ إِن وَلَا كِـــلاَ وَزِر ....

(و) هذا فصل في (اسم لنحو إن) وأخواتِها. (و) اسم (لا) لتبرئه.

فأمَّا اسم (إن) وأخواتِها فحكمه النصب بِها، ووجوب التقدم على الخبر ما لَم يكن الْخَبر ظرفًا، أو جارًا ومَجرورًا فيكون للخبر حينئذ ثلاثة أحوال:

أحدها: جواز تقديْمه وتأخيره.

(وضابطه) عدم وجود ما يوجب التأخير، وما يوجب تقديْمه على الاسم، نَحو: (ليت فيها غير البذي)؛ أي: الفاحش فِي نطقه، أو (ليت هنا غير البذي) فيجوز التقديْم فيها هنا على (غير) وتأخيرهما عنها.

وثانيها: وجوب تقديْمه على الاسم.

(وضابطه) أن يتصل بالاسم ضمير يرجع لبعض الخبر، نَحو: (ليت فِي الدار صاحبها)، فلا يَجوز تأخير (فِي الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وثالثها: وجوب تأخيره عن الاسم.

(وضابطه) أن يدخل على الْخَبر (لام) الابتداء نَحو: (إن زيدًا لفي الدار) فلا يَجوز تقديْم (لفي الدار) على (زيد) لامتناع تقديْم الخبر مع اللام، وامتناع تقديم معمول الخبر عليه قبل، ولو كان ظرفًا أو جارًا ومَجرورًا.

والظاهر جواز تقديْمه عليه إن كان ظرفًا، أو جارًا ومَجرورًا كما ذهب إليه بعضهم وجعل منه قوله:

فَـلاَ تَلْحني فِيَها فَإنّ بِحبِّها أخـاكَ مـصابُ القلبِ جمٌّ بلا بلُه[(٤٣١)]

وذلك لأنه يقدم فِي (ما)، وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك.. فافهم، ووجوب ذكره إلا مع (أن) بالفتح وكان إذا خففا فيجب حذفه مع (أن) ويكون الضمير الشأن إذا لَم يُمكن غيره فإن أمكن غيره لَم يُحمل على ضمير الشأن على الصحيح خلافًا لابن الحاجب؛ لِخروجه عن القياس؛ ولذا قدر سيبويه[(٤٣٢)] فِي: ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]. (إنك) ولا يذكر إلا شذوذًا أو ضرورة إذا حذف، ولو كان غير ضمير الشأن فخبر (أن) المخففة لا يكون إلا جملة محافظة على المسند والمسند إليه، فإن ذكر شذوذًا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفردًا وقد اجتمعا فِي قولِها[(٤٣٣)]:

---

(٤٣١) **الشاهد فيه**: على أنه إنّما جاز الفعل بالجار والمجرور بين (إنّ) واسْمها لقوة شبه إنّ بالفعل.

قال سيبويه فِي الكتاب (١/٢٨٠) فِي باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: «وتقول: (إنّ بك زيدًا مأخوذ)، و(إنّ لك زيدًا واقف).... إلَى أن قال: «ومثل ذلك: (إنّ فيك زيدًا الراغب)... الشاهد: كأنك أردت: إنّ زيدًا راغب، وإن زيدًا مأخوذ، ولَم تذكر (بك)، ولا فيك، فألغيتا هنا كما ألغيتا فِي الابتداء». انتهى

قال الأعلم: «الشاهد فيه: رفع مصابُ على الْخَبر، وإلغاء الْمَجْرور؛ لأنه من صلة الخبر، ومن تَمامه، ولا يكون مستقرًا للأخ، ولا خبرًا عنه». انتهى.

وقال أبو على الفارسي فِي كتابه (إيضاح الشعر): «الظرف قد استجيز فيه من الاتساع ما لَم يُستَجز في غيره، ألا ترى أنّه قد جاء: (فلا تلحني فيها) البيت. ففصل بقوله: (بحبِّها) بين (إنّ) واسْمها، ولو كان مكان الظرف غيرُه لَم يَجز ذلك، والظرف متعلق بالْخَبر، كأنه قال: إن أخاك مصاب القلب بِحبها».

اللغة: (فلا تلحني) أي: لا تلمني في حبِّ هذه المرأة فقد أصيب قلبي بِها واستولى عليه حبها. (مصاب) اسم مفعول من أصيب بكذا، من المصيبة، وهي الشدة النازلة (الجم) الكثير. (البلابل) الأحزان، وشغل البال.

المصادر: خزانة الأدب (٨/٤٥٢) رقم (٦٤٨)، (١٠/٣٩٨) (هارون) رقم (٨٧١)، الكتاب لسيبويه (١/٢٨٠)، المقرب (١/١٠٨)، المغني (٦٩٣)، شرح شواهد المغني (٣٢٧)، العيني (٢/٣٠٩)، الْهَمع (١/١٣٥)، الأشموني (١/٢٧٢).

(٤٣٢) الكتاب لسيبويه (٣/١٦٣) هذا باب ما تكون فيه (أَنْ) بِمَنْزلة (أَيْ).

(٤٣٣) **القائلة هي**: جنوبُ صاحبة هذا الشعر، هي امرأة شاعرة جاهلية -بفتح الجيم وضم النون-، وأخوها عمرو جاهلي، وهو ابن العجلان بن عامر بن برد بن منبه، أحد بني كاهل ابن لَحيان بن هُذيل. وسُمِّي ذا الكلب؛ لأنه كان لا يفارقه كلب له، قاله ابن الأعرابي.

وقيل: إنّ جنوب هي عمرة لا أنّهما اثنان، وله أخت أخرى اسْمها ربطة هي شاعرة أيضًا. خزانة الأدب =

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُو نَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالاً
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيـ ـعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ(٤٣٤)

فربيع(٤٣٥) خبر الأولَى مفرد، وجُملة (تكون الثمالا) خبر الثانية، والكثير حذفه مع كـ(أن) المخففة، ويقل إثباته ومنه قوله:

(١٠/٣٩٠).

(٤٣٤) الشاهد فيه: على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول (إنْ) المخففة على غير الأفعال الناسخة.
ومثله في (المغني) لابن هشام، قال: «وشرط اسم (أن) المخففة أن يكون ضميرًا مَحذوفًا، ورُبَّما ثبت كقوله: فلو أنك فِي يوم الرخاء سألتني..... البيت. وهو مُختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جُملة، ولا يَجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسمُ فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله: بأنك ربيعٌ وغيث مَريعٌ..... البيت». انتهى.
معنى هذا البيت شذوذٌ من وجه آخر، وهو كون اسمها غير ضمير شأن وجوّزه بعضهم. والَى الأوّل يشير كلام ابن هشام حيث قال: «ورُبَّما ثبت -أي اسمها-، والَى الثاني ذهب ابن مالك وأبو حيان».
قال الأوّل: «إذا أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير حاضر أو غائب غير الشأن فهو أولى».
وقال الثاني: «لا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا، وقد روى البيت أبو حنيفة الدنيوري في كتاب البنات، وإبراهيم الحصري في زهر الآداب، والشريف في حَماسته هكذا:

بأنك كنت الربيع المغيث لِمن يعتريك وكُنت الثِّمالا

وحينئذ لا شاهد فيه».
الْمصادر: زهر الآداب (٧٩٥)، حَماسة ابن الشجري (٧٣) الإنصاف (٢٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧٥)، المغني (٣١)، التصريح (١/٣٢)، الأشموني (١/١٩١).

(٤٣٥) قولُها: (بأنك ربيع...) إلخ. الربيع هنا: ربيع الأزمان، قال ابن قتيبة فِي باب ما يضعه الناس غير موضعه، وهو أول كتاب أدب الكتاب: «ومن ذلك الرَّبيع، يذهب الناس إلَى أنه الفصل الذي يتبع الشتاء، ويأتي فيه الورد والنور، ولا يعرفون الربيع غيره، والعرب تَختلف في ذلك، فمنهم من يجعل الرَّبيع الفصل الذي تُدرك فيه الثمار، وهو الخريف، وفصل الشتاء بعده، ثم فصل الصيف بعد الشتاء، وهو الوقت الذي تدعوه العامَّة الربيع، ثم فصل القيظ بعده، وهو الذي تدعوه العامة الصَّيف. ومن العرب من يسمي الفصل الذي تدرك فيه الثمار، وهو الخريف: الربيع الأوّل. ويسمى الفصل الذي يتلو الشتاء، ويأتي فيه، والنور: الربيع الثاني، وكلهم مُجمعون على أن الخريف هو الربيع». انتهى.
قال شارحه ابن السِّيط: «مذهب العامة في الربيع هو مذهب المتقدمين؛ لأنَّهم كانوا يَجعلون حلول الشمس برأس الحمل أول الزمان وشبابه، وأما العرب فإنَّهم جعلوا حلول الشمس برأس الميزان أوّل فصول السنة الأربعة، وسَموه الربيع، وأما حلول الشمس برأس الحمل فكان منهم من يجعله ربيعًا ثانيًا، فيكون في السنة على مذهبهم ربيع واحد، وأما الربيعان من الشهور فلا خلاف بينهم أنَّهما اثنان: ربيع الأول، وربيع الآخر». انتهى. خزانة الأدب (١٠/٣٨٨، ٣٨٩).

وصَـــدرٍ مُـــشْرِقِ النَّحــــر كــأَنْ ثديَـــيْهِ حُقّـــان(٤٣٦)

على رواية (ثدييه) بالياء، ولا يتعين على الصحيح كونه ضمير الشأن إذا أمكن غيره فيجعل فِي قوله تعالَى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]. اسْمها ضمير الأرض المذكورة قبل، أي: كأنَّها، وفِي قوله(٤٣٧):

أَزِفَ الترحُّــلُ غيْــرَ أنَّ رِكابَــنا لَمَّــا تــزُل بــرحالِنا وكأَنْ قَد(٤٣٨)

---

(٤٣٦) البحر: الْهزج.

الشاهد فيه: على أن إعمال (كأن) المخففة فصيح، والأفصح إلغاؤها وقد جاء إعمالها في هذا، وما بعده. وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظًا بدليل قوله: إذا لَم تعملها لفظًا ففيها ضمير الشأن مقدر عندهم، كما فِي (أنْ) المخففة، وعلى هذا فهي عاملة إمَّا لفظًا وإمَّا تقديرًا. وهذا مأخوذ من كلام ابن يعيش، فإن الزمخشري لَمَّا قال في (المفصل): (وتُخفف فيبطل عملها، ومنهم من يعملها) وأنشد البيتين.

هذا وقوله: (كأن ويديه رساءَا خكب). وأما قوله: (كأنْ ثدياه حُقّانِ). فالمراد كأنه -أي الأمر والشأن- والجملة بعد (كأن) خبرها، ومراده إرجاع كلام المفصل إلَى كلام سيبويه، فإن مذهب سيبويه أنّ (كأنْ) إذا خففت لا يكون اسْمها إلا ضميرًا مَحذوفًا، وعملها في الاسم الظاهر خاص بالضرورة.

وقال ابن الشجري في (أماليه) (٢٣٧/١)، (٣/٢، ٢٤٣): «وقد خُفِّف الشاعر وأعملها فِي الاسم الظاهر فِي قوله: وصدرٍ مُشرق النَّحر... إلخ. وأنشد بعضهم (ثدياه) رفعًا على الابتداء، وحُقّان الخبر. والجملة من المبتدأ والخبر خبرها، واسْمها مَحذوف، فالتقدير: (كأنه ثدياه حقان)». انتهى.

والذي أنشده مرفوعًا سيبويه في الكتاب (٢٨١/١، ٢٨٣) قال: «وروى الخليل أنّ ناسًا يقولون: (إنْ بك زيدٌ مأخوذ)، فقال: هذا على قوله: (إنه بك زيدٌ مأخوذ). وشبهه بِما يَجوز فِي الشعر».

قال ابن هشام في (شرح أبيات ابن الناظم): «قوله: كأن ثدياه، أصله كأنه، والضمير للوجه، أو للصدر أو للشأن، والجملة الاسمية خبر». انتهى. فيجوز أن يكون ضمير شأن، ولَم يوجبه لضعفه؛ لأنه لا يُصار إليه إلاّ إذا لَم يكن للضمير مرجع.

المصادر: الكتاب (٢٨١/١، ٢٨٣)، الأصول (٢٩٨/١)، المحتسب (٩/١)، والمنصف (١٢٨/٣)، أمالي ابن الشجري (٢٣٧/١)، (٣/٢، ٢٤٣)، والإنصاف (١٩٧)، الدرر اللوامع (١٢٠/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٨)، العينِي (٣٠٥/٢)، والتصريح (٢٣٤/١)، هَمع الهوامع (١٤٣/١)، الأشموني (٢٩٣/١)، خزانة الأدب (٣٥٨/٤ بولاق).

(٤٣٧) القائل: النابغة الذبياني. ديوانه (ص٢٧).

(٤٣٨) اللغة: (أزف) من باب فرح، أي دنا. وروى بدله: (أفد)، وهو مثله وزنًا ومعنى. (والترحُّل): الرحيل، وغير منصوب على الاستثناء المنقطع. والركَاب) الإبل، واحدها راحلة من غير لفظها. ولَمَّا جازمة بِمعنى لَم. و(تزُل) بضم الزاي من زال يزول زوالاً، أي فارق. والباء للمعية. و(الرحال) جَمع رحل، وهو ما يستصحبه الإنسان من الأثاث. و(كأن) مخففة من الثقيلة ونقل ابن الملا في (شرح المغني) عن ابن جني في (الخصائص) أنه جوّز أن يكون قد هنا بِمعنى حسبي، أي وكأن ذلك حسبي فقدي =

إن اسْمها ضمير الركاب؛ أي: وكأنَّها قد زالت ولا يتعين كون الخير جملة إلا مع ضمير الشأن، ويَجوز إفراده مع غيره سواء ذكر الاسم كما مر فِي قوله: (كأن ثدييه حقان)، أو حذف كقوله:

وَيَــوْمًا تُوَافِيَــنا بِــوَجْهٍ مُقَــسَّمٍ كـأن ظَبْـيَةٍ تَعْطُـو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ(٤٣٩)

=

وحده الخبر. هذا كلامه.

الشاهد فيه: على أن (قد) كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها. وذهب الخليل إلَى أنَّ حرف التعريف بِمنْزلة (قد) فِي الأفعال، وأن الْهَمزة واللام جَميعًا للتعريف. وحكى عنه أنه كان يسميها (أل) كقولنا: قد، وأنه لَم يكن يقول الألف واللام، كما لا تقول فِي (قد) القاف والدال. ويقوي هذا المذهب قطعُ (أل) في أنصاف الأبيات.

المصادر: خزانة الأدب (١٩٧/٧، ١٩٨، ١٩٩) رقم (٥٢٥)، الْخَصائص لابن جني (٣٦١/٢، ٢/ ١٣١)، ابن يعيش (٥/٨، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، ٥٢)، المغنِي (١٧١، ٣٤٢)، العيني (٨٠/١، ٢/ ٣١٤)، والتصريح (٢٦/١)، الهمع (١٤٣/١)، ديوان النابغة (٢٧).

(٤٣٩) قائله: باعث بن هريْم، ويقال: باغث بن صريم اليشكري، ونسبه جَماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري.

اللغة: (توافينا) تجيئنا (بوجه مقسم) أي بوجه جَميل (تعطو) تَمد عنقها لتتناول (وارق السلم) أي: شجر السلم المورق.

المعنى: يصف امرأة بأن لَها وجهًا جَميلاً حسنًا، وعنقًا كعنق الظبية طويلاً.

الشاهد: قول: (كأن ظبية) حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد فِي هذا الباب باثنين منها.

الوجه الأوّل: نصب ظبية على أنه اسم (كأن) وخبرها مَحذوف.

والوجه الثاني: رفع ظبية على أنه خبر (كأن)، واسْمها مَحذوف.

فدلت الروايتان جَميعًا على أنه إذا خففت (كأن) جاز ذكر اسْمها كما يَجوز حذفه، إلا أن الْحَذف أكثر من الذكر.

والوجه الثالث: جر (ظبية) فالكاف حرف جر، و(أن) زائدة، و(ظبية) مَجرور بالكاف، والْجَار والمجرور متعلق بِمحذوف حال من فاعل (توافي)، وحينئذ لا شاهد فيه.

المصادر: شرح قطر الندى (ص٢١٨) رقم (٥٩)، خزانة الأدب (٤١١/١٠) رقم ٨٧٤، شرح شذور الذهب (ص٣٤٨) رقم (١٤٠)، الكتاب لسيبويه (٢٨١/١، ٤٨١)، الضرائر (٥٩، ٣١٠)، الكامل (٤٩)، الأصول (٢٩٧/١)، الأمالي لأبي علي القالي (٢١٠/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، أمالي ابن الشجري (٣/٢)، الإنصاف (٢٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٨، ٨٣)، المقرب (١١١/١)، التصريح (٢٣٤/١)، الهمع (١٤٣/١، ١٨/٢، ٢٠٤/٢)، الأصمعيات (١٥٧)، الأشموني (٢٩٣/١، ٣/ ٢٨٦)، اللسان: قسم.

أي: كأنَّها ظبية... فافهم، والله أعلم.

وأما اسم لا التبرئة فحكمه: وجوب نصبه لفظًا إن كان مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف والنصب مَحلاً لبنائه على ما كان ينصب به إذا كان غير مضاف ولا شبيه بالمضاف (كلا وزر) أي: له، و(لا رجلين عند زيد، ولا مسلمين فِي الدار)، وجواز ثلاثة أوجه فِي نعته إذا كان النعت مفردًا، أو اسم لا مفردًا، ولَم يفصل بينهما أو أوَّل البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا) نَحو: (رجل ظريف).

والثاني: النصب مراعاة لِمحل اسم (لا) نَحو: (لا رجل ظريف).

والثالث: الرفع مراعاة لِمحل (لا) واسْمها لأنَّهما فِي موضع رفع الابتداء عند سيبويه نَحو: (لا رجل ظريف)، وإذا لَم يكن كل من اسم (لا) ونعته مفردًا، أو فصل بينهما تعين فِي النعت الرفع، والنصب، ولا يَجوز البناء، ومثل هذا الْمَعْطوف الْمُفرد على اسم (لا) المفرد إذا لَم تكرر (لا)، وكذا غير المفرد مطلقًا فيجوز فيه الرفع مراعاة لِمحل (لا) واسْمها، والنصب مراعاة لِمحل اسْمها، ولا يَجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: (لا رجل وامرأة، ولا رجل، ولا غلام امرأة، أو غلام امرأة).

ويَمتنع نَحو: (لا رجل وامرأة) بالبناء على الفتح نعم أجازه الأخفش على تقدير تكرير (لا) هذا إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة فلا يَجوز فيه إلا الرفع سواء تكررت (لا) أم لَم تتكرر، نَحو: (لا رجل، ولا زيد) أو زيد فيها.

وأمَّا إذا عطف على اسم (لا) نكرة مفردة، وتكررت (لا) فإنه يَجوز فِي المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح نَحو: (لا رجل، ولا امرأة، ولا امرأة، ولا امرأة).

وأما البدل النكرة من اسم (لا) المفرد كالنعت المفصول نَحو: (لا أحد رجل أو امرأة، أو لا رجل وامرأة) فيها بالنصب، والرفع ولا يبنى على تركبه مع المبدل منه؛ لأنه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر، نعم جوزه بعضهم؛ لأن هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فإن كان البدل معرفة تعين رفعه، نَحو: (لا أحد زيد وبكر فيها)، وكذا يقال فِي عطف البيان.

وأمَّا التوكيد فالأولَى في اللفظي منه كونه على لفظ المؤكد مُجردًا عن التنوين ويَجوز رفعه، ونصبه. وأمَّا المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة؛ لأن ألفاظه معارف

أما على أنه يتبع النكرة فيتعين رفعه لعدم تسلط (لا) على المعرفة، وقد تقدم الكلام على التوابع الخمس فِي المرفوعات مستوفى... فلا تغفل، والله سبحانه وتعالَى أعلم.

أقسام الاسم من حيث العمل وعدمه:

(والتقسيم الثالث للاسم مطلقًا) باعتبار العمل وعدمه إلَى ثَمانية أقسام:

أحدها: ما لا يعمل أصلا كأسماء الأصوات.

وثانيها: ما لا يعمل إلا الجزم للفعل فقط وهو ما لا يكون مبتدأ من أسْمَاء الشرط.

وثالثها: مع يعمل الجزم ويرفع الخبر وهو ما يكون مبتدأ من أسْمَاء الشرط.

ورابعها: وهو ما لا يعمل إلا الخفض في المضاف إليه وهو كل اسم مضاف لَم يكن مبتدأ.

وخامسها: ما يعمل الخفض فِي الْمُضاف إليه، والرفع للخبر ونَحوه وهو كل اسم مضاف وقع مبتدأ نَحو: (غلام زيد قائم، وما ضارب الغلام زيد).

وسادسها: ما يعمل الْخفض أو النصب لِمميزه وهو أسْمَاء العدد وما شابَهها نَحو: (التراويح عشرون ركعة)، ونَحو: (ثلاثة رجال عندي)، ونَحو: (اشتريت رطلاً زيتًا، وكم مال ملكت؟ وكم عبدًا اشتريت؟).

وسابعها: ما يعمل فِي الظرف وفِي الْحَال فقط كاسم الإشارة والمصغر والمنسوب.

وثامنها: ما يعمل عمل الفعل من رفع الفاعل ونائبه، وما يشبهه، ونصب المفعول ونَحوه، واستتار الضمير فيه إمَّا جوازًا، وإمَّا وجوبًا وهو سبعة:

المصدر بشروطه، والمثال بشرطه، واسم المفعول بشرطه، والصفة المشبهة بشرطها، وأفعل التفضيل، وأَسْمَاء الأفعال الثلاثة.

* * * *

بَابٌ فِي أَسْمَاءِ
الأَفْعَالِ الثَّلاثَةِ وَإِعْمَالِهَا

اسم الفعل هو: الاسم الدال على لفظ فعل من الأفعال الثلاثة غير قابل لعلامته، فالدال على لفظ فعل الأمر ولَم يقبل ياء المؤنثة المخاطبة، نَحو: (بله زيدًا) بِمعنى: دعه، و(عليك زيدًا) بِمعنى: ألزمه، و(عليك به) بِمعنى: ألصق به، و(دونكه) بِمعنَى: خذه، و(رويده، وتيده) بِمعنَى: أمهله، و(مه) بِمعنَى: زد، و(صه) بِمعنَى: اسكت، وما أخذ على فعال من فعل ثلاثي متصرف كـ(نزال) بِمعنَى: انزل، و(تراك) بِمعنَى: اترك، و(ضراب) بِمعنَى: اضرب.

والدال على لفظ الفعل الماضي ولَم يقبل تاء التأنيث الساكنة كـ(هيهات) بِمعنَى: بعد، و(شتان) بِمعنَى: افترق.

والدال على لفظ الفعل المضارع، ولَم يقبل (السين وسوف، ولَم) نَحو: (أوّه) بِمعنَى: أتوجع، و(أُف)(٤٤٠) بِمعنَى: اتضجر.

وحُكم أَسْمَاء الأفعال أنَّها لا تُضَاف لغيرها، ولا يضاف غيرها إليها، ولا يتأخر عنها معمولها، ولا ينصب المضارع بعد (الفاء، والواو) فِي جواب طلبها.

* * * *

باب في
اسم التفضيل وإعماله

اسم التفضيل هو الوصف الدال على المفاضلة؛ أي: المشاركة فِي مدلوله وزيادة ولو بِحسب الأصل كـ(أفضل، وأعلم، وخير، وشر)، (ويعمل) فِي تَمييز وظرف، وحال وفاعل مستتر وجوبًا في جَميع صوره نَحو: (زيد أحسن منك علمًا، وعمرو أفضل منك كاتبًا).

(ولا يعمل) في مصدر ومفعول به، أو معه، ولا في مرفوع ملفوظ به في الأصح فلا تقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه)، برفع «أبوه» بـ«أفضل» إلا فِي لغة ضعيفة حكاها سيبويه، نعم يصح أن يرفع ظاهرًا قياسًا مطردًا إن صلح بوقوع فعل بِمعناه موقعه، وذلك

(٤٤٠) نَهى الله -عَز وَجل- عن أن يقول الولد لأبيه أو لأمه هذه الكلمة فقال تعالَى: ﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيْمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

فِي مسألة الكحل[٤٤١].

(وضابطها): أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي، أو نَهي، أو استفهام إنكاري، والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين كقول النبيﷺ:

«مَا مِنْ أَيامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيْهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»[٤٤٢].

وإعراب الحديث:

(ما): نافية، و(أيام): مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره لِمانع حركة حرف الْجَر الزائد، وهو (من)، و(أَحَبُّ): خبره مرفوع بالضمة الظاهرة، و(إِلَى الله) متعلق به، وفيها متعلق بِمحذوف حال من الصوم، و(الصوم): فاعل أحب، ومنه متعلق به وضميره للصوم، و(فِي عشر) متعلق بِمحذوف حال من الْهَاء فِي منه، و(عشر): مضاف، و(ذي): مضاف إليه مَجرور بالياء؛ لأنه من الأَسْمَاء الستة، و(ذي) مضاف و(الْحجّة): مضاف إليه مَجرور بكسرة ظاهرة، فالصوم مفضل على نفسه باعتبار وقوعه في عشر ذي الحجة على وقوعه فِي غيرها.

وقول العرب:

(مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنُ فِي عَيْنِه الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)[٤٤٣].

---

(٤٤١) يذكرها المؤلف بعد قليل.

(٤٤٢) هذا الحديث رواه الترمذي بِهذا اللفظ (٣/٢٨٩)، كتاب: الصوم. ٥٢- باب: ما جاء في العمل في الأيام العشر (٧٥٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

وورواه ابن ماجه بلفظ: «ما من أيام العمل الصالِح فيها أحب إِلَى الله من هذه الأيام؛ يعنِي العشر». (٢/٣٥٤) بتحقيقي. ٧- كتاب: الصيام. ٣٩- باب: صيام العشر (١٧٢٧).

(٤٤٣) قال سيبويه في الكتاب (٢/٣١، ٣٢): «هذا باب ما يكون من الأسْماء صنعة مفردًا،... وتقول: (ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عينه).

وليس هذا بِمَنْزلة خبرٌ منه أبوه؛ لأنه مفضل للأب على الاسم في من، وأنت في قولك: أحسن في عينه الكحلُ منه في عينه، لا تريد أن تفضّل الكحل على الاسم الذي في مِنْ، ولا نزعم أنّه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنّك زعمت أن للكحل هاهنا عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع فكأنك قلت: (ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد)، و(ما رأيت رجلاً مبغضًا إليه الشرُّ كما بُغض إِلَى زيد)».

المصادر: الأصول لابن السراج (٢/٢٨)، المساعد (٢/٤٧٠)، جمهرة الأمثال (١/٥١٨)، الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص٣٠٧).

وإعراب قول العرب:

مسألة الكحل[٤٤٤]:

(ما): نافية، و(رأيت): فعل وفاعل.

(ورجلاً): مفعول، (وأحسن): صفته، (وفي عينه): حال من الكحل، (والكحل): فاعل أحسن، (ومنه) متعلق بأحسن وضميره يعود إلى الكحل (وعين زيد) حال من ضمير منه فالكحل مفضل على نفسه باعتبار وقوعه في أحد المحلين وذلك الأحد هو عين زيد.

ونحو قولك: (لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك)[٤٤٥].

وقولك: (هل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا يَمن).

قال ابن مالك فِي (شرح التسهيل): «ولَم يرد بِهذين سَماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما».

بَابٌ
فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَإِعْمَالُهَا

الصفة المشبهة: (كل صفة صح تَحويل إسنادها إلَى ضمير موصوفها).

العلاقة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل[٤٤٦]:

وتشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث، وفاعله، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، واشتراط الاعتماد على نفي، أو استفهام، أو مُخبر عنه، أو موصوف، وفِي عملها إذا تَجردت من (أل).

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل[٤٤٧]:

وتفارق اسم الفاعل فِي نَحو ستة عشر أمرًا:

أحدها: أنَّها لا تكون إلا للماضي المستمر إلَى زمن الْحَال؛ أي: الدائم.

وثانيها: أن معمولَها لا يكون إلا متصلاً بضمير موصوفها لفظًا أو تقديرًا نَحو:

(٤٤٤) العنوان من وضع المحقق.

(٤٤٥) وفي الْحَديث: (ليس أحد أحب إليه الثناء من الله).

(٤٤٦) العنوان من وضع المحقق.

(٤٤٧) العنوان من وضع المحقق.

(زيد حسن وجهه، وزيد حسن الوجه)؛ أي: الوجه منه، أو وجهه.

وثالثها: أن معمولَها لا يكون إلا مؤخرًا عنها.

ورابعها: أنَّها لا تُصاغ إلا من اللازم.

وخامسها: عدم الفصل بينها وبين معمولَها بالظرف والْجَار والْمَجرور عند الْجُمهور إلا فِي الضرورة كقوله(٤٤٨):

والطَّيبونَ إِذَا مَا يُنْسَبُون أَبًا(٤٤٩) ....

وسادسها: أنه يَجوز في معمولِها الرفع فاعلاً، أو بدلاً، والنصب مشبهًا بالمفعول به، أو تَمييزًا، والْجَر بالإضافة إلا إن كانت بـ(أل)، وهو عار منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها.

وسابعها: أنه لا يراعى لِمعمولِها مَحل بالعطف وغيره.

وثامنها: أنَّها تُخالف فعلها فتنصب مع قصوره.

وتاسعها: أنَّها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا بِخلاف اسم الفاعل فيتعرف بِها إذا كان بِمعنى الماضي، أو أريد به الاستمرار.

---

(٤٤٨) قائله: الْحُطَيئة. يَمدح بغيض بن عامر بن لؤي بن شِمَاس بن لؤي بن أنف الناقة. واسْمه: جعفر بن قُريع -بالتصغير- بن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن بَهدلة بن عوف.

وإنَّما لقب جعفر بِهذا؛ لأن أباه نَحر جزورًا، فقسمها بين نسائه. فقالت له أمه، وهي الشموس، من بني وائل بن سعد هُذيم: انطلق إلَى أبيك فانظُر هل بقي شيء من الجزور عنده؟ فأتاه فلم يَجد إلا رأسها، فأخذ بأنفها يَجرُّه؛ فقالوا: ما هذا؟ قال: أنف الناقة. فسمي أنف الناقة. [خزانة الأدب (٢٨٧/٣، ٢٨٨)].

(٤٤٩) البحر: البسيط. وعجزه: (سيرى أمامَ فَإِنَّ الأكثرينَ حَصَي).

قال الْخَفاف أبو بتر بن يَحيَى بن عبد الله المالقي النحوي في شرحه: «لَم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولِها. فيقولوا: (كريم فيها حسب الآباء) إلا فِي الضرورة كما قالوا: .... وذكره». هَمع الهوامع (٩٢/٥) رقم (١٤٨٩).

وانظر: خزانة الأدب (٥٦٧/١) (بولاق)، وفيه: (الأكرمين) بدلاً من (الطيبين). وقال البغدادي فِي خزانة الأدب (٢٨٧/٣)، ط هارون رقم (٢١٤).

الشاهد فيه: على أنه كان الظاهر أن يقول آباء الجمع، وإنَّما وحّد الأبَ لأنَّهم كانوا أبناء أب واحد.

اللغة: قوله: (سيرى) فعل أمر للمؤنثة. (أمام) بضم الهمزة: منادى مرخم؛ أي: يا أُمامة. (حصي) تَمييز للأكثرين، وكذلك (أبا) تَمييز للأكرمين. ومعنى الحصى: العدد، وإنَّما أطلق على العدد؛ لأن العرب أميون لا يقرءون، ولا يعرفون الْحسَاب، إنَّما كانوا يعدون بالْحَصَى على العدد. (ينسبون) بالبناء للمفعول. و(الأكرمين) معطوف على اسم إن وخبرها.

وعاشرها: أن (أل) الداخلة عليها حرف تعريف، والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الصحيح فيهما.

وحادي عاشرها: أن منصوبَها الْمعرف مُشبَّه بالْمَفْعُول به، وَمَنْصُوب اسم الفاعل مفعول به.

وثاني عاشرها: أنه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلَى مضاف إلَى ضمير موصوفها نَحو: (مررت بِحسن وجهه).

وثالث عشرها: استحسان الْجَر بِها.

ورابع عشرها: أنَّها تكون مُجارية للمضارع في مطلق الحركات والساكنات كـ(ظاهر القلب، ومنطلق اللسان)، وغير مُجارية له وهو الغالب في المبنية من الثاني كـ(حسن، وجبل).

وخامس عشرها: دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تَخلل كـ(حسن الوجه)، ومع التخلل كـ(منقلب الْخَاطر).

وسادس عشرها: أنَّها قد تؤنث بالألف نَحو: (حَمراء الوجه)، والله أعلم.

باب في
اسم المفعول وإعماله

وهو ما اشتق من مصدر فعل لِمن وقع عليه كـ(مضروب، ومكرم) بفتح الراء(٤٥٠).

وشرط إعماله:

إن لَم يكن بـ(أل) كونه للحال، أو الاستقبال، لا للمضي، واعتماده على نفي، أو استفهام، أو مُخبر عنه، أو موصوف، وإن كان بـ(أل) عمل مطلقًا، والله أعلم.

* * * *

باب في
أمثلة المبالغة وإعمالها

المثال وصف حول للمبالغة من فاعل إلَى فعال، أو مفعال، أو فعول بكثرة، أو

---

(٤٥٠) وفي شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (٧١/٢): «اسم المفعول وهو ما دلَّ على حدث ومفعوله. فخرج بقوله: ومفعوله ما عدا اسم الفاعل من الصفات، والمصادر، والأفعال الدالة على الأحداث، ويكون من الثلاثي الْمُجَرد كـ(مضروب)، ومن المزيد فيه نَحو: (مكرم) بفتح الراء، ومن الرباعي المجرد كـ(متدحرج)، ومن المزيد فيه كـ(متدحرج). ويعمل عمل فعل المفعول أي الفعل المبنِي للمفعول، وهو كاسم الفاعل فِي أنه إن كان مقرونًا بـ(أل) عمل مطلقًا».

فعيل، أو فعل بقلة، كقوله:

أَخَـا الْحَـرْبِ لَبَّاسًـا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْس بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ(٤٥١)

وكقولِهم:

أنه لَمنحار بوائكها(٤٥٢)

أي: سِمانِها.

وكقوله أبي طالب(٤٥٣):

ضَـرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانُها(٤٥٤) ....

وكقول بعضهم:

---

(٤٥١) البحر: الطويل. القائل: القُلاخ بن حزن بن جناب.

اللغة: (أخا الحرب) أراد الملازم لَهَا. (لبَّاسًا) صيغة مبالغة للبس، ومعناه الكثير اللبس؛ (جلالَها) بكسر الجيم، جَمع جل، والمراد بِها: الدروع ونَحوها مِما يُلبس فِي الْحَرب. (ولأج) كثير الولوج، وهو الدخول. (الْخَوالف) جَمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد بِها هاهنا الخيمة نفسها. من باب إطلاق اسم الجزء على الكل. (أعقلا) الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع.

المعنى: يَمدح نفسه، ويفخر على خصمه، فيقول له: إنك لا تراني فِي حال من الأحوال إلا مواخيًا للحرب كثير لبس الدروع؛ لكثرة ما أخوض غمرات الحرب وأصطلي أوزارها، وإذا أوقدت نيران الحرب، واستمر لظاها فلن تراني ألِجُ الأخبية هاربًا من الفرسان، وخوفًا من اقتحام المآزق.

الشاهد فيه: قوله: (لبَّاسًا جلالَها) حيث أعمل صيغة المبالغة، وهي قوله (لبَّاسًا) عمل الفعل فرفع بِها الفعل، وهو الضمير المستتر فيه ونصب بِها المفعول، وهو قوله جلالَها. شرح شذور الذهب (ص٤٦٨) رقم (٢٠٧)، ابن عقيل رقم (٢٥٥)، قطر الندى رقم (١٢٦)، أوضح المسالك رقم (٣٧٢).

(٤٥٢) (بوك) ناقة بائكة: سَمينة خيار فتية حسنة والجمع بوائك. ومن كلامهم: (إنه لَمِنْحَارٌ بوائكها) وقد باكت بؤوكًا، وبعيرٌ بائك كذلك، وجَمعهم بوك. [لسان العرب (٣٨٩/١) بوك].

(٤٥٣) أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم والد الإمام علي بن أبي طالب يرثي أمية بن المغيرة المخزومي.

(٤٥٤) البحر: الطويل. هذا صدر بيت.

عجزه: (إِذَا عَدِمُوا زَادًا فإِنَّكَ عَاقِرُ).

اللغة: (سوق) جمع ساق. (سِمان) جَمع سَمينة، يريد: أنه ينحر للأضياف السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الشاهد فيه: قوله: (ضروب سوق سِمانِها) حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله: (ضروب) عمل الفعل، فرفع بِها الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب بِها المفعول، وهو قوله سوق سِمانِها.

المصادر: شرح شذور الذهب (ص٤٧٠) رقم (٢٠٨)، أوضح المسالك رقم (٢٧٣)، قطر الندى رقم (١٣٠).

إِنَّ اللهَ سَـــمِيْعُ دُعَـــاءُ مَـــنْ دَعَـــاهُ ....

وكقول زيد الخيل[٤٥٥] -رضي الله عنه-:

أَتَانـي أَنَّهـمُ مَـزِقُونَ عِرْضِي[٤٥٦] ....

شرط إعمال المثال[٤٥٧]:

وشرط إعمال المثال إن لَم يكن بـ(أل) كونه للحال، أو الاستقبال، لا للمضي. واعتماده على نفي، أو استفهام، أو مُخبَر عنه، أو موصوف وإن كان بـ(أل) عمل مطلقًا، والله أعلم.

* * * *

بَابُ
إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ

أي: هذا باب في بيان اسم الفاعل، وإعماله.

وَمَـا بِـوَزْنِ ضَـارِبٍ وَمُكْـرِمِ يَعْمَـلُ

مِـثْلَ فِعْلِـهِ وَالْتَـزِمِ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ مَقْـرُونًا بِأَلْ

(و) اسم الفاعل هو:

---

(٤٥٥) زيد الخيل الطائي الصحابي.

(٤٥٦) عجزه: (جِحَاشُ الكرمِلَينِ لَها فريدُ).

وقيل: أَلَم أخبركما خبرًا أتاني أبو الكساح جد به الوعيد.

اللغة: (فمزقون). جَمع مزق. مبالغة مازق، من المزق، وهو شق الشيء. و(عرض الرجل) بالكسر: جانبه الذي يصُونه من نفسه وحسبه. و(جحاش): أي هم جحاش، فهو تشبيه بليغ كما حققه السعد، لا استعارة كما زعمه القيني. وهو جَمع جَحْش، وهو ولد الحمار، و(الكرملين) -بكسر الكاف وفتح اللام-: اسم ماء في جبل طيء، و(الفريد) الصوت. يريد: أنَّهم عندي بِمَنْزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء، لا أعبأ بِهم. وتَخصيص الْجِحَاش مبالغة في التحقيق. [خزانة الأدب (١٧١/٨)].

(٤٥٧) المثال: هو ما كان أوله حرف علة. وأما المثال: فالمقصود منه التوضيح في الجملة فلا يضيره الاحتمال، فلهذا السر شرطوا في التمسك النصوصية دون المثال. وقد شاع عند أهل العربية أنهم يعتمدون كثيرًا على المثال، والاعتماد على المثال ضرب من الاعتذار. والمحتاج إلى الاعتذار هو الترك لا التذكر. الكليات (٣٠٢/٤). لأبي البقاء الكوفي ت ١٠٩٤هـــ/ ١٦٨٣م، طبع دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

(ما) اشتق من مصدر فعل لِمن قام به على معنى الحدوث.

(بوزن ضارب ومكرم) و(يعمل مثل فعله) المتعدي فِي رفع الفاعل، ونصب المفعول، واللازم فِي رفع الفاعل، والناصب فِي رفع الاسم، ونصب الخبر.

(والتزم) فِي عمله نصب المفعول سواء كان بـ(أل)، أو مُجردًا منها شرطية وهُو أن لا يصغر فلا تقول: (جاءني حنو يرب زيدًا).

وأن لا يوصف فلا تقول: (جاءني الضارب العالِم زيدًا)، والتزم فِي عمله نصب المفعول أيضًا شرطية.

إن لَم يكن مقرونًا بـ(أل)، وهُمَا أن يكون حالاً، أو استقبالاً، وأن يعتمد ولو تقديرًا على نفي نَحو: (ما ضارب زيد عمرًا)، أو استفهامًا، نَحو: (أضارب زيد عمرًا)

أو مُخبرًا عنه، نَحو: (المنيب رافع كف الأمل).

أو موصوف، نَحو: (مررت بزيد ضاربًا عمرًا، ومررت برجل مكرم زيدًا).

والله أعلم.

* * * *

بَابُ
إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ(٤٥٨)

باب إعمال المصدر:

والْمُراد بالمصدر هنا: ما يشمل اسم الحدث الجاري على الفعل كـ(ضرب، وإكرام)، والاسم المنقول عن معناه إلَى إفادة الحدث كـ(الكلام، والثواب، والعطاء).

وَمَـصْدَرٌ كَفِعْلِـهِ قَـدْ عُمِـلاَ ... شَـاعَ مُـضَافًا وَبِتَـنْوِينٍ كَـلا

(ومصدر) سواء كان جاريًا على الفعل، أو منقولاً عن معناه؛ لإفادة الْحَدث.

---

(٤٥٨) دلالة اسم المصدر على الحدث إنَّما هي بواسطة دلالته على المصدر، وتَحقيق ماهيتها أن يقال: الاسم الدال على مُجرد الحدث من غير تعرض لزمان إن كان علمًا موضوعًا على معنى كـ(فجار، وحَماد)، علمين للفجرة -بسكون الجيم-، والمحمدة بفتح الميم الأولَى، وكسر الثانية أو كان مبدوءًا بِميم زائدة لغير المفاعلة كـ(مضرب، ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما، أو كان متجاوزًا فعله الثلاثة، وهو اسم حدث الثلاثي كـ(غسيل، ووضوء) بضم أولِهما فِي قولك: (اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءًا)....إلخ. [شرح التصريح (٦٢/٢، ٦٣)].

(كفعله قد عملا) بأربعة شروط:

أحدها: أن لا يصغر.

وثانيها: أن لا يُحد بالتاء نَحو: (ضربة).

وثالثها: أن لا يتبع قبل العمل بواحد من التوابع الخمسة.

ورابعها: أن يخلقه فعل مع أن أو ما المصدريتين.

أنواع المصدر الجاري على الفعل:

(وأنواع الجاري على الفعل ستة):

أحدها: المنوّن.

وثانيها، وثالثها، ورابعها: المضاف للفاعل ذكر المفعول أولاً والمضاف للمفعول مع عدم ذكر الفاعل و(شاع) عمله (مضافًا) بأنواعه الثلاثة المذكورة (و) عمله حال كونه (بتنوين) أقيس فالمضاف للفاعل مع ذكر المفعول.

عَتْــبُكَ شَخْــصًا ذَا هَــوَى بِــنَافِعِ وَدُمْ لِنُــصْحٍ مِــنْكَ كُــلَّ سَــامِعِ

(كلا عتبك شخصًا ذا هوى نافع) أي: ليس لومك شخصًا صاحب هوى ووجد نافعًا، وقوله تعالَى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]. والمضاف للفاعل مع عدم ذكر المفعول، كقوله تعالَى: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أي: دعائي إياك.

والمضاف للمفعول مع عدم ذكر الفاعل، نَحو: ﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أي: من دعائه الخير.

(و) المنون كقولك: (دُمْ لِنُصْحٍ مِنْكَ كُلَّ سَامِعٍ)، وقوله تعالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤].

وخامسها: المضاف للمفعول مع ذكر الفاعل وعمله قليل حتى قيل إنه مُختص بالشعر كقوله(٤٥٩):

---

(٤٥٩) القائل: الأقيشر الأسدي. الأقيشر: مصغر أقشر.

قال الجوهري فِي الصحاح: «رجل أقشر بَيِّن القَشَر بالتحريك، أي: شديد الحمرة».

قال أبو الفرج الأصفهاني فِي الأغاني (١٠/٨٠- ٩٠): «الأقيشر لقبٌ لُقِّب به؛ لأنه كان أَحْمَر الوجه أقشر واسْمُه: المغيرة بن عبد الله بن مُعْرِض بن عمرو بن أسد بن خزيْمة، ويكنَى أبا مُعرض -بضم الميم وكسر الراء الخفيفة-».

أَفْتَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ (٤٦٠)

فيمن روى الأفواه بالرفع.

وسادسها: ذو الألف واللام يعمله سيبويه ويشهد له قوله: (زيد قائم ظننت).

وإلغاء المتأخر أقوى من أعماله، وإعمال المتوسط أقوى من إلغائه، ويَمتنع إلغاء العامل المتقدم، نَحو: (ظننت زيدًا قائمًا) خلافًا للكوفيين.

والْحُكم الثالث: وجوب التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا مَحلاً بِمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نَحو: (ظننت لزيد قائم)، وما النافية كقوله تعالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، ولا النافية نَحو: (علمت لا زيد قائم ولا عمرو)، وأن النافية نَحو: (علمت والله أن زيد قائم)، وهَمزة الاستفهام، نَحو: (علمت أزيد قائم أم عمرو).

وكون أحد المفعولين اسم استفهام نَحو: (علمت أيهم أبوك)، لكن لا يدخل التعليق، ولا الإلغاء فِي شيء من أفعال التصبير، ولا في قلبي جامد وهو (هب، وتعلم).

=

وقال ابن قتيبة فِي كتابه (الشعر والشعراء): «اسْمه المغيرة بن الأسود بن وهب أحد بني أسد بن خزيْمة».

وقال الأصفهاني فِي الأغاني: «وعُمِّر الأقيشر طويلاً، ولد في الجاهلية، وكان كوفيًا خليعًا، ماجنًا، فاسقًا، فاجرًا، مد من الخمر، قبيح المنظر. وذكره ابن حجر العسقلاني في قسم المخضرمين من الصحابة».

انظر: خزانة الأدب (٨٧/٤، ٤٨٨)، عند ذكر الشاهد رقم (٣٣٠).

(٤٦٠) البحر: البسيط.

اللغة: (تلادي) التيلاد -بكسر التاء-: المال القديم، ومثله: التالد، والتليد، (نشب) -بفتح النون والشين-: الثابت من الأموال كالدور، والضياع ونَحوها.

الشاهد فيه: قوله: (قرع القواقيز أفواه) حيث أضاف المصدر، الذي هو قوله (قرع) إلَى مفعوله، وهو قوله: (القواقيز) ثُمَّ أتى بعد ذلك بفاعله، وهو قوله: (أفواه). وهذا الاستشهاد إنَّما يتم على رواية من رفع (أفواه) أمَّا في نصبه فالإضافة حينئذ إلَى الفاعل، والمذكور بعد ذلك المفعول، على عكس الأوّل، وهو واضح. شرح شذور الذهب (ص٤٥٨) رقم (٢٠٠).

المصادر: المقتضب (٢١/١)، المؤتلف والمختلف (٥٦)، الإنصاف (٢٣٣)، المقرب (٢٥)، المغني (٥٣٦) رقم (٣٠١)، العيني (٥٠٨/٣)، شرح التصريح (٦٤/٢)، الأشموني (٢٨٩/٢)، لسان العرب: (قفز).

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

وَمَـا أَتَـى لِـنَحْوِ كَـانَ مِـنْ خَبَـرٍ ....

(و) هذا فصل فيه (ما أتى لنحو كان) أي: لكان ونَحوها (من خبر) وقد مر أن نَحو (كان) أفعال وحروف.

والأفعال نوعان:

أحدها: ما له حكمها وهو أخواتِها الاثنا عشر أعني: (ظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وما زال، ودام). فِي نَحو: (اعط ما دمت مصيبًا درهَمًا).

وثانيهما: ما له غير حكمها وهو الميمي بأفعال المقاربة وهو ثلاثة عشر فعلاً: (كاد، وكرب، وأوشك، وعسى، واخلولق، وحرى، وطَفِقَ، وطَبِقَ، وعَلَقَ، وأَنْشأَ، وأخذ، وجعل، وهبّ، وهلهل).

والْحُروف هي الأربعة النافية الْمَحْمُولة على ليس لِمشابَهتها لَهَا في نفي الْحَال والْجُمود والدخول على الجمل الاسْمية، وهي: (ما، ولا) في لغة الحجاز بشروط، و(إن) في لغة أهل العالية بشروط و(لات) في لغة الجميع بشروط.

أقسام خبر كان:

أمَّا خبر كان وأخواتِها فأنواعه ثلاثة:

أحدها: مفرد، وهو ما ليس جُملة، ولا شبيهًا بِها وهو قسمان:

جامد، ومشتق، وقد مَرَّ بيان كل منهما، وبيان حكمه فِي مبحث خبر الْمُبْتَدَأ... فلا تغفل.

وثانيها: جُملة، وهي نوعان: فعلية واسْمية.

ويشترط في الجملة الواقعة هنا خبرًا ما اشترط فيها إذا وقعت خبر المبتدأ بلا فرق.

وثالثها: شبه الجملة وهو نوعان أيضًا: ظرف، وجار ومَجرور، والظروف زماني، ومكاني، وشرطه كشرطه المتقدم إذا وقع خبرًا للمبتدأ.

أحوال خبر كان:

وحكم خبر كان وأخواتِها: وجوب نصبه وعدم جواز حذفه، وإن له بِملاحظته مع الاسم والفعل الناقص ستة أحوال:

أحدها: وجوب التأخر عن الاسم وذلك فِي مَحلين:

الأول: إذا التبس مع الاسم نَحو: (كان صاحبي عدوي)، فلا يَجوز تقديْم «عدوي» على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب.

والثاني: إذا كان الْخَبر مَحصورًا فيه، نَحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]. أي: تصفيرًا -بالفاء-، وتصفيقًا.

وثانيها: وجوب توسطه بين الفعل والاسم، وذلك إذا دخلت (أن) المصدرية على الفعل، واتصل الاسم بضمير عائد لبعض الْخَبر نَحو: (يعجبني أن يكون في الدار صاحبها)، فيمتنع تأخير فِي الدار لِمكان الضمير، ويَمتنع تقديْمُه على الفعل؛ لئلا يفصل بين (أن) وصلتها، وعلى (أن) لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وثالثها: وجوب تقديمه على الفعل، وذلك إذا كان اسم استفهام، نَحو: (أين كان زيد)، أو اسم شرط، نَحو: (أينما كان زيد جلس).

ورابعها: وجوب تأخيره، أو توسطه، وذلك إذا ولِي الفعل حرف استفهام كـ(هل كان زيد قائمًا)، فيمتنع تقديْمه على (هل)؛ لأن لَهَا الصدر، وعلى (كان) لئلا يفصل بينهما.

وخامسها: وجوب توسطه، أو تقدمه وذلك فِي مَحلين:

الأول: أن يتصل الاسم بضمير يعود لبعض الخبر نَحو: (كان في الدار صاحبها)، و(كان غلام هند بعلها) بنصب «غلام».

والثاني: أن يكون الاسم مَحصورًا فيه، نَحو: (ما كان قائمًا إلا زيد)؛ لِجواز تقديْم الْخَبر على (كان) لا على (ما)؛ لأن لَهَا الصدر.

وسادسها: جواز الثلاثة: التقدم، والتأخر، والتوسط، وذلك إذا فقد ما يقتضي وجوب أي واحد منها، نَحو: (كان زيد قائمًا، وكان غلام هند مبغضها) بنصب «مبغض»، فيجوز تقديْمه لتقدم مرجع الضمير رتبة، وإن تأخر لفظًا، وأنه يَمتنع تقديْمه حيث كان خبر اللام على ما المصدرية المتصلة بِها اتفاقًا لامتناع تقديم معمول الصلة على الوصول، وأنه يَمتنع عند غير الكوفيين تقديمه على (ما) النافية حيث كان فعله الناقص منفيًا بِها، ولو كان النفي شرطًا في عمله خلافًا لابن كيسان والنحاس فِي إجازتِها، نَحو: (قائمًا ما زال زيد)؛ نظرًا لكون نفي (زال) وأخواتِها إيْجابًا فكأنه لَم يكن نفي، وأنه يَمتنع أن يلي معموله عامله حيث كان معموله غير ظرف، ولا جار

ومَجرور كما فِي نَحو: (كان زيدًا كلا طعامك) ولِهَذا المثال أربعة ألفاظ، ولكل لفظ ست صور فجملة صوره أربع وعشرون الممتنع منها ثلاث لِمَا فيها من الفصل بين العامل والمعمول بِمعمول غيره وهو مُمتنع وإن كان ذلك الغير معمولاً لذلك العامل، والْجَائز ما بقى وقد وضحتها وحكمها في جدول انظره في التدريب إن شئت، والله أعلم.

أقسام خبر أفعال المقاربة:

وأمَّا خبر أفعال المقاربة فلا يكون إلا فعلاً مضارعًا رافعًا لضمير اسْمها، وهو أربعة أنواع:

الأول: ما يَجب تَجرده من (أن) المصدرية، وهو خبر أفعال الشروع.

والثاني: ما يَجب اقترانه بـ(أن) المصدرية، وهو خبر (حرى، واخلولق).

والثالث: ما يترجح اقترانه بـ(أن) المصدرية، ويندر تَجرده منها، وهو خبر (عسى، وأوشك).

الرابع: ما يترجح تَجرده من (أن) المصدرية، ويندر اقترانه بِها، وهو خبر (كان، وكرب) كما مر فلا تغفل.

(وحكم خبرها وجوب كونه فِي مَحل نصب) سواء كان جُملة، أو مفردًا مؤولاً، ووجوب ذكره، ومنع رفعه الظاهر؛ لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلابد فيه من ضمير ليتحقق ذلك، نعم جَوَّز ابن مالك رفع خبر غير (عسى) الظاهر السببِي بقلة، كقوله(٤٦١):

وأسـقيهِ حتَّـى كَـادَ مِمَّـا أَبُـثُه ... تُكَلِمُـنِي أَحَجَـارهُ ومَلاعِـبُهُ(٤٦٢)

---

(٤٦١) **القائل:** ذو الرمة.

(٤٦٢) **البحر:** الطويل. (أحجاره) بدلاً من اسمي جعل. و(كاد) بدل اشتمال لا فاعلان بـ(يثقلني وتكلمني) بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما. والتقدير: كادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد عليه في الإخبار غالبًا، وأغنَى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل: إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلَى اسم كاد. [شرح التصريح (١/٢٠٤، ٢٠٥)].

المصادر: الكتاب (٢/٢٣٥)، الشافية (٤١)، العيني (٢/١٧٦)، الأشموني (١/٢٦٣)، ديوان الفرزدق =

وقوله(٤٦٣):

وقــد جعَلْــتُ إذا مــا قمــتُ يُــثْقِلني

ثَوبـي فـأنهضُ نَهْضَ الشَّارب الثَّمِلِ(٤٦٤)

وأوّلاَ بأن (ثوبي، وأحجاره) بدلا اشتمال من اسم (جعلت)، وهو التاء، واسم (كاد) وهو ضمير يرجع لربع مية قبله، وفاعل (يثقلني، وتكلمني) ضمير البدل؛ لتقدمه رتبة؛ ولأنه المقصود بالحكم والفعلان خبر (أن) لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور.

(وأما خبر عسى) فبرفع السببِي بلا قلة خلافًا لأبي حيان في (النكت الحسان)(٤٦٥)، والمراد بالسببِي هنا: الظاهر المضاف لضمير اسْمها، كقوله(٤٦٦):

=

.(٣٨)

(٤٦٣) القائل: عمرو بن أحمر الباهلي. وقيل: أبو حية النمري، ونسب للحكم بن عدل الأعرج الأسدي.

(٤٦٤) البحر: البسيط.

الشاهد فيه: على أنه قد يجيء خبر جعل جملة شرطية مصدرة بإذا. فجملة: (إذا ما قمت يثقلني ثوبي) في مَحل نصب، على أنه خبر جعل. زعم العيني أنّ (ما) مصدرية، وأن التقدير: (حيني قيامي).

وقوله: (يثقلني) من أثقله الشيءُ: أجهده وأتعبه بِجعله ثقيلاً. وقوله: (فأنهض) معطوف على يثقلني، فهو خبر بعد خبر (لا) على جعلت كما زعم العيني لوجهين:

أحدهما: أن النهوض على هذا الوجه متسبب عن إثقاله الثوب لا عن الشروع في القيام.

وثانيهما: تناسب المتعاطفين في المضارعية، وفي السببية، فإن كلا منهما سبب للآخر.

المصادر: خزانة الأدب (٣٥٥/٩) رقم (٧٥٥)، المقرب (١٠١/١)، المغني (٥٧٩)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٧١)، العيني (١٧٣/٢)، التصريح (٢٠٤/١، ٢٠٦)، هَمع الهوامع (١٢٨/١، ١٣١)، والأشْموني (٢١٣/١).

(٤٦٥) «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» لأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي توفى سنة (٧٤٥هـ). تَحقيق د: عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة، ببيروت، ط أولَى سنة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

(٤٦٦) القائل: الفرزدق حين هرب من الحجاج لَمَّا توعده بالقتل.

وَمَـاذَا عَـسَى الحجاجُ يبلغ جَهْدَهُ إِذا نَحْـنُ جَاوزْنَـا حَفيرَ زيادِ(٤٦٧)

* * *

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزقِ الْمُسيءِ إِلَهُهُ وَأَتْـرُكُ بَعْـضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرا(٤٦٨)

---

(٤٦٧) البحر: الطويل.

يَجوز في خبر (عسى) أن يرفع السببي، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق هذا، وهو يروى بنصب جهده على المفعولية يبلغ. ورفعه على الفاعلية، وهو مَحل الاستشهاد، فإنه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم (عسى). وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في كتابه (النكت الحسان) و(حفير زياد) موضع بيت الشام والعراق. وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرًا بالعراق نيابة عن معاوية. [شرح التصريح (١/٢٠٥)].

المصادر: العيني (٢/١٨٠)، هَمع الهوامع (١/١٣١)، الدرر اللوامع (١/١٠٨)، الأشموني (١/٢٦٤).

(٤٦٨) البحر: الطويل. لا يعلم قائله.

استشهد به فِي منهج السالك (٣١٤)، وشرح قطر الندى (٣٧٧)؛ إلا أن العجز فيه: (ومن ترك بعض)، وفي منهج السالك: (وللترك بعض المحسنين). ووجه وروده على ابن طلحة وأبي حيان: أن الرزق مصدر، وهو بالألف واللام، والمسيء مفعوله، وإلهه فاعله، وكذلك: (الترك) مصدر بالألف واللام، و(بعض) مفعوله.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٣/٢٥٨) رقم الشاهد (١٨٧): «اختلف في المصدر المقرون (بأل) على أربعة أقوال، فسيبويه يعمله».

انظر: [الكتاب (١/٩٩)]، والكوفي لا يعمله، كما لا يعمل المنون نعت على ذلك أبو حيان في منهج السالك (ص٣١٣) فإذا قيل: (أردت الضرب زيدًا) فالنصب بإضمار فعل؛ لأن الضرب لا ينصب عندهم. قال ابن السراج عن هذا المذهب (وهو عنده حسنٌ) [الأصول (١/١٣٧)]: وجوّزه الفارسيُّ على قبح، وعبارته في الإيضاح (ص١٨٦): (وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأوّل، ثُم المضاف، ولَم أعلم شيئًا من المصادر بالألف، واللام مُعملاً في التنْزيل)اهـ. ولكن عبارة أبي حيان في «منهج السالك» (ص٣١٣): (الثالث: مذهب أبي علي الفارسي وجماعة من البصريين أن إعماله جائز إلا أنه قبيح). اهـ ثُمَّ قال الشيخ خالد الأزهري: «وابن طلحة إن كانت (أل) فيه معاقبة للضمير كما في البيت وهو: ضعيف النكاية المدائمة؛ لأنه على معنَى: ضعيف نكايته، ومنع: (عجبت من الضرب زيدًا عمرًا)، ووافقه أبو حيان في منهج السالك (ص٣١٣)، وجعله أيضًا مذهب أبي الحسن بن الطراوة». ثُمَّ قال أبو حيان: (وهذا هو الصحيح). اهـ.

ويرد عليهما قوله: ...... الشاهد، ثُمَّ عقب عليه قائلاً: أي عجبت من أن رزق المسيء إلهه، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا.

أقول: كان من الأولَى أن يأتي الشيخ خالد بردّ أبي حيان على هذا البيت، فقد قال في منهج السالك (ص =

(وأنواع المنقول لإفادة الحدث ثلاثة): الْمُنون والمقرون بـ(أل)، والمضاف.

وكلام النحاة أنه يعمل بأنواعه الثلاثة لكنهم لَم يعملوه إلا مضافًا، كقوله:

قَالُــوا كَلامُــكَ هِــنْدًا وَهِــيَ مُــصْغِيَةٌ
يُــشْفِيْكَ قُلْـتُ صَحِيْحٌ ذَاكَ لَو كَانَا(٤٦٩)

* * *

وقوله(٤٧٠):

لأنَّ ثَــوَابَ اللهِ كُــلَّ مُــوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيْهَا يَخْلُدُ(٤٧١)

---

٣١٤): «ولَم يرد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر الذي فيه الألف واللام إلا فِي بيت أنشده صاحب المرشد.

عجبت من الرزق المسيء إلـهه وللترك بعض الـمحسنين فقيرًا

فنصب المسيء على المفعول، ورفع (إلهه) على الفاعل بالرزق، وهو مصدر رزق رزقًا، ورزْقًا، وقد أنكر ابن الطراوة وغيره أن يكون (رزقًا) مصدرًا، وقالوا: بِمعنى المرزوق كالرعي والطحن، وردُّوا على أبي علي فِي زعمه أن (رزقًا) ناصب لقوله (شيئًا) في قوله تعالَى: ﴿مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣]. فعلى ألا يكون الرزق مصدرًا لا ينتصب المسيء، ولا يرتفع (إلهه) على مذهب البصريين، فيكون بتقدير فعل: (أن يرزق المسيء إلهه) ويكون البيت لا حجة فيه على رفع الفاعل بالمصدر، إذ الرزق ليس بِمصدر. وقوله: و(للترك بعض) هذا المصدر معاقب للضمير تقديره: ولتركه بعض...». اهـــ.

وينظر رأي أبي علي فِي آية النحل. [المقتصد في شرح الإيضاح (١/٥٥٣: ٥٥٥)].

(٤٦٩) **البحر:** البسيط.

اللغة: (مصغية): اسم فاعل فعله أصغي. (يشفيك) يذهب ما بك من سقام الحب وبرجاء العشق. (كان) فعل ماض تام معناه حصل وحدث.

المعنى: سألني الناس عما إذا كان لقائي هندًا، ومُحادثتي إيَّاها في حال الانتباه لِي والإصغاء إلَى حديثي يكون سببًا فِي زوال ما عراني من آلام العشق، فأجبتهم: إن هذا الصحيح لو أنه حصل.

الشاهد فيه: قوله: (كلامك هند) هنا بِمعنى الحدث الذي هو التكليم، والحدث الذي هو بمعناه مصدر، والمصدر يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل، وينصب المفعول إن كان متعديًا، ولذلك عمل (كلام) نفس هذا العمل حين أشبهه في المعنى، فرفع الفاعل، وهو ضمير المخاطب، ونصب المفعول، وهو (هندًا). [شرح شذور الذهب (ص٣٦) رقم (٨)، الأشموني (٢/٢٨٨)].

(٤٧٠) **القائل:** حسان بن ثابت الأنصاري الصحابي الجليل -رضي الله عنه-.

(٤٧١) **البحر:** الطويل.

وقوله[٤٧٢]:

أَكُفْــرًا بَعْــدَ رَدِّ الْمَــوتِ عَنِّــي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[٤٧٣]

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

تتمة

الفرق بين المضاف والمضاف إليه

يعمل أوّلهما فِي ثانيهما دون العكس.

وبين اسم الشرط وشرطه يعمل أوّلهما فِي ثانيهما وبالعكس غالبًا هو ما أشار إليه العلامة الأمير فِي حواشي (المغني) بقوله: «كل كلمتين فأكثر كانت بِمَنْزلة كلمة واحدة بِمعنى وقوعهما معًا جزء كلام يَجوز أن تعمل أولاهُما فِي الثانية كالمضاف فِي المضاف إليه، ولا يَجوز العكس إذا لَم تعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بِمَنْزلتها فِي المعنَى فمن ثَمَّ لَم تعمل صلة فِي موصول، ولا تابع فِي

=

الإعراب: (أنَّ) حرف توكيد ونصب، (ثواب) اسم أنَّ، وثواب مضاف ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. (كل) مفعول به لثواب، وكل مضاف، و(موحد) مضاف إليه. (جنان) روايته هنا بالرفع على أنه خبر (أنَّ). (من الفردوس) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان. (فيها) جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتي: (يخلد) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقدير، هو يعود إلَى كل موحد. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لِجنان.

الشاهد فيه: قوله: (ثواب الله كل موحد) حيث أعمل اسم المصدر الذي هو قوله: (ثواب)، عمل الفعل، فنصب به المفعول، وهو قوله: (كل موحد)، بعد أن أضافه لفاعله، وهو لفظ الجلالة، وهذا واضح من إعراب البيت. [شرح شذور الذهب (ص٤٩٢) رقم(٢٢٠)].

المصادر: هَمع الهوامع (٢/٩٥)، الدرر اللوامع (٢/١٢٨)، ديوان حسان بن ثابت (١٥٠).

(٤٧٢) القائل: القطامي، واسْمه: عمير بن شيم، وهو ابن أخت الأخطل التغلبِي. من كلمة يَمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي.

(٤٧٣) البحر: الوافر.

اللغة: (كفرًا) أراد به جحود النعمة وإنكارها. (الرتاعا) أي: التي ترتع، وهي التي ترعى حيث شاءت، وكنَّى بذلك عن سَمعها؛ لأنَّها إذا لَم تكن تَمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت.

الشاهد فيه: قوله: (عطائك المائة)، حيث أعمل اسم المصدر الذي هو قوله: (عطاء).

عمل الفعل، فنصب به المفعول الذي هو قوله المائة بعد إضافته إلَى فاعله، وهو ضمير المخاطب. [شرح شذور الذهب (ص٤٩٢) رقم (٢٢٠)].

متبوع، ولا مضاف إليه فِي مضاف.

وأما كلمة الشرط والشرط فليسا ككلمة واحدة إذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول، والمبتدأ فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نَحو: (متى تذهب أذهب). ونَحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

نعم إن لَم يعمل الشرط فِي كلمة، نَحو: (من قام قمت) جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم. اهـ

قال الشيخ عبد الهادي نَجا الإبياري -رَحِمَهُ اللهُ-: «أي فإن من هنا غير ظرف فهي تعمل فِي الشرط، وهو لا يعمل فيها لكن هذه المذهب -أي الذي لبعضهم من جواز وقوع (من) وفعل الشرط- فِي نَحو المثال المذكور موقع المبتدأ ضعيف؛ أي: والصحيح أن القائم مقام المبتدأ (من) وحدها بدليل وقوع الخلاف فِي كون خبرها هل هو جُملة الشرط، أو الجزاء أو هُمَا معًا»، والله أعلم.

* * * *

بَابٌ فِي
الأَسْمَاءِ المشتملة على الجر

الأمور الَّتِي يكون فيها الاسم مَخفوضًا:

الذي هو علم المضاف إليه سواء كان بالكسرة، أو الفتحة، أو الياء.

والجـــرُّ بالْحَـــرف بِمـــن ولام ....

(والجر) يكون فِي الاسم المخفوض بأحد ثلاثة أمور:

الأول: (بالحرف).

والثاني: بالإضافة؛ أي: بسببها، والعامل فِي الْمَخْفُوضات الْجَرّ على الصحيح، إمَّا حرف، وهو أحد حروف الْجَر الواحد والعشرين فيجر (بِمن) نَحو: (سرت من البصرة)، (ولام) نَحو: (الْمَال لزيد)،

علـــــــى رُب، وفِي بـــــــاء **وَعَـــنْ كَـــانَ إِلَـــى مُـــند ومُـــذْ**

حتَّـــــى كَـــــذا واو وتَـــــا **فِي قسم** ... .

(على) نَحو: (ركبت على الفرس). و(رب) نَحو: (رب رجل كريم لقيته).

(وفِي) نَحو: (الماء في الكوز). و(باء) نَحو: (مررت بزيد).

(وعن) نَحو: (رميت السهم عن القوس). و(كاف) نَحو: (زيد كالبدر).

و(إلَى) نَحو: (ذهبت إلَى المسجد). و(منذ ومذ) نَحو: (ما رأيته مذ يومين، أو منذ يوم الجمعة).

و(حَتَّى) نَحو: (أكلت السمكة حَتَّى رأسها).

و(كذا واو وتاء فِي قسم) فقط، نَحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [النجم: ١، ٢].

ونَحو: ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

بِخلاف الياء فإنَّها تكون للقسم، نَحو:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر .... (٤٧٤)

ولغير القسم:

كَأمِنَنْ بِعِتْقٍ لِلْفَتَى أَوْ بِإِضَافة ....

(كامنن بعتق للفتى).

(وخلا، وعدا، وحاشا) نَحو: (قام القوم خلا زيد، وعدا عمرو، وحاشا بكر)

---

(٤٧٤) البحر: الرجز.

عجزه: (ما إنْ بِها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ).

الشاهد فيه: على أنه ربَّما دلَّ على عطف البيان بعضُ متبوعاته مع قلة الاشتراك، كأبي حفص، وهو المتبوع، يدلُّ على عطف البيان، وهو عُمر.

قائله: أعرابي لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

سبب ورود هذا الرجز: ما رواه المحدِّثون عن أبي رافع أنَّ أعرابيًّا أتى عمر فقال: يا أمير المؤمنين إنَّ أهلي بعيد، وإنِّي على ناقة دبراء، فاحملني. فقال عمر: كذبت، والله ما بِها نقبٌ ولا دَبَر فانطلق الأعرابي فحل ناقته، ثُمَّ استقبل البطحاء، وجعل يقول: وهو يَمشي خلف ناقته.

أَقْسَمَ باللهِ أَبو حَفْصٍ عُمر ما إنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرَ

فاغْفِر لَهُ اللهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرَ

المصادر: خزانة الأدب (١٥٤/٥) رقم (٣٥٨)، المخصص (١١٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٧١)، شرح شذور الذهب (ص٥١٣) رقم (٢٢٩)، العيني (٣٩٢/١)، (١١٥/٤)، شرح التصريح (١/ ١٢١، ١٣١)، الأشموني (١٢٩/١)، معاهد التنصيص (٩٤/١).

فهذه سبعة عشر حرفًا تَجر بلا شذوذ.

وأربعة تَجُرُّ شذوذًا، وهي: (لعل، ومتى، وكي، ولولا)؛ لأن (لعل) لا يجر بِها إلا عقيل، وقد روي على لغتهم في لامها الأخيرة الكسر والفتح.

أمَّا مع إثبات اللام الأولَى أو حذفها ولا يَجري الجر عندهم بِها في غير هذه الأربع من لغاتِها الْمَارة في (أن) وأخواتِها. قال شاعرهم:

لَعَـــلَّ اللهَ فَـــضَّلَكُمْ عَلَيْـــنَا ... بِـــشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُـــمُ شَـــرِيْمُ[٤٧٥]

أي: مشرومة؛ أي: مفضاة.

---

(٤٧٥) البحر: الوافر.

ذكره البغدادي بلفظ (لعاء) بدلاً من (لعلَّ). وقال: «النساء فيه على أن (لَعَاءَ) لغةٌ في (لعلَّ)، ولَم أر من أنشد كذا إلا ابن الأنباري في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» قال: إنَّما حذفت اللام الأولَى من (لعل) كثيرًا فِي أشعارهم لكثرتها فِي استعمالِهم؛ ولِهذا تلقبت العرب بِهذه الكلمة فقالوا: لعلَّ، ولعلن، ولعنَّ، بالعين معجمة».

قال صاحب (الإنصاف): «لَمَّا كثرت هذه الكلمة في استعمالِهم حذفوا اللام، وكان حذف اللام أولَى من العين، وإن كان أبعد من الطرف؛ لأنه لو حذف العين لأدَّى إلَى اجتماع ثلاث لامات». انتهى.

والْهَمزة من (لعاء) مفتوحة كما في (لعلَّ)، ولفظ الجلالة في البيتين منصوبة على إعمال (لعاء) عمل (إنَّ)، ولا يَجوز جرُّها، فإن الجارة إنَّما هي: (لعلِّ، وعلِّ) بفتح لامهما وكسرهِمَا. والمشهور في إنشاء البيت: (لعلَّ اللهِ فضَّلكَ علينا).

وكذا أنشده ابن السكيت بكسر اللام (لعلِّ) وجرِّ الجلالة، وكذا رواه المرادي في (الجنَى الداني)، وابن الناظم، وابن عقيل، وابن هشام في شروحهم للألفية. واللغات العشر بعد ما سبق: (رعن، وعنَّ، وغنَّ، ولعلَّ، وغلَّ، ولعاء). ذكر هذه اللغات ابن مالك في (التسهيل)، وزاد عليها المرادي في (الجنَي الداني) لغة أخرى، وهي رعلَّ بالراء بدل اللام الأولى، وأورد ابن الأنباري في لغاتِها (لَعَلْنَ) بإبدال اللام الثالثة نونًا، وأورد الفيروزآبادي فِي القاموس الْمُحيط في لغاتِها كون -بفتح اللام والواو، وتشديد النون المفتوحة-، فتصير لغاتِها أربعة عشرة لغة.

وقد اختلف أهل المِصْرين في اللغة الأصلية. فقال البصريون: الأصل (علَّ)، وقال الكوفيون: الأصل (لعلَّ). ونقل ابن الأنباري دليل الفريقين ورجَّح قول الكوفيين. ولا بأس بإيراده مُختصرًا.

وقول الشاعر: (لعاء الله فضلكم علينا) جملة فضلكم فِي موضع رفع خبرٌ لـ(لعاء) بِمعنى (لعلَّ)، وأمَّا على رواية: (لعلِّ الله فضلكم) بِجر لفظ الجلالة في موضع رفع بالابتداء، منع رفعه حركة الجر، وجملة فضلكم خبر المبتدأ. والشريم، وكذلك الشروم: المرأة المُفضاة، وهي التي صار مسلكاها واحد.

المصادر: خزانة الأدب (٤٢٢/١٠) رقم (٨٧٦)، المقرب (١٩٣/١)، العيني (٢٤٧/٣)، التصريح (٢/٢)، الأشموني (٢٠٤/٢).

و(متَى) لا يَجر بِها إلا هذيل. قال شاعرهم(٤٧٦) يصف السحاب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرفَّعتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٤٧٧)

و(كي) إنَّما تَجر (ما) الاستفهامية فِي نَحو قولِهم: كيمه، بِمعنَى: له، و(ما) المصدرية وصلتها فِي نَحو قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرْجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ(٤٧٨)

---

(٤٧٦) القائل: هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٤٧٧) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: على أن (متَى) عند قبيلة هذيل جر بِمعنى (مِنْ، أو في)، أو اسمٌ بِمعنَى: وَسْط.

وقال ابن هشام فِي المغنِي (ص١٠٥، ١١١، ٣٣٥): «إن (متَى) عند هذيل اسم مرادف للوسط، وحرف بِمعنى (مِن)، أو (في). يقولون: أخرجها متَى كمه، أي: منه... اختلفوا في قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب: شربن بِماء البحر ثُم ترفعت..... البيت.فقيل: بِمعنى (مِن).

وقال ابن سيده: بِمعنى وَسْط. انتهى. والباء في قوله: (بِماء البحر) قيل: على بابِها، و(شربن) مضمَّن معنى روين، وقال جَماعة: هي للتبعيض منهم الأحمص، وابن قتيبة في (أدب الكاتب). الاقتضاب (٤٧).

وقال ابن جني في المحتسب (١٤/٢): «الباء زائدة، أي: شربن ماء البحر، وإن كان قد قيل إن الباء هنا بِمعنى: (في)، والمفعول مَحذوف، معناه: شربن الماء فِي جُملة ماء البحر».

اللغة: (اللجج) جَمع لُجَّة، وهو معظم الماء، ووصفها بخضرٍ لصفاتِها. (نئيج) على وزن فعيل مهموز العين: المرّ السريع بصوتٍ من نأجت الريح تَنْأَج نئيجًا: تَحرَّكت. فهي نؤوج. وللريح: نئيج؛ أي مَرٌّ سريع. وجُملة: (لَهُنَّ نئيج) في موضع الْحَال من فاعل ترفَّعت العائد على حناتِم بِمعنى: سحائب.

المصادر: خزانة الأدب (٩٧/٧) رقم (٥١٤)، الخصائص (٨٥/٢)، المحتسب (١٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧٠/٢)، هَمع الهوامع (٣٤/٢)، الأشموني (٢٠٥/٢، ٢٢١)، ديوان الهذليين (٥١/١).

(٤٧٨) البحر: الطويل. قائله: ابن الخطيم.

الشاهد فيه: على أنَّ (كي) فيه جارة بِمعنى اللام، و(ما) مصدرية، وقيل: كافة، وقد أجاز الوجهين في (ما) أبو علي في (التذكرة العصرية).

قال البغدادي في شرح أبيات مغنِي اللبيب (١٥٠/٤، ١٥١) رقم (٣٠١): «... ويحتمل عندي أن تكون (ما) كافة لـ(كي) كما كانت كافة لـ(ربَّ)». انتهى.

ونقل ابن مالك في (شرح الكافية) عن أبي الحسن هذا أنه قال: «جعل الشاعر (ما) اسْمًا، وينفع ويضرُّ من صلته، وأوقع عليه (كي) بِمَنْزلة اللام». انتهى

ونقله ناظر الجيش وأقرّه فهذه ثلاثة أقوال، ورأيت فِي طبقات النحاة لأبي بكر مُحَمّد الشهير بالتاريخي عند ترجمة يونس بن حبيب أن يونس قال: «كان عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فصيحًا، وهو الذي يقول: ... الشاهد. وهو منسوب إليه فِي أخبار أبي تَمام للعولي (٢٨). فعلى هذه الرواية (ما) زائدة، =

أي: للضر والنفع، و(أن) المصدرية وصلتها نَحو: (جئت كي أقرأ)، إذا قدرت (أن) بعدها، و(لولا) إنَّما تَجر الضمير فِي قولِهم: (لولاي، ولولاك، ولولاه) عند سيبويه فالياء، والكاف، والْهَاء عنده مَجرورة بـ(لولا) مع كونِها فِي مَحل رفع بالابتداء والخبر مَحذوف وجوبًا فلها مَحلان على رأيه، فإن عطف عليها ظاهر تَعَيَّن رفعه على مَحل الابتداء إجْمَاعًا؛ لأنَّها لا تَجر الظاهر.

وزعم الأخفش أنَّهما فِي مَحل رفع فقط بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل (لولا) فيها شيئًا كما لا تعمل في الظاهر نَحو: (لولا زيد لأتيتك)، وسُمِّيت هذه الحروف حروف الجر؛ إمَّا لأنَّها تعمل الْجَر كما قيل: حروف النصب، والجزم لذلك؛ وإمَّا لأنَّها تَجر معاني الأفعال إِلَى الأَسْمَاء؛ أي: تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت، أو نفي... فافهم.

(أو) اسم تلبس (بإضافة) لاسم آخر فسمي هو مضافًا، والاسم الآخر مضافًا إليه؛ فيعمل الجر فِي المضاف إليه فالإضافة نسبة جزئية تقيدية بين اسْمَين توجب لثانيهما الْجَر أبدًا بأولهما، وشرطها وجود ولو أدنى ملابسة بينهما كما فِي إضافة الضحى لضمير العشية فِي قوله تعالَى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦].

من حيث أنَّهما طرف النهار، فلا يكون المضاف إلا اسْمًا، وهو نوعان:

جامد: كـ(غلام) من نَحو: (جاء غلام زيد).

=

و(يضر) منصوب بـ(كي)، واللام مقدرة، وأنت فاعل لفعل مَحذوف يفسره المذكور؛ أي: إذا لَم تنفع الصديق فضرَّ العدو، وإنَّما قدّر لكل فعل مفعول؛ لأن العاقل لا يأمر بالضرّ مطلقًا، وحسن المقابلة اقتضى تعيين الأوّل فيرجى بتشديد الجيم المفتوحة، أي: إنَّما يرتجى الفتَى لضرر من يستحق الضر، ونفع من يستحق النفع. وقيل: يُمكن حَمل البيت على أنَّ المراد الحثّ على النفع بالأمر بالضرر، لا على أنه مراد، ولا يقدر للفعل متعلق بِملاحظة أن الإنسان إنَّما يقصد وكثير رجاؤه لوصف فيه لا لذاته».

وقال العيني: البيت للنابغة الذبياني، وقيل: الجعدي، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، ذكره البحتري في حَماسته (ص٣٣٩)، ونسبه لعبد الله بن معاوية. وأنشده الإمام الباقلاني فِي كتاب إعجاز القرآن (ص ١٢٦)، بنصب يضر وينفع، ونسبه إلَى قيس بن الخطيم. وهو في الصناعتين (٣١٥) منسوب إليه أيضًا، وفي ديوان قيس مع الشعر المنسوب إليه (١٧٠)، شرح الكافية (٢/٢٣٩، ٢٤٠).

وانظر: خزانة الأدب (٣/٥٩١)، العينِي (٣/٢٤٥)، (٤/٣٧٩)، هَمع الهوامع (٢/٥)، الدرر اللوامع (٢/٤)، الصبان (٣/٢٧٩)، أوضح المسالك (٢/١٢٠).

ومشتق: كـ(ضارب، ومضروب) فِي نَحو: (هذا ضارب زيد، ومضروب عمرو).

العامل في التابع:

وأما العامل فِي التابع فهو عامل المتبوع في غير البدل؛ لأنه على نية تكرار العامل فيرجع الْجَر فِي التابع إِلَى الْجَر بالْحَرف، أو الاسم المضاف.

وأمَّا الْجَر بالْمُجَاورة فِي نَحو: (هَذَا جُحُر ضَبٌّ خَرِبٍ)(٤٧٩). بِجر (خرب) مع كونه تابعًا لِجُحْرِ الْمرفوع لِمجاورته لـ(ضب) الْمَجرور بالْمُضَاف فهو شاذٌّ؛ فلذا لَم يعتبروه فِي أقسام المخفوضات... فتنبه.

* * * *

فَصْلٌ في تَقْسِيمِ حُرُوفِ الجَرِّ

اعلم أن حروف الْجَرِّ المذكورة تنقسم باعتبارات.

(التقسيم الأول باعتبار لفظها إلَى أربعة أقسام):

الأول: ما جاء على حرف واحد، وهو خَمسة:

(الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء).

والثاني: ما جاء على حرفين، وهو خَمسة أيضًا:

(من، وعن، وفي، ومذ، وكي).

والثالث: ما جاء على ثلاثة أحرف، وهو ثَمانية:

(إلَى، وعلى، ومنذ، ورب، وخَلا، وعَدَا، ومَتَى، وعَلَّ -بفتح اللام الْمُشَــددة وكسرها-).

---

(٤٧٩) قال أبو حيان: يَجوز أن توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة. فلا يلحظ في ذلك تَخصيص، ولا تعميم، وكان ابن خروف يرى أن ما ذكره النحاة في هذا التخصيص في المعارف دعوى بلا دليل، ومِمَّا لَم يتبع النعت فيه المنعوت قول العرب: (هذا جُحر ضب خرب) بِجر خربٍ، وحقه الرفع؛ لأنه وصف للجُحْرِ لا للضب. لكنه جُرَّ لِمُجَاورته الْمَجرور، وهذا الذي يقولون فيه الْجَر على الجوار، وهكذا رواه سيبويه فِي [الكتاب (١/٤٣٦)] وغيره عن العرب بالرفع، وهو الأصل، والقياس الْجَر؛ فحمله الأكثرون على أنه صفة للجُحر لكنهم جروه كما ذكر.

وتقول: (هذه جُحرة ضباب خربة)، فتجر، غلطوا فِي ذلك فجرّوا. ارتشاف الضرب (٤/١٩١٢، ١٩١٣).

والرابع: ما جاء على أربعة أحرف، وهو أربعة:

(حَتَّى، وحاشا، ولولا، ولعلَّ -بفتح اللام المشددة الأخيرة وكسرها-).

والتقسيم الثاني باعتبار مجرورها إلى ثلاثة اقسام:

الأول: ما يَجر الظاهر فقط، وهو ثَمانية:

(الواو، والتاء، ومنذ، ومذ، وحتى، والكاف، ورب، وكي).

والثاني: ما يَجر المضمر فقط، وهو لولا عند سيبويه كما علمت.

والثالث: ما يَجر الظاهر، والمضمر وهي البواقي.

والذي لا يَجر إلا الظاهر خَمْسَة أنواع:

ما لا يَجر إلا الزمان وهو: (مذ، ومنذ).

وما لا يَجر إلا النكرات وهو: (رب).

وما لا يَجر إلا لفظ الْجَلالة كثيرًا، ولفظ الرب قليلاً، ولفظ الرحمن أقل، وهو: (التاء) نَحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾ [يوسف: ٨٥]. و(رَبِّ الكعبة لأفعلن كذا، وتالرحمن لأفعلنَّ كذا).

وما لا يَجر إلا (ما) الاستفهامية، أو (ما) المصدرية وصلتها، أو (أن) المصدرية وصلتها وهو: (كي).

وما يَجر كل ظاهر وهو الباقي.

التقسيم باعتبار المعنى:

والتقسيم الثالث باعتبار معناه وتعلقه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الأصلي وهو ما دل على معنى معهود له، واحتاج إِلَى متعلق يتعلق به نَحو: (سرت من البصرة إِلَى الكوفة، وزيد في الدار).

والثاني: الزائد، وهو نوعان:

أحدهما: ما كانت زيادته مَحضة، وهو ما لا يدل على معنى معهود للجار، ولا يتعلق بِمتعلق كـ(الباء) فِي نَحو: (كفى بالله شهيدًا)، و(من) فِي نَحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وثانيهما: ما كانت زيادته غير مَحضة، وهو ما لا يدل على معنى معهود للجار، وتعلق بِمتعلق كـ(اللام) المقوية فِي نَحو: (تبًّا لزيد وسقيًا لعمرو)؛ فإنه متعلق بِمحذوف تقديره: إرادتي، بل لا مانع من تعلقه بالعامل المقوي.

والثالث: الشبيه بالزائد؛ أي: وبالأصلي، وهو ما دل على معنى معهود له، ولَم يتعلق بِمتعلق.

(وهو منحصر فِي أربعة أحرف):

أحدها: (لعل)[٤٨٠] في لغة هذيل فإن مَجرورها فِي موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية.

وثانيها: (لولا) فِي قول من قال: (لولاي، ولولاك، ولولاه) على قول سيبويه[٤٨١] أن (لولا) جارَّة فإنَّها أيضًا بِمَنْزلة (لعل) فِي أن ما بعدها مرفوع الْمَحل بالابتداء كما مر.

وثالثها: (رب) فِي نَحو: (رب رجل صالِح لقيت، أو لقيته) على قول الرماني، وابن طاهر، وهو الأصح؛ لأن مَجرورها فِي (رب رجل صالِح لقيت) مفعول (لقيت) المتعدي بنفسه من غير احتياج إلَى توسط حرف ومَجرورها فِي نَحو: (رُبَّ رجل صالِح لقيته) إمَّا مبتدأ خبره (لقيته)، أو مفعول لفعل مَحذوف يفسر (لقيته) على حد: (زيدًا ضربته)، ويقدر الناصب بعد الْمَجْرور؛ لأن (رب) لَهَا الصدر من بين حروف الْجَر فيقال: (رُبَّ رجل صالِح لقيت لقيته).

ومَعْنَى (رُبَّ) فِي المثالين التكثير، أو التقليل لا التعدية.

ورابعها: حرف الاستثناء وهو (خلا، وعدا، وحاشا) إذا خفضن؛ لأنَّها لا توصل معنى الأفعال إلَى الأَسْمَاء، بل تزيل معناها عنها فأشبهت الحروف الزائدة فِي عدم التعدية؛ ولأنَّها بِمَنْزلة (ألا) وهي غير متعلقة ولعدم اطراد القول بتعلقها فِي نَحو: (القوم أخوتك خلا زيد)، ومَجرورها حينئذ مَحله نصب عن تَمام الكلام كما مر.

والتقسيم الرابع باعتبار حذف متعلقه وذكره إلى قسمين:

الأول: (اللغو)[٤٨٢]، وهو ما ذكر متعلقه نَحو: (مررت بأبيك يصلي).

---

(٤٨٠) لعل: للترجي -يكون في الأمر الْمَجوب- نَحو: ﴿لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]. إذ هو غير مترجي، والأكثرون عبروا عن الثاني بالإشفاق وهو رغبة فِي الأمر المكروه مع تَمني إبعاده مثل: (لعل العدو يقدم). [إرشاد السالك في حل ألفية ابن مالك (١/٣٥٢) بتحقيقي].

(٤٨١) الكتاب لسيبويه (٤/١٣٩، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٦٩).

(٤٨٢) (اللغو): هو اسم لكلام لا فائدة فيه، وهو الْمُراد فِي سورة المائدة: ٨٩: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، وقد كسب القلب.

وهو السهو كما فِي سورة البقرة: ٢٢٥: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، بدليل التقابل فِي كل =

والثاني: (مستقر)، وهو ما حذف عامله وجوبًا، وناب هو عنه فِي عمله، واستقرار ضميره فيه؛ وذلك إذا وقع خبرًا، أو صلة، أو حالاً، أو نَحو ذلك كما مر فِي المفعول فيه لكن هذا التقسيم خاص بِما يَحتاج لِمُتَعلق...فافهم.

وقيل فِي تقسيم الْجَار باعتبار قبوله للزيادة والأصالة.

اعلم أن الْجَار ينقسم باعتبار ذلك إلَى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا يقبل كلا من الزيادة والأصالة وهو الستة الأحرف الشبيهة بالزائد والأصلي المتقدمة أعني (لعل) ومعناه الترجي، نَحو: (لعل أبي المغوار منك).

....[(٤٨٣)] لعلَّ أبـي المغـوار مـنك قـريب

(ولولا) ومعناه امتناع الشيء لوجود غيره كقوله [(٤٨٤)]:

أَتَطْمَـعُ فِيـنَا مَـن أَرَاقَ دِمَاءَنَـا وَلَوْلاكَ لَمْ يُعْرَضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ[(٤٨٥)]

منهما. [الكليات لأبي البقاء الكفوي (٤/١٧٤)].

(٤٨٣) صدره: (فقلت ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرة)

قائله: كعب بن سعد الغنوي. ونسب البيت لسهم الغنوي.

الإعراب: (فقلت): فعل وفاعل. (ادع) فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت» (أخرى) مفعول به، وهي صفة أقيمت، مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام: ادع مرة أخرى. و(ارفع) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنت الصوت) مفعول به لـ(ارفع). (جهرة) مفعول مطلق. (لعل) حرف ترج، وجر شبيه بالزائد. (أبي) مبتدأ مرفوع تقديرًا، وأبي: مضاف. و(المغوار) مضاف إليه. (منك) جار ومَجرور متعلق بقريب الآتي. (قريب) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: (لعل أبي...إلخ) حيث جر بـ(لعل) لفظ على لغة عقيل. وقال ابن عقيل: (أبي المغوار) مبتدأ، و(قريب) خبر، و(لعل) حرف جر زائد دخل على المبتدأ، فهو كالباء فِي: (بحسبك درهم). [شرح ابن عقيل على الألفية (٣/٤) رقم (١٩٦)].

(٤٨٤) نسب لعمرو بن العاص، الزهري -رضي الله عنه- كما في شروح سقط الزند (١/٣٦١).

(٤٨٥) البحر: الطويل.

قال صاحب (الترشيح): «حذف اللام مع (لولا) جائز، وأكثر ما تأتي في الشعر، وسوَّى (دُرَيْوِدْ) بين حذف اللام، وإثباتها في (لَوْ)، و(لَوْلا)». انتهى. ومنفي بـ(لَم).... وذكر الشاهد أبو حيان في ارتشاف الضرب (٤/١٩٠٥).

المصادر: العيني على الأشموني (٢/٢٠٦)، الإنصاف (٢/٦٩٣)، شفاء العليل (٢/٦٧٨)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٨٥)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٧٨٧، ٣/١٦٥٢)، شرح ابن

(ورب) ومعناه التكثير كثيرًا كقوله ﷺ: «رب كاسية فِي الدنيا عارية يوم القيامة»(٤٨٦) وقـــول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه).

والتقليل قليلاً كقوله(٤٨٧):

أَلا رُبَّ مَوْلُــودٍ ولَــيْسَ لَــهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أَبَـوانِ(٤٨٨)

=

عقيل (٢/٧)، الأشموني (٢/٢٠٦)، خزانة الأدب (٥/٣٤٢)، تذكرة النحاة (٤٧١)، جواهر الأدب (٤٨٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢٠)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٤٧٣)، المساعد (٣/٢٢٢).

(٤٨٦) الْحَديث: صحيح. أخرجه البخاري (١/٢١٠) فتح، ٣- كتاب: العلم. ٤٠- باب: العلم والعظة بالليل

(١١٥) عن أم سلمة وفيه: (في الآخرة) بدلاً من (يوم القيامة).

قال ابن حجر العسقلاني فِي فتح الباري (١/٢١٠): «(رب كاسية) استدل ابن مالك على أنَّ (رُبَّ) في الغالب للتكثير؛ لأن هذا الوصف للنساء. وعن أكثر أهل العلم النار». انتهى. وهذا يدل لورودها في التنكير لا لأكثريتها فيه.

اللغة: عارية: بتخفيف الياء، وهي مَجرورة في أكثر الروايات على النعت. قال السهيلي: إنه الأحسن عند سيبويه؛ لأن (رُبَّ) عنده حرف جر يلزم صدر الكلام. قال: ويَجوز الرفع على إضمار مبتدأ، والجملة فِي موضع النعت؛ أي: هِي عارية، والفعل الذي تتعلق به (رب) مَحذوف. انتهى.

(٤٨٧) قائله: رجل من أزد السُّرة، وقيل: هي لعمرو الجنبي.

(٤٨٨) البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد الأزهري: «وعن الفارسي أن عَمْرًا الجنبي سأل امرأ القيس، عن مراد الشاعر فقال: يريد بذلك عيسى، وآدم -عليهما الصلاة والسلام-»، وأنشد الشيخ خالد -رَحِمَه الله- بعده بيتين هُمَا:

وَذِي شَـامَةٍ سَـوْدَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ ... مُجَـلَّلَـــةٍ لا تَنْـجَلـــي لِـــزَمَانِ

ويَكْمُـلُ فِي تِـسعٍ وَخَـمْ شَـبَابُهُ ... وَيَهْـرَمُ فِـي سَـبْعٍ مَعًـا وثَمَـانِ

اللغة: (تلده) بسكون اللام، وفتح الدال، وضمها، وأصله: لَم يلده، فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعًا لفتحة الياء، أو الضم الْهَاء، و(الشامة): الْخَال، وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها. وفِي رواية: (شَامَة غرَّاء)، وهو غير مناسب للشَّامة، إذ الغراء: البيضاء، والشَّامة سوداء، و(الْحُرُّ) من (الوجه) ما بدا من الوجنة، وهو ما ارتفع من الخدّ. قاله الدماميني.

و(مجللة) أي: ذات عِز وجلال، ورُوي: مُجحلة، بتقديم الجيم على الْحَاء المهملة، أي: منكستًا. و(يَهْرَم) أي يشيب، قاله الحلبِي.

المصادر: شرح التصريح (٣/٧٠) (بحيري) الشاهد رقم (٣٠١)، الكتاب لسيبويه (١/٣٤١)،

=

(وخلا، وعدا، وحاشا) ومعناها الإخراج لِمجرورها عن الحكم السابق، نَحو: (قام القوم خلا زيد، وعدا عمرو، وحاشا بكر).

وثانيها: ما لا يقبل إلا الأصالة وهو سبعة:

(مذ، ومنذ) ومعناهُما هو معنى (من) إلَى معًا أن جرا نكرة معدودة نَحو: (ما رأيته مذ، أو منذ يومين)، ومعنَى (من) إن جَرًّا معرفة فِي معنى نَحو: (ما رأيته مذ، أو منذ يوم الجمعة).

ومعنَى (فِي) إن جَرًّا معرفة فِي حضور نَحو: (ما رأيته مذ، أو منذ يومنا)؛ أي: فِي يومنا.

(والواو، والتاء) ومعناهُمَا القسم نَحو: (والله، وتالله لأكرمن زيدًا).

(وحَتَّى) ومعناه إنْهَاء الغاية فِي الزمان والمكان نَحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. (أكلت السمكة حَتَّى رأسها)، ونَحو: و(كي) ومعناه التعليل نَحو: (كيمه) بِمعنى له، وقوله: (يراد الفتَى كيما يضر وينفع).

أي: للضر والنفع، ونَحو: (جئت كي أكرم زيدًا)؛ أي: لأن أكرمه؛ أي: لإكرامه.

(ومَتَى) ومعناه الابتداء سمع من كلام هذيل: (أخرجها متَى كمه)؛ أي: من كمه وقوله:

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ الْبَحْـرِ ثُـمَّ تَـرَفَّعَتْ ... مَتَـى لُجـجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٤٨٩]

وثالثها: ما يقبل الأصالة والزيادة، وهو ثَمانية:

٢/٢٥٨)، الأصول (١/٣٦٤، ٣/١٥٨)، الخصائص (٢/٣٣٣)، الكامل (٣/١٠٩٤)، المفصل (١٩٦)، الخزانة (١/٣٩٧)، الْهَمع (١/٥٤)، الدرر (١/٣١)، العينِي (٣/٣٥٤)، ابن يعيش (٤/٣٨)، (٩/١٢٦).

(٤٨٩) البحر: الطويل.

قائله: أبو ذؤيب الهذلي.

الشاهد فيه: فِي قوله: (مَتَى لُجَجٍ) حيث جاءت (متى) بِمعنى (مِنْ) على لغة هذيل.

المصادر: الأزهية (ص٢٠١)، جواهر الأدب (ص٤٧/ ٩٩، ٣٧٨)، خزانة الأدب (٧/٩٧- ٩٩)، الخصائص (٢/١٨٥)، الدرر اللوامع (٤/١٧٩)، شرح أشعار الهذليين (١/١٢٩)، المحتسب (٢/١١٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٦٨)، هَمع الهوامع (٢/٣٤)، الجنَى الداني (ص٤٣، ٥٠٥)، لسان العرب: (شرب، مخر، متى).

معاني (من):

(من)

١- وتكون أصلية دالة على التبعيض نحو: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٢- وعلى بيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

٣- وعلى ابتداء النهاية -أي المسافة فِي المكان- نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١].

٤- وفِي الزمان، نَحو: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨].

٥- وعلى معنَى بدل، نَحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآَخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨].

٦- وعلى التعليل، نَحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥].

٧- وعلى الظرفية، نَحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

٨- وعلى المجاوزة كـ(عن)، نَحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٩- وعلى الاستعانة كـ(الباء)، نَحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

١٠- وعلى الاستعلاء كـ(على)، نَحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧].

فجملة معاني (من) تسعة[٤٩٠]، وتكون زائدة للتنصيص على العموم، أو لتأكيد التنصيص عليه بشرطين.

أحدهما: سبق نفي، أو نَهي، أو استفهام.

وثانيهما: كون مَجرورها نكرة، إمَّا مبتدأ، أو لو منسوخًا كـ(ما لباغ من مفر، وما ظننت من رجل قائمًا).

وإمَّا فاعلاً، نَحو: (لا يقم من أحد)، وإمَّا مفعولاً به، نَحو: ﴿هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. أو مفعولاً مطلقًا، نَحو: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. أي: من تفريط، فلا تزاد مع غير الأربعة المذكورة؛ فلذا زاد بعضهم فِي شرط زيادتِها.

ثالثًا: وهو كون مَجرورها واحدًا من تلك الأربعة.

---

(٤٩٠) يستدرك عليه أنَّهم عشرة كما هو هنا، وليست المعاني تسعة.

(وإلَى) تكون أصلية دالة على انتهاء الغاية في الزمان والمكان، نَحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]. ونَحو: (سرت من الأحد إلَى يوم الْجُمعة).

- وتكون زائدة مَحضة للتوكيد أثبته الفراء بقراءة بعضهم: ﴿تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [ابراهيم: ٣٧]. بفتح واو تَهوي.

وغير مَحضة لتبيين فاعلية مَجرورها بعد ما يفيد حبًّا أو بغضًا من فعل التعجب، أو اسم التفضيل نَحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

(واللام) تكون أصلية دالة على الملك وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك نحو: (المال لزيد).

وعلى شبه الملك، وهي الواقعة ذاتين ومدخولها لا يَملك نَحو: (الحبل للفرس)، أو بين ذاتين ومصاحب مدخولَها لا يملك نَحو: (أنت لِي، وأنا لك، ولزيد ابن).

وعلى التعدية الْمُجَردة عن إفادة شيء آخر، نَحو: (ما أضرب زيدًا لعمرو وما أحبه لبكر).

وعلى التعليل نَحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥].

وتكون زائدة مَحضة:

إمَّا لِمجرد التوكيد، وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عند كقوله(٤٩١):

وَمَلَكْـتَ مَـا بَـيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ... مَلِكًـا أَجَـارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ(٤٩٢)

---

(٤٩١) **القائل:** ابن ميادة الرماح. يمدح الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان.

(٤٩٢) **البحر:** الكامل.

المعنى: يقول: لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب، وإن سلطانك لعادل قوي، فقد رعى حقوق الناس من غير تفرقة بينهم وبين غيرهم، من أهل العهد والأمان.

وقال الشيخ خالد الأزهري: «... الْمَعنَى الْخَامس: التوكيد، وهي الزائدة، وهي نوعان: منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نَحو قول ابن ميادة:.... ثُم ذكره». ثُمَّ قال بعد ذلك: «أي أجار مسلمان وهي بالجيم».

المصادر: شرح التصريح (٣/٣٣) رقم (٢٩٤)، العيني (٣/٢٨٧)، الدرر اللوامع (٢/٣٢، ٢٢٠)، الجنَى الداني (ص١٥٠) بلا نسبة فيـــه، والمغنِي (١/٢١٥)، منهج السالك (٢٤٥)، هَمع الهوامع (٢/ ٣٣، ١٥٧).

أو بين المتضايفين كـ(لا أبا لك) فِي قول، وفائدتها تقوية المعنى دون العمل، فلا تتعلق بشيء أصلاً، وإمَّا لتقوية عامل ضعف التأخير نَحو: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]. ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

أو ضعف بكونه فرعًا عن غيره نَحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

فتتعلق به وإن لَم تكن معدية له لتعديه بنفسه، فهي واسطة بين المعدية والزائدة، وتكون زائدة غير مَحضة لتبيين مفعولية مَجرورها بعد ما يفيد حبًّا أو بغضًا من فعل تعجب، أو اسم تفضيل نَحو: (زيد أحب لِي) فهو بعكس (إلَى) في التبيين...فتنبه.

معاني حرف الباء:

(والباء)

١- وتكون أصلية دالة على الظرفية المكانية والزمانية نَحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

٢- وعلى السببية، نَحو: ﴿فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

٣- وعلى التعليل، نَحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

٤- وعلى التعدية الخاصة، وهي لِمعاقبة الْهَمزة فِي تصيير الفاعل مفعولاً، نَحو: (ذهبت بزيد)؛ بِمعنَى: أذهبته.

٥- وعلى الإلصاق حقيقة ومَجازًا، نَحو: (أمسكت بزيد، ومررت به).

٦- وعلى المصاحبة، نَحو: ﴿اهْبِطْ بِسَلاَمٍ﴾ [هود: ٤٨].

٧- وعلى الاستعانة، نَحو: (كتبت بالقلم).

٨- وعلى القسم، وهي أصل حروفه؛ ولذلك اختصت بذكر الفعل معها، نَحو: (أقسم بالله).

٩- والدخول على الضمير، نَحو: (بك لأفعلن).

١٠- وتكون زائدة مَحضة للتوكيد، نَحو: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]. ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. (بِحسبك درهم، ليس زيد بقائم).

معاني حرف (فِي):

(وفِي)

١- وتكون أصلية دالة على الظرفية حقيقة ومَجازًا، نَحو: (زيد فِي المسجد)، ونَحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

٢- وعلى السببية، نَحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٨].

٣- وعلى المصاحبة، نَحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

٤- وتكون زائدة للتعويض من أخرى مَحذوفة، نَحو: (ضربت فيمن رغبت)؛ بِمعنَى: (ضربت من رغبت فيه).

٥- وزائدة لغير تعويض مؤكدة كقوله:

أَنَــا أَبُــو سَــعْدٍ إِذَا اللَّــيلُ دَجَــا يَخَــالُ فِــي سَــوَادِهِ يــرندجَا(٤٩٣)

وأجازه بعضهم فِي قوله تعالَى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ﴾ [هود: ٤١].

معاني حرف (على):

(وعلى)

١- وتكون أصلية دالة على الاستعلاء حقيقة ومَجازًا، نَحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. ونَحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٢- وعلى الظرفية، نَحو: ﴿عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

٣- وعلى الْمُجَاوزة كقوله:

إذا رَضِــيتْ عَلَــيَّ بَــنُو قَــشير ....(٤٩٤)

---

(٤٩٣) البحر: الرجز.

قائله: سويد بن أبي كاهل اليشكري.

الشاهد فيه: قوله: (يخال فِي سواده يرندجا). يريد: يخال سواده يرندجا فزاد في ضرورة.

المصادر: خزانة الأدب (١٢٥/٦)، الدرر اللوامع (١٥٠/٤)، شرح شواهد المغني (٤٨٦/١)، جواهر الأدب (ص٢٣٠)، شرح الأشموني (٢٩٣/٢)، مغني اللبيب (١٧٠/١)، همع الهوامع (٣٠/٢).

(٤٩٤) البحر: الوافر.

قائله: قحيف بن سليم العقيلي، يمدح حكيم بن المسيب القشيري.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٥١/٣) (بحيري) رقم (٢٩٧): «أي إذا رضيت عنّي. وبنو قُشير -بضم القاف، وفتح الشين المعجمة- اسم قبيلة، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثًا. ويحتمل أن يكون (ترضى) ضُمِّن معنى: عطف». قاله في المغني (١٤٣/١)

وقال الكسائي: «حُمِلَ على نقيضه -أي: في التعدي- أي في التعدي بالحرف الذي تعدت به سخط، =

٤- وعلى التعليل، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٥- وعلى المصاحبة، نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

٦- وتكون زائدة للتعويض من أخرى مَحذوفة.

كقوله:

إِنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكِلِ(٤٩٥)

أي: من يتكل عليه.

٧- وزائدة لغير تعويض مؤكدة على ما فيه، كقوله(٤٩٦):

وهو على، وقال أبو عبيدة: إنَّما ساغ ذلك؛ لأنَّ معناه: أقبلت عليَّ».

وقال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/١٦٣): «واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بعد: (بَعُد، وخفي، وتعنَّد، واستحالا، وحرم، وغضب، وأشباهها)». اهـ

الإعراب: (إذا): ظرف مضمن معنى الشرط. (رضيت) فعل الشرط، (بنو قشير) فاعل رضيت، ومضاف إليه. (لعمر والله) اللام للابتداء، وعمر الله: مبتدأ، ومضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله، والخبر مَحذوف وجوبًا؛ أي: قسمي. أعجبني رضاها جواب (إذا).

المصادر: الخصائص (٢/٣١١)، المحتسب (١/٥٢)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٩)، نوادر أبي زيد (ص ١٧٦)، الجنَى الداني (٤٤٥)، الإنصاف (٣٣٠)، الدرر اللوامع (٢/٢٢).

(٤٩٥) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: حذف العائد على (مَنْ). والتقدير: من يتكل عليه.

وعلق عليه الشيخ خالد الأزهري قائلاً: «أي: عليه. فحذف (عليه)، وزاد (على) قبل الموصول تعويضًا». قاله ابن مالك. [التصريح بِمضمون التوضيح (٣/٥٣) (بحيري). وفي شرح التسهيل (٣/١٦١): «وهو في ذلك متابع لابن جني كما هو واضح من كلامه في التسهيل».

وكان ابن جني في الخصائص (٢/٣٠٥، ٣٠٦) قد ذكر هذا البيت، وقال: «إنه على مذهب الخليل؛ أي: من يتكل عليه، فحذف عليه، وزاد (على) متقدمة ألا ترى أنه: يعتمل إن لَم يَجد من يتكل عليه». اهـ

اللغة: (يعتمل) أي: يَحترف الإقامة.

المصادر: الكتاب (١/٤٤٣)، الخصائص (٢/٣٠٥)، المحتسب (١/٢٨١)، أمالي ابن الشجري (٢/١٦٨)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٦١)، ارتشاف الضرب ٢/٣٤٢)، لسان العرب (١٣/ ٥٠٢) (عمل)، الْجَنَى الداني (٤٤٦)، هَمع الْهَوامع (٢/٢٢)، خِزانة الأدب (٤/٢٥٢)، الدرر اللوامع (٢/١٥)، الأشموني (٢/٢٢٢).

(٤٩٦) القائل: حُميد بن ثور الهلالي الصحابي -رضي الله عنه-.

أي اللهُ إلاَّ أنَّ سَــرْحَةَ مَالِــك عَلَىَّ كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاةِ تَروُقُ(٤٩٧)

معاني حرف (عن):

١- (وعن) وتكون أصلية دالة على المجاورة وهي الأصل فيها نَحو: (سافرت عن البلد، ورغبت عن كذا).

٢- وعلى الاستعلاء، نَحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

٣- وتكون زائدة للتعويض من أخرى مَحذوفة، كقوله(٤٩٨):

أَتَجْـزَعُ إنْ نَفْـسٌ أَتَاهـا حِمَامُهَـا فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ(٤٩٩)

أي: فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف الْجَار قبل الموصول، وزيد بعده عوضًا عنه.

وقد حكى الثعلبي في تفسير قوله تعالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ﴾ قولاً بزيادتِها لغير

---

(٤٩٧) **البحر:** الطويل.

قال ابن مالك في شرح التسهيل لابن مالك (١٦٥/٣): «وقد جاءت (على) زائدة دون تعويض، واستشهد بالبيت». ثُمَّ قال: «فزاد (على)؛ لأن تروق متعدّ مثل: أعجب؛ لأنَّهما بِمعنى واحدٍ، يقال: راقني حُسْنُ الجارية، وأعجبني عقلُها...». اهـ

وقال ابن هشام في المغني (١٤٤/١) مُعلقًا: «قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن راقهُ الشيء بِمعنى: أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنَّما المراد تعلو وترتفع». اهـ

المصادر: شرح التصريح (٥٤/٣) (بحيري) رقم (١٥٩)، ضرائر الشعر لابن عصفور (٦٦)، الهمع (٢/ ٢٩)، الدرر اللوامع (٢٣/٢)، المخصص (٧٠/١٤)، ديوان حميد بن ثور الهلالي (ص١٤)، ارتشاف الضرب (٤٥٤/٢).

اللغة: (السَّرحة) الشجرة العظيمة. وهي في البيت كناية عن امرأة. (العضاة) شجر له شوك.

(٤٩٨) **قائله:** زيد بن رُزين بن الملوَّح. وفي المؤتلف والمختلف للآمدي (ص٢٩١)، وهو لرجل من مُحَارب.

(٤٩٩) **البحر:** الطويل.

وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٥٩/٣) (بحيري) رقم (١٦١): «...وزائدة للتعويض في أخرى مَحذوفة ... ثم ذكر الشاهد».

قال ابن جني: «أراد: فهلاَّ تدفَعُ عن التي بين جنبيك، فحذفت (عَن) من أوّل الموصول، وزيدت بعده».

المصادر: ذيل أمالي القالي (١٠٥، ١٠٦)، ذيل السمط (٤٩)، المحتسب (٢٨١/١)، شرح التسهيل لابن مالك (١٦١/٣)، الجنَى الداني (٢٦٤)، الهمع (٢٢/٢)، الدرر (١٥/٢)، المغني (١٤٩/١).

تعويض فقال: (قيل يسألونك) عن علمها، وقيل: عن صلة، وعلى هذا قرأ ابن مسعود، وهذا الخلاف مبني على أن السؤال هل هو سؤال استخبار، أو سؤال استعطاف.

معاني حرف (الكاف):

(والكاف)

١- وتكون أصلية دالة على التشبيه وهو الأصل فيها، نَحو: (زيد كالأسد).

٢- وعلى التعليل، نَحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾

٣- وتكون زائدة للتوكيد، نَحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

أي: ليس شيء مثله. والله أعلم.

* * * *

فصل في متعلق الجار غير الزائد المحض وشبهه، ومتعلق الظرف

اعلم أن متعلقهما أحد أربعة أمور:

الأول، والثاني: الفعل وما يشبهه، نَحو: قوله تعالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

والثالث: ما وِلي بِما يشبهه نَحو قوله تعالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]. أي: وهو الذي هو إله فِي السماء، ففي متعلقه بإله، وهو اسم غير صفة لنا له بِمعبود.

والرابع: ما يشير إِلَى معناه نقول: (فلان حاتِم فِي قومه) فتعلق الظرف بـ(حاتِم) لِمَا فيه من معنَى الْجُود وقال الشاعر:

أنا أبو المنـهال بعض الأحيان(٥٠٠)

فعلق (بعض الأحيان) بـ(أبِي المنهال) لِمَا فيه من معنى قولك: الشجاع أو الْجَواد، وقد مَّر مثل هذا في المفعول فيه فلا تغفل.

فإن لَم يكن شيء من هذه الأربعة وجودًا قدر كما فِي باء البسملة وقوله تعالَى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]. أي: وأرسلنا إِلَى ثَمود.

بدليل ذكر النبي المرسل إليهم وقوله تعالى: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [النمل:

(٥٠٠) لَم أقف عليه.

١٢].

ففي وإلَى متعلقان بـ(اذهب) مَحذوفًا.

وقوله تعالَى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦]. أي: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]. أو (ووصيناهم بالوالدين إحسانًا)، مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨].

وحذفه واجب إن كان كونًا عامًا اسْمًا أو فعلاً، نَحو: (زيد فِي الدار، أو عندك)، أو كان خاصًا مفسرًا بعامل بعد الظرف، أو الْجَار والْمَجْرور على شريطة الاشتغال نَحو: (يوم الجمعة صمت فيه)، أو (الْخَيْر سعيت فيه)، وجائز إن كان خاصًا غير مفسر بعامل على شريطة الاشتغال نَحو: (زيد على الفرس)؛ أي: راكب، وقد اختلف فِي تعلقهما بواحد من ثلاثة أشياء:

الأول: الفعل الناقص، فدفع تعلقهما من زعم أن الفعل الناقص لا يدل على الحدث، والصحيح أن الأفعال الناقصة كلها دالة على الحدث حَتَّى (ليس) تدل على حدث، وهو الانتفاء كما فِي الرضي(٥٠١)... فافهم.

الثاني: الفعل الْجَامد كـ(نعم) فقد أجاز الفارسي تعلقه فِي (سر، وإعلان) من قوله:

.... (٥٠٢) ونِعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِي سِـرٍّ وإِعْـلانِ

---

(٥٠١) مُحَمَّد بن الحسن الرضي الاستراباذي، شارح الكافية.

(٥٠٢) البحر: البسيط.

صدره: (فَنِعْمَ مَزْكًا مَنْ ضَاقَتْ مذاهِبُهُ)

الشاهد فيه: مَجيء (مَنْ) الثانية نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمن شرط، ولا استفهام. هذا ما ذهب إليه بعض النحاة. وعنده أنَّ (مَنْ) في موضع نصب، وفاعل نعم ضمير مستتر بـ(مَنْ)، (وهو) مبتدأ خبره الجملة التي قبله.

وقالت جَماعة من النحاة: (من) الثانية موصولة بِمعنًى: (الذي) وقعت فاعلاً بـ(نعم)، وهو مبتدأ، وخبره مَحذوف تقديره مثله. والجملة صلة (مَنْ)، والمخصوص بالمدح مَحذوف تقديره: بِشْر.

المصادر: جَمْهرة اللغة (ص١٠٩٨، ١٣٠٨)، خزانة الأدب (٤١٠/٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، الدرر اللوامع (٣٠٣/١، ٣١٥/٥)، شرح الأشموني (٧٠/١)، شرح شواهد المغني (٧٤١/٢)، شرح عمدة الْحَافظ (ص٧٩٠)، لسان العرب زكاني، مغني اللبيب (٣٢٩/١، ٤٣٥، ٤٣٧)، المقاصد النحوية (٤٨٧/١)، هَمع الهوامع (٩٢/١، ٨٦/٢).

بـ(نعم) وزعم أن (من) نكرة تامة تَمييز لفاعل نعم المستتر وأن المخصوص هو.

وزعم ابن مالك أن (من) موصولة فاعل (نعم)، وأن (هو) مبتدأ خبره (هو) أخرى مقدرة على حد (شعري شعري)، وأن الظرف متعلق بـ(هو) المحذوفة؛ لتضمنها معنى الفعل؛ أي: (ونعم الذي هو باق على وده فِي سره وإعلانه)، وأن المخصوص مَحذوف؛ أي: بشر بن مروان.

الثالث: أحرف المعاني (كان، وها التنبيه) فالمشهور منع تعلقهما بِها مطلقًا، وقيل بِجوازه مطلقًا، وعليه قول ابن الحاجب فِي: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أن (إذْ) بدل من (اليوم)، و(اليوم) إما ظرف للنفع المنفي، وإما لـ(لن) لِمَا فيها من معنى النفي؛ أي أن نفي هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول تقع مقيد بـ(اليوم)، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائبًا عن فعل حذف جاز تعلقهما به على طريق النيابة لا الأصالة وإلا فلا، وهو قول أبي علي(٥٠٣)، وأبي الفتح(٥٠٤) زعمًا فِي: (يا لزيد) إن اللام متعلق بـ(يا) لنيابتها عن أدعو. والله أعلم.

* * * *

(٥٠٣) أبو علي الفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغافر الفارسي الفسوي، فهو فارسي الأب، ولكن أُمّه عربية، فهي من قبيلة سدوس بن شيبان بن بكر. ولد سنة (٢٨٨هـ) بِمدينة (فسا) وهي بلدة كبيرة من بلاد فارس، وتوفي في بغداد يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأوّل سنة (٣٧٧هـ) بعد أن جاوز تسعين سنة.

انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (١٦/٣٧٩، ٣٨٠) الوافي بالوفيات (١١/٣٧٦، ٣٧٩)، شرح قصيدة بانت سعاد للبغدادي (١/٩١، ٩٢)، تاريخ العلماء النحويين لابن مِسعر (ص٢٦)، والتمييز والفصل لابن باطيش (ص٢٢٠).

(٥٠٤) أبو الفتح عثمان بن جنِي الموصلي النحوي اللغوي، ولد قبل الثلاثِمائة كما فِي شذرات الذهب (٣/ ١٤١). وفاته ببغداد لليلتين بقيتا من صفر سنة (٣٩٢هـ).

انظر ترجمته: معجم الأدباء (١٢/٨٣)، تاريخ بغداد (١١/٣١٢)، وفيات الأعيان (٣/٢٤٨)، وشذرات الذهب (٣/١٤٠)، وبغية الوعاة (٢/١٣٢).

فَصْلٌ فِي حُكْمِ كُلٍّ مِنَ الْمَجْرُورِ وَالْجَارِ وَمَجْمُوعِهِمَا

اعلم أن حكم الْمَجْرور عند ذكر الْجَار أن يكون فِي مَحل نصب على الْمَفْعولية بالمتعلق الْمَحْذوف، أو المذكور؛ إلا إذا بُنِيَ متعلقه للمجهول كما فِي نَحو: (مر بزيد)، فإنه يكون فِي مَحل رفع على النيابة عن الفاعل، ولا يكون مَحله جرًّا أصلاً، وأن حكم مَجموع الْجَار والْمَجْرور أنه لا مَحل له إن لَم يُحذف المتعلق، وله مَحل إن حُذف فمحله رفع إذا كان خبرًا للمبتدأ، ونصب إذا كان حالاً مثلاً، وجرًّا إذا كان صفة لِموصوف مَجرور، وإن حكم الْجَار أنه لا يَجوز الفصل بينه وبين مُجَرده فِي الاختيار.

وقد يفصل بينهما فِي الاضطرار بظرف، أو جار ومَجرور، كقوله:

إِنَّ عَمْـرًا لا خَـيرَ فِـي الـيومِ عَمْرو(٥٠٥)

وقوله:

... . (٥٠٦) وَلَـيْسَ إِلَـى مِـنْها النُّـزولُ سَـبيلُ

وندر الفصل بينهما فِي النثر بالقسم، نَحو: (اشتريته بوالله درهم).

نعم قد زيد لفظ ما بين (من، وعن، والباء) ومَجرورها مع بقاء عملها لعدم إزالتها الاختصاص نَحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]. ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وزيد لفظ (ما) بعد (رب، والكاف) فكفتهما عن الْجَرِّ غالبًا، وحينئذٍ يدخلان على الْحَل، كقوله:

رُبَّمَـا الْجَامِـلُ الْمُـؤَبَّلُ فِـيهِمْ وَعَنَاجِـيجُ بَيْـنَهُنَّ الْمِهَـارُ(٥٠٧)

---

(٥٠٥) لَم أقف عليه.

(٥٠٦) صدره: (لو كنت فِي خلقاء من رأسِ شاهقٍ).

وقال ابن جني عقبه فِي الخصائص (١٠٩/٣): «فإن هذا إنما هو فصل بِحرف الْجَر لا تعليق».

وقال فِي موضع آخر من الخصائص (٣٩٧/٢): «... والفصل بين الْجَار والْمَجرور لا يَجُوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه، ورُبَّما فرد الْحَرف منه فجاء منفورًا عنه».

انظر: المقرب (٤٢)، الأشْموني (٤٣٦/٢).

(٥٠٧) الشاهد فيه: على أن (رُبَّ) المكفوفة بـ(ما) لا تدخل على الفعل عند سيبويه، وهذا البيت شاذٌّ عنده

=

وقوله[٥٠٨]:

.... كمـا الْحَبطَاتُ شرٌّ بَنِي تَمِيمِ[٥٠٩]

وقد لا تكفهما، نَحو[٥١٠]:

لدخول (رُبَّ) المكفوفة فيه على الْجُملة الاسية، فإن (الْجَامل) مبتدأ، و(المؤبل) فِي صفته، و(فيهم) هو الخبر، وتكون (رُبَّ) كما قال أبو حيان من حروف المبتدأ تدخل على الجمل فعلية كانت أو اسْمية للقصد إلَى تقليل النسبة المفهومة من الجملة.

اللغة: (ربَّما الجامل) الجامل: الجماعة من الإبل، لا واحد لَهَا من لفظها. ويقالُ: إبلٌ مؤبَّلة إذا كانت للقنبة. والعناجيج: الْخَيل الطوال الأعناق، وأحدها عنجوج. انتهى.

فالجامل: اسم جَمع: الجمل. كالباقر: اسم جَمع البقر.

وقال الجوهري: (الجامل) القطيع من الإبل مع رُعاته وأربابه. (المؤبل): اسم مفعول من أَبَّل الرّجل تأبيلاً، أي: اتَّخذ الإبل واقتناها. وضمير: (فيهم) راجعٌ لقومه إن كانت (ما) بِمعنى شيء، أو كافة، ولَمَّا إن كانت بِمعنى ناس. و(عناجيج) بالرفع معطوف على الجامل. وجُملة: (بينهن المهار) صفة لعناجيج، فالرابط مَحذوف أي: فيهم، و(المهار) جَمع مهر -بكسر الميم- في الجمع، وضمها فِي المفرد. وهو ولد الفرس، والأنثى المهرة.

المصادر: خزانة الأدب (٩/٥٨٦) رقم (٨٠٠)، الأزهية (٩٣)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٤٣)، ورصف المباني (١٩٣، ٣١٨)، العيني (٣/٣٢٨)، همع الهوامع (٢/٢٦، ٣٨)، الأشموني (٢/٢٣٠، ٢٣٢)، ديوان أبي داود (٣١٦)، المغنِي (١٣٧، ٣١٠).

(٥٠٨) **قائله:** زياد الأعجم.

صدره: (فإن الْحُمْرَ من شر المطايا).

(٥٠٩) **البحر:** الوافر.

الشاهد فيه: على أنَّ الكاف المكفوفة بـ(ما)، قد تكون لتشبيه مضمون جُمْلة بِمضمون جملة أخرى. ومضمون الأولَى كون الْحُمر من شرّ المطايا، ومضمون الثانية كون الْحَبطات شرَّ بنِي تَميم. فشبَّه ذاك الكون بِهذا الكون، وهُمَا مضمونا الجملتين، ووجه الشبه الحصول في الوجود.

اللغة: (فإن الحُمر) هو جَمع حِمَار. (المطايا) جَمع مطيَّة. وقيل: للبعير: مطيّة، و(الحبطات) -بفتح المهملة، وكسر الموحدة-: وهم بنو الحارث بن عمرو بن تَميم. الحبط: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونَها، ولا يَخرج عنها ما فيها.

وقال ابن السكيت: وهو أن ينتفخ بطنها عن أكل الذرق وهو الحندقوق.

المصادر: خزانة الأدب (١٠/٢٠٤) رقم (٨٣٧)، الأزهية (٧٤)، أمالي ابن الشجري (٢/٣٢٥)، العينِي (٤/٣٤٦)، الأشموني (٢/٣٢١).

(٥١٠) **القائل:** عدي بن الرعلاء الغساني. وفي شرح التصريح (٢/٢١) الرغاء.

رُبَّمَا ضَرْبةٍ بسيفٍ صَقيلٍ بَيْنَ بُصرَى وَطَعْنةٍ نَجْلاءِ(٥١١)

وقوله(٥١٢):

ونَنْصُرُ مَوْلانَا ونعْلَمُ أنَّهُ كَمَا النَّاس مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ(٥١٣)

وأنه إذا حذف وجب نصب المجرور به، ولا يَجوز بقاء جره عند حذفه.

نعم قد يبقى جره عند حذفه بغير اطراد فيقتصر فيه على السماع كما في قول رؤبة: (وقد قيل: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله)، التقدير: على خير، أو بِخير.

وقوله(٥١٤):

(٥١٥)...... .... أشَارَتْ كُلَيبٍ بالأكُفُّ الأصَابِعُ

---

(٥١١) البحر: الخفيف.

الشاهد فيه: (جرُّ بِربَّ ضربة) مع اقترانِها بـ(ما). وطعنة مَجرور بالعطف على ضربة. ونَجلاء -بالجيم والمد-: الواسعة البينة الاتساع. صفة طعنة. وأضيفت (بين) إلَى (بصرى) لاشتمالِهما على أماكن. أو على تقدير: مضاف. أي: أماكن (بُصرى) وهي بضم الباء. بلدة بالشام (كرسي) حوران. شرح التصريح (٢١/٢).

انظر: العيني (٣٤٢/٣)، هَمع الهوامع (٣٨/٢)، الدرر اللوامع (٤١/٢)، الأشموني (٢٣١/٢).

(٥١٢) قائله: عمرو بن البراقة النهمي.

(٥١٣) البحر: الطويل. جر الناس بالكاف المقترنة بـ(ما) الزائدة. والمجروم: بالجيم من الجرم. ويروى: مظلوم عليه وظالِم. [شرح التصريح (٢١/٢)].

الشاهد فيه: يستشهد بِهذا البيت في موضعين منه.

الأوّل: قوله: (كما الناس) حيث جر قوله: (الناس) بالكاف مع اقترانِها بـ(ما) الكافة، والْجَار والْمَجرور متعلق بِمحذوف خبر (أنَّ)، و(مَجرومٌ) خبر ثان لـ(أنَّ).

والثاني: قوله: (مجروم عليه وجارم) حيث استعمل (الواو) في التقسيم، واستعمال الواو في التقسيم أجود وأكثر من استعمال (أو) في هذا المعنى. ينظر: المغنِي (٦٥/١).

ينظر: المؤتلف والمختلف (٨٨)، والوحشيات (٣٢)، والعيني (٣٣٢/٣)، الدرر اللوامع (٤٢/٢، ٧٠)، ارتشاف الضرب (٤٣٨/٢)، الجنَى الداني (١٩٤، ٤٤٩)، هَمع الهوامع (٣٨/٢، ١٣٠)، شرح التصريح (٨٤/٣)، بحيري رقم (٣٠٨)، الأشموني (٢٣١/٢، ١٠٩/٣).

(٥١٤) القائل: الفرزدق.

(٥١٥) البحر: الطويل. صدره: (إذا قيل أي الناس شرُّ قبيلة).

الشاهد فيه: على أنَّ عمل حرف الجر بعد حذفه شاذٌ، وعند ابن عصفور ضرورة. والتقدير: أشارت إلَى كليب. وكان القياس النصب بعد حذف الْجَار. قال البغدادي في خزانة الأدب (١١٣/٩) رقم =

أي: إِلَى كليب.

وقوله:

.... (٥١٦) حَتَّــى تَــبْذُخَ فَارتَقِــى الأَعْــلاَمِ

أي: إِلَى الأعلام؛ أي: الجبال.

وقد يبقى جره عند حذفه باطراد فِي أربعة عشر موضعًا:

الأول: لفظ الجلالة فِي القسم دون عوض نَحو: (ألله لأفعلن).

والثاني: تَمييزكم الاستفهامية إذا أدخل عليها حرف جر، نَحو: (بكم درهم اشتريت)؛ أي: (من درهم) خلافًا للزجاج فِي تقديره: الْجَر بـ(كم) على الإضافة.

والثالث: في جواب ما تضمن مثل الْمَحْذوف، نَحو: (زيد) فِي جواب: (بِمن مررت).

والرابع: فِي المعطوف بِحرف متصل على ما تضمن مثل الْمَحْذوف، نَحو: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤، ٥]. أي: وفِي اختلاف الليل. وقوله:

أَخْلِـقْ بِـذِي الصَبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُدْمِنُ القَرْعِ للأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا(٥١٧)

---

(٥١٥): وقد رأيته في (ديوانه)، وفي المناقضات منصوبًا، وأنشده أبو علي الفارسي في «التذكرة القصرية» بالرفع، وكذا رأيته في «شرح المناقضات». قال شارحها: «أراد: أشارت الأصابع: هذه كليب. ويروى: (أشرَّت كليبًا) أي رفعت.

المصادر: النقائض (٧٠٢)، المغني (١١، ٦٤٣)، العيني (٢/٤٥٢)، (٣/٣٤٥)، التصريح (١/٢١٢)، الهمع (٢/٣٦، ٨١)، الأشموني (٢/٩٠، ٢٣٣)، ديوان الفرزدق (٥٢٠).

(٥١٦) البحر: الكامل. صدره: (وكريْمة من آل قيس ألفته)

قال السيوطي في هَمع الهوامع (٢/٣٦): «مسألة: لا يُحذف الْجَار، ويبقى عمله اختيارًا وإن وقع ضرورة كقول: وذكره». ثُمَّ قال: وفي (الأعلام).

المصادر: العيني (٣/٣٤١)، الدرر اللوامع (٢/٦٧)، الأشموني (٢/٢٣٤)، لسان العرب: ألف.

(٥١٧) البحر: البسيط.

اللغة: (يحظى) ينال حاجته، ويظفر بِها، مدمن: مديم. القرع: الطرق، يلجا: من الولوج الدخول.

والمعنَى: ما أحرى صاحب الصبر أن يظفر بِحاجته، وبِمديم الطرق للأبواب أن يدخلها...!

الإعراب: (أخلق) فعل ماض، جاء على صورة الأمر. (بذي الصبر) الباء: لتزيين اللفظ، زائدة وفاعل،

أي: وبِحد من.

والْخامس: فِي المعطوف عليه بِحرف منفصل بـ(لا)، كقوله:

مَـا لُمِحِـبٌ جَلَـدٌ أَنْ يَهْجُـرا ولاَ حَبِـيبٌ رَأْفَـةٌ فَيُجَبَـرَا(٥١٨)

والسادس: فِي المعطوف عليه بِحرف منفصل بـ(لو)، كقوله:

مَتَـى عُـذْتُم بِـنَا وَلَـوْ فِـئَةٍ مِـنَّا
كُفِيتُم وَلَـمْ تَخْشَوْا هَوَانا وَلاَ وَهْنا(٥١٩)

=

ومضاف إليه (أن) حرف مصدري، ونصب. (يَحظى) منصوب بأن، وفاعله مستتر (بحاجته) متعلق بيحظى، ومضاف إليه. و(مدمن) مجرور بالباء، المماثلة لقوله: (بذي). (مدمن) مضاف، (القرع) مضاف إليه، (للأبواب) جار ومَجرور متعلق بالقرع، (أن) حرف مصدري ونصب، (يلجا) منصوب بأن، والفاعل مستتر فيه، وألف إطلاق... والتقدير: وأخلق بِمد من القرع.

الشاهد فيه: قوله: (ومدمن) حيث جرُّ الاسم بِمثل ما جرُّ به. (بذي...).

انظر: الصبان (٢/٢٣٤). وذلك في سبب التقدير، وفي أن (حظى) لا يتعدى بالباء، وأن التعدية على التضمين. شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/٤٣٠) الشاهد رقم (٥٨٥).

(٥١٨) البحر: الرجز.

اللغة: (جلد) قوة. (يهجرا): من الْهَجر: ضد الوصل، (رأفة): رحمة، (فيجبر): يصلح عظمه من كسر.

المعنَى: المحب لا تكون له قوة عند الْهَجر، وليس لِحبيب رأفة فيجبر كسره، أو يغنيه من فقره.

الإعراب: (ما) الشبيهة بـ(ليس). (لمحب) خبر (ما)، مقدم. (جلد) اسم (ما) مؤخر. (أن) مصدرية. (يهجرا) منصوب بـ(أن)، وألف إطلاق.

والتقدير: ما لِمحب قوة للهجران، و(لا) الواو: عاطفة، لا: الشبيهة بـ(ليس)، (حبيب) اسم (لا)، والْجَار مَحذوف. والتقدير: فأن يُجبَرا، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: (ولا حبيب) حيث جاء مَجرورًا، لكونه عطفًا على قوله: (لمحب) بِحرف منفصل، وهو قوله: (ولا) والتقدير: «ولا لِحبيب رأفة».

المصادر: الأشموني (٢/٤٣١) رقم (٥٨٦)، الدرر اللوامع (٢/٤٠)، العيني (٣/٣٥٣)، همع الهوامع (٢/٣٧).

(٥١٩) البحر: الطويل.

اللغة: (عذتم): لذتم، واحتميتم، (كفيتم): يريد: منحتم ما تريدون من أمن وخير، (هوانا) ذلاً، وضعفًا، وهنا: ضعفًا.

المعنَى: عند التجائكم إلينا.... تَجدون الحماية، والكفاية، ولا تَخافون ذلاً أو ضعفًا.

الإعراب: (متَى) شرطية. (عُذتُم) فعل، وفاعل... فعل الشرط. (بنا) متعلق بعذتُم. (ولو) لو: شرطية،

=

والسابع: فِي المقرون بالْهَمزة بعد ما تضمن مثل الْمَحذوف نَحو: (أزيد بن عمرو) استفهامًا مِمَّن قال: (مررت بزيد).

والثامن: فِي المقرون بـ(هلا) بعد ما تضمن مثل الْمَحذوف، نَحو: (هلا دينار) لِمن قال: (جئت بدرهم).

والتاسع: فِي المقرون بـ(أن) بعد ما تضمن مثل الْمَحْذوف، نَحو: (امرر بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو)، ومنه إلا صالِح من المثال الآتي.

والعاشر: في المقرون بـ(فاء الجزاء) بعد ما تضمن مثل الْمَحذوف حكى يونس: (مررت برجل صالِح إلا صالِح)، فطالِح؛ أي: إلا أمرر بصالِح، فقد مررت بطالِح.

والذي حكاه سيبويه إلا صالِحًا فطالِح، وإلا صالِحًا فطالِحًا، وقدره ألاَّ يكن صالِحًا فهو طالِح ألا يكن صالِحًا يكن طالِحًا.

والحادي عشر: لام التعليل إذا جرت (كي) وصلتها؛ ولِهذا تسمع النحويين يُجوّزون فِي نَحو: (جئت كي تكرمنِي)، أن تكون (كي) تعليلية، وأن مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها.

والثاني عشر، والثالث عشر مع (أن وأن) نَحو: (عجبت أنك قائم، وأن إن قمت) على ما ذهب إليه الخليل والكسائي من (أن) وصلتها، و(أن) أو صلتها فِي موضع جر بالْحَرف المقدر أمَّا على مذهب سيبويه فوضعها نصبًا بنَزْع الْخَافض.

والرابع عشر: المعطوف على خبر (ليس، وما) الصالِح لدخول الْجَار بأن يكون اسْمًا لَم ينقض نفسه أجاز[٥٢٠] سيبويه فِي قوله:

=

(فئة) مَجرور بالباء المقدرة مثلها في (بنا) (منا) جار ومَجرور... (كفيتم) ماض مبنِي للمجهول، ونائب فاعله جواب الشرط. و(لَم) الواو: عاطفة، لَم: حرف نفي، وجزم، وقلب. (تَخشوا): فعل مضارع مَجزوم بـ(لَم)، وفاعل (هوانا) مفعول به. (ولا وهنا) الواو: عاطفة، و(لا) نافية، ومعطوف على (هوانا)...

الشاهد فيه: قوله: (ولو فئة) حيث جر (فئة) بالباء مثل التي في (بنا) أي: ولو بفئة.. أي: ولو عذتم بفئة.

المصادر: حاشية الصبان (٢/٢٣٤، ٢٣٥)، وهَمع الهوامع (٢/٣٧)، الدرر اللوامع (٢/٤٠)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/٤٣٢) رقم (٥٨٧).

(٥٢٠) الكتاب (١/١٦٥)، (٣/٢٩)، (٣/٥١).

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٥٢١]

الْخَفض فِي سابق على توهم وجود الباء فِي (مدرك)، ولَم يُجزه جَماعــة من النحاة.

* * * *

فصل
في تقسيم الإضافة

اعلم أن الإضافة قسمان:

الأول: معنوية وضابطها أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة فيدخل ثلاث صور:

إحداها: أن ينتفي الأمران معًا كـ(غلام زيد).

والثانية: أن يكون المضاف صفة، ولا يكون المضاف إليه معمولاً لَهَا، نَحو: (كاتب القاضي، وكاسب عياله).

والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف، وليس المضاف صفة، بل مصدر أضيف لِمعموله، نَحو: (أعجبني ضرب اللص)، بدليل نعته بالْمَعْرفة فِي قوله[٥٢٢]:

إِنّ وَجْـدِي بِـكَ الـشّدِيدُ أَرَانِـي عَاذِرًا فِيْكَ مَنْ عَهِدتَ عَذَولا[٥٢٣]

---

(٥٢١) البحر: الطويل.

قائله: زهير بن أبي سلمى. وقيل: صرمة الأنصاري.

الشاهد فيه: في البيت شاهدان:

أولهما: قوله: (ولا سابق) حيث جرَّ هذا الاسم عطفًا على خبر (ليس)، وهو قوله: (مدرك) لتوهمه أن الخبر مَجرور، وذلك لكثرة مَجيئه مَجرورًا بالباء الزائد. ويروى: (ولا سابقًا)، وفِي هذه الرواية ينتفي الشاهد.

وثانيهما: قوله: (ولا سابق شيئًا) حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: (سابق) عمل فعله، فنصب به المفعول به، وهو قوله: (شيئًا).

المصادر: الكتاب (١/١٦٥، ٣/٢٩، ٥١، ٤/١٦٠)، هَمع الهوامع (٣/١٤١)، مغنِي اللبيب (١/٩٦)، أسرار العربية (ص١٥٤)، الخصائص (٢/٣٥٣، ٤٢٤)، المقاصد النحوية (٢/٢٦٧، ٣/٦٥١)، شرح المفصل (٢/٥٢، ٧/٥٦).

(٥٢٢) هو بلا نسبة.

(٥٢٣) البحر: الْخَفيف.

=

وكون المصدر لا ضمير فيه حَتَّى يكون فاصلاً تقديرًا كما في الصفة فسقط ما قبل (إن) إضافة الْمَصْدَر لفظية؛ لأنه عامل فِي مَحل مَجروره رفضًا أو نصبًا فأشبه الصفة... فافهم.

وسُمِّيت هذه الإضافة بصورها الثلاث معنوية؛ لأنَّها تفيد أمرًا معنويًا وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نَحو: (غلام زيد).

والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، نَحو: (غلام امرأة).

(والمعنوية نوعان):

الأول: مَحضة: وهي ما كانت على معنى (اللام، أو من، أو فِي حقيقة) بأن يتحقق فيها اتصال المضاف بالْمُضَاف إليه بِجهتين؛ جهة أنه غير مفصول بضمير منويّ، وجهة أن الإضافة بينهما تصح على ظاهرها من غير تكلف فتكون.

بِمعنى اللاَّمَ أَوْ من كَلِبسي ثَوبٌ ... خِــزَّ الــشّامِ أوَ كَمَكــرِ اللّــيلِ

(بِمعنى اللام) حقيقة إذا لَم يكن الْمُضَاف إليه ظرفًا، ولا كـ(لا) للمضاف وصحت إضافة الأول للثاني بلا تكلف، نَحو: (غلام زيد).

(أو) بِمعنَى (من) حقيقة إذا كان المضاف إليه كـ(لا) للمضاف، وصح الإخبار به عنــــه.

(كلبسي ثوب خز الشام)، و(صنعت خاتَم حديد، وباب صاج).

(و) بِمعنَى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف (كمكر الليل) فِي قوله تعالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(٥٢٤) [سبأ: ٣٣].

والنوع الثاني من المعنوية شبيهة بالْمَحضة: وهي ما كانت على معنى (اللام، أو من)

=

الشاهد فيه: أولاً: قوله: (إن وجدي بك الشديد)، حيث أفادت إضافة المصدر التعريف بدليل نعته بالمعرفة، وهو قوله: (الشديد).

ثانيهما: أن المصدر قد أعمل، وهو لَم يُتبع قبل تَمامه، وهذا شرط فِي إعماله.

المصادر: الدرر اللوامع (٥/٩، ٢٥١)، شرح الأشموني (٢/٣٠٦)، شرح التصريح (٢/٢٧)، شرح قطر الندى (ص٢٦٤)، المقاصد النحوية (٣/٣٦٦)، هَمع الهوامع (٢/٤٨، ٩٣).

(٥٢٤) قال الناظم فِي شرح ألفية ابن مالك (ص٣٨٣): «أن الإضافة فِي الآية بِمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على سعة الكلام، وإمَّا بِمعنَى (في) على بقاء الظرفية».

في مَجازًا بأن يتحقق فيها اتصال المضاف بالمضاف إليه من جهة أنه غير مفصول بضمير منوي، وانفصاله منه من جهة أن معنى الإضافة بينهما لا يصح إلا بتكلف خروجها عن ظاهرها، وحصرها ابن مالك فِي «التسهيل» فِي سبع إضافات:

الأولَى: إضافة الاسم إلَى الصفة، نَحو: (مسجد الْجَامع).

الثانية: إضافة الصفة إلَى الموصوف، نَحو: (سحق عمامة)، وكل من هذين غير مقيس.

الثالثة: إضافة المسمى إلَى الاسم، نَحو: (شهر رمضان)، وسُمِّيت بذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني، وتسمى أيضًا بالإضافة الَّتِي للبيان باعتبار قصد بيان الأول وبالثاني، وسَمَّاها قوم البيانية، وفرق غيرهم بأن الَّتِي للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق، والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه.

الرابعة: إضافة الموصوف إلَى القائم مقام الصفة، كقوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم(٥٢٥) ....

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف صاحب من الْمَحلين وأقام (زيد) مقامه فأضافه إلَى الضمير.

نعم المتجه أن البيت ونَحوه من إضافة الشيء إلَى ملابسه بعد تنكير العلم، وإضافته إلَى الضمير إضافة مَحضة من غير تأويل بِما ذكر.

الْخَامسة: إضافة المؤكد إلَى المؤكد، وأكثر ما يكون ذلك فِي أَسْمَاء الزمان المبهمة نَحو: (يومئذ، وحينئذ، وعامئذ).

السادسة: إضافة الملغي إلَى المعتبر، كقوله(٥٢٦):

إلَـى الحـولِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامُ عَلَيكُمَا ....(٥٢٧)

---

(٥٢٥) لَم أقف عليه.

(٥٢٦) القائل: هو لبيد بن ربيعة العامري الصحابي الجليل صاحب المعلقة.

(٥٢٧) عجزه: (ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر).

البحر: الطويل.

قال أبو علي الفارسي فِي كتابه الشعر والشعراء (٣١/١): «هذا باب من الأصوات، ولِحَاق (لام) التعريف لَها. فالقول فِي ذلك أن قوله: (باسم الماء) إن شئت قلت: إن تقديره: يناديه بالماء، والاسم =

السابعة: إضافة المعتبر إلَى الْمَلْغي، نَحو: (اضرب أيهم أساء)، وإنَّما كان المضاف إليه ملغي؛ لأن تعريف أي من حيث تعيين الشخص إنَّما هو بصلتها...فتنبه.

والقسم الثاني: من قسمي الإضافة لفظية، وضابطها أن يكون الْمُضَاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة فيدخل ثلاث صور.

إحداها: إضافة اسم الفاعل الذي بِمعنَى الْحَال، أو الاستقبال إلَى معموله كـ(هذا ضارب زيد الآن).

والثانية: إضافة اسم المفعول الذي بِمعنَى الْحَال، أو الاستقبال إلَى معموله كـ(هذا معمور الدار الآن، أو غدًا).

والثالثة: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل إلَى معمولِها كـ(هذا رجل حسن الوجه)، وسُمِّي هذا القسم صوره المذكورة إضافة لفظية؛ لأنَّها تفيد أمرًا لفظيًا، وهو:

- إمَّا التخفيف؛ ألا ترى أن قولك: (ضارب زيد) بالإضافة أخف من قولك: (ضارب زيد) الإضافة، وكذا الباقي.

- وإما التحسين كما فِي: (مررت الرجل الحسن الوجه) فإن إضافة (الْحَسن الوجه) تدفع القبح الْحَاصل عند رفع الوجه بِخلو الصفة لفظًا من ضمير الموصوف، وعند نصبه بنصب الصفة اللازمة للمفعول به، ولا تفيد تعريفًا ولا تَخصيصًا؛ ولِهذا صح وصف (هديًا) بـ(بالغ) مع إضافته إلَى الْمُعَرَّف فِي قوله تعالَى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وصح مَجيء ثاني حالاً مع إضافته إلَى المعرفة فِي قوله تعالَى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]. وتُسمى هذه الإضافة أيضًا غير مَحضة من حيث أن المضاف فيها مفصول عن المضاف إليه بِجهتين:

- نية ضمير بينهما، وعدم صحته حَتَّى الإضافة أصلاً.

واعلم أن المضاف إلَى الجملة إضافته معنوية إلا أنه مُخصص بِها إن كان فاعلها، أو مبتدؤها نكرة؛ لأنَّها حينئذ فِي تأويل مصدر مضاف للفاعل، والمبتدأ النكرتين ومعروف بِها إن

=

دخوله وخروجه سواء، كقوله: (ثُم اسم السلام عليكما). أي: السلام».

المصادر: ديوان لبيد (ص٢١٤)، الإيضاح شرح المفصل (٤١٨/١)، شرح أبيات مغني اللبيب (١٨/٤).

كان فاعلها، أو مبتدأها معرفة؛ لأنَّها حينئذ فِي تأويل مصدر مضاف للفاعل والمبتدأ المعرفتين.

وقولُهم: (الجمل نكرات) لا تقع إلا صفة للنكرة مَحله إذا قطع النظر عن تأويلها بِمصدر... فافهم.

وأن إضافة الأعداد إلَى المعدودات كـ(عشرة رجال)، أو إلَى عدد آخر نَحو: (ثلثمائة) معنوية أيضًا؛ إلا أنه اختلف فِي كونِها بِمعنَى (اللام، أو من)، فذهب الفارسي إلَى أن إضافة الأعداد إلَى المعدودات بِمعنَى اللام الاختصاصية.

وذهب ابن السراج إلَى أنَّها بِمعنَى (من) البيانية كإضافة المقادير إلَى المقدرات كـ(قفيز بر، ورطل زيت)، وهو الأظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين بِحسب القصد، واتفق الفارسي، وابن السراج على أن إضافة العدد إلَى عدد آخر بِمعنَى (من) البيانية.

قال الصبان: «ولا يضر احتياج صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلَى تأويل (مائة) بِمئات.

نعم، أي مانع من اعتبار معنى (اللام) الاختصاصية هنا أيضًا خصوصًا مع ما فِي الخضري من أن معنى (لام) الاختصاص ظاهر من البيانية أيضًا... فافهم. والله أعلم.

بَابُ العَدَدِ

اعلم أن العدد إمَّا أن يستعمل بلفظه الأصلي وإمَّا أن يُسْتَعْمَل بوزن فاعل المصوغ من مادة اثنين إلَى عشرة.

أنواع العدد الأصلي:

وأن الذي بلفظه الأصلي ثلاثة أنواع:

الأول: المضاف وهو (الثلاثة، والعشرة) وما بينهما و(المائة، والألف).

(وهذا النوع قسمان):

أحدهما: ما لا يضاف إلاَّ إلَى جَمع هو المميز له وهو: الثلاثة، والعشرة وما بينهما.

وحكمها: وجوب تأنيثها بالتاء إن كان المعدود بِها مُذكرًا ولو مَجازًا وذكر بعدها، ووجوب سقوط التاء منها إن كان المعدود بِها مؤنثًا ولو مَجازًا وذكر بعدها كـ(عندي ثلاثة رجال، وسرت ثلاثة أيام). ونَحو: (عندي أربع نساء، وأقمن سبع ليال)؛ فلو قدم المعدود عليه وجعل هو صفه له جاز إجراء هذه القاعدة وتركها كما لو حذف وقصد في

المعنى تقول: (مسائل تسع، ورجال تسعة)، وبالعكس، وتقول: (عندي ثلاث) وتريد: عبيدًا)، و(عندي ثلاثة) وتريد: إماء، وفِي الْحَدِيث: «وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»(٥٢٨).

كما نقله النووي عن النحاة لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم منع إثبات التاء عند حذف المعدود المؤنث، وقصده فِي المعنى ولعله خوفًا من الالتباس... فافهم.

وأمَّا إذا حُذف ولَم يقصد، بل قصد اسم العدد فقط فإنَّها كلها تلزم التاء، تقول: (ثلاثة خير من ستة)، وتُمنَع الصرف للعلمية، والْجنسية، والتأنيث.

وإنَّما لَحقت التاء هذه الأعداد؛ لأنَّها أَسْماء جُموع كـ(زمرة، وفرقة، وأمة) فحقها أن تؤنث كنظائرها فاستصحب فيها ذلك مع الْمعدود المذكر؛ لسبق رتبته ثُمَّ حذفت مع الْمؤنث فرقًا بينهما.

وحكم المعدود بِها وجوب كونه جَمعًا، وكونه ذكر بعدها مَجرورًا؛ إمَّا بإضافتها له تَخفيفًا بِحذف التنوين، وإمَّا بِجعله عطف بيان عليها كـ(خَمسة أثواب) بتنوينهما فلا يَجوز كونه مفردًا إلاَّ فِي نَحو: (ثلثمائة)؛ لأن الْمائة جَمع فِي الْمَعنى وقد وقع فِي الشعر:

ثلاث مئين ....(٥٢٩)

شذوذًا أو ضرورة.

ولا اسم جنس كـ(طير، وبقر) ، ولا اسم جَمع كـ(قوم، ورهط) قياسًا إلاَّ مَجرورًا بـ(من) نَحو: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقد تُضَاف إليه سَماعًا على الصحيح

---

(٥٢٨) الْحَدِيث: صحيح.

من حديث أبي أيوب الأنصاري، أخرجه مسلم (٢/٨٢٢) ١٣- كتاب: الصيام. ٣٩- باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال (٢٤٣٣)، الترمذي ٦- كتاب: الصوم. ٥٣- باب: ما جاء في صيام ستة أيام من شوال (٧٥٩). قال أبو عيسى الترمذي: حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح.

والدارمي (٢/٣٤). ٤- كتاب: الصوم. ٤٤- باب: صيام الستة من شوال (١٧٥٤)، وأبو داود الطيالسي فِي مسنده (٥٩٤)، الطبراني في المعجم الكبير (١/٢٣٨)، تحفة الأشراف للمزي (٣٤٨٢).

(٥٢٩) قائله: الفرزدق. البيت بتمامه:

ثلاثُ مئِين للملوكِ وفي بها ... ردائي وَجَلَّتْ عَنْ وجُوهِ الأهاشمِ

قال الشيخ خالد الأزهري فِي شرح التصريح (٢/٢٧٢): «شذ فِي الضرورة.......... وذكره». ثُم قال عقبة: «ووجه شذوذه أن (المائة) إذا جُمعت كان أقل مفهوماتِها (ثلثمائة)، وهو مِمَّا يفيد الكثرة، فكان غير مناسب».

نَحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]. «ليس فيما دون خَمس ذود صدقة»(٥٣٠).

والغالب كونه جَمع قلة ليطابقها فِي الْجَمعية. و(القلة) إذا لَم يكن للاسم غير جَمع الكثرة؛ فحينئذ لا تُضاف إلاَّ إليه نَحو: (ثلاثة رجال).

والغالب كون جَمع القلة من جُموع التكسير، وهي: (أفعلة، أفعل)، ثُمَّ (فعلة تَحت أفعال؛ لأن الثلاثة وأخواتِها أقرب إليه من جَمعي التصحيح فيقل استعمالها وإن كانا للقلة أيضًا عند سيبويه إلاَّ أن أهمل المكسر فلا يقلان كـ(سبع بقرات، وسَموات).

أو ندر كـ(ثلاث سعادات، وآيات) لندور (سعائد، وآي)، أو جاور ما أهْمل كـ(سبع سنبلات) لِمُجاورته (بقرات).

القسم الثاني: ما لا يُضاف إلاَّ إلَى مُفرد وهو: (مائة، وألف) وتثنيتهما؛ وذلك لاشتمال (المائة) على (العشرة، والعشرين) فاجتمع فيهما ما تفرق فيهما فأخذت من العشرة الإضافة، ومن العشرين الإفراد، ولَم يعكس لِخفة هذا بِحذف التنوين للإضافة.

وأمَّا الألف فعوض عن (عشر مائة) فعومل معاملتها.

نعم قد ورد إضافة (مائة) إلَى جَمع قليلاً، ومنه قراءة حَمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]. بإضافة مائة إلَى سنين(٥٣١).

---

(٥٣٠) أخرجه البخاري. كتاب: الزكاة. باب: ما أدى زكاته فليس دون خَمسة أوسق صدقة، باب: ليس فيما دون خَمس ذود صدقة، ومسلم (٢/٦٧٤، ٦٧٥) أول كتاب: الزكاة.
- وأبو داود (١/٣٥٧) كتاب: الزكاة. باب: ما تَجب فيه الزكاة.
- والترمذي. ٥- كتاب: الزكاة. باب: ما جاء في صدقة الزرع والثمر والحبوب.
- النسائي. كتاب: الزكاة. باب: زكاة الإبل. باب: زكاة الحبوب، باب: القدر الذي تجب فيه الصدقة.
- الدارمي (١/٤٧٠) ٣- كتاب: الزكاة. ١١- باب: ما لا تجب فيه الصدقة (١٦٣٤).
- مالك في الموطأ (١/٢٤٥، ٢٤٤) ١٧- كتاب: الزكاة. باب: ما تَجب فيه الزكاة.
- ابن ماجه (٢/٣٨٤) بتحقيقي ٨- كتاب: الزكاة. ٦- باب: ما تَجب فيه الزكاة من الأموال (١٧٩٤). يقول سيبويه -رَحِمه الله-: «وتقول: ثلاث ذود؛ لأن الذود أنثى، وليست باسم كُسِّر عليه مذكر». [الكتاب (٣/٥٦٤) هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر، وأصله التأنيث].

(٥٣١) قال أبو البركات ابن الأنباري: قرئ: (ثلاثمائة) بالتنوين وترك التنوين. [البيان فِي إعراب القرآن (٢/١٠٥)] قراءة حَمزة والكسائي بغير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين.

انظر: السبعة لابن مُجاهد (٢٨٩، ٢٩٠)، التيسير (١٤٢)، النشر (٢/٢١٠)، ففي قوله تعالَى: ﴿ثلاثمائة سنين﴾ هنا على الإضافة، تنبيهًا على الأصل الذي كان يَجب استعماله هنا، وصار مرفوضًا لأجل الْخفة هذا مذهب قطرب، ووافقه النحاس وغيره في توجيهه واستبعده النحاس وغيره؛ لأن مهيع =

النوع الثاني: الْمركب، وهو ما تركب مزجيًا من العشرة مع ما دونها إلَى واحد، وحكم العشرة حينئذ ثبوت التاء مع المعدود المؤنث، وسقوطها مع المذكر بعكس الثلاثة والتسعة وما بينهما.

وأمَّا (الواحد والاثنان) فيذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث تقول فِي المذكر: أحد عشر واثنا عشر إلَى تسعة عشر.

وفِي المؤنث إحدى عشرة واثني عشرة وثلاث عشرة إلَى تسع عشرة فَتَبْنِي الْجُزْئَيْن وجوبًا ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة على الفتح، أمَّا العجز فلتضمنه معنى حرف العطف إذ الأصل: خَمس وعشر مثلاً، ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العاطف كقوله:

كَانَ بِهَا البدرُ اِبْنِ عَشْرٍ وأَرْبَعِ (٥٣٢) ....

وأمَّا الصدر فلأنه كجزء كلمة، أو لوقوعه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح.

نعم فِي تسمية فتحة الصدر بناء تسمع لمشاكله العجز، ولشبهها البناء فِي اللزوم وإن كانت فِي الْحَقيقة فتحة بنية.

وأمَّا (اثنا عشر، واثنتا عشرة) فتُعرب صدرهما بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا، ونصبًا، وتُبْنَى عجزهما على الفتح، أمَّا إعراب الصدر بِما ذكر فلعدم تركيبه مع العشرة، بل عشر واقعة موقع ما قبل النون، وما قبل النون مَحل إعراب لا بناء.

العربية في هذا الضرب من الأعداد أن يضاف إلَى الآحاد فيقال: ثلاثمائة سنة. ووضع الجمع فِي هذا الباب موضع المفرد؛ لأن المفرد بِمعناه أجازه الأخفش، والكسائي أن العرب تقول: (عنده مائة سنة)، و(مائة سنين)، ولَم يُجز المبرد، ومن وافقه ذلك إلا في ضرورة الشعر.

انظر: الحجة (٢/٢٨٢)، معاني القرآن للفراء (٢/١٢٨)، والأخفش (٢٩٥)، وللزجاج (٢/١٦٥)، المقتضب (٢/١٧١)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٢١، ٢٤)، تفسير الطبري (١٥/١٥٢- ١٥٣)، مجمع البيان (٢/٤٦٢، ٤٦٣).

(٥٣٢) قال السيوطي في هَمع الْهَوامع (٢/١٥٠): «وأما قوله:.... وذكره. فمخالف لتركيب أربع وعشر، بتقديم النيف على العشرة. فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب. وثالث ثلاثة فما فوقها إلَى تسعة في المركب مع عشر،.... وتاء عشرة فِي المركب بالعكس أي: ساقطة فِي المذكر، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيقال: (عندي ثلاثة عشر رجلاً إلَى تسعة عشر).... (وثلاث عشرة امرأة إلَى تسع عشرة)».

وأمَّا بناء العجز على الفتح؛ فلتضمنه معنَى العطف كما مر ففي (جاء اثنا عشر رجلاً) «اثنا»: مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالْمُثنى، و«عشر»: مبنِي على الفتح لا مَحل له من الإعراب؛ لوقوعه موقع نون المثنى، ولا يصح أن يقال: إنه مضاف إليه.

وما ذُكر من بناء الْجُزأين وجوبًا فيما عدا (اثني عشر واثنتي عشرة) هو مذهب البصريين، ومَحله إذا لَم يضف المركب لغير تَميزه وإلاَّ بأن قيل: (هذا خَمسة عشرك، ورأيت خَمسة عشرك، ومررت بِخمسة عشرك) جاز بناؤهُما كذلك، وجاز إعراب العجز مع بقاء الصدر على بنائه.

وجَوَّز الكوفيون إعراب الصدر مضافًا إلَى العجز مطلقًا، واستحسنوا ذلك إذا أضيف كـ(خَمسة عشرك).

وحكم تَميز هذا النوع أن يكون مفردًا منصوبًا، نَحو: (جاء أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة).

النوع الثالث: العدد المفرد، وهو من (عشرين إلَى تسعين)، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مُميزه إلا مفردًا منصوبًا، نَحو: (جاء عشرون رجلاً، وعشرون امرأة)، وقد يذكر قبله النيف فيعطف هو عليه، فيقال: (جاء أحد وعشرون رجلاً، وإحدى وعشرون امرأة، واثنان وعشرون رجلاً، واثنتان وعشرون امرأة، وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة، إلَى تسعة وعشرون رجلاً، وتسع وعشرون امرأة) بإثبات التاء فِي (ثلاثة وتسعة) وما بينهما مع المذكر، وحذفها مع المؤنث كحالِها قبل.

وإن لوزن فاعل المصوغ من مادة اثنين إلَى عشرة استعمالات تسعة، ثلاثة له مع غير العشرة والعشرين، وثلاثة له مع العشرة، وثلاثة له مع العقود؛ أي: العشرين إلَى التسعين، وإنَّما يستعمل كل من حادي وحادية مع عشرة، وأصل حادي واحد، وأصل حادية واحدة جعلوا فاءهُما بعد لامهما فصار: (حاد، ووحادة) قلبت واوهُما ياء لتطرفها إثر كسرة؛ لأن تاء التأنيث فِي حكم الانفصال، ثُمَّ أعل الأول إعلال قاض دون الثاني لفتح يائه.

*** فالاستعمالات الثلاثة الَّتِي لفاعل المذكور مع غير العشرة والعشرين:**

أحدها: أن يفرد عن ضم عدد له ويذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث نَحو: (الباب الرابع، والمقامة الثالثة)، ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثًا ورابعًا؛ أي: فِي

المرتبة الثالثة، أو الرابعة لا مطلق واحد.

وثانيها: أن يستعمل مع ما اشتق من مادته كما فِي قوله تعالَى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. فيفيد حينئذ الموصوف بعض تلك العدة لا غير أي: واحد منهما لا زائد عليها بلا نظر لكونه خامسًا أو غيره؛ خلافًا لِمَا فِي الصبان عن الْجَامي، ويَجب حينئذ إضافته لأصله كما يَجب إضافة البعض لكله كـ(يد زيد) فلا ينصب ما بعده على المختار؛ لأنه اسم جامد بِمعنَى: بعض، فلا يعمل النصب، ويذكر مع المذكر فيقال: (خامس خَمسة).

ويؤنث مع المؤنث فيقال: (خامسة خَمس).

وثالثها: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه بأن يقال في التذكير: (ثاني واحد، وثالث اثنين، ورابع ثلاثة إلَى عاشر تسعة)، وفي التأنيث: (ثانية واحدة، وثالثة اثنتين، ورابعة ثلاث إلَى عاشرة تسع)؛ فيفيد أن موصوفه جاعل الأقل نفس العدد المشتق منه، ويَجوز فيه حينئذ وجهان:

- إضافة فاعل إلَى ما يليه.

- أو تنوينه، ونصب ما يليه به إذا كان بِمعنَى الْحَال، أو الاستقبال، وإلا تعينت إضافته؛ لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله، وهو: (الثني، والثلث، والربع)، وهكذا مصادر (ثنيت الرجل، وثلثت الرجلين، وربعت الثلاثة...) إلخ. وكلها من باب: (ضرب يضرب ضربًا)؛ إلا الربع، والسبع، والتسع فمن باب: (شفع يشفع شفعًا).

والاستعمالات الثلاثة التي لفاعل المذكور مع العشرة:

أحدها: أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بِمعناه مقيدًا بِمصاحبة العشرة فمعنى: (حادي عشرة، وثانية عشرة، وثالثة عشرة) فِي المؤنث أن الموصوف واحد متصف بكونه حادي عشر... إلخ. أو حادية عشرة... إلخ.

وحكمه: وجوب تركيبه مع العشرة، والاقتصار على تركيب واحد فتقول: (الْجُزء الْخَامس عشر، والمقامة السادسة عشرة) بفتحهما معًا فيه.

وثانيها: أن يستعمل (كثاني اثنين) أي إنه بعض تلك العدة فلا نظر للاتصاف بِمعناه ويَجوز فيه حينئذ أربعة أوجه:

الأول: أن يؤتي بتركيبين صدر أولُهما فاعل فِي التذكير وفاعله فِي التأنيث وصدر

ثانيهما فِي التذكير: أحد، واثنان، وثلاثة إلَى تسعة بالتاء، وفي التأنيث: إحدى، واثنتان، وثلاث إلَى تسع بِحذف التاء وعجزهما معًا عشر فِي التذكير، وعشرة فِي التأنيث نَحو: (حادي عشر، أحد عشر، وثاني عشر، اثني عشر، وثالث عشر، ثلاثة عشر إلَى تاسع عشر، تسعة عشر، وحادية عشرة، إحدى عشرة، وثانية عشرة، اثنتي عشرة، وثالثة عشرة، ثلاث عشرة إلَى تسعة عشرة، تسع عشرة)، وتكون الكلمات الأربع ما عدا (اثني واثنتي) مبنية على الفتح، ومَحل الأول بِحسب العامل فيه، والثاني جر أبدًا؛ لأنه مضاف إليه.

الوجه الثاني: أن يقتصر على فاعل صدر المركب الأول بِحالتيه فيعرب لعدم تركيبه، ويضاف إلَى المركب الثاني بتمامه باقيًا على بناء جزأيه ما عدا (اثني عشر واثنتي عشرة) نَحو:

(هذا حادي أحد عشر، وثاني اثني عشر، وثالث ثلاثة عشر إلَى تاسع تسعة عشر، في المذكر)، ونَحو: (هذه حادية إحدى عشرة، وثانية اثنتي عشرة، وثالثة ثلاث عشرة إلَى تاسعة تسع عشرة فِي المؤنث).

الوجه الثالث: أن يقتصر على فاعل صدر المركب الأول بِحالتيه و(عشر) عجز المركب الثاني بِحالتيها، ويعربان معًا الأول بِحسب العوامل، والثاني بِجر الإضافة أبدًا؛ لزوال التركيب فيهما فتقول فِي التذكير: (هذا حادي عشر، وثاني عشر، وثالث عشر إلَى تاسع عشر)، وفِي التأنيث: (هذه حادية عشرة، وثانية عشرة، وثالثة عشرة إلَى تاسعة عشرة).

الوجه الرابع: أن يقتصر كذلك على صدر الأول وعجز الثاني.

لكن يعرب الأول بِحسب العوامل، ويبنى الثاني لتقدير ما حذف منه على الفتح حكى هذا ابن السكيت، وابن كيسان، ولا يقاس عليه لقلته؛ ويَمتنع فِي هذا الاستعمال وجه خامس، وهو أن يقتصر كذلك على صدر الأول، وعجز الثاني مع بنائهما معًا على حلول كل منهما مَحل الْمَحذوف من صاحبه كما قيل؛ لأنه لا دليل على انتزاعهما من تركيبين حينئذ بِخلاف إعراب الأول.

وثالثهما: أن يستعمل كجاعل وهذا مُمتنع عند الكوفيين، وأكثر البصريين، وجائز عند سيبويه وجَماعة قياسًا فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الأول بواحد

ويكون المعنى فِي نَحو قولك: (رابع عشر، ثلاثة عشر) فِي المذكر و(رابعة عشرة، ثلاث عشرة) فِي المؤنث مصير (الثلاثة عشر، أربعة عشر) بنفسه، ومصيره (الثلاث عشرة، أربع عشرة) بنفسها، ويتعين إضافة المركب الأول للثاني؛ لأن الوصف لا يعمل النصب إلا منونًا وتنوينه هنا مُمتنع لتركبه مع عشر.

نعم إن حذفت «عشر» من الأول، ونونت صدره نصبت الثاني مَحلاً به وقلت: (هذا رابع ثلاثة عشر).

والاستعمالات الثلاثة التي لفاعل المذكور مع العقود أي: «العشرين إلى التسعين»:

أحدها: أن يعطف عليه العقود بأن يقال فِي المذكر: (هذا حادي وعشرون، وثاني وعشرون إلَى تاسع وتسعون).

وفِي المؤنث: هذه حادية وعشرون، وثانية وعشرون إلَى تاسعة وتسعون) فيفيد حينئذ الاتصاف بِمعناه مقيد بِمصاحبة العشرين مثلاً كالمفرد.

وثانيها: أن يعطف العقود على ما اشتق منه بأن يقال فِي المذكر: (هذا حادي واحد وعشرين، وثاني اثنين وعشرين إلَى تاسع تسعة وتسعين)، وفِي المؤنث: (هذه حادية واحدة وعشرين، وثانية اثنين وعشرين إلَى تاسعة تسع وتسعين) فيكون بِمعنى بعض على حسب العوامل مضافًا إلَى ما اشتق منه وما عطف عليه من العقود.

وثالثها: أن يعطف العقود على ما قبل ما اشتق منه بأن يقال فِي المذكر: (هذا ثاني واحد وعشرين، وثالث اثنين وعشرين إلَى تاسع ثَمانية وتسعين)، وفِي المؤنث: (هذه ثانية واحدة وعشرين، وثالثة اثنتين وعشرين إلَى تاسعة ثَمان وتسعين) فيكون كـ(جاعل) فِي جواز إضافته لِمَا بعده، وجواز تنوينه ونصب ما بعده، ويَمتنع فيه (حادي عشرين) بِحذف العاطف؛ لامتناع التركيب مع هذه العقود.

قال ابن هشام فِي قول الشهود: (حادي عشرين شهر جَمادي) ثلاث لَحنات حذف الواو وإثبات نون عشرين مع أنه مضاف لِمَا بعده، وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين. اهـ

قال السيوطي: «والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الأكبر». اهـ

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الإِضَافَةِ وَحُكْمُ الْمُضَافِ وَحُكْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

اعلم أن حكمها أنَّها لا تجامع تنوين المضاف ولا نونه الثانية لإعرابه من غير استثناء؛ وذلك لأن كلاًّ من التنوين والنون يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملاً ناقصًا.

وأما قوله:

(٥٣٣) .... لاَ يَـزالونُ ضَـارِبين الِقَـبابِ

بإضافة (ضاربين إِلَى القباب) مع عدم حذف نونه وهو جَمع فمؤول بأوجه:

منها: أن الْجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كـ(مساكين) لا بالياء، وأنَّها لا تحصل لذي (أل) إلا إذا كان المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة بشرط أن يكون المضاف مثنى نَحو: (الضاربا زيد)، أو جَمع مذكر سالِم نَحو: (الضاربو زيد)، أو يكون المضاف إليه بالألف واللام، نَحو: (الضارب الرجل)، أو مضافًا إِلَى ما فيه الألف واللام نَحو: (الضارب غلام الرجل)، أو مضافًا إِلَى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام نَحو: (مررت بالرجل الضارب غلامه)، وذلك أن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف، ولا يَجوز اجتماع معرفتين على الاسم.

وأمَّا قولهم: الثلاثة الأنواب فأل في الثلاثة زائدة، أو الأنواب بدل من الثلاثة.

وحكم المضاف جواز حذفه كثيرًا لقرينة مع قيام المضاف إليه مقامه حيث صلح المضاف إليه لذلك فيقوم مقامه فِي الإعراب نَحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. أي: أهل القرية، وفِي التذكير كقوله:

يَـسْقُونَ مِـنْ وَرَدَ الْبَـرِيصَ عَلَيْهِم بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ(٥٣٤)

---

(٥٣٣) صدره: (رُبَّ حي عرندس ذي طلال).

اللغة: (العرندس): الشديد. و(الطلال) -بفتح الطاء، وتخفيف اللام-: الْحَالة الْحَسنة. وقد أجرى الشاعر (ضاربين) مَجرى (غسلين) فِي الإعراب فصار إعرابه بالنون.

قال السيوطي في هَمع الهوامع (١/١٦٠): «ومن العرب: من يجعل الإعراب في المثنى، والجمع على النون إجراء له مَجرى المفرد، حكى الشيباني: هذا فِي خليلان وعليه خرج..... الشاهد».

(٥٣٤) البحر: الكامل.

أي: ماء بردى، فلو راعى بردى لقال تصفق بالتاء لا بالياء؛ لأنه مؤنث.

وفي التأنيث كقوله:

مَــرَّتْ بِــنَا فِــي نِــسْوَةٍ خَــوْلَةٌ وَالْمِــسْكُ مِــنْ أَردافِهــا نَــافِح

أي: رائحة المسك... إلخ.

وفي الْحُكم عليه بشيء كالْحُرمة في نَحو: «إن هذين حرام على ذكور أمتي»(٥٣٥).

أي: إن استعمال هذين.. إلخ.

والْهَلاك في نَحو: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩].

=

الشاهد فيه: على أنه قد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير؛ لأنه أراد: ماء بردى. ولو لَم يقم مقامه في التذكير لوجب أن يقال: تصفّق بالتاء للتأنيث؛ لأن بردى من صيغ المؤنث، وهو نَهر بدمشق. وأورده الزمخشري في تفسيره الكشاف عند قوله تعالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ على أن الواو في يَجعلون ضمير أصحاب الصّيب، وإن كان مَحذوفًا لبقاء معناه، كما أرجع الشاعر ضمير يصفق إلَى ماء بردى، مع أنه غير مذكور؛ ولِهذا ذكّر يصفّق.

اللغة: (البريص): قال أبو عبيد البكري في (معجم ما استعجم)، وتبعه الصاغاني في (العباب): هو بفتح الموحّدة، وآخره صاد مهملة: موضع بأرض دمشق، وقال الجواليقي في المعرب (ص٥٨، ٥٩): ليس بالعربي الفصيح. وردَّ عليه الشيخ أحمد شاكر في تَحقيقه للمعرب بأن قال: (ليس من دليل على عجمة الكلمة) وساق أدلة من الْجَمْهَرة (٢٥٨/١، ٢٥٩) لابن دريد، معجم البلدان (١٥٩/٢) لياقوت الحموي.

(الرحيق): الْخَمر، و(السلسل): السهل الانحدار السائغ الشراب. والباء في قوله: (بالرحيق) للمصاحبة، أي: مَمزوجًا بالْخَمر الصافية السائغة. ويُصفق: بالبناء للمفعول، والتصفيق: التحويل من إناء إلَى إناء ليتصفّى.

المصادر: خزانة الأدب (٣٨١/٤) رقم (٣١٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٥/٣، ١٣٣/٦)، هَمع الهوامع (٥١/٢)، الأشموني (٢٧٢/٢)، ديوان حسان بن ثابت (٣٠٩).

(٥٣٥) الْحديث: صحيح. أخرجه أبو داود (٣٣٠/٤). ٢٦- كتاب: اللباس. ١٤- باب: في الحرير للنساء (٤٠٥٧)، والترمذي. ٢٥- كتاب: اللباس. ١- باب: ما جاء في الْحَرير والذهب (١٧٢٠)، عن أبي موسى الأشعري. وقال: حديث حسن صحيح.

- والنسائي [(١٣٩/٨) الكبرى] كتاب: الزينة. باب: تَحريم الذهب على الرِّجال.

- ابن ماجه (١٧٩/٤، ١٨٠). ٣٢- كتاب: اللباس. ١٩- باب: لبس الْحَرير والذهب للنساء (٣٥٩٥)، تُحفة الأشراف (١٠/٨٣)، البيهقي فِي السنن الكبرى (٤٢٥/٢)، البغوي في شرح السنة (٥٦/١٢). وانظر: مَجمع الزوائد (١٤٣/٥)، الترغيب والترهيب (٩٦/٣)، كَنْز العمال (٤١٨٧٥).

أي: أهل تلك القرى أهلكناهم.

وفي الحالية نَحو: (تفرقوا أيادي سبأ)؛ أي: مثل أيادي سبأ؛ لأن الْحَال لا تكون معرفة.

وجواز حذفه قليلاً مع بقاء المضاف إليه على جره إمَّا بقياس:

(وذلك بثلاثة شروط):

أحدها: عطف الْمَحذوف على مضاف مذكور.

وثانيها: مُماثلة الْمَحذوف للمعطوف عليه لفظًا ومعنى.

وثالثها: عدم انفصال العاطف من المعطوف إلا بـ(لا) كقوله(٥٣٦):

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ... وَنَارٍ تَأَجَجُ بِاللَّيْلِ نَارَا

أي: وكل نار، وقوله:

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ... وَلاَ الشرَّ يَأْتِيهِ امرؤٌ وَهُوَ طَائِعُ(٥٣٧)

---

(٥٣٦) البحر: المتقارب.

القائل: أبو داؤد حارثة بن الحجاج. وقيل: عدي بن زيد.

قال الشيخ خالد الأزهري: «فأبقى (نار) على جره مع أنه مضاف إليه (كل) مَحذوفة معطوفة على كل المذكورة».

أي: وكل (نار)، وإنَّما قدرناه مَجرورًا بـ(كل) مَحذوفة، ولَم نَجعله مَجرورًا بالعطف على (امرئ) المجرور بإضافة (كل) إليه؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مُختلفين؛ لأن (امرأ) الْمَجرور معمول لـ(كل)، و(امرأ) المنصوب معمول لـ(تَحسبين) على أنه مفعول ثان له، ومفعوله الأوّل (كل امرئ) مقدم عليه، فلو عطفنا (نارًا) المجرورة على (امرئ) المضاف إليه (كل)، وعطفنا (نار) المنصوبة على (امرأ) المنصوب لزم أن نعطف بِحرف واحد شيئين، على معمولين عاملين مُختلفين وذلك مُمتنع؛ لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل جرًّا ونصبًا، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد، وابن السراج، وهشام، وذهب الأخفش والكسائي، والفراء، والزجاج إلَى الجواز والتقدير: «أتحسبين كل امرئ امرأً»، و«كل نار نارًا»، فحذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على جره. [شرح التصريح (٥٦/٢)].

المصادر: الكتاب (٣٣/١)، أمالي ابن الشجري (٢٩٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٣، ٢٧، ٢٩، ٧٩)، (١٤٢/٥)، (٥٢/٨)، (١٠٥/٩)، الدرر اللوامع (٦٥/٢)، الأشموني (٢٧٣).

(٥٣٧) البحر: الطويل. قد يُحذف متضايفان وثلاثة، ثُمَّ الأفصح نيابة الثاني في أحكامه، وفي التنكير إذا كان مثلاً خلف. ويَجوز إبقاء جره إن عطف على مُماثل للمحذوف أو مقابل، وشرط ابن مالك للجواز اتصال العطف أو فصل نَحو... الشاهد، ولَم يشرطه الآخرون كما في قوله تعالَى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا

=

أي: ولا مثل الشر.

وإمَّا بدون قياس، وذلك إذا انتفى واحد من الشروط المذكورة فمثال بقائه على جره بدون عطف قوله: (رأيت التيمي يتم عدي) أي: أحد يتم عدي.

ومثال بقائه على جره مع العاطف المفصول بغير (لا) قراءة ابن جَماز: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾[٥٣٨] [الأنفال: ٦٧]. على أن التقدير: عرض الآخرة.

ومثال بقائه على جره مع كون الْمَحذوف ليس مُماثلاً للمذكور قراءة ابن جَماز المذكورة على أن التقدير: «ثواب الآخرة أو عمل الآخرة»، وجواز فصله من المضاف إليه إمَّا اختيارًا بِمعموله المخصوص، أو الظرف، أو الْجَار والْمَجرور فِي مسائل ثلاث:

الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمَّا مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٥٣٩] [الأنعام: ١٣٧]. وإمَّا ظرفه كقول بعضهم:

تُــكَ يَــوْمًا نَفْــسُكَ وَهَــوَاهَا ... سَــعَى لَهَــا فِــي رَدَاهَــا[٥٤٠]

=

وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]. أي: ما فِي الآخرة. [هَمع الهوامع (٢/٥٢)].

انظر: الدرر اللوامع (٢/٦٥)، الأشْمُوني (٢/٢٧٣).

(٥٣٨) قال الزمخشري فِي الكشاف (٢/١٦٨): «قرأ بعضهم: (والله يريد الآخرة). بِجر «الآخرة» على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على حاله».

(٥٣٩) أجاز البصريون والكوفيون فِي ضرورة الشعر الفصل بين الْمُضَاف، والمضاف إليه بالظرف، والْجَار والْمَجرور، كما أجاز غير المبرد الفصل بينهما بالمعطوف على المضاف، وخرجه المبرد على حذف المضاف إليه من الأول، ووافقه الرضي. أمَّا الفصل بينهما بالمفعول فأجازه في الضرورة الأخفش، وأبو علي، وأبو الفتح، ومن وافقهم من البصريين، ونصوا على قبحه.

ولَم يُجزه سيبويه والمبرد والسيرافي والنحاس وغيرهم من البصريين. وعزا صاحب الإنصاف، وتابعه صاحب الْهَمع إلَى الكوفيين إجازة ذلك في الضرورة، وهو قول غير مُحرر، والظاهر أنه قول جَماعة منهم ثعلب، وقد صرّح الفراء أنه لا يَجوز.

انظر: الكتاب (١/٩٠- ٩٣)، معاني القرآن للفراء (٢/٧٩- ٨٢، ٢٢١، ٢٢٢)، والمقتضب (٤/٢٢٨، ٢٢٩)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٥٩٧، ٥٩٨)، سر صناعة الإعراب (٢٩٦- ٢٩٨)، الإنصاف (٤٢٧- ٤٣٦)، شرح الكافية (١/٢٩٢)، الْهَمع (١/٢٩٤- ٢٩٧)، التيسير (١٠٧)، النشر (٢/٢٦٢).

(٥٤٠) وشبيه من هذا بيت الكتاب (٣/٢٧١) من بَحر الرجز. وهو للطفيل بن يزيد الْحَارثي فِي قوله:

تراكـها من إبل تراكـها ألا ترى الْمَوت لدى أوراكها

الشاهد فيه: وقوع (تراكها) اسم فعل أمر، وكان حقه السكون؛ لأن فعل الأمر ساكن، لكنه حرّك

=

الثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعول الأول والفاصل أما مفعوله الثاني كقراءة بعضهم ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾(٥٤١) [إبراهيم: ٤٧]. بنصب وعده وجره رسله أو ظرفه كقوله -عليه الصلاة والسلام-: «هل أنتم تاركو لِي صاحِبِي»(٥٤٢).

=

لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة الكسرة؛ لأنه اسم مؤنث، والكسرة والياء مِما يَخُص به المؤنث.

المصادر: المقتضب (٣/٣٦٩، ٤/٢٥٢)، اللسان: ترك، الكامل (٢٦٩).

(٥٤١) قال الزمخشري في الكشاف (٢/٣٨٤): «قُرئ: ﴿مُخلفَ وَعْده رُسله﴾ بِجر «الرّسل»، ونصب «الوعد»، وهذه فِي الضعف. كمن قرأ: ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾.

جاء فِي كتاب (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) لناصر الدين أحمد بن مُحَمد بن الْمُنير الإسكندري المالكي بِهامش الكشاف: «إن قلت: لِمَ قَدَّم المفعول الثاني على الأوّل؟...إلخ

قال أحمد: «وفيما قاله -الزمخشري- نظر؛ لأن الفعل متى يفيد انقطع إطلاقه، فليس تقديم الوعد في الآية دليلاً على إطلاق الفعل باعتبار الموعود حتى يكون ذكر الرسل بائنًا كالأجنبي من الإطلاق الأول، ولا فرق في المعنى الذي ذكره بين تقديم ذكر الرسل وتأخيره، ولا يعيد تقديم المفعول الثاني إلا الإيذان بالعناية في مقصود المتكلم والأمر بِهذه المثابة في الآية؛ لأنها وردت في سياق الإنذار، والتهديد للظالِمين بِما توعدهم الله تعالَى به على ألسنة الرسل فالمهم في التهديد ذكر الوعيد.

وأمَّا كونه على ألسنة الرسل فذلك أمر لا يقف التخويف عليه، ولابد حتى لو فرض التوعد من الله تعالَى على غير لسان رسول لكان الخوف منه حسيبًا كافيًا». والله أعلم.

(٥٤٢) أخرجه: البخاري (ص٨٤١) ٦٥- كتاب: تفسير القرآن ٤- باب: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. رقم الحديث (٤٦٤٠).

قال ابن حجر العسقلاني -رَحِمَه الله- فِي فتح الباري (٧/١٧)، حديث (٣٦٣٩): «قوله: (تاركو لِي صاحبي) فِي كتاب: التفسير (تاركون لِي صاحبي) وهي المواجهة حَتَّى قال أبو البقاء العسكري:

إن حذف النون من خطأ الرواة؛ لأن الكلمة ليست مضافة، ولا فيها ألف ولام، وإنَّها يَجوز الْحَذف فِي هذين الموضعين ووجهها غيره بوجهين:

أحدهما: أن يكون (صاحبي) مضافًا، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالْجَار والْمَجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفِي ذلك جَمع بين إضافتين إلَى نفسه تعظيمًا للصديق».

ونظيره قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بنصب أولادهم، وخفض شركائهم، وفصل بين المتضايفين بالمفعول.

والثاني: أن يكون استطال الكلام فحذف النون كما يحذف من الموصول المطول، ومنه ما ذكروه في قوله تعالَى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة-٦٩].

وقوله:

.... كَـنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِعُسَيل(٥٤٣)

الثالثة: أن يكون الفاصل القسم نَحو: (هذا غلام والله زيد) حكى ذلك الكسائي، وحكى أبو عبيدة: (إن الشاة لتجتر فتسمع صوت، والله ربها أو أما كقوله(٥٤٤):

هُمَـا خطَّـتَا إمَّـا إسَـار ومِـنَّة وإمَّـا دمٌ والقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ(٥٤٥)

---

(٥٤٣) البحر: الطويل.

صدره: (فرشن بِخير لا أكونن ومدحتي). (فناحت): اسم فاعل مضاف. و(صخرة): مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله. و(يومًا) ظرف ناحت بِمعنًى أنه متعلق به، وفصل به بين المضاف إليه. و(رشني) أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش.

والمعنَى: أصلح حالي بِخير. و(مدحتي) مفعول معه. و(بعسيل) متعلق بناحت، وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يَجمع بِها العطر. وهي كناية عن كون سعيه مِمًّا لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد. [شرح التصريح على التوضيح (٥٨/٢)].

المصادر: العينِي (٤٨١/٣)، هَمع الهوامع (٥٢/٢)، الدرر اللوامع (٦٦/٢)، الأشموني (٢٧٧/٢)، لسان العرب: (عسل).

(٥٤٤) خبر هذه الأبيات: أنَّ تأبط شرًّا كان يشتار عسلاً فِي غار من بلاد هذيل، وكان يأتيه كل عام، وأن هذيل ذُكر لَها ذلك، فرصدته لوقت، حتى إذا هو جاء وأصحابه تدلى فدخل الغار. فأغارت هذيلُ على أصحابه وأنفروهم. ووقفوا على الغار فحركوا الحبل، فأطلع رأسه فقالوا: اصعد. قال: فعلام أصعد؟ على الطلاقة والغداء؟ قالوا: لا شرط لك. قال: أفتُراكم آخذي وقاتلي وآكلي جنائي، لا والله لا أفعل، ثم جعل يسيل العسل على فم الغار، ثم عمد إلى رزق فشدَّه على صدره ثم لصق بالعسل، ولَم يزل يَنْزلق عليه حتى جاء سليمًا إلَى أسفل الجبل، فنهض وفاتَهم، وبين موضعه الذي وقع فيه، وبينهم مسيرة، ثلاثة أيام كذا ذكر البغدادي في خزانة الأدب (٥٠٣/٧) عند ذكر الشاهد رقم (٥٦٨).

(٥٤٥) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: على أن نون التثنية قد تُحذف للضرورة كما هنا، فإن الأصل: هُما خطتان. وهذا على رفع إسار. وأمَّا على جرِّه فخطتا إليه، وحذفت النون للإضافة.

وقال ابن هشام فِي (المغني) فِي رفع إسار -حذف نون المثنى- من خُطتان. وفي جرّه الفصلُ بين المتضايفين بـ(إمَّا) فلم ينفك البيت عن ضرورة. انتهى.

الْمَصادر: خزانة الأدب (٤٩٩/٧) رقم (٥٦٨)، الْخَصائص (٤٠٥/٢)، التصريح (٥٨/٢)، الأشموني (٢٧٧/٢)، الحماسة بشرح المرزوقي (٨٩)، لسان العرب: (خطط)، العيني (٤٨٦/٣).

وإمَّا اضطرارًا بغير ذلك فِي مسائل سبع:

الأولَى: بأجنبي والْمُراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله(٥٤٦):

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ   إِذ وَلَدَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلا(٥٤٧)

أي: أَنْجَب والداه به أيا إذ نَجلاء أو مفعولاً، كقوله(٥٤٨):

تَسقِي أمتِياحًا نَدَى المِسْوَاكِ رِيقَتِهَا   ....(٥٤٩)

أي: تسعى ندى ريقتها المسواك.

أو ظرفًا كقوله(٥٥٠):

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ(٥٥١)

---

(٥٤٦) **القائل:** هو الأعشى ميمون بن قيس.

(٥٤٧) الفصل بأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف، وإن كان عاملها واحدًا فاعلاً كان الأجنبي كقوله... الشاهد. (فأنجب) فعل ماضي. (وولداه) فاعله. و(به) متعلق بأنجب. و(أيام) ظرف زمان متعلق بأنجب، وهو مضاف، و(إذا) مضاف إليه. و(ولداه) فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره. أي: أَنْجَب والداه به أيام إذ نَجلاه. يقال: أنجب الرجل إذا ولد نَجيبًا، ونَجلاه بالنون، والجيم منسلاه. [شرح التصريح (٢/٥٨)].

(٥٤٨) **قائله:** جرير.

(٥٤٩) **البحر:** البسيط.

عجزه: (كَمَا تَضَمن مَاءُ الْمُزنةِ الرُّصف)

أن يكون المضاف مفعولاً معطوف على فاعلاً؛ أي: فاعلاً كاف كما مرَّ أو مفعولاً كقول جرير... الشاهد. (فتسقي) مضارع سقى متعد لاثنين، وفاعله ضمير يرجع إلَى أم عمرو في البيت قبله. و(ندى) مفعوله الأول، وهو مضاف، وريقتها مضاف إليه، والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف إليه (أي: تسقي ندى ريقتها المسواك) والمسواك أجنبي من ندى؛ لأنه ليس معمولاً له، وإن كان عاملهما واحدًا، وهو تسقي. و(الامتياح) بِمثناه فوقية فتحتانية فحاء مهملة. (الاستياك والمزنة السحاب. و(الرصف) بفتحتين جَمع رصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها إلَى بعض، وماء الرصف أرق وأصفى. [شرح التصريح (١/٥٨، ٥٩)].

الْمَصَادر: العيني (٣/٣٧٤)، الهمع (٢/٥٢)، الدرر اللوامع (٢/٦٦)، الأشموني (١/٢٧٧)، ديوان جرير (٣٨٦).

(٥٥٠) **القائل:** أبو حية النميري.

(٥٥١) **البحر:** الوافر. أضاف كف إلَى يهودي، وفصل بينهما بالظرف، وهو أجنبي من المضاف؛ لأنه ليس معمولاً له، و(خط) مبني للمفعول. و(يكف) متعلق به. و(يقارب) أو (يزيل) نعتان ليهودي.

المصادر: شرح التصريح (١/٥٩)، الكتاب (١/٩١)، المقتضب ٠١/٢٣٧)، (٤/٣٧٧)، الإنصاف

=

أي: كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي...إلخ.

الثانية: الفصل بنعت المضاف، كقوله:

وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ ... بيمين أصدق من يَمينك مقسم[(٥٥٢)]

أي: بيمين مقسم أصدق من يَمينك.

وقوله[(٥٥٣)]:

مِن ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[(٥٥٤)]

أَيّ مِنْ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ شَيْخِ الأَبَاطِحِ

الثالثة: الفصل بالنداء كقوله:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ ... زَيْدٍ حِمَارٍ دَقَّ بِاللِّجَامِ[(٥٥٥)]

أي: كأن برذون زيد يا أبا عصام.

وقوله[(٥٥٦)]:

وَفَاقَ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدُ فِي سَقَرِ[(٥٥٧)]

---

(٤٣٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٣)، (٢/٥٠)، الهمع (٢/٥٢)، الدرر اللوامع (٢/٦٦)، الأشموني (٢/٢٧٨)، لسان العرب: (عجم)، العيني (٣/٤٧٠).

(٥٥٢) لَم أقف عليه.

(٥٥٣) **القائل**: يزيد بن الطثرية.

(٥٥٤) **البحر**: الطويل.

صدره: (نَجوت وقد سَلَّ الْمُرادي سيفه). قال السيوطي في هَمع الهوامع (٢/٥٢): يَجوز الفصل ضرورة لا اختيارًا بنعت... الشاهد.

(٥٥٥) الفصل بالنداء بِمعنى المنادى. فأضاف (برذون) إلَى (زيد)، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه، وحمار خبر كأن. أي: كأن برذون زيد حِمَار يا أبا عصام. قال الشيخ يسَ في تعليقه على توضيح وشرح الشيخ خالد الأزهري فِي حاشيته على التصريح (٢/٦٠) قوله: «كأن برذون...إلخ. قال المصنف فِي الحواشي: يُحتمل أن يكون إمَّا هو المضاف إليه على لغة القصر، وزيد: بدل، أو عطف بيان». وفي الهمع (٢/٥٢، ٥٣): ونداء قال في شرح الكافية كقوله... الشاهد... وقال ابن هشام: «يحتمل أن يكون أبا هو المضاف إليه على لغة القصر، وزيد بدل أو عطف بيان».

(٥٥٦) **القائل**: زهير بن أبي سلمى. وقيل: بُجير بن زهير.

(٥٥٧) **البحر**: البسيط.

أي: وفاق بجير يا كعب.

الرابعة: الفصل بفاعل المضاف، كقوله:

ترى أسهما للموت تصمي ولا تنمي

ولا ترعوي عن نقض أهواءنا العزم

وقوله:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٌ وَلاَ عُدِمْنَا قَهْرِ وَجْدٌ صَبٌّ

والأمر فِي هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي المار.

والخامسة: الفصل بالفعل الملغي؛ أي: الذي يستقيم المعنى المراد بدونه، كقوله:

بِأَيّ تَرَاهم الأرضينَ جَلُّوا ....

أي: بأي الأرضين.

السادسة: الفصل بالمفعول لأجله، كقوله:

مُعَاوِدَ جُرْأَةٍ وَقْتَ الهَوَادِي أَشَمَّ كَأَنَّه رَجُلٌ عَبُوسٌ(٥٥٨)

أراد: معاد وقت الْهواد جرأة.

السابعة: الفصل بإن شاء الله.

حكى ابن الأنباري: (هذا غلام إن شاء الله أخيك).

وحكم المضاف إليه جواز حذفه فيبقى المضاف على ما كان عليه حال ذكر المضاف

قال السيوطي: قال أبو حيان... الشاهد، أي: يا كعب وفاعل يتعلق بالمضاف أو غيره. هَمع الهوامع.

المصادر: العيني (٣/٤٨٩)، الدرر اللوامع (٢/٦٧)، الأشموني (٢/٢٧٩).

(٥٥٨) البحر: الوافر.

قائله: غير معروف. قال المبرد في المقتضب (٤/٣٧٧): «... ونظير الظرف فِي ذلك المصدر، وما كان مثله من حشو الكلام.. وذكره». ثُم قال عقبه: «أراد معاود وقت الْهَوادي جُرأة».

اللغة: (أشم) من الشمم، وهو الارتفاع. فعله من باب علم. و(الهوادي) جمع هادية، وهي من كل شيء أوله من الخيل والليل جرأة مفعول لأجله.

الشاهد فيه: فصل بالمفعول لأجله بين المضاف، والمضاف إليه.

انظر: العيني (٣/٤٩٢).

إليه بلا تنوين، ولا نون تثنية، ولا جَمع؛ وذلك إما كثير إذا تَحقق اسْمَان مع عطف ثانيهما على أولهما ولو بغير الواو، وأضيف المعطوف لِمثل الْمَحذوف الذي أضيف إليه الأول كقولِهم: (قطع الله يد ورجل من قالَها)، على ما للمبرد من أن الأصل: (قطع الله يد من قالَها)، فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالَها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه، أو عمل المعطوف في مثل الْمَحذوف الذي أضيف إليه الأول كقوله:

(بِمثل أو أحسن من شَمس الضحى)؛ أي: بِمثل شَمس الضحى، أو أحسن من شَمس الضحى.

أو أضيف المعطوف عليه لِمثل الْمَحذوف الذي أضيف إليه الثاني كقولِهم: (قطع الله يد ورجل من قالَها) على ما لسيبويه من أن الأصل: (قطع الله يد من قالَها ورجل من قالَها) فحذف ما أضيف إليه رجل فصار: (قطع الله يد من قالَها ورجل)، ثُم أقحم (رجل) بين الْمُضاف الذي هو (يد)، والمضاف إليه الذي هو: (من قالَها).

وقول أبي هريرة الأسلمي -رضي الله تعالَى عنه-: غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثَماني[٥٥٩]. بفتح الياء بدون التنوين والأصل: وثَماني غزوات.

وإمَّا قليل إذا لَم تتحقق الشروط المذكورة لِحذفه كثيرًا كقوله:

*** ومن قبل نادى كل مولَى قرابة ***

أي: ومن قبل ذلك. وقد قرأ شذوذًا: ﴿فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨]. بالضم من غير تنوين مع كسر الْهَاء؛ أي: فلا خوف شيء عليهم، و(لا) عاملة عمل (ليس) أو مهملة.

والتقسيم الرابع للاسم مطلقًا باعتبار الإضافة وعدمها إلَى ثلاثة أقسام:

الأول: ما تَجوز إضافته فيكون صالِحًا لَها وللإفراد وهو الأصل والغالب.

والثاني: ما تَمتنع به إضافته؛ لأنه لا يعرض له ما يَحوج إلَى اضافته ولشبهه بالْحَرف، والْحَرف لا يُضاف، وذلك كالْمُضمرات والإشارات ولغير (أي) من الموصولات، ومن أَسْمَاء الشرط، ومن أَسْماء الاستفهام بِخلاف (أي) فملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا؛ لضعف شبهها بالْحرف بِمَا عارضه من شدة افتقارها إلَى ما تُضَاف إليه لتوغلها في الإبْهَام.

والثالث: ما تَجب إضافته فلا يستعمل مفردًا بِحال، وهذا القسم ثَمانية أنواع:

---

(٥٥٩) أخرجه النسائي (٧/ ٢١٠)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥٣٩، ٢٦٣٣).

أحدها: ما تَجب إضافته للجملة الفعلية فقط وهو شيئان:

الأول: اسم باتفاق وهو (إذا) نَحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾ [النصر: ١]. ، فإذا ظرف للحدث المستقبل.

وقد تَجيء للماضي نَحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الجمعة: ١١]. على ما ذكره جماعة.

وللحال فِي القسم نَحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]. على ما ذكره جماعة أيضًا وهو مضاف إِلَى الجملة الفعلية بعده.

والثاني: اسم على أحد القولين وهو (لَما) الظرفية عند من يَجعلها اسْمًا بِمعنى: (حين)، أو بِمعنى: (إذ)، واستحسنه في المغني لاختصاصها بالماضي فتلزم الإضافة للجملة الفعلية الماضوية، نَحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

وقوله:

أَقُــولُ لِعَــبْدِ اللهِ لَمّــا سِــقَاؤُنا ... ونَحْنَ بِوادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

(فسقاؤنا) فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسره وها في البيت وهو فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه والمعنى: أقول لعبد الله لَما سقط سقاؤنا شمه.

وثانيها: ما تَجب إضافته للجملة مطلقًا ولا يقطع عنها لفظًا، وهو (حيث) ظرفية كقولك: (جلست حيث زيد جالس، وجلست حيث جلس زيد، واجلس حيث أجلس)، وغير ظرفية كقوله:

ثَمَّــتْ رَاحَ فِــي الْمُلْــبِينَ إِلَــى ... حَــيْثَ تَحُجِـي أَلَمَــا زَمَـان وَمِنَى

وثالثها: ما يَجب إضافته للجملة مطلقًا، وقد يقطع عنها لفظًا وهو (إذ)، وهي ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان نَحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦].

ونَحو: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠]. ومعنى هذا المضارع الماضي حينئذ. ومِمَّا يحتمل الإضافة إِلَى الاسْمية والفعلية قولهم: (إذ ذاك) فإن التقدير: (إذ ذاك كذلك، أو إذا كان ذاك)، وأمَّا نَحو قولهم:

أَمَا تَرَى حيث سهيل طالعًا ....(٥٦٠)

وقولهم:

حَيْثُ لَيِّ العمائمِ ....(٥٦١)

(٥٦٠) البحر: الرجز.

عجزه: (نَجمًا يُضيءُ كالشِّهَابِ لامِعًا).

الشاهد فيه: قوله: (حيث سهيل) فقد أضاف الظرف. (حيث) إِلَى مفرد. وهذا نادر.

وقال العيني فِي المقاصد النحوية (٣/٣٨٤) بعدما ذكر الشطر الأوّل من البيت: «هذا الشطر أنشده ابن الأعرابي، ولَم يُنشد تَمامه ولا عزاه إِلَى قائله، وأنشد السيد السمرقندي تَمامه فِي شرحه لِمقدمة ابن الْحاجب.... البيت».

وقال العيني: «في قوله (حيث سهيل) فإن حيث من حقها أن تُضاف إِلَى الجملة وهاهنا قد أضيفت إِلَى المفرد وهو شاذ. فإن قلت: ما مَحل (حيث) هاهنا؟

قلت: حيث هاهنا معرب؛ لأنه لَم يضف إِلَى جُملة فهو إمَّا منصوب على الظرفية، أو منصوب على المفعولية. ويكون ترى من رؤية القلب التي تستدعي المفعولية. فالمفعول الأول هو: (حيث). والثاني هو: قوله: (طالعًا) أو يكون من رؤية البصر، ويكون (حيث) مفعولا له، وطالعًا حالاً من (حيث) لا من (سهيل)؛ لأن الْحَال، من المضاف إليه ضعيفة.

قلت: لأن الموجب لبنائه هو إضافته إِلَى جُملة، وإذا زال ذلك الموجب الذي هو علة البناء زال المعلول، وهو البناء. ومنهم من قال: (حيث) مبنية، وإن أضيفت إِلَى المفرد كما في (لدن). وقد قيل: إن (حيث) هاهنا مضافة إِلَى الجملة، وإن سهيلاً مرفوع بالابتداء وخبره مَحذوف أي مستقر، أو ظاهر فِي حال طلوعه». فافهم.

المصادر: خزانة الأدب (٣/٧)، الدرر اللوامع (٣/١٢٤)، شرح شذور الذهب (١٦٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٩٠)، هَمع الهوامع (١/٢١٢).

(٥٦١) البيت بتمامه:

وَنَطْعَنهم حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهم ... بِبيضِ الْمَوَاضي حَيْثُ لَيِّ العَمائمِ

البحر: الطويل.

الشاهد فيه: على أنَّ إضافة (حيث) إِلَى مفرد نادر، فتكون حيث بِمعنى مكان، ولَيِّ مجرور بإضافة حيث إليه، وهو مصدر لوى العمامة على رأسه؛ أي: لفَّها، ومكان لفِّ العمائم هو الرأس. وفي أبو الفتح عثمان بن جني في كتاب (التمام في تفسير أشعار هذيل). ومن أضاف حيثُ إِلَى المفرد أعربَها. انتهى.

قوله: (بعد ضربِهم) مصدر مضاف إِلَى المفعول، والفاعل مَحذوف أي: ضربنا إيَّاهم.

وقوله: (ببيض المواضي) بالكسر: جَمع أبيض، وهو السيف. والمواضي: جَمع ماض، وهو القاطع الحاد، والإضافة من باب: إضافة الموصوف إِلَى الصفة.

وقال ابن المستوفي: «هذا البيت لا يحسن أن يكون من باب ما يُفتخر به؛ لأنَّهم إذا ضربوهم مكان لَيِّ العمائم، ولَم يَموتوا، واحتاجوا إِلَى أن يطعنوهم مكان الْحُبا -وعادة الشجاع أن يأتي بالضرب بعد =

فشاذ لا يقاس عليه خلافًا للكسائي وقد يكون التنوين فِي (إذ) عوضًا من لفظ الجملة المضاف إليها، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما فِي: (يومئذ، وحينئذ، وعامئذ، ووقتئذ).

وقد ترد (إِذْ) للتعليل فتكون حرفًا وقيل: ظرفًا، والتعليل مستفاد من قوّة الكلام وفيه نظر.

وبقي مِما يُضاف إِلَى الْجُملة سبعة أمور:

الأول: اسم الزمان الذي كان معنى نَحو: ﴿وَالسَّلاَمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ [مريم: ٣٣]. ﴿هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥].

والثاني: (آية) كقوله:

بآيَــةِ يَقْدِمُــونَ الْخَــيَلَ شُــعْثًا .... (٥٦٢)

والثالث: (لدن) كقوله:

لِـزِمَنا لَـدن سَـأَلْتُمونَا وَفَـاَقَكَم .... (٥٦٣)

والرابع: (ريث) كقوله:

خَلِيلـي رِفْقَـاً رَيْـثَ أَقْـضِي لـبانة .... (٥٦٤)

و(ريث): منصوب نصب المصادر فإن أصل معناه البطء.

أي: أمهلا إمهال قضاء لبانة؛ أي: حاجة.

والْخَامس، والسادس: (قول وقائل) فِي قوله:

=

الطعن- فهذا منهم فعل جبان غير متمكن من قتل قرنه». [خزانة الأدب (٦/٥٥٣- ٥٥٦) الشاهد رقم (٥٠٠)].

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٩٠، ٩١)، شرح شواهد المغني (١٣٣)، المقاصد النحوية للعيني (٣/٣٨٧)، التصريح (٢/٣٩)، همع الهوامع (١/٢١٢)، الأشموني (٤/٦٥).

(٥٦٢) عجزه: (كأن على سنابكها مُدامًا).

يقول ابن منظور فِي [لسان العرب (١/١٨٦) أي]: (أي) وهي من الأَسْمَاء المضافة إِلَى الأفعال... وذكر الشاهد.

(٥٦٣) لَم أقف عليه.

(٥٦٤) لَم أقف عليه. الريث: ضد العجل. [جَمهرة اللغة (٢/٤٣)].

قَــوْلُ يَــا لِلــرجَالِ يَــنْهض مِــنَّا مُــسْرِعينَ الكُهُــولَ وَالــشُّبَانَا(٥٦٥)

وقوله:

وَأَجَـبْتُ قَائِـلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحِ حَتَّـى مَلَلْـتَ وَمَلَنِي عوَّادِي(٥٦٦)

والسابع: (ذو) بمعنى صاحب فِي قولِهم: (اذهب بذي تسلم)؛ أي: بطريق صاحب سلامة، لكن إضافة هذه الستة لَها جائزة بِخلاف (حيث)، وبخلاف (إذ، وإذا، ولَما) على قول من أسْماء الزمان فواجبة كما علمت فجملة ما يضاف إلَى الْجُملة ثَمانية مَجموعة فِي قولي:

ثمانــــيةٌ أَضَــــافُوها لِجُملـــة وَهِــيَ حَــيْثُ كَــذَا اسْــمُ الــزَّمَان

ولَــوْ لَــمْ يَــأْتِ ظَــرْفًا ثُــمَّ آيــة وَذُو فِــي اذهَــبْ بِذِي تُسْلِمْ لِعان

لَــدن رَيْــثَ كَــذَا قَــوْلٌ وَقَائِــلٌ وَتَمْثِيــسل بِمُغْــنِي مَــعَ بَــيَان

ومَحل الجملة المضاف إليها جر المضاف.

ورابع: أنواع واجب الإضافة ما تَجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا وهو نَحو: (بعض)، وكذا (كل) إذا لَم يقع توكيدًا أو نعتًا، وإلا تعينت إضافته لفظًا، وكذا (أي) الواقعة شرطية، أو موصولة، أو استفهامية، لا الواقعة نعتًا، أو حالاً فمتعينة الإضافة لفظًا، وكذا (غير، وقيل، وبعد، وحسب) المشربة معنى (لا غير)، و(أول، ودون) وأَسْمَاء

(٥٦٥) البحر: الْخَفيف.

قال السيوطي في هَمع الهوامع (١٥٧/١)، فِي القول وما تصرف منه استعمالات: «.... الثاني: المراد به اللفظ، وهو الذي لا يكون اسْمًا للجملة نَحو....».

قلت: هذا ما ذهب إليه الزجاجي والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك، وجعلوا منه. (يقال له إبراهيم) أي يقول له الناس: إبراهيم؛ أي: يطلقون عليه هذا الاسم.

وذهب جَماعة منهم ابن عصفور إلَى أنه لا ينصب بالقول بل يحكي، أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلا الحكاية على تقدير متمم الجملة كقوله: (إذا ذقت فاها قلت طعم مذاقه) أي: طعمه طعم مذاقه، وقد يضاف لفظ قول، ولفظ قائل إلَى الكلام الْمَحكي كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله:.... الشاهد.

انظر: المغني (٢٨٣)، (٤٢٢)، الدرر اللوامع (١٣٩/٢).

(٥٦٦) البحر: الكامل. قال السيوطي في الهمع (١٥٧/١) عقب ذكر الشاهد: أي: قلتم فقائلهم.

المصادر: الدرر اللوامع (١٣٩/١)، العيني (٥٠٣/٤).

الْجهات الست، وهي: (فوق، وتَحت، وقدام، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل) وكذا: (يَمين، وشِمَال) على ما فِي الْهَمع وغيره خلافًا للرضي فِي عدم تَجويزه قطعهما عن الإضافة لفظًا.

❖ الإضافة المنوية:

(ومعنى نية الإضافة فِي هذه الأسْمَاء): أن تكون مضافة فِي المعنى دون اللفظ وهذا صادق عند الْجُمهور بثلاث حالات:

الأولَى: أن تقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، وتنوّن ويكون التنوين عوضًا عن المضاف إليه فتكون معربة قطعًا، وهذه الحالة متحققة فِي الْجميع نَحو:

﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ونَحو: (قبضت عشرة ليس غير). بالضم والتنوين على قلة فيها.

وكقوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتَ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ(٥٦٧)

وقوله(٥٦٨):

فَأَشْرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا ... .(٥٦٩)

---

(٥٦٧) البحر: الوافر.

قائله: يزيد بن الصعق. ونسب البيت الشيخ الأزهري والعيني لعبد الله بن يعرب.

الشاهد فيه قوله: (قبلاً) فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولَم ينو المضاف إليه لا لفظه، ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لَمَا نونه؛ لأن المنوي كالثابت.

وقال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- بنصب (قبلا) عل الظرفية، والرواية المشهورة: (بالماء الحميم). والذي رواه الثعالبي: (بالماء الفرات). قال في الموضح: وهو الأنسب؛ لأنه العذب، والحميم الحار. ومنه اشتقاق الحمام. وقيل: (الحميم) البارد فهو من الأضداد. [شرح التصريح (٢/٥٠)].

وانظر: شرح شذور الذهب (ص١٤٣) رقم (٤٧)، ابن عقيل رقم (٢٣٢)، قطر الندى رقم (٥)، أوضح المسالك رقم (٣٤٥)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة (٢/٢٩٦، ٢٧٠)، ابن يعيش (٤/٨٨)، الدرر اللوامع (٢/٦١).

(٥٦٨) قائله: بعض بني عقيل.

(٥٦٩) البحر: الطويل.

وقراءة بعضهم: ﴿مِن قَبْلٌ وَمِن بَعْدُ﴾[٥٧٠] [الروم: ٤]. بالجر والتنوين.

وحكى أبو علي[٥٧١]: (ابدأ بذا) من أول بالفتح مَمنوعًا من الصرف للوزن والوصفية.

والثانية: أن ينوي ثبوت لفظ المضاف إليه فتعرب بغير تنوين كما لو تلفظ بالمضاف إليه وهذا خاص (بما عدا، كلا، وبعضًا، وأيا) من هذه الأَسْماء نَحو: (قبضت عشرة ليس غير) بالفتح بلا تنوين على أن (غير) خبر (ليس) على قلة أيضًا، وكقوله:

مِـنْ قَـبْلُ نَـادَىَ كُـل مَـوْلَى قـرابة ....

أي: ومن قبل ذلك وقرئ: ﴿لله الأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. بالْجَرِّ من غير تنوين؛ أي: من قبل الغلب ومن بعده.

وحكى أبو علي: (ابدا بذا) من أول بالْجَر من غير تنوين أيضًا.

والثالثة: أن ينوي معنى المضاف إليه فَتُبْنى على الضم، وهذا أيضًا خاص (بِما عدا، كلا، وبعضًا، وأيا) نَحو: (قبضت عشرة ليس غير) بالضم بلا تنوين على قول المبرد إنَّها

=

صدره: (ونَحْنُ قَتَلْنَا الأسْد أَسْدَ خَفِيَّةٍ).

اللغة: (خفية) -بفتح الْخَاء، وكسر الفاء، وتشديد الياء- أجمة فِي سواد الكوفة تنسب إليها الأسود. وأراد في البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود، ليزعم نفسه أنه من أعاظم الفرسان، وصناديد الشجعان. كذا قيل لتصحيح هذه الرواية، غير أن الصواب في الرواية: (أسد شنوءة) بفتح الهمزة، من أسد شنوءة، وهو حي من اليمن.

المعنى: لقد أنزلنا بِهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنَّهم شربوا خَمرًا يومًا لَمَا وجدوا لَهَا طعمًا، ولا ذاقوا لَهَا لذة؛ لأن الألَم لا يزال يَحز فِي نفوسهم.

الشاهد فيه: قوله: (بعدا) فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت معربة منصوبة مع التنوين، فدلّ تنوينها على أن الشاعر قد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه بتة لا لفظه ولا معناه من قبل أنه لو نواه لوجب أن يَمتنع من تنوين هذه الكلمة؛ لأن الإضافة تَمنع التنوين، والمنوي كالثابت تَمامًا، ودلّ نصبه إياها على أنه لَم يبنها؛ لأن البناء فِي هذه الكلمة، إنَّما يكون على الضم.

المصادر: شرح شذور الذهب (ص١٤٤) رقم (٤٨)، أوضح المسالك رقم (٢٤٦)، الأشموني في باب الإضافة رقم (٦٤٤).

(٥٧٠) سيأتي التعليق على هذه القراءة قريبًا جدًا.

(٥٧١) أبو علي الفارسي.

ضمة بناء فـ(غير) اسم (ليس) أو خبرها، ونَحو: ﴿لله الأمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٥٧٢] [الروم: ٤]. فِي قراءة الْجَماعة، ونَحو: (قبضت عشرة فحسب)؛ أي: فحسبي ذلك.

وحكى أبو علي الفارسي (ابدأ بذا من أول) بالضم؛ أي: من أول الأمر، وتقول: (سرت مع القوم، ودون)؛ أي: ودونَهم. و(جاء القوم وزيد خلف أو أمام)؛ أي: خلفهم أو أمامهم.

وتكلفوا الفرق بين الْحَالتين الأخيرتين مع تلازم اللفظ والمعنى إمَّا بأن اللفظ فِي الأول مقصود كأنه مصرح به والمعنى حاصل غير مقصود.

وفي الثاني بالعكس، وإمَّا بأن نية المعنى لا يلتفت فيها للفظ بِخصوصه، وإمَّا بأن نية المعنى هي نفس نية معنى الإضافة أعني النسبة الجزئية فهي مَحط القصد وإن لزم منها المضاف إليه، فمن هنا شرط بعضهم فِي البناء كون المضاف إليه معرفة، ووجهه بعضهم بأن النسبة لا تكون جزئية إذا كان المضاف إليه نكرة؛ لعدم تعين أحد طرفيها إذ النكرة اسم المفرد المنتشر على ما حقق وصادق عند العلامة الأمير بِحالتين فقط حالة القطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، وتعويض التنوين عن المضاف إليه، وحالة نية لفظ المضاف إليه بِمعناه، ويَجوز معها الإعراب والبناء على حد (يوم) ونَحوه إذا أضيف للجمل فجعل الْحَالتين الأخيرتين عند الْجُمهور حالة واحدة فرارًا من التكلفات المذكورة الَّتِي لا دليل عليها.

قال: بل (لا) معنى لإضافة النسبة الجزئية للمضاف إليه مع أنَّها حالة بين المتضايفين.

وقال: وهو أنسب بِما يذكرونه في علل البناء من أن نَحو (قبل) أشبه أحرف الجواب في الاكتفاء بِها عما بعدها، أو تضمن معنى الإضافة لضعفها، والبناء الْجَائز يكتفي به بسبب ما.

وخامس أنواع واجب الإضافة:

ما تَجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا وهو نَحو: (كلا، وكلتا، وعند، ولدي، وسوى،

---

(٥٧٢) وهي قراءة أبي الشمال، والجحدري، وعون، والعقيلي.

انظر: البحر المحيط (١٦٢/٧)، الكشاف للزمخشري (٢١١/٣)، الجامع للقرطبي (٧/١٤)، إعراب القرآن للنحاس (٥٧٨/٢)، وهمع الهوامع (١٩٢/٣)، شرح التصريح (٥/٢)، الآلوسي (٢١/٢٠)، شرح الرضي على الكافية (١٠٢/٢).

وقصارى الشيء، وحما داه -بِمعنَى: غايته-، وأي الواقعة نعتًا، أو حالاً، وكل الواقعة توكيدًا أو نعتًا) نَحو:

(جاء القوم كلهم، وزيد الرجل كل الرجل).

وسادسها: ما تجب إضافته للظاهر فقط وهو: (أولِي، وأولات، وذي، وذات) وفروعهما، وندر (إنَّما يصنع الْمَعروف من الناس ذووه).

وسابعها: ما تَجب إضافته للضمير مطلقًا وهو (وحد) نَحو: (جئت وحدي، وجئت وحدك، وجاء وحده).

وثامنها: ما تَجب إضافته لضمير المخاطب فقط، وهو: (لبى ودوالَيك، وسعديك، وهذا ذيك وحنانيك) تقول:

لبيك -بِمعنَى: إقامة على إجابتك بعد إقامة- من ألبَّ[٥٧٣] بالْمَكان: إذا أقام به، ودواليك -بِمعنَى: تداولاً لك بعد تداول، وسعديك -بِمعنَى: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك، وهذا ذيك -بذا لين معجمتين- بِمعنَى: إسراعًا لك بعد إسراع، وحنانيك -بِمعنَى: تَحننًا عليك بعد تَحنن وشذت إضافته لبى ليدي فِي قوله:

... .[٥٧٤] فَلَبَّـــى فلبـــى يـــدي مـــسورِ

(٥٧٣) قال سيبويه فِي الكتاب (١/١٧٦): «وبعض العرب يقول: لبَّ، فيجريه مَجرى أمس وغاق، ولكن موضعه نصب، وأسْماء الأصوات يَجمعها بعض النحاة مع اسم الفعل».

وانظر: شرح التسهيل (٢/١٨٦).

(٥٧٤) البحر: المتقارب. هذا عجز بيت صدره: (دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْوَرًا....). قائله: رجل من بني أسد.

الشاهد فيه: أن قوله: (لبَّي) تثنية (لبَّ) وهو شاهد على أن (لبيك) تثنية، وليس كما زعم يونس (أن لبيك) أصلها (لبَّا)، وأن الألف زائدة فيها على (لبَّ) مثل (جرًا)، وأن الألف انقلبت ياء لَمَّا اتصلت بالضمير، كَمَا انقلبت الألف في (عليك)، ولو كانت الألف لغير التثنية لَم تنقلب مع الظاهر، كما أن ألف (على) لا تنقلب في قولك: (على زيد مال)، وقد انقلبت الألف مع يدي -وهو ظاهر- ياء، فعلمنا أن الألف للتثنية. شرح أبيات سيبويه (١/٣٨٠).

المصادر: سر صناعة الإعراب (٢/٧٤٧)، الكتاب (١/٣٥٢)، المحتسب (١/٧٨، ٢/٢٣)، مغني اللبيب (٢/٥٧٨)، هَمع الهوامع (١/١٩٠)، الدرر اللوامع (٣/٦٨)، شرح التصريح (٢/٣٨)، لسان العرب: (لبى)، خزانة الأدب (٢/٩٢، ٩٣) شرح شواهد المغني (٢/٩١٠).

ولضمير الغائب فِي قوله:

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي(٥٧٥) ....

فجملة أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعددها عشرة مَجموعة فِي قولِي:

وَالاسْمُ بِالنِّسبَةِ للإِضَافَةِ قَدْ حُصِرَتْ أَقْسَامُهُ فِي عَشْرَةِ
فَغَالِبًا جَا جَائِزُ الإِضَافَةِ مَمْنُوعَها واجِبُهَا لِجُمْلَةِ
فِعْلِيةٌ لَفْظًا وأَيُّ جُمْلَةِ لَفْظًا فقَط أَوْ لَفْظًا أَوْ بِنيَّةِ
وأَيُّ مُفْرَدٍ كَذَا فِي اللَّفظِ أَوْ لَفْظًا وَنِيَّةً لِظَاهِر رأَوْا
لَفْظًا وأَيُّ مُضْمَرٍ لَفْظًا أَتَى وَمُضْمَرُ الْخِطَابِ لَفْظًا ثَبَتَا

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

* * * *

(٥٧٥) البحر: الرجز. قبله:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات متبرع بيون

ثُمَّ ذكر الشطر المستشهد به. قال ابن مالك في شرح التسهيل (١٨٦/٢): «... المعروف إضافة لبَّى إلَى الظاهر، والمَعروف إضافته إلَى ضمير المخاطب، فشذت إضافته إلَى ظاهر كما شذت إضافته إلَى ضمير الغائب».

المصادر: شواهد المغني للسيوطي (ص٣٠٧)، الدرر اللوامع (١٦٣/١)، شواهد ابن عقيل (١٥٨)، العيني (٣٨٣/٣)، المغني (٥٧٨/٢) رقم (٨١٣)، شرح التصريح (١٤٧/٣) (بحيري) رقم (٣٢٥).

خـــاتمة

أسأل الله حسنها، فِي ثلاثة مقاصد:

الْمَقصد الأول: فِي تقسيم الْحَرف من حيث هو باعتبارات:

التقسيم الأول: باعتبار كون لفظه على حرف فأكثر إِلَى خَمسة أقسام:

الأول: الأحادي وهو ثلاثة عشر حرفًا:

(الْهَمزة) للاستفهام وللتسوية نَحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وللنداء نَحو:

أفـاطم مهـلاً بَعْـدَ هـذا الـتدلل ....(٥٧٦)

(والألف) للاستعانة فِي نَحو: (يا يزيدًا) فـ(يزيدًا): مبنِي على ضمة مقدرة على آخره لِمَانع حركة المناسبة لألف الاستغاثة في مَحل نصب بـ(يا).

وللفصل بين نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة فِي نَحو: (لتضربن يا نسوة).

وللدلالة على التثنية فِي نَحو: (إياكما وإياهُمَا).

وللإطلاق آخر القوافي المطلقة المنصوبة.

(والباء) للإلصاق والقسم وغيرهما مِمَّا مَرَّ.

(والتاء) أصل، وتكون للمضارعة في نَحو: (تقوم هند، وتقوم يا زيد).

وللتأنيث فِي نَحو: (قامت، وقمت وفاطمة).

ولِمُجَرد الْخِطَاب فِي: (أنت) وبابه.

وزائدة في نَحو: (تفاعل، وتفعل، وافتعل، واستعمل).

وبدل إِمَّا من واو القسم فِي نَحو: (تالله).

وإِمَّا من هَمزة الوصل من: (الآن). وحكى أبو زيد: (تلآن).

---

(٥٧٦) البحر: الطويل.

قائله: امرئ القيس. وهو من معلقته المشهورة.

عجزه: (فإن كنتِ قد أزمعت صرمي فأجْملي).

قال الشيخ خالد الأزهري: «..... نداءه مرخَمًا أكثر من ندائه تامًّا من غير ترخيم يقول امرئ القيس:.... ثُمَّ ذكره». وقال عقبه: «أراد: يا فاطمة. وأزمعت، بزاي وعين مهملة أي: أحكمت عزمك. والصرم: القطع، والإجْمَال: الإحسان». [شرح التصريح (١٨٩/٢)].

المصادر: أمالِي ابن الشجري (٨٤/٢)، العيني (٨٩/٤)، هَمع الهوامع (١٧٢/١)، الدرر اللوامع (١٤٧/١)، الأَشْمُونِي (١٢٧/٣).

وإمَّا من الألف المعوضة عن ياء المتكلم فِي نَحو: (يا أبت).

وإمَّا من الواو، أو الياء إذا وقعا فاء لافتعل فِي نَحو: (اتصل)، والسر من الوصف واليسر.

(والسين) للاستقبال فِي نَحو: (ستقوم).

(والفاء) للعطف ولربط الْجَواب الذي لا يصلح أن يكون فعل شرط، وللزيادة في الْخَبر عند الأخفش، وعند الفراء وجماعة إذا كان أمرًا أوْ نَهيًا.

(والكاف) للتشبيه فِي نَحو: (زيد كالبدر).

وللخطاب فِي نَحو: (ذلك وإياك).

(واللام) للأمر فِي نَحو: (لتضرب). وللابتداء فِي نَحو: (لزيد قائم، وإن زيدًا لكاتب).

وللقسم فِي نَحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]. ولذلك وشبهه وغيرهما مِمَّا مر.

(والميم) للدلالة على جَمع الذكور فِي نَحو: (إنكم، وأنتم، وهم).

(والنون) للوقاية فِي نَحو: (ضربنِي، وإنَّنِي، ومني، وعني) بتشديد النون.

وللتوكيد فِي نَحو: ﴿وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

(والْهَاء) للغيبة فِي: (إيَّاه)، وللسكت وقفًا في نَحو: (ماهية)، ونَحوها: (هناه، ووازيداه)، وربَّما وصلت بنية الوقف.

(والواو) وتكون عاطفة لِمطلق الْجَمع، وابتدائية للاستئناف، ورابطة للجملة الْحَالية بذيها وللإشباع فِي نَحو: (هَمو، وضربَهمو، وأكرمكمو).

ولإطلاق آخر القوافي الْمُطلقة الْمَرفوعة وللإلْحَاق فِي نَحو: (كوثر) زيدت فِيه (كثر) لإلْحَاقه بِجَعفر، وبدل إمَّا من (رب) فِي نَحو:

ومهمــــه مغـــبرة أرجـــاؤه(٥٧٧) ....

وإمَّا من مع فِي المفعول معه، وإمَّا من أو، وإمَّا من باء القسم فِي: (والله).

(والياء) لِمجرد التكلم فِي: (إيَّاي)، وللإطلاق فِي القوافي الْمُطلقة الْمَكْسُورة.

والثاني: الْحَرف الثنائي: (وهو ستة وعشرون حرفًا):

(٥٧٧) (الْمَهْمه): القفز الْمُخوف. خزانة الأدب (٥٤٨/٧).

(إذ) للمفاجأة بعد (بينا، وبينما)، نَحو(٥٧٨):

.... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذ دَارَتْ مَيَاسِيرُ(٥٧٩)

وللتعليل فِي نَحو:

فأصبحوا قد أعاد الله نعتهم إذهم قريش وإذ ما مثلهم بشر

(وآ) للنداء. و(أو) لأحد الشيئين.

(وأم) للمعادلة فِي نَحو: ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وللتسوية في نَحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

وبِمعنى (بل) فِي نَحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]. وللتعريف فِي لغة حِمْيَر قال ﷺ:

«ليس من امبر امصيام في امسفر»(٥٨٠).

---

(٥٧٨) نسبوا هذا البيت لعنبر بن لبيد العذري.

(٥٧٩) البحر: البسيط. هذا عجز بيت

صدره: (استَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وارْضَيَنَّ).

اللغة: (مياسير) جَمع ميسور بِمعنَى: اليسر، بدليل مقابلته بالعسر وفِي هذا اللفظ فائدتان:

الأولى: أنه يدل لِمَا ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مَجيء المصدر على زنة اسم المفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية.

والثانية: أنه يدل على جواز جَمع المصدر، ألا ترى أنه جَمع ميسورًا على مياسير كما يُجمع مَجنون على مَجانين.

الشاهد فيه: قوله: (إذ) فإنَّها كلمة دالة على المفاجأة، ألا ترى أن معنى البيت فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير.

المصادر: شرح شذور الذهب [ص١٦٨ رقم (٦٠)]، الكتاب لسيبويه (١٥٨/٢)، أمالي ابن الشجري (٢٠٧/٢، ٢٠٩)، الوصايا والمعمرين (٤٠).

(٥٨٠) أخرجه الإمام أحمد في مسنده. جاء في فهارس شرح المفصل لابن يعيش صنعه عاصم بَهجة البيطار (ص٧٧) طبعة مَجمع اللغة العربية بدمشق سنة (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، عند ذكر هذا الحديث: رواه أصحاب الكتب ما عدا الترمذي. من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه وكان رسول الله ﷺ فِي سفر فرأى زحامًا ورجلاً قد ظُلل عليه فقال: «ما هذا؟» فقالوا: صائم، فقال: «ليس من البر الصوم في السفر».

انظر: فتح الباري (١٨٣/٤) رقم ١٩٦٤، ومسلم في صحيحه كتاب الصوم رقم (١١١٥) حفظ: أن تصوموا في السفر. ومسند أبي داود برقم (٢٤٠٧)، والنسائي برقم (٢٢٥٩)، وابن حنبل في مسنده (٢٩٩/٣، ٣١٧، ٣٥٢، ٣٩٩)، وهو في شرح المفصل (٢٤/١، ٢٠/٩، ١٣٦، ٣٣/١٠، ٣٤).

(وإن) مصدرية في نَحو: (يعجبني أن تكرم أخاك).

ومُخَفَّفة من الثقيلة إن سبقت بـ(علم)، ونَحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

ومُحتملة لَهما إن سبقت بـ(ظن)، نَحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]. ومفسرة بعد جُملة فيها معنى القول دون حروفه وبعدها جُملة ولَم يدخل عليها حرف جر نَحو: (كتبت إليه أن يفعل كذا)، ونَحو: «إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ اقْذِفِيْهِ»، وزائدة بعد (لَمَّا)، وبعد (إذا)، وبين الكاف ومَجرورها، وبين القسم ولو نَحو: (أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمته).

وإن شرطية فِي نَحو: (إن تأتني أكرمك)، ونافية في نَحو: (إن أحد خيرًا من أحد إلاَّ بالعافية).

وزائدة فِي نَحو:

مَـا إِنْ نَـدِمْتُ عَلَـى سُـكُوتٍ مَرَّةً وَلَقَدْ نَدِمْتُ عَلَى الْكَلاَمِ مِرَارَا(٥٨١)

(وإي) للجواب ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم والغالب، ووقوعها بعد الاستفهام نَحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

قال الأمير: وعوام مصر يَحذفون المقسم به، ويقتصرون على الواو وربَّما أَلْحَقوها هاء السكت أو فتحوا الْهَمزة.

(وأي) للنداء فِي نَحو: (أي رب)، وللتفسير فِي نَحو: (هذا بُرٌّ؛ أي: قمح).

(وبل) للإضراب.

(وعن) للمجاوزة وغيرها مِمَّا مر.

(وفي) للظرفية وغيرها مِمَّا مر.

(وقد) للتحقيق وللتقليل.

(ولو) مصدرية في نَحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. أي: تعمير. وللتمني في نَحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]. ولربط

---

(٥٨١) لَم أقف عليه.

الْجُملة الْحَالية فِي نَحو قوله ﷺ: «اطلبوا العلم ولو بالصين»(٥٨٢).

وشرطية إمَّا الترتيب الْخارجي في الْمَاضي نَحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩].

وإمَّا للاستدلال العقلي نَحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وإمَّا للدلالة على استمرار التالِي نَحو: (نعم العبد صهيب لو لَم يَخف الله لَم يعصه)(٥٨٣).

وإمَّا للشرط فِي الْمُستَقْبَل نَحو:

وَلَوْ نَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَينا مِنَ الأرضِ سَبْسَبُ(٥٨٤)

لِظَلَّ صَدَى صَوْتِي وإنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يهِشُّ ويَطْرَبُ(٥٨٥)

(ولَم) للنفي والمضي مع الْجَزم.

(ولن) للنفي في الْمُستَقبل مع النصب.

(ولا) للنهي وللنفي والتصرف فيها أكثر من التصرف فِي النافية؛ فلذا جاز حذفها فِي نَحو: ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]. أي: لا تفتؤ. ولَم يَجز حذف (ما) عند ابن الخباز(٥٨٦)، وشيخه خلافًا لابن

---

(٥٨٢) الْحَديث: موضوع. قال العجلوني فِي كشف الْخَفاء (١/١٥٤) رقم (٣٩٧): رواه البيهقي، والخطيب في تاريخ بغداد (١/٣٦٤)، وابن عبد البر، والديلمي وغيرهم عن أنس، وهو ضعيف.

بل قال ابن حبان: باطل. مذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٢١٥). ونوزع بقول الحافظ المزي له طرق، ربما يصل بِمجموعها إلى الحسن، ويقول الذهبي في تلخيص الواهيات: روي من عدة طرق واهية، وبعضها صالِح، ورواه أبو يعلى عن أنس بلفظ: (اطلبوا العلم، ولو بالصين) فقط، رواه ابن عبد البر أيضًا عن أنس بالسنن فيه كذاب، بلفظ: «اطلبوا العلم ولو بالصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بِمَا يطلب».

قلت: وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٢٠٧)، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم (٨٥١)، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٤١٦).

(٥٨٣) هذا من قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كذا نسبه له ابن هشام في مغني اللبيب (١/٢٠٦)، عند ذكر (لو) إذ قال: (لو) تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جَميعًا، وهذا هو القول الْجَاري على ألسنة المعربين، ونصَّ عليه جَماعة من النحويين، وهو باطل بِمواضع كثيرة. ثُمَّ ذكر هذا الْحَديث.

(٥٨٤) لَم أقف عليه.

(٥٨٥) لَم أقف عليه.

(٥٨٦) أحمد بن الحسين بن أَحْمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلي =

معطي(٥٨٧) في ألفيته.

(وما) للنفي وللكف عن العمل في نَحو: (إنَّما زيد قائم)، وربَّما يوّد، وقلما، وللمصدرية في نَحو: (أعجبني ما فعلت)؛ أي: فعلك.

وقد يلاحظ معها الزمان فيقال لَها مصدرية ظرفية نَحو: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [الشورى: ٣٧].

وزائد بعد (إذا) نَحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [مريم: ٣١].

وبعد نَحو (كيف، وحيث) كما مرَّ.

(وهل) للاستفهام.

(والنون) الثقيلة للتوكيد نَحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢].

(وها) للتنبيه في نَحو: (هذا زيد، وها أنا ذا).

(ووا) للندبة.

(ويا) للنداء وللندبة وللتنبيه في نَحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

(ومن) للابتداء وغيره مِمَّا مر.

(ومذ) للابتداء أو الظرفية كما مر.

(وكي) مصدرية وجارة للتعليل كما مر.

(وأل) للتعريف أو غيره مِمَّا مر.

❖ **والثالث الحرف الثلاثي:**

وهو خَمسة وعشرون حرفًا:

= النحوي الضرير، وكان أستاذًا بارعًا علاَّمَة زمانه في النحو واللغة، والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة منها «النهاية في النحو»، و«شرح ألفية ابن معطي». مات بالموصل عاشر رجب سنة (٦٣٧هـ). بغية الوعاة (٣٠٤/١) رقم (٥٦٠).

(٥٨٧) يَحيَى بن معطِ بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي، الحنفي، النحوي. كان إمامًا مبرزًا في العربية شاعرًا مُحسنًا، قرأ على الجزُولي، وسَمع من ابن عساكر، وقرأ النحو بدمشق مدّة ثُمَّ بِمصر، وتصدّر بالجَامع العتيق، وحَمل الناس عنه، وصنّف الألفية في النحو، والفصول له. ولد سنة (٥٦٤هـ)، ومات في سلخ ذي القعدة سنة (٦٢٨هـ). من مؤلفاته: «العقود والقوانين في النحو»، وكتاب: «حواشي على أصول ابن السراج في النحو»، وكتاب: «شرح الجُمل في النحو».... إلخ. بغية الوعاة (٣٤٤/٢) رقم (٢١٤٦).

(أيّ) بالتشديد.

(وأيا) للنداء.

(وإذن) للجواب والْجَزاء.

(وأجل) للجواب[٥٨٨] كقوله:

يَقُولُـونَ لِـي صِفْهَا فَأَنْتَ بِوَصْفِهَا ... خبيرٌ أَجَلْ عِنْدِي بِأَوْصَافِهَا عَلِمُ[٥٨٩]

(إذا) للمفاجأة.

(وأمَّا) للتنبيه، ويكثر بعدها القسم[٥٩٠].

(وإن) للتوكيد وقد تَجيء للجواب[٥٩١]، كقوله[٥٩٢]:

وَيَقُلْـنَ شَـيْبٌ قَـدْ عَـلاَ ... كَ وَقَـدْ كَبِـرْتَ فَقُلْـتُ إِنَّـهْ[٥٩٣]

---

(٥٨٨) (أجل) -بسكون اللام-: حرف جواب مثل: (نعم) فيكون تصديقًا للمخبر، وإعلامًا للمستخبر، ووعدًا للطالب. مغني اللبيب (١/١٨).

انظر: شرح الوافية (٤٠٣)، لباب الإعراب (٤٦٢)، الفوائد الضيائية (٢/٣٦٨)، شرح الكافية للرضي (٤/٤٦٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٢٢)، الرشاد (٣٠٩).

(٥٨٩) لَم أقف عليه.

(٥٩٠) أحكام (أمَّا). انظر: الكتاب (٤/٢٣٥)، الفوائد الضيائية (٢/٣٦٤)، شرح الكافية لابن الحاجب (٤/٤٤٩)، شرح الكافية لابن الحاجب (٣/٩٨٥)، شرح الوافية (٤٠١)، لباب الإعراب (٤٦٢)، الإيضاح شرح المفصل (٢/٢٢٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١١٣).

(٥٩١) انظر: المقتضب (٢/٣٤٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥٩)، علل النحو للوراق (ص٦٠٢) بتحقيقي، خزانة الأدب (٢/٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠).

(٥٩٢) قائله: عبيد الله بن قيس الرقيات.

(٥٩٣) البحر: الكامل.

قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/١٣٠): «.... وقد جاءت (إن) بِمعنى (نعم) كثيرًا... ثُمَّ ذكر الشاهد». وقال عقبه: «أي نعم هو كذلك، والْهَاء لبيان الْحَركة». وجاء بِهامشه قول مُحققه: «... ولا تَحتمل أن تكون (إن) هي التي تنصب الاسم، وترفع الْخبر؛ لأنك قد علمت أن الناصبة لا يَجوز حذف اسْمها وخبرها معًا».

وقال ابن يعيش فِي موضع ثان من شرح المفصل (٨/٦) عقب ذكر الشاهد: «أي نعم قد علاني الشيب؛ فهذه الأشياء قد يكتفى بِها في الجواب فيقال: (أقام زيد؟) فيقال فِي جوابه: نعم؛ أي نعم قد قام، فنعم قد أفادت الجملة بعدها؛ إلا أنَّها قد حُذفت لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها، واللفظ إذا حذف، وكان عليه دليل، وهو مراد كان فِي حكم الملفوظ، وكذلك سائرها».

وقال فِي موضع ثالث (٨/٧٨): «وتَخرج (إنْ) المكسورة إلَى معنى أجل». وقال فِي موضع رابع (٨/ =

(وألا) للتنبيه، وللاستفتاح، وللعرض وهو الطلب بلين ورفق.

(وأن) للتوكيد، والمصدرية، وللترجي لغة فِي (لعل).

(وإلَى) للانتهاء وغيره كما مر.

(وثُمَّ) للترتيب مع التراخي.

(وبلى) للجواب، وأكثر وقوعها بعد الاستفهام ويُجَاب بِها عن النفي[٥٩٤] كقوله تعالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢].

(وخلا، وعدا) للاستثناء.

(وجبر، وأجل) للجواب.

(ورب) للتقليل، والتكثير.

(وسوف) للاستقبال.

(وعل) للترجي لغة فِي (لعل).

(ولات) للنفي.

(وعلى) للاستعلاء وغيره مِمَّا مر.

(وليت) للتمني.

(وهيا) للنداء.

(ومنذ) للابتداء، أو الظرفية[٥٩٥] كما مر.

---

١٢٥) بعد ذكر الشاهد: «وإنَّما ألْحَقوا الْهَاء كراهية أن يَجمعوا فِي الوقف بين ساكنين لو قالوا: (إن) فألْحَقوها بالْهاء لبيان الْحَركة التي تكون فِي الوصل إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن، وأما خروج (إن) إلَى معنى أجل فإنَّها لَمَّا كانت تُحقق معنى الكلام الذي تدخل عليه فِي قولك: (إن زيد الراكب)؛ فتحقق كلام المتكلم حقق بِها كلام السائل إذا كان معناها التحقيق فحصل من أمرها أنَّها تُحقق تارة كلام المتكلم، وتارة كلام غيره على سبيل الْجَواب فاعرفه».

(٥٩٤) انظر: أحكام (بلى) الْمَراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣٦٧/٢)، لباب الإعراب (٤٠٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٨)، معاني الحروف للرماني (١٠٥)، الإيضاح شرح المفصل (٢٢١/٢)، شرح الكافية للرضي (٤٥٨/٤)، الْجَنَى الداني (٤٠١)، رصف المباني (١٥٧)، شرح الوافية لابن الْحَاجب (٤٠٣).

(٥٩٥) أحكام (مذ، ومنذ) راجع: الكتاب لسيبويه (٢٢٦/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٨)، شرح الكافية لابن الْحَاجب (٩٥٩/٣)، لباب الإعراب (٤٤٣)، معاني الْحُروف للرماني (١٠٣)، الإيضاح

(ونعم) للجواب.

والرابع الحرف الرباعي:

وهو أربعة عشر حرفًا:

(إذما) للشرط.

(وإلا) للتحضيض وهو الطلب بحَث وإزعاج.

(وإلا) للاستثناء وللحصر.

(وأمَّا) للتفصيل، وإما للشرط والتفضيل.

(وحتى) للانتهاء، أو التعليل.

(وكأن) للتشبيه، أو للظن.

(وحاشا) للاستثناء.

(ولعل) للترجي، والتوقع.

(وكلا) للردع والزجر فِي نَحو: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

وللتنبيه فِي نَحو: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

على ما اختاره ابن هشام.

(ولولا، ولوما) للتحضيض والشرط(٥٩٦).

(وهلا) للتحضيض(٢).

(ولَمَّا) لنفي الْمُضَارع فِي نَحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [يس: ٢٣].

وإيْجَابية بِمَنْزلة (إلاَّ) فِي نَحو قولِهم: (عزمت عليك لَمَّا فعلت كذا)؛ أي: ما أطلب منك إلا فعل كذا، ورابطة لوجود شيء بوجود غيره فِي نَحو: (لَمَّا جاءنِي أكرمته)، عند سيبويه خلافًا للفارسي وجَماعة فِي أنَّها ظرف بِمعنَى (حين) خافض لشرطه منصوب بِجوابه كما مر... فافهم.

=

شرح الْمُفَصَّل (٢/١٥٨)، الفوائد الضيائية (٢/٣٣٤)، رصف المباني (٣١٩).

(٥٩٦) قال الزَّمَخشري: (ومن أصناف الحروف حروف التحضيض، وهي لولا، لوما، هلا، ألا) شرح ابن يعيش للمفصل (٨/١٤٤).

وانظر: الفوائد الضيائية (٢/٣٧٦)، لباب الإعراب (٤٦٧)، شرح الكافية لابن الحاجب (٣/٩٩٧)، شرح الوافية (٤٠٨)، الإيضاح شروح المفصل (٢/٢٣٤)، شرح الكافية للرضي (٤/٤٧٥).

والخامس الحرف الخماسي:

وهو (لكن) للاستدراك لا غير.

التقسيم الثاني باعتبار معناه:

والتقسيم الثاني: باعتبار معناه يقسم إِلَى قسمين:

أنواع ما يكون جزءًا من الكلام:

الأول: ما يكون جزأ من الكلام وهو ثلاثة أنواع:

أضرب هذا القسم:

أحدها: للائتلاف وهو ما لو سقط سقط أصل الكلام، وهو أربعة أضرب:

ما يربط اسْمًا باسم، أو فعلاً بفعل، وذلك حروف العطف، وما يربط فعلاً باسم وهي حروف الْجَر.

وما يربط جُملة بِجُملة وهي الكلمة الدالة على الشرط.

وثانيها: لِحدوث مَعْنًى لَم يكن، وهو ما لو سقط لغير الْمَعْنَى ولَم يَختل وهو ثلاثة أضرب:

ما يَخص الاسم كـ(الرجل)، وما يَخص الفعل كـ(سيضرب)، وما ينقل الكلام من الإِيْجَاب إِلَى النفي ومن الْخَبر إِلَى الاستخبار، وإِلَى التمني، وإِلَى الترجي، وإِلَى التشبيه ونَحوها.

وثالثها: زائد مؤكد وهو ما لو سقط لَم يتغير المعنَى.

وهو ضربان:

عامل: (كأن زيدًا قائم).

وغير عامل، نَحو: (لزيد حاتِم).

والقسم الثانِي: مـــا يكون قائمًا مقام الكلام، وهو أحرف الْجواب كـ(نعم، ولا، وبلى).

القسم الثالث:

والقسم الثالث: باعتبار عمله وعدمه إِلَى ثلاثة أقسام:

الأول: العامل دائمًا، وهو باعتبار العمل أربعة أنواع:

أحدها: ما يرفع وينصب وهو (إن) وأخواتِها.

وثانيها: ما ينصب فقط، وهو نواصب الفعل المضارع.

وثالثها: ما يَجزم فقط، وهو حروف الْجَزم.

ورابعها: ما يَجر فقط، وهو حروف الْجَرّ.

وباعتبار المعمول ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يعمل فِي اللفظ، والْمَعْنَى، والْحكم، نَحو: (ليت زيدًا قائم).

وثانيها: ما يعمل فِي اللفظ، والمعنى، دون الْحُكم، نَحو: (لا أبًا لزيد).

وثالثها: ما يعمل فِي اللفظ دون الْمَعْنَى، نَحو: (ما جاءني من أحد).

أنواع غير العامل:

والثاني: غير العامل رأسًا، وهو نوعان:

أحدها: قائم مقام الكلام، وهو أحرف الْجَواب كما مر.

وثانيهما: جزء من الكلام، وهو ثلاثة أضرب:

ما يؤثر فِي الْمَعْنَى فقط، نَحو: (أزيد قائم).

وما يؤثر فِي الْحُكْم فقط، نَحو: (علمت لزيد منطلق).

وما لا يؤثر فِي شيء ما، نَحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ فِي أحد القولين.

والثالث: العامل على صفة دون صفة، وهو حروف النفي الثلاثة: (لا، وما، وإن)، حروف النداء، وهو فِي عمله ثلاثة أنواع:

ما يرفع، وينصب، وهو: (ما، ولا، وإن) المشبهات بـ(ليس).

وما ينصب، ويرفع، وهو: (لا) التبرئة.

وما ينصب فقط، وهو: حروف النداء.

قيل: و(إلا) فِي الاستثناء، والواو الَّتِي بِمَعْنَى (مع)، وفيه نظر.

والتقسيم الرابع باعتبار الاختصاص:

بالاسم، أو للفعل وعدمه إِلَى ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يَختص بالاسم كـ(أل)، وحروف الْجَر، وحروف النداء، وبعض حروف التنبيه الثلاثة وهي: (ها، وألا، وأما)، وذلك أن (ها) تدخل على الضمير، وأَسْمَاء الإشارة وإن لَم تكن فِي أول الكلام، ولا تدخل (ما، وألا) أول الكلام على الجملة لكن (إما) للحال، أو الماضي، وتدخل كثيرًا على القسم، و(ألا) للاستقبال وتدخل كثيرًا على

النداء.

وثانيها: ما يَختص بالفعل كـ(قد، والسين، وسوف)، وحروف الْجَزم، وحرف النصب، وحروف التحضيض الأربعة وهي: (لولا، ولوما) فِي أحد استعماليها و(هلا، وإلا) بالتشديد، وأداة العرض وهي (ألا) بالتخفيف، وتَختص أدوات التحضيض إن قصد بِها التوبيخ -أي: اللوم على ترك الفعل-، والتنديم -أي: الإيقاع فِي الندم- بالماضي لفظًا نَحو: ﴿لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]. ﴿فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨].

أو تقديرًا كقوله:

الآنَ بَعْـــدَ لُجَاجَتِـــي تَلْحُـــونني ... هَلاَّ التَّقَدُّم وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ(٥٩٧)

أي: هلا وجدا التقدم.

أو تأويلاً كقوله(٥٩٨):

تَعُدُّونَ عُقر النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدكُم ... بَـنِي ضَوْطَـرى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنعا(٥٩٩)

(٥٩٧) البحر: الكامل.

(٥٩٨) نسبه ابن الشجري في أماليه للأشهب بن رُميلة. والصحيح أنه لِجرير لا خلاف بين الرواة أنَّه له، وهو يهجو في قصيدته التي فيها هذا البيت الفرزدق.

(٥٩٩) اللغة: (العقر) مصدر عقر الناقة بالسيف من باب ضرب. إذا ضرب قوائمها به. (النيب) جَمع ناب، وهي الناقة الْمُسِنّة. (الْمَجد) العز والشرف. (بني ضوطرى) منادى.

قال ابن الأثير في كتابه (المرصع) بنو ضوطرى، ويقال: أبو ضوطرى: هو ذم وسبّ، وأنشد هذا البيت. وقال: و(ضوطرى) هو الرجل الضخم اللئيم الذي لا غناء عنده. (الكمي) الشجاع المكمي في سلاحه. (المقنع) بصيغة اسم المفعول الذي على رأسه البيضة والمغفر.

المعنى: أنكم تعدون عقر الإبل المسِنّة التي لا ينتفع بِها ولا يرجى نسلُها أفضل مَجدكم، هلّ تعدُّون قتل الشجعان أفضل مَجدكم؟ وهذا تعريض بِجبنهم وضعفهم عن مقارعة الشجعان ومنازلة الأقران.

الشاهد فيه: على أن الفعل قد حُذف بعد (لولا) بدون مفسِّر: أي لولا تعدون. قال المبرد في (الكامل): «لولا هذه، لا يليها إلاّ الفعل؛ لأنَّها للأمر والتحضيض مظهرًا أو مضمرًا». ومثله قدّر ابن الشجري في (أماليه) وقال: «أراد لولا تعدون الكميَّ، أي: ليس فيكم كمي فتعدوه». وكذلك قدره أبو علي الفارسي (في إيضاح الشعر) في باب الحروف التي يُحذف بعدها الفعل وغيره. وقال: «فالناصب للكمي هو الفعل الْمُراد بعد (لولا)». وتقديره: لولا تلقون الكمي أو تبارزون، أو نَحو ذلك، إلا أن الفعل حُذف بعدها لدلالتها عليه.

المصادر: خزانة الأدب (٣/٥٥) رقم الشاهد (١٩٤)، الكامل (١٥٨)، العيني (٤/٤٧٥)، أمالِي ابن =

أي: لولا عددتم.

وإنَّما قال: (تعدون) لِحكاية الْحَال، وتَختص إن قُصِدَ بِها الْحَث على الفعل بالْمُستقبل لفظًا، نَحو: (هلا تضرب زيد)، أو معنًى كقوله تعالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وثالثها: ما يدخل على الاسم، والفعل كحروف العطف، وحرفي الاستفهام وهُمَا: (الْهَمزة، وأل). والله سبحانه وتعالَى أعلم.

الْمَقْصدُ الثاني فيما ورد اسْمًا، وفعلاً، وحرفًا، وهو: عشرون كلمة مَجموعة فِي قول السيوطي(٦٠٠) مذيلاً بالبيت الأخير.

وَرَدَتْ فِـي الـنَّحْوِ كِلْمَـاتٌ أَتَـتْ ... تَـارَةً حَـرْفًا وَفِعْـلاً وَاسْـمًا
وَهِـيَ مِـنْ وَالْهَـاءُ وَالْهَمْـزُ وَهَـلْ ... رُبَّ وَالـنُّونُ وَفِي أَعِـنِي فَمَـا
عَـلَّ لِمَـا وَبَلَـى حَاشَـا إِلاَّ ... وَعَلَـى وَالكَـافُ فِـيمَا نُظِمَـا
وَخِـلالاتٍ وَهَـا فِـيمَا رَووا ... وَإِلَى أَنْ فَـارو الكَلِمَـا
ثُـمَّ زِدْ حَتَّـى فَقَـدْ جَـاءَتْ سَـمَا ... لِمَوْضِـعٍ فِعْـلاً وَحَـرْفًا عُلِمَـا

أما (مِن) فقد ورد اسْمًا فِي قوله تعالَى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. قال الزمخشري: إذا كانت (من) للتبعيض فهي فِي موضع المفعول به، و(رزقًا) مفعول لأجله، وفعل أمر من (مان يَمين)، وحرف جر كما علم فِي نَحو: (سرت من البصرة).

وأمَّا (الْهَاء) فوردت اسْمًا ضميرًا فِي نَحو: (ضربته، ومررت به)، وفعل أمر من (وهي، يهي)، وحرفًا فِي: (إيَّاه).

وأمَّا (الْهَمزة) فورد اسْمًا فِي قول بعضهم: إن حروف النداء أسْمَاء وأفعال واسم إشارة لنداء البعيد بمد فلام.

قال الدماميني: وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة في آلك أصلاً ليس

الشجري (١/٢٧٩، ٣٣٤)، (٢/٢١٠)، شرح الْمُفصل لابن يعيش (٢/٣٨، ١٠٢)، (٨/١٤٤، ١٤٥)، الْخَصائص (٢/٤٥)، شرح شواهد المغني (٢٢٩)، ديوان جرير (٣٣٨).

(٦٠٠) أبو عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ولد سنة (٨٤٩هـ) وتوفي سنة (٩١١هـ).

أحدهما بدلاً من الآخر لتباعد مَخرجيهما، ويسأل عن هذا فِي باب النداء عند ذكر (آ) فِي حروف نداء البعيد فيقال فِي أي موضع يكون اسْمًا. اهـ

وقد نظم السؤال شيخ شيوخنا بقوله:

إمـــام الـــنَّحو آ في أيِّ بَـــابٍ ... أتَـــت اسْـــما أفِدْنـــي بالجَـــوَابِ

وأَجَابَ عنه بقوله:

بَالِـك لُـذْتُ فَانحَلَّـت شُـكُوكِي ... وَفُـزْتُ بِمَـا أؤمـل مِـنْ جَـوَابِ

وفعل أمر من وأي بِمعنى: وعد، وحرف استفهام.

وأمَّا (هل) فورد اسم فعل فِي (حيهل)، وفعل أمر من (وهل، يهل)، وحرف استفهام فِي نَحو: (هل يقوم زيد).

وأمَّا (رب) بفتح الراء فورد اسْمًا بِمعنى السيد والْمَالك، وفعلاً ماضيًا يقال: (ربه يربه) بِمعنى: رباه، وأصلحه، وحرف جر لغة فِي (رُب) بضم الراء.

وأمَّا (النون) فورد اسْمًا ضميرًا فِي نَحو: (قمن)، وفعل أمر (من) وفي (يني)، وحرفًا للوقاية فِي نَحو: (أكرمني مولاي، ومتى وقدني ولدني).

وأمَّا (في) فورد اسْمًا بِمعنى: الفم فِي حالة الْجَر، ومنه: «حَتَّى ما تَجعل فِي فِيِّ امرأتك»، وفعل أمر من (وفي يفي)، وحرف جر كما علم فِي نَحو: (الْمَاء فِي الكوز)، وما أحسن قول بعضهم:

وَقُـلْ قَـدْ سَـمِعْتُ اللَّفْظَ مِنْ فِي مُحَمَّدٍ

وَفِي مَوْعِدِي يَا هِنْدُ لَوْ كَانَ فِي الكَرَى[٦٠١]

وأمَّا (عل) فورد اسْمًا للقرار المهزول وللشيخ المسن، وفعلاً ماضيًا من (عله)؛ إذا سقاه ثانيًا، وحرفًا للترجي لغة فِي (لعل).

وأمَّا (لَمَّا) فورد اسْمًا ظرفًا بِمعنى (حين) فِي نَحو: (لَمَّا جاء زيد أكرمته)، على قول، وفعل ماضيًا متصلاً بضمير الغائبين من (لَم)، وحرف نفي جازمًا بِمعنى: (لَم)، وما أحسن قول بعضهم:

---

(٦٠١) لَم أقف عليه.

ولَّما رأى الزَّيْدانِ حَالِي تَحوَّلَتْ إِلَى شَعْثٍ لِمَا فَلَما أَخفْ عرَا

وأمَّا (بلى) فورد اسْمًا لغة فِي البلاء الممدود، وفعلاً ماضيًا يقال: (بلاه) إذا اختبره وحرف جواب.

وأمَّا (حاشا) فورد اسْمًا مصدرًا بِمعنَى التَّنْزيه نَحو: ﴿حَاشَ لله﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]. ولِهذا قُرِئ[٦٠٢] بتنوينه، وفعلاً ماضيًا بِمعنَى: (استثنى) يقال: (حاشى يحاشي)، وفِي الْحديث: «أحب الناس إلَيَّ أُسَامة». قال الراوي: «ما حاشى فاطمة ولا غيرها»[٦٠٣].

وقال النابغة[٦٠٤]:

ولا أُحَاشِـيَ القَـومَ مِـنْ أَحَـدٍ ....[٦٠٥]

(٦٠٢) وهي قراءة أبي عمرو. بالألف في الوصل.

وقال الفراء في معاني القرآن (٢/٤٢): في قراءة عبد الله (حاشا لله) بالألف، وهو في معنى معاذ الله. وقال الزمخشري في الكشاف (٢/٣١٧): فمعنى حاشا الله: براءة الله، وتَنْزيه الله. وهي قراءة ابن مسعود على إضافة حاشا إلى الله، إضافة البراءة. ومن قرأ: (حاشا لله) فنحو قولك: سقيا لك، كأنه قال: براءة ثُمَّ قال: لله بيان من يبرأ ويُنَزه. والدليل على تَنْزيل حاشا بِمَنْزلة المصدر قراءة أبي السمال: (حاشا لله) بالتنوين. وقراءة أبي عمرو: (حاش لله): بِحذف الألف الآخرة. وقراءة الأعمش: (حشا لله)، بِحذف الألف الأولى، وقرئ (حاشْ لله) بسكون الشين، على أن الفتحة أتبعت الألف في الإسقاط، وهي ضعيفة لِمَا فيها من التقاء الساكنين على غيره حده. وقرئ: (حاشا لله). فإن قلت: فلم جاز في «حاشا لله» أن لا ينون بعد إجرائه مَجرى براءة الله؟

قلت: مراعاة لأصله الذي هو الْحَرفية....إلخ. وقال سيبويه في الكتاب (٢/٣٤٩): وأما (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنه حرف يَجر ما بعده كما تَجر ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: (ما أتاني القومُ خَلاَ عبد الله) فيجعل خلا بِمَنْزلة (حاشا). وفي علل النحو للوراق (ص٥٤١) بتحقيقي: «اعلم أن حاشى عند سيبويه حرف».

انظر: شرح جُمل الزجاجي (٢/٢٥٩)، الكتاب (٣/٣٤٩) وعند أبي العباس المبرد فعل، ويَجوز أن تكون حرفًا وفعلاً. (المقتضب (٤/٣٩١) هذا باب الاستثناء).

(٦٠٣) لَم أقف على الْحَديث.

لكن سُمِعَ عن العرب: (اللهم اغفر لِي ولِمَن سَمع حاشى الشيطان، وأبا الإصبع).

انظره: الأصول لابن السراج (١/٢٨٨)، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٤٩)، علل النحو للوراق (ص٥٤١).

(٦٠٤) النابغة الذبياني يَمْدَح النعمان بن المنذر ملك الحيرة.

(٦٠٥) البحر: البسيط. هذا عجز بيت. صدره: (ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ).

وفي خزانة الأدب (٣/٤٠٣) صدره ورد هكذا: (وما أُحَاشِي من الأقْوامِ مِنْ أحِدِ).

وحرف استثناء.

وأمَّا (إلا) فورد اسْمًا بِمعنًى: النعمة والجمع (آلاء)، وفعلاً ماضيًا بِمعنًى: قصر، وبِمَعْنًى: استطاع، وحرف استفتاح للتنبيه.

وأمَّا (على) فورد اسْمًا مَجرورًا بِمن فِي قوله:

غَدَتْ من عليهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها .... (٦٠٦)

وفعلاً ماضيًا من العلو ومنه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ﴾ [القصص: ٤].

وحرف جر كما علم فِي نَحو: (ركبت على الفرس)، وما أحسن قول بعضهم:

=

الشاهد فيه: على أن الْمبرد استدل به على فعلية حاشى. بتصرفه. قال ابن الأنباري فِي الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٢٧٨): «ذهب الكوفيون إلَى أنَّ حاشا في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلَى أنه استُعمل استعمال الأدوات. وذهب البصريُون إلَى أنّه حرفُ جر. وذهب أبو العباس المبرد إلَى أنه يكون فعلاً ويكون حرفًا. أمَّا الكوفيون فاحتجوا على فعليته بالتصرُّف كقول النابغة.... وذكره».

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/٨٥، ٨/٤٨، ٤٩)، مَجالس ثعلب (٥٠٤)، علل النحو للوراق (ص ٥٤) بتحقيقي، الأصول لابن السراج (١/٢٨٩)، لسان العرب تاج العروس: (حاشا)، مجالس ثعلب (٢/٤٠٥)، التبيين (ص٤١٣)، المقتضب (٢/٧١٦).

(٦٠٦) البحر: الطويل.

عجزه: (يَصُلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاء مُجْهَلِ).

قال ابن هشام فِي مغنِي اللبيب (١/١٢٨): «... الثاني من وجهي (على) أن تكون اسْمًا بِمعنىً: فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله.... وذكر الشاهد».

قال الشيخ مُحَمد الأمير -رَحِمَه الله- فِي تعليقه على (المغني). قوله: (غدت) الضمير للقطاة بِمعنى ذهبت. لا يقيد الغدوة؛ لأن القطا إنَّما يذهب للماء ليلاً، وضمير عليه للفرخ و(الظمأ) بكسر ما بين الشربين. ثُمَّ ذكر عجزه، وقال: (يصل) بكسر المهملة تصوت من العطش. والصليل: صوت كل شيء يابس. و(القيض) بفتح القاف، وسكون المثناة التحتية آخره معجمة قشر البيض الأعلى. وهو عطف على من عليه. و(الزيزاء) بكسر الزاي الأرض الغليظة، ويروى: ببيداء. و(مجهل) بفتحتين بينهما ساكن لا يهتدى له. والقصيدة لعمرو العقيلي. قلت: الصواب: مزاحم بن الْحَارث العقيلي وأولُهَا:

خليلي عوجـا بي على الربع نسأل متى عهـده بالظـاعن الـمتحمل

الْمَصادر: الكتاب (٢/٣١٠)، خزانة الأدب (١٠/١٤٧) رقم (٨٢٨)، نوادر أبي زيد (١٦٣)، المقتضب (٣/٥٣)، الكامل (٤٨٨)، الأصول (٢/٢٥٦)، الاقتضاب (٤٢٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٣٧، ٣٨)، الْمُقرب (١/١٩٦)، الضرائر (٢٠٥)، العيني (٣/٣٠١)، التصريح (٢/١٩)، الهمع (٢/٣٦)، الأشموني (٢/٢٢٤).

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ قَدْ عَلاَ قَدْرُ خَالِدٍ   عَلَى قَدْرِ زَيْدٍ بِالسَّمَاحَةِ فِي الْوَرَى

وأما (الكاف) فورد اسمًا ضميرًا(٦٠٧) في نَحو: (أكرمك زيد إذ مر بك).

وبِمعنى: (مثل) كما قال فِي الألفية:

واسْتُعمِلَ اسـمًا ... ...(٦٠٨)

وفعل أمر من (وكى يكي)، وحرف جر كما عُلم فِي نَحو: (زيد كالبدر)، وحرف خطاب فِي نَحو أسْمَاء الإشارة نَحو: (ذلك، وأولئك).

وأمَّا (خلا) فورد اسمًا للرطب من الْحشيش، وفعلاً ماضيًا(٦٠٩).

ومنه: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤].

وحرف استثناء.

---

(٦٠٧) انظر أحكام (الكاف): الكتاب لسيبويه (٢١٧/٤)، رصف المباني (١٩٥)، الفوائد الضيائية (٣٣٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٨)، شرح الوافية لابن الحاجب (٣٨٤)، الإيضاح شرح المفصل (١٥٦/٢)، لباب الإعراب (٤٤٠).

(٦٠٨) البيت بتمامه كما فِي الألفية (ص٣٥). باب: حروف الْجَر:

واسْتُعمِلَ اسْمًا وكَـذَا عَـنْ وَعَلَى   مِنْ أَجْـلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِـنْ دَخَلاَ

قال الشيخ خالد الأزهري -رَحِمَه الله-: «قول الناظم: واستعمل اسْمًا... والثاني، والثالث. عن وعلى يستعملان اسْمين، وذلك إذا دخلت عليهما (من) فتكون عن بِمعنَى: جانب، وعلى بِمعنَى: فوق، فالأول (كقوله) وهو قطري بن الفجاءة.

فلقـد رآني للـرماح دريئة   مـن عن يَمِيني مـرة وأمـامي

فعن هنا اسم بِمعنى جانب؛ لأن حروف الْجر مُختصة بالأسْمَاء، و(دريئة) بفتح الدال المهملة، وكسر الراء، وفتح الْهَمزة، وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي، ومرة مصدر مرَّ. والثاني (كقوله) وهو مزاحم بن الْحَارث العقيلي، يصف القطا:

غـدت من عليه بعد مـا تَم ظمؤها   تصـل وعن قيض بزيزاء مجـهل

فعلى هنا اسم فوق لدخول من عليها، وكونها بِمعنَى فوق هو قول الأصمعي، وقال أبو عبيدة: بِمعنى عند، والضمير الْمَجْرور بِها يعود إلَى فرخها...

قال أبو حاتِم: «قلت للأصمعي: كيف قال: غدت والقطا إنَّما تذهب إلَى الْمَاء ليلاً؟ فقال: لَم يرد الغدوة، وإنَّما هذا مثل للتعجيل، والعرب تقول: بكر إلَى العشية، ولا بكور هناك قاله ابن السِّيد». شرح التصريح (١٩/٢).

(٦٠٩) أحكام خلا انظر: الكتاب (٣٤٨/٢، ٣٥٠)، الإيضاح شرح المفصل (١٥٩/٢)، لباب الإعراب (٤٤٤)، شرح الكافية لابن الحاجب (٩٦٠/٣).

وأمَّا (لات) فورد اسْمًا للصنم، وفعلاً ماضيًا بِمعنَى حرف، وحرف نفي بِمعنَى: (ليس) فِي نَحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

وأمَّا (ها) فورد اسم فعل أمر بِمعنَى: (خذ) فِي نَحو: (هاك)، والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسْمية، وقد يُبدل هَمزة، قال تعالَى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الْحَاقة: ١٩].

وفعل أمر من (هاء بِهاء)، وحرف تنبيه فِي نَحو: (هذا زيد، وها أنا ذا).

وأمَّا (إلَى) فورد اسْمًا بِمعنَى (النعمة)، وفعل أمر للاثنين من و(أل) بمعنى: (لَجأ)، أو أمر الواحد فيه نون التوكيد الْخَفيفة الْمُبْدَلة فِي الوقف ألفًا، وحرف جر[٦١٠] كما علم فِي نَحو قوله تعالى: ﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨، ١٠٥].

(وأما أنْ) فورد اسْمًا مصدرًا بِمعنَى: (الأنين)، وفعلاً ماضيًا من الأنين، وحرف تأكيد ينصب المبتدأ ويرفع الْخَبر.

وقد ألغز مهذب الدين أبو الْمَحاسن فِي (أن) شعرًا بقوله:

أَنَّ زَيــد فَــإِنَّ عَمْــروُ الكَــرِيْما ... إنِ مُـــسْتَهْزِئًا وَإِنْ حَلِــيْمًا
إِنَّ قَلْبِــي لَفِــي غَــرَامٍ كَلِــيما ... إِنْ وَصْــلاً فَــإِنْ يَــشْفِي سَــقِيما
أَصَــدود الأنـــين ذبـــت أنــا ... قــال إِنَّ الْخَــلاَص صِــرْتُ رَمِــيمًا

فـ(أن زيد) بالفتح ماض من (الأنين) مبني على الفتح لا مَحل له من الإعراب، و(زيد) فاعله و(فإن عمرو الكريْما) بالكسر أمره مبني على سكون مقدر لِمَانع حركة الإدغام، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنت وعمرو) منادى حُذف منه (يا) مبني على الضم في مَحل نصب، و(الكريْما): نعته باعتبار الْمَحل و(إن مستهزئًا) -بالكسر- أصلها:

(٦١٠) قال سيبويه: «وأمَّا (إلَى) فمنتهى لابتداء الغاية..». (الكتاب (٢٣١/٤)، ويقول المبرد: «... وأما إلَى فإنَّما هي للمنتهى...».) [المقتضب (١٣٩/٤)].

انظر أحكام (إلَى) الْمصادر الآتية: الأصول (٤١١/١)، ارتشاف الضرب (١٧٣٠/٤)، رصف المباني (٨٠)، الإيضاح شرح المفصل (١٤٤/٢)، الْجَنَى الداني (٣٧٣)، معاني الحروف للرماني (١١٥)، شرح الكافية لابن الحاجب (٩٤٣/٣)، الرشاد (٢٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤/٨)، التسهيل (١٤٥)، لباب الإعراب (٤٣١).

(إن أنا مستهزئًا) فإن نافية عاملة كـ(ليس)، و(أنا) اسْمها فِي مَحل رفع، و(مستهزئًا) خبرها، (وإن حليمًا) -بالكسر- أمر بِمعنَى: (عد) فاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»، و(حليمًا) مفعوله.

و(إن قلبي) إلخ -بالكسر- مؤكدة، و(قلبي) اسْمها منصوب بفتحة مقدرة لِمَانع حركة الْمُنَاسبة، والياء مُضَاف إليه فِي مَحل جر.

و(لفي غرام) اللام للابتداء مزحلقة.

و(فِي غرام) جار ومَجرور فِي مَحل رفع خبرها.

و(إن وصلاً) بالفتح لغة فِي (لعل)، و(وصلاً) اسْمها وخبرها مَحذوف؛ أي: موجود.

و(فإن يشفي سقيمًا) بالفتح حرف جواب بِمعنى: (نعم) لسؤال مقدر مأخوذ مِمَّا قبله تقديره: «هل يشفيك الوصل إذا وجد»، وفاعل (يشفي) ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو» عائد للوصل، و«سقيمًا» مفعوله.

و(أصدود الأنين ذبت) -بالفتح- فمؤكدة مصدرية، والنون للوقاية، والياء اسْمها فِي مَحل نصب وجُملة ذبت من الفعل والفاعل خبرها فِي مَحل رفع.

و(إن) وصلتها فِي تأويل مصدر مَجرور بـ(اللام)، والْجَار والْمَجرور متعلق بصدودًا الْمَنصُوب بفعل مَحذوف تقديره: «أتصدني».

و(أنا) بالفتح مصدر من (الأنين) تَمييز لنسبة (ذبت).

وقال (إنَّ الْخَلاص) مبتدأ مؤخر، و(صرت رميمًا): جُملة مستأنفة فِي قوة التعليل للجملة الاستفهامية المنصوبة بـ(قال).

وأمَّا (حَتَّى) فورد اسْمًا لامرأة كما فِي قوله:

مَــاذَ ابْــتَغَتْ حَتَّــى إِلَــى كُــلِّ الْقِــرَى

أَحْــسَبَتْنِي قَــدْ جِئْتُ مِنْ وادِي القِرَى[٦١١]

واسْمًا لِموضع بعمان كما فِي قول دريد[٦١٢]:

---

(٦١١) (وادي القرى) واد بين المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى. قال جميل:

أَلا ليت شِعْرِي هَــل أبِيتَنَّ لَيْلَةً   بِـوادِي الـقِرى إِنّي إِذًا لسَــعيدُ

مراصد الاطلاع (١٤١٧/٣) لابن عبد الحق الإشبيلي.

(٦١٢) دريد بن الصِّمة.

فَمَالَكُمُ إِنْ لَمْ تَحوطُو ذِمَارَكُم(٦١٣) سُــوَامٌ وَلَادَارٌ بِحَتَّــى وَرَامــة

وفعلاً ماضيًا لاثنين من الْحَتّ، وحرفًا كما فِي: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

....(٦١٤) وَحــتَّام حَــتَّامَ العَــنَاءُ الْمَطَّــولُ

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

الْمقصد الثالث:

ما ينحصر فيه علم النحو:

ما ينحصر علم النحو فيه، وهو ثلاثة أشياء:

عامل، ومعمول، وعمل.

(أما العامل):

فهو: ما أوجب بواسطته كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب وينحصر فِي أربعة وستين عاملاً، وتكون على ضربين:

لفظي: وهو ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يُعرف بالقلب.

ومعنوي: وهو ما لا يكون للسان حظ فيه، بل هو معنى يُعرف بالقلب.

والمعنوي منحصر فِي أمرين:

أحدهما: الابتداء؛ أي: التجرد من عامل لفظي غير زائد وشبهه لأجل الإسناد الرافع للمبتدأ.

وثانيهما: التجرد من الناصب، والْجَازم الرافع للمضارع.

واللفظي نوعان:

أحدهما: سَماعي وهو الذي يتوقف إعماله على السماع.

(وينحصر في اثنين وخَمسين عاملاً) وهي باعتبار العمل خَمسة أضرب:

---

(٦١٣) (ذِمَارِ) بكسر أوله، وبفتح، مبنِي على الكسر، قرية باليمن، على مرحلتين من صنعاء. وقيل: ذمار اسم لصنعاء. [مراصد الاطلاع (٢/٥٨٧)].

(٦١٤) **البحر:** الطويل. **صدره:** (فتلك ولاة السوء قد طال ملكهم).

قائله: الكميت الْهَاشِمي فِي شرح شواهد المغنِي للسيوطي (٧٠٩).

الْمَصَادر: شفاء العليل (٢/٧٤٣)، الدرر اللوامع (٢/٦، ١٥٩)، مغني اللبيب (١/٢٩٨)، هَمع الهوامع (٢/٨، ١٢٥)، الأشموني (٣/٨٠)، المساعد (٢/٣٩٧).

الضرب الأول: إحدى وعشرون حرفًا تَجر اسْمًا واحدًا فقط وقد مر بيانُها.

والضرب الثاني: حروف ثَمانية تنصب الاسم، وترفع الْخَبر، وهي: (إن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل، وإلا فِي الاستثناء الْمُنْقَطع)، نَحو: (الْمَعْصية مبتعدة عن الْجَنة إلا الطاعة مقربة منها)، و(لا) التي لنفي الْجنس نَحو: (لا فاعل شر فائز).

والضرب الثالث: حروف أربعة ترفع الاسم، وتنصب الْخبر وهي: (ما، ولا، وإن، ولات)، المشبهات بـ(ليس) نَحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. ونَحو: (لا رجل في الدار)، ونَحو: (إن أحد خيرًا من أحد إلاَّ بالعافية)، ونَحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

والضرب الرابع: حروف أربعة تنصب الفعل المضارع، وهي:

(لام الْجحود، وحتى، وكي الْجَارة)، وثلاثة من حروف العطف وهي: (الواو، والفاء) الواقعتان فِي جواب واحد من التسعة الْمَجْموعة فِي قوله:

مُرْ(٦١٥) وَادْعُ(٦١٦) وَانْهَ وَسَلْ(٦١٧) وَعَرِّضْ(٦١٨) لِحَضِّهِم
تَمَـنَّ(٦١٩) وَارْجُ(٦٢٠) كَـذَاكَ النَّفْـيِ قَـدْ كَمُـلاَ

و(أو) الَّتِي بِمعنى: (إلا، أو إلَى)، وجوازًا بعد واحد من حروف الْجَر وهو: (لام كي)، وأربعة من حروف العطف وهي: (الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو) العاطفة على اسم خالص، وقد مر بيان ذلك كله.

والضرب الْخَامس: كلمات خَمسة عشر تَجزم الفعل الْمُضَارع وهي: (لَم، ولَمَّا، ولام الأمر، ومتَى، وأنى، وأي، وأيان، وحيثما، وإذما)، وهذه الإحدى عشر كلها أسْمَاء إلاَّ (إن، وإذما) وتَجزم فعلين أولُهما يُسمى شرطًا، وثانيهما يُسَمَّى جزاء.

والنوع الثاني: قياسي:

وهو ما لا يتوقف إعماله بِخصوصه على السماع، بل بِكوْنِ أن يذكر فِي بيان

(٦١٥) (مر): من أفعل الأمر.

(٦١٦) (ادعُ): من الدعاء.

(٦١٧) (سل): من السؤال.

(٦١٨) (عرِّض): العرض.

(٦١٩) (تَمن): التمني.

(٦٢٠) (ارجُ): من الرجاء.

عمله قاعدة كلية وهو عشر عوامل.

(الفعل، واسم الفعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهم التام) نَحو: (عشرون) من قولك: (التراويح عشرون ركعة)، والاسم المبتدأ ذو الْخَبر، وما يفهم منه معنى الفعل: كـ(هيهات).

(وبالْجُملة) فعامل الرفع فِي الاسم نوعان:

معنوي: وهو الابتداء فِي المبتدأ.

ولفظي: وهو ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف.

ولا يكون عامل النصب فِي الاسم إلاَّ لفظيًا وهو ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف.

ولا يكون عامل الْخَفض فِي الاسم إلاَّ حرفًا واسْمًا.

ولا يكون عامل الرفع فِي الفعل إلاَّ معنويًا، وهو التجرد من الناصب والْجَازم.

ولا يكون عامل النصب فِي الفعل إلاَّ حَرْفًا، ويكون عامل الجزم في الفعل اسْمًا يَجزم فعلين، وحرفًا وهو نوعان:

ما يَجزم فعلين، وهو: (إن، وإذما).

وما يَجزم فعلاً واحدًا، وهو: (لَم، ولَمَّا، ولام الأمر، ولا فِي النهي).

والله سبحانه وتعالَى أعلم.

(وأما المعمول):

فهو ما فيه الإعراب لفظًا، أو تقديرًا، أو مَحلاً وهو قسمان:

- **معمول بالأصالة.**
- **ومعمول بالتبعية.**
- والمعمول بالأصالة ثَمانية وعشرون، وأنواعه أربعة:

أحدها: الْمَرفوع، وأنواعه عشرة:

الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتِها، واسم كاد ونظائرها، واسم الحروف المشبهة بـ(ليس)، وخبر إن وأخواتِها، وخبر (لا) النافية للجنس، والفعل المضارع الخالِي عن الناصب والْجَازم.

وثانيها: الْمَنْصُوب، وأنواعه خَمسة عشر:

الْمَفاعيل الْخَمسة، والمشبه بالمفعول به، والْحَال، والتمييز، والمستثنَى، وخبر

كان، وخبر كاد، وخبر الْحُروف المشبهة بـ(ليس)، واسم إن، واسم (لا) التبرئة، والمضارع الذي دخل عليه ناصب.

وثالثها: المخفوض، وهو نوعان:

الْمَجرور بالْحَرف، والْمَجرور بالإضافة؛ أي: بذي الإضافة، وهو المضاف.

ورابعها: الْمَجزوم، وهو الفعل المضارع الذي دخله إحدى الْجَوازم المذكورة نَحو: (إن تُخلص يُقْبَل عملك، ولَم يقم زيد)، والْمَاضي فِي خصوص نَحو: (إن قام زيد قمت).

والمعمول بالتبعية خَمسة:

الصفة، وعطف النسق، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل.

(وأما العمل):

فهو الإعراب، وهو شيء جاء من العامل يَختلف بسببه صفة آخر الْمُعرب لفظًا، أو تقديرًا، أو مَحلاً، وهو أربعة عشر، وأنواعه ثلاثة:

حركة، وحرف، وحذف.

أمَّا الْحَركة، فنوعان:

أحدهما: الْحَركة بالأصالة وهي ثلاثة أمور: ضمة، وفتحة، وكسرة.

وثانيهما: الْحَرْكَة بالفرعية، وهي أمران:

كسرة عن فتحة، وفتحة عن كسرة.

(وأمَّا الْحَرْف فنوعان أيضًا):

أحدهما: الْحَرف بالأصالة، وهو ثلاثة أمور: (واو رفع، وألف فِي نصب، وياء فِي خفض).

وثانيهما: الْحَرف بالفرعية، وهو ثلاثة أمور: (نون، وألف فِي رفع، وياء فِي نصب).

وأمَّا الْحَذف، فثلاثة أنواع:

حذف الْحركة، وحذف النون، وحذف الآخر وكلها مُختَصة بالفعل.

وأنواع الْمُعرب:

لفظا، أو تقديرًا، أو مَحلاً باعتبار أنواع الإعراب الأربعة عشر المذكورة:

أحدها: ما يعرب بالْحركة الْمَحْضَة على الأصل، وهو ثلاثة أنواع:

المفرد المنصرف، وجَمع التكسير المنصرف، والاسم المبني الذي له مَحل من

الإعراب.

وثانيهما: ما يعرب بالْحَركة الْمَحضة على الأصل وعلى خلاف الأصل وهو ثلاثة أنواع أيضًا:

الْمُفْرد لغـــير الْمُنْصَرف، وجَمع التكسير الغير المنصرف، وجَمع الْمُؤنث بالألف والتاء.

وثالثها: ما يعرب بالْحُروف الْمَحْضَة على الأصل، وهو الأَسْمَاء الستة نَحو: (جاء أبوك وأخوك، ورأيت فاك، وهناك مررت بِحميك وذي مال).

ورابعها: ما يُعرب بالْحروف الْمَحضة على الأصل، وعلى خلاف الأصل، وهو نوعان:

جَمع المذكر السالِم، يُرفع بالواو، ويُجَر بالياء الواقعة بين كسرة وفتحة على الأصل، وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها على خلاف الأصل.

والْمُثَنَّى يُرفع بالألف، وينصب بالياء الواقعة بين فتحة وكسرة على خلاف الأصل، ويُجَر بالياء الْمَكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها على الأصل.

وخامسها: ما يُعرب بالْحَركة مع الْحَذْف، وهو أربعة أنواع:

الفعل المضارع الصحيح الآخر، والمعتل آخره، بالواو، أو الألف، أو الياء.

وسادسها: ما يعرب بالْحَرف مع الْحَذف، وهو الأفعال الْخَمسة.

وهي: (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين).

والإعراب اللفظي: ما قبلته الكلمة وآخرها معًا.

والإعراب التقديري: ما قبلته الكلمة دون آخرها لقيام مانع بآخرها دونَها.

والإعراب المحلي: ما قبلته آخر الكلمة دون الكلمة لقيام سبب البناء بِها، وعدم قيام مانع بآخرها فِي الغالب، ولكنها قامت مقام كلمة تقبل الإعراب. والله سبحانه وتعالَى أعلم.

و(الْختام للدرة) الصلاة والسلام على المصطفى من خيَار العرب مُحَمَّد المخصص المقرب، والآل، والصحب الكرام النجبا.

تَمت بعون الله فِي (قاف، وبا).

(والْختام لـــ) نظم النحو المسمى بـ(الدرة) اليتيمة هو (الصـــلاة) أي: الرَّحْمَـــة -بِمعنَى: الإنعام- أو إرادته.

(والسلام) أي: زيادة التأمين وطيب التحية والإعظام (على المصطفى) أي:

الْخَالص من الكدر؛ أي: المختار.

(من خيار العرب) وهُمْ بَنو هاشم.

(مُحَمَّد) بالْجَرِّ بدل من الْمصطفى، ويصح رفعه خبر المبتدأ مَحذوف؛ أي: هو مُحَمد، ونصبه مفعولاً لفعل مَحذوف؛ أي: أعنِي مُحَمدًا الْمُخَصص؛ أي: الذي خصه الله تعالَى من بين الرسل بالْمَزايا الْحَميدة كالشفاعة العظمى يوم القيامة.

(المقرب) قرب مَحبة وشرف عند مولاه وخالقه؛ أي: ختام هذا النظم هو إنشاد طلب الصلاة والسلام من الْمَولَى سبحانه وتعالَى على مُحَمد.

(والآل) أي: الأتباع.

(والصحب) اسم جَمع وقيل: جَمع لصاحب، والْمُراد بالصحابة جَمع صحابي، وهو من اجتمع مؤمنًا بِمحمدﷺ بعد البعثة اجتماعًا متعارفًا ولو لَم يره كابن أم مكتوم.

(الكرام) جَمع كريْم، وهو المعطي بغير سؤال.

(النجب) جَمع نَجيب؛ أي: كريْم وبابه ظرف كما فِي المختار، وإنَّما كان ختَامُ هذا النظم الصلاة والسلام رجاء قبوله لِمَا فِي الحديث دعاء موقوف...إلخ. ولإحراز أجر ذلك ويُمنه فِي الْختام كالبدء.

وقد (تَمت) هذه الأرجوزة (بعون الله) تعالَى (في) عدد (قاف وباء) بِحساب الْجُمل من الأبيات، وهو مائة بيت واثنان إذا جعلت من كامل الرجز.

وهذا آخر ما يسره الله تعالَى شرحًا وتتميمًا على أرجوزة النحو المسماة: (بالدرة اليتيمة) ليكون نفعها عميمًا.

والْحَمد لله على ما أولاه أوَّلاً وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خاتَم الأنبياء والْمُرسلين، وعلى آله الْمُهتدين، وأصحابه أَجْمَعين صلاة وسلامًا دائمين إلَى يوم الدين.

(وكان الفراغ منه) فِي يوم الأربعاء الثامن عشر من شهر شوال من عام الألف والثلاثمائة والاثنين والعشرين من هجرة سيدنا مُحَمَّد بدر الكمالﷺ، وعلى آله وصحبه ومن انتمى إليه بِجوار حبر الأمة طيب الأنفاس سيدنا عبد الله ابن سيدنا العباس -رضي الله تعالَى عنهما وأرضاهُما-، ورضي عنا بِهما... آمين، اللَّهُمَّ آمين، والْحَمد لله رب العالَمين.

شرح المكودي على الآجرومية

تحقيق ودراسة

محمود نصار

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الْحَمدُ لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على الْمَبْعوث رَحْمةً للعالَمين، سيدنا مُحَمّد صلى الله وَسَلَّم وبَارك على علم الهدى، نبي الرَّحْمَة، فهو النعمة المسداة، والسراج المنير، والْهادي إلَى الطريق القويم، صفوة الْخَلق وحبيب الْحَق، مثلنا الأول وقدوتنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم.

لَمَّا مَنّ الله عَلَيَّ بتحقيق العديد من شروح الآجرومية للعلامة الصنهاجي، أحببتُ أن أُضيف إلَى هذه الشروح شرح الشيخ عبد الرحمن المكودي على أن ألْحِقَه بإذن الله تعالَى بشرح الشيخ الكفراوي.

كان لزامًا عليّ أن أُبَيِّن أن الْهَدف من هذه الشروح هو توصيل علم النحو العربي إلَى أذهان وعقول الناشئة من طلبة العلم؛ حتى يعصم لسانَهم من الْخَطأ واللحن، والعجمة، والكنفة التي عمت بسبب انتشار اللغات الأجنبية، والتغريب عن اللغة العربية التي هي لغة أهل الْجَنَّة، وهي لغة القرآن الكريم، ولغة سيد المرسلين صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّم.

وهذا جهد متواضع مني في تَخريج أبياته، وإن كنت قد اعتمدت على طبعة الشيخ مصطفى البابي الْحَلبي -رَحِمَه الله- فِي تَحقيق هذه النسخة.

*** * ***

ترجمة عبد الرحمن المكودي

(٨٠٢هـ - ١٤٠٥م)

هو عبد الرحْمَن بن علي بن صالِح المكودي، الفاسي المالكي، أبو زيد، نَحوي، صرفي، لغوي، توفي فِي ١١ شعبان بفاس سنة (٨٠٢هـ).

*** مؤلفاته:**

١- شرح ألفية ابن مالك.

٢- البسط والتعريف فِي التصريف.

٣- المقصورة فِي مدحه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

٤- نظم المعرب من الألفاظ.

٥- عمدة البيان فِي معرفة فرائض الأعيان.

٦- شرح الأجرومية الَّذِي نُحققه.

*** أقوال العلماء عنه:**

١- قال عنه السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٨٣) رقم (١٤٩٧):

«يعرف بالمطرزي، لَم أقف له على ترجمة، لكن أخبرني المؤرخ شمس الدين بن عزم أنه وقف على ما يدل أنه كان قريبًا من الثمانِمائة هجرية».

٢- قال السخاوي في الضوء اللامع (٤/٩٧) رقم (٢٨٢): «الْمكودي نسبًا، الفاسي، الْمَالكي، له شرحان على ألفية ابن مالك، فأكبرهُمَا لَم يصل إِلَى القاهرة، والْمُتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين كشرحه على الآجرومية، وكان نَحويًّا، عالِمًا، مات سنة (٩٠١هـ)».

٣- قال البغدادي في «هدية العارفين» (١/٥٢٩): «الفقيه، النحوي، المالكي، المتوفى سنة (٨٠٧هـ)».

٤- نص حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٥٢/١) على أن وفاته كانت في سنة (٨٠٧هـ).

*** مصادر ترجمة المكودي:**

١- الضوء اللامع (٩٧/٤).

٢- النور السافر للعيدروس (٣٦) وفيات سنة (٩٠١هـ).

٣- بغية الوعاة للسيوطي (٨٣/٢).

٤- نيل الابتهاج (١٦٨، ١٦٩).

٥- كشف الظنون (١٥٢- ١١١٦٦).

٦- هدية العارفين (٥٢٩/١).

٧- معجم المؤلفين (١٥٦).

٨- الكواكب السائرة (٢٥٤/١).

٩- شذرات الذهب (٩/١٠).

١٠- الأعلام (٣١٨/٣).

* *** *

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ(*)

الحمد لله الذي نَوَّر قلوبنا بِمعرفة الأدب، وشرح صدورنا لفهم أسرار لسان العرب حتى اجتنينا من عاطرِ زهره، ويانع ثَمره، ما جادت عليه العين، واجتبينا من عرائس غرره ونفائس درره ما تَقَرُّ به العين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأوحد أكرم من بعث للعباد، وأفصح من نطق بالضاد فرضي الله عن آله البررة وأصحابه الخيرة.

أما بعد.....

فأن من أجلِّ ما وضع فِي الإسلام من العلوم الشريفة وأخبر عنه الأعلام من الأوضاع المنيفة علم العربية والقياسات النحوية إذ بِها يُفهم كتاب الله العزيز، ويُحقق ويعين على النطق فِي معانيه الغامضة، ويدقق ويتضح بِها من الأحاديث النبوية، والأحكام الشرعية ما تنبو عنه الأفهام، وينفتح من مشاكلها، وشوارد مسالكها ما يعرض من الإيهام والإبْهَام فهو مِمَّا مَنَّ الله تعالَى به من النعم، وخَصَّ به سيد هذه الأمة دون سائر الأمم، وقد جاء في فضله وشرف أهله من الأحاديث النبوية والأخبار، والْحَض على تعلمه واستعمال تفهمه من وصايا العلماء والأخيار ما تنشط له القرائح والخواطر، ولا تفي علمه الدواوين والدفاتر، وإن من أجل ما وضع فيه من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة مقدمة الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونُخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي عُرِفَ بابن آجروم فهي مفتاح علم اللسان ومصباح غيب البيان، وهي وإن كانت سهلة المأخذ والعبارة واضحة المثال والإشارة تَحتاج إِلَى التنبيه على مغلقها وتنقيح إشاراتها ومثلها فوضعنا عليها شرحًا صغير الجرم كثير العلم لا يَمله الناظر ولا يذمه المناظر.

قال الشيخ -رَحِمَهُ الله-:

الْكَلاَمُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيْدُ بِالْوَضْعِ ....

(*) شرح المكودي على الآجرومية.

الكلام عند النحويين هو ما ذكره، فاللفظ هو: الصوت المعتمد على مقاطع الفم واحترز به مِما ليس بلفظ كالإشارة وما يفهم من حال الشيء فهو لا يسمى كلامًا فِي الاصطلاح؛ لأنه ليس بلفظ. والمركب: يعنِي ما تركب من اسْمين، نَحو: زيد قائم، وتسمى الجملة الاسْمية أو فعل واسم، نَحو: قام زيد، وتسمى الجملة الفعلية.

واحترز به مِما ليس بِمركب، نَحو: (زيد قام) فهذا ليس بكلام، وإن كان لفظًا؛ لأنه غير مركب.

والْمفيد: يعنِي ما تَحصل به الفائدة للسامع، نَحو: (زيد قائم)، واحترز به مِما ليس بِمفيد، نَحو: «السماء فوقنا والأرض تَحتنا والنار حارة». فهذا لا يسمى كلامًا، وإن كان لفظًا مركبًا؛ لأنه غير مفيد إذ لا يَجهله أحد.

بالوضع: أي: بالقصد من المتكلم، فلا يقالُ فيه كلام حتى يقصد المتكلم أي ينوي المتكلم التكلم به.

واحترز به من كلام النائم والسكران، وما يُعلم من الطيور فلا يقال فِي شيء من ذلك كلام، وإن كان لفظًا مركبًا مفيدًا فِي الظاهر؛ لأنه غير مقصود.

قوله: (وَأَقْسَامُهُ ثَلاَثَةٌ).

أي: أقسام الكلام وهي أجزاؤه التي تركب منها وهي ثلاثة لا زائد عليها ثُم بينها بقوله: (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ).

فالاسم، نَحو: رجل وفرس.

والفعل، نَحو: قام ويقعد.

والْحَرف، نَحو: من وقد.

وقوله: (جَاءَ لِمَعْنًى).

يعنِي: أن الحرف لابد أن يكون لِمعنى نَحو: حروف الْجر، وحروف الْجَزم والنصب.

واحترز به من حروف التهجي نَحو: (الزاي) من زيد، و(الراء) من عمرو، فهذا يقال فيه حرف تَهج، ولا يقال فيه عند النحويين حرف؛ لأنه لَم يَجئْ لِمعنى.

قوله: (فَالاِسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ، وَالتَّنْوِيْنِ، وَدُخُوْلِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ، وَحُرُوْفِ الْخَفَضِ وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللاَّمُ، وَحُرُوفُ القَسَمِ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ).

لَمَّا ذكر الأجزاء التي تركب منها الكلام، وهي ثلاثة أخذ في بيان كل واحد منها وذكر ما يعرف به الاسم. فقال: إن الاسم يعرف بالْخفض، نَحو: مررت بصاحب الرجل، فصاحب الرجل اسم، وعرف ذلك بالخفض الذي في آخره، والخافض فيه هو (الباء)، والرجل اسم وعرف ذلك أيضًا بالخفض الذي فِي آخره وهو بإضافة صاحب إليه.

ويعرف أيضًا بالتنوين: وهو نون ساكنة تلحق الاسم، نَحو: (زيد، وفرس، وجعفر) فهذه كلها أسْمَاء؛ لوجود التنوين فِي آخرها.

ويعرف أيضًا بدخول الألف واللام عليها، نَحو: (الرجل، والفرس)، فالرجل اسم لدخول الألف واللام عليه.

ويعرف أيضًا بدخول حروف الْجَر عليه وهي:

(من) نَحو: خرجت من الدار. فالدار اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو من.

و(إِلَى) نَحو: سرت إِلَى المسجد. فالمسجد اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو إلى.

و(عن) نَحو: رويت عن زيد. فزيد اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو عن.

و(على) نَحو: ركبت على الفرس. فالفرس اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو على.

و(في) نَحو: نظرت في العلم. فالعلم اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو في.

و(رُب) نَحو: رب رجل لقيته. فرجل اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو رب.

و(الباء) نَحو: مررت بزيد. فزيد اسم؛ لدخول حرف الجر عليه وهو الباء.

و(الكاف) نَحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. فمثل اسم؛ لدخول حرف الْجر عليه وهو الكاف.

و(اللام) نَحو: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]. فبلد اسم؛ لدخول حرف

الْجَر عليه وهو اللام.

ويُعرف أيضًا بِحروف القسم. والقسم هو اليمين، وحروف القسم من حروف الْجر إلاَّ أن فيها الدلالة على اليمين وهي:

(الواو) نَحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]. فالسماء اسم؛ لدخول حرف القسم عليه وهو الواو.

و(الباء) من حروف القسم أيضًا مثاله: (أحلف بالله). فالباء حرف قسم وجر والله مقسم به مَجرور بالكسرة الظاهرة و(التاء) نَحو: تالله؛ فما دخلت عليه التاء اسم ولا تدخل التاء إلا على هذا الاسم الكريْم.

قوله: (وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيْثِ السَّاكِنَةِ).

يعنِي أن الفعل يعرف بِهذه الْحُروف الَّتِي ذكرت وهي:

قد: وتدخل على الماضي والمضارع وتدل مع الماضي على التحقيق ومع المضارع على التقليل نَحو:

قد قام زيد، وقد يقوم عمرو. فقام ويقوم فعلان؛ لدخول قد عليهما.

و(السين): لا تدخل إلا على المضارع نَحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]. فيكون فعل؛ لدخول السين عليه ويدل على الاستقبال.

و(سوف) نَحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥]. ويدل على الاستقبال أيضًا.

و(تاء التأنيث): يعني تاء التأنيث الساكنة، وتدخل على الفعل الماضي نَحو: قامت، وخرجت؛ فقام وخرج فعلان؛ لدخول تاء التأنيث فِي آخرهِما، وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل.

قوله: (وَالْحَرْفُ مَا لاَ يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيْلُ الاِسْمِ وَلاَ دَلِيْلُ الْفِعْلِ).

يعنِي أن الْحَرف يُعرف بكونه لا يصلح معه شيء مِما يعرف به الاسم، ولا شيء مِما يعرف به الفعل.

❊ ❊ ❊ ❊

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ فِي اللغة هُوَ: التغيير والبيان.

والإعراب في اصطلاح النحويين هو كما قال:

(تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لاِخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيْرًا).

الْمراد بالكلم هنا: الاسم، والفعل المضارع؛ لأن الإعراب لا يكون إلا فيهما.

وتغيير أواخرهُما هو الانتقال من الرفع إِلَى النصب، ومن النصب إِلَى الْجر، نَحو: (قام زيد) فزيد مرفوع بقام، فإذا قلت: (ضربت زيدًا) فزيد الذي كان مرفوعًا صار منصوبًا بضربت فقد تغير من حال الرفع إِلَى النصب؛ لاختلاف العامل فإن العامل الذي كان يرفع اختلف، فصار في موضعه عامل آخر فنصب.

وتقول: (مررت بزيد) فصار مَخفوضًا بالباء، وهو عامل غير العامل الأوّل والثاني.

وتقول: (يضرب) فهذا فعل مضارع مرفوع. وتقول: (لن يضرب) فيصير منصوبًا بـ(لن) ولَم يضرب فيصير مَجزومًا بـ(لَم).

وقوله: (الداخلة عليها لفظًا)؛ لأن العوامل لا تكون إلا قبل المغيرات كما مثلنا فهي داخلة عليها.

وقوله: (لفظًا أو تقديرًا) يعني أن الإعراب يكون ملفوظًا به كما تقدم فِي المثل، ويكون مقدرًا إذا كان في آخر الاسم ألف أو ياء، نَحو: (قام الفتى، وضربت الفتى، ومررت بالفتى) فالفتى بعد قام فاعل، وهو: مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة مقدرة، وبعد ضربت: مفعول، وهو منصوب، وعلامة النصب فيه الفتحة مقدرة. وبعد الباء: مَخفوض، وعلامة الْخَفض فيه الكسرة مقدرة.

وأما ما فِي آخره ياء، نَحو: (القاضي) فيقدر فيه الرفع، والخفض، ويظهر فيه النصب، نَحو: (قام القاضي) فالقاضي فاعل مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة مقدرة فِي الياء.

(ومررت بالقاضي) فالقاضي مَخفوض، وعلامة الْخَفض فيه الكسرة مقدرة في الياء.

(ورأيت القاضي) فالقاضي مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهي ظاهرة.

وكذلك أيضًا الفعل المضارع يكون الإعراب فيه ظاهر، نَحو:

يذهب ولن يذهب.

ويكون مقدرًا إذا كان فِي آخره ألف، نَحو: (زيد لن يَخشى) فيخشى فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة مقدرة.

قَوْلُهُ: (وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ).

❖ يعني أن أقسام الإعراب أربعة:

الرفع، والنصب، والْخفض، والْجَزم.

وقد تَقَدَّم أنَّ الذي يدخله الإعراب من الكلم إنَّما هو الاسم والفعل المضارع، ولا يدخل الْحَرف.

قَوْلُهُ: (فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَلاَ جَزْمَ فِيْهَا).

يعنِي أن للأسْمَاء من ذلك أي: من أقسام الإعراب.

الرفع نَحو: (قام زيد). والنصب نَحو: (ضربت زيدًا). والخفض نَحو: (مررت بزيد).

وقوله: (ولا جزم فيها) يعنِي أن الْجَزم لا يكون فِي الأسْمَاء أصلاً.

قوله: (وَلِلأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلاَ خَفْضَ فِيْهَا).

يعني أن للأفعال من ذلك؛ أي: من أقسام الإعراب.

الرفع نَحو: (يضرب). والنصب نَحو: (لن يضرب). والجزم نَحو: (لَم يضرب)، ولا خفض فيها؛ أي: ليس فِي الأفعال خفض؛ لأنه خاص بالأسْمَاء.

وحاصله أن الإعراب بالنظر إِلَى الأسْماء والأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يوجد في الأسْمَاء والأفعال وهو الرفع والنصب نَحو:

زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم.

وقسم يَختص بالأسْمَاء وهو الْخفض نَحو: مررت بزيد.

وقسم يَختص بالأفعال وهو الجزم نَحو: لَم يضرب.

* * * *

بَابُ
مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

لَما ذكر في الباب الذي قبل هذا أن أقسام الإعراب أربعة، ذكر فِي هذا الباب أن لكل قسم من أقسام الإعراب علامات.

فقال: (لِلْرَفْعِ أَرْبَعُ عَلاَمَاتٍ: الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّونُ).

والأصل فيها الضمة؛ ولذلك بدأ بِها فقال:

(فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْرفعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الذّي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

فمثال الاسم المفرد: زيد، وعمرو، ورجل، وفرس، نَحو:

(قام زيد، وخرج عمرو، وجاء رجل، وهذا فرس).

ومثال جَمع التكسير: الرجال، والكتب، والصبيان، وسُمِّي جَمع التكسير؛ لأن التكسير فِي اللغة هو التغيير.

وهذا الْجَمع تغير فيه بنية الواحد فـ(الرجال) مفرده «رجل»، وقد تغير فإن (الراء) كانت مفتوحة فِي الواحد فصارت في الجمع مكسورة، وكانت (الجيم) مضمومة فصارت فِي الجمع مفتوحة، ولَم يكن فِي المفرد (ألف) وكذلك (كُتُب) مفرده «كتاب» كانت الكاف مكسورة في المفرد؛ فصارت مضمومة فِي الجمع.

وتقول: (قام الرجال) فالرجال فاعل، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنه جَمع تكسير.

ومثال جَمع المؤنث السالِم: (الْهندات)، وهو الْجَمع بالألف والتاء، وسُمِّي جَمع المؤنث السالِم؛ لأن مفرده مؤنث وهو اسم امرأة، وسُمِّي سالِمًا؛ لأن مفرده قد سَلِمَ من التغيير فالْهَاء من (هند) كانت في المفرد مكسورة وهي في الجمع كذلك، والنون ساكنة فِي المفرد، وهي فِي الْجَمع كذلك، تقول: (قام الْهِنْدَات) فالْهندات فاعل، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنه جَمع مؤنث سالِم.

ومثال الفعل المضارع الذي لَم يتصل بآخره شيء، نَحو: (يضرب)، وهو مرفوع،

وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنه فعل مضارع لَم يتصل بآخره شيء. فلو اتصل بآخره نون الإناث نَحو: (الْهندات يضربن)، أو نون التوكيد نَحو: (هل يضربن) لَم يكن معربًا.

ولو اتصل واو الْجمع نَحو: (يضربون)، أو ألف التثنية نَحو: (تضربان)، أو ياء الواحدة الْمخاطبة نَحو: (تضربين) لَم يكن مرفوعًا بالضمة، وإنَّما يكون مرفوعًا بالنون وسيأتي.

قوله: (**وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَفِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ: أَبُوْكَ، وَأَخُوْكَ، وَحَمُوْكَ، وَفُوْكَ، وَذُوْ مَالٍ**).

فمثال جَمع المذكر السالِم، نَحو: (قام الزيدون). فالزيدون: فاعل بقام، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

وسُمِّي جَمع المذكر السالِم؛ لأن مفرده مذكر وسالِم من التغيير؛ لأن مفرده زيد فكانت الزاي في زيد مفتوحة، والياء ساكنة وبقي في الجمع كذلك.

ومثال الأسْمَاء الْخَمسة: قام أبوك، وخرج أخوك، وهذا حَموك. (فأخوك) وما بعده مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

والحم أخ زوج المرأة. فهذه كلها مرفوعة، وعلامة رفعها الواو، ويشترط فيها أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، وفُهِمَ ذلك من تَمثيله.

قوله: (**وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً**).

مثاله: (قام رجلان). فرجلان: مرفوع على الفاعلية، وعلامة الرفع فيه الألف.

قوله: (**وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيْرِ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيْرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ**).

مثاله: يضربان، ويضربون، وتضربين يا هند.

فيضربان فعل مضارع، وكذلك يضربون، وهو مرفوع، وعلامة رفعه النون؛ لأنه فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية أو جَمع، وكذلك تضربين اتصل به ياء الواحدة المخاطبة؛ لأنه خطاب للمؤنث.

قوله: (وَلِلنَّصْبِ خَمْسِ عَلاَمَاتٍ الْفَتْحَةُ وَالأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ).

فذكر للنصب خَمس علامات وبدأ بالفتحة؛ لأنَّها الأصل.

قوله: (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعِ فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الذَّي لَمْ يَتَّصِلْ بِآَخِرِهِ شَيْءٌ).

فمثال الاسم المفرد: (ضربت زيدًا). فـ(زيدًا) مفعول بضربت، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه اسم مفرد.

ومثال جَمع التكسير: (أكرمت الرجال). فـ(الرجال) مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه جَمع تكسير.

ومثال الفعل المضارع الذي لَم يتصل بآخره شيء: (لن يضرب) فـ(يضرب) فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه فعل مضارع لَم يتصل بآخره شيء.

قوله: (وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْو رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ).

فـ(أخاك) مفعول برأيت وأباك معطوف عليه، وكلاهُمَا منصوبان، وعلامة نصبهما الألف؛ لأنَّهما من الأسْمَاء الْخَمسَة.

قوله: (وَأَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ).

مثال ذلك: (ضربت الْهندات) بكسر التاء. فـ(الهندات) مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جَمع مؤنث سالِم.

قوله: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ).

مثالُها فِي التثنية: (رأيت الزيدين). فـ(الزيدين) مفعول، وهو منصوب، وعلامة النصب فيه الياء.

والْمُراد بالْجَمع جَمع المذكر السالِم، وقد تقدم في علامات الرفع.

ومثاله: (رأيت الزيدين). فـ(الزيدين) مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جَمع مذكر سالِم.

قوله: (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّوْنِ).

والأفعال التي رفعها بثبات النون هي: كل فعل مضارع اتصل به ألف تثنية، أو واو جَمع، أو ياء الواحدة المخاطبة، وقد تقدمت فِي علامات الرفع.

فإذا كانت مرفوعة ثبتت النون فتقول: يضربان، ويضربون كما تقدم فِي علامات الرفع، وإذا كانت منصوبة حذفت النون.

ومثاله: (لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي) فهذه الأفعال الثلاثة منصوبه بـ(لن)، وعلامة نصبها حذف النون.

قوله: (وَلِلْخَفْضِ ثَلاَثُ عَلاَمَاتٍ: الكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ).

فذكر أن علامات الخفض ثلاثة مواضع، وبدأ بالكسرة؛ لأنَّها الأصل.

قوله: (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعْ: فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمَعْ التَّكْسِيْرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ).

فمثال الاسم المفرد المنصرف: مررت بزيد. فـ(زيد) مَخفوض بالباء، وعلامة خفضه الكسرة، فلو كان الاسم غير منصرف لَم تكن الكسرة فيه علامة للخفض، بل تكون علامة الْخَفض له الفتحة كما سيذكره.

ومثال جَمع التكسير المنصرف: مررت بالرجال. فـ(الرجال) مَخفوض بالباء، وعلامة خفضه الكسرة.

ولو كان جَمع التكسير غير منصرف، لَم يكن مَخفوضًا بالكسرة، بل يكون مَخفوضًا بالفتحة وسيأتي.

ومثال جَمع المؤنث السالِم: مررت بالهندات. فـ(الهندات) جَمع مؤنث سالِم، وهو مَخفوض بالكسرة.

ولَم يشترط فِي جَمع المؤنث السالِم أن يكون منصرفًا، كما اشترط ذلك في الاسم المفرد وجَمع التكسير؛ لأن جَمع الْمُؤَنَّث السالِم لا يكون إلا منصرفًا.

قوله: (وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ فِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَفِي

التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ).

مثال الأسْماء الْخَمسة: مررت بأخيك، ونظرت إِلَى فيك، فالياء علامة للخفض فِي المثالين.

ومثال التثنية والْجَمع: مررت بالزيدين، وأعرضت عن العمرين. فالياء علامة للخفض فيهما، والْمُراد بالْجَمع هُنَا جَمع المذكر السالِم.

قوله: (وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي الاسْمِ الذَّي لاَ يَنْصَرِفُ).

وهو الاسم الذي لا يدخله خفض ولا تنوين نَحو: أحمد، وإبراهيم، وعثمان، وسكران، وحبلى، ومساجد، وفاطمة، ونَحو ذلك من الأسْمَاء الَّتِي لا تنصرف.

تقول: مررت بأَحْمَد وإبراهيم، وصليت فِي مساجد فيخفض جَميع ذلك بالفتحة وهي علامة الْخَفْض.

قوله: (وَلِلْجَزْمِ عَلاَمَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفِ).

فذكر للجزم علامتين: السكون والحذف، وبدأ بالسكون؛ لأنه الأصل.

قوله: (فَأَمَّا السُّكُوْنُ فَيَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيْحِ الآخِرِ).

والْمُراد بالصحيح الآخر: ما آخره غير ألف، أو واو، أو ياء.

ومثاله: لَم يضرب، ولَم يَخرج.

فيضرب، ويَخرج مَجزومان بـ(لَم)، وعلامة جزمهما السكون.

قوله: (وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِ الآخِرِ، وَفِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ).

والْمُراد بالمعتل الآخر ما آخره ألف، نَحو: يَخشى، أو واو نَحو: يغزو، أو ياء نحو: يرمي.

مثال ذلك: لَم يَخش، ولَم يغز، ولَم يرم.

فهذه الأفعال مَجزومة بـ(لَم)، وعلامة جزمها حذف الألف من يَخشى، والواو من يغزو، والياء من يرمي.

ومثال الأفعال التي رفعها بثبات النون: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين وقد تقدمت فِي علامات الرفع، وفي علامات النصب، فهي تثبت فِي الرفع وتُحذف فِي النصب كما تقدم، وكذلك فِي الْجَزم.

مثال ذلك: لَم يقوما، ولَم تقوموا، ولَم تقومي. فهذه الأفعال مَجزومة بـ(لَم)، وعلامة جزمها حذف النون منها، ومن حذفها فِي النصب والْجَزم قوله تعالَى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. فحذفت مِّن الأول للجازم، وهو (لَم) ومن الثاني للناصب وهو (لن).

* * * *

فَصْلُ الْمُعْرَبَاتِ

(فَصْلُ الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوْفِ).

هذا الفصل لَخص فيه جَميع ما تقدم فِي باب معرفة علامات الإعراب فجعل الْمُعربات كلها، وهي الأسْمَاء والأفعال الْمُضارعة على قسمين:

قسم يُعرب بالْحَركات، وهو الأصل فِي علامات الإعراب.

وقسم يُعرب بالْحروف، وهو على خلاف الأصل، والْحُروف فيه نائبة عن الْحَركات، ثُمَّ بدأ بالذي يُعرب بالْحَركات.

فقال: (فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيْرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

فهذه الأنواع الأربعة كلها تعرب بالْحركات، وقد تقدمت فِي علامات الإعراب.

قَوْلُهُ: (وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمْةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ).

هذا الذي ذكره الأصل فِي علامات الإعراب وهو: أن يكون الرفع بالضمة؛ كقولك: قام زيد، والنصب بالفتحة؛ كقولك: ضربت زيدًا، والْخَفض بالكسرة؛ كقولك: مررت بزيد، والْجَزم بالسكون؛ كقولك: لَم يقم.

(وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ).

يعنِي أن الذي يُعرب بالْحَركات الأصل فيه ما تقدم، وخرج عن ذلك الأصل ثلاثة أشياء، الْحَركة فيها علامة الإعراب؛ لكنها على خلاف ذلك الأصل، وقد بينها بقوله:

(جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ) نصب بالكسرة.

(وَالاِسْمُ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ) خفض بالفتحة.

(وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ) جزم بِحذف آخره.

مثال نصب جَمع المؤنث السالِم: رأيت الهندات. فـ(الكسرة) فيه علامة النصب، وكان الأصل أن تكون علامة النصب فيه الفتحة.

ومثال خفض الاسم الذي لا ينصرف، نَحو: مررت بأَحْمَد. فـ(الفتحة) فيه علامة الخفض، وكان الأصل فيه أن يكون مَخفوضًا بالكسرة.

ومثال المضارع المعتل الآخر: لَم يَخش، ولَم يغز، ولَم يرم، فعلامة الجزم فِي هذه الأفعال حذف آخرها وهو: الألف من يَخشى، والواو من يغزو، والياء من يرمي، وكان الأصل فيها أن تكون مَجزومة بالسكون، فهذه المواضع الثلاثة خرجت عن ذلك الأصل المذكور.

وأما الذي يعرب بالْحُروف فقد بَيَّنــه بقوله:

(وَأما الَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوْفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذكَّرِ السَّالِمِ، وَالأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلاَنِ، وَتَفْعَلاَنِ، وَيَفْعَلُوْنَ، وَتَفْعَلُوْنَ، وَتَفْعَلِيْنَ).

هذه الأنواع الأربعة التي ذُكرت مُعربة بالْحُروف على خلاف الأصل.

قَوْلُهُ: **فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَتُنْصَبُ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.**

مثال ذَلِكَ: قام الزيدان. فالزيدان: مرفوع، وعلامة رفعه الألف.

ورأيت الزيدين. فالزيدين: منصوب، وعلامة نصبه الياء.

ومررت بالزيدين. فالزيدين: مَخفوض، وعلامة خفضه الياء أيضًا.

قوله: **وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.**

مثال ذَلِكَ: قام الزيدون. فالزيدون: مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ورأيت الزيدين. فالزيدين: منصوب، وعلامة نصبه الياء.

ومررت بالزيدين. فالزيدين: مَخفوض، وعلامة خفضه الياء أيضًا.

قَوْلُهُ: **وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخفَضُ بِالْيَاءِ.**

مثال ذَلِكَ: قام أبوك. فأبوك: مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ورأيت أخاك. فأخاك: منصوب، وعلامة نصبه الألف.

ومررت بِحَميك. فحميك: مَخفوض، وعلامة خفضه الياء.

وَأَمَّا الأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّوْنِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

والأفعال الْخَمْسَة هي: كل فعل مُضَارع اتصل به ألف تثنية، أو ضمير جَمع، أو ياء الواحدة المخاطبة، وقد تقدم ذلك فِي علامات الإعراب.

ومثال ذلك: يضربان. فيضربان: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون.

ولن يضربوا. فيضربوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون.

ولَم تضربي. فتضربي: فعل مضارع مَجزوم، وعلامة جزمه حذف النون.

بَابُ الأَفْعَالِ

إنَّما قدم باب الأفعال؛ لأن أكثر الأبواب الَّتي يذكرها مبنية على الأفعال.

قوله: (**الأَفْعَالُ ثَلاثَةٌ مَاضٍ وَمُضَارِعٌ وَأَمْرٌ نَحْوَ ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ**).

يعنِي: أن الأفعال مَحصورة فِي الأقسام الثلاثة التي ذكرها.

قوله: (**فَالْمَاضِي مَفْتُوح الآخِرِ أَبَدًا**).

مثاله: قام، وقعد، وانطلق، واستخرج، ونَحو ذلك.

وقوله: (أبدًا) يعني: ما لَم يتصل به ضمير متكلم أو مُخاطب، فإنه يكون حينئذ آخره ساكنًا نَحو: ضربت، وضربنا، وضربت، وما أشبهها، وكذلك إذا اتصل به واو ضمير الغائب فإنه يكون آخره مضمومًا نَحو: ضربوا.

قوله: (**وَالأَمْرُ مَجْزُوْمٌ أَبَدًا**).

يريد بالْجَزم أن يكون مبنيًا على السكون نَحو: اضرب، واقعد، وانطلق، وهذا إذا كان آخره حرف صحة.

وأما إذا كان آخره حرف علة، فهو مبني على حذف آخره نَحو: اغز، واخش، وارم.

قوله: (**وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِه إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوْعٌ أَبَدًا**).

يعنِي: أن المضارع ما كان في أوله أحد هذه الأحرف المجموعة في قولك: (أنيت) وهي: (الْهَمزة) وتدل على المتكلم وحده نَحو: أعوذ بالله.

و(النون) وتدل على المتكلم وحده أو معه غيره نَحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. أو المتكلم المعظم نفسه، نَحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ﴾ [يس: ١٢].

و(الياء) وتدل على الغائب نَحو: يقوم زيد.

و(التاء) وتدل على الْخطاب، نَحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]. ومعنى أنيت: أدركت.

وقوله: (وهو مرفوع أبدًا) يعني: أن المضارع مرفوع أبدًا، نَحو: يقوم، وينطلق.

قوله: (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، أَوْ جَازِمٌ).

يعني: يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه.

قوله: (فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلاَمُ كَيَ، ولاَمُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوِ وَأَوْ).

النواصب فِي الحقيقة إنَّما هي: أن، ولن، وإذن، وكي، وما بعدها ينصب بإضمار (أن) بعده.

ولكن نُسب النصب إليها تقريبًا للمبتدي.

ومثال النصب بـ(أن) قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومثال النصب بـ(لن) قوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج: ٣٧].

ومثال النصب بـ(إذن) قولك مُجيبًا لزائرك: إذًا أكرمك.

ومثال النصب بـ(كي) قوله تعالى: ﴿كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

ومثال النصب بـ(لام كي) قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨].

ومثال النصب بـ(لام الجحود) قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ومثال النصب بـ(حَتَّى) قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللهِ﴾ [الرعد: ٣١].

ومثال النصب بـ(الجواب بالفاء) قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

ومثال النصب بـ(الواو) قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

ومثال النصب بـ(أو) قول الشاعر(١):

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنَاكَ إِنَّمَا ... نُحاول مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرا(٢)

(١) الشاعر: امرؤ القيس.

(٢) البحر: الطويل.

قوله: (وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ هِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلاَمُ الأَمْرِ، وَالدُّعَاءِ، وَلاَ فِي النَّهْيِ، وَالُّدعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْ مَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَةً).

هذه ثَمانية عشر منها ستة تَجزم فعلاً واحدًا، وهي: لَم، ولَما، وألَم، وألَما، ولام الأمر، والدعاء، ولا فِي النهي، والدعاء، وباقيها يَجزم فعلين.

فمثال الْجزم بـ(لَم) قوله تعالَى: ﴿لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومثال الْجَزم بـ(لَما) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال الْجَزم بـ(ألَم) قوله تعالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١].

وألَم وألَما هي (لَم، ولَمَّا) دخلت عليهما هَمزة الاستفهام، فكررها معها تقريبًا للمبتدي.

ومثال الْجزم بـ(أَلَمَّا) قول الشاعر(١):

عَلَى حِيَن عَاتَبتُ الَمشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ(٢)

=

الْمُنَاسبة: قاله لعمرو بن قميئة اليشكري حين استصحبه في مسيره إِلَى قيصر ليستفديه على بني أسد، وقبله:

بكى صاحِبي لَما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

الشاهد فيه: نصب (نَموت) بإضمار (أن)؛ لأنه لَم يرد في البيت معنى العطف، وإنَّما أراد أنه يُحاول طلب الملك إلا أن يَموت فيعذره الناس.

ويروى: (فَتُعْذَرَا)؛ أي: تبلغ العُذر.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٤٧/٣) هذا باب بأو، وديوان امرئ القيس (٦٦)، والخصائص لابن جني (٦٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٢/٧، ٢٣)، الأشموني (٢٩٥/٣)، وخزانة الأدب (٦٠١/٣).

(١) الشاعر هو: النابغة الذبياني. أحد فحول الشعراء الْجَاهليين.

(٢) البحر: الطويل.

اللغة: عاتبت: لُمتُ في تسخط. الْمَشيب: الشيب. الصِّبا -بكسر الصاد-: الصبوة، وهي الْمَيل إِلَى شهوات النفس، واتباع لذائذها. أصحُ: فعل مضارع من الصحو، وهو في الأصل ضد السكر. وازعُ: زاجر.

=

ومثال الجزم بـ(لام الأمر) قوله تعالَى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

ومثال الجزم بلام الدعاء قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

والفرق بين الأمر، والدعاء: أن الأمر لِمن هو دونك، والدعاء لِمن هو أعلى منك.

ومثال الجزم بـ(لا فِي النهي) قوله تعالى: ﴿لاَ تَخَفْ وَلاَ تَحْزَنْ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

ومثال الجزم بـ(لا في الدعاء) قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومثال الجزم بـ(إن) قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦].

ومثال الْجَزم بـ(ما) قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

ومثال الجزم بـ(من) قوله تعالَى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ﴾ [النساء: ١٢٣].

ومثال الْجَزم بـ(مهما) قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ومثال الجزم بـ(إذما) قولك: إذما تقم أقم معك.

ومثال الجزم بـ(أي) قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

ومثال الجزم بـ(متَى) قولك: مَتَى تَخرج أخرج معك.

ومثال الجزم بـ(أين) قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

ومثال الجزم بـ(أنَّى) قولك: أنى تذهب أذهب معك

ومثال الجزم بـ(حيثما) قولك: حيثما تذهب أذهب معك.

ومثال الْجَزم بـ(كيفما) قولك: كيفما تَجلس أجلس معك.

* * * *

=

الشاهد فيه: قولهُ: (على حين عاتبت) فإنه يروى بِجَرِّ حين، على أنه معرب تأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويروى بفتحه، على أنه مبني على الفتح في مَحل جر، والجملة التي أضيف إليها حين جُملة فعلية فعلها ماض، والفعل الماضي مبني كما علمت مِمَّا سبق، فدلَّ ذلك على أن كلمة (حين) ونحوها إذا أضيفت إلَى مبني جَاز فيها وجهان، لكن البناء أرجح؛ لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث. وبيان ذلك أن المضاف إذا كان مذكرًا أو المضاف إليه مؤنثًا، جاز في المضاف وجهان: أحدهُمَا: التذكير نظرًا إلَى أصله. والثاني: التأنيث نظرًا إلَى المضاف إليه.

الْمَصَادر: شرح ابن عقيل للألفية رقم (٢١٤)، وأوضح المسالك لابن هشام رقم (٣٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص١١٢) رقم (٢٥).

بَابُ
مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

لَمَّا فرغ من الأفعال مرفوعها، ومنصوبها، ومَجزومها شرع فِي الأَسْمَاء وبدأ بالْمَرفوعات؛ لأنَّها عُمْدة الباب.

قوله: (الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ هِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُوْلُ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، وَاسِمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِها، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيْدُ، وَالْبَدَلُ).

فهذه عشرة والتوابع منها أربعة: وقد أفرد لكل واحد منها بابًا، وبدأ بباب الفاعل فقال:

بَابُ الْفَاعِلِ

أي: هذا باب ذكر فيه أحكام الفاعل.

قوله: (الْفَاعِلُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُوْرُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ).

فُهِمَ منه أن الفاعل لا يكون إلا اسْمًا، ولا يكون فعلاً، ولا حرفًا.

وفُهِمَ من قوله: (الْمَذْكُور قبله فعله) أن الفاعل لا يكون إلا متأخرًا عن فعله، ولا يتقدم عليه.

قوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ. فَالظَّاهِرُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُوْمُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُوْمُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُوْنَ، وَيَقُوْمُ الزَّيْدُوْنَ، وَقَامَ أَخُوْكَ، وَيَقُوْمُ أَخُوْكَ).

يعنِي: أن الفاعل مَحصور فِي قسمين:

ظاهر ومضمر ثُمَّ مَثَّل للظاهر بأربعة مثل:

الأول: قام زيد، ويقوم زيد، فأتى بالفاعل مفردًا، ونوّع الفعل إِلَى نوعين: ماضٍ وهو: (قام)، ومضارع وهو: (يقوم).

الثاني: قام الزيدان، ويقوم الزيدان، فأتى بالفاعل مثنى، ونوّع الفعل أيضًا إِلَى ماضٍ

ومضارع.

الثالث: قام الزيدون، ويقوم الزيدون، فأتى بالفاعل جمعًا، ونَوع الفعل أيضًا إِلَى ماضٍ ومضارع.

الرابع: قام أخوك، ويقوم أخوك، فأتى بالفاعل مع الفعلين من الأسْمَاء الْخَمْسَة.

وهذا كله تقريب منه للمبتدى.

قوله: (وَالْمُضْمَرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ).

الفاعل فِي هذه الأمثلة كلها ضمير وهو مبني لا يظهر فيه الإعراب.

فـ(التاء) فِي ضربت ضمير المتكلم وحده.

و(نا) في ضربنا ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه.

و(التاء) المفتوحة في ضربت للمخاطب الواحد المذكر.

و(التاء) المكسورة في ضربت للمخاطبة الواحدة المفردة المؤنثة.

والضمير في (ضربتما) للمثنى المخاطب مذكرًا كان، أو مؤنثًا.

والضمير في (ضربتم) للجمع المذكر.

والضمير في (ضربتن) للمخاطبات.

والضمير في (ضرب) للواحد الغائب المذكر، وهو: مستتر فإذا قلت: زيد ضرب، ففي (ضرب) ضمير مستتر تقديره: (هو)، ولا يتكلم به؛ فلو قلت: (زيد ضرب هو)، لَم يكن (هو) فاعلاً لضرب، بل (هو) توكيد لذلك الضمير المستتر الذي هو فاعل.

وكذلك ضربت إذا قلت: (هند ضربت) ففي (ضربت) ضمير مستتر وهو الفاعل، ولا يَجوز إظهاره، والألف فِي (ضربا) للمثنَى الغائب، و(الواو) فِي ضربوا للجمع الغائب، و(النون) فِي ضربن للجمع الغائب المؤنث، وكان حقه أن يقول بعد ضربا ضربتا، كما قال بعد ضرب ضربت؛ لأن الفعل إذا أُسْنِدَ لضمير تثنية المؤنث لَحقته التاء نَحو: (الْهندان ضربتا).

* * * *

بَابُ
الْمَفْعُوْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

إنَّما أتى بِهذا عقب باب الفاعل؛ لأن حُكْمه كحكم الفاعل فِي وجوه كثيرة.

قوله: (وَهُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوْعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ).

يعنِي: أن المفعول الذي لَم يُسم فاعله، إنَّما يكون مرفوعًا إذا لَم يذكر فاعله.

ولذلك قيل فيه: الْمَفعول الذي لَم يُسَمَّ فاعله؛ أي: لَم يُذكر فاعله فلو ذكر فاعله لكان المفعول منصوبًا.

قوله: (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ).

يعني: أنك إذا أردت أن تبني الفعل لِمَا لَم يُسَم فاعله، فلابد لك من أن تغير أوله، والْحَرف الذي قبل آخره.

فإن كان الفعل مَاضيًا ضممت أوله، وكسرت ما قبل آخره فتقول فِي ضَرَبَ: ضُرِبَ. وفي استَخْرَجَ: استُخرِجَ. وفي شَرِبَ: شُرِبَ. فالكسرة التي كانت فِي الراء من (شَرِب) غير الكسرة التي فِي الراء من (شُرِب).

وإن كان الفعل مضارعًا ضُمَّ أوله، وفتح الحرف الذي قبل آخره، فتقول في يَضْرِبُ: يُضْرَبُ. وفي يَستَخرِجُ: يُستَخرَجُ. وفي يَشْرَبُ: يُشْرَبُ. والفتحة التي كانت في (يَشْرَبُ) غير الفتحة التي في (يُشْرَبُ).

قوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ). هذا مثل ما تقدم في الفاعل.

قوله: (فَالظَّاهِرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو).

فضرب: فعل ماضٍ مبني لِمَا لَم يُسمَّ فاعله، ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وزيد مفعول لَمْ يُسمَّ فاعله.

ويكرم: فعل مضارع مبني لِمَا لَم يُسمَّ فاعله؛ لانضمام أوله وفتح ما قبل آخره، وعمرو مفعول لَم يُسَمَّ فاعله.

وكذلك ضرب الزيدان، ويضرب الزيدان، وضرب الزيدون، ويضرب الزيدون،

وأكرم أخوك، ويكرم أخوك.

قوله: (وَالْمُضْمَرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

من بقية الأمثلة كـ(ضربت، وضربتما، وضربتم، وضربتن، وضرب، وضربت، وضربا، وضربتا، وضربوا، وضربن).

وإنَّما اقتصر على الأمثلة الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها فِي باب الفاعل، ولا يظهر فِي المضمرات إعراب لأنَّها مبنية كما تقدم فِي الفاعل.

* * * *

بَابُ
الْمُبْتَدأ والخبر

قوله: (الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوْعُ العَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللفظية).

عنِيَ بالعوامل: نواسخ الابتداء، وغيرها من العوامل كقولك: قام زيد، فزيد: اسم مرفوع؛ لكنه غير عار عن العوامل؛ لأن (قام) عامل، وكذلك: كان زيد قائمًا، فزيد ليس بِمبتدا؛ لأنه ليس عاريًا عن العوامل.

قوله: (وَالْخَبَرُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ).

يعنِي: أن الْخَبر أيضًا مرفوع، وهو مسند إلَى المبتدأ؛ أي: مُخبر به عنه ثُمَّ مَثَّل ذلك.

قوله: (نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ).

فزيد: مبتدأ؛ لأنه اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية، وقائم: خبره؛ لأنه اسم مرفوع مسند إلَى المبتدأ، ثُمَّ مَثَّل أيضًا بالْمُثنى والْمَجْمُوع.

فقال: (وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ).

فالزيدان: مبتدأ؛ لأنه اسم مرفوع بالألف عار عن العوامل، وقائمان: خبره؛ لأنه مسند إليه، وكذلك الزيدون قائمون.

قوله: (وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ؛ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ).

يعنِي المثل المتقدمة؛ لأن المسند إليها ظاهر.

قوله: (وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ اسْمًا، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُم، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ).

المبتدأ إذا كان ضميرًا، ينحصر فيما ذكر فـ(أنا) ضمير المتكلم وحده. و(نَحن) ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه. و(أنت) ضمير الواحد المخاطب. و(أنتِ) ضمير الواحد المخاطبة. و(أنتما) ضمير المثنى المخاطب، ويشترك فيه المذكر والمؤنث. و(أنتم) للمخاطبين المذكرين. و(أنتن) للمخاطبات المؤنثات.

و(هو) للواحد الغائب. و(هي) للواحدة الغائبة. و(هُمَا) للمثنى الغائب، ويشترك فيه المذكر والمؤنث. و(هم) للغائبين المذكرين. و(هن) للغائبات المؤنثات.

قوله: (نَحْوَ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ).

فأنا: مبتدأ. وقائم: خبره، وكذلك نَحن: مبتدأ. وقائمون: خبره.

قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

استغنى بتمثيل المتكلم عن تَمثيل ما بقي، ومثال ما بقِي: أنت قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، ويشارك المذكر فِي ذلك المؤنث نَحو: أنتما قائمتان إذا خاطبت المؤنثتين، وأنتم قائمون، وهن قائمات.

فالْمُبتدأ فِي هذه الوجوه كلها مبني لا يظهر فيه إعراب؛ لأن الضمائر كلها مبنية.

قوله: (وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ).

المفرد فِي هذا الباب ما ليس بِجملة، ولا شبيهًا بِها، وغير المفرد: الْجملة، وشبهها وهو الظرف والْمَجرور.

قوله: (فَالْمُفْرَدُ نَحْوَ: زَيْدٌ قَائِمٌ).

فزيد: مبتدأ. وقائم: خبره، وهو مفرد؛ لأنه ليس بِجملة. وكذلك: الزيدان قائمان. والزيدون قائمون، والْهندات قائمات، فالْخبر فِي هذه المثل كلها مفرد، وإن كان مثنى، أو مَجموعًا؛ لأنه ليس بِجملة.

قوله: (وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُوْرُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ،

وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ).

الْمجرور والظرف شبيهان بالْجملة وهُمَا يتعلقان بِمحذوف تقديره: كائن، أو مستقر، أو كان، أو استقر فيرجعان بالتقدير إِلَى المفرد إن قُدِّر: كائن أو مستقر، وإِلَى الْجُملة إن قُدِّر: كان، أو استقر؛ فإن كان أو استقر فعلان، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على المبتدأ فهي جُملة فعلية.

وقوله: (والفعل مع فاعله) هذه هي الجملة الفعلية. (والمبتدأ مع خبره) هذه هي الْجُملة الاسْمية، ثُمَّ مثل الأربعة الأشياء التي ذكرها فقال:

نَحْوَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ).

هذا مثال لوقوع الْخبر بالْجَار والْمَجْرور.

(وَزَيْدٌ عِنْدَكَ) هذا مثال لوقوعه بالظرف.

(وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) هذا مثال لوقوعه بالفعل مع فاعله، وقد تقدم أن ذلك يسمى الْجملة الفعلية.

(وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ) هذا مثال لوقوعه بالمبتدأ مع خبره، ويسمى أيضًا بالْجملة الاسْمية، فزيد: مبتدأ. وجاريته: مبتدأ ثان. وذاهبة: خبر المبتدأ الثاني، والْجُملة من المبتدأ الثاني وخبره فِي موضع رفع خبر المبتدأ الأول.

ولابد فِي الْجُملَة إذا وقعت خبر المبتدأ اسْمية كانت، أو فعلية من ضمير فيها يعود على المبتدأ فالضمير فِي الْجملة الفعلية (الْهَاء) من (أبوه)، وفِي الْجملة الاسْمية (الْهَاء) من (جاريته).

* * * *

بَابُ
الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر

لَمَّا فَرغَ من المبتدأ والْخَبر تكلم على العوامل الداخلة على المبتدأ والْخَبر.

فقال: (وَهِيَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا). وبدأ بكان وأخواتِها.

فقال: (فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا؛ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ).

يعني: أَنَّها ترفع ما كان مبتدأ على أنه اسْمها، وتنصب خبره على أنه خبرها؛ كقولك: (كان زيد قائمًا)، وأصله: زيد قائم. فزيد: مبتدأ. وقائم: خبره؛ فلما دخلت كان رفعت ما كان مبتدأ، ونصبت ما كان خبرًا.

قوله: (وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَازَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيءَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ).

فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها ترفع الاسم، وتنصب الخبر وهي على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثَمانية: كان وليس وما بينهما.

وقسم يعمل بشرط تقدم النفي، أو النهي وهي: زال، وبرح، وما بينهما؛ ولذلك أتى بِها مقترنة (بِما) النافية.

وقسم يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهي: دام؛ ولذلك مثل به مقترنًا بـ(ما).

قوله: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوَ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ).

لَمَّا ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي فقال: كان، وأمسى، وأصبح...إِلْخ. نَبَّه هُنَا عَلَى أنَّ مَا تصرف منها نَحو: الْمضارع، والأمر، يعمل عمل الماضي، فيرفع الاسم، وينصب الْخبر. فتقول: يكون زيد قائمًا، وكن منطلقًا. ففي (كن) ضمير مستتر هو اسم كن، و(منطلقًا) خبره. وتقول أيضًا: يصبح زيد منطلقًا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

و(أصبح قائمًا) ففي أصبح ضمير مستتر هو اسْمه. وقائمًا: خبره.

وفُهِمَ من قوله: (وما تصرف منها)؛ أن منها متصرف، وغير متصرف، ومعنى التصرف هنا: أنه يستعمل منه المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر.

وغير المتصرف هو: الذي لا يستعمل منه إلا الماضي، وكلها متصرفة إلا(ليس، ودام) فإِنَّهما لازمان لفظ الْمَاضي.

قوله: (تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

وكذلك تقول: يكون زيد قائمًا، وكن منطلقًا، ولَم يزل زيد قائمًا، ولَم يزل عمرو ومنطلقًا، ولَم ينفك بكر منطلقًا، ولَم يبرح عبد الله ضاحكًا، ولا أكلمك مادام زيد قائمًا؛ أي: مدة قيام زيد.

ولَمَّا فَرغ من كان وأخواتِها شرع فِي، إن وأخواتِها.

فقال: (وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ).

يعني: أن (إن) تعمل عكس كان؛ لأن كان ترفع الاسم، وتنصب الخبر، و(إن) تنصب الاسم، وترفع الْخبر، وأصل ما دخلت عليه إن المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد قائم.

فإذا دخلت (إن) نصبت ما كان مبتدأ على أنه اسْمها، ورفعت ما كان خبرًا على أنه خبرها.

قوله: (وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ).

فهذه ستة أحرف لا زائد عليها، وهي كلها مستوية فِي نصب الاسم، ورفع الْخبر.

وقوله: (تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

من بقية المثل فتقول: أعجبني أن زيدًا منطلق، وكأن زيدًا البدر، وما قام زيد لكن عمرًا قائم، ولعل بكرًا قادم.

قوله: (وَمَعْنَى إِنَّ، وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلاِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَرجِّي وَالتَّوَقُّعِ).

ذكر فِي هذا الفصل معاني هذه الْحُروف:

فذكر أن معنى (إن) المكسورة الهمزة، و(أن) المفتوحة الْهَمزة للتوكيد، والفرق بينهما: أن (إن) المكسورة الهمزة مع اسْمها وخبرها فِي موضع الْجُملة، و(أن) المفتوحة الهمزة فِي موضع المفرد، تُقَدر مع اسْمها وخبرها بالمصدر؛ نَحو: أعجبنِي أن زيدًا منطلق. أي: عجبتُ من انطلاق زيد. وذكر أن (لكن) للاستدراك، ولذلك لابد لَهَا من أن يتقدمها كلام يستدرك بِها غيره، ويكون ما بعدها مُخالفًا لِمَا قبلها نَحو: ما قام زيد

لكن عمرًا قائم.

و(كأن) للتشبيه نَحو: كأن زيدًا أسد، وأصل الكلام قبيل دخولِها إنَّ زيدًا كالأسد، فقَدَّم كاف التشبيه للاعتناء به فدخلت على (إن) وفتحت هَمزتَها اصطلاحًا للفظ، و(ليت) للتمني كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣].

و(لعل) للترجي، نَحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وللتوقيع نَحو: لعل الْحبيب قادم، والفرق بين ليت، ولعل: أن ليت يتمنى بِها ما يُمكن وقوعه، وما لا يُمكن نَحو: ليت الشباب يعود. ولعل لا يترجى بِها إلا ما يُمكن وقوعه؛ فلا يَجوز أن يُقال: لعلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ.

ولَمَّا فرغ من إن وأخواتِها انتقل إلَى ظننت وأخواتِها.

فقال: (وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولاَنِ لَهَا).

يعنِي: أن ظننت وأخواتِها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معًا، فأصل الكلام قبل دخولِها: زيد قائم، فإذا أدخلت عليهما ظننت تقول: ظننت زيدًا قائمًا.

فإن قلت: هذا الفصل إنَّما تعرض فيه للمرفوعات، وإنَّما ذكر فيه باب كان وأخواتِها، وباب إن وأخواتِها؛ لأن اسم (كان) مرفوع، وخبر (إن) مرفوع فما وجه ذكره معهما باب ظننت وليس فِي الجزأين بعدها مرفوع؟

قلت: هو كذلك إلا أنه لَمَّا ذكر العوامل الداخلة على الْمُبتدأ والْخَبر، وكان باب ظننت منها ذكرها لذلك وإن كان الجزآن بعدها منصوبين.

وقوله: (وَهِيَ ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ).

ذكر من هذا الباب عشرة أفعال وهي على ثلاثة أقسام:

١- قسم يفيد رجحان وقوع المفعول الثاني وهو: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، وكلها بِمعنَى: ظننت.

٢- وقسم يفيد تَحقيق وقوعه وهو: رأيت، وعلمت، ووجدت.

٣- وقسم يفيد التصيير والتحويل، وهي: اتخذت، وجعلت.

وما بقي إلا سَمعت، وقد أغرب المؤلف بذكرها فِي هذا الباب، وهو فِي ذلك تابع لأبي علي الفارسي فإنه قال: «إذا دخلت على ما يسمع تعدت إِلَى مفعول واحد نَحو: سَمعت كلام زيد. وإذا دخلت على ما لا يسمع تعدت إِلَى مفعولين نَحو: سَمعت زيدًا يتكلم». ونوزع الفارسي في ذلك ومِمَّن ردّ عليه أبو مُحَمَّد بن السِّيد[1]، وكلها مستوية فِي الدخول على المبتدأ والْخَبر وفِي نصبها مفعولين.

قوله: (تَقُوْلُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ).

فأتى لِمثلين ومثل ذلك: علمت عمرًا أخاك، وخلت بكرًا غلامك.

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥].

وأمثلة باقيها سهل.

* * * *

بَابُ النَّعْتِ

لَمَّا فَرغ من الْمَرفوعات شرع فِي توابعها، وبدأ بالنعت فقال:

(النَّعْتُ تَابِعٌ لِمَنْعُوْتِهِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيْفِهِ، وَتَنْكِيْرِهِ).

اعلم أن النعت على قسمين: **حقيقي وسببي.**

فالْحقيقي: يتبع منعوته فِي أربعة من عشرة وهي: واحد من الرفع والنصب والخفض، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والْجَمع.

فتقول: قام رجل عاقل. فـ(عاقل) نعت لرجل وهو تابع له في الرفع وهو واحد من الرفع والنصب والخفض، وتابع له في التنكير وهو واحد من التنكير والتعريف، وتابع له في التذكير وهو واحد من التذكير والتأنيث، وتابع له فِي الإفراد، وهو واحد من الإفراد

(١) أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحمد بن السِّيد البطليوسي، إمام من أئمة النحو، وعَلَم من أعلام اللغة والأدب فهو أندلسي ولد سنة (٤٤٤هـ)، وتوفي سنة (٥٢١هـ)، من مؤلفاته الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري.

والتثنية والجمع.

والسببي: يتبع منعوته في اثنين من خَمسة: فِي واحد من الرفع والنصب الجر، وفي واحد من التعريف والتنكير، ولا يلزم أن يتبعه فيما بقي.

تقول: مررت برجل قائمة أمه. فقد تبعه في الخفض، وهو واحد من الرفع والنصب والجر، وفي التنكير وهو واحد من التنكير والتعريف، ولَم يتبعه في التذكير؛ لأن (رجلاً) مذكر، و(قائمة) مؤنث.

وكذلك تقول: مررت برجلين قائم أبوهُمَا، فهو تابع له أيضًا فيما ذكر. ولَم يتبعه في التثنية، وهذا الذي ذكر المؤلف في قوله: (تابع لِمنعوته في رفعه ونصبه...)إلخ. يلزم في كل نعت حقيقيًا كان، أو سببيًا ولذلك اقتصر عليه ليشمل قسمي النعت ثُمَّ مَثَّل بالْحَقيقي؛ لأنه الأصل فِي النعت فقال:

(تَقُوْلُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ).

ولَمَّا ذكر أن النعت تابع للمنعوت فِي تعريفه وتنكيره احتاج إِلَى بيان المعرفة والنكرة وبدأ بالْمعرفة فقال:

(وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ الاِسْمُ الْمُضْمَرُ نَحْوَ: أَنَا، وَأَنْتَ، والاسْمُ العَلَمُ نَحْوَ: زَيْدٍ، وَمَكَّةَ، والاسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوَ: هَذَا، وَهذِهِ، وَهَؤُلاَءِ، والاسْمُ الَّذي فِيْهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ نَحْوَ: الرَّجُلِ، وَالْغُلاَمِ، وَمَا أُضِيْفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذه الأَرْبَعَةِ).

بدأ بالمضمر؛ لأنه أعرف الْمَعارف وهو مَحصور فِي أحد وستين ضميرًا، وقد ذكر بعضها فِي باب الفاعل، وفي باب الْمُبتدأ، وسيذكر بعضها أيضًا فِي باب المفعول به، وثَنَّى بالاسم العلم، وهو: مَا عين مسماه مُطلقًا، وهو على ثلاثة أقسام:

علم الأشخاص: نَحو: زيد، وعمر.

وعلم الأماكن: نَحو: مكة، وفاس.

وعلم الأجناس: نَحو: أسامة لِجنس الأسد، وذؤالة لِجنس الذئب.

وثلث بالْمُبْهم وعنى به اسم الإشارة وهو على ثلاثة أقسام:

قريب: نَحو: هذا.

ومتوسط: نَحو: ذاك.

وبعيد: نَحو: ذلك.

وربع بالاسم الذي فيه الألف واللام وهو أيضًا على ثلاثة أقسام:

ما فيه الألف واللام للحضور نَحو: خرجت فإذا الأسد، ومنه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائدة: ٣].

وما فيه الألف واللام للعهد كقوله تعالَى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝١٥ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المُزمل: ١٥، ١٦].

ومـــا فيه الألف واللام للجنس كقوله تعالَى: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. أي: جنس الإنسان.

وختم بالْخَامس وهو: ما أضيف إلَى واحد من هذه الأربعة، وهذا الترتيب الذي ذكره المؤلف مقصوده به تقديم الأعرف فالأعرف. فإن الضمير أعرف المعارف، ثُمَّ العلم، ثُمَّ اسم الإشارة، ثُمَّ ذو الألف واللام، وما أضيف إلَى واحد من هذه الأربعة فهو فِي مرتبته من التعريف إلا الْمضاف إلَى الضمير فإنه فِي مرتبة العلم فـ(غلامك) فِي مرتبة العلم، و(غلام زيد) فِي مرتبة العلم أيضًا، و(غلام هذا) فِي مرتبة اسم الإشارة، و(غلام الرجل) فِي مرتبة ذي الألف واللام.

ثُمَّ انتقل إلَى النكرة فقال:

(وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لاَ يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ).

يعنِي: أن النكرة عامة بِخلاف المعرفة فإنَّها لتعيين مسماها، ومعنى (شائع فِي جنسه): أن قولك: (رجل) لا يَخص واحدًا من الرجال، بل هو صَادق على كُل فرد من أفراد الرجال. وهو معنَى قوله: (لا يَختص به واحد دون آخر).

قوله: (وَتَقْرِيْبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَيْهِ نَحْوَ: الرَّجُلِ، وَالفَرَسِ).

يعنِي: تقريبه على المبتدى فقولك: (رجل) نكرة؛ لأنه يصلح معه دخول الألف

واللام عليه، فتقول: (الرجل)، وهذا، وأنا ونَحوهُما، وزيد من الْمَعَارف لا من النكرات؛ لأنَّها لا يصلح معها دخول الألف واللام عليها فلا تقول: الهذا، ولا الزيد.

* * * *

بَابُ العَطْفِ

يعني عطف النسق وهو العطف بأحد الْحُروف الَّتِي وضعتها العرب لذلك وهي عشرة قد بينها بقوله:

(وَحُرُوْفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلاَ، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ).

أما (الواو): فإنَّها تشرك فِي اللفظ والْمَعْنَى، ولا تدل على ترتيب فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل أن يكون زيد قام قبل عمرو، أو عمرو قبل زيد، أو قاما معًا فِي زمان واحد.

وأما (الفاء): فتشرك ما قبلها مع ما بعدها فِي الإعراب والمعنى؛ إلا أن فيها ترتيبًا وتعقيبًا لكن من غير مهلة.

فإذا قلت: قام زيد فعمرو؛ فالْمعطوف بِها وهو (عمرو) قام بعد زيد، وليس بينهما مهلة.

وأما (ثُمَّ) فإنَّها تشرك فِي الإعراب والْمَعْنَى، وتدل على الترتيب والمهلة.

فإذا قلت: قام زيد ثُمَّ عمرو، فعمرو قام بعد زيد، وبينهما مهلة.

وأما (أو): فإنَّها لأحد الشيئين، أو الأشياء فإذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالقائم أحدهُما غير معين.

وأما (أم): فيعطف بِها بعد هَمزة التسوية كقوله تعالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. أو بعد هَمزة يقدر ما بعدها مع ما قبلها بكلام واحد نَحو: أزيد قام أم عمرو، أزيد قام أم عمرو؛ أي: أيهما قام.

وأمَّا (بل): فيعطف بِها بعد الإيْجَاب تقول: قام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو دون زيد، وبعد النفي تقول: ما قام زيد بل عمرو، فالقائم أيضًا عمرو دون زيد.

وأما (لا): فيعطف بِها بعد الإِيْجَاب نَحو: قام زيد لا عمرو، فالقائم زيد دون عمرو، وبعد الأمر نَحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، فزيد هو الْمَأمور بضربه دون عمرو، وبعد النداء نَحو: يا زيد لا عمرو، فالْمُنَادي زيد لا عمرو.

وأما (لكن): فيعطف بِها بعد النفي نَحو: ما قام زيد لكن عمرو، فالقائم عمرو دون زيد، وبعد النهي نَحو: لا تضرب زيدًا لكن عمرًا. فزيد هو المنهي عن ضربه دون عمرو.

وقوله: (وحَتَّى فِي بعض المواضع) يعنِي: أن العطف بِحتَّى قليل نَحو: (قام القوم حتى زيد). والأكثر فيها أن تكون حرف جر، أو حرف ابتداء.

قوله: (**فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ**).

فهم من كونه لَم يشترط في المعطوف ما اشترط فِي النعت، من موافقته لِمنعوته فِي التعريف والتنكير، أنه يَجوز عطف المعرفة على النكرة، وعطف النكرة على المعرفة؛ نَحو: قام زيد ورجل، وقام رجل وزيد.

وفُهِمَ من قوله: (أو على مَجزوم جزمت) أنه يَجوز عطف الفعل على الفعل؛ لأن الْجَزم لا يكون إلاَّ فِي الأفعال.

قوله: (**تَقُوْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**).

هذا مثال لعطف الْمرفوع على الْمَرفوع.

(**وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا**).

هذا مثال لعطف المنصوب على المنصوب.

(**وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو**).

هذا مثال لعطف المخفوض على المخفوض.

ومثال عطف الْمَجْزُوم على الْمَجزوم: (زيد لَم يقم، ولَم يَخرج).

* * * *

بَابُ التَّوْكِيدِ

(التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ).

فُهِمَ من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نَكرة بِخلاف النعت.

قوله: (ويَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ).

هَذَا هو الذي يَدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، فإن قلت: (قام زيد) احتمل أن تكون نسبة القيام إِلَى زيد حقيقة، وأن تكون مَجازًا، فيكون زيد لَم يَقُم، وإنَّما قام من هُو من نسبته وجهته.

فإذا قلت: (قام زيد نفسه، أو عينه) تعين أن يكون هو القائم بنفسه.

قوله: (وَكُلٌّ وأَجْمَعُ).

هذا هو القسمُ الذي يدلُّ على الإحاطةِ والشمول. فإذا قلت: (جاء الجيشُ) احتمل أن يكون جاء الجيش كله، أو جاء بعضه.

فإذا قلت: (أجْمع) أفاد الإحاطة والشمول، وأن الجيش جاء كله.

كذلك تقول: (جاء الجيش أجْمَع) أي: كله.

قوله: (وتَوَابِعُ أَجْمَعَ).

تَوابعُ أجْمَع هي: (أَكْتع، وأبْصَع، وأَبْتَع). فتقول: (جاء الجيشُ كله أجْمَع أكتع أبصع أبتع)، (وقام القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)، (ومررتُ بالقوم كلهم أجْمَعين أكتعين أبصعين أبتعين).

* * * *

بَابُ الْبَدَلِ[1]

قوله: (إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ).

هو تصريح بأن البدل[2] يكون فِي الاسْمَين، وفِي الفعلين.

وقوله: (تبعه فِي جَميع إعرابه) يعني: فِي الرفع، والنصب، والْخَفض، والْجَزم، وفُهِمَ

---

(١) انظر: موضوع البدل في المراجع الآتية: ارتشاف الضرب (١٩٤٧/٥)، إرشاد السالك إِلَى حل ألفية ابن مالك (١١٣/٢) بتحقيقي.

(٢) البدل هو: تابع مستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون متبع. [ارتشاف الضرب (١٩٦١/٤)].

من اقتصاره على الإعراب أنه يَجوز بدل الْمَعرفة من المعرفة، وبدل النكرة من النكرة والمعرفة، وبدل المعرفة من النكرة.

أقسام البدل:

قوله: (وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيءِ، وَبَدلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِ، وَبَدَلِ الاِشْتِمَالِ، وَبَدَلِ الْغَلَطِ).

يعنِي: أن البدل على أربعة أقسام لا زائد عليها ثم أتى لكل واحد منها بِمثال فقال:

(نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ).

١- فهذا مثال بدل الشيء من الشيء[1]، فإن زيدًا هو أخوك، وأخوك هو زيد.

(وَأَكَلْتُ الرَّغِيْفَ ثُلُثَهُ).

٢- هذا مثال بدل البعض من الكل[2]؛ لأن ثلث الرغيف بعضه.

(وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ).

٣- هذا مثال بدل الاشتمال؛ لأن زيدًا مشتمل على العلم، وأكثر ما يكون بالْمَصدَر كالمثال المذكور، وقد يكون بالاسم غير المصدر نَحو: سرق زيد ثوبه. ثُمَّ قال:

(وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ).

٤- هذا هو بدل الغلط، ولذلك قال:

(أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ).

يعنِي: أنك أردت أن تقول: رأيت الفرس، فغلطت فأبدلت زيدًا معه، ثُمَّ رجعت إلَى ما كنت أردت من ذكر الفرس فقلت: الفرس، والأحسن فِي هذا أن تأتي معه ببل فتقول: رأيت زيدًا، بل الفرس.

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (١٩٦٤/٤): «بدل موافق، وهو الذي يسمونه بدل كل من كُل، وبعض أصحابنا اصطلح عليه ببدل الشيء من الشيء، وإنَّما عدل مصطلح الْجُمهور؛ لوجود ذلك فِي ما لا يطلق عليه بدل كل من كل؛ كقوله تعالَى: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [ابراهيم: ١٤]».

(٢) انظر: بدل البعض من الكل: الكتاب (١٦٢/١)، ارتشاف الضرب (١٦٢/١).

بَابُ
مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

لَمَّا فرغ من مرفوعات الأسْمَاء، وتوابعها شرع فِي بيان منصوبات الأسْمَاء، وإنَّما خص ذلك بالأسْمَاء دون الأفعال؛ لأن الْمَرفوع والمنصوب من الأفعال تقدم فِي باب الأفعال.

قوله: (الْمَنْصُوَبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ).

ذكر في الترجَمة أن منصوبات الأسْمَاء خَمسة عشر؛ ثُمَّ لَمَّا ذكرها فِي الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت فِي أصل المؤلف وأظنه غلطًا ويُمْكن أن يكون الْخَامس عشر الذي تركه خبر (ما) الْحجازية.

قوله: (وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لاَ، وَالْمُنَادَى، الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا.

وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ).

هذه الأربعة عشر التي ذكرها قدم منها خبر (كان)، واسم (إن) فِي المرفوعات والتوابع للمنصوب الأربعة، وباقيها بوّب لكل واحد منه بابًا وبدأ بالمفعول به فقال:

بَابُ
الْمَفْعُولِ بِهِ

قوله: (وَهُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ).

يعنِي أن الْمَفْعُول به: هو الذي يقع به فعل الفاعل، وفعل الفاعل: هو المصدر الصادر عنه، ثُمَّ مَثَّل بقوله: (نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ).

فزيدًا: مفعول بـ(ضربت)، وقد وقع به الفعل الذي صدر من الفاعل وهو الضرب، وكذلك ركبت الفرس، فالفرس: مفعول به، وقد وقع به الفعل الصادر عن الفاعل وهو الركوب لَها.

قوله: (وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ. فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ). يعنِي من المثل المتقدمة.

قوله: (وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ. فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ).

فهذه اثنا عشر ضميرًا كلها متصلة وسُمِّيَت متصلة لاتصالِها بالفعل فضربني: فعل ماضٍ ومفعول، وهو ضمير المتكلم وحده. و(نا) فِي ضربنا ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، و(الكاف) فِي ضربك ضمير المخاطب المذكر والكلام على باقيها سهل.

قوله: (وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ).

يعنِي: أن هذه الضمائر تكون مفعولة وهي منفصلة أي: غير متصلة بشيء، وكان حقه أن يأتي بِهذه المثل منصوبة بالفعل الواقع بِها، وبيانه أن تقول: إياي أكرمت، وإيانا رأيت، ومنه قوله تعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتِحة: ٥]. فإياك: مفعول مقدم على ناصبه وهو ضمير منفصل.

وهذه الضمائر الْمَذْكُورة فِي هَذَا الْبَاب كُلها متصلها ومنفصلها منصوبة؛ إلا أنَّها مبنية لا يظهر فيها الإعراب، وكذلك سائر الضمائر.

وقد تقدم أن الضمائر أحد وستون فذكر منها في باب المبتدأ والْخَبر اثنَي عشر، وفِي باب الفاعل اثنَي عشر، وذكر فِي هذا الباب أربعة وعشرين، وذكر فِي باب علامات الإعراب (الياء) من تفعلين فهذه تسعة وأربعون ضميرًا. والباقي من الأحد والستين: اثنا عشر، وهي ضمائر الْخَفض، نَحو: مررت بِي وبنا، ومررت بكَ، وبكِ، وبكما، وبكم، وبكن، وبه وبِها، وبِهما، وبِهم، وبِهن، وإنَّما لَم يذكر ضمائر الْخَفض المذكورة استغناء عنها بضمائر النصب المتصلة فإن لفظها واحد.

* * *

بَابُ الْمَصْدَرِ

ويقال فيه: الْمَصْدَر، والمفعول المطلق، وهذا أحق به؛ فإن المصدر قد يكون منصوبًا على أنه مفعول مطلق نَحو: ضربت ضربًا، وقد يكون غير مفعول مطلق نَحو:

أعجبني ضربك، فضربك مصدر وليس بِمفعول مطلق.

قوله: (الْمَصْدَرُ) وهو الْحَدث الذي يدل عليه الفعل.

(هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوب الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ).

هذا تقريب للمبتدي، وكأنه أحال في ذلك على اصطلاحهم في تصريف الفعل فإنه إذا قيل لك: كيف تصرف ضرب؟ قلت: ضرب يضرب ضربًا.

قوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِه فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوَ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُوْنَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوَ: جَلَسْتُ قُعُوْدًا، وَقُمْتُ وُقُوْفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

قَسَّم الْمصدر إِلَى قسمين:

الأول: أن يكون المصدر موافقًا لفعله قبله لفظًا ومعنًى وهذا هو الكثير نَحو: ضربت ضربًا، وقعدت قعودًا، وانطلقت انطلاقًا.

الثاني: أن يوافقه في المعنى لا اللفظ نَحو: قعدت جلوسًا، ووقفت قيامًا، وفرحت جذلاً، فهذا معنوي؛ لِموافقته للفعل الناصب له فِي المعنى فقط، فإن معنى الوقوف والقيام واحد ويسمى أيضًا مرادفًا.

* * * *

بَابُ
ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

قوله: (ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيْرِ فِي نَحْو: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتْمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِيْنًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

أتى باثني عشر اسمًا من أسماء الزمان:

الأول: (اليوم)، ويستعمل نكرة تقول: صمت يومًا، ومعرفًا بالألف واللام فتقول: صمت اليوم، ومضافًا فتقول: قدمت يوم الْجُمعة.

الثاني: (الليلة)، ويستعمل أيضًا نكرة فتقول: صليت ليلة، ومعرفًا بالألف واللام

فتقول: صليت الليلة، ومضافًا فتقول: قدمت ليلة الْجُمعة.

الثالث: (غدوة)، ويستعمل منونًا على أنه نكرة فتقول: جئتك غدوة، وغير منون على أنه غير منصرف للتأنيث والعلمية.

فتقول: جئتك غدوة، وهي من صلاة الصبح إلَى طلوع الشمس.

الرابع: (بكرة) ويستعمل أيضًا منونًا وغير منون كغدوة، والبكرة أول النهار.

الخامس: (سحر) فإذا أريد من يوم بعينه فهو غير منون كقولك: لقيته يوم الجمعة سحر، وإذا أُريد به سحر غير معين فهو منون كقولك: لقيته يوم الْجُمعة سحرًا؛ أي: سحرًا من الأسحار، ويقال: سحرًا، وسحرة، وهو آخر الليل.

السادس: (غدًا)، وهو اسم لليوم الذي بعد يومك. تقول: آتيك غدًا.

السابع: (عتمة)، وهو الثلث الأول من الليل تقول: آتيك عتمة، وعتمة يوم الجمعة.

الثامن: (صباحًا)، وهو أول النهار تقول: آتيك صباحًا، وصباح يوم الخميس.

التاسع: (مساء)، وهو خلاف الصباح تقول: آتيك مساء.

العاشر: (أبدًا)، وهو الزمان المستقبل الذي لا نِهَاية له تقول: لا أكلمك أبدًا.

الحادي عشر: (أمدًا) ومعناه غاية، تقول: لا أكلمك أمد قيامك.

الثاني عشر: (حينًا)، وهو اسم الزمان المبهم يقع على كل زمان. تقول: قرأت حينًا، وجئتك حين قام زيد.

وقوله: (وما أشبه ذلك) أي: أسْمَاء الزمان، وهي كثيرة وفيما ذُكِرَ منها كفاية.

قوله: (وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي نَحْو: أَمَام، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَحِذَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ).

فذكر أيضًا لظرف المكان ثلاث عشرة كلمة:

الأولى: (أمام)، وهو بِمعنَى قُدَّام، تقول: جلست أمامك؛ أي: قُدَّامَك.

الثانية: (خلف) وهي نقيضة قدام، تقول: جلست خلفك.

الثالثة: (قدام) بِمعنى أمام، تقول: جلست قدامك.

الرابعة: (وراء) وهي بِمعنى خلف، وقد تكون بِمعنى قُدَّام فهي من الأضداد، فقيل في قوله -عز وجل-: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]. أي: قُدامهم. تقول: جلست وراءك.

الْخامسة: (فوق) نقيضة تَحت، تقول: زيد فوقك.

السادسة: (تَحت)، وهي نقيضة فوق، تقول: جلست تَحتك.

السابعة: (عند)، وهي ظرف بِمعنى القرب، تقول: جلست عندك.

الثامنة: (مع)، وهي كلمة تدل على المصاحبة، تقول: جئت مع زيد.

التاسعة: (إزاء) بِمعنى حذاء، تقول: جلست إزاءه؛ أي: حذاءه.

العاشرة: (تلقاء) بِمعنى حذاء، تقول: جلست تلقاءه؛ أي: حذاءه.

الْحَادية عشرة: (حذاء) بِمعنى إزاء، تقول: جلست حذاءه؛ أي: إزاءه.

الثانية عشرة: (هنا) إشارة إلَى المكان القريب، تقول: جلست هنا؛ أي: قريبًا.

الثالثة عشرة: (ثُمَّ) إشارة إلَى المكان البعيد، تقول: جلست ثُمَّ أي فِي ذلك المكان البعيد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]. أي: هناك.

قوله: (وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ)؛ أي: أشبه ما ذُكِرَ من أسْماء المكان كلها أعني ظروف الزمان وظروف المكان على تقدير: (فِي).

* * * *

بَابُ الْحَال

قوله: (الْحَالُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ).

فإذا قلت: (جاء زيد)، فقد انبهم الْحَال الَّتِي جَاء عَليها زيد فتقول: راكبًا، فقد فسر الْحَالة الَّتِي كَانَ عليها فِي حَال مَجيئه ثُمَّ مَثَّلَ ذلك بقوله:

(نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيْتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا).

فصاحب الْحَال فِي الْمِثَال الأول فاعل، وقد انبهم حاله فِي مَجيئه ففسر براكبًا، وصاحب الْحَال فِي المثال الثاني مفعول، وقد انبهم حاله فِي حال ركوبه ففسر بِمسرجًا.

وأما المثال الثالث فيحتمل الْحال فيه أن يكون من الفاعل الذي هو (التاء) فِي لقيت، وأن يكون حالاً من المفعول الذي هو (عبد الله).

قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)؛ أي: ما أشبه المثل المذكورة فِي كون الْحال مفسرًا لِمَا انبهم من الْهَيئات.

قوله: (وَلا تَكُوْنُ الْحَالُ إِلاَّ نَكِرَةً).

يعني نكرة مَحضة نَحو المثل المتقدمة، أو نكرة مُخصصة كقولك: جاء زيد راكب فرسًا. فالْحَال فِي هذا المثال تَخصصت بالإضافة إلَى نكرة، وكلامه شامل لَها لدخولِهَا تَحت النكرة، وقد تأتي الْحَال معرفة فِي اللفظ؛ لأنَّها مؤولة بالنكرة نَحو: جاء زيد وحده؛ أي: منفردًا.

قوله: (وَلا تَكُوْنُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ).

يعنِي: أن الْحَال فضلة فلا تكون إلا بعد أن يتم الكلام دونَها، ومعنى تَمام الكلام أن يأخذ الفعل فاعله أو مفعوله، وليس الْمُراد أن يكون الكلام مستغنيًا عنها بدليل قول الشاعر[1]:

إِنَّما اَلْميِّتُ مَنْ يَعيش كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالَهُ قَليلَ الرَّجَاءِ[2]

إذ لا يصح الاستغناء بِما قبل الْحال فتقول: (إنَّما الْمَيت من يعيش).

قوله: (وَلاَ يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلاَّ مَعْرِفَةً).

يعنِي: أن الاسم الذي تأتي منه الْحَال لا يكون إلا معرفة، وقد يكون نكرة إذا

---

(١) الشاعر هو: عدي بن الرعلاء الغساني.

(٢) البحر: الْخَفيف.

الشاهد فيه: على أن الْحَال قد يتوقف معنَى الكلام عليها كما هنا، فإن كئيبًا حال، ولا معنى لِمَا قبله بدونه.

اللغة: (إنَّما الْميت...)إلخ. الْمَيت -بسكون الياء- مُخفف ميِّت بتشديدها، وفرّق بعضهم بأنَّ الأوّل من وقع عليه الموت. والثاني: هو الحي الذي سيموت. والكئيب: الحزين، وكاسفًا وقليلاً: منصوبان، من كسفت حالُ الرَّجل، من باب ضرب، إذا ساءت، والبال: الْحال فاعل كاسفًا. والرخاء -بالْخَاء المعجمة-: اسم من رخى العيش ورخُو، من بابي تعب وقرب إذا اتسع، فهو رخيٌّ على فعيل.

الْمصادر: خزانة الأدب (٩/٥٨٣) بعد ذكر الشاهد رقم (٧٩٩).

خصص بالوصف كقوله تعالَى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥]. فصاحب الْحَال (أمر) وهو نكرة؛ إلا أنه خصص بوصفه بِحكيم، وقد يكون صاحب الْحَال نكرة مَحضة إذا دخل عليه نفي أو نَهي نَحو: (ما قام رجل ضاحكًا)، و(لَم يقم أحد ناهضًا).

* * * *

بَابُ التَّمْيِيزِ

قوله: (التَّمْيِيزُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ).

اعلم أن التمييز على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون منقولاً من الفاعل نَحو: طاب زيد نفسًا، تقديره: (طابت نفس زيد).

الثاني: أن يكون تفسيرًا للعدد نَحو: عندي عشرون درهَمًا.

الثالث: أن يكون تفسيرًا للمقادير نَحو: عندي رطل زيتًا، ومنوان تَمرًا، وقد مَثَّل بثلاثة مثل للمنقول من الفاعل وهو قوله: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا) فزيد: فاعل. وعرقًا: تَمييز، والتقدير: تصبب عرق زيد؛ فلما أسند الفعل إلَى زيد انبهمت النسبة ففسرها بعرقًا.

وقوله: (وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا) أصله: تفقأ شحم بكر.

وقوله: (وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا) أصله: طابت نفس مُحَمد، وذكر أيضًا مثالين من تَمييز العدد وهُمَا قوله: (وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِيْنَ غُلاَمًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِيْنَ نَعْجَةً).

فغلامًا: تَميز لِمَا وقعت عليه عشرون، ونعجة: تَمييز لِمَا وقعت عليه تسعون.

ثُمَّ ذكر أيضًا مثالين من المنقول عن الفاعل بعد أفعل التفضيل وهُما: (وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا). فزيد: مبتدأ. وأكرم: خبره. ومنك: جَار ومَجرور متعلق بأكرم، و(أبًا): تَمييز أصله الفاعل؛ أي: كرم أبوه، وكذلك أجْمَل منك وجهًا أصله: جَمُلَ وجهه.

قوله: (وَلاَ يَكُوْنُ إِلاَّ نَكِرَةً، وَلاَ يَكُوْنُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ) هذا الذي ذكره من أنه لا يكون إلا بعد تَمام الكلام صحيحًا فِي المنقول من الفاعل.

وأما المفسر للعدد والمقادير فقد يأتي قبل تَمام الكلام نَحو: عشرون درْهَمًا عندي، ومنوان تَمرًا في الدار، فانتصب (درهم، وتَمر) فِي المثالين قبل تَمام الكلام.

* * * *

بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ

قوله: (وَحُرُوفُ الاِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ وَهِيَ: إلاَّ، وَغَيْرُ، وَسِوىً، وَسُوىً، وَسَوَاءٌ، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا).

هذه الأدوات الَّتِي ذكرها منها حرف وهو: (إلا)، ومنها أسْمَاء وهي: غير، وسوى، وسوى، وسواء، ومنها ما يستعمل تارة فعلاً وتارة حرفًا وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وإطلاقه على جَميعها حروف مَجاز.

قوله: (فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ يَنْصِبُ إِذَا كَانَ الْكَلاَمُ مُوْجَبًا تَامًا نَحْوَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلاَّ عَمْرًا).

إنَّما بدأ بـ(إلا) لأنَّها أصل أدوات الاستثناء؛ إذ كل أداة سواها تقدر بِها، والمستثنى بِها منصوب والكلام الموجب هو غير المنفي، وقد أتى بِمثالين:

الأول: قام القوم إلا زيدًا. فزيدًا: مستثنَى من القوم، وهو منصوب.

والمثال الثاني: وخرج الناس إلا عمرًا. فعمرًا أيضًا: مستثنَى من الناس، وهو منصوب بـ(إلا) على الاستثناء.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْكَلاَمُ مَنْفِيًّا تَامًا جَازَ فِيْهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ).

هذا قسم غير الموجب وهو المنفي والمراد به: ما تقدم فيه نفي، والمراد بالتام: أن يأخذ العامل الذي بعد النفي معموله؛ وقد مَثَّل ذلك بقوله:

(نَحْوَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ). فزيد: يَجوز فيه البدل؛ أعني: أن يكون بدلاً من المستثنى منه. فإعرابه: (ما): نافية. وقام: فعل ماضٍ أحد فاعل، فهذا كلام منفي تام. و(زيد): بدل من أحد؛ فلذلك كان مرفوعًا.

ويَجوز أيضًا النصب على الاستثناء، والأول أجود.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْكَلاَمُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ).

يعنِي: مع النفي هو الذي يكون فيه ما قبل (إلا) طالبًا لِمَا بعدها، وقوله: (كان على حسب العوامل) يعنِي: أن (إلا) تكون ملغاة لا تنصب، ويكون ما قبلها عاملاً فيما بعدها على حسب ما طلب له، وقد مثل ذلك بقوله:

(نَحْوَ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ).

فما: نفي. وقام: فعل ماضٍ. و(إلا) إيجاب للنفي. وزيد: فاعل بالفعل الذي قبل (إلا).

وما ضربت إلا زيدًا. فما: نفي. وضربت: فعل ماضٍ، وفاعل. و(إلا) إيجاب للنفي. وزيدًا: مفعول بالفعل الذي قبل (إلا).

وما مررت إلا بزيد. فما: نفي. ومررت: فعل ماضٍ وفاعل. و(إلا) إيجاب للنفي. وبزيد: جار ومَجرور يتعلق بِمررت، فهذه كلها للاستثناء الناقص. ويقال أيضًا فيه: مفرغًا.

قوله: (وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ مَجْرُوْرٌ لاَ غَيْرُ).

يعني أن المستثني بِهذه الأربعة لا يكون إلا مَخفوضًا وهو مَخفوض بإضافتها إليه ولَم ينبه على إعراب هذه الأدوات في نفسها وإعرابِها بِما يستحقه المستثنى بـ(إلا) من نصب وغيره.

قوله: (وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوْزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ نَحْوَ: قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدًا، وَزَيْدٍ وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو، وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ)

والنصب بعد خلا، وعدا أكثر، وبعد حاشا بالعكس.

فأمَّا النصب على أن هذه الأدوات أفعال والمستثنَى مفعول بِها، وأمَّا الْجَر فعلى أنَّها حُروف جر وما بعدها مَخفوض بِها.

* * * *

بَابُ (لاَ)

قوله: (اعْلَمْ أَنَّ (لاَ) تَنْصِبُ الْنَكِرَةَ بِغَيْرِ تَنْوِيْنٍ؛ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لاَ)، نَحْوَ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ).

فُهِمَ من قوله: (تنصب النكرة) أنَّها لا تنصب الْمَعارف، بل تكون المعرفة بعدها مرفوعة بالابتداء ويَجب العطف عليه نَحو: لا زيد عندك ولا عمرو، واسم (لا) إذا كان نكرة له ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون نكرة مَحضة، نَحو: لا رجل فِي الدار.

فهذا مبني على الفتح بغير تنوين ليس لـ(لا) فيه عمل، وقد تَجوّز فِي قوله: (تنصب).

الثاني: أن تكون النكرة مضافة للنكرة، نَحو: لا صاحب رجل فِي الدار. فهذا منصوب بـ(لا) ولَم ينوّن لأجل الإضافة.

الثالث: أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها نَحو: لا طالعًا جبلاً؛ لأن جبلاً مفعول بطالع فهذا منصوب بـ(لا) وهو منون ولَم يذكر المؤلف من هذه الثلاثة إلاَّ الأوَّل لكثرته.

وفُهِمَ من قوله: (إذا باشرت النكرة) أنَّها إن لَم تُباشرها لا تنصب، وفُهِمَ أيضًا من قوله: (ولَم تتكرر لا) أنَّها إذا تكررت لا تنصب، وليس كذلك بل يَجوز فيها النصب وقد صرح بِمراده فِي ذلك بقوله:

(فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ لاَ، نَحْوَ: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ).

ومنه قوله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

قوله: **(وَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوَ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةَ).**

وقد قرئ قوله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. بالوجهين، ومثل ذلك: لا حول ولا قوّة إلا بالله، يَجوز فيه: لا حول ولا قوّة.

****

بَابُ الْمُنَادَى

الْمنادى هو ما نودي بـ(يا) أو إحدى أخواتِها، وأخواتها: (أيا، وهيا، والْهَمْزَة، وأي). قوله:

(الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، والنَّكِرَةُ الْمَقْصُوْدَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُوْدَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ).

الْمُنادى مَحصور فِي هذه الأنواع التي ذكر وهو على قسمين:

- قسم يَجب بناؤه على الضم، وهو المفرد العلم، والنكرة المقصودة.

- وقسم يَجب نصبه، وهو ما بقى، وقد أشار إِلَى الأوّلين بقوله:

(فَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنكِرَةُ الْمَقْصُوْدَةُ يُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِيْنٍ، نَحْوَ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ).

العلم: هو ما عين مسماه مطلقًا وقد تقدم في باب النعت.

والنكرة المقصودة هي: النكرة التي قصدت في النداء بالإقبال عليها وهي في باب النداء معرفة على نية الألف واللام.

فإذا قلت: يا رجل، كأنك قلت: يا الرجال.

لكن لا يُجمع بين حرف النداء، وبين الألف واللام؛ لأن الألف واللام تَخصيص، وحروف النداء كذلك، وقد جاء الْجَمع بينهما فِي ضرورة الشعر كقوله:

فَيَا الغُلامَانِ الَّلذانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تعقبا نَاشِرا[1]

قوله: (وَالثَّلاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوَبةٌ لاَ غَيْرُ) يعنِي: بالثلاثة الباقية النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف.

أما النكرة غير المقصودة فكقولك: يا رجلاً خذ بيدي، لا يعني رجلاً بعينه، بل كل من أجابه فهو مراده.

ويكون منصوبًا منوّنا والناصب له حرف النداء.

وأما المضاف نَحو: يا غلام زيد، ويا صاحب عمرو، فهذا أيضًا منصوب بِحرف النداء وهو غير منوّن لأجل الإضافة.

وأما المشبه بالمضاف فهو كل ما عمل فيما بعده نَحو: يا طالعًا جبلاً، ويا حسنًا وجهه، ويا مارًا بزيد.

---

(١) البحر: الرجز.

الْمصادر: أمالي ابن الشجري (١٨٢/٢)، الإنصاف (٣٣٦)، والدرر اللوامع (١٥١/١)، والأشْمُوني (٤٥/٣)، والتصريح (١٧٣/٢)، والهمع (١٧٤/١).

فالأول: عمل فيما بعده النصب، والثاني: عمل فيما بعده الرفع، والثالث: عمل الْجَر وكل واحد منها شبيه بالمضاف، والشبه فيها أن المضاف عمل فِي المضاف إليه وهذا عمل فيما بعده.

* * * *

بَابُ الْمَفْعُول مِنْ أَجْلِه

ويسمى أيضًا المفعول له قوله:

(وَهُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ).

ويشترط فيه أن يكون مصدرًا، وأن يكون علَّة لوقوع الفعل، وأن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل واحدًا، وأن يكون زمانه وزمان الفعل المعلل واحدًا، وهذه الشروط لَم يصرح منها إلا بالثاني، وباقيها مُستَفَاد من الْمثَالين اللذين ذكرهُمَا فِي قوله:

(نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلاَلاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ).

فإجلالاً: مصدر، وفاعله وفاعل الفعل المعلل واحد؛ لأن الذي قام هو الذي أجل وزمانَهما مُتَّحـــد؛ لأن زمـــان القيام، وزمان الإجلال واحد، وكذلك القول فِي ابتغاء معروفك.

* * * *

بَابُ الْمَفْعُول مَعَهُ

قوله: (الْمَفْعُولُ مَعَهُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ).

يعنِي: أن المفعول معه يَجيء لبيان الشيء الذي فعل ذلك الفعل معه، وهو فضلة منتصبة بعد تَمام الكلام وهو على قسمين:

- قسم يصح أن يُجعل معطوفًا لكن يعرض فيه عن معنى العطف، وتقصد الْمَعيّة فينصب على أنه مفعول معه.

- وقسم لا يصح أن يكون معطوفًا، وقد مثل الأول بقوله:

(نَحْوَ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالْجَيْشَ). فالْجيش: منصوب على أنه مفعول معه، ويصح فيه العطف فتقول: (جاء الأمير والْجَيش)، وتقدير العطف: «جاء الأمير وجاء الجيش». وتقدير النصب على أنه مفعول معه؛ أي: جاء الأمير مع الجيش.

وقد مثل الثاني بقوله:

(وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ). فالْخَشبة مفعول معه ولا يصح أن يُجعل معطوفًا على الماء؛ لأنَّ الْخَشبة لا تستوي، وإنَّما يستوي الْمَاء معها؛ أي: يصل إليها.

قوله: (وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِها فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَالِكَ).

لَمَّا عَدَّ فِي الْمنصوبات خَبر كان وأخواتِها، واسم إن وأخواتِها ذكر ما عداهُما من المنصوبات، واستغنى عن ذكرهما؛ لأنه قد تَكَلَّم عليهما فِي أبوابِهما فذكر أن خبر (كان) منصوب فِي باب كان وأخواتِها، وأن اسم (إن) منصوب في باب إن وأخواتِها، و(أن) والتوابع للمنصوب منصوب فِي باب التوابع.

* * * *

بَابُ
مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

قد تقدم أن الأسْمَاء على ثلاثة أقسام:

مرفوع، ومنصوب، ومَخفوض.

وقد ذكر الْمرفوعات والمنصوبات، وتقدم أن الرفع والنصب يكونان فِي الأسْمَاء والأفعال المضارعة، وقد ذكر المرفوع والمنصوب من الأفعال، وذكر المرفوعات والمنصوبات فِي بابِها، فلم يبق إلا الْمخفوضات، ولا تكون إلا من الأسْمَاء كما أن الْمَجزومات لا تكون إلا من الأفعال كما ذكر فِي بابِها وذكر فِي هذا الباب الْمَخْفُوضات.

فقال: (الْمَخْفُوضَاتُ ثَلاثَةٌ: مَخْفُـوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَـةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ).

الأسْمَاء المخفوضة مَحصورة فِي هذه الثلاثة، وقد بَيَّن الأول بقوله:

(فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءِ، وَالكَافِ، وَاللامِ، وَبِحُرُوفِ القَسَمِ وَهِيَ: الوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالْتَاءُ).

قد تقدم فِي أول الكتاب التمثيل لِهذه الحروف فلنكتف به.

قوله: (وَبِوَاوِ رَبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ).

أما الخفض برب فقد تقدم تَمثيله في أول الكتاب.

وأما الْخفض بـ(واو رب) فنحو قول الشاعر(١):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَــيَّ بِأَنْــوَاعِ الْهُمُــومِ لِيَبْتَلــي(٢)

أي: (رُبَّ ليل) فحذفت (رب) ونابت الواو منابها فخفضت كما تُخفض (رب).

وأما الْخفض بـ(مذ، ومنذ) فنحو قولك: ما رأيته مذ يومين، ومنذ أربعة أيام.

ولا يَخفضان إلا اسم الزمان.

ويَجوز رفع ما بعدهُما على أنه خبر ويكونان حينئذ مبتدأين.

نَحو: ما رأيته مذ يومان، ومنذ أربعة أيام.

---

(١) الشاعر: امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته.

(٢) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: قوله: (وليل) حيث حذف حرف الجر الذي هو رُبَّ، وأبقى عمله بعد الواو، وذلك كثير جدًا.

الإعراب: وليل: الواو، واو رُبَّ. ليل: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بِحركة حرف الْجر الشبيه بالزائد، كموج: جار ومَجرور متعلق بِمحذوف صفة الليل. وموج مضاف، والبحر: مضاف إليه. أرخى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو» يعود إلَى الليل. سدوله: سدول مفعول به لأرخى، وسدول مضاف، وضمير الغائب العائد إلَى الليل مضاف إليه. (عليَّ، بأنواع) جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى، وأنواع مضاف، والْهموم: مضاف إليه. يبتلي: اللام لام التعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة جوازًا بعد اللام، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة؛ لأن الفتحة خفيفة على الياء.

الْمصادر: شرح شذور الذهب (ص٣٨٩) رقم (١٦٠)، أوضح المسالك رقم (٣١٤)، والأشموني رقم (٥٧٨، ٢/٢٣٣)، وشرح التصريح (٢/٢٢)، ومغني اللبيب (ص٣٦١) رقم (٢٦٥)، أمالي الزجاجي (٢٧٣).

والْخفض بِمذ أكثر منه بِمنذ.

قوله: (وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ فَنَحْوَ: غُلاَمُ زَيْدٍ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللاَّمِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ؛ فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللاَّمِ وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوَ: غُلاَمُ زَيْدٍ. وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوَ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ).

اعلم أن الإضافة على معنى اللام على قسمين:

- قسم تكون اللام فيه للملك نَحو: غلام زيد، ومال عمرو.

والتقدير: غلام لزيد، ومال لعمرو، فاللام فِي هذين ونَحوهما للملك؛ فإن الغلام مِلْك زيد، والمال مِلْك عمرو.

- وقسم تكون فيه اللام للاستحقاق نَحو: باب الدار، وسرج الفرس. فالتقدير: باب الدار، وسرج للفرس؛ فاللام في هذين ونَحوهما للاستحقاق؛ لأن الدار لا تَملك لكنها تستحق أن يكون لَهَا باب، والفرس تستحق أن يكون لَهَا سرج.

- وأما الذي يقدر بـ(من) فنحو: باب ساج، وثوب خز؛ أي: من ساج، وثوب من خز، وهي على قسمين:

- إضافة النوع إلَى الجنس، نَحو: خاتَم ذهب.

- وإضافة الجنس إلَى النوع، نَحو: خاتم حديد.

والساج نوع من الشجر، والْخَزّ نوع من الثياب، وقد اختلف فِي الْخَز فقيل: ما كان سداه من حرير، واللحمة بالوبر، أو بالكتان، أو بالقطن.

قال صاحب خلاصة الْمُحكم: «وهو عربي صريح».

وذكر أبو منصور الجواليقي فِي كتاب «المغرب» من الكلام الأعجمي عن أبي هلال أنه ذكر عن بعض اللغويين أنه فارسي معرب.

❁ ❁ ❁ ❁

فهرس المحتويات

فرائد النحو الوسيمة
شـــرح
الـــدرة اليتيمـــة

شـــرح الـمـكودي على الآجـرومية